٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٢٣٩٢
قام الطالب بتعديل ما طلب منه عند لمناقشة
د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي
د/ أمين عبد الله سالم
د. محمد محمد الطناحي

جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا
فرع اللغة

أبو عبد الله بن الفخار وجهوده في الدرس اللغوي

مع تحقيق كتابه شرح الجمل

رسالة دكتوراه

إعداد
حماد بن محمد حامد الثمالي

إشراف
د/ محمود محمد الطناحي

٢٢٩٢
٠٠٠٠٦٢

المجلد الثالث

العام الجامعي ١٤٠٩ - ١٤١٠ هـ

باب من المفعول المحمول على المعنى

قوله : (اعلم أنَّ العرب مجمعونَ على رفع الفاعلِ و نصبِ المفعول)(١) إلى آخره .

هذا مثلُ قولهِ في أولِ الكتاب : (الفاعلُ مرفوعٌ أبدًا)(٢) إلاَّ أنَّ في كلامه ها هنا ما يقتضي كسْرَ ما قاله هُنالكَ وهو قوله (إلاَّ أنَّه قد جاءَ في الشعر شيءٌ قُلِبَ فصُيِّرَ مفعولُهُ فاعلاً ، وفاعلُه مفعولاً)(٣) .

فهذا بظاهره نقضٌ لقولهِ هنالك : الفاعلُ مرفوعٌ أبدًا ؛ لأنَّ أبدًا يعمُّ جميعَ الأزمان .

الجواب : أنَّ كلامَهُ واحدٌ في الموضعين لأنَّ الفاعلَ إذا حصَلَ فيه إعرابُ المفعولِ فإنَّما يُعْرَبُ مفعولاً ، لأنَّ الإعرابَ إنَّما يكون أبدًا على حسَبِ العلامةِ التي تكونُ في الاسمِ المُعْرَبِ ، ألا ترى أنَّ القريةَ من قولـه : * واسئل القرية * إنَّما تُعْرَبُ على حسَبِ حركتِها لا على حسَبِ الأصلِ ، وإنَّما كانَ يكونُ ذلكَ كسْرًا لقوله لو كانَ المنصوبُ يعربُ فاعلاً ، والمرفوع يُعْرَبُ(٤) مفعولاً من قولك : خرَقَ الثوبُ المسمارَ ، فالفاعل كما قال : مرفوعٌ أبدًا أي(٥) اللفظُ الذي يعربُ فاعلاً لا بُدَّ أن يكونَ فيه علامةُ رفعٍ سواءٌ كانَ فاعلاً في المعنى أو مفعولاً ، وقد تقدَّمَ هذا المعنى في باب الفاعلِ والمفعولِ به .(٦)

---

(١) الجمل : ٢٠٣ .
(٢) الجمل : ١٠ .
(٣) الجمل : ٢٠٣ . * سورة يوسف : ٨٢ .
(٤) في "ق" "ينصب" .
(٥) في "ق" "في" .
(٦) انظر ما سبق ص ، وانظر هامش المسألة هناك .

فصل : ما ذكرناه في أوّل هذا الباب هو مذهب جميع النحاة إلّا أبا الحسين بن الطراوة ، فإنّه زعم أن الإعراب لا يلزم على الترتيب المذكور ، الا اذا كان بيانُ المعنى موقوفاً عليه ، فان كان المعنى مفهوماً دون الترتيبِ المذكورِ لم يلزم ، بل تكون مخيراً في رَفْعِ أيّهما شئتَ ونصبِه ، واستدلّ على ذلك بأمرين : القياسِ ، والسماعِ ، أما القياسُ فهو أن الإعرابَ إنّما جيءَ به ليُفرّقَ بينَ المعاني الثلاثةِ وما لَحِقَ بها وهي : الفاعليّة ، والمفعوليّةُ ، والإضافةُ ، فاذا كان المعنى مفهوماً ، فلا حاجةَ إليه ، فانْ قلت: يلزمُ على هذا ، الامتناعُ من الاعرابِ جملةً ، بل يكون الاسمان موقوفين إذا كانَ المعنى حاصلا دونَ اعرابٍ .

قلنا : لا يلزمُه ذلك ، لأنّ الإعرابَ قدْ استقرّ في الكلامِ من جهةِ التركيبِ ، وإنّما تكلّمَ في عكسِ الوضعِ (١) ، وأما السّماعُ فقد حُكِيَ من كلامِهم (٢) خَرَقَ الثوبُ المسمارَ ، / وكَسَرَ الزجاجُ الحجرَ ، (٣) ووُجودُ مثلِ هذا في الشّعرِ كثيرٌ ، ومن هذا ، والله أعلم ، قراءة عبدالله : ﴿ فتلقى آدمَ من ربه كلماتٌ ﴾ (٤) ومنه عند بعضهم ﴿ وآتيناه من الكنوز ما إنّ مفاتحه لتنوء بالعصبة ﴾ (٥) وهذا الذي قاله ابنُ الطراوةِ خلافُ ما عليه الجمهور (٦) - ويد الله مع الجماعة - وذلك أنّ ترتيبَ (٧) الإعرابِ إنّما أوجبَه طلبُ الفرقِ بينَ الفاعلِ والمفعولِ ، والمالكِ والمملوكِ ، ثم لزمَ في موضعِ البيانِ بالحَمْلِ (٨) على موضعِ الإشكالِ ، ليجريَ الكلُّ على أسلوبٍ واحدٍ ونظائرُه كثيرةٌ ، والدليلُ على أنّ هذا الأصلَ هو قصدُ العربِ قِلّةُ عكسِ الإعراب ،

٢٢٨

---

(١) في الأصل و"ق" "الموضع".
(٢) في "ق" "قولهم"
(٣) القول في المغني ٩١٧ .
(٤) البقرة : ٣٧ وانظر قراءة عبدالله بن كثير في حجة القراءات : ٩٤ وهي بنصب "آدم" ورفع "كلمات" .
(٥) القصص : ٧٦ .
(٦) انظر قول ابن الطراوة في البسيط : ٢٦٢ - ٢٦٣ .
(٧) ساقطة من "ح".
(٨) في "ق" "حملا".

ولو كان على الوجه الذي قاله ابنُ الطَّراوةِ لكثرَ وانتشرَ ولم يتوقف على حكايةِ حالٍ ولا خَبَرِ مخبرٍ كالوجه الآخر ، فهذا هو الصواب ، والله أعلم ، ثم أنشد :

(١- مثلُ القَنافِذِ ....) (٢) البيت

شاهداً على ما قالَهُ من القلب وإعرابه: (٣) "مثل" مبني على مبتدأ محذوف كأنّه قال : هم مثل القنافذ -١) ، والقنافذ" مضافٌ إليه ، وهو جمع قُنْفُذٍ ، بضم الفاء وفتحها . والضم هو الأصل ، "هَدّاجُونَ" خبر ثانٍ أو نعتٌ له ، أو مقطوع كالأول ، ومعناه مشاءون ، يقال : هَدَجَ يهدِجُ أسرع ، وهَدَجَ الشيءُ يَهْدِجُ هدجانا مشى بارتهاشٍ ، لأنّ في الارتهاشِ سرعةً ، وإنما يهجوهم ، لأنهم يسرعون المشيَ بالليلِ للسرقةِ والفجورِ ، ولذلك شبّههم بالقَنافِذِ لِمَشْيِها باللّيلِ .

ثم (٤) قال : (ومثله قولُ الآخرِ (٥)

(١-١) ساقط من "ق".

(٢) الجمل : ٤٠٣ ، والبيت للأخطل وهو بتمامه :
مثلُ القنافذِ هَدّاجُونَ قد بَلَغَتْ نجرانُ أو بلغت سوءاتِهم هجرُ
انظر شعره : ٢٠٩ ومجاز القرآن لأبي عبيد : ٣٩/٢ ، ومعاني القرآن للأخفش : ١٣٤ والأصول : والإيضاح ، والمحتسب : ١١٨/٢ والضرائر الشعرية : ٢٦٨ ، والمغني : ٩١٧ ، وشرح أبياته للبغدادي ١٢٥/٨ ، ويروى البيت في شعر الأخطل هكذا :
على العيرات هداجون قد بلغت نجران أوحدثت سواتهم هَجَرُ
وعلى هذه الرواية يفوت الاستشهاد ، وأنشده أبو العباس المبرد - رحمه الله - برفع نجران وهجر وقال تجعل الفعل للبدلين على السعة ، الكامل : ٣٢٢/١ . والحلل : ٢٧٨ ، واصلاح الخلل :

(٣) في "ح" "إعراب".

(٤) من هنا إلى قوله "ثم أنشد بيتَ الفرزدق" ساقط من "ح".

(٥) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ٣١٧ وفي الجمل : ٢٠٤ ، وانظره في الكامل : ٤٧٦ ، والحلل : ٢٧٩ وشرح المفصل لابن يعيش : ٣٢/١ ، ٨٠/٧ وقال الفرزدق هذا البيت في

===

غداة أَحَلَّت لابنِ أَصْرَمَ طعنةٌ حُصَيْنٍ عبيطاتُ السدائفِ والخمرُ)

الشاهد فيه: قلبُ الإعرابِ، بتصيير الفاعلِ مفعولاً، والمفعولِ فاعلاً، وذلك أنّ المعنى على عطفِ الخمرِ على العبيطات، فلو لم يقلب لرفع الطَّعنةَ ونصبَ العبيطاتِ، فكان يجبُ نصبُ الخمرِ بالعطفِ على المنصوبِ وقوافي [هذه] (١) القصيدةِ التي منها هذا البيتُ مرفوعةٌ، واجتماعُ الرفعِ مع النصبِ في القوافي قبيحٌ (٢) كقوله:

لا تَنْكِحَنَّ عجوزاً أو مُطَلَّقَةً ولا يسوقنَّها في حَبْلِكَ القَدَرُ

وإنْ أتوكَ وقالوا إنَّها نَصَفٌ فإنَّ أطيبَ نِصْفَيْها الذى غَبَرا

فكان الحمل على أحسنِ الأقبحين أَوْلَى، إلاَّ أنَّه لم يقلب الإعراب حتى حاوَلَ به (٣) وَجْهاً من التأويل وهو أنَّ العبيطاتِ والخمرَ لمَّا حرَّمَهما على نفسه؛ لئلا يشتغل باللذات عن طلب الثأر، صارت العبيطاتُ والخمرُ هي الحاملةَ له (٤) على الجدِّ في طعنِ قاتلِ قتيلِه، لأنَّه لو لم يجتهد في طلبِ الثأرِ، لكانت الطعنةُ كالمُحَرَّمةِ عليه، هذا هو المعنى الذي حاولَ به وَجْهَ القلب.

=== حُصَيْن بن أَصْرم، وذلك أنه قتل له قتيل فحرم على نفسه شربَ الخمر وأكل اللحم العبيط حتى يقتلَ قتيله، فلما قتله، حَلَّ له ما حرّم على نفسه. فتلك الطعنة احلت له ذلك. وإنشادُ البيت بنصب طعنة، ورفع عبيطات.

(١) زيادة من "ق".

(٢) البيتان لأحد الأعرابِ وهما في عيون الأخبار ٤/٤٣، والأول منهما أورده هكذا:
لا تنكحَنَّ عجوزاً إنْ دَعَوْكَ لها وإنْ حَبَوْكَ على تزويجِها الذَّهَبا
والأول في العِقْد الفريد: ٦/١١٣.

(٣) في الأصل "بها" وهذا الموضع كله ساقط من "ح" وقد سبقت إليه الإشارة.

(٤) ساقط من "ق".

ثم قال أبو القاسم : (ومنهم من يرويه

.....طعنةً حصين عبيطاتِ السدائف والخمرُ

فيرفع الطعنة على القياس وينصب العبيطاتِ ،ثم يرفع الخمر ويقطعها مما قبلها ،كأنه قال : والخمر حلت له) .(١)

وهذا الوجهُ فيه قبحٌ ،لأنَّه بصورةِ قولِكَ : ضربت زيداً وعمرٌو ، تريد : وعمرو (٢) ضربته ،لأنك هيأتَ الفعلَ ليعملَ في الاسمِ فقطعتَه عنه وتكلَّفتَ إضماراً ،فلذلك عُدِلَ عنه إلى ما هو أحسنُ منه ،وهو القلبُ ، لاعتدالِ الكلامِ معه .

وروى أنَّ يونسَ لقِيَ الكسائيَّ فقال له : كيفَ تروي هذا البيتَ ؟ فقال له (٣) : أرفعُ الطَّعنةَ ،وأنصِبُ العبيطاتِ ، وأقطعُ الخمرَ ،كأنَّه قال : والخمرُ حلَّتْ له ،فقال له يونُس : ما أحسنَ ما قلتَ ،غيرَ أنَّ الفرزدقَ أنشدنيه مقلوباً (٤) ،وظاهرُ هذا أنَّ ذلك عِنْدَه بالرِّوايةِ ،وليسَ في ذلك مناقضةٌ لإنشادِ الفرزدقِ إيَّاه مقلوباً ،لأنَّه يمكنُ أن يكونَ أنشدَه بالوجهين ، أو يكونَ قد سمعَ من عربيٍّ غيرِه كذا ،فإذا احتَمَلَ (٥) هذا الذي

---

(١) الجمل : ٢٠٤ .

(٢) "تريد وعمرو" ساقطة من "ق" والموضع كلّه ساقط من "ح" .

(٣) "فقال له" ساقطه من "ق" والموضع كله ساقط من "ح" .

(٤) الرواية عن يونس رواها المبرد في الكامل : ٣٧١/١ وهي في مجالس العلماء للزجاجي : ٢١ ،والحلل : ٢٨١ .

(٥) كلام الكسائي فيما حكاه ابن السِّيد يظهر منه أنه قياس وليس رواية كما ذكر المؤلف هنا ،فقد قال في الحلل شرأبيات الجمل حكاية عن الكسائي : " أرفع الطعنة على القياس " ،وانما تابع المؤلف في هذه المسألة ابنَ الضائع في اعتراضه على ابن عصفور ،وابن عصفور على ما سقته من قول ابن السِّيد لا يصح الاعتراض عليه بهذا ،اللهم إلاَّ أنْ يكون ابنُ السِيد أخطأ فيما نقله عن الكسائي ثم إنَّ ابنَ السيد لم يعترض على الزجاجي في هذه المسألة بشيء اللهم إلاَّ أنْ يكونَ في غير كتابيه اللذين جرى ذكرهما سابقاً .

ذكرتُه كان اعتراضُ ابنِ السِّيدِ وابنِ عصفورٍ عليه غيرَ واردٍ ،فإنَّ ظاهرَ الحكايةِ عن الكسائيِّ أنَّ ذلك روايةٌ ،ولو كانَ ما قاله الكسائيُّ من نَظَرِه لكان ينبغِي له أن يُزِيلَ الاحتمالَ.

وخفضُ حصينٍ في البيت على البدلِ من ابن أصرم ،وفيه ضعفٌ من جهة الفصل بينهما بالمفعولِ لا سيما في الخفضِ.

والعبيطات:اللحمُ الطَّرِيُّ ،والسَّدائف: شِقَقُ السَّنَامِ وغيرِه مما يَغْلِبُ عليه السِّمنُ.

ثم أنشدَ بيتَ الفرزدقِ :(١)

* وَعَضُّ زمانٍ يابنَ مروانَ لم يدع * البيت

مستشهداً به على الحَمْلِ على / المعنى على ما يأتي بيانه إنْ شاء الله. ٢٢٩

وهذا البيتُ من مُقَعَّرِ أبياتِ الفرزدقِ ،وكان -فيما يذكر- يَتَوَخَّى التَّقْعِيرَ كثيراً ؛ ليُعْنِتَ بذلك ابنَ أبي إسْحَاقَ النحويَّ ،لأنَّ ابنَ أبي إسحاقَ كثيراً ما كان يعترضُ عليه شِعْرَه ،ويرومُ تلحينَه ،وحكي أنَّه لَقِيَهُ فسأله من قولِه في هذا البيتِ : "أومُجَلَّفُ" بعد نصبه (٢) "مُسْحَتاً" فقال

---

(١) هذا صدر البيت وعجزه :
* من المالِ الا مُسْحَتاً أو مُجَلَّفُ *
وعَضّ "مصدر".
وانظره في ديوان الفرزدق : ٥٥٦ ،وهو في الجمل ٢٠٤ ، والخصائص : ٩٩/١ ،والمحتسب ١٨٠/١ والحلل : ١٨١ ، والخزانة ٣٤٧/٢.
وقبل البيت :
إليك أميرَ المؤمنين رَمَتْ بنا همومُ المنى والهوجلُ المتعسَّفُ

(١) في "ق" "نصب".

له : غلام تَرْفَعُهُ ، فقال له الفرزدق : على ما يسوءك وينوءك [١] ، وكان الفرزدقُ إذا سُئل عن شيءٍ من غامضِ شِعْرِه أحالَ على ابنِ إسحاقَ بلفظٍ جافٍ [٢] ، وفي هذا الموضع ثلاثُ روايات ،أعني في قوله : لم يدع .

أحدهما : فتح الياء مع فتح الدال لم يدع ،أيْ لم يترك .

والثانية : ضم الياء مع فتح الدال لم يُدَعْ ،أي لم يترك على ما لم يُسَمَّ فاعلُه ،وكان القياس ردَّ الواو لزوال الكسرة ،فهو شاذٌّ [٣] ، ووجهه عدم الاعتداد بالعارض ،وكأنه منبهةٌ على الأصلِ إذْ كانت بِنْيَةُ المفعول فرعًا عن بِنْيَةِ الفاعلِ .

والرواية الثالثة كسر الدال مع فتح الياء يَدِعْ ،أي لم يَسْبِقْ ، يقال: ودع الرجل في بيته فهو وادع إذا بَقِيَ [٤] ،وعلى هاتين الروايتين يلزم رفع مُسْحَت فيكون قوله : أومُجَلَّف معطوفًا عليه بلا إشكالٍ ،وأمّا على الرواية الأولى فيكون مُسْحَتًا منصوبًا على أنَّه مفعولٌ به ،وفي رفع مُجَلَّف على هذه الرواية خمسة أقوالٍ [٥] .

أحدها : أنه مبتدأ محذوف الخبر كأنه قال : أومُجَلَّف ،كذلك ورد بالابتداء بالنكرة دونَ مسوِّغ ،وقال بعضهم : إنَّما جاز ذلك ؛ لأنها

---

(١) انظر الحكاية في معاني القرآن للفراء : ٢/١٨٣ .
(٢) انظر ذلك في إصلاح الخلل : ٢٦٢ - ٢٦٣ .
(٣) انظر إصلاح الخلل : ٢٦١ وشرح ابن عصفور : ٢/١٨٣ .
(٤) ذكرها ابن جنّي في الخصائص ج: ١/٩٩ ،ونسبها ابن السّيد في الأصول للأصمعي ،وتنسب إلى غيره انظر هامش إصلاح الخلل : ٢٦١ .
(٥) انظر تلك الأقوال في إصلاح الخلل : ٢٦٢ - ٢٦٣ وشرح ابن عصفور : ٢/١٨٣-١٨٤ وشرح ابن الضائع وهو مستفيد منه كثيرًا : ٨٤/ب .

صفة خلفت موصوفها ،كأنه قال : أوشيء مجلف كذلك ،وذلك الإعراب محكيٌّ عن الفراء ،وجوّز عليه أنْ تقولَ : ضربت زيداً وعمرو، أي وعمرو مضروبٌ .

الإعراب الثاني : أن يكونَ خبرَ ابتداءٍ مضمرٍ كأنه قال : والباقي مجلف .

والثالث : أن يكون فاعلاً بفعل مضمرٍ دلَّ عليه المعنى ،كأنه قال أوبقي مُجَلَّفٌ .

والرابع : أنْ يكونَ معطوفاً على الضمير في قوله مُسْحَتًا قاله الكسائيُّ ،وهو صحيحُ المعنى خلافاً لابنِ عُصفور (١) ،لأنَّ المُسْحَتَ هو المستأصَلُ الذي لم يبق منه شَيْءٌ ،والمُجَلَّفُ هو الذي ذهب معظمه وبقي منه بقيةٌ ،فكأنه قال لم يدع من المال إلاَّ شيئاً مستأصَلاً هو أو مُجَلَّفٌ ،فكأنه أخبرَ أنَّ شدةَ الزمانِ أذهبت الأموال الموفورة بجملتها ،وأذهبت أيضاً الذى بقيت منه بقيةٌ فاستأصلت شدةُ الزمانِ جميعَ الأمرين ،وهذا معنًى (٢) صحيحٌ معقولٌ ،وليس في هذا الوجه إلاَّ العطفُ على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيدٍ ولا فصلٍ ،وهذا جائز في الشِّعرِ ،وقد يأتي في الكلام قليلاً (٣) .

والإعراب الخامس : محكيٌّ (٤) عن الفارسيِّ : أنَّ المُجَلَّفَ ها هنا مصدرٌ يراد به التجليف ؛ وهو معطوف على مض زمان ،كأنه قال : مضُّ زمانٍ أو تجليفُه لم يبق شيئاً من الأموال إلاَّ استأصلها ،وهذا إعرابٌ جيِّدٌ مقدَّمٌ عند كثير من المُعْرِبينَ على جميعِ ما ذُكِرَ ،والله أعلم .

---

(١) شرح الجمل : ٢/١٨٤ .
(٢) في "ق" "المعنى" .
(٣) هذا رد ابن الضائع على ابنِ عصفور . شرح الجمل ٨٤/ب وانظر في العطف على الضميرِ المرفوعِ ،الإنصاف ٤٧٤
(٤) في "ح" "يحكى" .

ثم أنشد قوله: (١)

(* قد سالم الحيّاتِ منه القدما *) إلى آخره

هذا البيت فيه روايتان :

أحدهما : نصبُ "الحيات" على المفعوليّة ، والفاعل "القدما" وهو تثنية حذف نونها ضرورةً ، وهو قليل جد (٢) ، ولهذا لم يذكره سيبويه في الضرائر ، ولا إشكالَ على هذا في نصب الأفعوان وما بعده على البدل من الحيات ، وهو بدلُ شيءٍ من شيءٍ ، لأنّ الحيّاتِ يصدق على جميع المذكور .

والرواية الثانية رفع "الحيات" ونصب "القدم" على المفعولية وهو على هذا (٣) مفردٌ ، والمعنى على التثنية ، ولكن الشيئين المتلازمين يصح الاستغناءُ بذكر أحدهما عن الآخر ، لفهم المعنى ، وعلى هذه الرواية يكون نصبُ الأفعوان وما بعده من باب الحمل على المعنى ، وهو موضع الشاهد ، فهو مفعول بفعل مضمر دلّ عليه المعنى ، لأنّ المسألة (٤) كالمضاربة والمقاتلة تستلزم اثنين فصاعداً ، والتقدير : وسالمت القدم الأفعوان . (٥)

---

(١) الرجزُ منسوبٌ في الكتاب ١/٢٨٦ لعبد بني عبس وهو في معاني الفراء ٣/١١ ، ونسبه الأعلم ١/١٤٥ للعجاج ، ونسبه ابن السيد في الحلل : ٢٨٤ المساور العبسي وفي ضرائر الشعر : ١٠٧ لابي حناء الفقعسي ، وفي اللسان "ضزم" لمساور بن هند العبسي وبعده :

* الأفعوان والشجاعَ الشجعَما *

* وذات قرنين ضموزاً ضرزما *

وذكر هذه القصيدة التي منها الرجز السابق البغداديُّ في الخزانة ٤/٥٦٩ ، عن العلامة الأسود الغندجاني ، وذكر البغدادي في نسبتها أقوالا كثيرة وانظر الرجز في شرح ابن عصفور ٢/١٨٥ .

(٢) هذه رواية الكوفيين كما في الخصائص ٢/٤٣٠ ، وضرائر الشعر ١٠٨ .

(٣) في "ق" "هذه" .

(٤) في الاصل "المسألة" .

(٥) الحلل : ٢٨٤ .

ثم قال : ومثله قوله عز وجل ﴿ وكذلك زَيَّنَ لكثيرٍ من المشركينَ قتلَ أولادهم شركاؤُهم ﴾ (١) إلى آخره.

هذه الآية فيها أربعُ قراءاتٍ :

أحدها : (٢) ما ذكره المؤلِّفُ. (٣)

والثانية : خفض شركائهم.

والثالثة : نصب الأولاد مع خفض الشركاء وهي قراءة عبد الله بن عامرٍ (٤) ، وهذا كلُّه على من / قرأ زُيِّنَ على من لم (٥) يسم فاعله. ٢٣٠

القراءة الرابعة : زَيَّنَ مبنيًّا للفاعل ، " قتلَ " (٦) بالنصب على المفعولية ، " أولادِهم " بالخفض بالإضافة " شركاؤهم " رفع بالفاعلية ، فأما القراءة الأولى فإن القتل يرفع (٧) بزين ، وبه يتم (٨) الكلام. فيجيء قوله : شركاؤهم مرتفعًا بفعل مضمر على الفاعليّة ، كأنه قال : زينه شركاؤهم ، ونظير هذه القراءة قراءة ﴿ يُسَبِّحُ له فيها ﴾ (٩) بفتح الباء ورجال على هذا فاعل بفعل مضمرٍ بعدَ تمام الكلام.

فإنْ قيلَ : ولم لا يكون الشركاء في هذه القراءة فاعلاً بالمصدر ، ويكون المصدر إذ ذاك مضافاً إلى المفعول ، فيكون التقدير : وكذلك زين لكثير من المشركين أنْ قَتَلَ أولادَهم شركاؤهم ؟

---

(١) الأنعام : ١٣٧

(٢) في " ق " " إحداهما " خطأ.

(٣) انظر الجمل ٢٠٦ وما ذكره هو ضم الزاى من " زين " على ما لم يسم فاعله ، ورفع " قتل " و شركاء

(٤) قراءة ابن عامر في السبعة ٢٧٠ ، وحجة القراءات ٢٧٤ ، والبحر المحيط ٢٢٩/٤ ، وانظر هذه القراءة وتوجيهاتها في منهج السالك ٣٠٣/٢ ومابعدها.

(٥) في " ح " و " ق " " ما لم ".

(٦) ساقطة من " ق ".

(٧) في " ح " و " ق " " مرتفع "

(٨) في " ح " و " ق " " تم ".

(٩) سورة النور ٣٦ وهي قراءة ابن عامر وعاصم. انظر السبعة ٤٥٦ ، وحجة القراءات : ٥٠١.

فالجواب (١) : أنّ الإعراب الأول أولى ، لأمرين :

أحدهما (٢) : اتفاق معنى هذه القراءة لمعنى قراءة الجماعة ؛ لأن الشركاء - في قراءة الجماعة - مزيّنون لا قاتلون ، وعلى هذا الإعراب الذي أورده السائل ، يكون الشركاءُ قاتلين غيرَ مزيّنين ، واتفاقُ معنى القراءتين أولى من اختلافهما ، فإنْ قالَ السائلُ : ومعنى هذه القراءة في هذا (٣) الإعراب الذي ذكرته موافقٌ أيضاً لمعنى قراءة عبدِ اللّهِ بنِ عامرٍ ، فالجواب : أنّ قراءة الجماعة هي الفصحى باتفاقٍ ، وأما قراءة عبد اللّه بن عامرٍ (٤) فقد تكلم الناسُ فيها من جهةِ الفصل بالمفعولِ به بينَ المضاف والمضاف إليه حتّى قال بعضهم في عبدِ اللّه قولاً مرغوباً عنه (٥) ، فلذلك كانَ الأولى مراعاةَ قراءةِ الجماعة ، هذا أحد الوجهين .

---

(١) في الأصل "الجواب" بسقوط الفاء .

(٢) انظر هذين الوجهين في شرح ابن عصفور ٢/١٨٦ ، وشرح ابن الضائع ٨٥ - ٨٦ مع تأثر ظاهر ، بما أورده ابن الضائع .

(٣) ساقطة من "ح" و "ق" .

(٤) في "ح" و "ق" "عبدالله" فقط .

(٥) قال الزمخشري : "والذي حمله على ذلك (أي ابنَ عامر) أن رأى في بعض المصاحفِ "شركائهم" مكتوبا بالياء ، ولو قرأ بجر الاولاد والشركاء - لأن الأولاد - شركاؤهم في أموالهم - لوجد عن ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب" البحر المحيط : ٤/٢٣٠ وقد ذكر ابنُ مالك في شرح التسهيل ٢/٦١٥ - ٦١٦ ، وأبوحيان في البحر المحيط ٤/٢٣٠ ومنهج السالك ٢/٣٠٣ أنّ هذه القراءة مرويةٌ بالتواتر ، ومعزوة إلى من يوثَقُ بعربيته قبل تعلم ، فإنّه من كبار التابعين ، ومن الذين يقتدى بهم في الفصاحة كما يقتدى بمن في عصره من أمثاله ، ويكفيه أنّ أحدَ شيوخه عثمانُ بنُ عفانَ رضي الله عنه . هذا نص ابن مالك وقريب منه قولُ ابي حيان . وانظر الخلاف في مسألة الفصلَ بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في الإنصاف : ٤٢٧ ومابعدها .

والأمر الثاني من الترجيح المذكور : أنّ في ذلك الإعراب الذي أورده السائل إضافة المصدر إلى المفعول بحضرة الفاعل ، ولم يجيء من ذلك شيء في التنزيل، إلّا ما يذكر عن الفرّاء (١) في قوله تعالى : ﴿ ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ﴾ (٢) وبعدم النظير في التنزيل رُدّ عليه أيضاً ، وقد تقدم ذلك في باب البدل (٣) ، فلهذا الذي ذكرناه كان الأولى حملُ الشركاء في تلك القراءة على إضمار الفعل المذكور ، وكون الكلام في حكم جملتين والله أعلم .

وأمّا من خفض الشركاء من هذه القراءة فإنه حملهم على البدل من الأولاد وهو قريبٌ من باب بدل الشيء من الشيء ، وهما لِعَيْنٍ واحدة ، وأما قراءة عبدالله فمن أشكل شيء عند النحاة من جهة الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به ، وقد قال سيبويه في الكتاب (٤) : لو قلت :

---

(١) ما ذكره عن الفراء لم يَرِدْ عند ابن عصفور ولا عند ابن الضائع .

(٢) آل عمران : ٩٧ .

(٣) انظر ما سبق ص

(٤) في "ق" الكتب. قال سيبويه : "ولا يجوز يا سارقَ الليلةَ أهلَ الدار إلّا في الشعر ، كراهيةَ أن يفصلوا بين الجار والمجرور ، فاذا كان منونا فهو بمنزلة الفعل الناصب تكون الأسماء فيه منفصلة الكتاب ١/١٧٦-١٧٧ وقال أيضاً : "والاسم المنون يفصل بينه وبين الذي يعمل فيه ، تقول : هذا ضارب بك زيد ، ولا تقول : هذا ضارب بك زيد ، الكتاب ٢/١٦٤ ، ولم أهتدِ إلى ما نقله المؤلف عن سيبويه إلّا أنّ هذين الموضعين من كلام سيبويه نصٌّ في المسألة . والله اعلم .
وهذه المسائل وهي الفصل بمعمول المضاف بين المضاف والمضاف إليه منعها البصريون كما في الإنصاف : ٤٢٧ ومابعدها ، وكما هو منقول عن سيبويه إلا أنّ كثيراً من النحاة أجازوا ذلك بناءً على قراءة عبدالله بن عامر ومنهم ابن مالك في الألفية "آخِرَ باب الإضافة" وفي شرح التسهيل ٢/٦١٥ - ٦١٦ ، وأبو حيان في منهج السالك ٣/٣٠٣ ، والشاطبي في شرح الألفية ٣/١٤٩ "بترقيمنا" وهو في آخر باب الإضافة . وكان حق هذه المسألة قياساً أنْ لا تجوز ، لأنّ المضاف إليه من تمام المضاف فلا يؤتى بما يعطل التمامَ . إلا أنّهُ لا يقاس مع وجود النص .

هذا معطي درهمًا زيدٍ لم يجز ، يعني إلّا في الشعر على وجه الضرورة ، فلأجل هذا قال من قال : لما كان "شركاؤهم" مرسومًا في مصحف الشاميين بالياء غلط القارئ فتوهّمه مخفوضًا اعتبارًا بصورة الخطأ ، وإنّما يقرأ مرفوعًا ، وهذا قولٌ مرغوبٌ عنه.(١) لأنه لا يجوز أن يكون مستندُ عبدالله مستندًا خطّيًّا ، هذا لا يجوز أن ينسب لمثل عبدالله وهو ممن اشتهرت إمامتُه وعُرفت عدالتُه وصحّةُ نظره وضبطه ، فهذا الرأي باطلٌ قطعًا ، وأيضًا فإنّ القراءة لا تؤخذ بالرأي ، وإنّما تتلقّى من أفواه الرجال .

وأمّا قراءة الجماعة "زيّن" مبنيًّا للفاعل ، فإنّ القتلَ ينتصب به على المفعولية ، والشركاء مرتفعون به على الفاعليّة ، ولا إشكالَ في ذلك لفظًا ولا معنًى ، وهذا كلّه واضحٌ إن شاء الله .

---

(١) تقدمت الإشارة إلى ذلك قبلَ قليلٍ .

بابُ الحروفِ التي تجزمُ الأفعالَ المستقبلة

هذا من جملة الأبواب التي أحال عليها في باب الأفعالِ حيثُ قال : (ولها موضعٌ تذكر فيه إنْ شاءَ اللهُ) .(١)

وقد تقدَّم (٢) لنا حصرها وتنويعها (٣) ،ولكن نعيد هاهنا ذكرَها على سبيل التوطئة في بَسْطِ مسائلِ هذهِ الأبوابِ (٤) التي شرع هو في ذكرها فنقولُ وبالله المستعان : جوازم الأفعال على قسمين : قسمٌ يَجْزِمُ فعلاً واحداً إلاَّ (٥) بالتشريك ،وقسمٌ يجزم فعلين أو ينجزم بعده فعلان إلاَّ (٦) بالتشريك أيضا .

فأما القسمُ الأولُ فهو لم ، ولما ،ولام طلب الفعل ،ولا التي لطلب ترك الفعل .

وأما القسمُ الثاني فهو "إنْ" وما ضُمِّنَ معناها على ما يذكر في بابه إنْ شاء الله

فصل (٧) : أمَّا لمْ فهي (٨) لنفي الماضي مُطْلَقاً ، (٩ أي غيرَ مقيدٍ بقربٍ ولا بعدٍ .(٩-

وأمَّا "لمَّا" فهي (١٠) لنفي الماضي القريبِ من زمانِ الحالِ ،

---

(١) الجمل : ٧ .
(٢) في "ح" و"ق" "وكان تقدم".
(٣) انظر ما سبق ص
(٤) في "ح" "للتوطئة في الخوض في مسائل الباب" وفي "ق" "... هذا الباب".
(٥)و(٦) في الأصل "لا بالتشريك" وهذه النسخة كثيرًا ما ترسم "الا" على صورة "لا".
(٧) "فصل" مكانه بياض في "ح".
(٨) في "ح" و"ق" "فإنها".
(٩-٩) ساقط من "ح" و"ق".
(١٠) في "ح" و"ق" "فإنها".

ولا تفيد ٱستغراقاً ، هذا هو ٱلصحيح / في ٱلحرفين ،وزعم ٱبن عصفور ٢٣١
أنَّ لم لنفي ٱلماضي المنقطع (١) ،لأنه قابَلَ بها لمّا ،فكما أنَّ لمَّا
لنفي ٱلماضي (٢) المتصل بزمان ٱلحال ،فلم لنفي ٱلماضي ٱلبعيد من زمان
ٱلحال ،وظاهر هذا ٱلرأي خِلافُ لظاهر كلام ٱلإمام ،فإنَّه قال : لم يَفْعَلْ
نَفْيُ فَعَلَ ،ولمَّا يَفْعَلْ نفيُ قَدْ فَعَلَ (٣) ،فقوله - : لَمْ يَفْعَلْ نَفْيُ فَعَلَ -
مطلقٌ في ٱلأزمان ٱلمُحْتَمَلَةِ ،فإنَّ لفظ " فَعَلَ " يكون عبارة عن ٱلماضي
ٱلبعيد من زمان ٱلحال ،ويكون أيضا عبارةً عن ٱلزمان ٱلقريب من ٱلحال ،
ويكون أيضاً عبارةً عما بينهما .

وأما " لَمَّا " فإنَّه جعل " ما " ٱلتي بعد " لَمْ " في مقابلةِ
حرف (٤) " قد " وٱلماضي ٱلمقرون بقد إنَّما يكون عبارة عن ٱلقريب من
زمان ٱلحال ،فكذلك " لَمَّا " إنَّما تكون لنفي هذا الفعل ٱلمقرون بقد ،وأما مَنْ
زَعَمَ أنَّ " لَمَّا " تفيد ٱلٱستغراقَ مُسْتَدِلاً بإجماعهم على صِحَّة قول ٱلقائل:
عَصَى إبليسُ رَبَّهُ ولمّا يَنْدَمْ ،فإنَّ هذا ليس بنصٍّ على إفادةِ ٱلٱستغراق ،
وإنْ كان ظاهراً من أول وَهْلَةٍ ،وذلك أنَّ ٱلعاصيَ بعيدٌ من ٱلندامةِ عند
مُوَاقَعَةِ ٱلمَعْصِيَةِ ، قريبٌ منها في آخر أمره ،وإبليس لعنه ٱللهُ في غايةِ ٱلبعدِ
عن ٱلندامة في آخر عمره ،فيكون بُعْدُهُ عنها عند تلبسه بٱلمعصية من باب
أَحْرَى ،فيكون ٱلقائل : عَصَى إبليسُ ربَّهُ ولمَّا يندم ،إنَّما نبَّه بهذا ٱلكلام
على أنه في غايةِ ٱلبعد من ٱلندامة في هذا ٱلزمان ٱلقريب من زمان ٱلحال ،
ولم يخبر عنه أنه لم يندم في أول أمره ،لأنَّ ذلك معلومٌ عند ٱلسامع ،من

---

(١) شرح الجمل : ٢/١٨٧ .
(٢) ساقط من " ق " .
(٣) ٱلكتاب : ٤/٢٢٠، ٢٢٣ وانظر ٱلمغني : ٣٦٧ .
(٤) ساقط من " ق " .

جهة الأولوية ، فإذا احتمل أن يكون (١) الأمر على ما ذكرناه لم يكن في تلك العبارة دليل على استنباط إفادة معنى الاستغراق ، وهذا المعنى يذكر عن الأستاذ : أبي علي الشلوبين (٢) وهو ظاهر ، والله أعلم.

وأما قولنا : لام طلب الفعل (٣) ، و " لا " التي لطلب تركه ، ولم نقل ولام الأمر و " لا " في النهي كما قاله أبو القاسم (٤) ، فإنا (٥) إنما عدلنا عن ذلك إلى ما ذكرناه ؛ ليتناول اللفظ ما لا يتناوله ذكر الآخر ، فإنك تقول : لتقم يا زيد ، ولا تقم يا زيد ، ثم تقول : لترحمني يا رب ولا تعذبني يا رب ، فإذا عبرت عن ذلك كله بالطلب عم ولم يخص ، وإذا عبرت بعبارة أبي القاسم خص ولم يعم ، فكان ما ذكرناه أولى ، والله أعلم.

فصل : ثم اختلف الناس في " لم " و " لما " هل دخلا على لفظ المضارع وحولا معناه إلى الماضي ، أو دخلا على لفظ الماضي وحول لفظه إلى المستقبل ؛ ليظهر العمل ، لئلا يقع في الوهم أنهما غير عاملين (٧) الأول لأبي العباس المبرد ، ومضى عليه أكثر المتأخرين (٨).

والثاني ظاهر كلام سيبويه (٩) ؛ فحجة المبرد في ذلك الحمل على النظائر ؛ لأن الحرف قد ثبت له تحويل المعنى دون تحويل اللفظ كإن الشرطية ، فإنها تدخل على لفظ الماضي وتحول معناه إلى المستقبل كقولك : إن قام زيد غدا أقام عمرو بعد غد.

---

(١) " أن يكون " ساقطة من " ح ".

(٢) شرح الجزولية له : ١٢٧-١٢٨ وكلام الشلوبين هناك أكثر بسطا ، وهو يرد فيه على أبي موسى الجزولي الذي قال : إنها تفيد الاستغراق.

(٣) في الأصل " الطلب للفعل ".

(٤) الجمل : ٢٠٧.

(٥) في " ح " " فانه ". (٦) في " ح " و " ق " " ذلك " وكلها متجه.

(٧) قال ابن الضائع في هذه المسألة : " ولا معنى للكلام في هذا لكن يحكى مقالهم في ذلك : شرح الجمل ٨٦/ب.

(٨) المقتضب : ١/ ١٨٥ ، وانظر شرح ابن الضائع : ٨٦ وما بعدها ، وشرح ابن يعيش ٨/ ١٠٩-١١٠.

(٩) الكتاب : ٤/ ٢٢٠ ، ٢٢٣ ، فقد قال : لم يفعل نفي فعل ، ولما يفعل نفي قد فعل . من هذا أخذ مذهب سيبويه . والله أعلم.

وحجة سيبويه أن حرف "لم" موضوع لنفي الماضي ،فكيف لا يدخل عليه وهو موضوع لنفيه؟ هـــذا تناقض! ،فلا أقل من أن يكون قد دخل عليه تقديرًا ،ثم حوّل اللفظ ليظهر فيه العملُ ،لأنه لو لم يحوّل اللفظ لوقع في الوهم أنهما غيرُ عاملين ،فإنما فعلوا ذلك للتنصيص على كونهما (١) من جملة العوامل ،وأما "إن" الشرطيةُ فإنها موضوعةٌ للمستقبل ،وقد دخلت عليه لفظًا ثم وضع الماضي موضعَ المستقبل لضرب من التوسع (٢) ، والله أعلم.

ثم قال (٣) : (وكلُّ فعل في آخره ياءٌ أو واوٌ أو ألف)(٤) إلى آخره.

إنما حذف الجازم هذه الأحرف الثلاثة من جهة معاقبتها للضمة ،ولولا ذلك لم يجز حذفها في الجزم ؛ لأن الجازم ليس أصله أن يحذف شيئًا من أصول الكلمة (٥) ، والدليلُ على أن هذه الحروف الثلاثة إنما حذفها الجازمُ من حيث عاقبت الضمة أن هذا الحذف (٦) إنما يكون على لغة من يقدّر الضمة في الواو والياء ،وأما على لغة من يظهرها فيهما ، فإنه لا يحذف الحرف أصلاً إنما يحذف الضمة (٧) ،ولهذا كان القول الصحيح أن الألف إنما يلزمها الحذفُ في الجزم للزوم معاقبتها للضمة ،وقد قال بعض الناس (٨) : إن الجازم قد يحذف منها الضمة المقدرة ويُبقي الألف ،ويستدل على ذلك بقوله تعالى ﴿ سنقرئك فلا تنسى ﴾ (٩) / ٢٣٢

---

(١) في الأصل "كونها" بالإفراد خطأ.

(٢) انظر هذه الحجج في شرح ابن الضائع : ٨٦/ب ،وشرح ابن يعيش : ٨/ ١١٠.

(٣) "ثم قال" ساقط من "ح".

(٤) الجمل : ٢٠٧.

(٥) في الأصل "الكلام".

(٦) "ان هذا الحذف" ساقط من "ق".

(٧) ذكر الفراء في معاني القرآن : ١/ ١٦١ أن بعض العرب لا تحذف وأنشد : ﴿ ألم يأتيك والأنباء تنمي ﴾ وأنشد أيضا :

هجوت زبّان ثم جئت معتذرا ... من سب زبّان لم تهجو ولم تدع

وهذه اللغة ذكرها الزجاجي في الجمل : ٤٠٦ عن بعض العرب. وعدم الحذف يختص بالياء والواو فقط . أما الألف فتحذف على كل حال. وزعم بعضهم أن هذه اللغة مختصة بالشعر .انظر شرح ابن الضائع : ٨٦/ب ،وانظر المحتسب : ١/ ٦٩ - ٧٠.

(٨) انظر معاني القرآن للفراء: ١/ ١٦١. (٩) الأعلى : ٦.

فهذا نَهْيٌ وهو مجزوم بحذفِ ٱلضَّمَّةِ ٱلمقدَّرة لبقاءِ ٱلألِفِ ومثلُه ﴿ لا تخف دركا ولا تخشى ﴾ (١) وليس في هذا دليلٌ ، لأنه ليس نصًّا فيما ذهب إليه ، وٱلأولى أنْ تكونَ هذه ٱلألفُ هي ٱلمزيدةَ في رءوس ٱلآيِ ، كٱلألف في ٱلظنونا ، وٱلسبيلا ، وٱلرسولا ، لأنَّ رءوس ٱلآي مُشَبَّهةٌ بٱلقوافي ، فعلامة ٱلجزم على هذا حَذْفُ ٱلألف ٱلتي من أصل ٱلكلمة ، وهذه ٱلألف أُلِفَ أخرى على ما ذكرناه ، وأمّا قولُ ٱلشاعر: (٢)

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ ... كَأَنْ لَمْ تَرَىْ قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيَا

على من رَوَاهُ " تَرَىْ " (٣) بٱلألفِ ، فإنَّ مأخذَ ٱلفارسيِّ فيه أنّه مجزوم بحذف ٱلألفِ ٱلتي هي لامُ ٱلفعلِ ، وهذه ٱلألف مبدلة (٥) من ٱلهمزة التي هي عين ٱلكلمةِ بعد نَقْلِ حركتها لما قبلها على لغة من يقول في مَرْأَةٍ مَـرَاةٌ ، وأصل ٱلكلمة تَرْأَىْ ، فلمّا حَذَفَ ٱلجازِمُ ٱلألفَ وبقي لم تَرْأَ كقولك (٥) : لم . . . (٦) نقلت فتحة ٱلهمزةِ لما قبلَها فصار لم تَرْأَ بسكون ٱلهمزةِ ، ثم أبدلها

---

(١) طه : ٧٧ وحذف ٱلألف من تخاف هي قراءة حمزة . معاني ٱلفراء ١٦١/١ ، والسبعة : ٤٢١ ، وحجة القراءات ٤٥٨ .

(٢) البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي . والبيت من قصيدة في المفضَّليات ١٥٨ والمحتسب : ٦٩/١ ، وسر صناعة الإعراب ٧٦ ، والجمل ٢٥٦ والحلل : ٣٣٩ ، وشرح ٱلمفصل لابن يعيش ٩٧/٥ ، ١١/٩ ، ١٠٤/١٠ ، والمغني : ٣٦٦ ، والخزانة : ٣١٣/١ .

(٣) "ترى" ساقطة من "ح" وهو يشير إلى رواية أخرى رواها الأخفش عن الكوفيين وهي "كأن لم تري" بالياء المنقوطة ، وانظر الخزانة : ٣١٣/١ وشرح أبيات المغني : ١٣٧/٥ ، وشرح ابن الضائع . وقال ٱلقالي في ذيل ٱلأمالي : ١٣٤ - ١٣٥ قال الأخفش : رواية أهل ٱلكوفة "كأن لم ترن قبلي" وهذا خطأ وٱلصواب ترى بحذف النون علامة الجزم . كـذا قال : وما نقله عنه ٱلبغداديّ في شَرْحِ أبيات ٱلمغني ١٣٢/٥ هو قوله : " وقال ٱلقالي في ذيل الأمالي : قال الأخفش : رواية أهل الكوفة "كأنْ لم تَرَىْ" بالألف وهو خطأ عندنا ، وٱلصواب ترى بحذف النون للجزم ، ففي نص ٱلقالي إثبات ٱلنون في الموضعين ، وفي نص ٱلبغدادى اضطراب ، لأنه قال : "ترى" ثم قال : بحذف ٱلنون ، وليس في ترى نون وإنما النون في "ترن" .

(٤) في "ق" "بدل" . (٥) "كقولك لم . . "ساقطة من "ق" .

(٦) " . . . " مكان النقاط كلمة لم أتمكن من قراءتها .

ألفاً للفتحة قبلها ،وهذا مأخذ حسن.(١)

ثم قال(٢) : (إلّا أن يكون مهموزاً فإنّه لا يحذف في الجزم)(٣)

إلى آخره.

هذا الاستثناء إنّما هو اعتباراً بالصورة الخطّيّة ،وإلّا فالهمزة حرف أصلي صحيح يسكّن في الجزم ،فإن سهّلت بإبدالها ألفاً فالأولى لا تحذف، لأنّ التسهيل عارض ،فالوجه ألّا يعتدّ به ،ومن يقول في الرؤيا(٤) إذا سهّل الرّيا(٥) اعتداداً بالعارض حذف الحرف المبدل من الهمزة هاهنا ،وعلى ذلك قوله :(٦) * ... وإلّا يبد بالظلم يظلم *

إلّا أن يكون على لغة من يقول في توضأت توضيت ،وفي قرأت قريت ،وفي أخطأت أخطيت ،فيجعل ذلك إبدالاً على غير قياس(٧) ،وإنّما(٨) تحذف الحرف حينئذ في الجزم وليس بالكثير ، والله أعلم .

---

(١) قول أبي علي في سر صناعة الإعراب : ٧٦ ،وهو بنصه : " ... جاء به على أنّ تقديره محققا ،كأن لم ترأ " ثم إنّ الراء لما جاورت - وهي ساكنة - الهمزة متحركة صارت الحركة كأنها في التقدير قبل الهمزة ،واللفظ بها : كأن لم ترأ ، ثم أبدل الهمزة ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها ،فصارت " ترا " ،فالألف على هذا التقدير بدل من الهمزة التي هي عين الفعل واللام محذوفة للجزم ،على مذهب التحقيق ،وانظر شرح الجمل لابن الضائع : ٨٦/ب ،والمغني : ٣٦٥ - ٣٦٦ ،وشرح أبيات المغني : ١٣٣/٥ ، وانظر المحتسب : ٦٩/١+

(٢) "ثم قال "مكانه بياض في "ح" .

(٣) الجمل : ٢٠٧ .

(٤) في الاصل ،و"ق" "الرويا" بدون همز .

(٥) في الأصل "الروءيا" مهموز ،والمثبت من "ح" وفي "ق" "الريا" مشددة الياء ،ويظهر في هذه الكلمة أثر الإصلاح .

(٦) هذا جزء من بيت لزهير في شرح ديوانه : ٢٤ ،وهو بتمامه :

جرئ متى يظلم يعاقب بظلمه سريعاً وإلّا يبد بالظلم يظلم

والبيت في سر صناعة الإعراب : ٧٣٩ ،وشرح ابن الضائع : ٨٧/أ .

(٧) انظر سر صناعة الإعراب : ٧٣٩ .

(٨) في "ح" و"ق" "فانك".

باب الأمر والنهي

أما النهي فلا يكون إلّا بالمضارع ، لأنّ أداته لازمة له ، وأمّا الأمر فإنّه على وجهين :

أحدهما : أن يكون (١) بالأداة ، فلا يكون إذ ذاك إلّا بالمضارع.

والآخر : أن يكون بالصيغة دون أداة (٢) ، إلّا أنّ الأداة يعتبر لزومها وعدم لزومها بأن تنظر إلى الفعل المأمور به ، فإن كان مسنداً إلى الفاعل المخاطب ، كنت مخيّراً بين الأمرين كقولك : اضرب ولتضرب ، والأول أكثر في الاستعمال ، وإن كان مسنداً إلى غير الفاعل المخاطب لم يكن إلّا باللام كقولك : ليقم زيدٌ ، فالمسند إليه ها هنا فاعلٌ ، إلّا أنّه غير مخاطب ، وتقول : لتكرم يا زيدُ ، فالمسند إليه ها هنا مخاطب إلّا أنّه غير فاعل ، وتقول : ليكرم زيدٌ ، فالمسند إليه ها هنا لا فاعل ولا مخاطب ، فلذلك لزمت اللام في هذا وما أشبهه . (٣)

مسألة (٤) : إنّما صحّ الاستغناء عن لام الأمر مع الفاعل المخاطب ، ولا يصحّ مع المتكلّم والغائب ، لأنّ الخطاب والتوجيه بالأمر يعطى ما تعطيه اللام من معنى الطلب ، فلم تكن الحاجة إليها ضرورية (٥-٥) بخلاف فعل الغائب ، فإنّه لما فاته محرز الاستغناء ، كانت الحاجة إليها ضرورية (٥-٥) ، وأما كون المتكلم آمراً لنفسه في نحو : لأفعل كذا ، فإنّما ذلك مجازٌ من القول ، فلم تقو الدلالة فيه على الأمرية ، فلزمت اللام لتدلّ على المعنى المطلوب من الأمرية ،

---

(١) في "ق" "الا يكون" خطأ.
(٢) "دون أداة" ساقطة من "ق".
(٣) انظر شرح المفصل لابن الحاجب ٢/ ٢٧١.
(٤) هذه المسألة ساقطة كلها من "ح".
(٥-٥) ساقطة من "ق" انتقال نظر.

وأما لزومها في فعل المخاطب ، غير الفاعل نحو: لِتُعْنَ بحاجتك ، فإنّ ذلك راجعٌ إلى فعل الغائب اعتبارًا بأصل الإسناد ، وهو لِيُعْنِك بحاجتك اهتمامُك بها ، وفعل الغائب تلزمه اللامُ لِمَا تقدّم (١) ، هذا أحسنُ ما يوجه به هذا الموضع . (٢) وقد وجّه ذلك بعضهم بغير هذا فقال : لما دخل الموضعَ حذفٌ كرهوا أنْ يجمعوا عليه مع ذلك حذفَ حرفين ؛ لام الأمر وحرف المضارعة ، فيكون ذلك إخلالًا كثيرا ، (٣) وهذا التوجيه (٤) ضعيف لأمرين :

أحدهما : أنه غير مطّرد ، لخروج فعل المتكلّم من ذلك .

والثاني : أنّهم (٥) لو كرهوا كثرةَ الحذف في باب الأمر لم يبقوا الكلمة فيه على حرفٍ واحدٍ في نحو : قِ (٦) نفسك وشِ (٧) ثوبك ، ولكرهوا ما هو أشدُّ مِنْ هذا ، وهو أنْ أتبعوا الحرفَ الباقيَ أخويه في الحذف حتى لم يَبْقَ من الفعل إلّا حركةُ ذلك الحرف المحذوف ، وذلك إذا أمرت مذكّرًا مفردًا من وأى يئي قلت : إ (٨) يا زيد ، فإذا كان قبله ساكنٌ صحيحٌ نقلتَ حركة الهمزة إليه وحذفتها فقلت : قل يا زيد ، فكسرة اللام [هي] (٩) الباقية من جملة الفعل ، فكثرة الحذف في باب الأمر غيرُ مكروهة ، والأظهر أنّ ما ذكرناه من التوجيه إنّما يكون جوابًا لسؤالٍ وارد على طريقة الكوفيين القائلين : بأصالة أحد البنائين لصاحبه (١٠) / فيقال ٢٣٣

---

(١) في "ق" "كما تقدم".
(٢) انظر المسألة في شرح ابن يعيش : ٧/٥٩-٦١.
(٣) انظر شرح ابن يعيش : ٧/٥٩.
(٤) ساقطة من "ق".
(٥) ساقطة من "ق".
(٦) في "ق" "قه".
(٧) في "ق" "شه".
(٨) في "ق" "اه".
(٩) "تكملة" من "ق".
(١٠) ذهب الكوفيون إلى أنّ صيغة الأمر مختصرة من الأفعال المضارعة المجزومة بلام الأمر . انظر الإنصاف : ٥٢٤ ، والملخص : ١٤٨.

لهم .: لِمَ لَمْ يجز إسقاطُ اللام إلّا بالشرطين المذكورين؟، فيجاب بما تقدم ، وأما على طريقة البصريين القائلين بأصالة كلِّ واحدٍ من المثالين فلا ، لأنه سؤالٌ (١) عن مبادئ اللغات ، والله أعلم.

فصل: (٢) إذا كان الأمرُ بالصيغة دون أداةٍ لزمتْ ألفُ الوصل إنْ كان ثاني مضارعه ساكنًا لفظًا غيرَ محذوفٍ في الاستعمال كقولك : اضربْ، واذهبْ ، واخرجْ ، فإنْ كانَ ثاني مضارعه محركا لفظًا استغنى عنها كقولك: قم ، وبعْ ، وخفْ ، وأما خذ ، وكل ، ومر ، فإنَّ هذه الثلاثة تستعمل على وجهين:

أحدهما : حذف الهمزة ، لكثرة الاستعمال ، فيستغنى - على هذا - عن ألف الوصل (٣- على ما ذُكرَ .

والآخر : سلامتها من الحذف ، فيجب اجتلابُ ألفِ الوصل -٣) ، فيقال : أخذ ، أكل ، وأمر ، فتُبْدَلُ الثانية واوًا لضمة (٤) الأولى ، واللفظ الثالث أكثرها كقوله تعالى ﴿ وأْمُرْ أهلك بالصلاة ﴾ (٥) فإنْ كانَ المضارعُ المحرَّكُ (٦) الثاني لفظًا رباعيًّا لم يكنْ بدٌّ من مراجعة الأصل كقولك يقيم ، ويفيض ، تقول منه : أقم ، أفض ، والله أعلم.

ثم قال : (وإذا كان آخرُ الفعل ياءً أو واوًا أو ألفًا) (٧) إلى آخره.

هذه طريقةُ البصريين ، أنَّ (٨) الأمرَ بغير لامٍ أصلٌ بنفسه ،

---

(١) في "ق" "من المثالين فإنَّه سؤال ..".
(٢) في "ح" "مسألة".
(٣-٣) ساقط من "ق".
(٤) في "ح" "للضمة".
(٥) طه : ١٣٢.
(٦) "المضارع المحرك" ساقط من "ق".
(٧) الجمل : ٢٠٨.
(٨) "أن" في "ح" "إلى".

وليس مختصراً من الأمر باللام ، خلافاً للكوفيين القائلين بالاختصار ، وأنّ الأمر بغير اللام فرعُ الأمر باللام ، مستدلين على ذلك بثلاثة أدلة (١) وهي : حذف الأواخر ، وحذف الأوائل ، وقد اجتمع الأمران في المعتل الفاء (٢) واللام كقولك : عِ (٣) كلامِيَ ، وَ شِ ثوبَك ، فهذا فعلُ أمرٍ محذوفُ اللام والفاء ، فلولا أنه معربٌ مختصرٌ من الأمر باللام لم تحذف فاؤه ، ولا لامه ؛ لأنّ هذه اللامَ إنّما يحذفها الجازمُ ، والفاء إنما تحذف لوقوعها بينَ كسرةٍ وحرفِ المضارعةِ فدلَّ هذا على أنّ قولَكَ : عِ (٤) أصلُه لِتَعِ .

والدليل الثالث جريانه عليه ، إذا كانَ بغيرِ لامٍ كجريانه عليه إذا كان باللّامِ في الحركات والسكنات ، وعدة الحروف .

وقد اعتذر البصريونَ عن ذلك كلّه بما ينفي عنه وجهَ الاستدلالِ فقالوا : إنّ حذفَ اللام وحذفَ الفاء إنّما أوجبه الحمل عليه إذا كان باللام ؛ لأنه في معناها ومن جنسه وجارٍ عليه ، فكأنّهم حملوا ما ليس فيه موجبُ الحذف ، لقوة هذا الشبه ، وإذا كانوا يحملونَ اسمَ الفاعل على الفعل وليس من جنسه ، لأنه في معناه وجارٍ عليه ، فحمل الجنس على جنسه أولى وأقربُ ، وأما الشبه اللفظيّ الذي استدلوا به أيضاً فإنّ الذي يشبه ذلك ضمّةَ المنادى وفتحة المبنى مع " لا " فإنّهم أجروا عليهما ما يجري على حركة الإعراب ، لشبهها (٥) بها من جهة الاطّراد أيضاً ، فهذا مما اعتذر به البصريون عنه شبه (٦) الكوفيين ، يبقى عليهم دعوى الفرعية ،

---

(١) انظر الإنصاف : ٥٢٤ ومابعدها ، وشرح الجمل لابن الضائع : ٨٧/ب وشرح المفصل لابن يعيش ٧/٦١-٦٢ .
(٢) في "ق" "بالفاء"
(٣) في "ق" "عه" .
(٤) ساقطة من "ق" .
(٥) في "ق" "لشبههما" .
(٦) في الأصل "تشبه" .

وهي على خلاف الأصول ، وأن الأمر بغير لام أكثر استعمالا (١) منه باللام ، فتكون المسألة من باب ما غلبت فيه الفروع الأصول ، وذلك على خلاف الأصول أيضًا .

فصل : فإن كان ثالث المضارع مضمومًا ضمة لازمة ، وجب ضم ألف الوصل عند الابتداء بها إتباعًا كقولك : أقتل ، أغز ، أدع ، فإن كانت الضمة عارضة لم يعتد بها ، ولزم كسر ألف الوصل عند الابتداء بها كقولك : إمشوا يا زيدون ؛ لأن أصله امشيوا ، فنقلت ضمة الياء لما قبلها ، ثم حذفت (٢) ؛ لالتقاء الساكنين ، فصار كما ترى ، فإن كان مفتوحًا كانت ألف الوصل مكسورة عند الابتداء بها كقولك : اذهب اعلم ، فإن كان مكسورة كسرة أصلية فكذلك أيضًا كقولك : امش اضرب ، فإن كانت الكسرة غير أصلية ، وهي المشمة كقولك : اغزى ياهند فحكم ألف الوصل في هذا كالحكم في الضمة الأصلية ؛ وذلك أن الأصل في هذا الأمر للمؤنث اغزوى على مثال اخرجي ، فنقلت كسرة الواو لما قبلها ، ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين ، أو قلبت ياء ، ثم حذفت فصار إلى ما ترى ، فلما كان الإشمام في الزاى لازمًا ها هنا صار بمنزلة التصريح بالضمة ، فلزم لك (٣) ضم ألف الوصل عند الابتداء بها ، وهذا بين إن شاء الله .

---

(١) في "ح" "استفهاما".
(٢) في الاصل "حركت" خطأ.
(٣) في "ق" و"ح" "لذلك".

باب ما يُجزَمُ من الجوابات

/ الضابط لهذا الباب أنَّ المضارع إذا وقعَ جواباً لغير الخبر (١) ٢٣٤
فإنه ينجزم لا بدَّ من ذلك ، لأنَّ معنى كونه جواباً : أنه مُسبَّبٌ عمّا قبله ، ولا يستثنى من هذا الأصلِ على مذهب أهلِ البصرة إلَّا مسألةُ النهي إذا كان الثاني مُسبَّباً عن وجود الفعل الذى قبله .

وأطلق أهلُ الكوفةِ القولَ في ذلك (٢) على أصل تقديرهم في المسألة ، وجملةُ ما يتدرج تحتَ هذه الكليةِ ثمانيةُ (٣) أشياءَ ، وهي : الأمر ، والنهي ، والاستفهام ، والعرض ، والتحضيض ، والتمنى ، والترجى ، وليس النفي مما ينجزم جوابُهُ ، وقد غلطَ أبو القاسم في التسوية بينه وبين ما ذكر ، وكذلك إطلاقُهُ القولَ في النهي ، والأصل المرجوع إليه ما ذكرناه أولاً ، وبالله التوفيق .

عبارةٌ (٤) أخرى أبسطُ مما قبلَها : إذا وقعَ المضارع جواباً لغير الخبر ، أي مُسبَّباً عنه ، فإنَّه ينجزمُ ولا بدَّ ، وجملتها (٥) ثمانيةُ أشياءَ وهي : الأمر ، والنهيُ ، والدعاءُ ، والاستفهامُ ، والتمنى ، والترجى ، والعرضُ ، والتحضيض ، مثاله : اتَّقِ اللهَ تدخلِ الجنة ، ولا تعصه تَنجُ من النار ، وغفرَ اللهُ لنا يَسترْنا ، وأين بيتك أزُرْكَ ؟ وليت لي مالاً أُنفقْ منه ، ولعلى أحجُّ تغفرْ ذنوبي ، وألَا تنزل عندنا نتحدثْ (٦) ، وألَّا تقرأُ تنتفعْ ، ومن ذلك

---

(١) أي للإنشاء .
(٢) في الأصل و "ق" بذلك ".
(٣) لم يبلغ مجموع ما ذكره هنا ثمانية ، فأسقط الدعاء وسيأتي بعد قليل .
(٤) هذه العبارة كلُّها ساقطة من "ح" وينتهى السقط عند نص الجمل الآتي .
(٥) والاصل "جملته ".
(٦) في الأصل "لتحدث" خطأ .

قولك (١) : لا تدنُ من الأسدِ تسلَمْ ، والمعنى إلاَّ تدنُ منه ، أي إنْ لم تدنُ منه تسلمْ ، وهذا صحيح المعنى ، فإنْ قلت : لا تدنُ من الأسد يأكلك ، لزم رفعُ يأكلك عند البصريين .

وضبط هذه المسألة أنْ تقولَ (٢) : إذا كان المضارعُ مسبَّبًا عن عدم فعل النهي لزمَ جزمُهُ نحو : لا تدن من الأسد تسلم ، فالسلامة مسبَّبة عن عدم الدنو ، وإذا كان مسبَّبًا عن وجود فعل النهي وجب رفعه كقوله : لا تدنُ من الأسد يأكلك ، فالأكلُ مسبّب عن وجود الدنو ، لأنَّ التقديرَ : إلاَّ تدن منه ، أي إنْ لم تدنُ منه يأكلك ، وهذا المعنى فاسد مع جزم المضارعِ بعد فعل النهي ، فلهذا لزم رفعه على معنى التحذيرِ ، والكوفيون يجزمونه ، لأنهم إذا قدَّروا حرفَ الشرط اسقطوا " لا " فقالوا : لا تدن من (٣) الأسد يأكلك على تقدير: إنْ تدنُ منه يأكلْكَ ، والمعنَى على هذا صحيحٌ ، ولكنه خطأ من جهة إسقاط حرف " لا " مع تقدير حرف الشرط ، ويلزمهم على هذا إسقاطها من نحو : لا تعصِ الله تدخلِ الجنة ، وهذا شنيع ، فكان قولهم غيرَ صحيح .

---

(١) ساقطة من " ح " .

(٢) ضبط هذه المسألة ابنُ عصفور بقوله : " واختلف أهل البصرة والكوفة متى يجزمُ جوابُ النهي ، فمذهب أهل البصرة أنه لا يجوز جزمُ جوابِ النهي حتى يسوغ فيه دخول حرف الشرط عليه مع أداة النهي نحو : لا تعص يغفر لك ، لأنه يسوغ أن تقول : ان لا تعص الله يغفرْ لك ، ولا يجوز : لا تعص الله تندم ، لأنه لا يسوغ أن تقول : ان لا تعص الله تندم " شرح الجمل : ١٩٢/٢ - ١٩٣ وانظر الكتاب : ٩٧/٣ ، وشرح ابن الضائع : ٨٩/أ . قال ابن السيد : وفي القولين نظر. إصلاح الخلل : ٢٦٣ ، ويعني قولَ البصريين والكوفيين .

(٣) " من " ساقطة من " ق " .

خبرٌ في المسألة : حدّثت بسبتة أن محفلاً عظيماً جمع أمراءها وأعيانها وعظماءها فتكلموا فيما نحن بسبيله من جزم الجواب بعد هذه الأشياء المذكورة ، فألقى عليهم بعض أصحاب الأستاذ ابن أبي الربيع يعرف بابن الخضار (١) سؤالاً فقال : أين في القرآن جوابُ الأمر غيرَ مجزوم ؟ ! فاستغربوا هذا السؤال وكادوا ينكرونه مطلقاً فضلاً [عن] (٢) أنْ يكونَ في القرآن ، لكنهم لم يسعهم إلّا البحثُ عن ذلك ، لمكانِ السائل من العربية ، فبينما هم كذلك إذْ أقبل عليهم صاحبُ المنزل وهو شيخنا أبو محمد عبد المهيمن الحضرمي (٣) رحمة الله عليه ، فلما رآهم غيرَ بصراء بموضعه من القرآن أرشدهم إليه فقال : من ذلك قوله تعالى ﴿ فذرهم في خوضهم يلعبونَ ﴾ (٤) و ﴿ خذ من أموالهم صدقة تطهرُهم وتزكيهم بها ﴾ (٥) و ﴿ هب لي من لدنك وليًّا يرثُني ويرثُ من آل يعقوبَ ﴾ (٦) فحسّنَ السائلُ إصابته وجميعُ من حضرَ ، وكان حينئذٍ حدثَ السنّ ، وكان ذلك عندَ أبيه خيراً من رئاسة سبتةَ بل [سبتة] (٧) دونها .

والقول في ذلك عندي : أنّ جوابَ هذه الأشياء لا يكون إلّا مجزوماً ما لم يعرِضْ له مانعٌ ، إذ لا يُعنَى بالجواب إلّا كونُه مسبّباً عن الأوّل ، فمتى قصد به ذلك تعين تضمن الشرط ، وإذا تعيّن تضمن [معنى] (٧) الشرط وجبَ الجزمُ ، وحيث يأتي غيرَ مجزوم ، فإنّما ذلك

---

(١) هو أبو الحسن علي بن محمد الكناني التلمساني ، كذا ورد اسمه عَرَضاً في درة الحجال : ٢/٦٦ ، وذكر في الإحاطة : ٣/٩٣ ، عَرَضاً ، أنه عروضيّ كفيف . ولم أتمكن من العثور على ترجمة له مستقلة .

(٢) تكملة من " ق " .

(٣) في " ق " " أبو محمد عبدالله بن عبد المهيمن . خطأ وانظر ترجمته في قسم الدراسة .

(٤) الأنعام : ٩١ .

(٥) التوبة : ١٠٣ . (٦) مريم : ٦ .

(٧) تكملة ليست في النسخ وبها يستقيم الكلام .

(٨) تكملة من " ق " .

لعدم تضمن معنى الشرط ، أمّا على جعله حالاً أو صفةً ، أو على معنى القطع ، وينبغي أنْ يُحمَلَ كلامُ صاحبِ المنزلِ على أنّه أجاب السائلَ على مقتضى سؤاله ، لا أنّه (١) يعتقده كذلك ، وإنّما حمله على ذلك لِمكانه من العلم ودِقّةِ النظر فتفهم ذلك ، وبالله التوفيقُ .

وأما قوله (وكلُّ شيءٍ كان جوابه بالفاء منصوبا) (٢) إلى آخره .

فإنّ هذه الكلية غير صحيحة ؛ لأنها يندرج تحتها النفيُ ومسألة النهي التي استثناها البصريون ، فالصحيح ما ذكرناه أوّلاً .

ثم اختلفَ الناسُ في الجازمِ لهذا الفعل على قولين ، (٣) فمنهم من قال إنّهُ مجزومٌ بحرفِ الشرط محذوفًا لدلالةِ المعنى عليه حتى صارت الجملة / الأولى بمنزلةِ العوض منه (٤) من حيثُ هي سببٌ في الثانية ، فكان ٢٣٥
حذفُ حرفِ الشرطِ بعد هذه الجملة بمنزلة حذفِ رُبَّ بعدَ الواوِ ، وهذا هو (٥) القولُ المشهورُ الذي عليه الحُذّاق ممن يوثق بعِلْمِه كالفارسيِّ وأمثالِه . (٦)

والقول الثاني أنّهُ مجزومٌ بالجملة المذكورة قبله لا بتقدير حرف شرطٍ (٧) ، وإنّما جازَ ذلك لأنها سببٌ في الثانية ، والسبب مؤثّرٌ في مُسبَّبِه ، وهو قول أبي إسحاقَ الزجاج ، ورده ابن عصفور بأنَّ الجملةَ

---

(١) في "ق" "لأنه".
(٢) الجمل : ٢١٠ .
(٣) في "ق" "قولهم" . خطأ . قال سيبويه "واعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال وينجزم الجواب بما قبله ، وزعم الخليل أنك إذا قلت : إن تأتني آتك ، فآتك انجزمت بإن تأتني ، كما تنجزم إذا كانت جوابا للأمر حين قلت : ائتني آتك . الكتاب : ٣/٦٢-٦٣ ، فمذهب سيبويه يحتمل الوجهين ، وكذا قال ابن الضائع : ٨٨/ب ، مذهب الخليل هو الثاني وانظر شرح ابن عصفور ٢/١٩٢ .
(٤) ساقطة من "ق".
(٥) ساقطة من "ح" .
(٦) الإيضاح : ٣٢٢ .
(٧) في "ق" "الشروط" .

لم يثبت لها عملٌ من حيث هي جملةٌ (١) ، ورام ابن الضائع الاحتجاج له (٢) بأنْ قال : له أن يقولَ : ولم يثبت للجازم أيضاً أنْ يعمل محذوفا (٣) ، وقد ذكرنا قبلُ وجهَ عمله محذوفًا بما رفع الإشكالَ عن هذا الإلزام ، والله أعلم.

وأمّا قوله : (وجواب الجزاءِ مجزومٌ وقد ذكرناه في بابه (٤)) .

فكان من حقّه أنْ يقولَ : وسيُذكَرُ فيما يستقبلُ إنْ شاء الله (٥) ، وكذا يعبر سيبويه عما كان نحوَ هذا ، فما وجهُ قوله وقد ذكرناه في بابه ، وهو إنّما يذكره (٦) فيما يستقبل ، فيمكنُ أن يجابَ عن ذلك بأنّه عبّر بقوله : وقد ذكرناه عما وقع في المُبيّضة ، ثم جرد هذا التصنيفَ منها وهذا أولى من أنْ يقال : إنّما عبّر بقوله : وقد ذكرناه عما رواه في نفسه ، لأنّ حديثَ النفسِ يُسمّى ذكراً ﴿ واذكر ربّك في نفسك ﴾ (٧) من جهة أنّ ذلك منه إحالةٌ للمخاطَبِ ، ولا تكون الإحالة إلّا على ما وقع التعبير عنه خارجَ الوجودِ ، هذا هو الأصلُ ، وبالله التوفيقُ .

---

(١) شرح الجمل : ٢/١٩٢.
(٢) ساقطة من "ق".
(٣) شرح الجمل : ٨٨/ب.
(٤) الجمل : ٢١٠.
(٥) في إحدى نسخ الجمل المعتمدة في التحقيق " وقد يذكر في باب الجزاء " ولعل هذه العبارة من إصلاح النساخ .
(٦) ساقطة من "ح".
(٧) الاعراف آية ٢٠٥.

بَابُ الجَزَاءِ

اختلفت عبارةُ الناس في الترجمةِ عن هذا البابِ ، فمنهم من يقول : باب الشرطِ والجزاءِ ، وهو ظاهرٌ ، لأنَّ الشرطَ عبارةٌ عن الجملة الأولى والجزاءُ عبارةٌ عن الجملة الثانيةِ .

ومنهم من يقول : باب الشرط ، ويكتفى بالجملةِ الأولى ؛ لأنها سببٌ في حصول الثانية .

ومنهم من يقول بابُ الجزاءِ ويكتفى بالثانية ، لأنها مسبَّبةٌ عن الأولى ، وهما جملتان متلازمتان ، لا تستغني إحداهما عن الأخرى لفظاً دونَ معنًى ، أو معنًى دونَ لفظٍ ، فمِنْ ثَمَّ جاز الاستغناءُ بإحداهما عن الأخرى في التعبير ، وكلُّ شيئين متلازمين جائزٌ أنْ يُسْتَغْنَى بذكر أحدهما عن الآخرِ كقولك : لبستُ نَعْلِي ، ولبست خُفِّي ، ويستفاد من هذا ما يستفاد من قولك لبست نَعْلَيَّ وخفي ، وهذا بيِّنٌ إنْ شاءَ الله تعالى .

ثم قال : (وحروفُ الجزاءِ إنْ ، ومهما) (١) إلى آخره .

جملة ما يجزم فعلين إحْدَى عشْرَةَ كلمةً هي : إنْ وثلاثة أسماء ، وهي : مَنْ ، وما ، ومَهْمَا ، وثلاثة ظروف زمان وهي : مَتَى ، وإذْ ما ، وأيَّانَ بفتح الهمزة وكسرها ، وثلاثة ظروف مكان وهي : أيْنَ ، وأنَّى ، وحيثُما .

و " أيٌّ " وهي تتردد بين الأقسام الثلاثة ، لأنَّها بحسبِ ما تضاف إليه .

فأما " إنْ " فلا خلاف في حرفيتها ، وأما " مهما " فاختلف

---

(١) الجمل : ٢١١ .

فيها على ثلاثة أقوال.(١)

أحدها : إطلاقُ القول بالاسمية وهو المشهور.(٢)

والثاني : إطلاق القول بالحرفية ،وهو ضعيفٌ ،لجريان أحكام الأسماء عليها.

والثالثُ : التفرقة بين أنْ(٣) يعودَ عليها ضميرٌ أولا ، وهو أيضاً ضعيفٌ ،لأنْ عودةَ الضمير ليس منفرداً بالدلالة على الاسمية،(٤) ثم اختلفَ في وجه تركيبها على ثلاثة أقوال ،فقال الخليلُ : إنَّما هي "ما" زيدت بعدَها "ما" على سبيل التوكيد ،ثم أبدلت ألفُ الأولى هاءً فصارت مَهْما كما ترى.(٥) وقال سيبويه : هي "مه" ضُمَّتْ إليها "ما"، وَدَخَلَها معْنَى الشرط(٦) . وقال أبو إسحاق الزجاجُ "مه" اسم فعل على سبيل الزجر و"ما" التي بعدها هي اسم الشرط(٧) ،وهذا القول ردَّه الأئمة بأنَّ القائلَ : مهما تقم أقم ، لم يَقْصِدْ مَعْنًى زائداً على الشرط، ولو كان على ما قاله الزجاج -رحمه الله- لم يقل أحد : مهما تقم أقم إلاَّ على معنيين أحدُهما : أنْ يكون زاجراً للمخاطَب بقوله : مه ،وشارطاً أنْ يقومَ عند قيامه مثلا ،ولمَّا كانَ الأمر على خلاف ذلك دَلَّ على عدم صحة هذا

---

(١) انظر الجني الداني : ٥٥٠.

(٢) قال به السهيلي وابن يسعون . المغني : ٤٣٥ ،وذكر ابنُ الضائع أن السهيلي يزعم أنها اسمٌ في موضع،وحرف في موضع . شرح الجمل ١/٩٠ ،ومثله في الجني الداني : ٥٥١ ، وجريان أحكام الأسماء عليها هو عود الضمير عليها في مثل قوله تعالى ﴿ مهما تأتينا به من آية ﴾ فعاد ضمير "به" عليها.

(٣) في الأصل "من أن".

(٤) تقدمت الإشارة إلى صاحب هذا القول في هامش تحقيق القول الثاني.

(٥) الكتاب : ٣/٥٩-٦٠ مع اختلاف ظاهر ،وانظر المسائل البغداديات ٣١٢-٣١٣.

(٦) الكتاب : ٣/٦٠ ونص سيبويه : "... وقد يجوز أن يكون "مه" كإذما ضم إليها ما.

(٧) انظر قول الزجاج في إعراب القرآن له عند قوله تعالى ﴿ ومهما تأتنا به من آية ﴾ جـ٥/قسم ٢٢/ص ١٠ ،وفي شرح الجمل لابن الضائع : ٩١/أ ،ونسبه في شرح ألفية ابن معطي : ٣٢٢ للأخفش.

المذهب[١] ، فالقولُ إذاً ما ذهبَ إليه الخليلُ وسيبويه وهما قولانِ جيدانِ ، والله أعلمُ .

والفرقُ بينَ هذه الأقوالِ أنَّ الجازمَ على قول الخليل " ما " الأولى ، لأنَّها[٢] اسمُ الشرط عنده ، وأما الثانيةُ فحرفٌ زائدٌ للتوكيد ولا حظَّ له[٣] في العمل على / الحقيقةِ ، والجازمُ على قول سيبويه " مهما " بكمالِها ، لأنَّها اسمٌ مركَّبٌ جعل عبارةً عن معنًى واحدٍ بمنزلة سائرِ المركبات تركيبَ مزجٍ وخلطٍ ، والجازمُ على قول الزجاج الكلمةُ الثانيةُ ، وهي " ما " وأما " مَهْ " فلا حظَّ لها في العمل على العكسِ من قولِ الخليل . ٢٣٦

وأما " إذْ ما " فلا خلافَ أنَّها مركبة من " إذ " و " ما " وإنَّما اختُلِفَ في بقاءِ ظرفيتها وتجردها للحرفية ، فذهب أبو العباس المبرّد إلى الأول[٤] ، وذهب سيبويه إلى الثاني[٥] ، والعجبُ أنَّ اكثرَ المتأخرينَ سلكوا في المسألةِ مسلكَ أبي العباس مع نصِّ الإمام على الحرفيةِ وصحة الاستدلال على ذلك ، فلنبسط القول في الاحتجاج لكل واحد من القولين حتى يظهرَ صحةُ[٦] الصحيحِ منهما إنْ شاءَ اللهُ .

فأما أبو العباس فتعلَّقَ بما ثبت لها قبل أنْ تكون شرطاً من أحكام الأسمية ، فلزم مصاحبةُ الأصلِ الثابتِ لها ، ويقول : إنَّما أحدث التركيب

---

(١) انظر مثل هذا الرد في المسائل البغداديات ٣١٣-٣١٤ .
(٢) في " ح " و " ق " " أنها " .
(٣) في " ق " " لها " .
(٤) انظر المقتضب : ٢/٤٦ ، وهو مذهب الفارسي في البغداديات : ٢٩٤ .
(٥) الكتاب : ٣/٥٧ ، وانظر الجنى الداني ٢١٤ - ٢١٥ ، ورصف المباني ٦٠ .
(٦) في " ق " حُجَّة .

إنْ كانت عبارةً عن الزمان الماضي ،فصارت في هذا الباب عبارةً عن الزمان المستقبل ،لتضمنها حرفَه ،فهذا هو الوجه الذي أحدثه التركيب .

وأما سيبويه فيقول : كان الأصلُ فيها أنْ تكونَ حرفًا ،لأنها بمنزلته في لفظها وأصلِ معناها ،وإنَّما قلنا فيها بالاسمية ،لجريان بعض أحكام الأسماءِ عليها ،فأسميتُها مجازيةً ،فلما ركبت مع حرف " ما " في هذا الباب انتفت عنها أحكامُ الأسماءِ جملةً ، فكان الحكمُ الذى أوجبه التركيبُ أنْ صيَّرها إلى الأصل الذي كان ينبغي أن تكونَ عليه قبل التركيب؛ لانتفاءِ جملةِ أحكامِ الأسماء عنها في حال التركيب ،هذا أظهر (١) ،والله أعلم .

وأما أينما فليس فيها إشكالٌ ؛لأنَّ " ما " معها غيرُ مركبة ،وإنَّما هي زائدة للتوكيد ،ويعلم الزائد من المركَّب في هذا الباب بأن تنظرَ إلى اسم الشرط ،فإن كان مما يجزم وحدَه كانت " ما " معه زائدةً للتوكيد كأين ،ومتى ،وإنْ كان لا يجزم إلَّا بضم " ما " إليه كانت " ما " مركَّبةً معه نحو حيثُ ،وإذْ .

ثم إنَّ بعضَهم عبَّر عن " ما " في هذه المواضع بأنَّها عوض من المضاف إليه ،ونقد بعضهم هذه العبارةَ بما يلزم عليه من الجمع بين العوض والمعوَّض منه ؛لأنَّ هذه الجملةَ التي بعدَها هي التي كانتْ مضافًا إليها قبلَ أنْ يكونَ شرطًا ،فلما ضُمِّنت الكلمة معنى الشرطِ زالت الإضافة وبقي الذي كان مضافًا إليه ،فينبغي أنْ تصحح هذه العبارةُ بأن يقال : إنها عوضٌ من الإضافة لا من المضاف إليه ؛ لأنَّ الذي زالَ بتضمُّن (٢) معنى الشرط إنَّما هو الإضافة دونَ المضاف إليه ،وقد يقال : إنَّ هذه

---

(١) انظر ترجيح اسميتها في المسائل البغداديات : ٢٩٤ ،وترجيح حرفيتها في رصف المباني : ٦٠ .

(٢) في " ح " و " ق " بتضمين .

الجملة إنَّما كانت مضافاً إليها (١) قبل تضمُّن الكلمة معنى الشرطِ ، وأما في حين تضمنها معنى الشرط فليست مضافاً إليها ، فلا يصدق عليها إذْ ذاك أنها مضافٌ إليها ، فإذا لم يصدق عليها ذلك صح قول من قال : ان " ما " عوضٌ من المضافِ إليه ، والله أعلمُ.

مسألة : يقال لِمَ (٢) سمَّاها حروفاً ، وقد انقسمت أربعةَ أقسامٍ؟

فيجاب عن ذلك بأحد ثلاثة أشياء (٣) : إمَّا أنْ يكونَ أوقع الحرف بإزاء كلمة حتى كأنه قال : وكلمات الجزاء ، وهذا مأخذٌ حسَنٌ ، إذْ كان الحرفُ يَعُمُّ الكلماتِ بهذا النظر .

وإمَّا أنْ يكونَ سمَّى الأسماء حروفاً ، لتضمنها معنى الحرفِ ، فكأنها حروفٌ ، إلا أنَّ هذا المأخذ فيه استعمال اللفظِ في حقيقتِه ومجازِه ، وهي مسألة خلافية بين أهلِ الأصولِ .

وإمَّا أنْ يكون أطلق عليها حروفاً تغليباً لحكم أصل الباب ، وهو حرف الشرط ، والله أعلمُ.

ثم قال : (اعلم أنَّ هذه الحروفَ تجزمُ الأفعالَ المستقبلة ، والجواب) (٤) إلى آخره.

اختلف الناس في الجازم للجواب بعد اتفاقهمْ على جزم فعل الشرط بحرفه على أربعةِ أقوالٍ : (٥)

---

(١) في "ق" "اليه".
(٢) في الأصل " لما " خطأ.
(٣) انظر الأول والثاني في إصلاح الخَلَلِ : ٢٦٤ وانظر شرح ابن عصفور : ٢/١٩٥.
(٤) في الجمل : ٢١١ " فهذه الحروف تجزم الفعل المستقبل والجواب" وفي بعض النسخ " ... تجزم الأفعال المستقبلة والجواب".
(٥) انظر هذه الأقوال ومن نسبت له في شرح ألفية ابن معطي : ٣٣١-٣٣٢ ، والمساعد : ٣/١٥٢ ومابعدها.

أحدها : أنه مجزومٌ بحرفِ الشرطِ ،وهو ظاهرُ قولِ أبي القاسمِ، ونُقِدَ بأنَّ الجازمَ لا يقوى أن يعملَ في فعلين ،كما أنَّ الجارَّ لا يقوى أن يعمل في اسمين ، إذ كان جازمُ الأفعالِ نظيرَ جارِّ الأسماءِ ،وعواملُ الأسماء أقوى من عواملِ الأفعالِ ، فظهرَ ضعفُ ذلك القولِ .

وأجيبَ : بأنَّ أصلَ العمل الطلبُ فقوي حرفُ الشرط على العمل في فعلين؛ لطلبه إيَّاهما بخلافِ الجارّ.

القول الثاني : أنّه مجزومٌ بالحرف وفعلِ الشرط معاً ،ووجه ذلك أنّ الفعلَ الأولَ سببٌ في الثاني ،والسبب / مؤثرٌ في مسبَّبه إلَّا أنَّ هذا ٢٣٧
السَّبَبَ لا يرتبط بمسبَّبه إلَّا بحرف الشرط ،فمن ثَمَّ وجَبَ أن يُنسَبَ إليه قسط من العَمَلِ ،فصار حرفُ الشرط وفعلُ الشرط (١) معاً بمنزلة عاملٍ مركَّبٍ من جزئين ،وهذا هو ظاهرُ كلامِ سيبويه (٢) ، فهو أجود ،والله أعلم.

القول الثالث : أنَّ فعلَ الشرط بانفراده عاملٌ في الجواب ،واستُشكِلَ من حيث كان الفعلُ من عوامل الأسماءِ ،وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال، وأجيب بما قلناه أوَّلاً من أنَّ أصلَ العملِ الطلبُ ،وفعلُ الشرطِ يطلبُ (٣) جوابَه من حيث هو سببٌ فيه ، فمن ثَمَّ صحَّت هذه النسبةُ من العمل.

القول الرابع : أنَّ الجواب منجزمٌ على الجوارِ (٤) ،وكأنَّ هذا القائلَ مرَّ بباله جواز خفض الاسم على الجوار ،والجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء ،فكان الجزمُ في الأفعالِ على الجوار (٥) اعتبارا

---

(١) في "ق" "والفعل معا".

(٢) الكتاب : ٣/٦٢ قال : "واعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال، وينجزم الجواب بما قبله"، وفي موضع آخر قال ... ولم تجعل إن جوابا ينجزم بما قبله" ٣/٦٦ ،وانظر ما قاله المؤول من أنّ حرف الشرط يعمل في الشرط ص

(٣) في الأصل و"ق" "يطلبه".

(٤) هو مذهب الكوفيين . انظر الإنصاف : ٦٠٢ ،وشرح التسهيل لابن مالك "تكملة الابن" ٢/١٠٣٣ ،والمساعد : ٣/١٥٣ .

(٥) في "ق" "الجواز".

بٱستعماله في ٱلأسماء ،فصار قولك : إنْ يَقُمْ زيدٌ ،يقمْ عمرٌو في مقابلة: هذا جُحْرُضَبٍّ خَرِبٍ ، ورُبَّما يُنْقَدُ هذا بأنَّ ٱلخفض على ٱلجوار إنَّما هو لِمشاكلةِ أمرٍ لفظيٍّ (١) ،وهذا ٱلمجزوم قد يكون قبله مجزومٌ ،لفظاً وقد يكون قبله ما ليس مجزوماً لفظاً وبٱلعكس ، فهذه ٱلمشاكلة ٱلتي ذهب إليها ، هذا ٱلذَّاهب إنَّما تَحْصُلُ فيما إذا كانَ ٱلفعلانِ مجزومين معاً لفظاً لا تَحْصُلُ في غير ذلك ،وقد يقول صاحبُ هذا ٱلمذهب إذا حَصَلَ ذلك في موضعٍ مَّا حُمِلَ عليه سائرُ ٱلبابِ ،ليجري ٱلكل على أسلوبٍ واحدٍ ،وكأنه لم يَنْقَدِحْ له صحةُ واحدٍ من تلك ٱلمذاهبِ ٱلثلاثةِ من حيثُ مكانُ (٢) ورودِ ٱلنقلِ على كلِّ واحدٍ منها بِمَا ذكرناه قبلُ ، فهذا [هو] (٣) ٱلذي أوجب له أنْ يقولَ هذه ٱلمقالةَ ،وٱلله أعلم. ولا ينهض ذلك ٱلٱعتذارُ عنه لٱمتناع ذلك ٱلحملِ في ٱلأسماءِ وهي ٱلأصل ،وإذا ٱمتنعَ في ٱلأصل كانَ ٱمتناعه في ٱلفرع أولى ،وٱلله أعلمُ.

ثم قال : (إلاَّ أنْ تدخُلَ في ٱلجوابِ ٱلفاءُ فيرتفع ٱلجوابُ) (٤).

بالنظر إلى دخول ٱلفاءِ على ثلاثة أقسام ،قسم تلزمه ٱلفاءُ ، وقسمٌ لا تلحقه ٱلفاءُ ،وقسمٌ يجوز فيه ٱلأمرانِ.

فأما ٱلقسم ٱلذي تلزمه ٱلفاء فهو كلُّ جوابٍ لا يَصِحُّ أن يكون شرطاً كقولك : إنْ قام زيدٌ فقد قَامَ عَمْرٌو ،وإنْ قام زيدٌ فعمروقائم ،وما أشبهه مما لا يصح لمباشرة حرف ٱلشرط .

وأما ٱلقسم ٱلذي لا تلحقه ٱلفاءُ فكل جوابٍ يصلح أن يكون شرطاً إلاَّ ٱلمضارعَ كقولك : إنْ قَامَ زيدٌ قام عَمْرٌو وإنْ قام زيد لم يقم

---

(١) في "ق" "أمر ٱللفظ".
(٢) ساقطة من "ح".
(٣) تكملة من "ح".
(٤) الجمل : ٢١١.

عمرو ؛ لأنّ كلّ واحدٍ من هذا الضّرب يصلح لمباشرة (١) حرف الشرط ، وأما القسم الثالث فهو إذا كان الجواب مضارعًا مجردًا (٢) ، فهذا الضرب على وجهين إنْ قصدت بناءه (٣) على مبتدأ كان بالفاء كقوله تعالى ﴿ فمن يؤمن بربه فلا يخاف ﴾ (٤) ، أي فهو لا يخاف كذا قال سيبويه (٥) ، وإنْ لم تقصد بناءه على مبتدأ لم تلحقه الفاء وجاز فيه حينئذٍ الرفعُ والجزمُ ، إنْ كانَ فعلُ الشرط ماضيَ اللفظ أو المعنى ، فأما الجزمُ فعلى جعله جوابًا ، وأما الرفع فعلى نية التقديم عند سيبويه (٦) ، وعلى تقدير الفاء عند أبي العباس (٧) كقوله : (٨)

وإنْ أتاهُ خليلٌ يومَ مسألةٍ يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حرمُ

ومذهب سيبويه أجود ؛ لأنّ الفاءَ إنما تُحذفُ من الجواب للضرورة دون سَعَةِ الكلام (٩) ، والله أعلم .

ثم قال : (والأجود في هذا الباب أن تأتي بفعلين مستقبلين) (١٠) الى آخره .

هذا كما قال ؛ وذلك أن الموضع إنما هو للمستقبل ، فاذا جئتَ بفعلين مستقبلين كان اللفظُ مطابقاً للمعنى ، فكانَ أجودَ الأوجه من جهة المطابقة .

---

(١) في الأصل : " المباشرة " وزاد في " ق " " حرف الشرط الشرط " فكرر الشرط .
(٢) في " ق " " مجرد " مرفوعًا .
(٣) في الأصل " بناؤه " .
(٤) الجن : ١٣ .
(٥) الكتاب ٣/٦٩ ، فهو مبتدأ ولا يخاف الخبر ، والخبر لا يكون إلّا مرفوعًا .
(٦) الكالب : ٣/٦٦ .
(٧) المقتضب ٢/٦٧ ، ٦٨ وانظر شرح أبيات المغني ٦/٢٩١ .
(٨) البيت لزهير من قصيدة يمدح بها هَرِمَ بنَ سنان انظره في شرح ديوانه : ١٥٣ ، والكتاب ٣/٦٦ ، والمقتضب ٢/٦٨ والاصول ٢/١٩٢ والمحتسب : ٢/٦٥ ، الإنصاف : ٦٢٥ ، وشرح الفية ابن معطي : ٣٣٠ ، وشرح ابن يعيش ٨/١٥٧ ، وشرح أبيات المغني ٦/٢٩٠ . والخليل : الفقير من الخَلّة بالفتح وهي الفقر .
(٩) انظر الكتاب ٣/٦٧ ، وشرح الفية ابن معطي ٣٣٠ ، وشرح ابن عصفور ٢/١٩٧-١٩٨ .
(١٠) الجمل : ٢١٢ .

وأما الوجهُ الثاني : وهو أن يكون الشرطُ والجوابُ معاً بلفظ الماضي ، فإنّه من باب وضعِ الماضي موضعَ المستقبل ؛ لأنّ حرفَ الشرط يحرز المعنى ، إذ هو من الأدواتِ المخلّصة للاستقبال ، فمن أجلِ فواتِ المطابقة كانَ هذا الوجهُ دونَ ما قبله في الجودةِ.

وأمّا الوجه الثالث : وهو أن يكون فعلُ الشّرطِ بلفظ الماضي والجواب بلفظِ المضارعِ ، فإنّ ذلك في الرتبة (١) الثالثة من الجودةِ / ، من جهة ٢٣٨
المنافرة اللفظيةِ ، من حيث كان لفظُ الثاني مطابقاً للمعنى ، وكان (٢) لفظ الأول مخالفاً له ، ولكن حسّنَ ذلك ما قلناه قبلُ : من إحرازِ حرفِ الشرط المعنى (٣).

وأما الوجهُ الرابع وهو كون الأول بلفظ المستقبل والثاني بلفظ الماضي (٤) ، فإنّه ضعيف عندهم من جهة إعمال حرفِ الشرط في الأول وقطعه عن العملِ في الثاني ، وهو ضربٌ من التهيئةِ والقطعِ ، وفي هذه المسألة على هذا دليلٌ على إعمال حرف الشرط في الجوابِ ، كما عملَ في الأول ، ولولا أنّه عاملٌ فيه ما قبُحَ هذا ، فإنْ قيلَ لعلّ قبحَ ذلك من جهة المنافرةِ بين اللفظين .

فالجوابُ : أنّ هذا المعنى موجودٌ في عكسها ، ولم يقبح هذه فإذا كانَ كذلك ظهر وجهُ الاستدلالِ ، والله أعلم.

---

(١) في الأصل " فإذا كان في الرتبة ".
(٢) في "ح" "كان" بدون حرف العطف .
(٣) في "ح" و "ق" "للمعنى".
(٤) هذا قليل لا يأتي إلّا في الشعر ومنه قوله :
وإنْ تقطعوا منا مناطَ قلادةٍ قطعنا به منكم مناطَ القلائدِ
انظر شرح الفية ابن معطى : ٣٣١ ، وشرح ابن عصفور ٢/١٩٨ .

ثم قال : (وإذا جئتَ بعدَ جوابِ (١) الجزاءِ بفعلٍ معطوفٍ) إلى آخره .

الفعل المعطوف بعدَ الجزاءِ لا يخلو من أنْ يكونَ معطوفًا بالواو ، أو بالفاء ، أو بثُمَّ ، فإن كان معطوفًا بالواو كان لك فيه ثلاثةُ أوجه (٢) .

أحدها : أنْ تجزمَه بالعطفِ على ما قبله كقولك : إنْ تُكرِمْ زيدًا يَشكُرْكَ ويُحسِنْ إليك ، ومعنى (٣) هذا أنَّ الأولَ شرطٌ في حصول الفعلين مطلقًا مجتمعين أومفترقين .

الوجه الثاني : أنْ تنصبَه بإضمارِ "أنْ" بعد الواو ، وتكون "أنْ" مع الفعل بتأويل المصدر ، والمصدر معطوفٌ على مصدرِ الفعلِ المذكور ، ومعنى هذه المسألة أنَّ الأولَ شرطٌ في حصول الفعلين بقيدِ الاجتماع ، لأنَّ الواوَ هنا موضوعةٌ لهذا المعنى ، إلَّا أنَّ هذا الوجهَ من النصبِ بعدَ الواو ضعيفٌ ها هنا ، لأنَّ الواوَ إنَّما ينتصب مابعدها بأنْ لازمةَ الإضمارِ بشرطين (٤) :

أحدهما : أنْ يرادَ بها معنَى الجمع دونَ معنى العطف .

والثاني : أنْ يكون ما قبلها غيرَ واجب ، وهذا الشرطُ غير موجود ها هنا ، إذْ جملةُ الشرط والجزاءِ من جملةِ الواجب ، لكن حسَّنَ ذلك قليلاً أنَّ الجوابَ معلَّق على غيرِ واجبٍ ، فأشبهَ غيرَ الواجب من هذه الجهة (٥) ،

---

(١) ساقطة من "ق" وانظر الجمل : ٢١٢ .
(٢) انظر هذه الأوجه في الكتاب ٣/٨٩ ، والمقتضب ٢/٦٤-٦٥ وشرح ابن يعيش ٧/٥٥ وشرح الكافية الشافية لابن مالك : ١٦٠٣ ومابعدها وشرح الرضي ٢/٢٦٧ .
(٣) ساقطة من "ق" .
(٤) انظر ما سبق ص
(٥) ساقطة من "ق" وانظر بيان عدم كونه غيرَ واجب فيما يأتي قريبا ص

كما أنه إذا علّق غيرُ واجبٍ على واجبٍ صار الواجبُ واجبًا ، وانظر إلى ما قاله العلماءُ في قوله تبارك وتعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع ﴾.(١)

والوجهُ الثالثُ : أنْ ترفعه بعدَ الواوِ فتقولَ : إنْ تكرمْ زيدًا يشكرْك ويُحسنُ إليكَ ، وارتفاعه من وجهين :

أحدهما : على القطعِ والاستئنافِ ، كأنّهُ معطوفٌ على أوّلِ الكلام.

والوجه الثاني : أنْ تكونَ الواوُ واوَ الحالِ ، ولا بدّ حينئذٍ من(٢) أنْ يكونَ الفعلُ مبنيًّا على مبتدأ مقدّرٍ كأنه قال : إنْ تكرمْ زيدًا يشكرْك في حال إحسانه إليك ، والفرق بينَ المعنيين أنّ المعنى مع القطع : أنّ الفعلَ الأوّلَ شرطٌ في الثاني بانفراده ، وقولُه بعدُ ويُحسنُ إليكَ إخبارٌ أنّ ذلك يكونُ منه على كلّ حالٍ مطلقًا سواءٌ وقع الشرط أو لم يقعْ ، والمعنى مع واو الحالِ أنّ الأوّلَ شرطٌ في حصولِ الثاني مقيّدًا بالحال المذكورة ، والله أعلمُ.

فصل : فإنْ كانَ العطف بالفاء كانَ في المسألة ثلاثةُ أوجهٍ .

أحدُها : الجزمُ بالعطفِ على ما قبلهُ مثاله : إنْ تكرمْ زيدًا يشكرك فيحسنْ إليكَ ، ومعنى هذه المسألة أنّ الأوّلَ شرطٌ في حصولِ الفعلين على هذا الترتيبِ .

والوجه الثاني : أنْ تنصبَهُ بإضمارِ "أنْ" ، و"أنْ" مع الفعل بتأويل المصدر والمصدر معطوفٌ بالفاء على مصدرِ الفعلِ المذكور كقولك : إنْ تكرمْ زيدًا يشكرك فيحسن اليك ، (٣-٣) ومعنى هذه المسألة كالقول(٣-٣) في الواو من ضعفِ النصب .

---

(١) الجمعة : ٩ .
(٢) ساقطة من "ق" .
(٣-٣) في "ح" و"ق" ومعنى هذا الوجه كالقول".

الوجه الثالث : الرفع على القطع كأنه قال : إن تكرم زيداً يشكرك فهو يحسن إليك ، ومعنى القطع هاهنا أن هذا الفعل المعطوف خارج عن جملة الشرط ، ومقتضاه حاصل ، على سبيل التعقيب على جملة الشرط والجزاء ، والله أعلم .

فصل : فإن كان العطف بحرف ثم لم يكن فيه غير الجزم والرفع ، ولم يجز فيه (١) النصب ، لأن ثم ليست كالفاء ، والواو في نصب الفعل بعدها ، إلا أن يكون معطوفاً بها على اسم صريح ، وليس هذا من ذلك ، فأما المعنى مع الجزم فإن الفعل الأول شرط في حصول الفعلين على سبيل الترتيب والتراخي ، وأما معناه مع الرفع / فإن الفعل الأول شرط في حصول الجواب على انفراده ؛ لأن ما بعد حرف ثم خارج عن الشرط غير داخل في حكمه ، وإنما هو على سبيل الاستئناف ، والله أعلم . ٢٣٩

فصل : وأما الفعل الواقع بين الجزمين فلا يخلو من أن يكون مصحوباً بحرف عطف أو لا ، فإن كان غير مصحوب بحرف عطف فإنه على وجهين :

أحدهما : أن يكون مما يصح فيه البدل .

والثاني : أن يكون مما لا يصح فيه البدل ، فإن كان مما يصح فيه البدلية (٢) كان مجزوماً بحق البدلية ، كقولك : من يقصد (٣) زيداً يمش إليه ، وإن كان مما لا يصح فيه البدل ارتفع على الحال كقولك : من يقصد زيداً يضحك يشكره ، أي من يقصده ضاحكاً يشكره (٤) .

---

(١) ساقطة من "ق" .
(٢) في "ح" و "ق" "البدل" .
(٣) "من يقصد" ساقطة من "ح" .
(٤) ساقطة من "ح" وانظر الكتاب ٣/ ٨٥-٨٧ وشرح ابن عصفور ٢/ ٢٠٣ ، وشرح ابن يعيش ٧/ ٥٣ ، وهذا البدل بدل غلط أو نسيان ولا يكون كلا ولا بعضا .

ومن هذا القبيل قول الشاعر :(١)

تعـــال فإنْ عاهدتَني لا تخونُني ... نكُنْ مثلَ مَن يا ذِيبُ يصطحبانِ

فقوله : لا تخونني في موضع نَصْب على الحال ، أي فإن عاهدتني غيرَ خائنٍ .

وسألني يومًا الخطيب أبو إسحاق بنُ أبي العاص(٢) رحمه الله عن إعرابه ، فدار بيننا فيه الكلام ، وكان رحمه الله معجبًا بالغرائب ، وكان مع ذلك ضَنينًا بها ، لا على وجه البخل بالعلم ، ولكن على سبيل الإغراء بالمسائل ، لأنّ الطالب إذا كانت فيه نَجابةٌ وضُنَّ عليه بمسألةٍ ما حمله ذلك على شِدّةِ الحرص على تحصيلها ، وربّما كان ذلك أكثر فائدةً وأثبتَ لها من أنْ تُنسَى . كما حدّثني الشيخ أبو بكر بن حفيد الأمين المالقيّ رحمه الله قال : صلّيتُ يومًا العصرَ بمسجدٍ بالقاهرة ، أو قال بغيرها ، فلما انصرفَ من الصلاة إذا بشيخٍ ظَريف المنازع قد أسند ظهره إلى جدارِ القِبْلة ، فعقد بين يديه أخوانِ يجوّدان عليه ، أحدهما بحرفِ حمزة والآخر بحرفِ الكسائيّ ، فلما بلغ هذا الثاني بالقراءة إلى قوله تعالى : ﴿ هل يستطيع ربك أن ينزل علينا مائدة من السماء ﴾(٣) قال الشيخ للقارئ قِفْ ، فوقف(٤) ، فقال له فائدة ، ثم قال له : اقرأ ، ولم يفسّر له الشيخ هذه الفائدة ، قال فقلت في نفسي لعلّه يفسّرها إذا فرَغ ، فلما فرَغ لم يفعل فحال بيني وبين سؤاله عنها في اليوم الثاني سَفَري مَعَ أصحابي ، فانظر إلى هـــذا الغَرَضِ من هذا الشيخ فإنّه من بابِ ما ذكرناه عن الخطيب رحمه الله ، والذي

---

(١) البيت للفرزدق وهو في الكتاب ٢/٤١٦ ، والمقتضب ٢/٩٥ ، ٣/٢٥٣ ، والاصول ٢/٣٩٧ ، والمحتسب ١/٢١٩ ، والخصائص ٢/٤٤٢ ، وشرح أبيات المغني ٦/٢٣٧ ، ويروى " تَعِش " بدل " تعال " وهي الرواية المشهورة .

(٢) هو أبو اسحاق ابراهيم بن محمد بن علي بن محمد بن علي بن محمد بن أبي العاصي التنوخي . كان اماما زاهدا مدرسا للعربية والفقه ، آخذا في الادب ، ملازما للسنة محاربا للبدعة تولى الخطبة والقراءة بجامع غرناطة أخذ عن ابن الزبير وغيره . توفي سنة ٧٢٧ . الاحاطة : ٣/٣٧٤ ، الكتيبة الكامنة : ٣٢ ، وغاية النهاية : ١/٢٤ .

(٣) " من السماء " من " ق " والآية ١١٢ من سورة المائدة .

(٤) ساقطة من " ق " .

أبرزته المذاكرة في هذا البيت أنّ قوله : لا تخونني جوابُ القسم المذكور قبلَهُ ،فلا يكون له موضعٌ من الإعراب على هذا ،خلافاً للوجه الأول الذي حَمَلَهُ عليه سائرُ النحاة وهذا واضحٌ .

فصل : فإنْ كانَ الفعل الواقعُ بينَ الجزمين (١) مصحوباً (٢) بحرف عطفٍ ،فلا يخلو أنْ يكونَ حرفُ العطف الواوَ أو الفاءَ أو ثُمَّ ، فإنْ كان الواوَ فثلاثةُ أوجهٍ (٣).

أحدها : الجزم عطفاً على المجزومِ قبله كقولك : من يقصد زيداً ويكرمْهُ يشكرْه ، (٤) ويكون المعنى على هذا أنَّ الفعلين معاً شرط في الجواب مطلقاً .

والوجه الثاني : النصبُ بعدَ الواو ،لأنَّ فعلَ الشرط بمنزلة غير الواجب من حيثُ لا يَصْلُحُ فيه بانفراده عن الجواب صدقٌ ولا كذبٌ ،وإنْ كان على فَرضِ الواجبِ بدلالةِ الامتناع من زيادة حرف "مَنْ" بعده على الأصحّ (٥) ، فيكون هذا الفعل منصوباً بأنْ لازمةَ الإضمارِ (٦) ، من حيث كان هذا المصدر المقدَّر معطوفاً على المصدر المقدَّر من الفعل المذكور ،والمعنى على هذا أنَّ الفعلين معاً شرطٌ في الجواب على سبيل الاجتماع دونَ الإطلاقِ خلافاً للمسألة الأولى .

---

(١) في الأصل و"ح" "الحرفين".
(٢) في "ق" "مصوبا" هكذا .
(٣) انظر الكتاب ٣/٨٨ ومابعدها .
(٤) في "ح" و"ق" "أشكره".
(٥) لأنهم أنابوا حروفَ العطف عن ذلك التكرير.
(٦) في "ح" "منصوباً بإضمار أنْ لازمة هذا الإضمار".

وَٱلوجه ٱلثالثُ : أنْ تَرفعَهُ على أنْ تكون ٱلواوُ واوَ الحال ، فيكون ٱلفعل إذْ ذاك مبنيًّا على مبتدأ مقدَّرٍ ، ويكون ٱلمعنى على هذا أنَّ الفعلَ الأوَّلَ شرطٌ في ٱلجواب في تلك ٱلحال ، إلَّا أنَّ هذا قليلٌ ، أعني دخولَ واو ٱلحال على ٱلفعل ٱلمضارع. (١)

فإنْ كانَ مصحوبًا بٱلفاء فوجهانِ .

أحدهما : ٱلجزمُ بٱلعطفِ على ٱلمجزومِ قبلَه ، وهو ٱلوجه ، ويكون ٱلمعنى إذْ ذاكَ أنَّ ٱلفعلينِ معًا شرطٌ في ٱلجوابِ على سبيل ٱلترتيب .

الوجه ٱلثاني : ٱلنصبُ بإضمارِ "أنْ" بعدَ ٱلفاء كما كان ذلك بعد ٱلواو ، إلَّا أنَّ شَرْطَ ٱلفاء ٱلتسبيب ، وشرطَ ٱلواوِ الجمعُ . وقد تقدم ذلك في بابيهما . قال سيبويه إنَّ ٱلنصب بعد فعل ٱلشرط أمثل منه بعد ٱلجواب ، وقد تقدم هذا ٱلمعنَى .

وأما ٱلرفع فغيرُ جائزٍ ها هنا ، لامتناعِ ٱلحالِ لكَوْنه بٱلفاءِ ، ولامتناع عطفه على ٱلمجزومِ قبلَهُ ، لِمَا يلزم على ذلك من / ٱلفساد ، ٢٤٠
وهو أنه كانَ يكونُ مرفوعًا بلا رافعٍ ؛ لأنَّ حرف ٱلشرط لا يعمل رفعا ، ولامتناع وقوعه هاهنا موقع ٱلأسماء ، وهو أنَّه إنَّما (٢) يرتفع بذلك ٱلمعنى ولا يجوز أيضًا رفعُهُ على ٱلابتداءِ (٣) ، لِمَا يلزم عليه من ٱلفصل بين ٱلمجزومين بأجنبيٍّ منهما وذلك غيرُ جائزٍ إلا بجُمَلِ (٤) ٱلاعتراضِ .

مسألة : فإن قيلَ : فهلا سَوَّيْتَ بينَ "إنِ" ٱلشرطية و"إنَّ" ٱلتوكيدية فجوزت ٱلعطف على ٱلموضع هنا كما جوزته في "إنَّ" ، لأنَّ كل

---

(١) انظر الى الجني الداني ١٩٢ .
(٢) "انه" ساقطة من "ح" "انما" ساقطة من "ق" .
(٣) في "ح" و"ق" "الاستئناف" .
(٤) كذا هي الكلمة في ٱلأصل و"ق" وهي مطموسة في "ح" .

واحد من معموليهما مرفوعُ الأصل فزال بورود الناسخ ،وإذا كانوا يراعون الفروع في نحو قوله : (١)

* ولا سابقٍ شيئًا [إذا كان جائيا] (٢) *

فمراعاةُ الأصول أولى . (٣)

فالجَوابُ أنَّ ذلك لا يجوز هنا ،لأنَّ العطف على موضع معمول الحرف إنَّما يكون على توهم سُقُوطِ ذلك الحرف ،فإن كانَ سقوطه يُخلُّ المعنى (٤) الذى سِيقَ له الحرف لم يجز توهم سُقُوطِهِ ،وإذا امتنع ذلك امتنع العطف على موضع معموله ،وبابُ الشرط من هذا القبيل ،فالقول فيه كالقول في "ليت" و"لعلَّ" من أخوات "إنَّ" في امتناع العطف على الموضع لِمَا ذُكِرَ ، وقد مضى الكلام في "إنَّ" في بابها فتأمَّلْ هذه المسألة فإنَّها غريبة .

فصل : فإنْ كان الفعل الواقع بينَ الجزمين (٥) مصحوبًا بحرف "ثم" لم يكن فيه إلاَّ الجزمُ كقولك إنْ تقصدْ زيدًا ثم تُحْسِنْ إليه يشكرْكَ ،والمعنى أنَّ الفعلين شرطٌ في الجواب على سبيل الترتيب والتراخي ،فأما امتناع الرفع فلما قلناه قبلُ ،وأما امتناع النصب ،فلأنَّ ثم ليست كالفاء ،والواو في ذلك ، فمن أجل هذا كله تَعَيَّنَ الجزمُ (٦) ،والله أعلمُ .

ثم أدخل قوله تبارك وتعالى * من ذا الذى يُقْرِضُ الله قرضًا حسنا * (٧) الآية - دليلاً (٨) على ما قاله في المعطوف على الجواب

---

(١) هذا جزء من بيت لزهير وهو بتمامه :
بدا لِيَ أني لست مدركَ ما مَضَى ولا سابقٍ شيئًا إذَا كان جَائِيَا
وهو في شروح ديوان زهير : ٢٨٧ وانظر تخريجه فيما سبق ص
(٢) تكملة من "ح" .
(٣) انظر الخصائص ٢/٣٥٣ .
(٤) في "ح" و"ق" "بالمعنى" .
(٥) الأصل - "الحرفين" .
(٦) انظر الكتاب ٣/٨٨ ومابعدها .
(٧) البقرة ٢٤٥ ،والآية في الجمل : ٢١٣ .
(٨) في الأصل "دليل" بالرفع .

من الأوجه الثلاثة ،ووجه الاستدلال من ذلك أنّ المعطوف ها هنا فيه ثلاثةُ أوجهٍ ، كما أنّ المعطوف هنالك فيه ثلاثةُ أوجهٍ ، العطف والنصب والقطع ، وليس بين الموضعين فرقٌ ،إلّا من جهةٍ أنّ المعطوف في الآية الكريمة مرفوعٌ والمعطوف في المثال مجزومٌ ،وكل واحدٍ منهما شريك ما عطف عليه ،وغاية مقصوده ما قدمناه مِنْ أنّ الأوجهَ الثلاثةَ في الآية والمثال نظائرُ (١) فقط ، فاعتراضُ من اعترضَ عليه وجه الاستدلال بالآية الكريمة تحاملٌ (٢) ،والله أعلمُ.

وأما قوله في الآية الأخرى : (يجوز في "يعذب" الرفعُ والنصبُ والجزمُ) . (٣)

فاعترضه ابن عصفور (٤) بأنّ ظاهره أنّ جواز هذا مخصوص بيعذب ،وليس كذلك ،فكان من حقه أنْ يقول : يجوز في يغفر الرفع [والنصب] (٥) والجزم ،ومعلومٌ أن يعذب معطوف عليه ،والمعطوف شريك المعطوف عليه في عامله .

---

(١) أى من أمثلة التنظير .

(٢) لم يذكر هذا الاعتراض ابنُ السّيد في إصلاح الخَلَلِ وذكر في هامش "ق" ان المعترض هو ابن السّيد وابن عصفور.

(٣) الجمل : ٢١٣ والاية هي ﴿ إن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله ،فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء ﴾ البقرة : ٢٨٤ .

(٤) في "ح" و"ق" "بعضهم" وفي هامش "ق" عن نسخة أخرى انه ابن عصفور كما هنا .
وهذا الاعتراض لم يذكره ابن عصفور في شرح الجمل ،ولابن عصفور أكثر من شرح على الجمل فلعله في هذا الشرح ،والذى ذكر هذا الاعتراض هو ابنُ السيد في إصلاح الخلل : ٢٦٦ . فقال :
"هذا كلام يوهم أنّ الأوجه الثلاثة إنّما تجوز في "يعذب" وحده ، وهي جائزة في "يغفر" أيضاً لا فرق بينهما في ذلك ،وقد تأملته في نسخ كثيرة فوجدته كذلك . هـ أي لم يجد "يغفر" مكتوبا ، وما نفاه ابن السّيد موجود في بعض النسخ المعتمدة في تحقيق الجمل ،ولعل ذلك المثبت في تلك النسخة من إضافات بعض النساخ العلماء بمواطن العوار .

(٥) تكملة من "ح" و"ق" .

والجوابُ : أنَّه إنَّما قال ذلك من جهةِ أنَّه يلزم من جزم الثاني جزمُ الأول ، ولا يلزم من جزم الأول جزمُ الثاني ، ألا ترى أنَّ الثاني إنَّما كان مجزومًا من حيث كان معطوفًا على مجزوم لعدم استقلاله بالجازم ، وإذا كان الأول مجزومًا جاز قطعُ الثاني واستقلالُ الأول بالجازم ،(١) فلهذا عدل عن ذكر المعطوف عليه إلى ذكر المعطوف (٢) ، والله أعلم .

ثم أدخل هذا البيت شاهدًا على رفع المضارع بين الجزمين على أنه في موضع الحال ، وهو قوله :(٣)

متى تأته تعشو إلى ضوء ناره تجد خير نار عندها خير موقد

ولو جزم هذا الفعل على البدل من فعل الشرط ، لكان جائزًا ؛ لأنه يعطي معناه بخصوص ؛ لأن معنى قوله : " تعشو " تأتي في وقت العشا ، وهو الظلام ؛ أي تقصد لناره بليل ، وقيل : إنَّه يُسَمَّى كلُّ قاصدٍ عاشيًا ، وأما قوله : " عندها خير موقد " فإنه جملة تحتمل أمرين :

أحدهما : أن يكون موضعها (٤) خفضًا على الصفة لنار ، كأنه قال : تجد خير نار كائن عندها خيرُ موقد ، ويكون المعنى أنَّه فضَّل نار هذا الممدوح على سائر نيران الفضلاء ، وأما مدح صاحبها فبالضمن دون التصريح .

---

(١) في " ق " " الجزم " .
(٢) هذا توجيه بن الضائع . شرح الجمل : ٢٢٧/أ .
(٣) البيت للحطيئة ، وهو في شرح ديوانه : ، والكتاب ٨٦/٣ ، ومجاز القرآن ٢٠٤/٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٧٣/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٢٧٨/٢ ، وشرح ابن يعيش ٦٦/٢ ، ١٤٨/٤ ، ٤٥/٧ ، ٥٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور .
(٤) في الأصل : " موضعهما " .

والوجه الثاني : أن يكون موضعها نصبًا على الصفة لخير ،كأنه قال :تجد خير نار ، أي تجد نارا خير نار كائنًا عندها خير موقد / ،ويكون ٢٤١
المعنى : أنَّه مدح هذه (١) النار وصاحبها تصريحا ،لأنَّه أخبر أن هذه النارَ خيرُ النيران مطلقًا ،وأنَّ موقدها خيرُ الموقدينَ مطلقًا ، فهذا الوجه الثاني أمدحُ من الأول مِنْ حيثُ الإطلاقُ فيهِ والتقييد في الأول ،والله أعلم وليس فيه سوى عودةِ ضميرِ المؤنث على لفظ خير وهو مذكر إلَّا أنه مضاف إلى مؤنث هو بعضه ،وأيضًا فإنَّ موصوفَهُ المقدر مؤنث ،فمن ثم ساغ تأنيث ضميرهِ . والله أعلم .

فصل : ثم قال : (وإذا دخل على الاسم الذى يجازى به عامل غير الابتداء أو الفعل الذي يجازى به بَطَلَ الجزاء) (٢) إلى آخره .

هذا كما قال ،والأصل في ذلك أنَّ الاسم إذا كان له صدر الكلام لم يعمل فيه عاملٌ لفظيٌّ قبلَه ،إلَّا أنْ يكون خافضًا ،اسمًا كانَ أو حرفًا ، بشرط أنْ يكونَ ذلك الخافض مُعلَّقًا بفعل الشرط كقولك: بمن تمرر أمرر ، وغلامَ مَنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ ،فكل واحد من هذين الخافضين مُعلَّقٌ بفعل الشرط دونَ غيرهِ ، (٣) ألَا تَرَى أنك تقول في الاستفهام : علمت غلامَ أيِّهم قائم ؟ فلو نصبت فقلت : علمت غلامَ أيِّهمْ قائمًا ؟ لم يجز ، لأنَّ الخافض لاسم الاستفهام كالخافضِ لاسم الشرط في أنَّ كلَّ واحد منهما يكتسي من مخفوضه حكمَهُ من لزوم الصدريةَ ،وقد تقرر هذا المعنى في المضافات ،وذلك أنَّ المضافَ يكتسي من المضاف إليه التعريف في نحو: غلام زيد ،والتنكير في نحو : زيد (٤) امرأة ،والتخصيص في نحو :

---

(١) في الأصل "هذا" بالتذكير .
(٢) الجمل: ٢١٤ .
(٣) انظر شرح ابن الضائع : ٢٢٨/أ .
(٤) في الأصل "غلام امرأة" خطأ .

غلام آمرأة وآلتأنيث في نحو ﴿ إِنَّها إِنْ تك مثقالَ حبة ﴾ (١) وآلتذكير في نحو قوله تعالى : ﴿ فظلت أعناقهم لها خاضعين ﴾ (٢) وآلعقل (٣) ، وكلاهما مجموعٌ في هذه آلآية ، وبيان ذلك أنَّ خاضعين خبرٌ ، من آلأعناق ، فلو كان خاضعةً لم يكن فيها ما ذكرناه ، ولكن لَمَّا جاءَ بلفظ خاضعينَ آلذي أصله آلآختصاص بمذكر من يعقل عرفنا أنه إنَّما كان ذلك من جهة أنَّ آلأعناق مضافة إلى ضمير مذكر من يعقل ، فآكتست منه وَصْفَيْه مَعًا ، فمن ثَمَّ اخبر عنها بخبر مذكر من يعقل ، وهذا آلتوجيه أحبُّ ما سمعت في ذلك إليَّ ، وآللـه أعلم بآلصواب .

إلَّا أنَّ لفظَ أبي آلقاسم فيه تجوزٌ من حيث آلعِبارَةُ ، وذلك أنَّه قال : وَإِذَا دَخَلَ على آلآسم آلذي يجازَى به عاملٌ غيرُ آلآبتداءِ ولو لم يذكر آلآبتداء لكَانَ كافيًا ، لأنَّ آلآبتداءَ لا يوصَفُ بآلدخولِ على آلمبتدأ ؛ لأنه ليس [شيئًا] (٤) منفصلاً عَنْهُ ، وإنَّما هو مَعْنًى يتصف به آلمبتدأ ، ولكن لَمَّا كانَ هذا آلوصفُ مِنْ عوارضِ موصوفه جَازَ له آلتعبيرُ عنه بآلدخول عَلَى آلمبتدأ مَجَازًا ، وآلله أعلمُ .

وكذلك قوله : (أو (٥) آلفعل آلمجازَى به) ؛ لأنَّ هذا أيضًا في حكمِ الآستثناء مِنْ حيثُ هو مَعْطوفٌ على آلآبتداء ، وليس بداخل على آسمِ آلشرطِ [للزوم تأخيره عنه ، لكن قد يتجه ذلك ، بأنْ يكونَ إنَّما وَصَفَهُ بآلدخولِ على آسمِ آلشرطِ ، آعتبارًا بأنَّ أصلَهُ آلتقديمُ على آسمِ آلشرط] (٦)

---

(١) لقمان : ١٦ .
(٢) الشعراء : ٤ .
(٣) ساقطة من " ق " ، يعني أنَّ آلمضاف آكتسب من آلمضاف إليه آلتذكير والعقل .
(٤) زيادة من " ق " .
(٥) " أو " في الاصل " ان " وفي " ق " " وآلفعل الذي يجازى به " والمثبت من آلجمل : ٢١٤ ، و " ح " .
(٦) ما بينَ آلمعقوفين من " ح " و " ق " .

(١- وانما لزم تقديم اسم الشرط عليه لتضمنه حرفه (٢) ، ففعل الشرط إذاً يصحُّ وصفهُ بالدخول على اسم الشرط اعتباراً -١) بهذا التأويل مع بقاء الحكم ،وهذا واضحٌ إنْ شاءَ الله .

وأما بطلان الجزاء بسبب دخول العامل عليه فلماذكرناه قبل من أنَّ الاسم الذي له صدر الكلام لا يعمل فيه عاملٌ قبله ،إلَّا أنْ يكون خافضاً ، فلما أدخلنا عليه العاملَ وأردنا معناه ،وتعذَّرَ إعمالُه فيه وجَبَ أنْ يُسْلَبَ المعنَى الذي أوجب له الصَّدْرِيَّةَ حتى يمكن إعمال ذلك العامل فيه كقولك : إنَّ مَنْ يكرمُني أكرمُهُ (٣) [فإنْ أردنا (٤) الجزاء ألحقنا الهاء فقلنا : إنَّهُ من يكرمْني أكرمْهُ] (٥) لأنْ هذا العامل ليس حينئذ معلَّقا باسم الشرط ،وربَّما حذفت هذه الهاء لفظاً وهي مرادة معنًى ، وأكثر ما يكون ذلك في الشعر ،والله اعلم ،وعلى ذلك أدخل (٦) هذا البيت (٧) :

* إنَّ مَنْ يدخلِ الكَنيسَةَ يومًا * البيت

ثم قال (٨) : (وممَّا جاءَ من الجزاءِ قولُ زُهَيْرٍ :

(١-١) ساقط من "ق".
(٢) أي حرف الشرط "ان".
(٣) الكتاب : ٣/٧١ - ٧٢.
(٤) في "ق" "ألحقنا".
(٥) تكملة من "ح" و"ق".
(٦) في "ح" "دخل".
(٧) هذا صدر بيت ينسب للأخطل وعجزه :
* يَلْقَ فيها جَآذِرًا وظِبَاءً *
وليس في شعره الذي وضعه السكري ،وهو في أمالي الشجري ١/٢٩٥ و الحلل ٢٨٧ ،وشرح ابن يعيش ٣/١١٥ ،والمقرب : ١/١٠٩ ،ورصف المباني : ١١٩ ،والخزانة ١/٤٥٧ ،شرح أبيات المغني ١/١٨٥ وذكر البغدادي أنَّه فتَّش في ديوان الأخطل برواية السكري ولم يجده فيه .
(٨) في الأصل : " ثم قال السهيلي "بإقحام كلمة "السهيلي" وتمام
===

* ومهما تكن عند امرئ من خليقة * البيت

ذهب [بعض] (١) الناس إلى أن "مهما" التي يجازى بها حرف، لانتفاء أحكام الأسماء عنها (٢) في هذا البيت، وقال أبو الحسن الضائع (٣) بل فيها في هذا البيت حكمان من أحكام الأسماء أحدهما: أنه يمكن أن تكون رفعاً بالابتداء.

والثاني: أن في "تكن" ضميراً يعود عليها على المعنى، وهو اسمها، و"عند امرئ" خبرها و"من خليقة" بيان لاسم تكن، والجملة خبر "مهما"، وهذا إعراب صحيح / فتعينت اسميتها، وهو ٢٤٢
المشهور فيها، وجواب الشرط "تعلم" وحرف "لو" وما اتصل به اعتراض بين الشرط وجوابه، وقوله: "تخفى على الناس" منصوب المحل بخال؛ لأنها من أخوات ظننت، وجواب لو محذوف أغنى عن ذكر جواب الشرط.

ثم أنشد هذا البيت:

(* إذ ما أتيت على الرسول فقل له *) (٤)

مستشهداً به على الجزاء بإذما، وقد تقدم أن سيبويه يذهب إلى حرفيتها، وأن الكثير من المتأخرين يذهبون إلى ظرفيتها، وقد تقدم الاحتجاج بكل

=== البيت: * وإن خالها تخفى على الناس تعلم *
والبيت من معلقته. انظر شرح ديوانه: ٣٢ والبيت في الجمل: ٢١٥ أمالي ابن الشجرى ١/ ٢٩٥، والحلل: وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٢٠٣، والمغنى ٤٣٥.

(١) تكملة من "ح" و"ق".

(٢) انظر ما سبق ص

(٣) في "ق" "أبو الحسين" ولم أجد قول ابن الضائع هذا في مظنته من شرح الجمل، وهذه النسخة التي بين يدي بها اضطراب واضح في باب الجزاء.

(٤) الجمل: ٢١٦، وعجز البيت:
* حقاً عليك إذا اطمأن المجلس *
وهو لعباس بن مرداس السلمي - رضي الله عنه - في ديوانه: ٤٧،
===

من الفريقين (١) ، فإن قلنا بحرفيتها فليس لها موضع من الإعراب ، وإن قلنا بظرفيتها فهي منصوبة المحل بفعل الشرط ، والجملة المقرونة بالفاء هي الجواب ، وقوله : "حقا" ينصب (٢) على المصدر بفعل مضمر ومفعول القول في البيت الثاني . (٣)

ثم أدخل هذا البيت :

* (فأصبحت أنى تأتها تشتجر بها) * (٤)

شاهدًا على الجزاء بأنى ، وهي من ظروف المكان المضمنة حرف الشرط ، والفعل بعدها مجزوم بها وهي منصوبة المحل به ، وتشتجر مجزوم على الجواب ، و"كلا" رفع بالابتداء و"شاجر" خبره جاء مفردًا اعتبارًا باللفظ ، ولو ثناه اعتبارًا بالمعنى لجاز ، لأنه (٥) من قبيل ماله لفظ ومعنى يصف في البيت رجلًا ركب أمرًا عظيمًا (٦) لا خلاص (٧- معه بمنزلة من

=== والكتاب ٥٧/٣ ، والمقتضب ٤٨/٢ ، والخصائص ١٣١/١ ، والحلل : ٢٩ ، ويروى "إما أتيت" ولا شاهد على هذه الرواية .

(١) انظر ما سبق ص وما بعدها .

(٢) في "ح" "نصبا" .

(٣) هو قوله : يا خير من ركب المطي ومن مشى
فوق التراب إذا تعد الأنفس

(٤) الجمل : ٢١٥ وهو للبيد بن ربيعة العامري رضي الله عنه ، وعجزه :
* كلا مركبيها تحت رجليك شاجر *
وهو في ديوان لبيد : ٢٢٠ ، والكتاب ٥٨/٣ ، والمقتضب ٧٨/٢ وشرح ابن يعيش ١٠٩/٤ ، ١١٠ ، ٤٥/٧ ، والخزانة ١٩٠/٣ ، ٢١٠/٤ .

(٥) في "ح" "لأنها" .

(٦) قصة هذه الأبيات أن للبيد جارًا من بني عبد القيس قد لجأ إليه ، فضربه عم "لبيد" بالسيف وعم لبيد هو ملاعب الأسنة ، فغضب لبيد لذلك وأنشأ هذه القصيدة التي منها هذا البيت . انظر الحلل : ٢٩١ .

(٧-٧) اكثر هذا الكلام من كلام ابن السيد في الحلل ٢٩٢ .

رَكِبَ ناقةً صعبةً لا يَقْدِرُ على النزول عنها سالِمًا ؛ لأنَّ رجلَيْهِ قد اشتبكتا (١) بركابيها ، وكلا مركبيها لا يُسْتَقَرُّ عليه ، إنْ رَكِبَ على مركبها المقدم ، وهو الرَّحْلُ وَجَدَهُ مركبًا صَعْبًا ، وإنْ ركب على المؤخرة ، وهو الكِفْلُ مالَ به وصَرَعَهُ ، ويروى تحت رحلك بالحاء المهملة ، وهو للناقة كالسَّرْجِ للفرس ، وما يُحْوَى وراءَ الرحل ، أو يدار فيُرْكَبُ عليه الرديف يسمى كِفْلًا ، يقال : رَحَلْتُ البَعِيرَ ، أو أَكْفَلْتُهُ إذا جعلتَ عليه رَحْلًا وكِفْلًا ، وهما المركبان اللذان ذكرهما (٢) والله أعلمُ .

ثم قال : (وقد يجازى بإذا في الشعر) (٢) .

أصل الجزم في هذا الباب إنَّما هو لإنْ ، وهو حرفٌ موضوعٌ للإمكانِ دونَ التحقيقِ ، وغيرُها من جوازم هذا الباب إنَّما جزم بتضمنه معناها ، وأما " إذا " فمخالِفَةٌ لها ؛ لأنها إنَّما تجيء وقتًا معلوما كقولك : آتيك إذا احْمَرَّ البُسْرُ ، وإذا طلعتِ الشَّمسُ ، وإذا جاءَ العُصَيْرُ وما أشبه ذلك ، ولو قلتَ : آتيك إنْ طلعتِ الشمس ، أو إنْ جاءَ العُصَيْرُ لم يَجُزْ ، فلهذا الذي ذكرناه من الخلاف لم يكن لَهَا أصلٌ في الجزمِ ، لكنها قد تَجْزِمُ في الشعر ، وذلك إذا وقعت مَوْقِعًا (٣- يصلح لإنْ كما لو قلت : إذا جاءَ زيد يقم عمرٌو ، فإنْ وقعت موقعًا -٣) لا يصلح لإنْ لم تجزم مطلقًا ، معناه نظما ونثرًا (٤) كقولك : إذا طلعت الشمس يقوم زيدٌ ، فما جزمت فيه لِصَلَاحِيَتِهِ لإنْ قوله (٥) :

إذا قَصُرَتْ أسيافُنا كانَ وَصْلُها خُطَانا إلى أعدائِنا فنضارِبِ

---

(١) في الأصل و " ح " " اشتبكتا " .
(٢) الجمل : ٢١٥ .
(٣-٣) ساقط من " ح " .
(٤) " معناه نظما ونثرًا " ساقطه من " ح " و " ق " .
(٥) البيت لقيس بن الخطيم ، وهو في ديوانه : ٤١ ، والكتاب ٣/٦١ ، ومجاز القرآن : ٢٥٩ ، والمقتضب ٢/٥٥ ، والجمل ٢١٦ ، والخزانة ٣/١٦٤ . وهناك بيت آخر يشبه بيت ابن الخطيم هذا انظر المفضليات : ٢٠٧ ، وتعليقات الشيخ عبد الخالق عضيمة على المقتضب ٢/٥٦ .

وموضع الشاهد منه جزمُ نضارب ،وذلك أنه معطوف على جواب " إذا " وهو " كان "(١) فلولا أنَّ هذا الجواب في موضع جزمٍ ما عُطِفَ عليه مجزومٌ ،لأنَّه قد عُلِمَ أنَّ المعطوفَ شريكٌ للمعطوف عليه في عامله ، ولا وجهَ لكسرِ " باءِ " فنضارب إلَّا أنْ تكونَ ساكنةً ،ثم كسرت لسكونها وسكون " باء " الإطلاق .

ويروى فنضا رِبُ بالرفع على الإقواء(٢) ،وخُطَانا جمع خُطْوَةٍ ،و الخطوة عِبارةٌ عن المسافة التي بينَ القدمين ، والخَطْوَةُ بفتح الخاء المصدر، وقوله : " إلَى أعدائِنا " مُتَعَلِّقٌ بخُطَانا ،فإنْ قلت : وكيف يتعلق به وقد قلت : إنَّه اسمٌ لما بينَ القدمين ؟ ، وإنَّما يصح التعلق بالفعل وما فيه معناه ،وقد عَرِيَ " خطانا " من ذلك كُلِّه .

فالجواب : أنَّ ابنَ جنِّي سأل الفارسيَّ عن ذلك فأجابه بأن الجار يتعلق بالوَهْمِ مثلاً ، وخطانا يُتَوَهَّمُ معه الفعلُ ،لأنَّ الخطوة لا بد أن تكون عن خطو ،وهذا ظاهرٌ إنْ شاءَ اللهُ .

مسألة(٣) : زعم الفراء أنَّ الشرطَ يكون له جوابان ، كما يكون للمبتدأ خبران ،وجعل من ذلك قول زهير:(٤)

فلا تكتُمُنَّ اللهَ ما في نفوسِكم ... لِيَخْفَى ومهما يُكْتَمِ اللهُ يَعْلَمِ
يُؤَخَّرْ فيوضَعْ في كتابٍ فيُدَّخَرْ ... ليومِ الحِسابِ أو يُعَجَّلْ فينقمِ(٥)

---

(١) في " ق " " كان " بكسرِ الألف وإسكانِ النون . خطأ .
(٢) انظر تعليقات الشيخ عبد الخالق على المقتضب ٢/٥٦ .
(٣) انظر المسألة في شرح ابن الضائع : ٢٢٧/ب- ٢٢٨ /أ ، فهو مستفيدها كلَّها من ابن الضائع.
(٤) البيتان من معلقة زهير . انظر شرح ديوانه : ١٨ .
(٥) " يعجل فينقم " ساقطة من " ق ".

فقوله : " يؤخر "(١) جواب بعد جواب(٢) عنده ، وردّه / ابن ٢٤٣
خروف بأنّ الخبرين يصحّ أن يكونا في معنى خبر(٣) واحد كقولهم :
هذا حلوٌ حامضٌ ، أي مزٌّ ، ولا يصح ذلك في الفعل ، بهذا رد ابنُ خروف على
الفراء في هذا البيت .

وقد قيل في ذلك غيرُ وجهٍ ؛ فمن الناس من قال : أنّ " يؤخّر "
بدلُ غلطٍ من الجواب ، ولا يصح ذلك(٤) ، ومنهم من قال : إنّما هو مرفوع
ولكنه وقف عليه فسكّنه ثم أجرى الوصلَ مجرى الوقف(٥) ، أو يكون أجرى
المنفصل مجرى المتصل ، فتوهمه [فعل](٦) فسكنه تسكينه ، و[قد]
قيل : إنّ هذا التوجيه خطأ ، لقوله : " فينقم " ولا وجهَ لكسرهِ إلّا أن يكونَ
مجزومًا ، ثم كسر للإطلاقِ ، ولا وجهَ لجزمهِ إلّا العطفُ ، فكيف يصحّ أن يكون
ما قبله مرفوعًا .

وقيل : إنّه بدلٌ من الجوابِ بدلُ شيءٍ من شيءٍ على سبيلِ
المجازِ ، وذلك أنّ علمَ اللهِ تعالى بما يكتم سببٌ في جزائه عليه ، فالجوابُ
في الحقيقة هو " يُدّخر " ولكن لما عبّر بالعلم الذي هو سببٌ عن المجازاة

---

(١) في الأصل " فيوءخر " خطأ .
(٢) " بعد جواب " ساقطة من " ق " .
(٣) ساقطة من " ح " .
(٤) لأن بدل الغلطِ لا يكون إلّا حينَ النطقِ . انظر شرح ابن الضائع ٢٢٧/ب ، أما الكلامُ المحرّر كالشعر فلا يكون فيه ، فضلاً من أن يكون في شعر زهير المشهور بالتنقيح في شعره .
(٥) مثل قول امرئ القيس :
فاليومَ أشربْ غيرَ مستحقبٍ إثمًا من الله ولا واغلِ
بإسكان " أشربْ " المضارع ، انظر شرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري ١٠-١١ والخصائص ٣١٧/٢ ، ٣٤٠ ، ٧٤/١ .
(٦) تكملة من " ح " و " ق " ومكانها بياضٌ في الأصل ، وهي قلقة .

أبدل منه المجازاة ٱلتي هي مُسَبَّبَةٌ عنه ،فالبدلُ هنا هو ٱلمبدلُ منه على ٱلوجه ٱلمجازيِّ ،وَٱلله أعلمُ.

مسألة : وقد يجزم حرفُ ٱلشرط ثلاثةَ أفعال على غير ٱلوجهِ ٱلذى ذهب إليه ٱلفراء ،وذلك في كل موضع حذف فيه فعل ٱلشرط ،لكون مفسِّره صار بدلاً من ٱللفظ به كقوله تعالى : ﴿ وإنْ أحدٌ من المشركين ٱستجارَكَ فأجِرْهُ ﴾ (١) ألَا ترى أنَّ ٱلفعل المحذوفَ الرافعَ لأحد إنَّما يقدر مجزوما ومفسِّره مجزومُ المحَلِّ ،وٱلجواب مجزومُ المَحَلِّ أيضًا ؟ وقد ظهر ذلك في قوله : (٢)

* أينما ٱلرِّيحُ تُمَيِّلْها تَمِلْ *

وَإنَّما جَازَ ذلك لأنه لا يُجمَعُ بَيْنَ المفسِّر وٱلمفسَّر لفظا في ٱلاستعمالِ، وإنَّما ذلك أمرٌ تقديريٌّ .

فصل : أدواتُ ٱلشرط ما كان منها حَرْفًا فلا موضعَ له من ٱلإعرابِ، وما كان منها ظرفًا فإنَّه منصوبُ ٱللفظِ أو ٱلمَحَلِّ بفعل ٱلشرطِ ،وما كان منها ٱسمًا فإنه إنْ كان مُبْتَدأً فقد قيل إنَّ خبره ٱلجملة ٱلتي هي شرط ، وقد قيل إنَّ خبره ٱلجملةُ ٱلتي هي جزاء وقد قيل : إنَّه مبتدأ لا خبر له ،وٱلصحيح أنَّ خبرَهُ ٱلجملة ٱلتي هي شرطٌ ،وٱلدليل على ذلك أنَّ إعرابه موقوفٌ على حَسَبِ فعلِ ٱلشرط ،وبيان ذلك أنَّهُ إنْ عاد عليه منه ضميرُ رفعٍ لفظًا أو موضعًا

---

(١) التوبة : ٦.

(٢) هذا عجز بيت لكعب بن جُعَيْلٍ ،وصدره :

* صَعْدَةٌ نابتةٌ في حائرٍ *

وهو في الكتاب : ١١٣/٣ ، والمقتضب ٧٣/٢ ،وشرح أبيات ابن السيرافي : ١٩٦/٢ ،وأمالي بن الشجرى : ٣٣٢/١ ، والإنصاف : ٦١٨ ،والخزانة ٤٥٧/١ ،وينسب إلى غير كعب. انظر تخريجه في ٱلكتاب .

كان اسم الشرط (١- مبتدأً ليس غيرُ (٢) ، فإنْ كان الضمير ضميرَ نصب لفظا أو موضعًا كان -١) اسمُ الشرط من باب الاشتغال ولا حظَّ للجزاء في هذا الحكم أصلاً ، وشبهةُ من قال : إنَّ الخبر [في] (٣) جملة الجزاء أنها متعلَّقُ الفائدةِ ، وليس في ذلك كبيرُ دليل ، لأنَّ هذا (٤) إنَّما أوجبه ما ضمِنَهُ اسم الشرط من معْنَى حرفه ، ألا ترى أنَّك تقول : قام زيد فيكونُ كلامًا مستقلاً ثم تُدْخِل عليه حرفَ الشرط ، فتقول : إنْ قام زيد فيزول عنه الاستقلال ولا يزول عنه الإعراب الذي كان قبل دخولِ حرفِ الشرط عليه ؟ وهذا ظاهرٌ والله أعلم.

وأما شبهة من قال : إنَّه مبتدأ لا خبرَ له ، فهي : أنَّه لمح فيه قولهم في نحو : أقائمٌ الزيدانِ؟ (٥- فإنَّه مبتدأ لا خبر له ، وليس ذلك بمستقيم ؛ لأنه إنَّما صحَّ أقائمٌ الزيدان -٥) ؛ لأنَّ اسم الفاعلِ بمعنَى الفعْلِ ، فصار لذلك (٦) أقائمٌ الزيدان ؟ في تقدير : أيقوم الزيدانِ ؟ ، ولولا ذلك لم يجز ، وليس ذلك في اسم الشرطِ ، وقد كان بعضُ المذاكرينَ يذهب إلى أنَّ الخبرَ في الجملتين معًا ، متعلِّقًا بأنَّ الفائدة إنَّما حصلت بمجموعهما ، ولو كان كما زعم لتساوتِ الثانية والأولى في جواز حمل اسم الشرط على ضميره المنصوب بفعل الثانية ، فكنت تقول : أيُّهم يقُمْ أكرمْهُ ، بنصب "أيّ" حملاً على ضميرها (٧) المنصوب بأكرم ، وهذا لا يقوله أحد ، على فساد رأيه ، وقد تقدم هذا المعنى في الاحتجاج للقول الأوَّلِ ، وهذا واضح إنْ شاء الله.

(١-١) ساقط من "ح".
(٢) في "ق" "لا غير" وفي الأصلِ إشارةٌ إلى أنَّه في نسْخةٍ أخرى "لا غيرُ".
(٣) زيادة من "ح".
(٤) في "ح" و"ق" "ذلك".
(٥-٥) ساقط من "ح".
(٦) في "ح" و"ق" "قولك".
(٧) في الأصل "ضمير".

فصل: (١) وأما الوجهُ الذي يتوصل به إلى معرفة (٢) إعراب اسم الشرط ،فهو أن تنظر إلى فعل الشرطِ ، فإنْ عمل في ضميره رفعاً لفظاً أو موضعاً (٣) كان مبتدأ ليس غيرُ (٤) ،كقولك : من يقم أكرمْه ،ومن يذهبْ به أزده ، وإنْ عمل فيه نصباً لفظا أو موضعاً فالمسألة من باب الاشتغال ، والابتداء هو المختارُ كقولك : من تكرمْهُ يشكرْكَ ، (٥- ومن تذهبْ به بكرمْك .

فإنْ لم يعمل في ضميره فإنْ كان متعديا إلى واحد كان اسمُ الشرط / مفعولَه كقولك : من تكرِمْ يشكرك -٥) ،فإنْ كان غير متعد. ٢٤٤
أو كان متعديًا وقد أخذ مفعولَه كان اسمُ الشرط (٦) ظرفاً أو مصدرًا كقولك: أيَّ مكانٍ تجلِسْ أجلِسْ معك ،وأيَّ زمان تسِرْ أسِرْ معك ،وأيَّ ضرب تضرب زيدًا أضرب مثلَه ،إلَّا أنْ يكون متعديا إلى اثنين ، وقد أخذ واحداً باسم الشرط حينئذٍ مفعوله الثاني كقولك : مَنْ تُعطِ درهماً يشكرْك ،وهذا كلُّه ظاهرٌ ،والله أعلمُ.

فصل : إذا وقَعَ الفعلُ الماضي بعدَ أدواتِ الشَّرْطِ فإنَّه مقلوبُ المعنى إلى الاستقبالِ ،لأنَّها إنَّما وضعت شرطاً فيه لا خلافَ في ذلك إلَّا "كان" وحدَها من بين سائرِ الأفعال، فإنَّ فيها أربعةَ أقوال :

أحدها : أنَّها تقوى على "إنْ" ،ولا تقوى عليها "إنْ" بل يبقى معَها على وضعِها من مُضيِّ معناها ،لأنَّها أمُّ الأفعالِ ، أصلٌ في كلِّ فعلٍ وحدثٍ قال الله تعالى ﴿ إنْ كنت قلتُهُ فقد علِمْتَهُ ﴾ (٧)

---

(١) انظر شرح ألفية ابن معطى ٣٢٩.
(٢) ساقطة من "ق".
(٣) في "ق" "وموضعا" والمثبت "أو موضعا".
(٤) في "ح" و"ق" "لا غير" ،وفي الأصل إشارة إلى ذلك.
(٥-٥) ساقطة من "ق".
(٦) بعد كلمة "الشرط" في "ق" "مفعولة" وعليها "خطأ" وكل ذلك في الهامش.
(٧) المائدة : ١١٦.

قاله أبو العباس المبرد (١).

والثاني : أنَّها بعد حرف الشرط كغيرها من الأفعال في أنها مقلوبة المعنى إلى الاستقبال . والتقدير : إن أكن قلته فقد علمته ، أيْ إنْ أكن فيما يستقبل موصوفاً بأني قلته فقد علمته (٢) وهو مقلوب قولهم : كان زيدٌ سيقوم ، وهو جائزٌ باتفاق ، وهو قول ابن الضائع .

والثالث : أنَّ المسألة على حذف فعل الشرط وإبْقاءِ معموله دالاًّ عليه تقديره : إنْ أكن كنت قلته أو إنْ أقلْ كنتُ قلته وهو قولُ ابنِ السراج وقومٍ بعدَهُ . (٣)

والرابع : أنَّ "إنْ" في هذا الموضع محمولة على "لو" في بقاء معناها الوضعي (٤) ، وهو قول الفرَّاءِ .

وأولى هذه الأقوال قول ابنِ الضائع ، لِبقاءِ "كانَ" معه على الأسلوب المطَّرد من غير حذفٍ ولا حملٍ على حرف ، مع حصول المعنى كقوله تعالى ﴿ وإنْ كنتم جُنُبًا فاطَّهَّروا ﴾ (٥) وهذه مقلوبة المعنى ، بلا إشكالٍ .

وأما قول المبرّد فهو مقدم لباب الشرط أجمع ، قال (٦) ابن السراج : وأظُنُّه رجَعَ عن ذلكَ ؛ لأنه وقَّع في الطُّرَّةِ بخطه ينظُرُ فيه . (٧)

---

(١) انظر الأصول : ٢/ ١٩٠ ، والمساعد ٣/ ١٨٦-١٨٧ . قال ابن السراج : "ورأيت في كتاب أبي العباس بخطه موقَّعاً عند الجواب في هذه المسألة : ينظر فيه ، وأحسَبه ترك هذا القول".

(٢) "فقد علمته" ساقط من "ح" و "ق".

(٣) الأصول : ٢/ ١٩١ .

(٤) انظر معاني القرآن ١/ ١٤٣ .

(٥) المائدة : ٦ .

(٦) في "ح" "فقال" خطأ .

(٧) انظر تخريج ذلك فيما سبق قبل قليل .

وأما مذهب ابن السراج ومن تبعه فتكلف لم تدع إليه ضرورة ؛ لأن المعنى حاصل دونه. وقول الفراء غير صحيح ، لأن جوابها يكون مستقبلاً ، ولا يكون ذلك في "لو" وأيضاً فإنها دعوى مجردة ، والله أعلم.

مسألة: (١) يحذف جواب الشرط ؛ لتقدم ما يدل عليه بشرط أن يكون فعل الشرط ماضي اللفظ أو مضارعاً مقروناً بلم كقولك : أقم (٢) إن قام ، وأقم (٢) إن لم يقم زيد ، ولا يكون المضارع حينئذ مجرداً إلا في الشعر كما لو قلت : أكرمك إن تقم (٣) ، ويحذف أيضاً فعل الشرط دون الجواب بعد "إن" متبوعة بـ "لا" على سبيل العوض ، قال ذو الرمة (٤) :

خليليّ هل من حيلة تعلمانها ... يدنيكما (٥) من وصل مي احتيالها ؟

فنختالها أولا فإن لا فلم تكن ... بأول راج حيلة لا ينالها

كأنه قال : فنختالها أولا تعلمانها ، فإن لا تعلماها (٦) ، فلم تكن بأول راج حيلة لا ينالها ، فحذف الفعل المعطوف بأو وفعل الشرط ، لأن حرفه (٧) متبوع بلا ، إلا أن حذف الجواب أكثر في الاستعمال من حذف فعل الشرط (٨) ؛ لأن حرفه (٩) أشد طلباً له منه لجوابه ، لتراخي هذا واتصال ذلك ، والله أعلم.

---

(١) انظر المسألة في المساعد ٣/١٦٣ ، ومابعدها ، وشرح ابن عصفور ٢/٢٠١.

(٢) في "ق" "أقوم" في كلا الموضعين خطأ.

(٣) في "ح" "لم تقم" خطأ ، وذلك مثل قوله :

يثني عليك وأنت أهل ثنائه ... ولديك إن هو يستزدك مزيد

(٤) البيتان من قصيدة طويلة في ديوان ذي الرمة : ٦٢٥.

(٥) في الأصل و"ق" "يدينكم" والمثبت من الديوان و"ح".

(٦) في "ح" و"ق" "تعلمانها".

(٧) في "ح" "حذفه" خطأ.

(٨) المساعد : ٣/١٦٩.

(٩) في "ح" "حذفه" خطأ.

ويحذف الشرط وجوابه (١- في حال الضرورة (٢) كقوله : (٣)

قَالَتْ بناتُ العمِّ : ياسَلْمَى وَإِنْ
كان عِيِّيًا مُعْدِمًا قالَتْ : وإنْ -١)

ويحذف الشرطُ المنفيُّ بلا وجوابُهُ كلُّه أو بعضُه اختياراً نحو قولهم : افعل كذا وكذا إمَّا لا (٤) ، وقال بعض العرب وقد مات ابنه : اللهم إنْ كان كريم الجدين سهل الخدين فاغفرْ له ، وإلاَّ فلا . (٥)

مسألة : إذا اجتمع الشرطُ والقسم كان الجوابُ للأول منهما ، وأغنى عن جواب الثاني ، فتقول : لئن قام زيد ليقومَنَّ عمروٌ ، وإن يقم زيد والله يقمْ عمروٌ ، ولذلك وجب أن يكون فعلُ الشرط ماضيَ اللفظ أو مضارعاً مقروناً بلم إذا تقدَّمَ عليه القسم ؛ لأنَّ جوابَهُ حينئذٍ محذوفٌ ، ولا يحذف إلاَّ بالشرطِ المذكورِ إلاَّ في الشعرِ .

فإنْ قيل : ما الفرقُ بينَ هذا البابِ وبابِ الإعمالِ حتى راعيتم في هذا البابِ الأولَ ، فحملتم الجوابَ عليه حتى لا يجوز ذلك إلاَّ (٦) في الشعرِ ، وراعيتُم في بابِ الإعمالِ الثانيَ فعلقتم به المطلوب / لكل ٢٤٥
واحدٍ من العاملين ، وكانَ ذلك هو المختارُ عندكم ؟!

(١ -١) ساقطة من "ح" .
(٢) ذكر أبو حيانَ أنه لم ينص أحدٌ على حذف الشرط وجوابه ضرورةً إلا ابنُ مالك والأبذى وابن عصفور ، وغيرهم يجيز الحذف إذا فهم المعنى . التذييل والتكميل ٥/١٦٢/ب وانظر المساعد ٣/١٧٠ وشرح الجزولية للابذى ٣٨٣-٣٨٤ .
(٣) الرجز ينسب لرؤبة وهو في ملحقات ديوانه ١٨٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤٤٥ ، ٢/٢٠١ ، والمقرب ١/٢٧٧ وضرائر الشعر ١٨٤ ، ١٨٥ ، والخزانة ٣/٣٦٠ .
(٤) كذا هذا القول في جميع النسخ ، ويمثل لهذه المسألة بنحو : "اضربْ زيدًا إن أساء وإلاَّ فلا" انظر المساعد ٣/١٧٠ .
(٥) القول في أمالي القالي ١/١٩٨ عن الأصمعيِّ .
(٦) ساقطة من "ح" .

فالجواب في الفرق بينهما : أنّ المتقدم في باب الإعمال عاملان ، فكان الأولى أن يعلّق المعمول بالثاني منهما دون الأول من جهة أنّ الأصل اتصال المعمول بعامله ، وليس ذلك في هذا الباب ، لأنّ القسم ليس بعامل في جوابه ، وإنّما هو مقتضٍ له ، فإذا جعلت الجواب للقسم في نحو (١) قولك : لئن قام زيد ليقومن عمرو . فلم نحمل معمولاً (٢) على عاملٍ بعيدٍ ، وتركت حمله على عامل قريب مع إمكان ذلك ، وإنّما يراعى الأول من المقتضيين غير العاملين ، والثاني من العاملين وإن كان جميعها قد استوى في الاقتضاء ، والله أعلم .

مسألة (٣) : إذا وقعت الجملة الاسمية موقع الجواب وجب الربط بأحد حرفين ، إمّا بالفاء (٤) ، وإمّا بـ " إذا " الفجائية إلّا في الشعر (٥) ، وإذا وقع موقعه غيرها مما لا يصح لمباشرة حرف الشرط فلا بدّ من الفاء إلّا في الشعر .

فإن قيل هلّا اكتفي بحرف الشرط عن الربط بغيره كما اكتفي به إذا صلح الجواب لمباشرته ، وهو إنّما جيء به للربط بين جملتي (٦) الشرط والجزاء ؟

فالجواب : أنّها إنّما تربط الجواب بالشرط إذا كان الجواب على أصله صالحاً أن يكون شرطاً ، وأمّا إذا وقع موقعه غيره ممّا لا يصلح فيه ذلك ، فإنّه بمنزلة جملة مبتدأة من جهة امتناع مباشرتها لحرف الشرط ، فلا بدّ من رابطٍ ، والله أعلم .

---

(١) ساقطة من " ق " .
(٢) في الأصل " مفعولا " .
(٣) انظر شرح الكافية لابن مالك : ١٥٩٦ - ١٥٩٨ .
(٤) في " خ " " إمّا الفاء " .
(٥) مثل قول الشاعر : * من يفعل الحسنات الله يشكرها *
(٦) في " ح " جملة ، وفي " ق " جملتين ، وكله صواب .

مسألة : فَإِنْ قِيلَ : فَهَلاَّ كَانَ الرابطُ غيرَ الحرفين المذكورين ؟

فالجوابُ أنَّ المرادَ من جوابِ الشرطِ وقوعُهُ بعدَ وقوعِ الأولِ ، ولا بدَّ ، وهذا المعنى مُضارعٌ لمعنى الفاء ، وأمّا إذا الفجائيّةُ فإن ماتضمنته من معنَى المفاجأةِ مضارعٌ أيضًا لمعنَى الفاءِ ، ألاَ ترَى أنَّكَ إذا قلت : خَرَجْتُ فإذا الأسدُ ، فإنَّ معناه خرجتُ ففاجأني الأسدُ ، فالمفاجأة بعد الخروج بلا مُهلَةٍ ، فالحاصل أنَّ "الفاءَ" و"إذا" يقتضيان التَّبعيَّة بلا مُهلَةٍ ، فلذلك اشتركا في الرَّبطِ ، والله أعلم .

باب ما يَنْصَرِفُ وما لا يَنْصَرِفُ (١)

أول هذا الباب معرفةُ الأسبابِ المانعةِ من الصرف وهي تسعة أشياء (٢) : التعريف، والتأنيث، والتركيب، والوصف، والوزن، والعدل، والعجمة، والجمع المتناهي، وشبه ما لا ينصرف، وهذا الأخير يعمّ ثلاثة أشياء (٣) وهي : المزيدُ في آخرِه ألفٌ ونونٌ كعثمان (٤)، وألف إلحاق أو تكثير، كأَرْطَى من قولهم : مأروط (٥)، وكقَبَعْثَرَى، وشبه الأصل، كأحمر المنكَّر بعد التسمية، فهذه أحدَ عشرَ سببًا، وزاد بعضهم شبه العُجْمَةِ كالجمع (٦)

---

(١) ذكر الإمام الشهير أبو القاسم السهيلي في أماليه ص ١٩ أنَّ النحاة عللوا عدمَ صرفِ الاسم بأنَّ الاسمَ غيرَ المنصرف أشبهَ الفعلَ فلم ينصرف، والذي لا يُنصرف من الأسماء فيه علتان فرعيتان كالتعريف فإنَّه فرعُ التأنيث ... إلى آخرِ ذلك. وذكر أنَّ النحاة لو اقتصروا على السماع دونَ أنْ يحصروا هذا الباب تحت علل محدودة لانتفع بنقلهم، ولم يكثر الحشو في كلامهم، وكما تضاحك أهل العلم من فساد تعليلهم حتى ضربوا بهم المثل. وتعليلهم لهذا الباب يشتمل على ضروب من التحكم وأنواع من التناقض وفساد من العلل، لأنَّ العلة الصحيحة هي المطردة المنعكسة ... الخ انظر ذلك مفصلاً هناك.

(٢) انظر التبصرة : ٥٣٩، وشرح ألفية ابن معطي : ٤٤٠.

(٣) انظر الملخص : ٦٠٦، وشرح ألفية ابن معطي ٤٤٠.

(٤) شبه ما لا ينصرف في عثمان ونحوه هو : أنه مسامت لحمراء، لأنه على مثالها في عدد الحروف والتحرك والسكون، وهذه الزيادتان في عثمان، قد اختص بها المذكر، فلا تلحقه علامة تأنيث، كما أنَّ حمراءَ لا تؤنث على بناءِ المذكَّر. الكتاب: ٣/٢١٦. وانظر التوطئة : ٢٧٧.

(٥) والأديم المأروط هو المدبوغ بالأَرْطَى، والأَرْطَى نوع من الشجر. النبات لأبي حنيفة الدِّينَوَرِيّ : ١٠٦.
وانظر المسألة في سرّ صناعة الإعراب ٦٩١، والمقتضب ٣/٣٣٨، والممتع : ١/٢٨٠، واللسان "أرط".

(٦) منهم الفارسيُّ في الإيضاح : ٣٠٣، وابنُ بابشاذ. انظر شرح ألفية ابن معطي : ٤٤١، وذكر المحقق أنَّ هذا الرأيَ في شَرْح المقدمة النحوية، ولم أجدْه في شرح المقدمة المُحْسِبَة، ومنهم ابن عصفور في شرح الجمل : ٢/٢١٨، وانظر ص

المتناهي في حال التعريف ، وزاد آخرون شبه العلمية ، كألفاظ التوكيد كأجمع وجمع ، وأكتع وكتع ، لأنها عنده معرفة بنية الإضافة ، فلما كانت معارف بغير أداة في اللفظ أشبه تعريفها تعريف العلمية ، فتكون الأسباب المانعة من الصرف على هذا ثلاثة عشر ، وسيأتي بيان ذلك بالتفصيل إن شاء الله تعالى .

فصل : اختلف الناس في وجه تسمية المنصرف منصرفًا ، فمنهم من قال : إنما سمي منصرفًا ، لانصرافه عن شبه الفعل ، واعترضه ابن عصفور بأنه يلزم على هذه التسمية أن يكون قد أشبه الفعل ثم انصرف بعد حصوله الشبه (١) (٢) ، وهذا يصدق على جميع ما ينصرف في النكرة دون المعرفة ؛ لأن هذا الضرب إنما انصرف بعد التنكير لتحقيق (٣) حصول الشبه قبله ، وأما نحو رجل ، وفرس ، وثوب ، وما أشبه ذلك ، فإن هذه الأشياء لا تصدق عليها تلك التسمية بذلك اللحظ ، إذ لا يقال : انصرف عن كذا إلا بعد الإقبال عليه ، هذا إن سلم هذا المأخذ ، وإلا فقد كان الأستاذ أبو عبد الله ابن هاني رحمه الله ينكر هذا الإلزام ، ويظهر من ابن الضائع تسليم ذلك الإلزام ، لأنه قال : لعله ذهب إلى أنها من باب تسمية المقابلة (٤) ، ومن النحويين من قال : إنما سمي منصرفًا من الصريف وهو الصوت (٥) / ٢٤٦

---

(١) في "ح" و"ق" "حصول".
(٢) شرح الجمل ٢/٢٠٦.
(٣) في "ق" "بتحقيق".
(٤) شرح الجمل ٢٢٩/ب.
(٥) انظر شرح ألفية ابن معطي : ٤٣٨.

كقوله: (١)

* له صَرِيفٌ صَرِيفُ القَعْوِ بالمسد *

لأنَّ الاسمَ المنصرفَ في آخرِه التنوينُ، وهو صوتٌ بعد تمام الاسمِ، فإنْ قيل: ظاهر هذه التسميةِ على هذا المأخذِ الاختصاصُ (٢) بالمنون، فما يُصْنَعُ بالمضافِ، والمحلَّى بالألفِ واللامِ؟ (٣) فإنَّ بعضهم قال: يلزم اختصاصُ التسميةِ بالمنوَّنِ على هذا المأخذِ.

قلنا: الأولى عدمُ الاختصاص، لأنَّ الألف واللام والإضافةَ يعاقبان التنوينَ، فلا يمتنع أن يُسمَّى منصرفًا من جهة أنَّ فيه معاقبةَ (٤) التنوينِ. وقد ثبت في غير موضع أنَّ العربَ تحكم للمعاقِب بحكم المعاقَب.

ومنهم من قال: إنما سُمِّيَ منصرفًا من الصَّرْفِ وهو اللبن الخالص ساعةَ ينصرف به، كأنه لحظ أنَّ الاسم المنصرف خالص من الشوائب المانعة من الصرفِ.

ونُقِدَ (٥) هذا القولُ بأنَّ فيه الاشتقاقَ من الاسم غير المصدر، وهو قليلٌ.

ومنهم من قال: إنَّما سُمِّيَ مُنْصَرِفًا، لانصرافِه عن (٦) حالةِ

---

(١) هذا عجز بيت للنابغة الذبياني، وصدره:
* مقذوفة بدخيس النحْضِ بازلُها *
ومعنى مقذوفة: أي مرمية اللحم رميا، والدخيس: الذى دخس بعضه بعضا، أي أُدمج من كثرته وصلابته، وبازلها، أي سنها الذي بَزَلَ، والصريف صوت احتكاك الأنياب، والقَعْو البكرة التي يدور فيها المحور.
والبيت في ديوانه: ٦، والكتاب ١/ ٣٥٥، وشرح ألفية ابن معطي ٤٣٨.

(٢) في الأصل "لاختصاص" خطأ.

(٣) انظر الخصائص ٢/ ٢٥٨.

(٤) في "ح" و"ق" "معاقبة".

(٥) في "خ" "بعد" بعين ساكنة.

(٦) في "ح" و"ق" "من".

النصب إلى حالةِ ٱلجرّ ،كأنه نظر إلى أنَّ الٱسم أولُ أحواله ٱلرفعُ ،ثم النصبُ، ثم يدخل ٱلجارّ (١) بعدَ ٱلناصبِ ،فإنْ جرَّه على ما هو الأصْلُ سمي منصرفا ، لأنْ صورةَ ٱلنصبِ قد ذهبت بدخول (٢) ٱلجارّ (٣) ، وإنْ بقي بصورة ٱلمنصوب قيل فيه غير منصرف ،أي غيرُ منصرفٍ عن ٱلصورة ٱلتي كان عليها في حالة ٱلنصب ،وٱلله أعلم.

فائدة (٤) في خَبَرٍ : بينَما نحن جلوسٌ بين يديْ شيخِنا ٱلأستاذِ أبي إسحاق ٱلفاقني بمسجد ٱلقفال من سَبْتَةَ إذْ دَخَلَ علينا رجلٌ أشعث ذو أطْمَارٍ [كأنما] (٥) قَدِمَ من بلادِ ٱلمشرق يعرف بٱبنِ واش ، فسلم وقعد وتكلم فَعُرِفَ مكانُهُ من ٱلطلب ،وقال للأستاذ : يا سيدي ما زلت أتمنى لِقَاءَكَ ، فإذ يسر ٱلله فيه ،فعسى أن تنعم عَلَيَّ ببيان مسألة دارت فيها رءوس ٱلمشارقة ،وهي ٱشتراطُ تعدد مانع ٱلصرف ،ونفي ٱشتراط مانع ٱلإعراب، مع أن ٱلمتعدِّدَ لم يَقْوَ إلاَّ على مَنْعِ ٱلبعضِ (٦) ، وٱلمتحد قَوِيَ على مَنْعِ ٱلكلّ، فبادر بعض ٱلطلبة إلى أنْ قال : هذا قريبٌ ،وشَرَعَ في ٱلجواب ،فٱلتفت إليه ٱلسائل وقال له : ما قدمت من أرض ٱلمشرقِ أشعثَ أغبرَ ذا أطْمَارٍ إلاَّ لآخذها عن شَيخِ ٱلشيوخ ٱلذي عَمَّ صيتُهُ ٱلمشرقَ والمغربَ ،وأقول : سمعت من لفظ ٱلشيخ كذا وكذا ،فإذا نَزَلْتَ (٧) لا أسمعَ من مثلك فأقولُ : سمعتُ من لفظ مَنْ ؟!

---

(١) في ٱلأصْل و"ق" "الجر".
(٢) في "ق" "لدخول".
(٣) في ٱلأصْل و"ق" "الجر".
(٤) هذه الفائدة كلها ساقطة من "ح" وينتهي ٱلسقط عند قوله "فصل : "ثم إن الأسماء المعربة على ثلاثة أقسام" وسيأتي ص
(٥) في ٱلأصْل و"ق" هكذا "كما" ولعلَّ ٱلصوابَ ما أثبت.
(٦) في "ق" "مع أنّ المتعدد لم يكن قويا على منع البعض".
(٧) في "ق" "قدمت".

من تكون أنت حتى أنزل لمثلك ؟ ! وَٱللهِ ما سمعتُ قَطُّ بٱسمِكَ ، ولا أظن يعرفك إلَّا أهلُ منزِلكَ ، وَٱلعلم لا يؤخذ إلَّا عن أهْلِهِ وأربابِهِ الذين ٱشْتَهَرُوا حتى يكونوا حُجَّةً على ٱلسامعين ، وَٱلتفتَ بأكثر من هذا ، فسكّتهم ٱلأستاذ ، ثم قال : لَمَّا كانَ سببُ حملِ ٱلمضارعِ على الاسم في ٱلإعرابِ متعدّدًا ، وهو شبهه في ٱلإبهامِ ، وٱلتخصيص بعدَه بٱلحرف ، كان سبب حمل الاسم ٱلذي لا ينصرف عليه في منع ٱلجر وٱلتنوين متعدّدًا أيضا ، وهو شَبَهُهُ به في كونه فرعًا عَنْ أَصْلِ جِنْسِهِ من وجهين وهما ٱلتعريف والتأنيث مثلا ، وإنَّما كان ذلك ، لأنَّ ٱلخروج عن ٱلأصل لا يكون إلَّا بسبب قويّ ، فإذا ٱنضمَّ إلى السبب ٱلواحد سببٌ آخر قَوِيَا على ذلك ، فٱلحاصل أنَّ تعددَ الموجب في مقابلة تعدد ٱلمانع ، أعني أنَّ تعددَ موجب (١) إعرابِ ٱلمضارع في مقابلة تعدد مانع ٱلصرفِ للاسم ، وأما سببُ بناءِ ٱلاسم فهو أقوى من سببَيْ منعِ صرفه من جهة أنَّ المعنى ٱلذي وضع ٱلحرف له قد شاركه ٱلاسم (٢) فيه حتى صَارَ بِمَنْزِلَتِهِ في إعطاء ذلك ٱلمعنى بعينه ، فلذلك قَوِيَ على منع ما لا يكون في ٱلحرف وهو ٱلإعراب ، ولم يشترط فيه تعدد ، فٱلحاصل أنَّ ٱتحادَ ٱلمانعِ هنا ، وهو ٱلسبب ٱلمُوجِبُ للبناء في مقابلة ٱتحاد ٱلممنوع ، وهو ٱلإعراب باعتبار ذاته لا بٱعتبار أنواعه ، وقد يقال في ٱلفرقِ : إنَّ ٱلاسم ٱلمبنى أشبه أضعفَ ٱلفرعينِ ومبني ٱلأصل وٱلاستعمال فأُجْرِيَ مُجْرَاهُ في مَنْعِ ما لا يكونُ فيه وهو ٱلإعرابُ مِنْ حيث شاركه في مَعْنَاهُ ٱلذي وضع له ، وٱلاسمُ ٱلذي لا ينصرف أَشْبَهَ أَقْوَى ٱلفرعينِ ومُعْرَبَ ٱلاستعمال وهو ٱلمضارعُ فأُجْرِيَ مُجْرَاه في منع ما لا يكون فيه وهو ٱلجرّ وٱلتنوين ، ولَمَّا كانت لِمَا أشبهَ أقوى ٱلفرعين مَزِيَّةٌ ما أَشْبَهَ أضعفَهُمَا لم يَقْوَ سببٌ واحدٌ على أنْ يمنع منه / أَصْلَيْنِ ، وهما الحرف (٣) ٢٤٧

---

(١) ساقطة من "ق".
(٢) ساقطة من "ق".
(٣) في "ق" "الجر" خطأ.

والتنوين ،وقوى سبب واحدٌ على منع أصلٍ ما أشبه الأضعف ،فلذلك اشترط تعدد المانع فيما أشبه الأقوى ،ولم يشترط فيما أشبه الأضعف والله أعلمُ.

إملاءٌ آخرُ : علة بناء الاسم أقوى من علة منع صرفه ،والدليل على ذلك اشتراط تعددِ سبب المنع وعدم اشتراط تعدد سبب البناء ، وهو سوءالٌ جلبه ابنُ واش الفاسيُّ من المشرق إلى سبتة ليسأل عنه الأستاذ ، وزعم له أنَّ المسألة دارت بينَ المشارقة ،فلم يأتوا فيها بمقنعٍ ،وزعم له أنَّ جُلَّ قدومه إنَّما كان بقصد سوءاله عنها .

فأجابَ الأستاذُ بنحو ما أذكره ،وذلك أنَّ علة بناء الاسم أقوى من علة منع صرفه من جهة المعنى الذى وضع له الحرف إذا شاركه فيه الاسم ،فقد صار بمنزلته في إعطاء ذلك المعنى بعينه ،وليس كذلك إذا أشبه الفعل، لأنَّ المشاركة لم تقعْ في المعنى الذي وضع له الفعل ،وإنما أشبهه من جهة أنَّ الفعل فرعٌ عن الاسم من جهتين : احداهما : الاشتقاق منه .

والثانية : الافتقار إليه ،والاسم الممنوع الصرف فرعٌ عن أصول الأسماء من جهتين . إحداهما : التعريف ،والثانية التأنيث مثلاً . فليست الفرعية المانعة من الصرف هي نفسَ الفرعية التي وضع لها الفعل ،فاشترط التعدد في الأضعف ،ولم يشترط في الأقوى ،ومن أجل ذلك أيضاً (١) كان سببُ البناء مخرجًا عن الأصل بالكلية ،وكان سببُ المنع من الصرف مخرجا عن بعض الأصل دونَ جميعه ،فتدبرْ ذلك ،وبالله التوفيقُ .

فصل : ثم إنَّ الأسماء المعربة على ثلاثة أقسام : قسم يسمى منصرفا ، وهو ما استوفى الحركاتِ الثلاثَ كزيدٍ وعمرٍو .

وقسم يسمى غيرَ منصرف ،وهو ما جُرَّ بالفتح كأحمد وأمثاله .

---

(١) ساقطة من "ق".

وقسمٌ تخلّف عن الضربين فلا يُسمّى منصرفًا ولا غيرَ منصرف كالتثنية وجمعي السلامة ، هذا هو الأولى في معرض التعليم.(١)

ومن النحويين من يقول : إنّ الأسماء المعربة على قسمين : منصرفٌ وغيرُ منصرفٍ ، فالمنصرفُ ما جُرّ بالكسرة ، وغيرُ المنصرف ما جُرّ بالفتحة ، وهذا لا يعمّ جملة الأسماء المعربة فكان الأول أولى والله أعلمُ.

ثم إنّ الأسماء التي لا تنصرف على قسمين : قسمٌ لا ينصرف مطلقًا لا معرفةً ولا نكرةً .

وقسمٌ لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة ، وزاد بعض الناس قسمًا ثالثًا ، وهو ما لا ينصرف في النكرة . وينصرف في المعرفة بعكس ما يليه ، وهو المعدول في العدد ، وهذا القول محكيٌّ عن الفارسيّ ، وقد رجع عنه في الإيضاح(٢) ، وارتضاه ابن عصفور(٣) ، قال ابن الضائع : ومرتضاه غيرُ مرتضًى ، والصحيحُ ما قدّمناه أولًا من أنّها على قسمين ، ولعلّ الفارسيّ إنّما قال ذلك في معرض المناظرة(٤) ، [وما يقال في معرض المناظرة](٥) لا يلزم أن يكون مذهبًا ، ويدل على ذلك رجوعُه عنه في الإيضاح ، فهذا هو الصحيح إن شاء الله .

فأما القسم الذي لا ينصرف في معرفةٍ ولا نكرةٍ فيعمّ خمسة أجناسٍ أحدها : أفعل فعلاء ، وأفعل من .

والثاني : فعلان فعلى .

---

(١) انظر هذا القسم في الخصائص : ٢/٣٥٨ "باب الحكم يقف بين الحكمين" وانظر تعليق الشيخ النجار على ذلك ، والأشباه والنظائر ٢/٣٧٣ ، وذكر في همع الهوامع ١/١٢١ أنّ ابن جنّي ذكر ذلك وسبقه إليه شيخه أبو علي الفارسيّ .

(٢) قال في الإيضاح : ١٣ "الأسماء المعربة على ضربين ، منصرف ، وغير منصرف .

(٣) شرح الجمل : ٢/٢٠٩ .

(٤) في الأصل "المناظر" بدون تاء التأنيث .

(٥) تكملة من "ح" و "ق" .

والثالث : ٱلمؤنث بٱلألف مقصورةً أو ممدودةً .

وٱلرابع : ٱلجمع المتناهي .

والخامس: ٱلمعدول في ٱلعدد ، فهذه ٱلأجناس الخمسةُ لا ينصرف شيءٌ منها في معرفةٍ ولا نكرةٍ على ما يأتي تفصيله بعد إنْ شاءَ ٱلله .

ثم قال : (منها أَفْعَلُ إذا كان نَعْتًا) (١) إلى آخره .

ضبط أبو ٱلقاسم هذا ٱلفصلَ بذكر أفعل فعلاء ، وأفعل مِنْ ، وليس ذلك بجامع لوجود ما يمتنع صرفه من ٱلصفات ٱلتي على هذا المثال (٢) وليس منه ، وأحسنُ من ذلك أنْ تقولَ : أفعل إذا كان وصفًا كان على ثلاثةِ أقسامٍ .

أحدها : أَفْعَلُ أَفْعَلَةً كأرمل وأرملة ، وأربع وأربعه ، فهذا ٱلضرب ينصرف في ٱلنكرة ، ولا ينصرف في ٱلمعرفة .

والثاني : " أفعل مِنْ " ، فهذا لا ينصرف في معرفةٍ ولا نكرةٍ ما دام بمن لفظاً أو نيّةً . (٣)

وٱلثالث : ما خرج عن هذين ٱلقسمين كأحمر ، و" أكبر " في قولنا : الله (٤) أكبر على مذهب ٱلمبرد (٥) ، فهذا ٱلضرب لا ينصرف أيضاً في معرفةٍ ولا نكرةٍ . ويندرج تحته في هذا ٱلقسم أدهم للقيد ،

---

(١) في ٱلجمل ٢١٨ " ومنها [ما كان على وزن] أفعل إذا كان نعتا " كذا في الجمل ، وما بين المعقوفين أشار المحقق إلى أنها زيادة من نسختين معتمدتين في ٱلتحقيق .

(٢) قد اعترض ابن السيد على ٱلزجّاجي بمثل ما جاء هنا . انظر إصلاح ٱلخَلَل : ٢٦٩ وٱنظر المقتضب ٣/٣٤١ .

(٣) انظر الكتاب : ٣/٢٠٣ .

(٤) لفظ ٱلجلالة ساقط من " ق " .

(٥) ٱلأجود عند المبرد أنّها أسماء تصرف في ٱلنكرة ، وٱسميتها من حيث إنّها تدل على شيءٍ بعينه . انظر المقتضب ٣/٣٣٩-٣٤٢ ، ٣١٢ ، وانظر الكتاب ٣/٢٠١ ، وما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج : ١١ .

وأسود للحية ،(١) وأرقم لحية فيها نقطٌ تخالف سائرَ لونها (٢) ،ويندرج فيه أيضًا في بعض اللغات أفعى (٣) ،وأجدل للصقر ،وأخيل لطائر على أحد جناحيه لُمعةٌ تخالف سائرَ لونه . قال / سيبويه : إنَّ بعضَ العرب ٢٤٨ يمنع صرفَ هذه الثلاثةِ (٤) وإنْ كانت نكراتٍ ،والأفصح صرفها ؛لأنَّ المانع موهومٌ ،فالبقاء مع الأصل أجودُ ،وإذا تأملت هذه الأشياء وجدتَها مندرجة في الأصل المذكور ،وكذلك أيضًا آدرُ من قولهم : رَجُلٌ آدرُ ،وإن لم يكن له فَعْلاء ؛لأنَّ امتناع ذلك إنَّما هو من أصل الخِلْقَةِ ،(٥) فإذا سميت بشيء من هذه الأقسام الثلاثةِ لم ينصرف ؛لأنَّ فيه العلمية والوزنَ الغالبَ ،فإن نكَّرتَهُ بعد التسمية ،فأما "أفعل أفعَلَة" فإنَّه ينصرف كما كان ينصرف قبل التسمية ،وهذا أجدر ،لانفراده بسبب واحدٍ ،وقد كان فيه قبل التسمية سببًا كما تقدم .

وأما "أفعل مِن" فإنَّه لا ينصرفُ اتفاقًا من سيبويه (٦) والأخفش، فطريقة سيبويهِ معلومةٌ ،وهي أنَّه يُراعِي شَبَهَ الأصل ،وهذا بمنزلة أصله إذا كانت معه "من" تصريحًا ، وأما على مذهب الأخفش فإنَّه (٧) عنده

---

(١) في "ح" "وأسود اللحية".

(٢) قال في الكتاب : ٢٠١/٣ "وأما أدهم إذا عنيت القيد ،والأسود إذا عنيت به الحية ، والأرقم إذا عنيت به الحية ، فإنك لا تصرفه في معرفة ولا نكرة ، لم تختلف في ذلك العرب .

(٣) انظر التكملة للفارسي ٥٤٩ .

(٤) قال سيبويه : "هذا باب ما كان أفعل صفة في بعض اللغات وآسمًا في أكثر الكلام ،وذلك : أجدل وأخيل وأفعى ،فأجود ذلك أنْ يكون هذا النحو آسمًا ،وقد جعله بعضهم صفة ،وذلك أنَّ الجَدْلَ شدة الخَلْقِ ،فصار أجدل عندهم بمنزلة شديد ، وأما أخيل فجعلوه أفعل من الخِيلانِ للونه . . . وعلى هذا جاء أفعى ، كأنه صار عندهم صفة ،وإنْ لم يكن له فعل ولا مصدر" الكتاب ٢٠٠/٣-٢٠١ ،وانظر المقتضب ٣٣٩/٣ ،وشرح الفية ابن معطي : ٤٤٧ .

(٥) الآدرُ : مما يوصفُ به الرجال ،ولا توصف به النساء "اللسان" "أدر"

(٦) انظر الكتاب : ٢٠٢/٣ .

(٧) في "ح" فإنها .

من باب الحكاية فاتفاقهما في هذه المسألة من وجهين مختلفين.

وأما القسم الثالث فإنّه لا ينصرف في رأي سيبويه وأتباعه (١)، وينصرف في رأي الأخفش مطلقاً عند قوم (٢)، ومقيّداً عند آخرين في لغة من يجمعه بعد التسمية على "فُعْل" وبيانُ ذلك في تحقيق النظر في هذا البيت. (٣)

أتاني وعيدُ الحُوصِ من آل جعفرٍ فيا عبدَ قيسٍ لو نهيتَ الأحاوصا

فالحُوصُ والأحاوصُ جمع أحوص المنكر بعد التسمية، فصدر البيت يقتضي مراعاة الأصل من حيث جمعه جمع الأصل، ولولا ذلك لم يجمعه هذا الجمعَ، فقال بعض المحققين (٤): إنّ الأخفش وافق سيبويه على منع صرفه في هذه اللغة، لأنّ هذا الجمع كالتصريح بمراعاة الأصل، وأما الأحاوص في عجز البيت فهو الجمع الذي يخص الأسماء وما استعمل استعمالها دون الأوصاف المحضة، ففي هذا وقع عنده خلافُ الأخفش، ووجهُ تعليقه به، أنّه ليس في لفظه ما يدلُّ على مراعاة الأصل، فكان البقاء على الأصل الذي هو صرفُ الاسم أولى، لامتناع ما يدلُّ على مراعاة الأصل، فكان البقاء على الأصل

---

(١) الكتاب ٣/٢٩٣، وشرح ابن يعيش ١/٧٠.

(٢) انظر الملخص: ٦١٥.

(٣) البيت للأعشى الكبير، وكذا أنشده في جميع النسخ وصوب الإنشاد "فيا عبد عمرو" كذا نص عليه في الصحاح وغيره، ولم ترد "عبد قيس" في واحد من المراجع التالية: والبيت في ديوانه: ١٤٩ من قصيدة تغزّل بها عامر بن الطفيل على ابن عمه علقمة بن علاثة رضي الله عنه، وانظره في إصلاح المنطق: ٤٠١، والصحاح "حوص"، واللسان "حوص"، شرح الجمل لابن عصفور: ٢/٢١١ وشرح ابن يعيش ٥/٦٢، وشرح المفصل لابن الحاجب ١/٥٤٧ وتذكرة النحاة: ٦٣١ وشواهد الشافية: ٤/١٤٤، والخزانة ١/٨٨.

(٤) في هامش "ق" هو ابن الضائع.

الذي هو صَرْفُ الاسم أَوْلَى ، لامتناع ما يَدُلُّ على مُرَاعاة (١) أَصْلِ اللفظ من الصفة .

والجواب عن هذا الإلزام : أَنَّ هذا الجمعَ وإنْ كانَ ليس من أَصْلِهِ أَنْ يكونَ في الصفة لا ينافِرُ مراعاةَ الأصل من الصفة ، لأنهم إذا كانوا يجمعون الصفة التي استُعْمِلَتِ استعمالَ الأسماءِ جَمْعَ الأسماء من جِهَةِ هذا الاستعمال ، فجمع الاسم هذا النوع من الجمع أولى ، وليس فيه ما يمنع لَحْظَ الأصل من الصفة كما لم يمنع الأباطح ، والأبارق ، والأجارعُ أن يكون مفردها وصفا ، وهذا بيّن إن شاء الله ، والقاطع في ذلك ما حكي عن أبي زيد الأنصاري أنه سئل عربيٌّ فصيحٌ عن عبيدٍ خَمْسَةَ عَشَرَ ، اسم كل واحد منهم أحمد ، كيف تعدهم ؟ فقال أقول : خَمْسَةَ عَشَرَ أحمداً ، فنونَهُ (٢) ، لأنه نكرة وأقعَ تمييزاً ، ثم قيل له : فإنْ كانَ اسمُ كل واحدٍ منهم أَحْمَرَ ؟ فقال : أقول : خمسة عشر أحمر ، فلم يَصْرِفْهُ وإن كان نكرةً (٣) ، فهذا نص في الموضع على صحة ما ذهب إليه سيبويه ، فإنْ قِيلَ : لَعَلَّهُ مصروفٌ ووقف عليه بالسكون على لغة من قال : جعل العين (٤) على الدف إبر (٥) .

أجيب بأنَّ هذا غيرُ واردٍ لاتحاد القائلِ فَصَحَّ ما ذكرناه (٦) والله أعلم .

ثم قال : (ومنها فَعْلَان الذي مؤنثه فَعْلَى) (٧) إلى آخره .

المزيد في آخره ألفٌ ونونٌ ، إمّا أنْ يكون اسماً ، وإمّا أنْ يكونَ صفةً ، فإنْ كان اسماً فإنّه لا ينصرف في المَعْرِفَةِ وينصرف في النكرة كعثمان وعِمْرَان ، وإنْ كانَ صِفَةً [فإنْ كانَ] (٨) مما تلحقه التاء كعريان وسيفان (٩) لحق بالأول

---

(١) ساقطة من "ح" . (٢) في "ق" "نونه" .
(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢١٢ . (٤) في "ق" "القين" .
(٥)
(٦) في "ح" و "ق" "ذكرناه" .
(٧) في الجمل : ٢١٨ "ومنها [ما كان على وزن] فعلان" والزيادة التي بين الأقواس من بعض نسخ التحقيق .
(٨) تكملة من "ح" و "ق" . (٩) السَّيْفَانُ : الطويل .

في أنه لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة ؛ لنقصان الشبه بسبب لحاق التاء التي لا تلحق فعلاء أفعل ، وإن كانت له " فعلى " لم ينصرف مطلقاً كسكران (١) وغضبان وإن لم يثبت له أحد الأمرين كقولنا : الله رحمن رحيم ، فإن فيه قولين : (٢) أحدهما : أنه لا ينصرف مطلقاً نظرا إلى امتناع فعلانة .

والثاني : أنه ينصرف في النكرة دون المعرفة ، نظراً إلى امتناع فعلى ، والأول أجود ؛ لأن باب " فعلى " أوسع من باب فعلانة ، والدخول في أوسع البابين واجب. (٣)

فصل : اختلف الناس في تحقيق الوجه المانع من الصرف لفعلان فعلى ؛ فالذي عليه أهل النظر ، أن المانع من صرفه ، شبه هذه الألف والنون ، بالألف والهمزة في باب حمراء ، والشبه بينهما من خمسة أوجه (٤) / وهي : أنهما في الموضعين زيادتان زيدتا معاً ، والأولى منهما ألف قبلها ثلاثة أحرف ، ولا تلحقها (٥) التاء ، وبناء المؤنث مخالف لبناء المذكر ، فلما قوي شبه فعلان فعلى ، بفعلاء أفعل هذه القوة ، جرى مجراه في الامتناع من الصرف ، هذا هو ظاهر كلام سيبويه (٦) ، وعليه أهل النظر من أصحابه .

٢٤٩

وذهب بعضهم إلى أن المانع من صرفه إنما هو الصفة وزيادة الألف

---

(١) في " ح " " كسكران وسكرى " وانظر المسألة في همع الهوامع : ١/ ٩٦ .
(٢) في الأصل و " ح " قولان . خطأ .
(٣) انظر المسألة في همع الهوامع : ١/ ٩٦ .
(٤) انظر الكتاب ٣/ ٢١٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢١٤ ، وشرح ابن يعيش : ١/ ٦٧ .
(٥) أي الألف ولا تلحقها التاء .
(٦) انظر الكتاب : ٣/ ٢١٦ .

والنون [١] ، فإذا عُورِضَ بصرف فعلان فَعْلَانَة [٢] أجاب بأنَّ ذلك تلحقه التاء ، فلذلك انصرف في النكرة ، وهذه لا تلحقه التاء بوجهٍ ، فلم ينصرف في النكرة ، وإذا لم ينصرف في النكرة ، كان انصرافه في المعرفة أبعدَ ، فافتقر إلى التنبيه على أمرٍ زائدٍ على الصفة ، وزيادة الألف والنون ، وهو أنْ يقال : الصفة تمنع الصرف مع زيادة الألف والنون بشرط عَدَمِ لَحَاقِ التاء ، وينبني على القولين الصرف وعدمُهُ في حال التنكير بعدَ التسمية ، فعلى القول بأنَّ المانع إنَّما هو الشبه الذى أصَّلناه أوَّلاً لا ينصرف مطلقا ، لوجوده في أحواله الثلاثة ، وعلى القول بأنَّ المانع الصفة وزيادة الألف والنون ، فإنَّه إذا صار علماً لم ينصرفْ أيضًا للعلمية والزيادة ، فإذا نُكِّرَ بعد العلمية فينبغي أن ينصرف ، لأنه لم يبق فيه من الموانع [٣] إلَّا الزيادة وحدَها ، والزيادة وَحْدَها لا تقوى على المنع ، وهذا لازمٌ على قول الأخفش ، ومحكيٌّ عنه ، لأنه لا يراعى شبه الأصل فاعرف ذلك ، وبالله التوفيقُ .

وأما القسم الذى لا يَنْصَرِفُ في المعْرِفة ويَنْصَرِفُ في النكرة فتحقيق المانع من صَرْفِهِ مبنيٌّ على تحقيق العلةِ المانعةِ من الصرف لفَعْلَان فَعْلَى ، فمن علل المانع في باب فعلان فَعْلَى بقوة الشبه بينَ الألف والنون ، والألف والهمزة في فَعْلَاء أفْعَل ، قال : المانع في [٤] هذا الذي نحن بسبيله العلمية وشبه الألف والنون فيه بالألف والنون في باب فَعْلَان فَعْلَى ، ولهذا المعنى انصرف في النكرة ولأنَّه مشبه بالمشبه ، ولأنَّ المانع مقصورٌ على حالةِ التعريفِ دونَ حالةِ التنكيرِ ، فكانَ انصرافُهُ في حالة التنكيرِ ظاهرًا بلا إشكالٍ ، بخلاف المشبَّه هو به ، ومن علل المنع في باب

---

(١) انظر شرح ابن عصفور ٢/٢١٣ .
(٢) هي لغة بعض بني أسد يقولون : عَطْشَانَة ، وغَضْبَانَة . انظر شرح ابن يعيش : ١/٦٧ .
(٣) في "ق" المواضع " خطأ .
(٤) في الأصل "من" .

فعلان فَعْلَى بالصفة والزيادة علل المنع في هذا الذى نحن بسبيله بالعلمية والزيادة ،ولهذا وَجَبَ صرفُهُ في النكرة قولاً واحداً ، فالحاصل مما ذكر في هذا القسم الذي نحن بسبيله الاتفاقُ على انصرافه في حال التنكير وامتناع صرفه في حال التعريف .

وإنّما اختُلِفَ في تعيين المانع على قولين :

أحدهما : العلمية وشبه الزيادة هنا بالزيادة في باب فَعْلَان فَعْلَى .

والقول الثاني : أنَّ المانعَ العلميةُ والزيادةُ بناءً على تحقيق المانع في باب فَعْلَان فَعْلَى .

ثم قال : (ومنها ما كان في آخره ألفُ التأنيث مقصورةً وممدودةً)(١) .

معنا ، ومِنَ الأجناس الخمسة التي لا تنصرفُ مطلقاً ، كل ما كان في آخره ألفُ التأنيث مقصورةً ،أو ممدودةً ،ولا خِلافَ بينَ أحدٍ من علماء النَّحوِ(٢) في هذا الحكم ،لوجود المانع في أحواله الثلاثة ،وهو لزومُ حرف التأنيث ،وبناءُ الكلمة عليه(٣) ، فإنْ سَمَّيْتَ بهذا الضرب زائد على قيام المانع العلميةَ ،وسواءٌ وجودُها(٤) وعَدَمُها بالنظر إلى منْع الصرف ، نعم هو معها أكثرُ ثِقلاً منه دونَها بناءً على تفاضل الثِّقَلِ في هذا الباب ،والله أعلمُ .

فاذا نكرته بعد التسمية زالت العلميةُ وبقي على ما كان عليه من المنع مِنَ الصرفِ قبلَها . نعمْ إنْ كانَ صفةً في أصله كحمراءَ ،كان الثقل الذي دخله بالعلميةِ خَلَفاً من الثقلِ الذي كان فيه بالصفةِ ،فالحاصل أنَّه لا فرقَ بينه في حال التسميةِ به وبينه قبلَ أنْ يُسَمَّى به إذا كان صفةً ،

---

(١) الجمل : ٢١٩ .
(٢) في الأصل "بين أحد من العلماء في النحو" وفي "ق" "بين أحد من العلماء النحو" والتصويب من "ح" .
(٣) انظر الإيضاح : ٢٩٧ .
(٤) أي العلمية .

وإنّما يقع الفرقُ في المسألة بينه إذا كان اسماً في أصله كصحراء وبينه منكّراً بعد التسمية به إذا كان صفة في أصله على ما فسّرناه ، فتأمل ذلك فإنّ النظر فيه يفتقر إلى بحث ، وتأمل . وبالله التوفيق .

فصل : اعلم أنّه لا خلاف بين أحدٍ من العلماء في أنّ الألف المقصورة ها هنا موضوعه للتأنيث بنفسها وأنها / غير منقلبة عن غيرها ، ٢٥٠
لأنه (١) لو كانت منقلبة عن غيرها فإنّما كان يكون أحد حرفين ، إمّا ياءً ، وإمّا واواً ، وكلاهما باطلٌ قطعا ، لأنّ الواو لم يثبت في موضع كونها علامةً للتأنيث ، وكذلك الياء إلّا ما يذكر عن الأخفش في خطاب المؤنث كقولك : افعلي يا هندُ (٢) ، وقد تقدم ذلك ، فإذا لم يثبت تأنيث بالواو مطلقاً ولا بالياء في الأسماء اتفاقاً تعيّن كونُ هذه الألف بنفسها غيرَ منقلبةٍ عن غيرها ، وأما إمالتها فإشعارٌ بما تصير إليه في بعض تصاريف الكلمة (٣) كحُبْلَيَان وحُبْلَيَاتٍ (٤) ، وأمّا همزة التأنيث وهي المعبّر عنها بالألف الممدودة ، فالحذاق من علماء النحو على أنّها مبدلةٌ من ألف التأنيث ، واستدلّ الفارسيّ في الإيضاح (٥) على أنّها مبدلةٌ من غيرها ، وليست موضوعةً للتأنيث بنفسها ؛ بزوال صورتها عند زوال صورة الألف قبلها ، كما إذا كسرتها فقلت : صَحارِيّ أو صَحار ، أو صَحارَى ، فزوال صورة الهمزة عند زوال صورة الألف قبلها دليلٌ على أنّها إنّما أبدلت من غيرها لوقوع ذلك الغير طرفاً بعد ألفٍ زائدةٍ ، فلما زال السّبب في قلبها همزةً زالت عن أن تكون همزةً ،

---

(١) في "ح" "لأنها".
(٢) مذهب الأخفش أنّ الياء في مثل افعلي يا هند حرف تأنيث والفاعل مستترٌ . انظر التسهيل : ٢٣ ، وشرحه لابن مالك : ١٦٢ ، والجنى الداني : ٢٠٥ ، والمغني : ٤٨٧ .
(٣) في الأصل "الكلام".
(٤) انظر التكملة : ٥٣٠ .
(٥) انظر الإيضاح : ٢٩٧ ، والملخص : ٦٠٩ .

ولو كانت موضوعة للتأنيث بنفسها لوجب ثباتها في التكسير ؛ لأنها حرف صحيح ، فكنت تقول : صَحَارِيء بالهمزة ، وهذا لا يقوله أحد ، وذكر عن الأخفش أنها للتأنيث بنفسها ، ولعلّه تجوز في ذلك ، لما ذكرناه من فساد هذا القول والله أعلم.

مسألة : ذهب سيبويه إلى أنّ "أسماء" الاسم العلم فعلاء ، والهمزة للتأنيث كصحراء ، وليس بجمع "اسم" في أصله ، فعلى هذا لا ينصرف مطلقاً ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أنّ اللفظ جمع اسم في أصله ، ثم سميت به المرأة ، فلم ينصرف للعلمية والتأنيث المعنوى ، واعترض قول الإمام بإهمال مادة "ا س م" في اللغة العربية ؛ فلذلك وجب أن يكون عنده أفعالا (١) وعلى هذا القول ينصرف في النكرة .

وأما امتناع صرفه في أسماء الرجال عنده فلأنّه غلب استعماله في أسماء النساء (٢) [فجرى مجرى زينب كما جرى هنا مجرى ...] لكثرة استعماله في أسماء النساء [(٣) فأما اعتراضه بإهمال تلك المادة ، فلا يلزم سيبويه ، لأنه لم يصرّح بإثباتها ، وإنّما يريد سيبويه أنّ الهمزة في أوله مبدلة من واو ، كأنّه وسماء (٤) من الوسم والسمة ، وهو الحسن ، والعرب تلحظ هذه المعاني في تسمية النساء ، كأنّ المرأة سميت بذلك لحسنها وبراعة جمالها ، ثم قلبت الواو المفتوحة همزة كما فعلوا ذلك في وحد حيث قالوا : أحد (٥) ، ومنه ﴿ قل هو الله أحد ﴾ ، لأنه من الوحدة والانفراد ، فقول سيبويه أظهر ، والله أعلم ، والقول الآخر جيد .

---

(١) في الأصل "افعال".
(٢) الكتاب ٢/٢٥٧ ، والمقتضب ٣/٣٦٥ ، وانظر تعليق الشيخ عبد الخالق على ذلك ، واللسان "اسم".
(٣) تكملة من "ح".
(٤) في الأصل "وسم" خطأ.
(٥) في الأصل "حد" بدون همزة خطأ.

ثم قال : (ومنها كل جمع ثالث حروفه الف) (١) إلى آخره .

أخذ يتكلم فيما يمتنع صرفه من جُموعِ ٱلتكسير ، فقال في رسمه : إنّه كل جمعٍ ثالثُ حروفِهِ أُلفٌ وبعدها حَرْفَانِ أو حرفٌ مشدد ، أو ثلاثة حروف ، يعني أوسطُهَا ياءٌ ساكنةٌ ، وشرط في ٱمتناعه من ٱلصرف التجريد من تاءِ ٱلتأنيث (٢) ، وهذا ٱلرسم يحتاج إلى تأمل .

أما قولُهُ : هو كل جمع ثالثه ألف بعدها حرفان أو حرف مشدد ، فإنَّ هذه ٱلعبارةَ تعم ما كان ٱلحرفان فيه متحركينِ لفظًا ، كمساجد ، وأصلاً كدَوَابَّ ، وما كان ٱلأول منهما ساكنًا لفظاً وأصلاً كَحَمَارٍّ في جمع حُمَارَّةٍ ، وهي شدة ٱلقيظ ، ولا خلاف في أنَّ حَمَارًّا (٣) منصرفٌ مطلقاً ، ما لم يكن علماً لمؤنث إذا كان من حُمَارَّة ، كتمر من تمرة ، فإذا كان كذلك كان ٱلرسم غيرَ صحيح ، لٱحتياجه إلى ٱلتنبيه على هذا ٱلذى نبهنا عليه ، وتصحيحه أنْ يريد بقوله : بعدَها حرفانِ متحركان لفظاً كمساجد أو أصلاً كدَوابَّ .

وأما مسألتنا فهي (٤) على وجهين ، أحدهما : أن تكون من مفردها ، كتمر من تمرة ، فعلى هذا التقدير يكون غير مندرج في الرسم وهو المراد ، وإنْ قدَّرته جَمْعَ حُمَارَّة من باب إجراء ٱلمخلوق مُجْرَى ٱلمصنوع ، كان مندرِجًا تحتَ ٱلرسم ، وهو ٱلمراد فلا ٱعتراضَ على هذا ، وٱللهُ أعلَمُ .

---

(١) الحمل : ٢١٩ .

(٢) هذا الرسم الذي رَسَمَهُ أبو القاسم رَسَمَهُ كثيرٌ من ٱلنحاة . انظر شرح ألفية ابن معطي : ٤٥٣ ، وشرح الرضي : ١/٥٤ ، وشرح ابن يعيش : ١/٦٣ ، والملخص : ٦١١ ، وقال في همع الهوامع ١/٧٩ : " فإنْ كان ٱلساكن بعد ٱلألف لا حظ له في الحركة نحو : عَبَّالٌ جمع "عَبَّالَة" وحَمَارٌ جمع "حمارة" فمصروف . هذا مذهب سيبويه والجمهور .

(٣) "حمارا" في الأصل بغير تنوين . وٱنظر اللسان "حمر" ٤/٢١١ .

(٤) في "ق" "فإنّها" .

فصل : فإنْ سئلت من تحقيق المانع لهذا الضرب من الجموع من الصرف قلت : الجمع المتناهي وعدم النظير في الآحاد الأُوَلِ / ، أي ٢٥١
في الآحاد العربية ، فوصفه بالمتناهي تخريج من الجموع ما ليس يتناهى (١- كأفعال ، وأفعل ، ووصفه بعدم النظير في الآحاد الأُوَلِ يخرج من الجموع ما كان متناهياً -١) وله نظيرٌ في الآحادِ الأُوَلِ ، ومثال ذلك أنْ تلحقه التاء فيصيرَ له إذْ ذاك نظير في المفردات ، ألا ترى أنَّ صياقلة ، وجحاجحة نظيره من المفردات العربية طَلَانِيَة ، وكَرَاهِيَة وثَمَانِيَه وما أشبه ذلك ، فمن ثَمَّ وجب صرفه في النكرة ؛ لسبب لَحَاقِ التاء ، وقد كان قبلها معدومَ النظير (٢) ، والله أعلم .

وأما سَرَاوِيلُ فمذهبُ سيبويهِ أنه مفردٌ ؛ قال في الكتاب : وأما سراويل فشيء واحد ، وإنَّما لم ينصرف ؛ لأنه أشبه من كلامهم ما لا ينصرف في معرفةٍ ولا نكرةٍ (٣) ، ولا يعترض به الرسم المذكور ؛ لأنه أعجميٌّ ، ويحكى أنَّ أعرابيا مَرَّ بغلاةٍ فوجد فيها سراويلَ فلم يعرِفْها ، وظن أنها قميصٌ ، فأخذ يلبس فأدخل يديه في فخذي السراويل ، فبقي رأسُهُ ، فأخرج إحدَى يديه ، فأدخل رأسه في أحد الفخذين وإحدَى يدَيْهِ في الأُخْرَى ، فبقيت يده الأُخرَى ، فما زال هكذا ، فلما لم يَتَأَتَّ له لُبْسُ القميصِ بَصَقَ فيها ثم طرحها وقال : أُيْشٍ هذا ؟ إنَّ هذا لقميص (٤) شيطانٌ ، [وإنَّما] (٥) لم يأْخُذْها فينتفعَ بها في غيرِ ذلك ، لأنه تَشَاءَمَ بِهَا ؛ لاعتقادِهِ فيها أنَّها من لُبْسِ الشياطين ، وإنَّما

(١-١) ساقطة من "ح" .
(٢) انظر الكتاب : ٣/٢٢٨ ، وشرح ألفية ابن معطي : ٤٥٤ ، وشرح ابن يعيش ١/٦٤ .
(٣) الكتاب : ٣/٢٢٩ .
(٤) في "ق" "القميص" .
(٥) تكملة من "ح" و "ق" .

كانت العرب تتزر بإزرة تشدها على أوسطها (١).

وقيل (٢) : إنّ سراويل جمع سروالة ، دليله قوله (٣) :

عليه من اللؤم سروالة فليس يرق لمستعطف

فهو على هذا بمنزلة سراويل لا ينصرف ، للجمع المحقق وعدم النظير ، وقيل: ليس فيه دليل لاحتمال أن يريد : عليه قطعة من اللؤم (٤) ، وإنما احتيج إلى هذا التأويل ، لقول سيبويه : وأما سراويل فشيء واحد ، ولو كان سروالة معروفاً في كلامهم على أنه واحد سراويل لم يغب ذلك عن سيبويه ، لأنه إنما سمع في بيت شعر (٥) فدل على صحة هذا التأويل .

ويمكن أن يكون سروالة لغة في سراويل ، فلا يكون سراويل جمعاً على هذا (٦) ، فإذا سميت بسراويل فإنه لا ينصرف للعلمية وعدم النظير في الآحاد العربية ، ولا يصح أن يقال للعلمية والعجمة ، لأنها جنسية ، والعجمة الجنسية لا أثر لها في منع الصرف (٧) ، ولكن يصح أن يقال :

---

(١) في "ح" و "ق" أوساطها .

(٢) من هنا إلى قوله "فصل" الآتي ساقط من "ح" .

(٣) البيت مجهول القائل ، ويزعم بعضهم أنه مصنوع ، وهو في المقتضب ٣/٣٤٦ ، وشرح الفية ابن معطي : ٤٥٥ ، وشرح ابن يعيش ١/٦٤ ، وشرح ابن عصفور ٢/٢١٧ ، والخزانة ١/١١٣ .
ومن قال : إنّ سراويل جمع سروالة المبرد في المقتضب ٣/٣٢٦ ، ٣٤٥-٣٤٦ ، وقد ذكر الشيخ عبد الخالق أنّ مذهب المبرد هو مذهب سيبويه .

(٤) انظر شرح ألفية ابن معطي : ٤٥٥ ، وشرح ابن يعيش ١/٦٤ .

(٥) في "ق" "... لم يغب ذلك عن سيبويه ، وإنما لم يذكره سيبويه لأنه إنما سمع في بيت شعر" .

(٦) هذا قول السيرافي انظر الخزانة : ١/١١٧ ، وزعم الأخفش أنه سمع من العرب سرواله . ارتشاف الضرب : ١/٤٢٦ .

(٧) انظر شرح ألفية ابن معطي : ٤٥٥ .

للعلمية والتأنيث على القول بأنّه مفردٌ ، ولو صح بأنه جمعٌ لم يصح ، لأن التأنيث حينئذٍ تأنيثُ جمعٍ ولا يُعْتَبَرُ في منع الصرف ، وسيأتي بعدُ إنْ شاء الله .

فإذا نُكِّر بعد التسمية فإنّه لا ينصرف ، لعدم النظير وشبه الأصل ، ولا يصح أنْ يقال : للتأنيث والعجمة ، لأمرين :

أحدهما : العجمة الجنسية لا أثر لها في منع الصرف كما تقدم .

والثاني : أنّها لو كانت مما لها أثرٌ في المنع لم يصح ذلك هنا ، لأنّ العجمة لا تَمْنَعُ مع التأنيث أصلاً ، وإنما تمنع مع العلمية خاصّةً .

فصل : وهذا الجمع إذا كانَ مُعْتَلَّ الآخِرِ ، كَجَوارٍ فإنّه ينون رفعاً اتفاقاً ، ولا ينون نصباً اتفاقاً ، وينون جَرًّا اتفاقاً ما دامَ جمعاً (١) ، فإنْ نقلته عن الجمعية (٢) بالتسمية دخله خلاف يونس ، وسيتبين [ذلك] (٣) فيما يستقبل إنْ شاء الله .

واختلف الناس في هذا التنوين على ثلاثةِ أقوالٍ : أحدها : أنّه تنوين عِوَضٍ من حركةِ الياء ، إذْ أصله جَوَارِيُ ، ومررت بِجَوَارِيَ ، فحذفت الضمة والفتحة في موضع الجر استثقالاً ، إذْ هي نائبةٌ عن الكسرة ، فجرى عليها حكمها من الاستثقال ، ثم سِيقَ التنوين عوضاً من هاتين الحركتين ، ثم حذف الياء لالتقائها ساكنةً مع التنوين ، فصار جوارٍ (٤) كما تَرَى ، وهذا الحكم إنّما هو بعدَ النظر في منع الصرفِ ، واعتُرِضَ بأنّ التنوين حَرْفٌ والمعوَّض منه حَرَكَةٌ ،

---

(١) الكتاب ٣/٣٠٨ وشرح ألفية ابن معطي : ٤٤٥-٤٥٦ ، وهمع الهوامع : ١/١١٥ .

(٢) في الأصل " العجمة خطأ " .

(٣) زيادة من " ق " .

(٤) في الأصل " جواري " بإثبات الياء وهو خطأ . وهذا المذهب مذهب المبرّد والزجاجي . انظر ارتشاف الضَّرب ١/٣١١ وشرح ابن عصفور ٢/٢١٩ . وانظر مذهبَ سيبويه في الكتاب ٣/٣٠٨ .

وليس من قوة الحركة أنْ يعوَّض منها حرفٌ (١) ، وقد قيل إنَّ نون التثنية والجمع عِوَضٌ من حركة الواحد ، إلَّا أنَّه لا يَصِحُّ ، والله أعلمُ.

القول الثاني : أنَّ هذا التنوينَ تنوينُ صرفٍ (٢) ، وهو تنوين الأصل ، وبيان ذلك أنَّ أصل الكلمة قبل النظر في منع الصرف : هؤلاء جَوارِيَّ ، ومررت بِجَوارِيٍ يا فَتَى ، إذْ أصلُ الأسماءِ أنْ تكونَ منوَّنةً منصرفةً ، فحذفت الضمة والكسرة استثقالاً / ، ثم حذفت الياء لالتقائها ساكنةً مع ٢٥٢
تنوينِ الأصلِ فصارَ هؤلاءِ جوارٍ ، ومررْتُ بجوارٍ كما تَرَى ، ثم نظر صاحبُ هذه المقالةِ بعد في منْعِ الصرف فلم يَجِدْ في اللفظ مانِعًا ، فوجب عنده بقاؤه على ما كان عليه من الصرف ، إذْ مُصَاحَبَةُ الأصْلِ واجبةٌ حتى يُنْقَلَ عنها سَبَبٌ وَثِيقٌ ، فتأمَّلْ ذلِكَ وبالله التوفيقُ .

القول الثالث : أنّ هذا التنوين تنوينُ صرفٍ كالطريقة الثانية ، إلَّا أنَّه لمَّا انحذفت الياء لالتقاء الساكنين ، ونُظِرَ في وجهِ منعِ الصرف وُجِدَ (٣) تقديرُ الإعراب في الياءِ المحذوفة محرزاً للمثال الأصْلي [فمنعه من الصرف لذلك ، فلما انحذف التنوين الأصْليّ] (٤) ، لحضور المانع ، سيق تنوين آخر ليكون عوضاً من الياء المحذوفةِ ، لالتقائها ساكنةً مع تنوين الأصْل ، ولولا ما سبق (٥) هذا التنوين الثاني لرجعت الياء لزوال ما أَوْجَبَ حَذْفَهَا ، وهذا القول أمثلُ مما قبله ، والله أعلمُ ، وهذا الحكم الذي ذكرناه جارٍ في اللفظ في أحواله الثلاثة ، أعني قبل التسمية به ، وفي حال التسمية ، وفي حال التنكير منها على مذهب سيبويهِ (٦) ومَنْ قال بقوله ، وذهب يُونُسُ إلى اختصاصِ

---

(١) هذا الاعتراض ذكره ابن عصفور في شرح الجمل ٢/٢١٩ .
(٢) انظر ارتشاف الضرب : ١/٣١١ .
(٣) في الأصْل "وجب" خطأ .
(٤) تكملة من "ح" و "ق" .
(٥) في "ق" "سيق" وهي محتملة لذلك في الأصْل ، وفي "ح" غير واضحة .
(٦) الكتاب : ٣/٣١٠ .

التنوين بالجمع دون الواحد ، فلو سميت بجوارٍ لجرى عنده مجرى الصحيح في الامتناع من التنوين ،فيقول : هذا جواري يا فتى ،ومررت بجواري فاعلم ، وكذلك لو سميت امرأة بقاضٍ أو غازٍ وما أشبه ذلك لقلت فيه : هذا قاضي يا فتى ،ومررت بقاضي فاعلم ، فتقول في عقد الباب تنوين العوض يكون في كل اسمٍ فيه مانعُ الصرف آخره ياء قبلها كسرة مطلقاً عند سيبويه ،ومقيّداً بالجمعية عند يونس ،ومذهب سيبويه هو الصحيح عند العلماء ،وأما يونس فقد خطّأه الخليل (١) فيما ذهب إليه .

ثم قال : (ومنها المعدولُ من العدد) (٢) إلى آخره .

هذا الضرب من المعدول (٣) مقصورٌ على السماع عند الجمهور (٤) ، وحُكِيَ عن الزجاج أنه قياسٌ الى عُشار ومَعْشَر (٥) والمسموع من ذلك أُحادُ ، وثُناءُ ، وثُلاثُ ، ورُباعُ ، وخُماسُ ، وعُشارُ ، ومَوْحَدُ ، ومَثْنَى (٦) .

واختلف في حقيقة العَدْل فيه ،فقال قومٌ : هو معدولٌ لفظاً ومعنًى (٧) ، وبيانُ ذلك أنك إذا قلتَ : جاء القوم ثلاثة ،فهم كلُّهم ثلاثة على مايقتضيه اللفظ وضعاً ،ثم تقول : جاء القوم ثُلاثُ ، فيكون معناه جاء القوم جماعاتٍ،

---

(١) الكتاب ٣/ ٣١٢ .
(٢) الجمل ٣١٩ .
(٣) في "الأصل" و"ق" "المعدود".
(٤) مذهب الفراء وأبي عبيدة والكوفيين أنهم لا يتجاوزون بهذا العدل الأربعة انظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٦٥١ ،ومجاز القرآن : ١/ ١١٦ ،وهمع الهوامع ١/ ٨٤ ،ومذهب المبرّد وابن جنّي وسائر البصريين إلى أنه يقاس إلى العشرة . المقتضب : ٣/ ٣٨٠ ،والخصائص ٣/ ٣٨١ ،وهمع الهوامع : ١/ ٨٤ ،وذكر السيوطي أنّ أباحيان نقل ورود السماع عن العرب من أحاد إلى عُشار ،ومن علم حجةٌ على مَنْ لم يَعْلَمْ.
(٥) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف : ٤٤ .
(٦) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف : ٤٤ وشرح ابن عصفور : ٢/ ٢١٩-٢٢٠ .
(٧) قال به الزجاج . ما ينصرف : ٤٤ ،وهمع الهوامع ١/ ٨٦ .

كل جماعة منهم ثلاثة ،فثُلَاثُ (١) معدولٌ عن لفظ ثلاثةٍ وعن معناه .
فاللفظ غيراللفظ والمعنى غيرالمعنى (٢) ،وهذا الرأي عندهم غيرُصحيح ،
وقد ردَّه الفارسيُّ في الإيضاحِ فقال : ولا يكون العدل في المعنى (٣) ،وهو
كما قال ،لأنَّ حقيقةَ العدلِ أنْ تَعْدِلَ عن لفظ يعطي مَعْنًى ،إلى لفظ آخر
يعطي ذلك المعنى بعينه ،وأمّا أنْ تعدِلَ عن لفظ يعطي معنًى إلى لفظ (٤)
آخَرَ يعطي معنًى آخر ، فليس [ذلك] (٥) بعَدْلٍ ، إذ سائر الكلام بهذه
المنزلة ،والذي يصح في [هذا] (٦) الموضع أنْ ثُلَاثَ معدولٌ عن لفظ ثلاثة
الذى يعطي ذلك المعنى بعينه ،وهذا (٧) ثابتٌ في كلام العرب في نحو
قولهم : الزيدون خيرُ ثلاثةٍ في الناس ،(٨-والمعنى : الزيدون خيرالنـاس
إذا فرقوا ثلاثة ثلاثة -٨) ،ومعلومٌ ضرورةً أنَّ ثلاثةً ها هنا يراد به ما يراد بثُلَاثَ
في قولك : جاء القومُ ثُلَاثَ ،ألَا ترى أنَّ معنى قولك : الزيدون خير ثلاثـة
في الناس : الزيدون خير الناس إذا فرقوا ثلاثةً ثلاثةً (٩) ،فثُلَاثُ (١٠) إذاً
معدولٌ عن ثلاثة الذى يراد به ذلك المعنى ،وهذا ظاهر إنْ شاء اللـه ،
وهو أحسنُ ما يقال في هذا (١١) الموضع ،وبالله التوفيقُ .

---

(١) في الأصل " ثلاثة " خطأ .
(٢) قال ابن القواس : العَدْلُ في المعنى هو إفادةُ التكرير المعنويِّ للتكثير شرح ألفية ابن معطي : ٤٥ .
(٣) الإيضاح : ٣٠١ .
(٤) ساقط من " ح " .
(٥) زيادة من " ح " و " ق " .
(٦) زيادة من " ق " .
(٧) في " ح " " وهو " .
(٨-٨) ساقطة من " ح " و " ق " .
(٩) في " ق " ثلاثة ثلاثة " مرتين فقط .
(١٠) في الأصل " ثلاثة " خطأ .
(١١) ساقطة من " ح " و " ق " .

والفرق (١) بين ثلاثة المعدول عنها (٢) ثُلاث، وبين ثلاثة المستعمل في أسماء العدد أنَّ مدلول الأول غير محصور بالعدد الذى وضعت له المادة (٣)، ومدلول الثاني محصور بالعدد الذى وضعت له المادة، وأنَّ آحاده مع انتفاء الحصر مركبات من العدد الذى وضعت له المادة، وأنَّ آحاد هذا المستعمل في أسماء العدد بسائط، والدليل القطعي على وجود ذلك من كلام العرب: الزيدون خيرُ ثلاثةٍ في الناس، لا يكون هذا إلَّا على معنى الزيدون خير الناس إذا فرقوا ثلاثةً ثلاثةً، أي جماعات كل جماعة من ثلاثة (٤)، فلو كان ثلاثة هنا على المعنى (٥) الوضعي للمادة لاستحال ذلك بناءً على أنَّ مدلول أفعل التفضيل بعضُ مخفوضه، ولا يتصور التبعيض مع اتحاد المعنيين، / وإنَّما يتصور إذا كان مخفوضها يعمُّ مدلولها (٦) وغيره، وكذلك إذا قلت: الزيدان خير اثنين في الناس، لا يتصور أنْ يكون الزيدان بعض الاثنين حتى يراد بالاثنين التكثير، وهذا واضح إنْ شاء الله. ٢٥٣

والأصح أنَّ هذا الضَّرْبَ لا ينصرف للعَدْلِ الذي ذكرناه والصفة (٧)، فإذا سميتَ به لم ينصرف للعلمية ولَحْظِ العدلِ، لأنَّ اللفظ المعدولُ، فإذا نكَّرتَه بعدَ التسمية لم ينصرف أيضاً في رأي سيبويه (٨) ومَنْ قال بقوله،

---

(١) من هنا إلى قوله "والأصح أنَّ هذا الضَّرْبَ لا ينصرف" ساقط من "ح".
(٢) في "ق" "عنه".
(٣) يعني أنَّ مدلول العدد المعدول لا يفهم منه مجموع المقوم في نحو قولنا جاء القوم أحاد، بينما اسم العدد واحد واخوانه يعلم به المجموع. انظر شرح ألفية ابن معطي: ٤٥٠.
(٤) في الأصل "أي جماعات من كل جماعة ثلاثة".
(٥) في "ق" "كان ثلاثة هنا غير مصروف هنا على المعنى" باقحام بعض الكلمات.
(٦) في الأصل "إذا كان مخفوضاً يعم مدلوله".
(٧) انظر الإيضاح: ٣٠١.
(٨) الكتاب: ٣/٢٢٥.

للحظ العدل وشبه الأصل ، ومن لا يراعي شبه الأصل صرفه ، ولا يعتد بقول من قال : إنه مصروف في حال التعريف ، لأنه ليس فيه في تلك الحال غير العلمية وهي لا تمنع بانفرادها ، وهو عنده غير مصروف في حال التنكير ، ولا فرق بل منعه من الصرف في حال التعريف أقوى ، لأن فيه فرعاً محققاً ، وهو العلمية ، وينضم إليها لحظ العدل ، لأنه اللفظ المعدول ، وأما في حال التنكير فليس فيه فرع محقق ، وإنما هو لحظ العدل وشبه الأصل ، فليس ذلك الرأي بسديد ، ويحكى أن الفارسي كان يقوله ، ثم رجع عنه ، والله أعلم.

وقال بعض الناس : (١) المانع من صرفه كونه معدولاً ، وكون العدل فيه على غير جهة المعدل ، لأن العدل (٢) إنما أصله أن يكون في المعارف وهذا عدل في النكرات ، وهذا الرأي غير مسلم ، لأن العدل كما يكون في المعارف يكون أيضاً في النكرات ، ألا ترى أن عدل أخر عدل في نكرة (٣) ، والله أعلم.

ومنهم من قال : المانع من صرفه العدل والجمع ، لأنه جمع في المعنى وإن كان واحداً في اللفظ ، وهذا الرأي غير مستقيم أيضاً ، لأنه لا يمنع من الجموع إلا ما كان على مثال مخصوص ، وليس هذا من ذلك ، وأيضاً فإن الجمع هنا مصروف إلى المعنى والمانع في الجموع إنما هو أمر لفظي ، والله أعلم.

مسألة : وأما "أخر" فإنه لاحق بهذه الأجناس الخمسة في الامتناع من الصرف مطلقاً ، وإنما لم يذكره أبو القاسم فيما تقدم ، لأنه ليس

---

(١) انظر شرح ألفية ابن معطي : ٤٥٠ وهمع الهوامع ١/ ٨٦.
(٢) "لأن العدل" ساقطة من "ح".
(٣) في "ح" "نكرات".

بجنس ، وإنّما هو لفظ مفردٌ ، وذكره سيبويه والحقه بالأجناس الخمسة فيما ذكره ، والقول فيه : أنه لا ينصرف للعدل والصفة (١) ، أمّا كونه صفةً فظاهر ، وأما وجه عدله فمن الناس من قال فيه : إنّه معدولٌ عن الألف واللام ، وبيانُ ذلك أنّ "أُخَر" جمع أُخْرى ، وأخرى تأنيث آخَر ، وآخر أفعل التفضيل ، وأفعل التفضيل لا يثنى ، ولا يجمع ، ولا يؤنث إلاّ بشرط أنْ يكونَ بالألف واللام ، أو مضافاً على غير معنى "مِنْ" فكان الأصل أنْ يقال فيه الآخَر بالألف واللام ، فكأنهم عدلوا عن الآخر إلى أُخَر (٢) ، وهذا الرأى غيرُ مستقيم ؛ لأنّ فيه عدلاً عن لفظٍ معرفة إلى لفظ نكرة ، ولا بدّ في المعدول أنْ يعطي المعنى الذي أعطاه الأول ، ولأجلِ هذا لا تجد في غير هذا نكرةً معدولةً عن معرفةٍ ، ومنهم من قال : معنى العدل فيه أنه عُدِلَ به عن طريق نظيره وقياسه ؛ لأنّ نظيرَهُ لا يجمع إلاّ بشرط أنْ يكون بالألفِ واللامِ ، أو مضافاً على غيرِ معنى "مِنْ" ، فلمّا جُمِعَ هذا على غيرِ قياسِ نظيره كانَ ذلك عدلاً فيه ، وهذا القولُ أيضاً فيه نظرٌ من جهةِ أنّ اللفظ معدولٌ عن معنىً ، وحقيقة العدل أنْ يكونَ باعتبارِ لفظين لا باعتبار لفظٍ ومعنىً (٣) ، والله أعلم .

وقال بعضهم (٤) من حذّاقِ المتأخرين : الوجهُ في ذلك عندي أنّ "أُخَر" معدولٌ عن "آخَر" هذا اللفظ ؛ وبيانُ ذلك : أنّ الأصل أنْ

---

(١) ذكر الزجاج أنّ الصفة في "أخر" لم يذكرها سيبويه ، ولكنه ذكر ما يدل عليها . انظر ما ينصرف وما لا ينصرف : ٤١ .

(٢) هو مذهب كثير منهم الخليل وسيبويه ، وهو المذهب المشهور . انظر الكتاب ٣/٣٨٣ وما ينصرف وما لا ينصرف : ٤٠ ، وشرح ألفية ابن معطي : ٤٤٩ ، والتبصرة والتذكرة : ٥٦٢ ، وشرح الكافية الشافية : ١٤٤٩ ، وشرح شذور الذهب : ٤٥٢ ، فأصحاب المألفات السابقة كلهم يرون أنّ أخر معدولة عن الألف واللام .

(٣) انظر المسألة فيما سبق ص٨٨٩ وانظر ردّ الفارسي العدل عن المعنى في الإيضاح : ٣٠١ .

(٤) في "ح" قال بعض حذاق المتأخرين . وفي هامش "ق" تعليقاً على ذلك : هو ابن الضائع .

تقول : مررت بنسوةٍ آخرَ مِنْ هؤلاء . كما تقول : أفضلَ من هؤلاء ،فكأنهم عدلوا من لفظِ "آخَرَ" إلى لفظ "أُخَرَ" وهذا عدل صحيح ،لأنه عدل نكرةٍ من نكرةٍ ،والمعنى الذي أعطاه الأول هو المعنى الذي أعطاه الثاني بعينه ،وهذا أمثلُ ما يقال فيه ،لاندراجه تحتَ العقد الذي أصَّلْناه في حقيقة العدلِ ،والله أعلمُ.

إملاءٌ(١) آخَرُ أخصَرُ وأتمُّ مما قبلَه : إذا سميت بواحدٍ من هذه الأقسام الستة فإنه لا ينصرف ،أمَّا أفعل فعلاء فللعلمية ووزن الفعل / ٢٥٤
الغالب ،وكذلك أفعل مِنْ ،وأمَّا فعلان فَعْلَى ، فلشبهه بفعلاء أفعل ، وهو شَبَهٌ متعدد ،وقد ذُكِرَ قبلُ ، وأما فعلاء أفعل ،وفعلى فعلان وسائر ما فيه همزة التأنيث أو ألفه ، فللتأنيث ولزومه ، والعلمية زيادة في الثقل .

وأما المعدول في العددِ ،فللعلمية ولحظِ العدل ، وأما لفظ الجمع فللعلميةِ وعدمِ النظير ، وعبَّر عنه أبو علي بشِبْهِ العجمة(٢) ، وأما آخر فللعلميةِ ولحظِ العدل ،فإذا نكَّرت ، فأما المؤنث بالهمزة والألف ،فلا خلاف في امتناع صَرْفِه ،لقيام المانع في أحواله الثلاثة ،وأما أفعل فعلاء فللوزن وشبه الأصل ، وكذلك " أفعل مِنْ " إذا كانت(٣) "بمِنْ" ،وأما فعلان فعلى فلزيادة الألف والنون وشبه الأصل ،وأما لفظ الجمع فلعدمِ النظير وشبه الأصل ،وأما المعدول في العدد فلشبه الأصل ولحظِ العدلِ ،أي تلحظ فيه أنه اللفظ المعدول قبل التسمية به ،وكذلك أُخَرُ ،من لا يراعي شبه الأصل ،وهو الأخفش يلزمه أنْ يعرفَ جميعَ ما يعتبر في منْعِه شبه الأصل

---

(١) هذا الإملاء ساقط من "ح" .
(٢) الإيضاح : ٣٠٣ وانظر ما تقدم من تخريج هذا القول ص
(٣) في "ق" "كان" .

إلّا "أفعل مِن" فإنّه اتفق مع سيبويه على امتناعه من الصرف ،لكن لا من الوجه الذي منعه سيبويه من الصرف ،ولكن من وجه آخر ،وهو أنه عنده من باب الحكاية من جهة أنّه عاملٌ ومعمولٌ.(١)

ويظهر من كلام الأخفش أنّه وافق أيضاً سيبويه على امتناع صرف نحو(٢) مَسَاجِدَ مطلقاً ،لأنه سئل عن مسألة "مساجدَ محاربَ" المركب إذا نُكِّرَ بعدَ التسمية ،فقال : ينصرف ،لأنك أخرجته إلى باب ينصرف فيه في النكرة ،يعني أنّ التركيبَ لا يمنع إلّا مع العلميةِ خاصّةً ،فظاهرُ هذا أنّ نحوَ مساجدَ لا ينصرف عنده إذا نُكِّرَ بعد التسمية به ،وهذا وِفاقٌ لسيبويه.(٣)

ثم قال : (فإنْ أدخلتَ على جميعِ ما لا ينصرفُ الألفَ واللامَ أو أضفتَه انصرفَ).(٤)

اختلف الناسُ في السببِ الذي أوجبَ جرَّ الاسم الذي لا ينصرفُ مع الألفِ واللامِ والإضافةِ ،فمنهم من قال : السبب في ذلك أنّ الألفَ واللامَ والإضافةَ يُعاقِبانِ التنوينَ ،وقد تقرر في غير موضع أنّ العربَ تحكم للمعاقِبِ بحكم المعاقَبِ ، فمن ثَمَّ جرى مع الألفِ واللامِ والإضافةِ ، الحكم الذي يَجْرِي(٥) مع التنوين ، فكما أنّ الاسم المنوّنَ يُجرُّ بالكسرة ،فكذلك ما فيه الألفُ واللامُ والإضافةُ من هذا الضَّرْبِ يجر بالكسرة وهذا واضحٌ إنْ شاءَ اللّهُ.

---

(١) انظر ما تقدم ص ٨٧٥
(٢) ساقطة من "ق".
(٣) الكتاب : ٣/٢٢٧.
(٤) الجمل : ٢٢٠.
(٥) في الأصل "يجر".

ومنهم من قال : إنّما جر بالكسرة مع الألف واللام والإضافة ، لأنه أشبه جنسه المتصرف من وجهين :

وهما أنه دخله ما دخله من الألف واللام والإضافة .

وأمن معهما فيه (١) التنوين ، كما أمن في الآخر التنوين معهما ، وقد كان أشبه الفعل من وجهين فحصل التعارض بين الشبهين فتساقطا ، فرجع الاسم الذي لا ينصرف إلى أصله من الانصراف ، وقد تقرر أنّ مراجعة الأصول تكون بأدنى سبب ، والخروج عنها لا يكون إلّا بسبب قويّ ، فهذا أخرى أن يرجع إلى أصله من الانصراف ، لتعارض الشبهين اللذين أحدهما يقتضي منع الصرف ، والآخر يقتضي وجوده (٢) ، وهذا ظاهر إن شاء الله .

بحث : هذا الذي ذكرنا (٣) - قبل من تصوير شبهين بين المنصرف وغير المنصرف من أنه دخل على كل واحد منهما ما دخل على الآخر من الألف واللام ، والإضافة ، وأنه أمن مع الداخل على هذا من التنوين ما أمن [من] (٤) الداخل على هذا - فيه نظر ، وذلك أنّ أمن التنوين من لوازم الألف واللام والإضافة ، ولازم الشيء لا يعدّ شرطاً ، لامتناع تصور الانفكاك ، لأنّ أمن التنوين ثمرة وجود الألف واللام والإضافة ، وثمرة الشيء لا يتصور أن يعد شبهاً ثانياً ، فهذا مما ينظر فيه ، وبالله التوفيق .

فصل : اعلم أنّ الألف واللام والإضافة إنّما يوجبان جرّ القسم الذي لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ، وأما القسم الذي ينصرف في النكرة

---

(١) في الأصل " في " خطأ .

(٢) ذكر ابن عصفور عن بعضهم أنّ الإضافة والألف واللام من خواص الأسماء ، فهما يُبعدان الاسم عن شبه الفعل الذي أوجب للاسم منع الصرف . شرح الجمل : ٢/٢٢٢ .

(٣) في " ح " و " ق " " ذكر " .

(٤) تكملة من " ح " و " ق " .

ولا ينصرف في المعرفة فإنهما لا يوجبان جره بالكسرة أصلاً ، لأنهما لا يدخلان عليه إلا بعد تقدم تنكيره (١) ، [وتقدم تنكيره] (٢) هو السبب في جره بالكسرة ، فلم يدخلا عليه إذاً إلا بعد استحقاقه للجر بالكسرة ، فقد تبين الفرق بين دخولهما على ما ينصرف في النكرة ودخولهما على ما لا ينصرف مطلقاً ، فكان كلام أبي القاسم ها هنا حسناً / ، لأنه كأنه قال : وإذا ٢٥٥
دخلت الألف واللام على ما لا ينصرف مطلقاً أو أضيف انصرف ، يدلك على أن كلامه في قوة هذا : أنه لما فرغ من هذا الفصل ساق بعده القسم الذى ينصرف في النكره ، فكان كلامه ها هنا أحسن من كلام الفارسي في أول الإيضاح حيث قال : وإذا دخلت الألف واللام على ما لا ينصرف ، أو أضيف انجر كقولك : مررت بالأحمر وأحمر القوم ، وإبراهيمهم (٣) ، فمثل بالقسمين كما ترى ، فظاهر كلامه أن الألف واللام والإضافة أوجبا (٤) جر كل واحد من القسمين . وقد ظهر لك مما تقدم أنهما لا أثر لهما إلا في القسم الأول دون القسم الثاني ، وقد أول الناس كلامه هنا بتأويلين :

أحدهما : أن يكون ذلك منه من باب إجراء سبب السبب مجرى السبب ، بيان ذلك أنك لما أردت إدخال الألف واللام عليه أو إضافته لزم تنكيره ، لأنه لا يجمع بين تعريفين في لفظ واحد ، فقد صار دخولهما عليه سبباً في تنكيره ، وتنكيره سبب (٥) في جره بالكسرة ، والله أعلم .

والتأويل الثاني : أن تكون الألف واللام والإضافة (٦) لمجرد رفع الاشتراك العارض في الأعلام كرفعه بالنعت ، وذلك أن العلم ينعت

---

(١) في الأصل : إلا بعد تقدير تنكيره .
(٢) تكملة من "ق" وفي "ح" "بعد تقدير تذكيره وتقدير تنكيره" .
(٣) الايضاح : ١٣ .
(٤) في الأصل و"ق" "أوجب" بالإفراد . خطأ .
(٥) في الأصل "سببا" منصوباً .
(٦) ساقطة من "ق" .

مع بقاء تعريفه ، فكذلك يُضَافُ وتَدْخُلُهُ الألفُ واللامُ مع بقاءِ تعريفِهِ ، والغرضُ بذلك في الموضعين رَفْعُ الاشتراكِ العارضِ خاصَّةً ، فإذا كانَ كذلك كانت الألف واللامُ والإضافةُ (١) سببًا محقَّقًا في جرِّه بالكسرةِ ، ولولاهما لم يجرِّبها أصلاً (٢- لقيام سببي المنع منه وهذا حسنٌ لولا أنَّ الفارسيَّ -٢) نصَّ في داخلِ الكتاب أنَّ العَلَمَ لا يُضَافُ حتى يُنكَّر (٣) فيبقى على هذا سؤال وهو : طلبُ الفرقِ بينَ النعت ، والالفِ واللامِ ، والإضافةِ .

والجواب : أنَّ نعت العَلَمِ ليس كإضافته وإدخالِ الألف واللام عليه في الاتصال والانفصالِ ، فكان النعت لرفع الاشتراك العارضِ في العَلَمِ لانفصاله ، وكانت الألف واللام والإضافة لتعريفه لاتصالهما ، فإذا كان كذلك لزم تنكيره عند دخولهما عليه ، لئلا يجمع بين تعريفين ، والله أعلمُ .

ثم قال [أبو القاسم] (٤) (وأما ما لا ينصرف في المعرفة ، وينصرف في النكرة فهو اثنا عشر جنسًا) . (٥)

هذا الحصر غير ضروريٍّ ، لأنه يمكن أن يزاد فيه وأنْ ينقص منه على ما تَقِفُ عليه بعدُ إنْ شاء الله .

ثم قال : (منها (٦) كل اسمٍ أعجميٍّ على أكثرَ من ثلاثةِ أحرفٍ) .

اعلم أنَّ الأسماء الأعجمية تنقسم على أربعة أقسام ، قسم استعمل جنسا عند الطرفين (٧) ، أعني عندَ العَجَمِ وعندَ العربِ ، كالزنجبيلِ ، واللجام ، والابريسم ،

---

(١) ساقطة من "ق" .

(٢-٢) في "ق" "لقيام سببين يمنعان منه ، وهذا يُعزَى لابن الطراوة ، لولا أنَّ الفارسيَّ" .

(٣) الإيضاح : ٢٦٨ .

(٤) زيادة من "ح" و"ق" .

(٥) الجمل : ٢٢٠ .

(٦) في الأصل و"ق" "ومنها" بإثبات الواو ، والواو ليست في الجمل ولا في "ح" .

(٧) في الأصل و"ح" "في الطرفين" .

فهذا القسم جارٍ مجرى العربي لا يمنعه من الصرف إلّا ما يمنع العربي ، لتصرف العرب فيه تصرّفها في كلامها .

وقسم استعمل علماً في الطرفين ، كإبراهيم ، وإسماعيل ، وما أشبه ذلك ، فهذا القسم هو الذي يمنع الصرف مع العلمية بشرط الزيادة على ثلاثة أحرف .

وقسم استعمل جنساً في الطرف الأول علماً في الطرف الثاني ، فهذا القسم على قسمين .

أحدهما : أن يجهل الناقل جنسيته في الطرف الأول .

والثاني : أن يعلم ذلك ، فإن جهل الناقل جنسيته في الطرف الأول لزم إجراؤه مجرى ما استعمل علماً في الطرفين تعلقا (١) بتحقيق استعماله [علما] (٢) عند العرب ، وعدم تحقيق جنسيته عند العجم ، والتعلق بالأوهام ضعيف ، وإن علم الناقل جنسيته في الطرف الأول كان في المسألة قولان .

أحدهما : إجراؤها مجرى ما قبله تعلقاً باستعماله عند العرب ، وهو رأي أبي علي الشلوبين (٣) .

والثاني : إجراؤه مجرى ما استعمل جنساً في الطرفين ، وهو رأي أبي الحسن اللخمي النحوي (٤) ، ومثال ذلك : قالون ، وهو بلسان الروم : جيّد ، ولم يقع عند العرب إلّا علماً .

---

(١) في "ق" "اما" بدل تعلقا".

(٢) زيادة من "ح".

(٣) انظر شرح الجزولية للشلوبين : ٣٢٦ ، وحواشي المفصل : ٣٠ ، وارتشاف الضرب : ٤٣٨ .

(٤) هو أبو الحسن الدباج علي بن جابر بن علي اللخمي ، نحوي مقرئ ، متين الدين ، معاصر لأبي علي الشلوبين ، يقال إنه مات بسبب سماعه

= ==

قال بعض المتأخرين : أظنّه أبا الحسن الأُبدى (١) خلاف الرجلين إنّما هو عند عدم لحظ الصفة لحظها في الحارث والعباس ، وأما إذا لحظ فيه معنى الوصف الذي له في أصله ، فلا خلاف بينهما في صرفه ، لتحقيق معنى الجنسية فيه ، والله أعلم.

وقسم / استعمل علماً في الطرف الأول جنساً في الطرف ٢٥٦
الثاني ، فهذا الضرب جارٍ مجرى ما استعمل جنساً في الطرفين من لزوم صرفه مذكّراً ، وهذا يصحّح ما ذهب إليه الشلوبين ويحققه من لزوم التعلق باستعمال العرب له لا لغيره ، والله أعلم.

وأما تمثيل أبي القاسم الثلاثيّ من الأعجمي بما (٢) استعمل جنساً في الطرفين (٣) ، فنقده ظاهر ، لأن العجمة (٤) الجنسية لا أثر لها في منع الصرف وإن كانت على أكثر من ثلاثة أحرف ، فكان ينبغي أن يمثّل بالعجمة

=== لأصوات النواقيس بدلاً من الأذان حينما استولى النصارى على إشبيلية سنة ٦٤٦ ، وقد ولد سنة ٥٥٦هـ .
انظر ترجمته في المغرب في حلى المغرب : ١/ ٢٦٠ ، وبغية الوعاة ٢/ ١٥٣ .
انظر مذهب الدباج في ارتشاف الضرب : ١/ ٤٣٨ .

(١) "الابدى" كذا في جميع النسخ بالدال المهملة ، والصواب بالذال المعجمة نسبة إلى مدينة "أبذة" بالمعجمة . انظر مقدمة شرح الجزولية للابذى : ١٠
والابذى هو أبو الحسن علي بن محمد بن محمد الخشني الأبذي ، نحوى ذاكر للخلاف ، واقف على غوامض كتاب سيبويه توفي سنة ٦٨٠ هـ . انظر مقدمة شرح الجزولية له ، وبغية الوعاة : ٢/ ١٩٩ .

(٢) في الأصل "ما" فقط.

(٣) نحو "خش" و "ذل" و "خان" ، فخش تعني طيب ، ذل تعني القلب ، وخان تعني الزوج .

(٤) في الأصل "العجمية".

ٱلتي يفرق فيها بين ٱلثلاثيّ وٱلزائد ،وهي ٱلشخصية (١) ، وقد ٱنفصل عن ذلك بٱنفصالٍ ضعيفٍ ،وهو أنه ٱستغنى عن ٱلتصريح بٱلشرط ٱلثاني بٱلتمثيل بقوله : نحو : إبراهيم (٢) ،فيقول ٱلقائل : [ولعلّه] (٣) أراد بهذا ٱلتمثيل ٱلزيادة على ثلاثة أحرف فقط ، (٤) ومن لنا بأنّه أراد بٱلتمثيل ٱلأمرين معًا ؟! ،اللهم إلّا أنْ تأخذ ٱلمسألة على رأيِ من يقول [في ٱلمسألة] (٥) بالعموم فيمشي ذلك ،فهذا مما ينظر فيه ، وتأولوا أيضًا تمثيله : " بثلاثيّ ٱلجنس " أنه إنّما أراد أنّ ٱلثلاثي من ٱلأعجمي لا أثر له في منْع ٱلصّرْفِ مطلقًا جنسيًّا كان أو شخصيًّا ،وٱلمفهوم ٱلأول ،وبٱللّهِ ٱلتوفيق .

ثم قال : (ومنها كلُّ ٱسمٍ على وزْنِ ٱلفعل) (٦) إلى آخره .

إنْ كان ٱلوزن ٱلمسمّى به مختصًّا بٱلفعلِ (٧) ، أيْ ليس له نظيرٌ في ٱلأسماء مُنِعَ ٱلصرفَ معٱلتعريف خاصة ،كالزائد على ثلاثة أحرف المزيد في أوله أحدُ حروفِ " نأيت " أو ألفُ وصلٍ كانفعل ،وينفعل وفعّل ٱلمضاعف ٱلعين مبنيًّا للفاعل أو للمفعول (٨) ، وفُعل ،وفُعْلِل مبنيين للمفعول ،ولا يعتد بِبَقَمَ (٩) ، لأنه أعجميٌّ ، ولا بِبَذَرَ (١٠) ، لأنه منقول

---

(١) انظر إصلاح الخَلَل : ٢٧١- ٢٧٢ .
(٢) هذا الانفصال لابن عصفور في شرحه : ٢/ ٢٢٣ .
(٣) في ٱلأصل " له " وفي " ق " " لعله " بدون واو .
(٤) ساقطة من " ح " .
(٥) زيادة من " ق " .
(٦) الجمل : ٢٢٠ .
(٧) انظر وزن الفعل ٱلذى يخصه أو يغلب عليه في شرح ٱبن يعيش ١/ ٦٠ .
(٨) في ٱلأصل " المفعول " .
(٩) في ٱلأصل " بيقم " خطأ ،والبَقَم فارسيٌّ معرّبٌ ،وهو صبغ أحمر ، وقد تكلمت به ٱلعرب ، المعرب للجواليقي : ١٠٧ ،واللسان " بقم " وذكر ياقوت أنه لم يأت على وزن فَعَل بفتح ٱلأول وتشديد ثانيه إلا عشرةُ ألفاظ عدها في رسم " بذر " ،وذكر ٱلبكرى في معجم ما استعجم من هذه ٱلعشرة خمسة فقط في رسم " بذر " .
(١٠) اسم بئر بمكة لبني عبد ٱلدار . انظر معجم ما استعجم ،ومعجم ٱلبلدان " بذر " .

من الفعل ،ولا بُدَّ لندوره .

وإنْ كانَ الوزن غالباً على الفعل لم يكن له أثر في منع الصرفِ كضارب إلَّا بشرط أنْ يكونَ في أوله أحدُ حروفِ نأيت ،فإنَّه يُمنَعُ الصرفَ مع التعريف مطلقاً ،ومع الوصف (١) الأصلي بشرط عدم قبوله هاءَ التأنيثِ فَأَرْمَل ،و أربع ،ويعمل منصرفات (٢) في النكرة ، وإنْ كان فيها وزن الفعل والصفة ،لقبولها هاءَ التأنيث في قولك : امرأة أَرْمَلَةٌ ورجال أربعةٌ ،وناقة يعملةٌ ، ويبين (٣) ذلك بعده بقبولها (٤) عن شبه الفعل إذْ (٥) كان الفعل لا يقبلها ،والوصف أيضاً بأربعٍ عارض ليس بأصليٍّ ،ومن قال في يعمل : إنّه (٦) جِمَاعُ (٧) اليَعْمَلَةَ ،وهو سيبويهِ ،فهو عنده من باب تمر وتمره ،لا إشْكَالَ في صرفه في النكرة ،إذْ لا يكون هذا الاستعمال في الصفات.

وأَبطح للمكانِ المنبطح مِنَ الوادي ،وأَجرع للمكان المستوي ،وأَبْرَق للمكان الذي فيه لَوْنانِ ،لا ينصرف لوزن الفعلِ الغالب والصفةِ الأصليةِ.

وأما استعمالها استعمالَ الأسماء فبمنزلة الوصف بأربعٍ كلاهما عارضٌ فلا يعتدُّ به في وجوبِ صَرْفٍ ولا في مَنْعِهِ ،وكذلك الأدْهمُ للقيد ،والأسْود للحَيَّة ،والأرقم لحية فيها نُقَطٌ لا تنصرف لوزن الفعل الغالب والصفة الأصلية .

---

(١) في "ق" "وصف" خطأ.
(٢) في "ق" "متصرفات".
(٣) كلمة غامضة في جميع النسخ ولعلها "ويبين".
(٤) في "ق" "لقبولها" وفي "ح" يمكن أنْ تكون "لقولها".
(٥) في "ح" "اذا".
(٦) ساقطة من "ق".
(٧) في "ق" "جمع" و"جِمَاع" لفظ سيبويه انظر : ٣/١٩٤.

لأنْ (١) أبطح وأخويه صِفاتٌ حقيقية لتلك الأمكنة استعملت استعمال الأسماءِ ، والأدهم وأخواه صفاتٌ حقيقية في غيرِ القيد والحيتين ، وإنّما أطلقت على هذه الثلاثة ؛ لِاشتمالِها (٢) على مقتضى اللفظ ، وهذا الفرق لا أثر له في جوازِ صرف ، وإنّما يعتبر الوضع الأصلي .

وأما أجدل ، وأخيل ، وأفعى فأكثر كلام العرب يصرفها ، لعدم تحقيق الوصفية ، والقليل منهم يمنعها الصرفَ لوزن الفعل وتوهم الوصف (٣) ، قال سيبويه : لأنّ الجَدْلَ شِدّةُ الخَلْقِ ، فصار أجدل عندهم بمنزلة شديد ، وأخيل أفعل من الخيلان لِلَوْنِهِ ، وهو طائر أخضر على جناحيه لُمَعٌ مخالفةٌ للونِهِ ، وعلى هذا المثال جاء أفعَى ، كأنه صار عندهم صفةً ، وإنْ لم يكن له فعل ولا مصدر (٤) ، فكأنهم توهموا فيه معنى الخبث .

وحكى الشلوبين عن ابن جنّي : أنه جعل "أفعى" مشتقاً من فُوعَةِ السَّمِّ ، وهي شِدّتُه ، وهي في تقدير القلب (٥) ، والله أعلمُ .

وإنْ كان الوزن مشتركا لم يكن له أثر في منع الصرف مطلقاً في قول سيبويه وجميع من يوثق بعلمه (٦) ، كثلاثي / الماضي ورباعيه ٢٥٧
المجردين المبنيين للفاعل كضرب ، وعلم ، وظرف ، ودحرج ، إلّا عيسى بنَ عمر ، فإنّه استثنى من ذلك المنقولَ من فَعْلٍ ، فجَعَلَهُ كغيره في التأثيرِ ،

---

(١) في "ح" و"ق" "الا ان".
(٢) في "ق" "لاستعمالها".
(٣) انظر الكتاب : ٣/ ٢٠١ ، والمقتضب ٣/ ٣٤٠ ، وما ينصرف ومالا ينصرف : ١١ ، والأجود عند المبرّد الصرف ٣/ ٣٣٩ ، وانظر الكتاب ٣/ ٢٠٠ وهمع الهوامع ١/ ٩٨ .
(٤) هنا ينتهي كلامُ سيبويهِ . الكتاب ٣/ ٢٠٠- ٢٠١ .
(٥) انظر قول ابن جنّي في سر صناعة الإعراب.
(٦) الكتاب ٣/ ٢٠٧ ، وشرح ابن يعيش ١/ ٦١ .

قال سيبويه : وهو خلاف قول العرب سمعناهم يصرفون كَعْباً اسم رجل ، وهو فَعْلَل من الكعبة ، وهو العدو الشديد مع تداني (١) الخطا ، والعرب تنشد هذا البيت : (٢)

أنا بن جلا وطلاعُ الثنايا متى أَضَعِ العِمامةَ تعرفوني

ولا نراه (٣) على قول عيسى ، ولكنه على الحكاية (٤) ، يعني أنه من باب التسمية بالجمل (٥) ، ولو سمي بالفعل مجرّداً من الضمير (٦) لوجب صرفه ، وهو القياس ؛ لأن هذا النوعَ من الأفعال داخلٌ بالتسمية في حيز الأسماء ، إذْ ليس في لفظه ما يدل على كونه مختصًّا بالفعل ، ولا غالبا عليه ، فوجب أنْ يكونَ حكمه حكم ما هو على وزنه من الأسماء ، فالتسميه بضَرَبَ ، وعلِمَ ، وظرف ، ودحرج ، كالتسمية بجَمَلٍ وكتِفٍ ، وعَضُدٍ ، وجعفر ، خلافا لعيسى في التفرقة بين الفريقين . فالحاصل أنَّ أوزانَ الأفعالِ (٧) أربعة أقسام: (٨) وزن مختصٌّ ، ووزن (٩) غالبٌ في أوله أحد حروف " نأيت " فهذان القسمان من الأسبابِ المانعة من الصَّرْفِ اتفاقاً ، ووزن غالبٌ مجردٌ أوله حرف من حروف " نأيت " ، ومشترك اشتراكاً واسعاً ، فهذان الضربان (١٠) لا أثرلهما

---

(١) في "ق" "تواني".
(٢) البيت لسُحَيم بن وَثيلٍ الرياحي ، وهو في الكتاب ٣/٢٠٧ ، والأصمعيات : ١٧ ، والكامل ٢٩١ ، ٢٩٤ ، والخزانة ١/١٢٣ ، ٢/٣١٢ ، ٤/١١٢ .
(٣) في "ح" "ألا تراه".
(٤) هنا ينتهي ما ساقه من كلام سيبويه ٣/٢٠٦-٢٠٧ .
(٥) فإن كان من باب التسمية بالجمل ، فالجمل تحكى كما هي . انظر شرح ابن يعيش ١/٦١ وشرح ابن عصفور ٢/٢٢٦ .
(٦) "من الضمير" ساقطة من "ق".
(٧) في "ح" "الفعل".
(٨) انظر هذه الأقسام في شرح ابن يعيش ١/٦٠ .
(٩) "ووزن" ساقطة من "ح".
(١٠) في "ق" "القسمان".

في منع الصرف مطلقا خلافا لعيسى في آستثناء ما كان من ذلك منقولا من فعلٍ فإنَّه عنده كغيره في آلتأثير على ما تقدم ،وآلله أعلم.

ومن أحكام الفعل المسمى به أنه إنْ كان في أوله أُلف وصل وَجَبَ أن يجرى في لزوم (١) قطعها على قياس آلأسماء . وشذوذ "آبن" وبابه يمنع القياس عليه ، وآلقسمة بمصدر في أوله أُلف وصلٍ كالتسمية بآبن وبابه [في بقائها] (٢) على حالها من غير قطع ،لأنها لم تنقل من جنس [آخرَ] (٣) وذهب بعض آلمتأخرين (٤) إلى التسوية بين آلمصادر آلمسمَّى بها وآلأفعال في لزوم قطع ألف آلوصلِ في جميع ذلك في حال آلتسمية ، لأنْ كينونتها في آلمصادر من جهة جريانها على أفعالِها ،فيجب أنْ تكونَ داخلةً في حكم أفعالِها وهوخلافُ قولِ سيبويهِ (٥) والجمهور ، وهذه آلأحكامُ كلُّها من إعراب الفعل آلمسمى به إعرابَ ما لا ينصرف ،أوما ينصرف وقطع أُلف آلوصل إنَّما تكون إذا كان آلفعل المسمى به مجرّدًا ،وأما إنْ سميت به مع مرفوعه لفظًا أونيّةً فلا يغير عن حاله وتجب حكايته ؛ لأنه حينئذ من باب آلتسمية بالجمل ،ولذلك مسائل وأحكام ستقف على شيء منها فيما يستقبل إنْ شاءَ آلله.

ثم قال : (ومنها كل آسمٍ في آخرِهِ هاءُ آلتأنيث) (٦).

يقال هاء آلتأنيث آعتبارا بحالة آلوقف ،وتاء التأنيث آعتبارًا بآلأصل (٧) ، هذا مذهب البصريين ،وذهب آلكوفيون إلى أصالة آلهاء في

---

(١) في "ق" "وجب".
(٢) تكملة من "ح".
(٣) زيادة من "خ".
(٤) هو ابن الطراوة ،انظر شرح آبن آلضائع ٢٣٢.
(٥) الكتاب ١٩٩/٣ ،وشرح آلجمل لآبن آلضائع ٢٣٢.
(٦) الجمل : ٢٢١.
(٧) "بآلأصل" كذا في جميع آلنسخ ،وحقّها أنْ يقول : "بآلوصل".

باب الدلالة على التأنيث ،وفرعية التاء وأنَّ كونها كذلك من أحكام الوصل ، والأصح مذهب البصريين ؛لأنَّ الوصل هو الأصل في حال التركيب ،وكونها هاءً من تغيير الوقف وهو عارض والاستدلال بالأصول مقدَّم على الاستدلال بالعوارض، وأيضًا فإنَّ استعمالها تاءً موجود (١) في الحالين واستعمالها هاءً مخصوص بالوقف ،والأخص فرعُ الأعمِّ (٢) ضرورةً ،وأيضًا فإن التاء قد ثبت كونها للتأنيث في غير هذا ،ولم يثبت تأنيثٌ بالهاء في موضع ،وأما الهاء في هذه فإنَّها بدلٌ من "تاء" (٣) من نفس الحرف ،وهذا كله ظاهرٌ ،والله أعلم.

ثم إنَّ هذه الهاء إنَّما تمنع الصرفَ مع تعريفِ العلميةِ ؛لأنها حينئذ لازمة ما هي فيه ،ولا يمنع من التأنيثِ إلَّا ما كانَ لازماً ،ولأجلِ هذا لا تمنعُ مع الوصفِ [في] (٤) نحوِ: قائمةٍ ،وذاهبةٍ ؛لعدم لزومها ، وهذا كله إنَّما هو في التاء التي تقلب في الوقف هاءً ،وأما التاء في نحو بنت، وأخت فلا حظَّ لها في منعِ الصَّرفِ على المعروف ؛لأنَّها وإنْ أعطت معنى التأنيث ،فإنَّما ذلك لاختصاصها بلفظٍ مخصوصٍ بالمؤنث (٥).

وحكى أبو بكر بنُ السَّرَّاجِ: أنَّ قوماً يُجرونها (٦) مُجرى تاءِ التأنيث في منعِ الصرفِ (٧) ما هي فيه علماً لرجلٍ (٨) ،ووجه ذلك والله أعلمُ

---

(١) في "ق" "موجودة" بالتأنيث .
(٢) في "ح" "فرع والأعم" بالتنوين والعطف .
(٣) في الأصل "ياء".
(٤) تكملة من "ح" .
(٥) انظر المسألة في الخصائص ١/ ٢٠٠ .
(٦) في الأصل "يجرونه".
(٧) في "ح" "في منع صرف".
(٨) الأصول : ٢/ ٩٨ .

شبهها / بتاء التأنيث في إعطاء المعنى الذي تعطيه تاء التأنيث ٢٥٨
وشبه العلة في هذا الباب علة .(١)

إملاءٌ آخرُ أتمُّ منه :(٢) مذهبُ سيبويهِ والجماعةِ أنَّ تاءَ بنتٍ وأختٍ محكومٌ عليها(٣) بحكمِ(٤) تاءِ التأنيثِ في بابِ النَّسبِ ، فلا يجمع بينها وبين ياء النسب(٥) ومحكوم عليها بحكم تاء عفريت ، وسنبينه في باب ما لا ينصرف ،

فنقول في النسب إلى بنت ،وأخت : بَنَوِيّ وأَخَوِيّ كالمذكَّر بلا فَرْقٍ ،وتَصْرِفُ ذلك علماً لمذكر كما تَصْرِفُ نحو : عِفْرِيت علما لمذكر ، فلا فرق ،وأما يونسُ فأَجْرَاهَا في البابين مُجْرَى تَاءِ عفريت ،فجمع بينهما وبين ياء النسبِ فقال : بنتي وأختي(٦) وصرفَ ما هي فيه علماً لمذكر ،ويحتج بأنَّ سكونَ ما قبلها وامتناعَ الوقف عليها بالهاء عند جميع العرب دَلَالَةٌ على أنها ليست بتاءِ تأنيثٍ ،وإذا لم تكن تاءَ تأنيث فلا مانعَ من الجمع بينهما وبين ياء النسبِ ، ولا أثر لها في منع الصرف ، ويقول لسيبويه : إنْ كانت للتأنيث فامنع ما هي فيه من الصرف علماً لمذكر ،وإنْ لم تكن للتأنيث فاجمع بينها وبين ياء النسب ،ولا سبيلَ إلى قسمٍ ثالثٍ ،فيقول سيبويهِ : هذا الإلزامُ غيرُ وارد ؛(٧)

---

(١) بعده في "ح" "وأما هَنَةٌ فلها حالتان قبل التسمية بها ،حالة في الوصل ،وهي سكون النون ،وحالة في الوقف ،وهي حركتها بالفتح ، فإذا سميت بها التزمتَ حالة الوقف ،لأنه أقيس الوجهين من جهة أنه مؤنث "هَنٍ" والقياس أنْ تلحق التاء لفظ المذكر من غير تغيير والله اعلم" ،وهذه الفقرة ستأتي بعد قليل قبل نصّ الجمل الآتي .

(٢) هذا الإملاء كله ساقط من "ح" إلا الفقرة السابقة في هامش (١) وستأتي .

(٣) "محكوم عليها" ساقطة من "ق" وأمامها في الهامش كلمة "حكم".

(٤) في "ق" "حكم" فقط .

(٥) الكتاب : ٣/ ٣٦٠ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ .

(٦) الكتاب ٣/ ٣٦١ .

(٧) في "ق" "غير لازم".

لاختلاف حكمي البابين ، وذلك أنَّ بابَ النسب يراعى فيه المعنى ، وباب ما لا ينصرف يراعى فيه اللفظ ، وهذه التاء في بنية مخصوصة بالمؤنث ، فهي من جهة المعنى بمنزلة ما هو أمارة على تأنيث مدلول اللفظ ؛ بدليل امتناع الجمع بينها وبين تاء التأنيث الواردة في نحو بنات وأخوات ، ولا يقال : بنتات (١) ولا أختات ، فمن أجل هذا لم يجمع بينها وبين ياء النسب ، وأما باب ما لا ينصرف فيراعى (٢) فيه حكم اللفظ ، والمنافرة بينها وبين تاء التأنيث من جهة اللفظ واضحة بدليلين :

أحدهما : سكون ما قبلها ، وتاء التأنيث لا يكون ما قبلها أبدا (٣) إلاَّ فتحةً أو ألفاً لكونها من جنسها ، وقد ذكر في المسائل توجيه قراءة ابن ذكوان (٤) ﴿ تأكل منسأته ﴾ (٥) بسكون الهمزة ،

والثاني : امتناع الوقف عليها بالهاء عند جميع العرب ، فالحاصل أنها تشبه تاء التأنيث من جهة المعنى ، ولا تشبهها من جهة اللفظ فعرفت جهة المعنى إلى باب النسب وجهة اللفظ إلى باب ما لا ينصرف ، لأنَّ الأول يراعى فيه المعنى ، والثاني يراعى فيه اللفظ .

وحكى ابنُ السَّرَّاج أنَّ قوماً يمنعون صرفَ ما هي فيه علماً لمذكر اعتباراً بشَبَهِها بتاء التأنيث فأجْرَوْا عليها حكمَ تاءِ ثُبَةٍ وَعِدَةٍ ، لأنَّ شبه

---

(١) في الأصل " بنيتات ".
(٢) في الأصل " يراعى ".
(٣) ساقطة من " ق ".
(٤) هو عبدالله بنُ ذَكوانَ القرشيُّ ، لم يكن أحَدٌ في عصره أقرأَ منه توفي بدمشق سنة ٢٤٢هـ. غاية النهاية ١/٤٠٤ ، الأعلام ٤/٦٥.
(٥) سبأ : ١٤ وفي حجة القراءات : ٥٨٤ أنها قراءة ابن عامر ، وقراءة بن ذكوان في البحر المحيط : ٧/٢٦٧ قال أبوحيان : " منسأته بهمزة ساكنة ، وهو من تسكين التحريك تخفيفاً ، وليس بقياس ، وضعف النحاة هذه القراءة ، لأنه يلزم فيها أن يكونَ ما قبل التأنيث ساكناً غير الفاء وقيل قياسها التخفيف بينَ بينَ ، والراوى لم يَضْبِطْ وأنشدها رون ابن موسى الدمشقي شاهداً على هذه القراءة :

العلة في هذا الباب علّة .(١)

قلنا : نعم شبهُ العلة في هذا الباب علّة إذا كان شبهاً لفظيا ، وسكونُ ما قبلها وامتناعُ تغيُّرها في الوقف عندَ جميعِ العربِ يمنعان الشبه اللفظيَّ ، فكانَ اعتباراً ضعيفاً فتأمّله ، فإنّه تحقيق في الموضع ، ولا شكَّ أنّ هؤلاءِ يمنعون الجمعَ بينها وبينَ ياء النسب كسيبويهِ والجماعةِ وهو أحرى .

وأما هَنَةٌ فلها حالان (٢) قبل التسمية بها ، حالة في الوصلِ وهي سكون النون ، وحالة في الوقف وهي حركتها بالفتح ، فإذا سميت بها التزمت حالةَ الوقف ، لأنه أقيسُ الوجهين من جهة أنّه مؤنث سَنٍ ، والقياس أنْ تلحقَ التاءَ لفظَ المذكَّر من غير تغيير ، والله أعلم .

ثم قال : (ومنها كلّ اسم مؤنث على ثلاثة أحرفٍ)(٣) إلى آخره .

أخذ يتكلم في المؤنث بغير علامة وضابطُ ذلك أن تقول : لا يخلو أنْ يكونَ ثلاثيا ، أو زائداً ، فإن كان زائداً لم ينصرف في المعرفةِ وانصرف في النكرة مطلقاً إنْ كان علماً لمؤنث ، ومشروطا بكونه غيرَ وصفٍ موضوعاً لمؤنث ، أو غالباً عليه ، لم يكثر استعماله في تسمية المذكر إنْ كان علماً لرجل ، فإذا سميت بزينب ، أو عَناق ، أو أسماء المستعملِ في أسماء النساء في مذهب من جعل وزنه " أفعالا " وهو [مذهبُ](٤) الفرّاء لم ينصرف في المعرفة ، وانصرف في النكرة ، لأنْ زينب وعَناقاً [أسمانِ](٥) موضوعانِ للمؤنث ،

=== صريع خمر قام من وكأته كقومةِ الشيخِ إلى منسأته

(١) قول ابن السراج هذا تقدم قبل قليل ص ٩٠٥ .

(٢) في " ح " حالتان .

(٣) الجمل : ٢٢١ .

(٤) زيادة من " ق " وفي اللسان " وسم " نسب هذا القول للمبرّد ، وانظر المسألة فيما سبق ص

(٥) تكملة من " ق " .

وأسماء غالبٌ عليه التأنيث ، وإنْ كان أصله جمعاً ولكنه لما غلبَ في أسماء النساء جرَى مجرَى زينبَ وتنوسى أصله .

فإنْ سميته بـ "حائض" وبابه ، أو بـ "ذراع" ، أو بـ "نساء" صرفت على كلّ حال ، لأنّ حائضاً وإنْ كان من الأوصاف الخاصة بالمؤنث [فهو (١)] وصفٌ لمذكّرٍ في التأويل ، كأنه قال : شيء حائض (٢) ، فوجبَ أن يكون حكمه في التسمية حكمَ المذكرِ.

وأما ذراع فكثر استعماله في المذكر نحو قولهم : أنتَ ذراعي ، وزيدٌ ذراعُ فلانٍ ، أي عضدُه / ، وأيضاً فإنّه يوصف به المذكّر فيقال : ثوبٌ ذراعٌ . (٣) ٢٥٩

وأما نساءٌ فليس تأنيثه وضعيّاً ، وإنّما هو طارئ بالتكسير وغير لازم فيه . ولا يكون تأنيث الجمع حقيقيا أبداً بخلافِ تأنيث المفرد فإنّه يكون حقيقيا ومجازيا ، فيجرى المجازي مجرَى الحقيقي ليكون كله على وجه واحد فيما ذُكِرَ . (٤)

وإنْ كان المسمّى به ثلاثيّاً لم يخلُ مِنْ أنْ يكونَ متحركَ الوسطِ: كقدم ، أو ساكنَهُ كهند ، فإنْ كانَ متحركه لم ينصرفْ علماً لمؤنثٍ ، وانصرف نكرةً ، أو علماً لمذكّرٍ . (٥) وانفرد ابنُ خروفٍ بامتناع صرفه (٦) نحو : قدَم علماً لمذكّرٍ (٧) ، وإنّما أُتِيَ (٨) عليه في المسألة مِنْ حيثُ قالوا : إنّ حركةَ الثاني

---

(١) تكملة من "ق".

(٢) قال في الكتاب ٣/ ٢٣٦ "واعلم أنّك إذا سمّيتَ المذكر بصفة المؤنث صرفته ، وذلك أنْ تسمى بحائض أو طامث ، او مُتْئِم ، وقال الخليل "المؤنث الذي يوصف بالمذكّر "شيءٌ" كأنك قلت : "شَيْءٌ طالقٌ" ماينصرف وما لا ينصرف : ٥٥.

(٣) الكتاب : ٣/ ٢٣٦.

(٤) الكتاب : ٣/ ٢٤٠.

(٥) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ٤٩ - ٥٠ ، والكتاب ٣/ ٢٤٠.

(٦) في الأصل "صرفه".

(٧) انظر مذهب ابن خروف في المساعد ٣/ ٢٠ ، وهمع الهوامع ١/ ١١٠.

(٨) في الأصل و"ق" "اوتى".

في حكم الحرف ،فألحقه لذلك بالرباعيّ العَدَدِ ،كما ألحقوا نحو (١) : حمزيّ في النسب بالخماسي العدد ،والصواب ما ذكرناه أولاً ؛ (٢- لاجتماع ثالثه مع تاء التأنيث في تصغيره أسماء المؤنث -٢) ؛ وبالله التوفيق .

وإنّما امتنع صرف الأول ؛لأنّ الحرف الزائد على الثلاثة تنزل منزلة تاء التأنيث من حيث تعاقبا ،ولم يجمع بينهما إلّا فيما لا يعتد به لشذوذه (٣) ، بخلاف هذا الثلاثيّ فإنه إذا صُغّرَ ظَهَرَتْ فيه العلامة وإنْ لم تكن في مكبّره واقعاً على مؤنثه ،وإذا رُدَّ الرباعيّ في التصغير ثلاثيا ظهرت فيه العلامة أيضًا (٤) فاجتماعُ العلامة مع الحرف الثالث وامتناع اجتماعها مع الزائد على الثلاثة دليلٌ على ما ذكرته من تنزله منزلةَ تاء التأنيث في باب منع الصرف .

فإنْ قلت : فهل يلزم فتحُ ما قبلَهُ كما يلزم فتحُ ما قبلَ التاءِ ؟ فالجواب : أنّ ذلكَ لا يجوزُ ،لأنّ المشبَّهَ لا يَقْوَى قوةَ المشبّهِ به في كلِّ أحوالِهِ (٥) .

فإنْ قلت : فما الفرقُ بينَه وبينَ الثاني من المركبين (٦) وكلاهما سواءٌ في التنزل منزلةَ تاءِ التأنيث ؟ ،فالجوابُ : أنّ الثاني من المركبين أقوَى شَبَهًا بتاءِ التأنيث من جهة أنّهُ زائدٌ على الكلمة ،وأنّه يحذف في النَّسَبِ وفي الترخيم على اللزوم ،فلا مُنافَرَةَ بينَه وبينَ تاءِ التأنيث ،وأمّا [الحرف] (٧) الزائد الذى نحنُ بسبيلِهِ فإنّه مُنافِرٌ لها من جهةِ أنّه من

---

(١) ساقطة من "ق" .
(٢ - ٢) ساقطة من "ح" .
(٣) الإيضاح : ٢٩٨ ،وشرح ابن عصفور ٢/٢٩٣ .
(٤) نحو "سماء" إذا صغر قيل فيه "سُمَيَّة" . انظر شرح ابن عصفور ٢/٢٩٣ .
(٥) في "ق" "أحوال" .
(٦) في "ق" "ثاني المركبين" .
(٧) زيادة من "ح" و"ق" .

نفس ٱلبِنْيَةِ ،وقد يكونُ أصلاً ،ولا يلزم حَذْفُهُ في ٱلنَّسَبِ ولا في ٱلترخيم ، وهذا واضحٌ إنْ شاءَ ٱللهُ .

وأما ٱلثلاثيُّ ٱلساكنُ ٱلوسطِ ،فإنْ كان مؤنثاً وضعاً ،أو غلبةً غيرَ أعجميٍّ ،ففيه لغتان علَماً لمؤنث : ٱلصرفُ لخِفَّةِ ٱلبناءِ ،وتركُهُ وهو ٱلوجهُ ، لوجود علتين محققتين ،هذا قول سيبويهِ (١) ،ولم يعتبر ٱلزَّجَّاجُ خِفَّةَ ٱلبناء ، فلم يُجِزْ صَرْفَهُ ،قال : وَلاَ حُجَّةَ للنَّحْوِيِّينَ فيما أنشدوه دليلاً على جواز صرفه (٢) ؛ لأنَّ ٱلشعرَ يُصْرَفُ فيهِ ما لا ينصرف كثيراً (٣) وإجماعُ ٱلنحويين على ٱعتبار خِفَّةِ ٱلبناء في نوح ،ولوط يَرُدُّ على ٱلزجاج في قياسه ،وهو ٱلمعنى ٱلذي أشارَ إليه ٱلفارسيُّ في ٱلإيضاحِ (٤) ،وقد صرح سيبويهِ بأنَّ صَرْفَهُ لغةٌ في قوله : هذه هندٌ بنتُ عمرو ،فيمن صرف هنداً ، فهذا يدل على ٱستقرارها لغةً (٥) ولمَّا كان ٱلثلاثيُّ ٱلساكنُ ٱلوسط أخفَّ ٱلأبنيةِ لم يَبْعُدْ أنْ تقاوم خفةُ إحدى العلتين .

فإنْ كان أعجمياً كحِمْصَ ،وجُور ،وماه (٦) ،لم يكن فيه إلاَّ المنع من ٱلصرف ؛لأنَّ عجمته قاومت خفةَ ٱلبناء فلم ينصرف ،لاجتماع ٱلتعريف وٱلتأنيث ،وقد تقدم أنه ليس للعجمة ٱلثلاثية فيه تأثير ،إلاَّ في مقاومةِ خفةِ

---

(١) الكتاب ٣/ ٢٤٠ .

(٢) ما أنشدوه هو :
لم تتلفع بفضلِ مئزرها دعد ولم تَغْذُ دعدُ في ٱلعَلَبِ
وسيأتي هذا البيت قريبا .

(٣) انظر ما قاله الزجاج في : ما ينصرف وما لا ينصرف : ٤٩-٥٠ .

(٤) قال الفارسي في ٱلإيضاح ٢٩٨ " ومن زعم أنَّ القياس في دعد كان ألاَّ يصرف دخل عليه في قوله هذا صرفُهم لنوح ،ولوط وهما أعجميان ومعرفتان ،فإلزامهم الصرفَ لهما لخفتهما يُقَوِّي من صرف هند ودعد في المعرفة " .

(٥) هذا الذى نسبه سيبويه بأنه لغة لم أتمكن من العثور عليه في الكتاب ،والذى في ٱلكتاب هو جواز ٱلصرف وعدمه ،وقد تقدمت ٱلإشارة إلى ذلك قبل قليل ، ~~فإذا كان ٱلصرف وعدم ٱلصرف واردين في ٱلثلاثي الساكن الوسط فكيف يعرف أنَّ الصرف لغة ؟!~~

(٦) " جور " و " ماه " بلدتان في بلاد بفارس .

البناء خاصّةً ،فإن قيل : ولعلها (١) هي المؤثرة والتأنيث هو المقاوم ؟

فالجواب : أنّه قد ثبت تأثير تأنيث الثلاثيّ المحرّك الثاني والساكنه في إحدى اللغتين،لا سيما على قول الزجاج القائل : بأنّ صرف هند ضرورةً ،ولم يثبت تأثير العجمة الثلاثية لا في المحرّك الثاني ولا في الساكنه (٢) ، فقد اجتمع في حمص ،وجور ،وماه ما افترق في قدم علماً لمؤنث وفي نوح ،فالمؤثّر في قدم هو المؤثر في حمص وأمثاله ،وغير المؤثر في نوح هو المقاوم في حمص وأشباهه ،وبالله التوفيق .

ثم أنشد بيت جرير شاهداً على جواز الوجهين في هند وهو قوله : (٣)

لم تتلفّع بفضل مئزرها دعدُ ولم تسق دعدُ في العلب

التلفع : التقنع بالثوب ،وقيل : إدخال فضلةٍ منه تحت العضد ،والعُلَب جمع عُلْبةٍ وهي أقداح من جلود يُحلَبُ فيها ويشربُ بها (٤) / ، وقوله : ٢٦٠
"في العُلَب،في موضع الحال ،كأنّه [قال] (٥) ولم تسق اللبن كائناً في العلب ،ومن رواه بالباء كان معلّقاً بتسق ،وهي باء الاستعانة ،والمعنى أنّها كانت حضريّةً رقيقة العيش ،لا تلبس لباس الأعراب ،ولا تغتذي كاغتذائهم ،ويروى : ولم تُغذَ دعدُ ،وكرّر ذكر (٦) دعدٍ إشادةً بذكرها واستطابة له .

---

(١) في "ق" "فإن قلت فلعلها".
(٢) في "ق" "الساكن".
(٣) "وهو قوله" مكانه بياض في "ح" والبيت في ديوانه : ٨٣، والكتاب ٣/٢٤١ ،والكامل ٤٠٨ والخصائص : ٣/٦١، ٣١٦، والحلل : ٢٩٤ ،وشرح ابن يعيش ١/١٧٠ ،قد نسبه في الحلل لابن قيس الرقيات ،ولم يورده ابن حبيب في شرحه لديوان جرير، وإنما الحق في ملحقات الديوان : ١٠٢١ وهذه الملحقات من عمل المحقق .
(٤) ساقطة من "ح".
(٥) تكملة من "ق".
(٦) في الأصل "وذكر" خطأ ،وفي "ح" و"ق" "وكرر ذكرها إشادةً".

ثم قال : (ومنها كلُّ اسمٍ (١) مؤنث على أكثر من ثلاثة أحرف لا علامة (٢) فيه للتأنيث) .

هذا الفصل مخصوص بالمؤنث ، لأنّه سيذكرُ فيما يأتي فصل المذكر المسمى باسم مؤنثٍ ، فاعتراض ابن السِّيْد عليه هنا غيرُ صحيح ، وذلك أنه قال : لا يصح هذا الأصل حتى يُزادَ فيه شروطٌ فيقال : كل مؤنث على أكثرَ من ثلاثة أحرفٍ لا علامةَ فيه للتأنيث ، وليس أصله التذكيرَ وتأنيثه حقيقي (٣) ، فحينئذٍ لا ينصرف لمذكرٍ كان أو لمؤنثٍ ظنًّا منه أنه يريد الإطلاقَ ، وليس كذلك لما ذكرناه . وانظر إلى تسويته بينَ المؤنث والمذكر في تلك الشروط ، فإنّها تُعْطِي أنه متى نقص منها شرطٌ وهو علم لمؤنثٍ فإنّه ينصرفُ كما يكون كذلك وهو عَلَمٌ لمذكرٍ وليس كذلك ، وانظر أيضاً إلى قوله : وتأنيثه حقيقي ، فإنّه يوهم اشتراطَ أن يكون المؤنث له فَرْجٌ بازاء ذكر اعتبارًا بالعُرفِ الجاري عند المعربين ، وليس كذلك ، وإنّما يشترط أن يكون التأنيث غيرَ عارضٍ كتأنيث الجمعِ مثل أن تسمى رجلا بِنِسَاءٍ ، فانه ينصرف ، لأنْ تأنيثه تأنيثُ جمعٍ وهو عارضٌ فلا يُعْتَدُّ به .

فالحاصلُ أنَّ ابنَ السِّيْد وَهِمَ (٤) في هذا الأصل الذي أَصَّلَه في ثلاثةِ مواضعَ .

أحدها : جعلُه المقيّدَ مطلقًا .

والثاني : تسويته بينَ المؤنثِ والمذكَّر في تلك الشروطِ .

والثالث : اشتراطه في التأنيث أنْ يكونَ حقيقيًّا ، غيرَ أنه تحرّزَ بهذا الثالث (٥) مِنَ التأنيث العارضِ ، وإنّما الخَلَلُ من جهةِ التعبير عن ذلك

---

(١) "اسم" ساقطه من الجمل : ٢٢٢ .
(٢) في الجمل "لا علم" والمثبت موافق لبعض نسخ الجُمَلِ .
(٣) إصلاح الخلل : ٢٧٥ .
(٤) في "ق" "توهم" .
(٥) في "ح" "التأنيث" .

بما يعطى ٱشتراط[١] أنْ يكونَ ٱلموءنث له فَرْجٌ بإزاءِ ذَكَرٍ ،وٱلله أعلمُ.

ثم قال : (ومنها كلُّ ٱسمٍ مَعْدولٍ من[٢] فاعِلٍ إلى فُعَلَ في حالِ ٱلتعريف نحو : عُمَرَ ، وقُثَمَ).

معنى ٱلعَدْلِ أن تُريدَ لفظًا فتَعْدِلَ عنه إلى لفظٍ آخرَ يعطي ٱلمعنَى ٱلذي أعطاه ٱلأولُ بعينه ،[٣] وهذا يقتضي أنَّ الثاني ليسَ أصْلاً في إعطاءِ ذلك المعنَى ،وهو موضع ٱلثِّقَل فيه ،ولو ٱختلف اللفظانِ لاختلاف ٱلمعنَى ، لم يكنْ[٤] ذلك عَدْلاً كضَاربٍ ،ومضروبٍ وما أشْبَهَ ذلك ، ثم إنَّ هذا ٱلبناءَ يوجد معدولاً وغيرَ معدول ،وطريق ٱلوصول إلى مَعْرِفة ٱلمعدول من غيرِه[٥] أنَّه إن سُمِعَ مصروفًا عَلِمْتَ أنَّه منقولٌ ،وليس بمَعْدولٍ ،وإنْ لم يكنْ له أصْلٌ في ٱلنكراتِ ؛لأنَّ صَرْفَه يَدُلُّ على ذلك ،وإنْ سُمِعَ غيرَ مصروف علمت أنه معدول ،وليس بمنقولٍ ،وإنْ كان له أصلٌ في ٱلنكرات ؛لأنَّ عدمَ صَرْفِه يَدُلُّ عَلَى ذلك ،فهذانِ قسمانِ طَرَفَا نقيضٍ ، فإن جُهِلَ حالُه حكمتَ عَلَيْهِ بٱلنقل إنْ كان لَهُ أصْلٌ في ٱلنكرات ،وإنْ لَمْ يكن له أصْلٌ في ٱلنكرات وَجَبَ ٱلحكم عليه بٱلعدلِ لشبه ٱلعَدْلِ بٱلنقل ٱلغالب في ٱلأعلام دونَ ٱلٱرتجالِ ،وٱلنقل بٱلوَهْمِ ، لأنَّ ٱلعَدْلَ أكثرُ من هذين فهو أوْلَى وٱللهُ أعلمُ.

فصل : وينبغي أن يُذْكَرَ ها هنا أقْسامُ ٱلمعدولاتِ ،فيقال : المعدول على تِسْعَةِ أقسامٍ.[٦]

---

(١) في "ق" "اشتراطه".
(٢) في الجمل : ٢٢٢ "من" والمثبت يوافق بعض نسخ ٱلجمل.
(٣) انظر شرح ألفية ابن معطي : ٤٤٣ وانظر ما تقدم ص: ٨٨٩
(٤) في "ق" "ولو اختلف اللفظان لٱختلافه لم يكن...".
(٥) في "ق" "المعدول من غير ٱلمعدول".
(٦) انظر هذه ٱلأقسام في شرح ألفية ٱبن معطي : ٤٤٤ ومابعدها.

أحدها : ما كان معدولا عن فاعل معرفة إلى فُعَلَ وهو على ضربين . أحدهما : ما نقل من أعلام المذكَّر نحو : عمر ، وزُفَرَ ، ولا يختص بباب ، وقد تقدم آنفًا . والثاني : ما نقل من صفات المذكر مخصوصًا بالنداء نحو: يا فُسَقُ ، ويا غُدَرُ ، ويكون هذا أيضًا معدولا عن فَعِيلٍ وعن أَفْعَلَ نحو : يا خُبَثُ ، ويا لُكَعُ ، والأصلُ يا فاسقُ ، ويا غادرُ ، ويا خبيثُ ، ويا ألكعُ ، وهذا الضرب يكثر استعماله (١) في باب النداء ، وقد تقدم في بابه .

القسم الثاني : المعدولُ في العدد ، وله بناءان : فُعَال ، ومَفْعَل كقولك : أُحَاد ومَوْحَد ، وثُنَاء ومَثْنَى ، واختُلِفَ في القياس إلى عُشَار (٢) ومَعْشَر وقد تقدم في أول الباب .

القسم الثالث : المعدولُ عن طَرِيقَة الجمع نحو : جُمَعَ ، وكُتَعَ في التوكيد ، وهما معدولان عن جَمَاعَى ، وكَتَاعَى (٣) ، أو جَمَاعٍ ، وكَتَاعٍ ٢٦١
كصَحَارَى وصَحَارٍ ، لأنَّ جُمَعَاءَ وكتعاءَ اسمان كصحراءَ ، لا صفتان كحمراءَ ، فكان حقهما أنْ يكونَ جُمَعُهَا (٤) كجُمَعٍ صُحْرَاءَ لا كَجُمَعٍ حُمْرَاءَ ، وقال قومٌ : هما معدولان عن جُمْعٍ وكُتْعٍ ، لأنَّ جمعاء وكتعاء بمنزلة حمراء ، من قِبَلِ قولهم في المذكر : أجمع وأكتع ، وقياس فعلاء التي يقال في مذكَّرها أفعل أنْ يُجْمَعَ على فُعْلٍ كحمراء وحُمْرٍ ، والأول أصحُّ وعليه حُذَّاق النظار كالفارسيِّ (٥) وابن جِنِّي ؛ لأنَّ تشبيهَ الشيءِ بشَكْلِهِ أولَى من تشبيهه بغير شَكْلِهِ ، وجمعاء وكتعاء اسمان لا صِفَتَانِ فحقّهما أنْ يُشَبَّهَا في الجمع (٦)

---

(١) ساقطة من "ح" .
(٢) في الأصل "عشر" خطأ .
(٣) في "ق" "جماعا وكتاعا" .
(٤) في "ح" و"ق" "جمعهما" .
(٥) انظر قول الفارسي في اللسان : "جمع" ٨/ ٦٠ ، وفي المسألة أقوال كثيرة انظر همع الهوامع ١/ ٩٠ ، وذكر ابنُ مالك أنَّ جُمَعَ واخواتها عُدِلَت عن الإضافة المنوية ففي قولنا رأيت الهندات جُمَعَ ، أي رأيت الهندات جمعهن . شرح عمدة الحافظ : ٨٦٧ .
(٦) في الأصل "بالجمع" .

بالأسماء لا بالصفات ، وفعلاء إذا كان اسماً جمع على فعالى[1] وعلى فعال ، وقد تقدم ذلك في باب التوكيد .

القسم الرابع : المعدول عن الألف واللام ، وذلك سحر المجرد ليوم بعينه[2] ، وأمس في اللغة التميمية إذا كان أيضاً مجرداً في موضع الرفع أو الجر بمذ أو منذ[3] ، وسلام عليكم في أحد الوجهين على أحد القولين ، وأخر ، وكان الأصل في جميع ذلك أن يستعمل بالألف واللام ، أما سحر وأمس ، وسلام عليكم فعدل عن تعريفها بالألف واللام إلى تعريفها بالعلمية ، فاجتمع فيها العلمية والعدل عن الألف واللام ، فلم تنصرف لذلك ، وأما أخر فقد تقدم القول فيه في صدر الباب .

القسم الخامس : فعال المعدول عن افعل في الأمر كنزال ، وحذار ، أي انزل واحذر ، وسيأتي .

القسم السادس : فعال المعدول في النداء عن فاعلة أو فعيلة ، أو فعلاء نحو : يا فساق ، ويا خباث ، ويالكاع ، والمراد يا فاسقة ، ويا خبيثة ، ويالكعاء ، وهذا الضرب من فعال مطرد في ذم المؤنث كفعل في ذم المذكر ، وكلاهما مخصوص بالنداء[4] ، وقد تقدم في بابه .

القسم السابع : فعال المعدول عن المصدر كفجار ، ويسار معدول عن فجرة وميسرة ، ولا خلاف في قصره على السماع وسيأتي .

---

(١) في الأصل "فعال" .
(٢) انظر همع الهوامع ١/٩٢ .
(٣) انظر لغة تميم في "أمس" في اللسان ٦/٩ .
(٤) يقال للمذكر يا فسق ، ويا لكع . . . وانظر المسألة في المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري : ٦١٤ ، وقد ورد في الشعر غير منادى ، قال الحطيئة :

أطوف ما أطوف ثم آوي إلى بيت قعيدته لكاع

وانظر اللسان : "لكع" .

القسم الثامن : فَعَالِ المعدولُ عن صفة غالبة في غير النداء[1] نحو : جعار ، وقثامِ للضبع ، وحلاقِ للمنيه ، والمراد جاعرة ، وقاثمة ، وسيأتي أيضًا.[2]

القسم التاسع : فعال المعدول عن الأسماء الأعلام في الأشخاص نحو : حَذَامِ ، وقَطَامِ ، ورقاشِ ، وهذا القسم نظير عمر ، وزفر في كونها أعلامًا للاعيان معدولةً عن أعلام الأعيان حقيقة ، وسائرها أعلام للمعاني المفهومة منها وكلا القسمين بمنزلة المعدول عن المصدر في قصرهما على السماع ، وسيأتي مستوفىً في بابه إنْ شاء الله.

فصل : واعلم أنَّ كل "فُعَل" في المعدولاتِ لا ينصرف في حالِ التعريفِ مطلقاً ، وينصرف في حالِ التنكير غيرَ "أُخَر" خِلافاً لأبي الحسن في جُمَعَ وبابِهِ[3] ، فإنَّه ينصرفُ في حالِ التسمية بهِ ، ولابن السِّيد في فُسَقَ وبابِهِ فإنَّه أيضًا يصرِفُهُ ، لأنَّهما لم يعدلا في حال التسمية بهما[4] فوجب أن تُجْرَيا مُجْرَى سَحَرَ في حَالِ التسمية به ، فإنَّه ينصرف اتفاقاً ومقتضى الكلية أَصَحُّ ،[5] والفرقُ بينهما وبين سحر أن جُمَعَ وفُسَقَ وأمثالهما لم تستعمل إلَّا معدولةً ، فصار لفظها نصًّا في العدل ، فوجب رعيه ، بخلاف سحر فإنه ليس نَصًّا في العدلِ في حَالِ التسمية به ، لاستعمالِهِ قبلها معدولاً وغيرَ معدول ، فَعَدْلُهُ إذاً إنَّما هو بالإشارة إلى يوم بعينه ، فلذلك وَجَبَ صَرْفُهُ في حالِ تسميةِ المذكَّر به ، إذْ ليس لفظه نَصًّا في العَدْلِ

---

(١) في الأصل "غير في النداء" خطأ.

(٢) ساقطة من "ق".

(٣) انظر مذهب الأخفش في إصلاح الخلل : ٢٧٥ ، وهمع الهوامع ١/ ٩٠.

(٤) ساقط من "ق" وهو يعني أنّ العدل في فُسَقَ وبابِهِ إنّما يكون في حال كونها مناديات ، أما إذا سُمِّي بها لم تعد مناديات ، فليس للعدل فيها مكان ، وكذلك جمع إذا سُمِّي بها فإنّه بالتسمية بها خرجت عن باب التوكيد ، والعدل مشروط فيها إذا كانت للتوكيد هذا معنى كلام ابن السّيد . انظر إصلاح الخلل : ٢٧٥.

(٥) أي الكلية الواردة في أول فصل.

فيراعى ، وليس عُمَرُ العلم مع عُمَرٍ جمع عُمْرَةٍ بمنزلة سحر ، من قبل أنَّ عُمَرَ العلمَ لا يكون مرّةً علمًا ، ومرةً عمرة ، ولو كان كذلك لم يكن لفظه نصًّا في العَدْلِ ولزم أنْ يكون بمنزلةِ (١) سحر في وجوب الانصراف في حال تسمية المذكَّر به ، ولكن إنْ سميتَ بالجمع صرفت وإنْ سميتَ بعمر المعدول عاقلاً أو غيرَ عاقل لم تصرف وجهًا واحدًا ؛ لأنه اللفظ المعدول بعينه ، وبالله التوفيق .

ثم قال : (ومنها كلُّ اسمٍ على بناءِ الفعل الماضي) (٢) إلى آخره .

هذا الفصل قد تقدم الكلام عليه مع الكلام على [ما كان على] (٣) بناءِ الفعل / المستقبل ، فلينظر هنالك ، ونذكرها هنا مسائلَ لم تذكر ٢٦٢
هنالك ، فمن ذلك أنْ اتسمِّيَ مذكرا بفعلٍ أصلُ وزنه مخصوصٌ بالأفعال ، لكنه اعتل اعتلالاً صاربه على أوزان الأسماء ، فإنَّه مصروف كقيل ، وردَّ ؛ لأنْ هذا الباب أصله أن يراعى فيه اللفظ (٤) ، فإنْ قلت : فما بالهم منعوا صرف أقام إذا سُمِّيَ به مجرّدًا ؟

فالجَوابُ (٥) : أنَّ الزيادة في أولهِ تُحْرِزُ الأصل وتنبِّهُ عليهِ ، فلذلك لم ينصرف بخِلافِ باب قيل وردَّ ، فإنَّه ليس فيه ما يُحْرِزُ الأصل ، فلا يراعى .

قال القاضي : هذا إذا كانَ ذلكَ الاعتلالُ لازمًا ، فأمَّا إذا كانَ غيرَ لازمٍ كتخفيفِ ضَرَّب بعدَ التسمية به ، فإنَّه لا ينصرفُ ، وهذا الذي قالَهُ

---

(١) في "ق" "مثل".
(٢) الجمل : ٢٢٢.
(٣) تكملة من "ق" و"ح".
(٤) انظر المقتضب ٣/٣١٤.
(٥) هذا الجواب مستفيدٌ من شرح ابن الضائع : ٢٣٣.

القاضي من امتناع صرف ضرب المخففة بعد التسمية به ليس مذهبَ سيبويه ، وإنّما هو مذهب أبي العباسِ المبرّدِ (١) ، ومذهب سيبويه صرفه (٢) وهو الصحيح ؛ لأنّ مراجعة الأصول تكون بأدنى سببٍ ، والخروج عنها لا يكون إلّا بسببٍ قويٍّ .

فإنْ سميتَ به مذكّرا بعد التخفيف فإنّه مصروف قولاً واحدًا ، لأنّ التخفيف حينئذٍ نظيره (٣) الإعلال في قيل ، وردّ في اللزوم ، فجرى ذلك كله مَجْرَى واحدًا في وجوه (٤) الصرف .

مسألة : (٥) إذا سميت بأنظور من قوله : (٦)

وإنّني حيثما يُثني الهوى بَصَري من حيثما سَلَكوا أدنو فأنظورُ

فذهب الفارسيّ في التذكرة إلى الصرف ، والشلوبين إلى تركه ، فوجهُ قولِ الفارسيّ أنّه يراعى فيه اللفظ ، وقد أزالت المدّةُ الوزنَ المانعَ ، فوجَبَ صرفُهُ وهو أظهرُ ، ووجه قولِ الشلوبين أنّ الأصولَ مُعْتَبَرةٌ عند الحاجة إلى استعمال الضرائرِ نظرًا إلى امتناعِها في القياسِ ، فكأنّها معدومةٌ في الحِسّ .

ونظيرُ هذه المسألةِ مسألةُ ألفِ الجمعِ إذا اكتنفها واوانِ ، والثانية منهما تَلِي الطَّرَفَ وجَبَ همزُها نحو أوائل في جمع أول ، فإنْ بعُدَتْ من الطَّرَفِ لم يَجُزْ همزُها نحو : عَواوِيرَ في جمعِ عُوّارٍ (٧) ، فإنِ اضطُرَّ شاعرٌ

---

(١) انظر المقتضب ٣/٣١٤ .
(٢) الكتاب ٣/٣٠٦ .
(٣) في "ق" "نظير" .
(٤) في "ق" "وجوب" .
(٥) هذه المسألة استفادها من شرح ابن الضائع ٢٣٣ ، وانظر قول الفارسيّ أيضًا في الخزانة .
(٦) البيت لإبراهيم بن هرمة في ملحقات شعره : ٢٣٩ ، والخصائص ٢/٣١٦ ، ٣/١٢٤ ، وسر صناعة الإعراب : ٢٦ ، ٣٣٨ ، ٦٣٠ ، وشرح القصائد السبع : ٢٣٢ ، وضرائر الشعر : ٣٥ ، وشرح الجُمَل لابن عصفور ١/١٢١ ، والخزانة ١/٥٨ .
(٧) العُوّارُ : القذى في العين .

فأشبع الأول فقال : أوائيل (١) وحذف في الثاني فقال عواور (٢) بقي كل واحد من الحرفين على ما كان عليه قبل استعمال الضرورة لما قلناه من المحافظة على الأصول وعدم الاعتداد بالعوارض الضرورية (٣).

والجواب عن هذا الاحتجاج: أن النظائر تختلف أحكامها باختلاف أبوابها ، ومثال ذلك من مسائل الفقه : من لم يدر ما طلّق ، أثلاثاً (٤) أم اثنتين ؟ ومن لم يدر ما صلّى أثلاثاً (٤) أم أربعاً لزمه أكثر العدد في الطلاق وأقلّهما في الصلاة ، فهاتان المسألتان نظيرتان ، وقد اختلف حكمهما باختلاف بابيهما . وكذلك ما نحن بسبيله في مسألتي باب ما لا ينصرف وباب التصريف هما نظيرتان ، وحكمهما مختلف باختلاف بابيهما ، فباب ما لا ينصرف يراعى فيه اللفظ دون الأصل إلا بمحرز ، وباب التصريف يراعى فيه الأصل دون اللفظ ، والله أعلم.

مسألة : وأما ذلازل جمع ذُلْذُل [منونا] (٥) وذُلْذُل كفُلْفُل وزِبْرِج ، وهو أسفل القميص فيقال فيه : ذلذل بحذف الألف منونا ، فهل هذا التنوين عوض من الحرف المحذوف كتنوين جوارٍ ونحوه ، أو تنوين صرفٍ ؟ قولان لسيبويه والفارسي (٦) ، فوجه المنع أن توالي أربع حركات محرز الأصل ، فوجب اعتباره في أحيّ تصغير أحوى ، ووجه الصرف زوال الصورة المانعة لفظاً على الأصل المعتبر في هذا الباب ، والعجب من ابن الضائع حيث قال فيه : إنه تنوين صرفٍ باتفاقٍ مع وجود الخلاف وظهور

---

(١) في الأصل " أوائل " خطأ ، لأنها لم تشبع .
(٢) في الأصل " عواوير " خطأ ، لأنه لم يحذف منها شيء .
(٣) في " ق " " الضرورة " وانظر المسألة في اللسان " عور " ٤/٦١٥ .
(٤) في الأصل " ثلاث " بدون الهمزة في كلا الموضعين .
(٥) تكملة من " ق " .
(٦) انظر قول الفارسي في اللسان : " جأل " .

وجه كل واحد من القولين.

مسألة: (١) إذا سميتَ مذكَّراً بِجَيْئَل اسم الضبع جَرَى مجرى زينب في منع الصرف، فإذا خففته بعد التسمية فقلت: جيل منعت أيضاً، وإنْ كان في اللفظ على ثلاثة أحرفٍ، لأنْ حركة الهمزة محررةٌ للأصل، فوجب اعتبارُهُ كما ذكر في مسألة أَحْوَى مصغّراً، وصحة الياء محررة أيضاً، فتأكد اعتبار الأصل، فإذا عرفت هذا علمت أنَّهُ ليس في / اعتبار الأصل ها هنا ما يُقوِّي مذهبَ أبي العباس في اعتبار الأصل في صرف المخفف بعد التسمية بما قلناه من (٢) حضورِ ما يحرز الأصل هاهنا وعدمه هنالك، وإنْ كان ابن السراج والسيرافي قد احتجا بالمنع [هنا على المنع] (٣) هنالكَ. ٢٦٣

وأما شَمْأل إذا سَمَّيْتَ به مُذَكَّراً ثم خَفَّفْتَهُ بعد التسمية فبمنزلة جَيْئَل فيما ذُكِرَ، إلاَّ أنَّهُ ليس فيه غيرُ المحرزِ الأول لِصِحَّةِ ثانيهِ، وهذا كلُّه واضحٌ إنْ شاءَ اللهُ.

مسألة: "أَفْعَل" في الأفعال أكثرُ منه في الأسماء، فلذلك منعوا صرفَهُ علماً لمذكَّر لِغَلَبَةِ هذا الوزن في الأفعال، و"فاعل" في الأسماء أَقَلُّ من "أفعال" فيها، فكان ينبغي على هذا أنْ يكونَ أولَى بمنع الصَّرفِ منه، وهو عند الجمهور مصروفٌ فما الفرق؟

الجواب: أنَّ الكثرةَ والقِلَّةَ إنَّما تعتبرانِ في الأسماء غير الصفات، لقرب الصفات من الأفعال، ولمَّا كان "فاعل" في الأسماء غيرِ الصفات أكثرَ من "أفعل" فيها انصرف هذا لكثرة وجوده فيها، ولم ينصرف ذلك لقلته فيها (٤) وقد مَضَى في القاعدة التي يَنْدَرِجُ تحتَها هذا المعنى أنَّ الوزن

---

(١) هذه المسألة ساقطة من "ح".
(٢) في "ق" "في".
(٣) تكملة من "ق"، وانظر اللسان "جأل".
(٤) في "ق" "لقِلَّةِ وجودِهِ فيها".

الغالب على الفعل لا أثر له في منع الصرف إلّا بشرط أنْ يكون في أوله حرفٌ من حروفِ نأيت ، وإنّما ذكرنا هذه المسألة هنا ليحصل بها بيان العلة في ذلك ، وبالله التوفيقُ .

ثم قال : (ومنها كل اسمين جعلا اسماً واحداً نحو : حضرموت، وبعل بك) (١) إلى آخره .

التركيب يكون على جهة الإضافة كغلام زيد ، وعلى جهة الإسناد كقام زيدٌ ، وعلى جهة المزجِ والخلط كبعل بك ، وهذا الثالث هو المعتبر في منع الصرف ، هذا الضرب من التركيب يوجد في حالي التعريف والتنكير.

فأما الضرب الأول فنحو : بعل بك ، وحضرموت ، ورام هرمز ، ومارسرجس ، ومعدي كرب ، وأما الضرب الثاني فنحو : خمسةَ عشرَ ، وخامسَ عشرَ في الأعداد ، وهو جاري بيتَ بيتَ ، ولقيته كفّةَ كفّةَ في الأحوال ؛ أي ملاصقًا ومتواجهين ، ومساءَ صبح ، ويومَ يومَ ، وبينَ بينَ ، في الظروف ، أي صباحًا ومساءً ، ويوماً ويوماً ، وبينَ كذا وبينَ كذا ، ونحو: حَيْصَ بَيْصَ في غير المتمكن ؛ أي داهية يضيقُ المَخْرَجُ عنها ، وجاء التركيب أيضًا في النداء نحو يابنَ أمَّ ، ويابنَ عمَّ ، فإذا سُمِّيتَ بهذا الضَّرْبِ الثاني لَحِقَ بالأوّلِ وصارَ الضَّرْبانِ ضَرْبًا واحدًا .

وفي جميع ذلك في حال التسمية (٢) ثلاثةُ أوجهٍ .

أحدها : إجراءُ مُجْرَى الاسم الذي لا ينصرف ، ويكون حينئذ آخرُ الأول مفتوحًا إنْ كان صحيحًا ، أو (٣) ساكنًا إنْ كان معتلًّا ، فلزم

---

(١) الجمل : ٢٢٣ .
(٢) في "ح" "العلمية".
(٣) في الأصل "أو".

فتحه في حال الصحة ليتنزل (١) الثاني من المركبين منزلة تاء التأنيث، (٢) ولزوم سكونه في حال اعتلاله طلبًا (٣) للتخفيف، ولتنزل الياء منه منزلة ياء "دَرْدَبِيس" اعتبارًا بجعل الاسمين اسمًا واحدًا (٤)، وقال الخليل: شبهوا هذه الياءات بألف مثنى حيث عَرُّوها من الجرّ والرفع، فكما هَرُّوا الألف منه (٥) عَرُّوها من النصب أيضًا (٦). وقال سيبويه: شبهوها بياء ساكنة زائدة نحو: ياء دَرْدَبِيس (٧) ولم يحركوها تحريك الصحيح لاعتلالها؛ يعني فرارًا من الثقل.

والوجه الثاني: إجراؤه مُجْرَى المضاف والمضاف إليه، فيتأثر حينئذٍ آخرُ الأول بالعوامل لفظًا إنْ كان صحيحًا أو تقديرًا إنْ كان مُعْتَلًّا من غير فرق بين حالة النصب وحالتي الرفع والجرّ؛ ليكونَ في حال إعرابه بمنزلته في حال بِنائه مع الثاني، بخلاف ياء القاضي؛ إذْ لم تكن قطّ مَحَلَّ بِناءٍ، فيَجْرِيَ عليها في حال إعرابها حكمُها في حال بِنائها.

وأما الاسمُ الثلاثيُّ المضافُ إليه فحكمه ثَمَّ حكمُه مفردًا تمنعه من الصرف في حال استقلاله بعلة المنع وتصرفُه في حال تَعَرِّيه من ذلك.

والوجهُ الثالثُ: بناؤه على الفتح تشبيهًا بخمسة عَشَرَ،

---

(١) في "ق" "لتنزل".
(٢) انظر شرح عمدة الحافظ: ٨٥٥ وشرح الشافية الكافية: ١٤٥٥.
(٣) في جميع النسخ "طلب" مرفوعًا.
(٤) انظر شرح عمدة الحافظ: ٨٥٥ وشرح الشافية الكافية ١٤٥٥، والمساعد ٣/٣٢، وشرح ألفية ابن معطى ٤٦٠.
(٥) في الكتاب "منها".
(٦) الكتاب ٣/٣٠٦.
(٧) نَصُّ سيبويه هو: "وإنَّما اختصت هذه الياءات في هذا الموضع بذا، لأنهم يجعلون الشيئين هاهنا اسمًا واحدًا، فتكون الياء غيرَ حرف الإعراب، فيسكنونها ويشبهونها بياء زائدة ساكنة نحو ياء دَرْدَبِيس، ومَفَاتِيح، ولم يحركوها تحريك الراء في شَغَر، لاعتلالها كما لم تحرك قبل الإضافة، وحركت نظائرها من غير الياءات". الكتاب ٣/٣٠٦-٣٠٧.

حكاه غير سيبويه (١) ، وهو تشبيهٌ ضعيفٌ ، وهذا الوجه أقربُ فيما كان مركبًا قبل التسمية ، لأنّه أشبهَ بأصله من بَعْلَبَكَّ وبابه .

قال ابن السراج : فإن سمّيت بالمضاف والمضاف إليه فالقياس أن يترك على حاله ، وأجاز الأخفش التركيب ، فتقول في التسمية بمائة دينار / ٢٦٤ مثلا : جاء مائةَ دينارَ ، (٢) والوجه ما ذكرناه ، والله أعلم .

ثم قال : (ومنها كلُّ اسمٍ في آخره ألفُ الإلحاق نحو : أَرْطَى ، وَعَلْقَى ، ومِعْزَى) . (٣)

ألف الإلحاق تمنع الصَّرْفَ مع العلمية لشبهها بألف التأنيث من ثلاثة أوجه ، وهي : (٤) الزيادة ، وعدم الانقلاب ، والامتناع من لَحاق تاء التأنيث في حال التسمية ، فإنْ قيل : هَلَّا قلت : إنها منقلبةٌ عن ياء الإلحاق ؟

فالجواب : أنّها لو كانت منقلبةً لكان ذلك فارقًا بينها وبين ألف التأنيث ولانصرفَ ما هي فيه كما انصرف " عِلْباء " علمًا لمذكر لمّا فارقت همزته همزة التأنيث بانقلابها عن (٥) غيرِ مانع (٦) ، وهمزة التأنيث منقلبةٌ عما يمنع بنفسه وهو ألف التأنيث ، والأصل في ذلك أنّ الحرفَ إذا كان منقلبًا عَنْ مانعٍ منع ، وإنْ كان منقلبا عن غير مانع لم يمنع ، فالأول كألف التأنيث ، والثاني كهمزة الإلحاق ، (٧- فلو كانت ألفُ الإلحاق -٧) منقلبةً عَنْ " ياءٍ " لم يكنْ لها حظٌّ في المنع ، لانقلابها عن غيرِ مانع .

---

(١) انظر شرح ألفية ابن معطي : ٤٦٠ .
(٢) انظر قول ابن السراج والأخفش في الأصول ٢/٩٧ .
(٣) الجمل : ٢٢٣ .
(٤) في الأصل " وهو " .
(٥) في " ح " " من " .
(٦) انظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٧١٢ .
(٧-٧) ساقطة من " ح " .

فصل : ويجري مَجْرَى ألف الإلحاق فيما ذُكِرَ ألفُ التكثير ويقال ألف التطويل ، فإذا سَمَّيتَ مذكَّرا بأرطى على من قال (١) : أديم مأروط ، وهو شَجَرٌ يدبغ به ، أو بقَبَعْثَرَى (٢) ، وهو الجمل الضخم لم ينصرف للتعريف وشَبَهِ ألفِهِ بألفِ التأنيث وانصرف في النكرة ومصغرا ، لزوال العَلَمِيَّةِ بالتنكير وصورة الألف بالتصغير لكسر ما قبلها (٣) ، فإن قيل : هلا مَنَعَتْ هذه الألف وحدَها ولزم فتحُ ما قبلها في التصغير؛ لقوة شبهها بألف التأنيث على ما ذُكِرَ قبلُ ، كما منعت الألف والنون في فَعْلَان فَعْلَى ولزم فتحُ ما قبلَها لقوة شَبَهِهَا بهمزة التأنيث في فعلاء أفعل ، وهذه الألف أَوْلَى بذلك من الألف والنون ؛ لأنَّ هذه الألف شبيهة بما يمنع بنفسه ، والألف والنون شبيهتان بمنقلب عما يمنع بنفسه .

فالجواب : أنَّ هذه الألفَ كانت قبلَ التسمية معرضةً لِلَحَاقِ تاءِ التأنيث وهي بعدَ التسمية ممنوعةٌ من لَحَاقِها ، فلما نَكَّرتَها صارت بالتنكير إلى حالة كانت فيها غيرَ ممتنعةٍ من لَحَاقِها ، فلذلك وجب صرفها في حالتي التنكير ، ولم تنصرف في حالة التعريف ؛ لأنها الحالةُ التي يتم بها (٤) شبهها بألفِ التأنيث ، وأما كسر ما قبلها في التصغير فلِقَصْرِ الشبه على إحدى حالاتها الثلاث بخلافِ الألف والنون في فعلان فَعْلَى ، فإنَّ شبهها بهمزة التأنيث في فعلى افعل قائمٌ في الأحوال الثلاث ، وهذا بيّن إنْ شاء الله ، فإنْ سميت بأَرْطَى على مَنْ قال : أديم مَرْطِيٌّ لم ينصرف للتعريف ووزن الفعل في حالَتَيْ تكبيرِه (٥) وتصغيرِه ؛ لقيام السببين في

---

(١) في الاصل "على ما قال" خطأ .

(٢) قال أبو الفتح : " . . . لحاقها لغير الإلحاق ولا تأنيث ، وذلك قولهم "قَبَعْثَرَى" فليست هذه الألف للتأنيث لأنها منونة ولا للإلحاق لأنه ليس لنا أصلٌ سُدَاسِيٌّ فَيُلْحَقَ قَبَعْثَرَى به " سر صناعة الإعراب ٦٩٤ .

(٣) انظر المسألة في سر صناعة الإعراب : ٦٩١ ، وانظر مراجع أُخْرَى للمسألة في أول الباب ص

(٤) في "ح" و "ق" "فيها" .

(٥) في الأصل "تنكيره" خطأ .

الحالتين ، إلّا أنه ينون مصغّراً في حالتي الرفع والجرّ كتنوين جوارٍ وبابه على الأصحّ .

مسألة : ألفُ مُعْزَى للالحاق ليس غير (١) ، والمشهور تأنيثه ، فيجب على هذا ألّا ينصرفَ علماً لمذكّرٍ أو لمؤنّثٍ في حالتيْ تكبيره (٢) وتصغيره ، أما امتناعُ صرفه علماً لمذكرٍ فللتعريف وألف الإلحاق ، والتأنيث زيادة ، وهو تأنيث لفظي كزينبَ علماً لمذكر ، أو يكون امتناع صرفه للتعريف والتأنيث وألف الإلحاق زيادة في الثقل ، ولا يجوز أن يكون المانع التأنيث وألف الإلحاق ، ويكون التعريف زيادة في الثقل ؛ لأنهما وإنْ كانا فرعين فإنّ المُجَامَعَةَ بينهما لا أثرَ لها في منع الصرف أصلاً ، فإذا صغّرته لم ينصرف للتعريف والتأنيث ليس غير ، (٣) لزوال صورة ألفِ الإلحاقِ بكسر ما قبلها ، إلّا أنّهُ ينوّنُ رفعاً وجرّاً كتنوينِ جوارٍ وبابه ، (٤- وقد تقدّم مذهبُ يونس -٤) .

وأما امتناعُ صرفه علماً لمؤنّثٍ فللتعريف وألفُ الإلحاقِ والتأنيثُ اللفظيُّ والمعنويُّ زيادتانِ في الثّقل ، أو للتعريف والتأنيث المعنويّ ، وألف الإلحاقِ والتأنيثُ اللفظيُّ زيادتانِ في الثقل ، أو للتعريف والتأنيث اللفظي وألف الإلحاق والتأنيث المعنويّ زيادتانِ في الثقل ، ولا يجوز أنْ يكون أحد التأنيثينِ هو المانعَ مع ألفِ الإلحاقِ ؛ لِمَا قلناه من امتناع التأثير ، لِمُجامَعَةِ هذين ، فإذا صغّرته في هذه المسألةِ زالتْ صورةُ ألفِ الإلحاقِ فبطلَ حكمُها في المنعِ وبقيَ حكمُ الباقي على ما ذُكِرَ ، والله أعلم .

---

(١) في هامش الأصل عن نسخة أخرى ، وفي "ح" و "ق" "لاغير".
(٢) في الأصل "تنكيره" خطأ .
(٣) في هامش الأصل عن نسخة اخرى وفي "ح" و "ق" "لاغير".
(٤-٤) ساقطة من "ح" .

/ فإنْ سميتَ به على لغة من ذكره (١) من العرب بطَلَ حكم ٢٦٥
التأنيث اللفظيّ وبقي حكم ما عداه على ما ذُكِرَ ، وهذا كلّه واضحٌ (٢) ،
والله أعلم.

مسألة : فإنْ قيلَ ولِمَ لَمْ يمنعِ التأنيثُ مع ألف الإلحاق وهما فرعانِ ؟

فالجواب : أنَّ ألفَ الإلحاقِ فيها شائبةٌ من التأنيث وهي شبهها* بألفِهِ على ما مَضَى بيانُهُ ، وتأنيث في تأنيث بتأنيث كقولك : واحد في واحدٍ بواحدٍ ، ولا بُدَّ أنْ يكونَ المانع مركّبًا من فرعين متباينين حقيقةً أو حكمًا ، وبذلك يتضاعف الثقيل الذي يقوى على إخراج الاسم عن أصلِهِ من الصَّرْفِ إلى عدمِ الصَّرفِ فتدبَّره فإنَّه دقيقٌ ، وبالله التوفيقُ .

مسألة : إنْ قيل : هلَّا لم ينصرفْ علباء علماً لمذكر (٣- لشبه همزته بهمزة (٤) حمراء في الانقلاب عن زائدٍ ، كما لم ينصرف أرطى علماً لمذكَّر -٣) لشبه ألفِهِ بألفِ التأنيثِ في الزيادة وعدمِ الانقلابِ كما تقدَّمَ ؟

فالجوابُ : أنَّ الهمزتينِ في علباء وحمراء [و إنِ] (٥) اتفقتا في الانقلابِ عن زائد ، فقد اختلفتا في الحكم ، وذلك أنَّ همزة حمراء منقلبة عن حرف يمنع بنفسه وضعًا وهو ألف التأنيث ، وهمزةُ (٦) علباء منقلبةٌ عن حرفٍ لا حظَّ لهُ في المنع لا فرعًا ، ولا أصلا ، والحكمُ إنَّما يتعلَّقُ بالأصلِ دونَ الحرفِ المنقلبِ عن ذلك الأصلِ .

---

(١) في الأصل "ما ذكره" خطأ .
(٢) "وهذا كلّه واضحٌ" ساقط من "ق" .
(٣-٣) ساقط من "ح" .
(٤) في "ق" "همزته همزة" .
(٥) تكملة من "ح" .
(٦) في "ق" "وألف علباء" .

* في الاصل: "شبيهها" وفي ق "تشبيهها"

مسألة : فإنْ قيل : فينبغي (١) أنْ ينصرف حمراء لزوال صورة ألف التأنيث بانقلابها همزةً كما انصرف أَرْطَى مصغراً لزوال صورة ألف الالحاق بكسر ما قبلها .

فالجواب : أنَّ المنع في أَرْطَى إنما هو لصورة الألف ، فلمّا زالت الصورة انصرف ، والمنع في باب حُبْلَى مثلاً ليس بصورة الألف ، وإنَّما هو لمعناها ، فلم ينصرف لِبَقَاءِ المعنى وإن زالت الصورة في اللفظ ، والله أعلم .

ثم قال : (منها كُلُّ اسم (٢) مذكَّرٍ سميته بمؤنَّثٍ على أكثرَ من ثلاثةِ أحرفٍ) إلى آخره .

الغرض بهذا الفصل تسمية المذكَّر بما ليس فيه علامةٌ من مؤنث الأسماءِ ، أمّا ما فيه علامةٌ فلا إشكال في امتناع صرفهِ ، إمّا مُطْلَقًا إنْ كانتِ العلامة غير التاء (٣-في الاحوال الثلاثة-٣) ، وإمَّا في حال العلمية إنْ كانت التاء (٤) .

فأمَّا المؤنَّثُ بغيرِ علامةٍ ، فقد ضمَّناهُ الفصلَ قبلُ ليكونَ الفصلانِ فصلاً واحداً طلبًا للاختصارِ ، فلا نُطَوِّلُ بإعادتهِ ، ولكنْ نذكر هاهنا ما قاله النَّحويُّونَ في علةِ امتناعِ نحوِ زينب علَماً لمذكَّر من الصرفِ ، إنَّما لم ينصرف ، لأنه في أسماء الذكور كالأعجميِّ في الأسماء العربيَّةِ ، وذلك أنَّ كلَّ واحدٍ منهما دَخِيلٌ (٥) فيما صار إليه (٦) غيرُ أصيل فيه ، فتمكن الثقل بعدم الإلْفِ (٧) فمنعَ ما يستثقلُ وهو الجرُّ والتنوينُ ، ومن هذا المعنى يعبَّر

---

(١) في "ق" "ينبغي" بدون فاء . خطأ .
(٢) الجمل "اسم" ساقطة من "ح" وانظر الجمل :
(٣-٣) ساقطة من "ح" .
(٤) في "ق" "للتاء" .
(٥) في الأصل "دخل" .
(٦) في الأصل و"ح" "منه" .
(٧) في "ق" "لعدم الالفة" .

المعربون بقولهم : لا ينصرف للتعريف والتأنيث بمعنى أنّ هذا اللفظ مألوفٌ في أسماء المؤنث فأبقيت عليه التسمية الأصليه ، وإنْ كان مدلوله مذكّراً ومجرّداً من العلامة ، بهذا المعنى عَلَّل سيبويه .(١)

والقولُ الثاني : أنّ الحرفَ الزائدَ على الثلاثةِ (٢) تَنَزَّلَ منزلةَ تاءِ التأنيث ، بيانُهُ أنّ هذا الحرفَ الزائدَ على الثلاثة يُعاقِبُ تاءَ (٣) التأنيثِ في تصغيره عَلَماً لمؤنّثٍ ، فلا يُجْمَعُ (٤) بينهما بخلافِهِ ثُلاثيّاً ، فدلّت هذه المُعاقَبَةُ على ما قلناه من تنزيله منزِلَةَ تاءِ التأنيث ، فكأنّه تاءُ تأنيثٍ بهذا اللَّحْظِ ، فقولُهم في نحو " زينب " علما لمذكر : لا ينصرف للتعريف وللتأنيث ، مع كونه غير مؤنث لا لفظا ، لتجرده ولا معنا ، لتحول دلالته ، إنّما هو على معنى أن هذا الحرف الزائد لمّا تَنَزّلَ منزلةَ تاء التأنيث فكأنه تاء تأنيث ، من جهة الحكم الذى أعطته المعاقبةُ المذكورةُ ، ويشعر بصحةِ هذا أنه لا يعاقبها إلا ما يحل محلها ، وذلك أن تاء التأنيث لا يُتَصَوَّر أن تكونَ ثالثةً وضعاً ، ولا تكون من جهة الوضعِ إلا أربعة ، فصاعدا ، وهذا معنى دقيقٌ فتدبره (٥) ، وبالله التوفيق .

وأما استضعاف ابنُ الضائعِ هذا القول الثاني بما الزمه من صرفِ قُدّامِ ، ووراءِ علمين لمذكر ؛ لحصول (٦) الجمع بين الحرف الرابع وتاءِ التأنيث فيهما (٧) / مصغرين ، فغير سديد ، لأن الجمعَ بينهما أمرٌ ٢٦٦

---

(١) الكتاب : ٣/٢٣٦ .
(٢) في " ق " " الزائد على ثلاثةِ أحرفٍ " .
(٣) في " ق " " يعاقِبُ هاءَ التأنيث " .
(٤) في " ح " " فقد يجمع " خطأ . وفي " ق " " لا يجمع " بدون حرفِ العطف .
(٥) هذا الوجه الثاني في شرح ابن عصفور : ٢/٢٢٨-٢٢٩ ، وانظر المسألة في المذكر والمؤنث لابن الأنبارى : ٧٠٢ ومابعدها .
(٦) في " ق " " فلحصول " .
(٧) انظر قول ابن الضائع في شرح الجمل له : ٢٣٥ .

لفظي ،موءكّد للتأنيث لا يُفيتُ معناً ،فاغتُفِرَ تكلّفه ،لضرورة الإشعار (١) بتأنيثهما لما تعذر ما يدل على ذلك ،وكان أولى من فوات المعنى ، وهو التأنيث الذى خُصّا به من بين سائرِ ظروفِ المكانِ ،والله أعلم.

مسألةٌ : إذا سميت مذكرا بأسماءَ علماً لموءنثٍ ،فمذهب الفراءِ أنه لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة ،لأنه عنده منقولٌ من "أسماء" تكسير اسم ،ولكنّه لمّا كَثُرَ استعمالُه في أسماءِ النساءِ لحق بالموءنثِ وضعاً كزينبَ علماً لمذكرٍ (٢) ،ونظيره عند سيبويه هند علماً لموءنثٍ من جهةِ أنه منقولٌ من مذكرٍ ، وهوالجديد ،ولكن لمّا كثُرَ استعماله في أسماءِ النساء لحقَ بالموءنثِ وضعاً كدعد في جواز الوجهين ،ولولا ذلك لم يجز فيه الصرف على مذهبه في المنقولِ من مذكرٍ كزيدٍ علماً لموءنثٍ ،فانه عنده غير مصروف وجهاً واحداً (٣) ،وذهب سيبويهِ في "أسماء" أنه فَعْلاء وهمزته بدلٌ من واو ،وأصله وَسْمَاء ،فأبدلت الواو همزة (٤) سماعاً ، وهذا أولى من قول الفراء لِما فيه من تَوَهُّمِ الوصفِ الذى وُضِعتْ له المادة ، وهو من مقاصد العرب في باب التسمية. وإنما لم يجز أن تكون الهمزة أصلاً غير بدلٍ لرفضِ هذه المادة في اللغة ،وعلى هذا المذهبِ لا ينصرف مطلقا ،لأن همزته للتأنيث (٥) ،والله أعلم.

مسألةٌ : اذا سميت مذكرا بذراعٍ فانه ينصرف مطلقا وإن كان موءنثاً وضعاً ،ووجه ذلك أنه كَثُرَ استعمالُه في أسماء الذكور ،إما على

---

(١) في الأصل "لضرورة والاشعار" بزيادة الواو.
(٢) انظر المسألة فيما سبق ص
(٣) الكتاب : ٣/٢٤٢.
(٤) في الأصل "همزته" خطأ.
(٥) انظر ما سبق ص

ما قاله الشلوبين من نحو : أنت ذراعي ، وفلان ذراعٌ لفلان ؛ أي عضدٌ له ، لأنّه لا يَعْلَمُ استعماله علماً لمذكرٍ عنده أصلا (١) ، وإمّا على أن يكون قول الخليل : كَثُرَ تسمية المذكر به (٢) ، محمولاً على ظاهره ، وأنه يوصف به المذكور نحو : ثوبٌ ذراعٌ ، فلذلك جَرَىٰ في الصرف مَجْرَىٰ ما ليس منقولاً من مؤنث ، فلم يُنَزَّل الحرف الرابع منه منزلة تاء التأنيث كجعفر علما لمذكر ، وليس على ما قال ابن الضّائع من شبهه بالعجمةِ الجنسيةِ محتجاً بذلك على صحةِ ما ذهب إليه من تعليل مَنْعِ نحو زينبَ علما لمذكر من الصرفِ ، وقد مضى بيانه ، وبالله التوفيق .

مسألةٌ : ثلاث من قولك : ثلاثُ نسوةٍ مؤنث من غير علامة ، وثلاثة من قولك : ثلاثة رجال مؤنث بالعلامةِ ، فان سميت مذكرا بالأول فهو بمنزلة زينبَ في ترك الصرف ، فان سميته بالثاني مَنْزُوعَ التاءِ فهو بمنزلة جعفرٍ في وجوب الصرف ، لأنه انما كان مؤنثاً بالتاء ، فلمّا زالتِ التاء زال حكمُها ، وهذا بخلاف حبارَىٰ ، فإنّه مؤنثٌ بالألف وبالمعنى ، فاذا صغرته فقلت : حُبَيْرٌ فإنّه لا ينصرف علماً لمذكر لبقاءِ التأنيث بالمعنى بعد زوال التأنيث بالألف ، فجرىٰ لذلك مَجْرَىٰ زينبَ ، والله أعلم .

مسألةٌ : لسان فيه لغتان : التذكير ، والتأنيث (٣) ، فلا ينصرف علما لمذكرٍ على لغة من أنثَ ، وينصرفُ على الأخرىٰ ، وأما قباء ، وحراء ، فانّهما يذكران بلحظ مكان ، ويؤنث بلحظِ بقعةٍ ، ينصرفان علىٰ الأول ولا ينصرفان على الثاني ، فان سميت بهما مذكرا على لغةِ من أنّثَ صرفت ليس غير . قال الخليل : وترك الصرف خطأ (٤) ، يعني أنهما إنما كانا مؤنثين بلحظ

---

(١) انظر قول الشلوبين في شرح ابن الضائع : ٢٣٥ ، وبعضه في حواشي المفصل له : ٢٥ .
(٢) الكتاب : ٣/٢٣٦ .
(٣) انظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٢٩٥ .
(٤) الكتاب : ٣/٢٤٥ .

بقعةٍ في قباءٍ وحراء ،فليس خاصا بلغةٍ ،فظهر الفرق ،والله أعلم.

ثم قال : (ومنها كلُّ اسمٍ مؤنثٍ سميته بمذكر) (١) الى آخره

لو قال : ومنها كل مؤنث دونَ أن يَذْكُرَ اسما لكان أبين (٢) ؛

لأن الاسم عبارةٌ عن اللفظ ،وليس اللفظ هو المسمى بمذكر ،ووجه ذلك أن يكون سَلَكَ به مسلك من يرى أن الاسم هو المسمىٰ ،والله أعلم.

ثم اعلم أن مسائلَ هذا الفصلِ ثلاث .

إحداها : تسمية المؤنث بالثلاثي الساكن الثاني كفَخْذ.

والثانية : تسميته بالمحرَّك الثاني كقَمَر .

والثالث : تسميته بالزائدِ عليها كجعفر ،فامتناع الصرف في الثانية والثالثة ظاهر ؛لاستقلاله بعلتي المنع وهما التعريفُ والتأنيثُ / ،وأما ٢٦٧
الأول ففيها خلاف ،فمذهب سيبويهِ امتناع الصرفِ للتعريف والتأنيث أيضا (٣) ،والنقل من الخفة إلىٰ الثقل قاومَ خِفَّة الوسط ،هذا هو الجاري علىٰ ألسنة المعربين ،وأما عيسى بن عمر ،ويونس ،والجرمي فَصَرْفُه عندهم جائزٌ كهند ، بل هو أقرب ؛لأن نحو هند منقول من ثِقَلٍ إلىٰ ثقل ،وصرفه جائز ،ونحو زيد علماً لمؤنثٍ منقولٌ من خفةٍ إلىٰ ثقل ،وما هو ثقيلٌ في إحدىٰ حالتَيْه أخف مما هو ثقيل في كلتا حالتيه ،هذه حجتهم في ذلك. (٤)

---

(١) هذه الفقرة ساقطة من نسخة الجمل بتحقيق د. علي توفيق الحمد وهي في نسخة الشيخ ابن أبي شنب ص ٢٢٩.

(٢) لفظة "اسم" لم ترد في نص الجمل أصلا سواء في نسخة الشيخ ابن أبي شنب ،أو في نص الجمل عند كل من ابن الضائع وابن عصفور .

(٣) الكتاب ٣/٢٤٢.

(٤) انظر مذهب عيسى ،ويونس ،والجرمي في المقتضب ٣/٣٥٢، وانظر الكتاب : ٣/٢٤٢، وشرح ابن عصفور ٢/٢٢٩.

والجوابُ : أن هذا الالزام ليس فيه كبيرُ دليلٍ ؛لأن موضع الثِّقَلِ إنما هو في ثقل الشيء إلىٰ غير جنسه وبذلك تحصل المنافرة والاسْتِيْحَاشُ ؛لعدم الإلْفِ ،وأما نقله من مؤنث إلىٰ مؤنث فليس فيه خروجٌ من الجنسِ ولا منافرةَ؛لوجودِ الإلْفِ ،فلهذا جاز صرف نحو هندٍ علماً لمؤنثٍ؛لكونه مألوفاً في النساء ،ولم يَجُز صرف نحو زيد علماً لمؤنثٍ؛ لكونه غير مألوفٍ في النساء،وهو موضع الثِّقَلِ كما تقدم.(١) وبالله التوفيق .

---

(١) انظر المقتضب ٣/٣٥٢ ،وشرح ابن الضائع ٢٣٦.

باب أسماء القبائل والأحياء والسُّوَر والبلدان

حكم هذا الفصل من أسماء القبائل، والأحياء في الصَّرف وتركه حكمُ غيره، فما كان فيه مع العلميَّة سببٌ ظاهرٌ كوزن فعل، أو تأنيث لم ينصرف، كان اسماً لأبٍ، أو أمٍ، أو حيٍّ، أو قبيلةٍ كتغلبَ، وأعصرَ، وباهلةَ، وقضاعةَ، وخزاعةَ وأشباه ذلك، وما كان مجرداً من الأسباب الظاهرة فهو راجعٌ إلى مقاصد العرب، فربما لَزِمَ في بعضها أن يكونَ اسماً لقبيلةٍ فيمتنع الصرفُ كيهودَ، ومجوسَ، وأما يهودُ المصروفَ فنكرةٌ جَمْعُ يهوديٍّ، وكذلك مجوس جمع مجوسيٍّ، كزنجيٍّ و زنجٍ*، وربَّما غَلَبَ على بعضها أن يكونَ اسماً للحيِّ فيصرفَ، وقد يستعملُ اسماً للقبيلةِ فيُمْنعُ كقريشٍ ومَعَدَّ، وعادَ، وثقيفَ، وربَّما غَلَبَ على بعضها أن يكونَ اسما للقبيلةِ، فيمتنع الصرفُ كسُدوسَ، وجُذامَ، وربَّما كَثُرا جميعاً كثمود، وسبأ، قال سيبويه: هما مرة للقبيلتين، ومرة للحيين، وكثرتُهما سواء(١)، وربَّما غَلَبَ على بعضها أن يستعمل اسماً لأبٍ كتميم(٢)، وقد يستعملُ اسماً للحيِّ(٣) فيصرفُ في الوجهين، وقد يستعملُ اسماً للقبيلةِ فيُمْنَع الصرف.

فصلٌ(٤): وأما ذِكْره تغلبَ في القسم الذى ينصرف في المعرفة، فإنَّ الناس قد أخذوا عليه في ذلك وقالوا: هو خطأٌ، لأنه إنْ أُريدَ به القبيلةَ ففيه ثلاثُ علل، التعريفُ والتأنيثُ ووزنُ الفعلِ، وان أُريدَ به

---

* في الأصل: كزنجي جمع زنج. خطأ

(١) الكتاب ٣/٢٥٢.

(٢) الكتاب ٣/٢٤٩، ٢٥٠.

(٣) قال سيبويه في معنى الحي: " واما أسماء الأحياء فنحو معد، وقريش، وثقيف، وكل شيء لا يجوز لك أن تقول فيه: من بني فلان، ولا هؤلاء بنو فلان، فانما جعله اسم حي ". الكتاب: ٣/٢٥٠.

(٤) الجمل: ٢٢٥.

الحي ففيه التعريف والوزن ، فهو غير مَصْرُوفٍ في المعرفة على كل حال سواء قصدتَ قَصْدَ حيٍّ أو قَصَدَ قبيلةً ، ولا فرق ، إلاّ أنه اسمُ قبيلةٍ أثقلَ منه اسمُ حيٍّ.(١)

والقول في ذلك - والله أعلم - : إنه إنْ صَحَّ عنه بالرواية صرفه فَوَجْهُهُ التَّجَوُّزَ في إطلاقِ الصَّرفِ عليه من جهةِ ما انبنى عليه أصلُ البابِ من حُصُولِهِ مع لحظِ التذكيرِ وعدمِهِ مع لحظِ التأنيثِ ، فإنْ اتَّفَقَ وجودُ عِلَّةٍ أخرى مع لحظ التذكير فأمر خارجٌ عن وَضْعِ البابِ ، فكأنَّه قال : إذا قصدت بتغلب قصد حيٍّ فحكمُهُ الصَّرفُ من جهة وضع البابِ ، ونظير ذلك ما قاله الناس في قولِ سيبويهِ في مكونٍ من "كان" أنه جائز من جهة تصرف الفعل(٢) ، وانما امتنعَ من جهةٍ أخرى خارجةٍ عن ذاتِ الفعلِ ، وذلك ما يلزم عليه من حذف المبتدأ من غير دليل . والله أعلم.

ثم أنشد للأخطلِ :(٣)

(* فان تبخل سُدوس بدرهميها *) البيت

شاهِدُه تأنيث الفعل ، وتأنيث الضمير ، ومنع الصرف ، والقَبُولُ من الريح ما هب من الشرق ، ويروى شَمُول ، وهي الشمال ، ويقال : شَمْأَلٌ وشَأْمِلٌ على وزن فَعْلَل وفَأْعِلٍ بتقديم الميم على الهمزة وتأخيرها ، وكلاهما ملحق بجعفر ، وحُكي عن بعض الشراح أن الأخطل وضع التثنية موضع الجمع في قوله بدرهميها ، قال ابن السِّيْد ، وليس كذلك / ، لما حُكِيَ ٢٦٨
[من](٤) أن الأخطل قَدِمَ على الغضبانَ الشيبانيِّ يسأله في حَمَالةٍ ،(٥)

---

(١) هذا الاعتراض ذكره ابن السيد في اصلاح الخلل: ٢٧٩.
(٢) انظر الكتاب ١/٤٦ ، وانظر المسألة في البسيط : ٧٧٣-٧٧٥.
(٣) الجمل : ٢٢٤ ، وعجز البيت :
* فان الريح طيبة قبول *
وهو لشعر الأخطل : ٣٧٣ ، وانظر تخريجه في الجمل.
(٤) زيادة من "ح".
(٥) في "ق" "حمايه".

فقال له الغضبان : إنْ شِئتَ أعطيتُك الفين ، وان شئتَ [أعطيتُك] (١) درهمين ، فقال له الأخطلُ : ما بالُ الألفين ، وما بالُ الدرهمين ؟

فقال : ان اعطيتُكَ ألفينِ لم يعطِكَهما الا قليلٌ ، وإنْ أعطيتُكَ درهمينِ لم يبقَ بالكوفةِ بكريٌّ إلاَّ أعطاكَ ، وكتبتُ لك إلى إخوانِنا بالبصرةِ بمثل ذلك .

فقال الأخطلُ : فالدرهمانِ خيرٌ [لي] (٢) ، فغرض له (٣) على كلِّ مَنْ بالكوفةِ من بكرِ بنِ وائل درهمينِ ، فأما بنو سُدُوسٍ فأبوا أنْ يُعْطُوه درهماً ، لقول قاله ، فقال الأخطل :

* فان تبخل سُدُوسٍ ... * البيت

وقوله : " فان الريح طيبة قَبُولُ " مثلٌ ضَرَبَه للاستغناء عنهم (٤) بغيرهم ، تقول العرب : ريحُ فلانٍ تَهُبُّ ، وريحه عاصفة (٥) ، إذا كان أمره ظاهراً ، وسعده متصلا ، وتقول في ضِدِّه : فلانٌ ساكنُ الرِّيحِ إذا ذهبَ سَعدُه ، وقال تعالى : * وتذهب ريحكم * (٦) .

وأنشد أبو القاسم أيضاً (٧) :

(* بكى الخَزُّ [من رَوْحٍ] *) البيت

---

(١) زيادة من " ق " .
(٢) زيادة من " ق " .
(٣) ساقط من " ق " .
(٤) في الأصل " به عنهم " باقحام " به " .
(٥) في " ق " " وريح فلان عاصفة " .
(٦) الانفال : ٤٦ ، وبهذه الاية ينتهي ما نقله عن ابن السيد من الحلل : ٢٩٨ - ٣٠١ ، مع حذف كثير .
(٧) تكملة من " ق " . والبيت بتمامه :
بكى الخز من روح وانكر جلدَه وعجت عجيجاً من جذامَ المطارفُ
انظره في الجمل : ٢٢٥ ، والحلل : ٣٠٢ ، والبيت لهند بنت النعمان بن بشير الأنصارى رضي الله عنه تهجو زوجها روح بن زنباع الجذامي ، وزير عبد الملك بن مروان ، وتصفه بأنه بدوى يبكي منه الخز ويعج من قومه المطارف ، وهي أكسية خز . وينسب البيت أيضا لحميدة اختها ، ولأخت النعمان والدهما .

شاهده على منع صرف جُذامَ ،والعجيجُ الاستغاثةُ . والمطارفُ : أكسيةٌ من خزٍ لها أعلامٌ ،واحدها مِطْرَفٌ مثلث الميم ،ومعنى البيت : أنهم لم يكونوا أهلا للباسِ الجيدِ من الثيابِ ،فهي تنكرهم ،وقوله : عجيجاً من باب ترشيح المجاز ،وهو كثير في كلامهم.

ثم قال : (فإذا قلت : هؤلاء من بني سُدُوسٍ ،أو من بني تميمٍ وما أشبه ذلك ، فالصرفُ ليس غير (١) ،لأنك تقصد قصد الأب).

هذا صحيح ،أما سُدُوس ،وتميم فلا اشكال في صرفهما اذا جُرَّا باضافةِ " بني " إليهما ،لأنه ليس فيهما علة أخرى من غير الباب.

وأمّا قوله : " وما أشبه ذلك " فإنّما يعني به وما أشبه ذلك في جَرِّه باضافة " بني " إليه وتجرده من علة أخرى من غير البابِ ،فلذلك قال: " فالصرف ليس غير " (٢).

والعجب من اعتراضِ النّاسِ عليه هذا الموضعَ مع ظهور ما ذكرناه (٣).

وأما قوله : (ومما غلب عليه أن يكون اسم الحي معد ،وقريش، وثقيف) (٤).

---

(١) في "ح" و"ق" والجمل : ٢٢٥ " لا غير ".

(٢) في "ح" و"ق" "لا غير".

(٣) قال ابن السيد : "ظاهر كلام أبي القاسم أن كل ما قيل فيه بنو فلان انصرف ،لأنه كلام مطلق لا تقييد فيه ،وذلك غير صحيح انما يجب الصرف اذا لم يكن في الاسم المضاف اليه علة تمنع الصرف ،فاذا كانت فيه علة مانعة من الصرف لم ينصرف ،وان أريد به الأب ،ألا ترى أنك تقول : بنو أعصر ،وبنو تغلب فلا تصرف ،وان كنت تريد الاب ..." اصلاح الخلل : ٣٨٠ ، وقد ذكر ابن الضائع أن ابن السيد قد تعسف في رده على الزجاجي . شرح الجمل : ٢٣٨/ب.

(٤) الجمل : ٢٢٥.

فليس نصا على امتناع جر بعضها باضافة "بنى" إليه ، وانما يقول: إنَّ هذه الأشياءَ غَلَبَ عليها أن تكون أسماءً للأحياء ، أي كَثُرَ ذلك في الاستعمال ، لا على أن [معنى] (١) ذلك لا يجوز في كل لفظ لفظ .

وقوله : (وكل شيء لا يجوز أن يقال فيه : من بنى فلان ، ولا بنو فلان) مبتدأ خبره " فالصرف ليس غير " (٢) وهو في غاية الاشكال ، لأن يهود ومجوس لا يقال فيهما (٣) بنو فلانٍ ، وليس فيهما (٤) إلا منعُ الصرف. (٥)

ثم قال : (فأما أسماء البلدان فالغالب عليها التأنيث وترك الصرف) . (٦)

حكم هذا الفصل من أسماء البلدان في الصرف وتركه أيضاً حكم (٧) غيره ، فما كان من ذلك بالف ولام ، أو إضافة كالمَرِيَّةِ ، ووادى آش ، تعاقبت (٨) على آخره حركات الاعرابِ الثلاث (٩) تعاقُبُها على المنوَّنِ ، وما كان مجرداً منها (١٠) ، فإن كان فيه مع العَلَمِيَّةِ سببٌ ظاهرٌ لم ينصرف ، أردتَ به مذكراً

---

(١) زيادة من "ح" .

(٢) قوله " فالصرف ليس غير" مكانه في الجمل ٢٢٥ " فلا ينصرف " والمعنيان متضادان كما ترى ، وهذه الأخيرة لم ترد في احدى النسخ المعتمدة في تحقيق الجمل ولا في نسخة الشيخ ابن أبي شنب ، والصواب في المسألة اثبات عبارة " فالصرف ليس غير" أو اسقاطها ، لأن ذلك مراد أبي القاسم ، لاتفاقه مع الشرح فاذا سقطت هذه العبارة المشار اليها يكتفى بالعطف على معد ، وقريش ، وثقيف" فالمعنى واحد سواء ذكرت هذه العبارة أو سقطت ، الا أن الأولى ذكرها .

(٣) في الأصل و "ق" " فيه ".

(٤) في الأصل " فيها ".

(٥) لم يتعرض لهذه المسألة ابن السيد ، ولا ابن الضائع ، ولعل الاشكال يندفع بأن كلمة " بنى " خاصة بالعرب ، فالاعاجم ليس في أنسابهم " بنى " والله أعلم.

(٦) الجمل : ٢٢٦.

(٧) في "ق" " كحلم ".

(٨) في "ح" و "ق" " تعاقب ".

(٩) المثبت من "ح" وفي "ق" " الحركات الثلاث " و " الثلاث " في الأصل " الثلاثة " خطأ .

(١٠) في "ح" " منهما ".

أو موءنثاً كمكةَ ،ويثربَ ،وحُزْوَىٰ ، وإن لم يكن فيه مع العلمية سببٌ ظاهرٌ، فانه يُذَكَّرُ على تأويلِ المكانِ والبلدِ فيصرف ،إلاّ أن يكون اعجمياً زائداً علىٰ ثلاثة أحرفٍ كبغداذ ،ويوءنث على تأويل البقعة والبلدة فلا يصرف ،وتَصَرُّفُ العرب فيها على نحو تَصَرُّفِها في أسماء الأحياء والقبائل ،فربما لزم في بعضها التذكير كفَلْج ،وبَدْر ،ونجد ، وثبير (١) ،وربَّما كان الأمر بالعكس كعُمان ،والزاب ،وربما كثرا جميعا كقباء ، وحراء ،وأَضَاخ ، وبغداذ ،وربما كان التذكير أكثر الوجهين كواسط ،ودابق ،ومِنَىٰ ، وهجر ،وحنين ،وربما كان الأمر بالعكس ، قال أبو القاسم وهو أكثر أسماء البلدان ،ثم أنشد بيت الفرزدق (٢) شاهدا على منع واسط ،وهجر من الصرف [وهو] (٣)

منهن أيامُ صِدْقٍ قد عُرِفتُ بها أيامُ واسطَ والايامُ من هجرا

واعترضه ابن السِّيْد من وجهين أحدهما : نسبته للأخطل ،وإنما هو للفرزدق ،وكذا وقع في سيبويه.

والآخر انشاده إياه " عَرَفْتُ " بضم التاء ،وإنما هو بفتحها ، لأنه يخاطب غيره (٤) ،وهذا النقد الثاني كما ترىٰ ، وإنما كان ينبغي / أن يقول : كذا ثبت في النُّسَخِ ،وهو وهم ،ويقال : رجل ٢٦٩
صِدْقٍ وحمار صِدْقٍ ،يراد به الشده ،ومنه اشتق الصدق في المنطق ؛ لأن صاحبه قوى النَّفْسِ ،والايام الثانية والثالثة بدل من أيام صدق ، والمعنى فيها أنها أيامٌ صالحه.

---

(١) ساقطة من " ق ".
(٢) البيت في الجمل : ٢٢٦ ،والكتاب ٣/٢٤٣ ،والحلل : ٣٠٥.
(٣) زيادة من " ح ".
(٤) انظر الحلل : ٣٠٥.

مسألةٌ : قال ابن عصفور : ان "عُمَان" مما استعمل مذكرا ، والغالب عليه التأنيث (١) ، وهو خلاف قول سيبويه (٢) ، فان قيل : إنه (٣) جَوَّزَ المبردُ فيه التذكير ، وهو امام في اللغة. (٤)

فالجواب : أنه ليس في كلامه نصٌّ أنه من العرب ، وكثيرا ما يَعْتَمِدُ على القياس ، وقد رَدَّ في مواضعَ على السماع ، ولا تثبت اللغة هكذا. (٥)

ثم قال : (وتقول في أسماء السور : هذه هود ، ويونس) (٦) الفصل.

الأصل في هذا الفصل أنك إذا سميت السورةَ بجملة كاقتربتِ الساعة وجبت الحكاية ، (٧) وكذلك إذا جعلت الجملة اسما لذلك المعنى ، كأنك قلت : قرأت سورة "اقتربت [الساعة] (٨)" ، أي سورة هذا اللفظ ، فإن سميتها بالفعل وحده لم يكن [فيه] (٩) الا الاعراب ، وقطع همزة الوصل وإبدال التاء هنا (١٠) [هاء] (١١) في الوقف ، فإن جعلته اسما لذلك المعنى ، فالوجه الاعراب كما تقدم في تسميته السورة به ، فتقول : قرأت سورة إقتربت يا فتى ، أي سورة هذا اللفظ ، وسواء لفظت بسورة ، أو نويتها ، وتجوز الحكاية فتقول : قرأت سورة اقتربت يا فتى ، من غير قطع ألف الوصل ؛ (١٢) لأنك جعلته اسماً للفعل على حد قولهم : "قام" فعل ماض ، لأن الاسم هنا

---

(١) شرح الجمل : ٢/٢٣٨.
(٢) قال سيبويه : "ومنها ما لا يكون الا على التأنيث نحو عمان" الكتاب : ٣/٢٤٤.
(٣) في "ح" "قد".
(٤) انظر المقتضب : ٣/٣٥٨.
(٥) انظر هذا الجواب في شرح ابن الضائع : ٢٣٩/ب.
(٦) الجمل : ٢٢٧.
(٧) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف : ٦١.
(٨) تكملة من "ق".
(٩) تكملة من "ح" وفي "ق" "لم يكن بد من الاعراب".
(١٠) ساقطة من "ح".
(١١) تكملة من "ح" و "ق" وانظر ما ينصرف وما لا ينصرف : ٦١.
(١٢) الكتاب : ٣/٢٥٦.

هو المسمى بعينه ،وقد قال ابن خروف :ان جعلت الحروف والأفعال أسماء لمعانيها جاز الإعرابُ والحكاية.(١)

فصل : فان سميت السورة باسم غير منصرف أو بما فيه ألف ولام كان على حكمه قبل التسمية به من الصرف وتركه كيوسف ،ويونس ، والأنفال ، والأعراف ،وكذلك إذا نويت مضافاً محذوفاً ولم تجعله علماً للسورة كقولك: قرأت الانفال ،ويوسف ، (٢-أي سورة الانفال وسورة يوسف-٢) ،والدليل على نية الإضافة قولهم : هذه الرحمن ،[و](٣) لا بد أن يكون المعنى: هذه سورة الرحمن ،لأن هذا اللفظ لا يسمى به غير الله تبارك وتعالى شرعا.(٤)

فصل : فان كان الاسم المسمى به السورة مذكراً فكمؤنث سُمّي بذلك اللفظ ،فان كان ثلاثيا ساكن الوسط ،وكان عربياً لم ينصرف في قول سيبويه (٥) ،وكان فيه الوجهان في قول عيسى كهود (٦) ،وقد قيل انه أعجمي ،وهو ظاهر كلام سيبويه ،لأن العرب عند قوم من ولد إسماعيل عليه السلام ،ومن قبله ليس بعرب ،وهود قبل إسماعيل ،فإن كان الساكن الوسط أعجميا كنوح ولوط لم ينصرف وجهاً واحداً بمنزلة جُور ،وحمص، وماه ،وقد تقدم ذلك ،فان كان المسمى به السورة غير ذلك كله (٧) لم يكن فيه غير المنع.

---

(١) انظر قول ابن خروف في شرح ابن الضائع ٢٤٠/أ.
(٢-٢) ساقطة من "ح".
(٣) زيادة من "ح".
(٤) احترز بقوله "شرعا" من تسميتهم مسيلمة الكذاب "رحمن اليمامه" وانظر الكتاب ٢٥٧/٣ ، وما ينصرف وما لا ينصرف: ٦١.
(٥) الكتاب : ٢٤٢/٣.
(٦) الكتاب ٢٤٢/٣ ،والمقتضب ٣٥٣/٣.
(٧) ساقطة من "ق".

فصل : فإن سَمَّيْتَ السورةَ بحروفِ التَّهَجِّي الموضوعةِ في أَوَّلها ، فإن كانَ له نظيرٌ في الأسماءِ العربيةِ المفردةِ نحو: صاد ، وقاف فلك فيه ثلاثةُ أَوْجُه .

أحدها : الإعرابُ ، وهو أحسنُها ، فإن نويتَ به لغةَ من أَنَّثَ الحروف كان لك فيه الوجهان اللذانِ في هندٍ ، ودعدٍ من الصرفِ وتركِه (١) في مذهب سيبويه وعيسى ، والتزامُ المنعِ في مذهبِ الزَّجَّاجِ (٢) ، وإن نويتَ به لغةَ من ذَكَّرَ الحروفَ لم يكن فيه إلاَّ المنعُ في مذهبِ سيبويهِ والزَّجَّاجِ ، وجوازُ الوجهين في مذهب عيسى .

والوجه الثاني : البناءُ لقلةِ تَمَكُّنِه ، وقِلَّةُ التَّمكنِ قد توجبُ البناءَ ، فيكونُ مفتوحَ الآخرِ كأينَ ، وكيفَ .

والوجه الثالثُ : الحكايةُ وتركُها على السُّكونِ (٣) ، وفي هذا الوجه نظرٌ من جهةِ انتِقَالِه عن مسماه بالكليَّةِ ، وإنَّما تجوزُ الحكايةُ فيه إذا كانَ باقياً على مسماه ، وهو حرفُ الهجاء .

فصل : فان كان له نظيرٌ في الأسماءِ الأعجميةِ كحاميم ، وطاسين ، وياسين ، كان فيه أيضاً الأوجه الثلاثةُ المذكورةُ ، أحسنُها الاعرابُ ؛ اعرابَ ما لا ينصرف ، اعتباراً بنظيرها من الأعجميةِ ، وهو: هابيل وقابيل (٤) .

والوجه الثاني : البناء على الفتحِ لِقِلَّةِ تمكنها .

والثالثُ : الحكايةُ وتركُها على السكون على نية التسمية/بالمركب من حرفين بمنزلة (٥) "إنما" و "ليتما" (٦) . ٢٧٠

---

(١) في "ق" "وعدمه" .
(٢) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف : ٦٢ .
(٣) انظر المصدر السابق .
(٤) انظر المصدر نفسه .
(٥) في "ق" "نحو" .
(٦) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف : ٦٢-٦٣ .

فصل : فإن كان له نظيرٌ في المركباتِ نحو طاسين ميم ،ففيه أيضاً الأوجهُ الثلاثةُ المذكورةُ ، أحسنُها الاعرابُ ،وإجراؤها مَجْرَى المركَّبِ كحضرموتَ وبعل بكَ ، فإن جعلتَها بمنزلةِ آسم لا ينصرف فتحتَ آخرَ [الآسم] (١) الأوَّلِ [كما نفتح آخر الأولِ] (٢) من المركبين وتأثر آخرُ الثاني بالعواملِ ،وإن جعلتَها بمنزلةِ المضافِ والمضافِ إليه تأثَّرَ آخرُ الأولِ بالعواملِ ،وكان آلثاني مضافاً إليه ،ولا بدَّ من لحظِ آلعَلَمِيَّةِ فيه ، وإن كان بعض الآسم ،فراراً من أن يكونَ بصورةِ آلمعرفةِ آلمضافةِ (٣) إلى النكرةِ ،ولم يأتِ ذلك ،قال آبن آلضَّائع : إلاّ في بابِ النداءِ نحو ياغلامَ امرأةٍ إذا قصدتَ واحداً بعينه (٤) ، وهو غلطٌ منه ،لأنَّ سيبويهِ قد نَصَّ على خلافِ ذلك.

والدليل على صحة لحظِ آلتَّعريفِ (٥) في آلمضاف إليه آتفاقُ النحويين على أنك لو سميتَ رجلاً بغلامِ امرأةٍ لمنعت امرأة [من] (٦) الصرف ،وان كان بعضَ الآسمِ ،فلا بد إذ ذاك من لحظِ التَّعريفِ ، فإن نَوَيْتَ لغةَ من أنَّثَ آلحرفَ كان فيه آلوجهانِ اللذانِ في هندٍ ،ودعدٍ (٧) على حَسَبِ (٨) الخلافِ المذكورِ ،وإن نَوَيْتَ لغةَ من ذَكَّرَ آلحرفَ لم يكن فيه إلا آلمنع في قول سيبويهِ ،وقد تَقَدَّمَ مذهبُ (٩) عيسى .

---

(١) زيادة من " ق ".
(٢) تكملة من " ح ".
(٣) في " ق " " المضاف ".
(٤) شرح الجمل لابن الضائع ٢٤١/أ.
(٥) في " ق " " المعرفة " .
(٦) زيادة من " ح " .
(٧) ساقطة من " ق ".
(٨) في " ق " " وهو على حسب ".
(٩) في " ق " " قول ".

والوجه الثاني : البناءُ على الفتحِ لما تقدم من قِلَّةِ التَّمكن .

والثالث : الحكايةُ وتركُ ذلك على السكونِ سواء جعلته اسماً للسورةِ أو للكلمةِ .

فصل : فإن لم يكن له نظيرٌ في الأسماءِ العربية المفردةِ ، ولا في الأعجميةِ المُعَرَّبَةِ ، ولا في المركباتِ نحو ، الَمَصَ ، و الَمَ ، و كَهيعَصَ ، لم يكن فيه إلا الحكايةُ ؛ لأنَّها الأصل ، وما عداها فتشبيه .

وأما طه فإن جَعَلْتَه اسماً للسورة ، أو للكلمةِ كان محكياً على نيةِ التركيب ، كإنما ، و " ليتما " في التسمية بهما ، وغير منصرفٍ على نية جعلِه اسماً واحداً (١) ، وعلى هذا ينوَّن إن جعلتَه اسماً لِلَّفْظِ ، فتقول : قرأتُ طهاً يا فتى تشبيهاً بفاعل ، ويجوز أن يشبه بفعلى ، فلا ينون ، والله أعلم .

قال أبو القاسم : (وهذه يونسُ) .(٢)

قال ابنُ السِّيدِ : لا وجه لِذكرِ يونسَ في هذا الموضع ؛ لأنه لا ينصرف على كل حالٍ ؛ لأنَّه إن كان علماً للسورةِ ففيه التَّعريفُ والتأنيثُ والعجمةُ ، وإن كان على حذفِ المضافِ ففيه التعريفُ والعجمةُ (٣) ، وهذا لا يلزمُ ؛ لأنَّه يمكنُ أن يكونَ أبو القاسمِ إنَّما ذكره ليُبَيِّنَ اختلاف هود في الوجهين ، ولا يُتَصَوَّرُ ذلك الاختلافُ في يونسَ ، ولم يتعرض لبيانه ؛ لظهورِ الأمرِ فيه(٤) ، والله أعلم .

---

(١) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف : ٦٣ .
(٢) الجمل : ٢٢٧ .
(٣) اصلاح الخلل : ٢٩٠ .
(٤) بهذا ردّ ابن المضائع . شرح الجمل : ٢٤١/١

باب ما جاء من المعدول على فَعَالِ

المعدول من فَعَالِ على أربعةِ أقسام :(١)

أحدها : أن يكونَ معدولاً عن " افْعِل " في الأمر كنزالِ ، وقراءِ ، أي انزل واقرأ .

والثاني : أنْ يكونَ معدولاً عن الصِّفَةِ في النداءِ نحو : لكاعِ ، وخباثِ ، وكلاهما مُطّرد .

والثالث : فعالِ في غير النداء نحو : جعارِ للضبُعِ ، وحلاقِ للمنيه .

والرابع : فَعَالِ في المصدر نحو : يَسَارِ بمعنى الميسره ، وهذان القسمانِ يحفظانِ ولا يقاس عليهما .

فصل : واختُلِفَ في وجهِ بناءِ ما يراد به الأمر من ذلك(٢) كنزالِ ، فقيل : بُنِيَ لتضمنه معنى الحرف إذ معنى نزالِ : لِتَنزل .(٣)

وقيل : بُنِيَ لوقوعِه موقعَ المبنيِ ، لأنه معدولٌ عن أصل بناءِ الأمر ، وهو : افْعَل .(٤)

وقيل : بُنِيَ لتجردِ مدلولِه من المعاني الموجبةِ للإعرابِ ، وهي الفاعلية ، والمفعولية ، والإضافةُ ، لأن الإعرابَ إنما يكونُ في اللفظ أمارةً على إعتقاب تلك المعاني على مدلوله ، والثلاثةُ الباقيةُ محمولةٌ في البناءِ على باب نزالِ(٥) ، لشبهها بها في الوزنِ والعدلِ والتعريفِ والتأنيث .

---

(١) ذكر ابن عصفور وابن الضائع انها خمسة أقسام ، فزادا " فعال المعدولة في الأسماء الأعلام نحو: خدام ، وقطام . انظر شرح ابن عصفور : ٢/ ٢٤٥ ، وشرح ابن الضائع : ٢١٠/ب.

(٢) " من ذلك " ساقطة من " ح " و " ق " وهي من هامش الأصل ، وما أثبت اجتهاد في قراءتها .

(٣) انظر شرح ابن عصفور : ٢/ ٢٤٣ .

(٤) في " ق " " أفعل " بهمز أوله وكسر العين . خطأ .

(٥) " على باب نزال " في " ح " " على تلك " .

وكان بناؤها على حركةٍ ،فراراً من آلتقاء الساكنينِ ،وكانت كسرةً على آلأصل في آلتقائهما .

وقيل : لأنها مؤنثاتٌ (١) ،والكسرُ مِمّا يؤنثُ به (٢) ،ولولا ذلك لَبُنِيَت على آلفتحِ ،لأن قبلَ آخرها الفا .

فصلٌ : فان سميتَ مؤنثاً [بشيءٍ] (٣) من هذه آلأقسام ،

فإن آلحجازيين / يتركونه مبنياً علىٰ آلكسرِ ،لأنه مؤنثٌ منقولٌ إلىٰ مؤنثٍ ،فبقي علىٰ حاله . (٤) ٢٧١

وأمّا بنو تميمٍ فآلفصحاءُ منهم يعربونه إعرابَ ما لا ينصرف ،وهو آلقياس ،لزواله عن موضع البناء بالتسمية (٥) ، إلا ما آخرُه راءٌ ،فإنّهم يوافقون أهل آلحجازِ ،لحرصهم على الإمالة ،ولا يَتَوَصَّلُونَ إلىٰ ذلك إلا بموافقة أهل الحجاز ،وغير الفصحاءِ منهم يجرونَه على القياسِ مطلقاً في إعرابِه إعرابَ ما لا ينصرف . (٦)

فصلٌ : فان سميتَ به مذكراً فالقياسُ أيضاً أن يُجْرِي مُجْرَىٰ آسمٍ لا ينصرفُ ،بمنزلةِ زينبَ آسم رجلٍ ،ومن العربِ من يصرفه ،وهي لغةٌ ضعيفةٌ خارجةٌ عن القياسِ ،كأنّه عنده مرتجلٌ للمذكرِ ،ولذلك قال فيه سيبويه : كأنه سَمّىٰ رجلا بصباح . (٧)

---

(١) انظر المسألة في الكتاب : ٣/ ٢٧٤ ، ٢٧٥ والحلل : ٣٠٨ .
(٢) في "ق" والكسرة مما يؤنث بها " ،وهذا قول سيبويه : ٣/ ٢٧٢ .
(٣) تكملة من "ح" و "ق" .
(٤) الكتاب : ٣/ ٢٧٨ .
(٥) الكتاب : ٣/ ٢٧٧ .
(٦) الكتاب : ٣/ ٢٧٨ ،وانظر تعليل موافقتهم فيما آخره راء في هامش الكتاب عن شرح السيرافي .
(٧) ساقطة من "ح" وانظر الكتاب : ٣/ ٢٧٩- ٢٨٠ .

مسألةٌ : إذا جاء فَعَالِ لا تَدْرِي ما أَصلُه من العدلِ والتأنيثِ ، فقياسُه الصرفُ ، لأنّ أَكْثَرَ هذا البناءِ غيرُ معدولٍ كذا قال سيبويه.(١)

ثم أنشد أبو القاسم بيتَ زهيرٍ :

(٢-) (وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أَنْتَ [إذا دُعِيَتْ نَزَالِ . . .] (٣) البيت

قال ابنُ السَّيْدِ : إنّه يُقْبُحُ أن يكونَ "أنت" من قوله : "ولنعم حشو الدرع"(٢-) أنت مبتدأ خبره ما قبله ، قال : لأنَّ لامَ الابتداءِ لا تدخلُ على خبرِ المبتدأِ ، لكنْ يُسَهِّلُ ذلك كَوْنُ الخبرِ جملةً كقولهم : زيد لهو قائمٌ(٣) ، قال ابن الضائعِ : هذه اللامُ هي التي يُتَلَقَّى بها القسمُ ، وليست لامُ الابتداءِ ، فلا قبح في دُخُولِها هنا أصلاً ، وإنما هذا كقولك : والله لَنِعْمَ الرجلُ زيدٌ .

ثم تشبيهه بقولهم : زيدٌ لهو القائم خطأ ، لأنها في هذا الخبرِ داخلةٌ على مبتدأ ، وليست في "لَنِعْمَ الرجلُ" .

كذلك قال .

ثم [قال](٤) ، ليتَ شِعْرِي إذا قَبُحَ أن يكونَ "أنت" مبتدأ ، فما وَجْهُه ؟ لكن يمكن أن يريد أنه قبيحٌ ، ولا مندوحةَ عنه ، هذا آخر كلامه.(٥)

قال قائلٌ : هذا عجبٌ من ابن الضائعِ ، وابنِ السِّيْدِ قد جَعَلَه خَبَرَ مبتدأ مضمرٍ ، وبعد هذا قال : وَيَقْبُحُ ، والعامل في "إذا" المعنى الذي تضمنه "حشو الدرع" ، كأنه قال : لَنِعْمَ الشجاعُ أنت في هذا الوقت .

---

(١) الكتاب : ٣/٢٨٠ .
(٢-٢) ساقطة من "ح" وبيت زهير في شرح ديوانه ٨٩ ، والكتاب: ٣/٢٧١ ، والجمل : ٢٣٨ ، والبيت بتمامه :
لنعم حشو الدرع انت اذا دعيت نزال ولوج في الذعر
(٣) تكملة من "ق" .
(٤) الحلل في شرح أبيات الجمل : ٣٠٦ .
(٥) تكملة من "ق" . (٦) شرح الجمل : ٢١٠ .

ثم أنشد بيت النابغة :(١)

(٢-) (إنا اقتسمنا خطتينا بيننا فحملتُ برّةَ واحتملتَ فجارِ)(٢-)

شاهداً على " فجارِ " معدولٌ من المصدرِ ، كأنّه قال : فحملتُ البرورَ واحتملتَ الفجورَ ، إلاّ أنّ " فجارِ " ينبغي أن يكونَ معدولاً من فُجْرةٍ ، بدليل مجيئه في مُقابلةِ بَرّةَ ، وإنّما قال في الأُولِ : حَمَلْتُ ، وفي الثانية إحتملتَ ، لأنّ المزيدَ فيه التاءُ مخصوصٌ بالكثيرِ ، والمجردِ صالحٌ له وللقليلِ ، ولما كان النّابغةُ يهجو زُرْعَةَ بالكثرة غَدْرِه استعمل المزيدَ ، ليكون أبلغَ في الهجو قال ابن السّيدُ : وإنما يكون هذا فيما يستعملُ على وجهين مجرداً ومزيداً ، وأما ما لا يُستعمل الا مزيداً ، فإنه صالحٌ للقليلِ والكثيرِ ، كقولك : استويتُ على الشيءِ ، واجتويتُ البلدَ إذا كرهتُه .

قال : وأما قوله تعالىٰ : ﴿ لَها ما كَسَبَت وعليها ما اكْتَسَبَت ﴾(٣) فإنّه لما كانَ الإنسانُ يُجازَىٰ على قليلِ الخيرِ وكثيرِه ، استعمل فيه اللفظَ الذى يصلح للقليل والكثيرِ ، ولمّا كان الانسانُ لا يؤاخذ بالصغائر بفضلِ الله ورحمته استعمل اللفظَ الذي لا يكون إلاّ للكثيرِ(٤) ، والله أعلم .

قال : وقولُ من قال : إن " فَعَلَ " يُستعملُ في الخيرِ ، و " افْتَعَلَ " يُستعمل في الشرِ ، ساقطٌ ، بدليل قوله تعالى ﴿ ترىٰ الظّالِمينَ مُشْفِقينَ مِمّا كسبوا ﴾(٥) وهو واقعٌ بهم ، وقال تعالىٰ ﴿ ومن يَقْتَرِفْ حسنةً ﴾(٦)

---

(١) بيت النابغة في ديوانه صنعة ابن السكيت تحقيق د . شكرى فيصل : ٩٨ ، والكتاب : ٣/٢٧٤ ، والجمل : ٢٢٩ ، والصحاح " فجر " والحلل : ٣٠٧ .

(٢-٢) ساقطة من " ح " ، ومكانها " البيت " وهي تناسب نص هذه النسخة ، وهي أيضا ثابتة في كل من الأصل و " ق " واثباتها غير صحيح بعد ايراد البيت كاملا .

(٣) البقرة : ٢٨٦ .

(٤) في " ق " الا في الكثير .

(٥) الشورى : ٢٢ . (٦) الشورى : ٢٣ .

وقال سبحانه : ﴿ الرحمنُ على العرشِ آستوى ﴾.(١)

ثم أنشد أبو القاسم :(٢)

(فقلت : آمْكُثِي حَتّى يَسَارِ) البيت .

وصف أن زَوْجَهُ(٣) أو امرأةً من محارمه سألته أن يَحُجَّ بها ، فقال لها : امكثي حتى نوسر ، فقالت : أعاماً وقابله ؟ أي أمكثُ عاماً وقابله ، أي وعاما مقابلاً بعده ؛ كأنّها آستبعدت يسره إلاّ بعدَ عامين وقوله " معا "(٤) .

للناسِ فيها سبعة أقوالٍ على الجملة .

أحدها : أنها من قبيل آلظروف مطلقاً مضافةً كانت أو غيرَ مضافةٍ .

والثاني : أنها من قبيل آلأحوالِ مطلقاً ، مقدرة بآسم آلفاعلِ ، وذلك بعد صحة آلتركيب آلمستقبل ، فإذا قلت : خرجنا معاً ، كان التقديرُ خرجنا مصاحبين ، وإذا قلت : خرجتُ معك ، كان معناه أيضاً : خرجت مصاحبك ، ولولا هذا التقديرُ لم يَجُزْ أن يكون حالاً في حالِ آلاضافةِ ، لأنّ الحالَ لا تكون إلاّ نكرةً.(٥)

---

(١) طه : ٥ ، وانظر قول ابن السيد في الحلل : ٣٠٨-٣١٠ ، مع تصرف ظاهر في عبارة ابن السيد .

(٢) هذا جزء من بيت لحميد بن ثور في ديوانه : ١١٧ والبيت بتمامه :
قلت امكثي حتى يسار لعلنا نحج معا قالت : اعاما وقابله
وهو في الكتاب ٣/٢٧٤ ، والجمل : ٢٢٩ ، والحلل : ٣١٠ .

(٣) في الأصل و " ح " " زوجة " بتاء معقودة .

(٤) في " ح " " وقوله " معا " نصب على الحال ، وقد قيل فيه انه ظرف وهو بعيد " وبقية الباب الى نهايته ساقطة من هذه النسخة .
وانظر تلك المسائل في الجني الداني : ٣١١ ومابعدها ، والمغني : ٤٣٩ ، ومنهج السالك : ٢٣٣ .

(٥) هذان الوجهان ، الأول والثاني مذهب السيرافي ، انظر الكتاب : ٣/٢٨٧ ، هامش " ٢ " وهو من كلام السيرافي .

والثالث : أنها ظرفٌ في حال الاضافةِ ،وحالٌ في حالِ الافرادِ .

والرابع : أنّها / من قبيلِ الحروف في حالِ الإسكان ،وزعم ٢٧٢
النحاسُ أنّ النحويين مجمعونَ علىٰ ذلك (١) ،وهذا كما نرى ،فإن مقتضىٰ
كلام سيبويهِ لزوم الآسمية في كلّ حالٍ (٢) ،وحكىٰ الكسائيُّ أنّ إسكان
العينِ لغةُ رَبيعةَ (٣) ،وخصّه سيبويهِ بالشعرِ علىٰ التشبيه بهل .

والخامس : إطلاقُ القولِ بالحرفيةِ ،رأيته لبعض الحذاق ،
ويُعْجَبُ له كيف قاله .

والسادس : وهي مسألة تصريفية أن الآسمَ ثنائيُّ اللفظِ في
حالي الإضافة والإفراد كيد ،ودم (٤) .

والسابع : أنه كذلك في حال الإضافةِ . ومن باب عصىٰ ورحىٰ
في حال الافراد .

فصلٌ : أما إطلاقُ القول بالظرفية (٥) فيضعف بقلة آستعمال
قولك : الزيدانِ معاً في حال السّعة .

وأما إطلاق القولِ بالحاليةِ ،فيبطلُ بدخولِ "مِنْ" عليه ، حكىٰ
سيبويه : ذَهب مِنْ مَعِه (٦) ،و"مِنْ" تدخل على الظروف دون الأحوال ،

---

(١) انظر قول النحاس في الجني الداني : ٣١١ ،والمعنى : ٣٤٠ .
(٢) الكتاب : ٣/٢٨٦ - ٢٨٧ ،والمحتسب : ٢/٦١ .
(٣) حكى الكسائي أنها لغة ربيعة وغنم. انظر المحكم : ١/٥٥ ،
والجنى الداني : ٣١١ .
(٤) قال في الجني الداني : ٣١٢ : " واختلف في حركة "مع"
اذ نونت ،فذهب الخليل وسيبويه الى أنها فتحة اعراب ،
والكلمة ثنائية حالة الافراد كما كانت حالة الاضافة ،وذهب يونس
والأخفش الى أن الفتحة فيها كفتحة تاء "فتى" لأنها حين
أفردت ردت اليها لامها المحذوفة ،فصارت اسما مقصورا ، قال
ابن مالك: وهو الصحيح لقولهم : الزيدان معا ،والزيدون معا
فيرفعون "معا" في موضع كما ترفع الاسماء المقصورة نحو : فتى ،
وهم عدا ،ولو كان باقيا على النقص لقيل الزيدان مع ، كما يقال:
هم يد واحدة على من سواهم.
(٥) ساقطة من "ق" .
(٦) الكتاب : ٣/٢٨٧ ، ١/٢٤٠ ،ومعه بكسر العين.

وقُرِئَ في الشّاذِ : ﴿ هذا ذكرٌ مِنْ مَعِي وذكرٌ من قَبْلِي ﴾ (١) بتنوين "ذكر" وكسر ميم "مِنْ" في الموضعين ، ومما جاء في الشعر من نحو : الزيدان معاً ، للاجماعِ على بطلانِ نظيره من نحو : زيدٌ قائما (٢) ، وأما التفصيلُ فهو الوجه المستقيم ، لما تقدم من دخولِ "مِنْ" عليه في حالِ الإضافة ، وتمكن الحاليةِ في الإفراد مع بُعْدِ الظرفيةِ فيه ، وأمّا من يقول بالحرفيةِ مطلقاً ، أو في حال الإسكانِ ، فلا سبيل إليه ؛ لوجود بعضِ أحكام الأسماء فيه ، من دخول "مِنْ" ، ولِحَاقِ التنوين ، واستقلالِ الكلام به مع الاسمِ على ما جاء في الشعر من نحو : الزيدانِ معاً ، والمعنىٰ واحدٌ في حالتي الحركةِ والسكون ، وأمّا كونُه ثنائيُ اللفظِ كيدٍ ودمٍ في حالَيْ الإضافة والافراد ، وهي المسألةُ التصريفيةُ ، وهو قول سيبويه والخليل (٣) ، وأما كونه من باب عصيً ، ورحيً في حال الإفرادِ ، فهو مذهب يونس والأخفش ، واحْتَجَّ له بعض المتأخرين (٤) بما جاء من (٥) نحو الزيدان معاً [قال] (٦) فوقوعه في موضع رفع كوقوعِ الأسماء المقصورةِ دليلٌ على صحةِ كونه من باب عصيً ورحيً ، وغَفَلَ عن انتصابه على الظرفية .

واما لامه فينبغي أن تكون واواً حملاً على الأكثر ، وهو باب أخٍ ، وأبٍ ، وينبغي أن تكون عينه ساكنةً في الأصل (٧) على ما وَصّىٰ به سيبويهِ ،

---

(١) الأنبياء : ٢٤ ، وهي قراءة يحيى بن يعمر وطلحة بن مصرف. المحتسب : ٢/٦١ .
(٢) انظر ما نقل عن الجنى الداني في الهامش :
(٣) انظر الجني الداني : ٣١٢ .
(٤) هو ابن مالك انظر ما سبق نقله قبل قليل عن الجني الداني .
(٥) ساقطة من "ق" .
(٦) تكملة من "ق" .
(٧) في الأصل "الوصل" خطأ .

ولا يُقْدَمُ على تحريكهما الا بدليلٍ ،ولا دليلَ على كونِها محركةً في الأصل ،وأما هذه الحركةُ ،فإنّها إعراب ،وليس في تحريكها على مذهب من جعله مقصوراً دليلٌ على أنها حركةُ أصلٍ ، اذا سُلّمَ ذلك فإنه يمكن أن يقال فيه ما يقال في : يديان ،ودميان ،ولا خلاف أن "يداً" ساكنُ العينِ في الأصل ،وكذلك " دمٌ " على مذهب سيبويه ،والله أعلم.

باب الاستثناء

الاستثناء إخراجُ بعضٍ من كلٍ بإلّا وما في معناها ، والذي في معناها " غير " و " سوى " مثلّثاً ، إلّا أنّه يُمَدُّ مع فتح السين ، وحاشى ، وخلا ، وعدى ، وليس ، ولا يكون ، وزاد أبو علي "لا سيما"(١) واعترض بمخالفة معناها لمعنى " إلا "(٢) ، ولا يكونُ من هذا البابِ إلّا ما وافقَ معناه معنى " إلّا " ، وذلك أنك إذا قلت : قام القوم إلا زيداً فإنّ زيداً غير قائمٍ ، وإذا قلتَ : قام القوم لا سيّما زيدٍ ، فان زيداً قائم.

وقد أُجيب عن ذلك : بأنك إذا قلتَ : فعلَ القومُ كذا لا سيّما زيدٍ ، فإنّ معناه فعلَ القومُ كذا فِعْلاً معهوداً إلا زيداً فإنه خالفَ المعهودَ بأن زادَ على فعلِهم ، فبهذه المخالفةِ حصلتِ الموافقةُ لإلّا ، فلذلك أدخلَها أبو عليٍّ في بابِ الاستثناء(٣) ، والله أعلم.

فصل(٤) : إطلاق القول بالقدر المخرج هو الصحيح خلافاً لمن اشترط نقصانَه عن الباقي ، ولمن اشترطَ عدمَ زيادته عليه(٥) ، وكل واحدٍ من الفريقين يمنع : عندي عشرة [إلّا سته ، لانتفاء النقصان ، وحصول الزيادة ، فان قلت : عندي عشرة](٦) إلّا خمسة امتنع على الأول لعدم النقصان ، وجاز على الثاني ؛ لعدمِ الزيادة ، فان قلت : يلزم على ذلك الإطلاق(٧)

---

(١) الايضاح : ٢٠٩.

(٢) بهذا الاعتراض اعترض ابن عصفور . شرح الجمل ٢/٢٦٢.

(٣) بهذه الاجابة اعتذر ابن عصفور عن الاعتراض السابق ، انظر شرح الجمل : ٢/٢٦٢ ، ومثله في الملخص : ٣٩٩.

(٤) هذا الفصل ساقط من " ح ".

(٥) انظر المسألة في شرح ابن عصفور : ٢/٢٤٩ ، ومابعدها ، وهمع الهوامع : ٣/٢٦٨ ومابعدها.

(٦) تكملة من " ق " ، وهي ملحقة بهامشها.

(٧) بعض الاطلاق الوارد في المغرب وليس الاطلاق [illegible]

وقوع اللفظِ العامِّ على الأقلِ مثل أن يكون الإخوةُ مثلاً عشرة ،فتقول : قام الإخوةُ إلاَّ سبعةً منهم ،فتكون قد أوقعتَ اللفظَ الذى يَعُمُّ العشرةَ على ثلاثةٍ ،وهو مجازٌ بعيد .(١)

فالجواب : أنه يجوز في الاستثناء ما لا يجوز دونه ،فيجوز أن تقول : عندي عشرةٌ إلا ثلاثةً ، ولا يجوزُ في غير الاستثناء: عندي عشرة وأنت تعني سبعة ،فإنْ مَنَعَ مانعٌ الاستثناءَ من الاعداد ؛ لسبب أنها نصوص / فيما تحتها .(٣) ٢٧٣

فالجواب : أنها نصوصٌ ما لم يقترن بها ما يزيل نَصِّيَّتَها (٤) كما إذا أريدَ بها معنى المبالغةِ في التكثير ، وأيضاً فإنَّ القائل : أنت طالقٌ ثلاثاً إلاَّ واحدةً عبارةٌ عن ثنتين ،ولا يُعتَبَرُ الكلامُ إلاَّ بآخرِه والفراغِ من جميعِ قيودِه ،والمتكلِّمُ مخيرٌ بينَ أنْ يقولَ: له عندي عشرةٌ إلاَّ ثلاثة ، وأن يقولَ : عندي سبعةٌ ،فهما لفظان مترادفان ،على أن القاضي ابابكر رضي الله عنه أبطل القول بالإخراج ،بما يلزم عليه من الإحالة ؛بيانها أنك إذا قلتَ : قامَ القومُ وفيهم زيدٌ فقد وجب له نسبة القيام ،فإذا أخرجته بإلاَّ فقد نفيته عنه ،فيصير مثبتاً منفياً باعتبارٍ واحدٍ ،فظهرت الإحالة.(٥)

والجواب أن الاخراج ليس على الوجه الذى الزمه القاضي ؛ وإنما هو باخراج ما توهمه المخاطب داخلاً ؛وبيانه أنك لما قلت :

---

(١) انظر هذا المعنى في شرح ابن عصفور : ٢/ ٢٥٠.

(٢) بعدها في الأصل كرر "الا ثلاثة ،ولا يجوز في غير الاستثناء عند عشرة ".

(٣) انظر شرح ابن عصفور : ٢/ ٢٥١.

(٤) في "ق" تنصيصها ،وهذا الجواب ذكره ابن عصفور ،وابن الضائع.

(٥) هو أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن القاسم المعروف بالباقلاني درس على أبي الحسن الاشعرى ،وذكره القاضي عياض في طبقات المالكية . انظر الوافي بالوفيات : ٣/ ١٧٧ والاعلام : ٦/ ١٧٦.

قامَ القومُ ،وهم عند المتكلم ثلاثةٌ : عمروٌ ،وخالدٌ ،وجعفرٌ مثلاً ،وقع في خيال السامع أن زيداً منهم فيما فهمت عنه ، فأخرجت بإلاّ ظنه داخلا في عموم اللفظ ،وهذا صحيح (١) إنْ شاء الله.

فصل : وهذه الأدوات على ستةِ أقسام : " إلاّ " قسم متفق على حرفيته ،و" غير " قسمٌ متفق على اسميته ،و" سوى " قسم مختلف فيه ؛ ذهب أبو العباس إلى اسميته ، وأنك إذا قلت : قام القومُ سوى زيدٍ ، فإنّه بمنزلةِ لو قلتَ : قام القومُ غيرَ زيدٍ ،فانتصابُه انتصابَ غير (٢) ،وذهب سيبويه إلى ظرفيته ،وأنك إذا قلتَ : قامَ القومُ سِوى زيدٍ ،فإنه بمنزلةِ لو قلتَ : قام القومُ مكانَ زيدٍ ،وبدلَ زيدٍ ،ودخله معنى الاستثناء (٣) ، وهذا أَوْلَى من جهتين :

أحدهما : أنّه لفظٌ غيرَ متصرّفٍ ،وعدمُ التّصرفِ في بابِ الظروفِ كثيرٌ والدخولُ في أَوْسَعِ البابين واجب.

والجهة الثانية : انتصابه في موضعٍ لا ينتصبُ فيه إلاّ الظرف، وهو قولهم : مررت بِمَن سوايَ ،فهذا لا وجه لانتصابه ،إلاّ أنْ يكونَ ظرفاً وَقَعَ صلةً لمَنْ (٤).

و" حشى " قسم اختُلِفَ في تردُّدِه بين الحرفيةِ والفعليةِ (٥) ، واختصاصه بالحرفية ، (٦- فذهب سيبويه إلى اختصاصه بالحرفية -٦) ،وهو

---

(١) انظر قول القاضي والجواب عليه في الايضاح في شرح المفصل ١/٣٥٩.

(٢) المقتضب ٤/٣٩١.

(٣) قال في الكتاب : ٢/٣٥٠ : " وأما أتاني القوم سواك ، فزعم الخليل ان هذا كقولك : أتاني القوم مكانك ،وما أتاني أحد مكانك ،الا أن في سواك معنى الاستثناء " هـ فكلمة "بدل " ليست في نص سيبويه ،وانظر ١/٣١-٣٢ وهذه المسألة خلافية ،انظر الانصاف : ٢٩٤ ومابعدها.

(٤) انظر شرح الفية ابن معطي : ٦٠٧ ،والملخص : ٤٠٢.

(٥) في "ق " "بين الحرف والفعل ".

(٦-٦) في "ق " "واختصاصه بالحرفية مذهب سيبويه " وانظر الكتاب ٢/٢٠٩.

مجرداً من حرف " ما " المصدرية ، فمن جعلها حرفاً جرّ بها مابعدها ومن جعلها فعلاً نصبَ بها مابعدها ،فيقال : قام القوم خلا زيدٍ وخلا زيداً ،فان وقعت صلةً لما المصدرية تعينت الفعلية اتفاقاً ،ووجب نصبُ مابعدها، إلاّ ما ذكر عن الجرمي في جرّ مابعدها (١) ،ولا وجه لما حينئذ إلا أنْ تكون زائدةً ،وهي حكايةٌ شاذةٌ .

وعدا ،وليس ،ولا يكون قسم ، فأما عدا فمتفق على فعليته مطلقاً سواء وقع صلةً (٢) لما المصدرية أولا ، إلا ما حكاه السيرافيُّ عن الأخفشِ ،وبه أخذ الجرمي كما ذكر في خلا. (٣)

وأما ليس فمن الناس من يقول : أنّها حرف (٤) ،نظرا إلى معناها ، وهي على هذا أصل بناء على مثال " ليت " ،ومذهل سيبويه أنها فعل نظراً إلى أحكامِها (٥) ،وهي على هذا مخففةٌ من لَيِسَ (٦) ؛ دليله أنه حُكِيَ فيها لِسْتَ بكسر اللام كبعت .

---

(١) انظر رصف المباني : ١٨٦ ،والجنى الداني : ٤١٤ ،ومذهب الجرمي ذهب اليه الكسائي ،والفارسي والربعي وابن جني ،انظر المغني : ١٧٩ ،وذكر ابن هشام والمالقي في رصف المباني : أنهم إنْ ذهبوا الى زيادة " ما " قياسا فذلك فاسد ؛لأن " ما " لا تزاد أولَ الكلام ؛ لأنها ضد الاعتناء الذى قدمت له ،ولأن " ما " لا تزاد قبل حرف الجر وإنما تزاد بعده.
وان قالوا : ان ذلك سماعا ، فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه.

(٢) ساقطة من " ح " .

(٣) نقل ذلك عنه أبو حيان من الأوسط. انظر منهج السالك: ١٧٥ ونقله عنه أيضا السيرافي ذكر ذلك الرضي في شرحه : ١/٢٢٩ قال : " قال السيرافي لم أر أحدا ذكر الجر بعد "إلا" إلا أخفش "

(٤) ذُكِرَ ذلك عن ابن السراج ،والفارسي ،وابن شقير . انظر الجنى الداني : ٤٥٩ . وفي الأصول لابن السراج : ١/٧٤ مايدل على أن " ليس " عند السراج أنه فعل .

(٥) الكتاب : ٤/٣٤٤.

(٦) انظر اللسان " ليس " ٦/٢١٢.

وأما "لا يكونُ" فمركَّبةٌ من فعلٍ وحرفٍ، وذُكِرَت في الأفعال؛ لأنها / فعلٌ دخل عليها حرفُ النفي، ولم يغيّرها في اللفظِ، ولا في التقدير بخلافِ "عدا" إذا دخلتْ عليها "ما"، فإن "ما" معها مصدريّةٌ، فهما في تقديرِ اسم. ٢٧٤

وزاد بعضُهم (١) في أدواتِ الاستثناءِ "بَلْهَ"* نحو قولك: قام القوم بَلْهَ زيداً (٢). وإنما هي عند المحققينَ من قبيل أسماءِ الأفعال، وعلى ذلك أنشد قوله: (٣)

نَذَرُ الجماجمَ ضاحياً هاماتُها بَلْهَ الأكفِّ كأنَّها لم تُخْلَقِ

أي: دعِ الأكفَّ [كأنها لم تُخْلَق] (٤). ومن رواه بالخفضِ كانت عنده مصدراً مضافاً إلى معمولِه، كأنه قال: تَرْكَ الأكفِّ، أي اترك الأكفَّ، ومن رواه بالرفعِ جعل بَلْهَ بمعنى "كَيْفَ" ومعناها قريبٌ من معنى "لا سيما". (٥)

ثم قال: (فأما "إلاَّ" فإذا كان ما قبلها من الكلام موجباً، كان مابعدها منصوبا) (٦) الى آخره.

ضابطُ هذا الفصلِ أنْ تقولَ: لا يخلو حرفُ "إلاَّ" من (٧) أنْ يكونَ استثناءً في المعنى دون اللفظِ، أو يكونَ استثناءً في اللفظِ والمعنى،

---

(١) ساقطة من "ق". *"بَلْهَ" كَكَيْفَ. القاموس.
(٢) هذا مذهب الكوفيين. انظر الجني الداني: ٤٠٤.
(٣) البيت لكعب بن مالك الانصارى رضي الله عنه، وهو في شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٦٢، والمغني: ١٨٣، والجنى الداني: ٤٠٤، والخزانة ٣/٢٠.
(٤) زيادة من "ق".
(٥) انظر الجنى الداني: ٤٠٤، وشرح ابن الضائع: ٢١٣.
(٦) الجمل: ٢٣٠.
(٧) ساقطة من "ق".

فإنْ كان آستثناءً في المعنىٰ دون اللفظِ كان ما بعدَها علىٰ حَسَبِ العاملِ الذي قبلَها من رفعٍ أو نصبٍ أو خفضٍ كقولك : ما قام إلاّ زيدٌ ، وما رأيت إلا زيداً ، وما مررت إلا بزيدٍ ، وهذا النوع هو الذى يسمىٰ مفرغاً بمعنىٰ أن آلعَامِلَ الذي قبلَ " إلاَّ " مفرَّغٌ لمابعدَها (١) ، أي أنَّه يطلبُه طَلَبَ العامِلِ للمعمولِ . وإنْ كانتْ " إلاّ " آستثناءً في اللفظِ والمعنىٰ ، فإنَّها على وجهين :

أحدهما : أن يكونَ ما قَبْلَها مما يَصِحُّ فيه التفريغُ لمابعدها .

والآخر : أن يكونَ مما لا يصحُّ فيه التفريغُ ، فإنْ كانَ مما يصحُّ فيه التفريغُ جَازَ في المسألةِ وجهان : (٢)

أحدهما : أن يكونَ مابعدها تابعاً لما قَبْلَها على البدلِ كقولك : ما قامَ القومُ إلاَّ زيدٌ ، وما رأيت آلقومَ إلاّ زيداً ، وما مررت بالقومِ إلاَّ زيدٍ .

والوجه الثاني : النصب علىٰ آلإستثناء ، وآلأول أكثرُ وأقيسُ من جهتين : إحداهما حصولُ المشاكلةِ بين مابعدها وما قبلها ؛ لأنَّهم إذا كانوا يحافظونَ على المشاكلةِ مع فسادِ المعنىٰ في نحو : هذا جحرُ ضَبٍّ خَرِبٍ ، فمحافظتهم عليها مع صحة المعنىٰ أولى .

والمرجح الثاني : أن آلمستثنىٰ مُشَبَّهٌ بغيره ، وآلبدلُ قائمٌ بنفسه غَيْرَ مشبَّهٍ بغيرِه (٣) ، وأن يكون الشيء جارياً علىٰ حكمِ نفسِه أولىٰ من أن يكونَ جارياً علىٰ حكمِ غيره ؛ ولهذا - والله أعلم - أجمعَ القراءُ علىٰ الرفعِ في قوله تعالى : ﴿ ما فَعَلُوه إلاّ قليلٌ منهم ﴾ (٤) إلا آبنَ عامرٍ

---

(١) في " ق " " لما بعد إلاّ ".

(٢) في " ق " " جاز فيما بعدها وجهان ".

(٣) بعد هذه الكلمة في " ق " بياض بقدر كلمة واحدة ، وكتب أمامها في الهامش " أى بالمفعول به " ووضع فوقها حرف كأنه " ظاء ".

(٤) النساء : ٦٦.

فَإِنَّهُ انفردَ دُونَهم بالنصبِ (١) ، كما انفردَ برفعِ " كلٌّ " في الحديد. (٢)

وأمّا قولُ أبي القاسمِ: (وجاز فيه النصبُ إذا تَمَّ (٣) الكلامُ دُونَه) .

فَظَاهِرُه جوازُ النَّصبِ في نحو قولك : ما مررتُ إلّا بزيدٍ ، فتقولَ: [ما] (٤) مررتُ إلّا زيداً على تقديرِ ما مررتُ بأحدٍ إلّا زيداً ، ويكون "إلّا زيداً" استثناء من متروكٍ ، ولا ينبغي أن يمتنعَ هذا ؛ لأنهم (٥) إنّما منعوا النصبَ في نحو قولك : ما قامَ إلا زيدٌ ؛ لأنّك لو نصبتَ فقلت : ما قامَ إلا زيداً على أنْ يكونَ استثناء من متروكٍ كالمسألةِ الأولى لم يجزْ، لما يلزمُ عليه من بقاءِ الفعلِ فارغاً ، بلا فاعلٍ ، ولا يَصِحُّ ذلك ، وأمّا مسألتُنا وهي : ما مررتُ إلّا زيداً ، فلا يلزمُ فيها هذا المحظورُ ، وإنّما في المسألةِ حُذِفَ المستثنى منه ، وهو فضلةٌ ، ولا يَضُرُّ ذلك ، والله أعلم.

ثم قال : (وإذا فرّغْتَ ما قبلَ إلّا لما بعدها عمل فيه ولم تعمل "إلّا" شيئاً) . (٦)

مفهومُ هذا الشرطُ أنّ حرفَ " إلّا " هو الناصبُ للمستثنى ؛ وذلك أن قوله : ولم تعمل " إلا " شيئاً معطوفٌ على [جوابِ] (٧) «إذا» ، والمعطوفِ على الجوابِ جوابٌ ؛ لأنّ مِن الشرطِ في المعطوفِ (٨) والمعطوفِ عليه التساوي في المساقِ ، فتقديرُ الكلامِ : وإذا فرّغْتَ ما قبل إلّا لما بعدها عَمِل فيه ، وإذا لم تفرّغ ما قبلها لما بعدها عمِلت هي فيه.

---

(١) انظر هذه القراءة في السبعة : ٢٣٥.
(٢) هي الاية : ١٠ ﴿ وكلا وعد الله الحسنى ﴾ انظر السبعة : ٢٦٥ ، وهي ليست من باب الاستثناء ، وانما ذكرها هنا في معرض التنبيه على مخالفات ابن عامر للاخرين.
(٣) في الأصل "أتم" والمثبت يوافق الجمل : ٢٣٠.
(٤) تكملة من "ح" و "ق".
(٥) في الأصل "الا أنهم".
(٦) الجمل : ٥٣٠.
(٧) تكملة من "ح".
(٨) في "ح" "من شرط المعطوف".

وقد ٱختلف النَّاسُ في ذلك على ثمانيةِ أقوال.(١)

أحدها : ما قلناه من ظاهر قول سيبويه(٢) وأبي القاسم ،لأنَّ معناها ٱلاستثناء ،وهو مَحْكِيٌّ عن أبي العباسِ المبرِّدِ ،فإذا قلتَ : قام القومُ إلَّا زيداً ،فالأصل : قام القوم أَستثني زيداً ،ثم وُضِعَت " إلّا " موضعَ أَستثني علىٰ ذلك المعنىٰ .

وَرُدَّ هذا القول بجوازِ الرَّفعِ علىٰ البدلِ في الموضعِ الذي يمكن فيه التَّفْرِيْغُ ،فلو كان ذلك صحيحاً لم يجزْ رَفْعُهُ ،وللزمَ نصبُه؛لبقاءِ المعنىٰ الذي أوجَبَ نَصْبَه ثَمَّةَ.

/ ورُدَّ أيضاً بأنَّ تقديرَ الفعلِ ٱلذي نابتْ عنه "إلّا" لا يصح في "غيرٍ" إذا قلتَ : قام القومُ غيرَ زيدٍ ؛لما يلزم عليه من ٱنقلابِ المعنىٰ الذى قصدَه المتكلمُ ،لا يصح قام القوم أستثني غَيْرَ زيدٍ ،وَرُدَّ أيضاً بأنَّ الحرفَ لا يعملُ بما فيه من معنىٰ الفعلِ إلّا في الظروفِ والمجروراتِ والأحوالِ ، وهو مع ذلك غيرُ مطرد . ٢٧٥

القول الثاني : أنّه منصوبٌ بالمخالفةِ ؛لأنه مخالفٌ للأولِ في الحكمِ ،وَرُدَّ [أيضاً](٣) بٱمتناعِ النَّصبِ في مواضعَ كثيرةٍ تُوجَدُ فيها المخالَفَةُ كقولك : (٤- قام زيدٌ لا عمروٌ ،وقامَ زيدٌ بل عمروٌ ، وما قام زيدٌ لكن عمروٌ إلىٰ غير ذلك من المواضعِ -٤) ، فلو كانت المخالَفَةُ ناصبةً لم تَمْرَ عن ذلك في موضعٍ(٥) كسائرِ العواملِ ،وقد تَقَدَّمَ ذلك ،حُكي هذا القول عن الكسائي .

---

(١) انظر هذه الأقوال الثمانية في الايضاح في شرح المفصل : ١/ ٣٦١ ومابعدها ، والجنى الداني : ٤٧٦.

(٢) ساقطة من "ح".

(٣) زيادة من "ق".

(٤-٤) في "ق" "كقولك قام زيد لا عمر،وقام زيد خلا عمرو،وماقام زيد لكن عمرو الى غير ذلك من المواضع".

(٥) في الأصل " مواضع ".

القول الثالث : أنه منصوبٌ بأَنْ مضمرةً بعد إلاَّ كأَنَّه قال : قام القوم إلاّ أَنَّ زيداً لم يَقُمْ ، وَرُدَّ بامتناعِ إضمارها بجوازِ الرفعِ حيثُ يصح التَّفْرِيْغُ ، وباقتضائِها عاملاً في مَحَلِّها ؛ لأَنَّها مَعَ ما تَعْمَلُ فيه بِتَأْوِيْلِ المصدرِ ، فلو صَحَّ تَكَلُّفُ عاملٍ في مَحَلِّها لأَغنىٰ عَن ذِكْرِها ؛ لإمكانِ نسبةِ العملِ إليه دَوْنَها ، فَقَدْ ظَهَرَ فسادُ هذا القول ، وهو مَحْكِيٌّ عن الكسائيِّ أيضا .(١)

القول الرابع : أَنَّ "إلاّ" مُرَكَّبَةٌ من "إنْ" الخَفِيْفَةِ(٢) من "إنَّ" و "لا". فالمنصوبُ اسمُها ، والخبرُ محذوفٌ(٣) ، والمرفوعُ معطوفٌ بلا ، وهذا القولُ غَنِيٌّ عن الردِّ لظهور بُطْلانِه ، ولعلَّ صاحِبَهُ إنّما أرادَ أن يُذْكَرَ في القائلين ؛ ألا تَرَىٰ أَنَّ هذا التَّقْدِيْرَ لا يُتَصَوَّرُ في التَّفْرِيْغِ ، ويلزَمُ النصبُ في الواجبِ ، والمعنىٰ في الموضعين واحدٌ وأيضاً فإنَّه لو صَحَّ التَّرْكِيْبُ(٤) لَمْ يَصِحَّ بقاءُ العملِ ؛ لأنَّ كلَّ تركيبٍ يتغيَّرُ معه المعنىٰ يتغيَّرُ معه الحكمُ كإذ ما ، وحيثما ، فان تَغَيُّرَ المعنىٰ أَزالَ العملَ الأصيلَ وأَحْدَثَ عملاً آخر .

وأما العطفُ بلا فباطلٌ ؛ لأَنَّها إنّما يَتْبَعُ ما بعدَها ما قبلَها ها هنا في الموضعِ الذي يصحُّ فيه التَّفْرِيْغُ ، وذلك غيرُ الواجبِ ، والعطفُ بها لا يكون إلاّ بعد الإيجابِ ، وهذا واضحٌ ، وهذا القول مَحْكِيٌّ عن الفراء .(٥)

---

(١) قال في منهج السالك : ١٦٠ "وقد غلط من نسب هذا المذهب الى الكسائي".

(٢) في "ح" "مخففة".

(٣) في "ق" "وخبرها محذوف".

(٤) في "ق" "لم يصح التركيب" خطأ.

(٥) انظر الاستغناء في أحكام الاستثناء : ١٢٩ ، وشرح ابن عصفور ٢/٢٥٤ ، والجنى الداني : ٤٧٧.

القولُ الخامسُ : أنَّه منصوبٌ بأستثني مضمراً بعد إلَّا ، وهو قول الزَّجّاجِ . وحُكي عن المبرِّد أيضاً ، ورُدَّ بمخالفةِ النَّظائرِ، وذلك أنَّه لا يُجْمَعُ بين فِعْلٍ وحرفٍ يدلُّ على معناه ، وباجماعِهِمْ على آمتناع تقديرِ أتمنىٰ وأُشَبِّه وأَنْفي بعد ليت ، وكأنَّ ، ولا ، و بفسادِ المعنىٰ بتقديرِه مع " غيرٍ " ، لأنَّك لو قلتَ : قامَ القومُ أستثني غَيْرَ زيدٍ لانقلبَ(١) المعنىٰ المراد .

القولُ السادِسُ : أنَّه منصوبٌ بما قَبْلَ " إلَّا " على سبيل الاستقلالِ من غير لحظِ توسُّطٍ بإلّا ، وهو قولُ آبنِ خروفٍ ، وآلذي دَعاه إلىٰ ذلك انتصابُ " غَيْرَ " في نحوِ قولك : قام القومُ غيرَ زيدٍ بما قَبْلَها من غيرِ توسطٍ بحرفٍ ، فَدَلَّه ذلك على أنَّ ما بعدَ " إلَّا " منصوباً بما قبلها من غيرِ تَقْدِيرِ تَوَسُّطٍ بها كما كان ذلك في " غيرٍ " ، فكأنَّه جَعَلَ آنتصابَ " غيرٍ " نصاً في رفعِ آلاحتمال هنالك ، ورُدَّ عليه بما يلزمُ علىٰ ذلك من عدمِ النَّظِيْرِ ، وذلك أنَّ " إلَّا " هي المقتضِيَةِ للمستثنىٰ على سبيلِ الاخراجِ ؛ والدليل علىٰ ذلك أنَّك لو أَسقَطْتَها فقلتَ : قَامَ القومُ زيداً لم يَكُنْ لهُ معنىً ، فَيَلْزَمُ علىٰ قوله نِسْبَةُ العملِ لغيرِ المقْتَضِي وانتفاؤه عن المقتضي ، وهذا لا نظيرَ له ، فوجبَ آجتنابُه .

وأما آنتصابُ(٢) " غيرٍ " بلا واسطةٍ فلا دليلَ له فيه ؛ لأنَّ ظاهر كلامِ سيبويهِ(٣) أنَّ انتصابَها على الحالِ ، وفيها معنى آلأستثناء وسيأتي[في](٤) ذكر(٥) توجيه آبن البازش ان شاء الله .

---

(١) في الأصل " لانقلاب ".
(٢) في "ق" "نصبه"
(٣) في الأصل " س ".
(٤) تكملة ليست في النسخ.
(٥) ساقطة من " ق ". وانظر ما سيأتي: ٩٦٥

القولُ السابعُ : أنّه منصوبٌ عن تمامِ الكلامِ كالتمييزِ المنتصبِ عن (١) تمامِ الاسم ، وعَزاهُ من قالَ به إلى سيبويهِ (٢) ، وانّهُ لظاهرُ الكتابِ ، وينبغي أن يُحقّقَ النظرُ في هذا المذهبِ فيُقالُ: لا يخلو أن يكونَ المعنىٰ : أنّ نَصْبَ هذا المستثنىٰ إمّا بالتمامِ نفسِه ، وهو معنىً معلّقٌ بالجملةِ ، أو يكون منصوباً بالجملةِ نفسِها ، من حيثُ هي جملةٌ ، وكلاهما باطلٌ باتفاقِهم على جوازِ تَوَسُّطِ / المستثنىٰ ، والمعمولُ لا يصحُّ تَوَسُّطُهُ بين أثناءِ العاملِ ؛ ولأنّ المعنىٰ لا يَتَقَدَّمُ عليه معمُولُه ما عدا الظرفُ والمجرورُ ، وإذا كانتِ الحالُ لا يجوزُ تقديمُها على عاملِها إذا كان معنىً ، مع أنّه مُشْعِرٌ بالفعليّةِ ، فأولىٰ الا يُقَدَّمَ المستثنىٰ على عاملِها ، وهو معنىً غيرُ مُشْعِرٍ بفعليّةٍ ، وأيضاً فإنّ الحالَ مُشَبَّهَةٌ بالظرفِ بخلافِ المستثنىٰ . فانظرْ إلى هذا فإنّ فيه غموضا .

٢٧٦

القول الثامن : أنّه منصوبٌ بما قبل " إلاّ " من الفعل أو معناه بتوسطِها ، كالمفعولِ معه المنتصبِ بما قَبْلَ الواوِ وبتوسُّطِها ، وهو مذهبُ الفارسيِّ وحذاقِ النحاةِ ، فمثال الفعلِ : قامَ القومُ إلا زيداً ، ومثال المعنىٰ : القوم إخوتك إلا زيداً ؛ لأنها أُخوّةُ الصداقةِ ، ولا يَصِحُّ مع أُخُوَّةِ النسب ؛ لِتَعَرِّيها من الإشعارِ بالفعليةِ ، وهذا هو الصحيحُ إنْ شاءَ اللّهُ ؛ وبيان ذلك أنه قد ثبتَ بالاجماعِ أن المستثنىٰ معلّقٌ بالفعلِ المذكورِ بِتَوَسُّطِ الحرفِ في قولك : قام القوم حاشىٰ زيدٍ ، وقام القوم خلا زيدٍ ، فوجب أن يكون ما بعد إلاّ معلّقاً بالعامل الذي قَبْلَها ، وهو كالنصِّ في موضع الاشكال ، فوجب الاعتمادُ عليه [أيضاً] فإنّ ما بقي من أدواتِ الاستثناء

---

(١) في "ق" "على".
(٢) انظر الجنى الداني : ٤٧٨.
(٣) زيادة من "ح" و"ق".

إنّما هو منصوبٌ بالعاملِ المذكور لفظاً كالاسمِ ،والظّرفِ ،أو محلاً كالفعلِ ، فكَيْفَ ما دارَ الأمرُ ،فالعملُ إنّما هو للعاملِ في المستثنىٰ منه ،وهـذا ظاهرٌ إن شاء الله ، ولا يُعْتَرَضُ هذا القولُ بانتصابِ " سوىٰ " و" غير " دون توسُّطٍ بحرفٍ ؛لأنَّ " سِوَىٰ " ظرفٌ على الأصَحِّ ،و" غير " حالٌ على ظاهر كلام سيبويه ، وفيهما معنىٰ الاستثناء .

ووجه ابنُ البَاذِش انتصابَ "غير" دون تَوَسُّطٍ ،بأنَّ فيها شَبَهاً بالظرفِ ؛لتوغلها في الابهام ، بناءً منه على أنّها نَصْبٌ على الاستثناء (١) ، وفيه نظرٌ ؛ لأنَّ المنصوبَ علىٰ الاستثناءِ ينبغي أنْ يكونَ مَدْلُوْلُه هـو : المستثنىٰ في المعنىٰ ،وليس مدلولُ " غير " هنا هو المستثنىٰ ،إنّما مدلولُه [المستثنىٰ منه ،والمستثنىٰ منه لا يكونُ هو المستثنىٰ] (٢) وهو ظاهر.

مسألة (٣) : لما قرَّرَ ابنُ الحاجبِ خلافَ الناسِ في ناصبِ المستثنىٰ المتّصلِ قال بعد ذلك : وأمّا المنقطعِ فالعامل فيه نفس "إلّا" ؛لأنّها تعملُ عمل "لكنّ" ،ولها خبرٌ مقدَّرٌ علىٰ حَسَبِ المعنىٰ ، ومنهم من يقول: إنه يظهر . (٤)

قلت : كلام النحويين على أنّ الخلاف المذكورَ جارٍ ، في الموضعين ، بلا فرق ،وذلك أن الفعلَ ينصِبُ كلَّ ما تَعَلَّقَ [به] (٥) بعد ارتفاعِ الفاعلِ به (٦) علىٰ اختلافِ وُجُوهِ المنصوباتِ ،وكلُّ منصوبٍ به كالمفعولات

---

(١) انظر قول ابن الباذش في شرح ابن عصفور: ٢/ ٢٥٤.

(٢) ساقطه من الأصل ،وكرر مكانها "انما مدلوله هو المستثنى . . ." وزاد في "ق" كلمة "منه" قبل قوله :" وهذا ظاهر" . وهو خطأ .

(٣) هذه المسألة وجميع المسائل التي بعدها ساقطة من "ح" ، وينتهي السقط عند نص الجمل الآتي وهو" وأما غير فانها تخفض مابعدها". انظر ص ٩٧٠

(٤) الايضاح في شرح المفصل : ١/ ٣٦٣.

(٥) تكملة من "ق".

(٦) ساقطة من "ق".

الصحاح والمصادر والظروف ،والأحوال والتمييزات والمنصوبات بتوسط الواو نحو : ما صنعت وإياك ،فكذلك المستثنى منصوبٌ بالفعلِ الّذى قبل إلا بتوسطها كالمفعولِ معه ؛وذلك أنّك إذا قلت : قام القوم إلا زيداً ،فقام قد ارتفع به فاعلُه ،وهو القومُ ،وما بعد إلّا متعلّقٌ به ،فوجب أنْ ينصبَه ،وإذا صَحَّ ذلك في الفعل جرىٰ مَجْراه في ذلك (١) كل ما في معناه كالمفعول معه ، ولا يمنع هذا العمل كون ما بعد " إلا " في المنقطع مخالفاً لما قبلها ،كما لم تَمْنَعْ هذه المخالفةُ أن يعملَ ما قبلَها فيما بعدها بتوسطها في بابِ العطفِ ،سواءً إذا قلت : ما قام زيدٌ لكن عمرٌو ،فكما يَعْمَلُ ما قبلها فيما بعدها مطلقاً في بابِ العطفِ ،سواءً كان ما بعدها جزءً مما قبلها أو لا كقولك : ما قام القومُ لكن زيد ،وزيد بعض القوم ،وما قام زيد ،لكن عمرو ،وكذلك يعمل ما قبلها فيما بعدها في باب الاستثناءِ مطلقاً ، سواءً كان ما بعدها جزءً مما قبلها أو لم يكن كقولك : ما قام القومُ إلّا زيداً ، وما أحدٌ في الدارِ إلّا فرساً ،وهذا واضحٌ إنْ شاء الله.

مسألة : ما قام القوم إلّا زيدٌ بمنزلة قولك : ما قام إلا زيدٌ ،وهذا الثاني نصٌّ في إسنادِ القيامِ / إلىٰ زيدٍ ونفيه عن غيره ، فكذلك الأول ، ٢٧٧
سواء كان البدل على تقديرِ تَكْرارِ العاملِ ،أو على تقديرِ الغاءِ المبدل منه ، قال سيبويهِ في الثّاني من أبوابِ الاستثناء : ولكنّك أدخلتَ "إلّا" لتوجب الأفعال لهذه الأسماء ،ولتنفي ما سواها (٢) ، فهذا منه دليلٌ على صحةِ ما قلتُه ،وكذلك قوله في البابِ الثالثِ : وجه الكلامِ أن تجعلَ المستثنىٰ بدلاً من الذي قبله ؛ لأنك تدخله فيما أخرجتَ منه الأولَ (٣) ، فهذا نصٌّ في المسألة ،فإذا نصبتَ فقلتَ (٤) : ما قام القوم إلّا زيداً كان فيه قولان :

---

(١) "في ذلك" ساقطة من "ق".
(٢) الكتاب : ٢/٣١٠.
(٣) الكتاب : ٢/٣١١.
(٤) في "ق" "قلت".

أحدهما : أنّ علمَك معلقٌ بالنفي ، والإثبات معا ، على ما مضى (١) .

والثاني : أنّه معلق بالنفي دون الاثبات ، وسواء كان الذي يرفع هو الذى ينصب أوْلا (٢) ، لأنه يحتمل أن يكون الرفع عند قصد التنصيص ، ويكون النص عند قصد الإجمال ، لكن الرفعَ على البدل أكثرُ في كلامِ العربِ وأفصح (٣) ؛ لأجل المشاكلةِ ؛ ولأنه بدلاً له حكم نفسه ، والنصب محمولٌ على غيره ، وفي هذا إشعارٌ باتحادِ المعنى ؛ لأنّه لو كان على معنيين لم يغلب الرفعُ النصبَ ؛ لاختلاف المقاصد عند اختلافِ المعاني ، ويشعر (٤) بذلك أيضا اتفاق العربِ على وجوبِ النصبِ مع التقديمِ على المستثنى منه ، فلو كان أيضاً (٥) النصب على خلافِ معنى الرفع لكانت العربُ قد اتفقت على إبطال المعنى الذي كان في حالِ التأخيرِ بالتقديمِ ، وهذا هدمٌ لبابِ المعاني في الباب أجمع ، فتأمل ذلك وتدبره ، فقولنا : لا إلهَ إلّا الله ، توحيدٌ محضٌ ؛ لِتعلّق علمِ القائلِ بالنفي والإثبات معاً ، على ما مضى من التقدير ، وتصوير العموم هنا والإخراج منه إنّما هو من جهةِ الاشتراك في المعنى المسوغ للتسمية ؛ وذلك أن الألهة هي العبادة و "إله" بمعنى مألوه ؛ أي (٦) معبود ، فإله في هذا الموضع يعم كلَّ معبودٍ بحقٍ وباطلٍ ، فوقعَ النفيُ على اللفظِ الذي يعم كلَّ معبودٍ بغيرِ حقٍ ، ودخل حرفُ "إلّا" لاثباتِ المعبودِ بحقٍ ؛ ويدلك على صحة ما ذكرناه من أن العموم إنما هو من جهة الاشتراك في المعنى المسوغِ للتسمية ما جاء من نحو: خير الراحمين ، وخير الرازقين ، وخير الفاتحين ، وخير المنزلين ، وغير ذلك مما يكثر ، ومدلول "أفعلِ المفاضلة" بعض مدلول ما تضاف إليه فتأمل ذلك ، وبالله التوفيق .

---

(١) أى على ما مضى من التعقيب على ابن الحاجب.

(٢) في الأصل و "ق" "أولاً" منوناً خطأ ، وهذا الموضع ساقط من "ح" وقد سبقت الإشارة لذلك.

(٣) الكتاب : ٢/٣١١ .

(٤) في "ق" "يشهد".

(٥) ساقطة من "ق".

(٦) في "ق" "بمعنى".

مسألة : اعراب قولنا : لا إلٰه الا الله مع الوجوه الممكنة فيه :

" لا " حرف نفي يفيد الاستغراق في مثل هذا الموضع " إلٰه " اسمه مبني معه ، و " لا " وما عملت فيه في موضع رفع بالابتداء ، والخبرُ محذوف تقديره ، لا إلٰه لنا إلّا الله ، أو لا إلٰه في الوجود إلّا الله (١) ، و " إلّا " حرفُ إثباتٍ لما بعده يفيد استغراق النفي لما عداه ، وهو بدل مما قبله على الموضع ، هذا هو الوجه في هذه المسألة ، فان قلت : أجعلُ " إلا " في هذا الموضع هي التي في قول الله تعالىٰ ﴿ لو كان فيهما آلهةٌ إلّا اللّٰهُ لفسدتا ﴾ (٢) فيكون " إلا اللّٰهُ " تابعاً لما قبله على الموضع تقديرُه : لا إلٰه غيرَ اللّٰهِ لنا ، أو في الوجود (٣) .

قلنا : إذا كان كذلك كان النفي معلقاً بالمغايرِ ، ولا يلزم من نفي المغايرِ نفيُ المماثلِ ، ولا يلزم أيضاً من نفي المغايرِ إثباتُ المغايرِ ، وإذا كان كذلك وجبَ اجتنابُ هذا الفَرْض ؛ لأنه قريبٌ من الكفرِ ، فإنْ قلتَ : أجعلُ ما بعد إلا هو الخبرُ ، ولا يُحتاجُ إلىٰ تكلُّفِ حذف .

قلنا : لا يجوزُ ؛ لأن خبرَ " لا " لا يكونُ مُوجَباً ولا معرفةً أبدا ؛ لتعذر الاستغراقِ الذى وُضِعَ له حرفُ " لا " في مثل هذا .

فان قلتَ : أَجعلُ الخبرَ مجموعَ " إلّا الله " على تأويل : لا إلٰه (٤) غير الله .

قلنا : فالنفيُ علىٰ هذا إنما تَعَلَّقَ بغيرِ اللّٰه ، ولا يلزمُ من نفي المغايرِ إثباتُ المغايرِ إلّا من جهةِ مفهومِ الصفةِ ، وهذا غيرُ كافٍ في مقامِ التوحيد (٥) .

---

(١) انظر تقديرات العلماء لخبر " لا " في كتاب : " لا اله الا الله " : ٧٤ ومابعدها .

(٢) الأنبياء : ٢٢ .

(٣) انظر معنى " لا اله الا الله " للزركشي : ٧٦ ومابعدها ، ومعنى التبعية هنا : أن تكون نعتا .

(٤) " الا الله " ضرب عليها بالقلم في " ق " .

(٥) انظر الاستغناء : ١٣٩ .

فان قلت : أجعلُ ما بعد "إلا" بدلاً من الضميرِ المستترِ في الخبرِ المحذوف . قلنا : / يَضْعُف هذا الوجه من جهةِ التردد في ٢٧٨
تَوَهُّمِ نحو هذا الاضمار ،فان قلت : أنصبه على الاستثناء . قلنا : هو جائزٌ إلاّ أنّه مرجُوحٌ من وجهين :

أحدهما : أنّ المستثنى مُشَبَّهٌ بالمفعولِ معه ،والبدلُ له حكمُ نَفْسِه.

والثاني : أنّ المنصوبَ على الاستثناءِ مختَلَفٌ فيه ، هل معناه كمعناه إذا كان بدلاً ،أو هو مسكوتٌ عن إثباته بعد "الا" ؟ فلهذا كان الوجهُ الأولُ هو الصحيحُ في إعرابِ المسألةِ ، والله أعلم .

قال قائلٌ : إن كان قولنا : لا إله إلّا الله كلاماً مستقلاً قائماً بنفسه من غيرِ تقديرِ أمرٍ زائدٍ على المنطوقِ به صَحَّ المعنى المطلوبُ بكلمةِ التوحيد ،وسلم من الشوائبِ الموهمةِ ،وبَطَلَتْ قاعدةُ النحويينَ (١) القائلينَ بأنّ الاستثناءَ والبدلَ إنما يكونا (٢) بعدَ صِحّةِ التركيبِ الإسنادي ،فلابد من تقديرِ لفظٍ زائدٍ على المنطوقِ به ،وتقديرُ هذا القيد غيرُ لائقٍ بالمعنى المطلوب عند أهل الكلامِ على ما مضى ،فالمسألةُ على هذا [مسألةٌ] (٣) مشكلةٌ جدا ، والقول في ذلك - وبالله التوفيق - : أنّ ذلك إنما يكون وارداً لو كان (٤) قولنا : لا إلهَ إلّا الله مقولاً (٥) ابتداء ،وليس كذلك على قواعدِ أهلِ العربيةِ ،وإنما وقعَ ذلك في اللغةِ على أنّه جوابٌ لمن قال : هل من كذا ؟ فكأنه قيل : هل من إله إلّا الله ؟. فقيل

---

(١) في الأصل "النحو" خطأ ،والمثبت من "ق".
(٢) في الأصل "يكون" بالافراد ،والمثبت من "ق" وهذا الموضع ساقط من "ح".
(٣) زيادة من "ق".
(٤) في "ق" "ان كان".
(٥) في "ق" "منقولا" خطأ .

في الجواب : لا إلهَ إلاّ الله ،أي هل لكم ، أو في الوجودِ من إله إلا الله ؟ فقيل في الجواب : لا إلهَ لنا ،أو في الوجودِ إلاّ الله ، وهذا المحذوفُ هو الذى ظهرَ في قوله تعالى ﴿ مالكم من الهٍ غيرُه ﴾ (١) ووَضْعُ الجوابِ أن يكونَ مطابقاً للسؤالِ ،فلما كان على هذا الفَرْضِ ،كان الجوابُ وهو قولنا : لا إلهَ إلاّ الله مطابقاً للسؤالِ وهو : هل من إلهٍ إلاّ الله ؟ . وهذا يرفعُ الإشكال ،ويجمعُ بين النظرين ،وقد تقدمَ أنّ " إلاّ " في مثل هذا يقتضي أنّ ما نُفِيَ عن ما قبلها (٢) ثابت لما بعدها بنص سيبويهِ ،وهو إمامُ اللسان (٣) . وبالله التوفيق .

ثم قال : (وأما " غيرُ " فانها تخفضُ مابعدها) (٤) إلى آخره .

الأصلُ في " غيرٍ " الصفةُ ،والأصل في " إلاّ " الاستثناءُ ثم تُحْمَلُ كل واحدةٍ منهما على صاحبَتِها فيما هي أصلٌ فيه ، ولما كان الأصلُ في "غيرٍ" ما ذَكَرَ جازَ أن يكونَ الموصوفُ بها جمعاً ، ومفرداً منكرين ،أو معرفين بأداةٍ جنسيةٍ كقولك : قام رجالٌ (٥) ، غيرُ زيدٍ ، وقام القوم غيرُ زيدٍ ،وجاء رجل غير زيد ،وما يحسن بالرجل غيرِ زيدٍ أن يفعل كذا ،ومفرداً لفظاً جمعاً معنىً كقوله: (٦)

فكفى بِنَا فضلاً على مَنْ غيرنا حبُّ النبيِّ محمدٍ إيانا

وَيُحْذَفُ الموصوفُ بها كقولك : غير زيد أحب إليَّ منه .

---

(١) هود : ٥٠ ، ٦١ ، ٨٤ .
(٢) في "ق" "قبلنا" خطأ .
(٣) الكتاب ٢/٣١١ .
(٤) الجمل : ٢٣١ .
(٥) في "ق" "رجل" والمثبت هو الصواب.
(٦) البيت لكعب بن مالك الانصاريِّ ،وينسبُ لحسانَ رضي الله عنه ولغيرِه وهو في الكتاب ٢/١٠٥ ،ومعاني الفراء : ١/٢١ ، ومجالس ثعلب : ٢٧٣ ،وأمالي ابن الشجرى : ٢/٣١١ ، والحلل : ٢٨٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٩٢ ، والملخص : ٦٠٢ ،والخزانة ٢/٥٤٥ .

وإنّما جازَ أنْ يُنْعَتَ بها المعرَّفُ بالألفِ واللامِ الجنسيةِ ؛ لأنّ تعريفَها كلا تعريفٍ ،فلو كانت إحالةً على معهودٍ لم يجز ،كما لو قلت : قام القومُ غير زيدٍ ، تعني قوماً معهودين بينك وبين المخاطبين.(١)

وأما " إلّا " الموضوعة موضعَ " غيرٍ " فلا يكون الموصوفُ بها إلّا جمعاً لفظاً ومعنىً ،أو معنىً دون لفظٍ ، منكوراً(٢) ، أو معرفاً بالألف واللامِ الجنسيةِ ،فالجمعُ المنكرُ كقوله تعالى ﴿ لو كانَ فيهما آلهةٌ إلا اللهُ لفَسَدَتا ﴾(٣) "فإلّا الله" صفةٌ لآلهة ؛لأنّ المعنىٰ لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا ، ولا يصح أن يكونَ "إلّا الله " بدلاً ؛لأنّ " لو " غيرُ مُسْتَحِقّةٍ لتفريغِ ما يليها من العواملِ كإنْ ؛لأنهما حرفا شرطٍ علىٰ فَرْضِ الوجوب ،والبدلُ بعد " إلّا " في الاستثناءِ مُوجَبٌ ، فكان يلزمُ أنْ يكونَ التقديرُ علىٰ البدلِ : لو كان فيهما الله لفسدتا ، وهذا فاسد ،وأبو العباس المبرد موافق لسيبويه في هذا.(٤)

---

(١) في "ق" " المخاطب". انظر الاستغناء : ٢٢١ ومابعدها .

(٢) في "ق" "منكرا" .

(٣) الأنبياء : ٢٢

(٤) انظر الكتاب ٢/٣٣١ - ٣٣٢ ،والمقتضب ٤/٤٠٨ - ٤٠٩ ، وانظر معاني الفراء ٢/٢٠٠ قال أبو حيان " واضطرب كلام النحويين في الوصف بالا فقال بعض أصحابنا انه يخالف سائر الصفات ،بأنه يجوز أن يوصف بها الظاهر ،والمضمر ،والمعرفة والنكرة وقال بعضهم : قول النحويين : انه يوصف بها يعنون بذلك أنه عطف بيان . منهج السالك : ١/٢٢٩.
ومسألة أبي العباس كان فيها مخالفا لسيبويه ،فردها عليه ، قال أبو حيان في التذييل والتكميل : ٣/٤٢/ب" قال أبو الحسن ابن عصفور : زعم المبرد في المسائل التي ردها على سيبويه أن قوله : الا الله " ينبغي أن تجعل "الا الله " بدلا من آلهة ،لأن ما بعد " لو " غير موجب في المعنى ، والبدل في الكلام غير الموجب أحسن من الوصف ،واستدل على أن ما بعد "لو" غير موجب من جهة المعنى بأنك اذا قلت : لو قام زيد قام عمر ،كان قيام زيد غير واقع ،كما أن القيام

===

وقد حَكَىٰ ٱبنُ السَّراجِ أَنَّه قال : لو كان معنا (١) إلا زيدٌ ، [لغلبنا] (٢) أجودُ كلامٍ وأحسنُه ، يعني ، لأنَّ ٱلٱمتناع نفي في التحصيل ، وقد أنكر ٱبنُ خروفٍ ثبوتَ ذلك عن المبردِ ، والله أعلم بصحته .

ومثال ما هو جمع معنى [نحو قوله] (٣)

وبلدٍ لَيْسَ بها أَنِيْسُ إلّا اليعافيرُ وإلّا ٱلعيسُ

فالحاصل أنَّ [إلا] (٤) ٱلموضوعةُ موضعَ / " غير " لا يوصف بها ٢٧٩
مفردٌ محضٌ (٥) ، ولا معرفةٌ محضةٌ ، ولا تقعُ إلا في موضعٍ صالحٍ لِلٱستثناءِ ، إلّا أنْ يَمْنَعَ من ذلك مانعٌ من خارجٍ ، كالآيةِ المذكورةِ ، ولا يُحْذَفُ الموصوفُ بها خلافاً لغير ، فلا يقال : قام رجلٌ إلا زيدٌ ؛ لأن رجلاً مفردٌ محضٌ ، ولا قام ٱلرجالُ (٦) إلّا زيدٌ ، وٱلألفُ واللامُ إحالةٌ على معهودٍ ، لأنَّ ٱلتعريف حينئذ محضٌ حتىٰ يُقْصَدَ بها (٧) ٱلجنس ، ولا يقالُ : قامَ إلا زيدٌ تريدُ قامَ (٨) غير زيد ، وهذا كله ظاهر والله أعلم .

=== من زيد غير واقع اذا قلت : ما قام زيد " وانظر شرح الرضي ١/٢٤٧ ، والمغني : ٩٩ ، والبحر المحيط : ٦/٣٠٥ ونقض ابن ولاد : ١٨٢ - ١٨٧ .
وما رده المبرد على سيبويه رجع عنه في المقتضب : ٤/٤٠٨ فقال : " هذا باب ما تقع " الا " ومابعدها نعتا بمنزلة " غيرٍ " وما أضيفت اليه " .

(١) في الأصل " معها " وفي " ح " " معنى " والمثبت من " ق " والأصول .
(٢) تكملة من الأصول : ١/٣٠١ .
(٣) تكملة من " ح " و " ق " والرجز لجران العَوْد ، وهو في ديوانه : ٥٢ والكتاب ٢/٣٢٢ ، ومعاني الفراء ١/٤٧٩ والمقتضب ٢/٣١٩ ، ٣٤١ ، ٤١٤ ، والانصاف : ٢٧١ ، وشرح ابن يعيش : ٢/٨٠ ، ١١٧ ، والخزانة : ٤/١٩٧ .
(٤) تكملة من " ق " .
(٥) في " ق " " مفردا محضا " بالنصب .
(٦) في " ق " " الرجلان " .
(٧) في " ق " " به " .
(٨) ساقطة من " ح " .

ثم قال : (وقد يجوز أن (١) تكون غيرُ نعتاً ما قبلها ،وذلك إذا لم يجز في موضعها إلّا).

اعترضه ابن السِّيْدِ بأن قال : ظاهره أنّ الاستثناءَ أَمْلَكُ بها من الوصفِ وليس كذلك.(٢)

الجواب : أن هذا تحامل على أبي القاسم بل قوله : وذلك إذا لم يجز في موضعها " إلّا " يقتضي أن الوصفَ أَمْلَكُ بها من الاستثناء ؛ لأن ذلك نصٌّ في أنّها تفارقُ الاستثناء وتتجردُ لِمعنى الوصفِ ،فدلَّ ذلك على أنّ أصلَها الوصف ، والاستثناءُ بها عارضٌ ،وهذا ظاهرٌ. ولو اُعترض عليه بأن ظاهرَ كلامهِ أنّها لا تكونُ نعتاً إلا حيثُ لا يصحُ الاستثناءُ لكانَ أظهرَ،وليس كذلك ،لأنّها تُسْتَعْمَلُ نعتاً حيثُ يَصِحُّ الاستثناءُ وحيثُ لا يصحُّ ،وإنما قَالَ ذلك أبو القاسم ،لأنه أرادَ بيانَ أحدِ الوجهين فيها والله أعلم.

وأما قوله (عندى درهمٌ غير جيدٍ (٣)).

وامتناعه من النصبِ على الاستثناء ،فإنّ الجوهرَ يَصِحُّ اجراءُ وصفه عليه ،ولا يصح استثناؤه منه ،لامتناع تَصَوُّرِ البعضيةِ ،لأن بَعْضَ الجوهرِ جزءٌ من خِلْقَتِهِ ،والصفةُ من الموصوفِ على خلافِ ذلك ، فإنْ نَصَبْتَ " غيرَ " على الحالِ جازَ على قلّته ،لأنّ الحالَ وصفٌ في المعنى ،وهذا واضحٌ ان شاء الله.

ثم قال : (وأما سِوى وسُوىً ،وسَواء (٤)) الى آخره .

قد تقدمَ في أولِ البابِ تقسيمُ هذه الأدواتِ على الكمالِ وبقي

---

(١) في الجمل : ٢٣٢ " وقد تكون " غير " نعتا ..".
(٢) اصلاح الخلل : ٢٩١.
(٣) الجمل : ٢٣٢.
(٤) الجمل : ٢٣٢.

الكلامُ في (١) فصلين :

أحدهما : بيانُ موقعِ الأفعالِ منها من الاعراب .

والثاني : بيانُ وجهِ إضمارِ فاعلها ولم يَجْرِ لها ذكر.

الفصل الأول : أمّا ما كان منها فِعْلاً مجرداً من حرفِ " ما " ففيه قولان: (٢)

أحدهما : أنه منصوبٌ المحلِّ بالعاملِ في المستثنىٰ منه ،فإذا قلت : قام القوم عدا زيداً ،وخلا زيداً ،ولا يكون زيداً ، وليس زيداً كان تقديرُه : قام القومُ عادينَ زيداً ، وخالينَ زيداً ،وغير كائنين زيداً ،والمرادُ : قام القومُ إلاّ زيداً ،ولكن هذه الأفعالُ ضُمِّنَتْ معنى " إلاّ " فَاسْتُثْنِيَ بها .

والقول الثاني : أنّ هذه الجملةَ لا موضعَ لها من الاعرابِ ؛ لوقوعِها موقعَ ما لا موضعَ (٣) له من الاعرابِ وهوحرفُ " إلاّ " وإنما هي بمنزلةِ لو قلتَ : قام القومُ ،ولم يقمْ زيدٌ ،والقول الأولُ أجودُ من هذا ؛ لأن معنى هذه الجملة متصلاً بمعنى ما قبلها ،فوجب أن يكون اللفظُ متصلاً بما قبله؛ ليكون اللفظُ والمعنىٰ جاريين على أسلوبٍ واحد .

فان كان الفعلُ ملتبساً بحرفِ " ما " فان كانت مصدريةً كان [فيه] (٤) قولان :

أحدهما : أنه في موضعِ الحالِ ،فإذا قلت : [قام] (٥) القوم ماعدا (٦) زيداً كان تقديره : قام القوم عَدْوَاً زيداً (٧) وعَدْوٌ زيداً (٨) في

---

(١) في "ح" "على".
(٢) انظر هذان القولان في شرح ابن الضائع : ٢١٨ ،وكلاهما للسيرافي .
(٣) في "ق" "ما لا موقع".
(٤) تكملة من "ق".
(٥) تكملة من "ق".
(٦) في "ق" "عدا" فقط .
(٧) في الأصل و"ح" "زيد" غير منصوب.
(٨) في الأصل "زيد" غير منصوب وفي "ح" "ذلك" خطأ .

موضع عادين زيداً ، وقدره سيبويه : قام القومُ مجاورتهم زيداً.(١)

والقول الثاني : أنه ظرفُ زمانٍ ، ورجَّحَهُ صاحب هذه المقالة على الأول بأن وَضْعَ(٢) المصدرَ مَوْضِعَ الزمانِ أَوْسَعُ من وَضْعِه موضعَ الحالِ ، لا سيما اذ كان معرفةً ، ولا خلافَ في قصرِه على السماعِ ، وإنما خِلافُ المُبَرِّدِ فيما جاء من ذلك نكرةً ، فينبغي أن يكونَ القولُ بالظرفيةِ مقدماً على القولِ الآخرِ ، لكن لصاحب هذه المقالة أن يقول : لم أقسْ على مسموعٍ فيكون خرقاً للاجماعِ ، وإنما هو تأويل لفظٍ مسموعٍ ، وكلا القولين يحتمله قول سيبويه ، هذا منتهى القول في الفصل الأول على سبيل التلخيص .

وأما الفصل الثاني : وهو [بيان](٣) إضمارِ فاعلِ(٤) هذه الأفعالِ مع عدمِ جَرْيِ الذكرِ ، فإنَّك لما قلت : قام القوم وقع في نَفْسِ السامعِ أن زيداً مثلاً داخلٌ في عمومِ / اللفظِ ، وأنّه بعض القائمين فأخرجته بقولك : عدا زيداً ، ففي عدا ضميرُ هذا البعض الذي دل عليه سياق الكلام ؛ ولذا لزمَ إفرادُه وتذكيرُه ، وفيه إشكالٌ ، وذلك أنّ هذا التفسيرَ يقتضي أن الضميرَ المستترَ [هو](٥) ضميرُ المستثنىٰ وإذا كانَ كذلك لزمَ عليه تعدي فعلِ المضمرِ المتصلِ إلىٰ ظاهرِه ، وهو ممنوعٌ مطلقا ، فما وجه ذلك ؟ ٢٨٠

الجواب : أن هذا التفسيرَ إنما هو تفسيرُ الاعرابِ(٦) ، والغرضُ به إصلاح اللفظ المتعارَفِ في الاصطلاحِ . وتفسيرُ المعنىٰ : قام القوم إلا زيداً ، وهذا هو المرادُ في التحصيل ، وله وُضِعَ اللفظُ ، والله أعلم.

---

(١) الكتاب : ٢/٣٤٩ .
(٢) في "ق" "موضع".
(٣) تكملة من "ح" .
(٤) في "ح" "عامل".
(٥) زيادة من "ق" .
(٦) في "ق" "اعراب".

ثم قال : (فأما سِوى ،وسُوى ،وسَواء وخلا وحاشا فانهـــا تخفض على كل حـال).

هذا ظاهرٌ في سِوى وأختيها ،مشكل في حاشا وخلا ،لأنَّ هذا العمومَ يستلزمُ إتحاد العملِ ،وقد نَصَّ على تعدده ، فظهر التناقض .

ثم قوله : (وكذلك خلا) (١) يعطي أن النصبَ بها مثلـه بحاشا ،وليس كذلك لنصِ سيبويهِ على أنَّ النصبَ بخلا أكثرُ من الخفضِ، فهذا مما ينظر فيه .

ثم قال : (وأما إلَّا ان يكونَ فإنْ شئتَ رفعتَ بها وإنْ شئتَ نصبته بها). (٢)

ظاهره أن " إلاّ أنْ يكونَ " بكماله هو أداة الاستثناء ،وليس كذلك ،وانما أداة الاستثناء حرف " إلَّا " و " أن يكون " بعده منصوب المحل [بها] (٣) على الاستثناء ،أو مرفوعه على البدل حيـــث يصح التفريغُ ،ويجوز في " يكون " النقصانُ والتمامُ ،وهو أجودُ؛لقربِ المأخذِ (٤) ،فاذا قلت : قام القومُ إلاّ أنْ يكونَ زيدٌ ،لم يكن فيما بعـــد " إلا " غير النصب ،لامتناعِ صحةِ التفريغِ (٥) ، والتقديرُ : قام القوم إلاّ كونَ زيدٍ ،أي إلاّ وجودَ زيدٍ ،أي إلا زيداً ،لأن وجودَ زيدٍ ليسَ أمراً زائداً على الذاتِ ،فلو نصبت زيداً على تقديرِ النقصانِ لكانَ التقديرُ : قام القوم إلاّ أن يكونَ بعضُهم زيداً على ما تقدم ،وهو متناول بعيد ،

---

(١) الجمل : ٢٣٢.
(٢) الجمل : ٢٣٣ مع تصرف في نص الجمل .
(٣) زيادة من " ق ".
(٤) قال ابن الضائع : قال سيبويه : " وهو الكثير في كلام العرب يعني الرفع في " الا أن يكون زيد ، قال وبعضهم ينصب على وجه النصب في " لا يكون " يعني على أن تضمر البعض المقدر في هذه الأفعال المتقدمة " شرح الجمل : ٢١٨/ب.
(٥) لان التفريغ هو أن يفرغ ما بعد الا للعامل الذى قبلها ، ولا يكون ذلك الا بنفي ما قبل الا .

فلهذا كان تقديرُ التمامِ أجودَ ،فإن كانَ الكلامُ يصحُّ فيه التفريغُ جـــازَ فيما بعدَ " إلاّ " الاستثناءُ ،والبدلُ مثاله : ما قام القومُ إلاّ أنْ يكـــونُ زيدٌ؛تقديره على الاستثناء؛ إلا كونَ زيدٍ ،وعلى البدل إلا كونُ زيدٌ بالرفع ، وهذا المصدر بدلٌ من القومِ بدلُ بعضٍ من كلٍّ ،فإنْ قلتَ : وكيفَ يُتَصَوَّرُ أنْ يكونَ المعنى بعضَ العينِ ؟

فالجوابُ : أنّه على ما تقدَّمَ من أنّ هذا المصدرَ ليس أمـــراً زائدا على الذات بناءً على أنَّ الوجودَ عبارةٌ عن الموجودِ ،وقد تقدمَ هـــذا المعنى في باب التعجبِ في قوله : ما أحسن ما كان زيد ،أى ما أحسن كون زيد ،أى وجوده ،وأما قوله تعالى ﴿ إلا أنْ تكونَ تجارة حاضـرة تديرونها ﴾ (١) فقُرِيءَ بنصبِ التجارةِ ورفعِها (٢) ؛فنصبها على نقصانِ تكون وفي اسمها وجهان .

أحدهما : أن يكونَ ضميرَ الأموالِ المذكورةِ قبل .

والثاني : أن يكون ضميرَ التجارةِ التي اقتضاها المساقُ ،ولذلك أنّثَ الفعلَ؛كأنه إلا أن تكونَ التجارةَ تجارةٌ حاضرةٌ ،ويكون ذلك كبيـــت الكتاب (٣) :

بَنِي أسدٍ هل تعلمونَ بلاءَنا إذا كانَ يوماً ذَا كواكبَ أشْنَعا

أي إذا كان اليومُ يوماً هذه صفته .

وأما رفع التجارةِ فعلى وجهين :

أحدهما : أن يكون على التمامِ وهو أقربُ مأخذا .

والثاني : أن يكون على النقصانِ أيضاً ويكون الخبرُ في قوله : " تُدِيرُونَها " ،والله أعلم .

---

(١) البقرة : ٢٨٢ .
(٢) قرأ نافع بالنصب ،وقرأ الباقون بالرفع . حجة القراءات : ١٥١ .
(٣) البيت لعمرو بن شاس . انظر الكتاب : ١/٤٧ ،وشرح أبيات سيبويه : ١/٦٣ ،وشرح عيون سيبويه : ٤٩ .

باب الاستثناء المقدم

الاستثناء لا يختلف حكمه مقدما على حكمه موءخرا ، الا اذا كان بالا و" غير " ، وكان الكلامُ غيرَ واجبٍ ، فنأخذ في بيان ذلك وبالله التوفيق .

فنقول : إذا كانَ الكلامُ ٱلذي فيه ٱلآستثناءُ بغيرٍ و"الا" ، فلا يخلو من أربعة أوجه :

أحدها : أن يكونَ موءخراً ، وهو الأصلُ ، فإذا كانَ كذلك جازَ فيه (١) وجهانِ فصيحانِ :

/ أحدهما : ٱلإتباعُ على البدلِ كقولك : ما قام القوم الا زيدٌ ، ٢٨١
وهو عندهم من قبيلِ بدلِ البعضِ من الكلِّ بناءً على أنَّ ما بعدَ إلّا هو البدلُ ، وهو بعضُ القومِ ، وقيل : إنَّه من قبيلِ بدلِ الشيءِ من الشيءِ ، وهما لعينٍ واحدةٍ ، بناءً على أنّ البدلَ هو مجموعُ قولك : إلّا زيدٌ ، والمعنى ما قام القومُ غيرَ زيدٍ ، وغيرُ زيدٍ هم القومُ ، وهذا ظاهر .

الوجه الثاني : النصبُ على ٱلآستثناءِ ، ومعناه منصوباً كمعناهُ مرفوعاً على الأظهرِ ، فإذا كانَ كذلك كانَ ٱلإتباعُ أَوْجَهَ لأمرين :

أحدُهما : حصولُ المشاكلةِ بين اللفظين ، وإذا كانوا يختارونَ ذلك مع فسادِ المعنى في نحو قولهم : هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ ، فأولى مع صحتِه ، وقد تقدمت الاشارةُ إلى هذا المعنى .

والأمر الثاني : أن البدل جارٍ على حكم نفسِه والاستثناءُ جارٍ على حكم غيرِه ، لأنه (٢) مُشَبَّهٌ بالمفعولِ مَعَهُ على الأصحِ ، وإجراءُ الشيءِ على حكمِ نفسِه أولى من اجرائه على حكمِ غيره .

---

(١) ساقطة من " ح ".
(٢) في " ق " " كأنه ".

الوجه الثاني من الأوجه الأربعة : توسيطُ (١) المستثنىٰ بين المستثنى منه وصفتِه كقولك : ما قام القوم الا زيداً العقلاءُ ، ومذهب سيبويه جوازُ الأمرين مع ترجيحِ البدلِ في ظاهرِ كلامه (٢) ، ونُقِلَ عن المازنيِّ أن الوجهَ النصبُ ؛ لأنَّ المبدلَ مِنْه (٣) في تقديرِ الملغيِّ ، فكيف ينعت ؟! كذا قال السيرافيُّ عن المازنيِّ (٤) ، والصحيحُ ما قلناه عن سيبويهِ ؛ لأنَّ الوجهَ الذي رَجَحَ مَعَهُ الإتباعُ مع التأخيرِ موجودٌ (٥) مع التوسيط ، وهو أنَّه يشاكِلُ ما قَبْلَه لفظاً ولا يُخَالِفُه مَعْنىٰ ، وهذا (٦) أولىٰ ؛ لحصولِ المشاكلةِ من الطرفين .

قال المبردُ : كان المازنيُّ يختارُ النصبَ ، ويقولُ : إذا أَبْدَلْتُ من الشيءِ فقد طَرَحْتُهُ من لَفْظِي وإنْ كان [في المعنىٰ موجوداً] (٧) فكيفَ أَنعتُ ما هو بمنزلةِ الملغىٰ ؟!

قال المبرد : والقياس عندي قولُ سيبويهِ ؛ لأنَّ الكلامَ إنما يراد لمعناه ، والمعنىٰ الصحيحُ أن البدلَ والمبدلَ (٨) منه موجودان معاً ، لم يوضعا على أن يسقطَ أحدُهما إلّا في بدلِ الغلطِ ، فإنَّ المبدلَ منه بمنزلةِ ما ليس في الكلامِ ، وانظر إلىٰ كلامِ المبردِ هنا فإنَّه يَدُلُّ على خلافِ ما ينقله بعضُ الناسِ عنه في حقيقةِ البدلِ (٩) ، والله أعلم .

---

(١) في "ق" "توسط" .
(٢) الكتاب : ٢/٣٣٦ .
(٣) في "ق" "البدل منه" .
(٤) انظر قول المازني في المقتضب : ٣/٣٩٩ ، ونقل السيرافي عنه في شرح ابن الضائع : ٢٢١/ب .
(٥) في "ق" "يوجد" .
(٦) في الأصل و"ح" "ها هنا" خطأ .
(٧) مابين المعقوفين ليس في النسخ كلها ، وهو تكملة من المقتضب ٣/٣٩٩ .
(٨) في الأصل "المفعول منه" خطأ .
(٩) نقل ابن باب شاذ عن المبرد أن البدل على نية طرح المبدل منه

===

الوجه الثالث : تقديمه على المستثنى منه كقولك: ما قام الا زيداً القومُ ،فهذا لا يكون فيه الا النصبُ ؛ لأنَّه لما تعذرَ الوجهُ الراجحُ مع التأخيرِ ،لامتناعِ تقديمِ البدلِ (١) ،لزمَ مَعَ التقديمِ آستعمالُ الوجهِ المرجوحِ مع التأخيرِ .

* ومن لم يجد إلَّا صعيداً يتمما *

وَشَبَّهَهُ سيبويهِ بتقديمِ نعتِ النكرةِ عليها ،وهو تشبيهٌ حسنٌ (٢) ،إلاّ أنَّهُ حُكِيَ عن العربِ ماظاهره جوازُ الرفعِ مع التقديمِ ،وذلك قولهم : ما قام الا زيدٌ أحدٌ حكاه سيبويهِ (٣) ،فلا يجوزُ أن يُحْمَلَ على أنَّه بدلٌ مقدمٌ ؛ لأن البدلَ إنما وُضِعَ على أن يكونَ تابعاً للمبدلِ منه ،وفي تقديمِهِ نقضٌ لهذا الوضعِ (٤) ، فوجبَ آجتنابُه ،ولا يجوزُ أن يُحْمَلَ على أن الثاني بدلٌ منه ، بدلُ كلٍّ من بعضٍ للاجماعِ على آلإهمالِ لذلك (٥) في كلامِ العربِ، (٦) فوجبَ أن يُلْتَمَسَ له وجهٌ يصحُّ عليه .

والقول في ذلك عند الحذاقِ من المتأخرين: أنَّ الثانيَ بدلٌ من قولك : إلَّا زيدٌ بجملتِهِ آعتباراً بالمعنى (٧) ،وذلك أن معنى

=== في اللفظ والمعنى . انظر شرح الجمل له: ١/٢٢/ب والثابت عن المبرد ما ذكره المؤلف عنه هنا . وقد ذكر ذلك أبو علي الشلوبين عن المبرد وذكر ان ابن باب شاذ قد غلط فيما توهمه على المبرد . انظر حواشي المفصل : ٤٠١ ،والتذييل والتكميل ٤/١٤٦/أ وانظر المسألة في شرح ابن عصفور ١/٢٧٩ وما بعدها .

(١) في الأصل "المبدل".

(٢) قال في الكتاب : ٢/٣٣٥ "كما أنهم حيث استقبحوا أن يكون الاسم صفة في قولهم : فيها قائما رجل ،حملوه على وجه قد يجوز لو آخرت الصفة" . وانظر الاستغناء في أحكام الاستثناء : ٢١١.

(٣) الكتاب : ٢/٢٣٧.

(٤) في الأصل "الموضع". (٥) في "ح" على اهمال ذلك.

(٦) انظر شرح ابن عصفور ٢/٢٦٣. (٧) في "ق" "للمعنى".

"ما قام الا زيدٌ أحدٌ" : ما قام غير زيدٍ أحد ،وغير زيدٍ عبارةٌ عن جملةِ الأحدين دون زيدٍ ،فاذا كان كذلكَ كان الثاني بدلَ شيءٍ من شيءٍ وهما لعين واحدة .

وقال ابن عصفور : إنَّ هذا من بابِ وضعِ اللفظِ العامِ موضعَ اللفظِ الخاصِ (١) ، فأحدها هنا عبارةٌ عن زيدٍ وحدَه ، بناءً على أنَّ "أحداً" (٢) بدلٌ من زيدٍ دونَ اعتبارِ "إلاَّ" وهذا غيرُ مستقيمٍ من جهتين .

احدهما : اخراجُ اللفظِ عن موضعِه / في اللغةِ من غير دليلٍ . ٢٨٢

والآخر : ما يلزم [عليه] (٣) من استعمالِ (٤) ما هو مخصوصٌ بالنفيِ في الايجابِ ،فقد ظهرَ فسادُ هذا التوجيهِ ، فوجبَ اجتنابُه والتمسكُ بالأولِ .

والتوجيهُ الرابعُ تقديمُ المستثنى صدراً نحو أن تقول : إلا زيداً قامَ القومُ ،وهذا ممنوعٌ عند الجمهورِ جائزٌ عند الزجاجِ والكسائيِّ (٥) ،وهذا لا أصلَ له إلاَّ في الضرورةِ التي يُستباحُ معها مالا يُستباحُ دونَها (٦) ، ووجه المنعِ أنَّ المستثنى مشبَّهٌ بالمفعولِ معَه ، والمفعولُ معَه لا يتقدمُ صدراً (٧) ،فالمحمولُ عليه أولى الاَّ يتقدَّمَ ،لأنه فرعَه ،فلا أقلَّ من أن يكونَ الفرعُ والأصلُ جاريين على أسلوبٍ واحد .

---

(١) شرح الجمل : ٢/٢٨٠ .
(٢) في "ق" "اذما" خطأ .
(٣) تكملة من "ح" و "ق" .
(٤) في الأصل "التزام" .
(٥) المسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين ونسبه في الاستغناء : ١٢٧ للكوفيين نقلا عن السيرافي ،وفي ص ٢١٣ نسبه لأبي اسحاق الزجاج .
(٦) مثل قول أبي زبيد الطائي :
خلا أن العتاق من المطايا أحسن به فهن اليه شوس
انظر ذلك في الاستغناء : ١٢٨ .
(٧) في الأصل "لا يتصور صدرا" .

فان قيل : إنما امتنعَ تقديمُ المفعولِ معهُ صدراً ،لمعنا فيه وهو: الاعتبارُ بأنَّ أصْلَه أن يكونَ معطوفاً بالواوِ ،والمعطوفُ لا يتقدَّمُ صدراً ،وليس هذا[المعنى](١) في المستثنىٰ .

أُجِيْبَ بأنَّ الفرعَ قَدْ يُحْمَلُ على الأصْلِ فيما هو أصلٌ في ذلك الأصل ، لما بينهما من الارتباطِ كالفعلِ المضارعِ حُمِلَ في الإعرابِ علىٰ الاسمِ وهو أصلٌ في الأصلِ فرعٌ في الفرعِ ،وهذا كلُّه بناءً على أصحِ المذاهبِ من أنَّ المستثنىٰ منصوبٌ بما قبلَ " إلا " من الفعلِ أو معناه بتوسطها .

وأما على قول من يقول : إنَّه منصوبٌ عن تمامِ الكلامِ كانتصابِ درهمٍ بعد عشرين ،فينبغي أيضاً(٢) أن يكونَ امتناعُ تقديمه صدراً أظهرَ إعتباراً بِضُعْفِ عَمَلِ العاملِ فيه ،لأنَّه ليس فعلاً ولا لفظاً يُشْعِرُ بمعناه ، وإنّما هو معنىً يَتَّصِفُ به الكلامُ ،ولهذا جعلنا توسيطَه (٣) بين أثناءِ الجملةِ مفسراً لهذا المذهبِ ،وقد تَقَدَّمَ ذلك في صدرِ الباب .

وأما علىٰ مذهب من يرىٰ أنه منصوبٌ بأستثني وُضِعَت " إلا " موضعَه على سبيلِ النيابةِ ،أومنصوباً بأستثني مقدراً بعد (٤) " إلا " فيمتنعُ أيضاً تقديمُه صدراً ،لأنَّ تقديرَ أستثني (٥) ،أو (٦) وَضْعَ الحرف موضعَه إنّما هو مشروطٌ بالتأخيرِ عن العاملِ فيه (٧) ،فلو قدمته فقلت : الا زيدا قام القوم لكنتَ قد وضعتَ الشيءَ غيرِ موضعِه تقديراً ،ولا يُقَدَّرُ

---

(١) تكملة من " ح " و " ق ".
(٢) ساقطة من " ق ".
(٣) في " ق " " توسطه ".
(٤) في " ق " " بعمل ".
(٥) ساقطه من " ح ".
(٦) في " ق " " اذ ".
(٧) " عن العاملة فيه " ساقطة من " ق ".

محذوفٌ من المحذوفات إلاّ في موضعِه الأصيلِ ، إلاّ أنْ تُضَمَّ (١) لذلك (٢) صورةٌ تؤدي إلى عدمِ النظيرِ ، فحينئذ تُلْزِمُ تقديره في غير موضعِه ، وليس من قوةِ الحرفِ أن يُتَصَرَّفَ فيه هذا التصريف .

وأما على قول من يرى أنّه منصوبٌ بالمخالفةِ فإنه قائل (٣) بجواز التقديم ، رُوِيَ عن الكسائي جوازُ التقديمِ صدراً في قوله : الا زيداً ما قام القوم (٤) ، وفيه قبحٌ آخرُ وهو : التقديمُ على " ما " النافية ، ولها صدرُ الكلامِ ، إلاّ أنَّ هذا لا يلزمُ على الأصلِ لمذهبه (٥) ، لأنَّه لا يقول : إن مابعدها هو العاملُ ، وإنَّما العاملُ عنده المخالفةُ ، وهي دائرة بين المستثنى والمستثنى منه مقرونين بالحرفين ، وإنما ينازع في أصل العامل عنده .

وأما على مذهب من يرى أنّه منصوبٌ بأن مضمرةً بعد إلاّ ، فإنْ كانَ غيرَ قائلٍ بجوازِ التقديم ، فَلَعَلَّه يقولُ : إنّ الحرفَ لا يضمرُ في غيرِ موضعِه ، وليس ذلك من قُوَّتِه (٦) ، لأنَّ التصرفَ لا أَصْلَ له في الحرفِ .

وأما على مذهبِ من يرى أنّه منصوبٌ بإنْ مخففةً من إنّ مدغمةً في إلاّ (٧) ، فلعله يمنعُ التقديمَ صدراً ؛ لشبهه بالصفةِ المخصصةِ ، فكما يمتنع تقديم الصفة ، فكذلك المستثنى ، والله أعلم .

وهذا التوجيهُ يُشْبِهُ أنْ يَصِحَّ إجراؤه في جميع الأقوال .

---

(١) " الا أن تضم " ساقطة من " ق " .
(٢) في " ق " " الى ذلك " .
(٣) في " ح " " قال " .
(٤) تقدم هذا المذهب قبل قليل .
(٥) في " ح " " على أصل مذهبه " .
(٦) في " ق " " قوله " .
(٧) في " ح " " لا " خطأ .

ثم أنشد أبو القاسم بيت الكميتِ [وهو :] (١)

ومالِيَ إلا آلَ أحمدَ شيعةٌ ومالِيَ إلاَّ مَشْعَبَ الحقِ مَشْعَبُ

شيعة الانسان من يشايعه على أمره ويتعصَّب له ،ومشعب الحق : طريقه.

والشاهد انتصا "آلَ أحمدَ" في الصدر ،ومشعبَ الحقِ في العجزِ على الاستثناءِ المقدمِ ،وأنشدَ للكميتِ [أيضاً] (٢)

ومالي الا اللّهُ لا ربَ غيرُه ومالِيَ إلا اللّهَ غيرُكَ ناصرُ

ولا شاهد في الصدر (٣) لوجودِ التفريغ ،فهو بمنزلة : ما في الدار الا زيد ،والشاهد انما هو في العجز.

وزعم ابنُ خروفٍ أنّه رُوِيَ : إلاّ اللّهَ في الصدرِ منصوباً ،ووجهه على أن يكونَ [في] (٤) الأصلِ : ومالي الا الله غيرك ناصر" وما ليَ الا الله توكيدا (٥) ،ويتصور في الاسمين في هذا البيت أربعة أوجه :

أحدها : أن يكونا معاً / منصوبين على الاستثناء المقدمِ ٢٨٣

من «ناصر».

والثاني : أن يكونا حالين منه ،لأنَّهما لو كانا موخرين لجاز أن يكونا نعتين له (٦) ، فهما من باب

---

(١) ساقطة من "ح" و"ق" والبيت في الجمل : ٢٣٤ ،والهاشميات: ٣٩ والمقتضب : ٣٩٨/٤ ،والكامل : ٤١٦ ،والحلل: ٣١٢ ، والانصاف : ٢٧٥ .

(٢) زيادة من "ح" والبيت في الجمل : ٢٣٤ ،وهو في الكتاب : ٣٣٩ ،والمقتضب : ٤٢٤/٤ ،والحلل : ٣١٦ ،وشرح ابن يعيش : ٩٢/٢ ،والخزانة : ٣٧٣/٢ .

(٣) في "ق" "ولا شاهد في صدر البيت".

(٤) زيادة من "ق".

(٥) قول ابن خروف ،وتوجيهه في شرح ابن الضائع : ٢٢٠ ،قال ابن السّيد في الحلل : ٣١٦ "والنصف الأول من هذا البيت لا شاهد فيه على نصب الاستثناء المقدم ،لأن اسم اللهِ مرفوعٌ بالابتداء ،لا يجوز فيه النصب ،لأن ليس قبله شيء يستثنى منه ولا يبدل ، فهو بمنزلة قولك : ما في الدار الا زيدٌ ،وإنما الشاهد في الثاني ،لأن التقدير: ومالي ناصر ،الا الله غيرك. فلما قدم المستثنى نصبها".

(٦) قال ابن السيد في جعل "الا الله" حالا : "ويجوز في هذا ===

تقديم نعت[١] النكرةِ عليها ،وانتصابها على الحال.

والثالث : أن يكون "إلا الله " استثناءً مقدماً و"غيرك" هو الحال.

والرابع : بالعكس[٢] من هذا ،كذا قال ابن السِّيد ،

واستُضعِفَ قوله في إجازتِهِ انتصابَ " الا الله " على الحال،لعدمِ تمكن الا في [باب][٣] الوصف ،فلا تكون كذلك إلا تابعه في اللفظ ، ألا ترى أنه لا يجوز : قام الا زيدٌ ، تريد به قام غير زيد ،فلمَّا لم تَتَمَكَّنْ تَمَكُّنَ " غير " لم تقع موقعَها إلا في الموضِعِ الذى تكون فيه " غير" على أصلها ،لأن الفروع ليس لها تمكن الأصول.[٤]

مسألة : اذا عطفتَ على المستثنى المقدَّمِ كقولك : ماقام الا زيداً أحدٌ وعمرو ،جاز في المعطوف النصبُ حملاً[٥] على اللفظِ ،والرفعُ حملاً على تَوَهُّمِ الرفعِ في زيد ،لأن الأصلَ والمعنى ما قام أحدٌ إلا زيدٌ ،وليس هذا بأبعدَ من قولهم : ما قام غير زيدٌ وعمرو ، فيمن رفع زيدا ،لأنَّ المعنى والأصل ما قام إلّا زيدٌ وعمرو ،وابنُ خروفٍ يقول في نحو هذا : انه مبتدأ محذوفُ الخبرِ كأنَّه قال : ما قام الا زيدٌ وعمروٌ قائم.

=== البيت وجه ليس بمعتاد عند النحويين ،بل أكثرهم ينكره ،وذلك أن القائل اذا قال : ماجاءني أحد الا زيد ، فقد يجوز أن تكون "الا زيد " صفة لأحد ، بمنزلة "غير" ،وكأنه قال : ماجاءني من أحد غير زيد ،واذا قدمت على هذا " الا " فقلت : الا زيدا أحدا ،كأن قولك : " الا زيدا " حالا بمنزلة صفة النكرة اذا تقدمت عليها ،فيكون قول الكميت على هذا التقدير حالا " الحلل: ٣١٧ ،وانظر بقية الوجوه الأربعة هناك .

(١) ساقطة من "ق".

(٢) في "ق" على العكس .

(٣) تكملة من "ح".

(٤) انظر شرح ابن الضائع : ٢٢٠/ب.

(٥) في "ق" "جريا".

باب الاستثناء المنقطع

الاستثناءُ المُنْقَطِعُ : هو أن يكونَ المستثنىٰ من غيرِ جنسِ ما قبلِه كقولك : ما في الدّارِ أحدٌ إلّا أسداً ، وليس هذا على حقيقة الاستثناء . وإنّما هو استدراكٌ وابتداءُ كلامٍ مستأنفٍ ، وإنّما المعنىٰ : لَكِنَّ فيها أسدٌ ، ولهذا قدَّرَه سيبويه بلَكِنَّ مخفّفةً ومُثقّلةً (١) . فإنّما سُمّيَ استثناءً ، لأنّه بأدواتِ الاستثناءِ الحقيقيّ .

وهذا الضَّرْبُ مِن الاستثناءِ منصوبٌ عند أَهْلِ الحجازِ علىٰ الاطلاق ، وأما بَنُو تَمِيمٍ فإنَّه عِنْدَهُمْ علىٰ وجهين (٢) :

أَحَدُهما : ما يُتَصَوَّرُ فيه الاتصالُ بوجهٍ مّا مِن المجازِ .

والثاني : ما لا يتصور فيه ذلك ، فأمّا الوجهُ الثاني فهو عندَهم بمنزلتِهِ عِنْدَ أَهْلِ الحجازِ منصوبٌ لاغير . وأما الوجهُ الأوّلُ فهو عندَهم جارٍ مَجْرَىٰ المتّصلِ في جَمِيعِ وُجُوهِهِ علىٰ ما تَقَدَّمَ ، والمجاز على وجهين :

أحدهما : أن يكون المستثنى من توابع ما قبله نحو ما في الدارِ أحدٌ ، الا فرسٌ أو ثوبٌ [أو كتابٌ] (٣) أو نحو ذلك مما هو متاع (٤) لِلْأَحَدِيْنَ ، (٥- ومنه قول النابغة : (٦)

.... وما بالربعِ مِنْ أحَدِ
إلّا الأوارِيّ (٥- ....

---

(١) الكتاب : ٢/٣٢٥ .
(٢) انظر لغة بني تميم في الكتاب : ٢/٣١٩ - ٣٢٠ ، والمقتضب ٤/٤١٢ ، ٤١٣ ، وشرح ابن يعيش : ٢/٨٠ ، والملخص ٤٠٩ .
(٣) زيادة من "ح" و "ق" .
(٤) في "ق" "تابع" .
(٥-٥) ساقطة من "ح" .
(٦) هذان جزءان من بيتين للنابغة الذبياني وهما :
وقفت فيها أُصَيْلاناً أُسائِلُها عَيَّتْ جواباً وما بالربعِ من أحدِ
إلا الأوارِيَّ لأياً ما أُبَيِّنُها والنؤيِ كالحوضِ بالمَظلومةِ الجلدِ
وهما في ديوانه : ٢ ، ٣ والكتاب : ٢/٣٢١ ، ومعاني الفراء ١/٤٨٠ ، والمقتضب ٤/٤١٤ ، والأصول : ١/٢٩٢ والملخص ٤١٠ .

والوجه الثاني : أن يكون المستثنى مما يقوم مقام الأحدَيْنَ ، وإنْ لم يَكُنْ مِن توابِعِهِم نحو: ما في الدَّارِ أحدٌ الا أَسَدٌ ، وكقوله: (١)

وَبَلْدَةٍ ليسَ بها أَنِيسُ إلّا اليَعَافِيرُ وإلَّا العِيسُ

لأنَّ الأسدَ واليعافيرَ تقومُ مَقَامَ (٢) الأَحَدِيْنَ في عِمْرانِ الأَمَاكِنِ. (٣)

فصلٌ : وَيُعَبَّرُ أَيْضاً عَنْ حكمِ الاستِثْناءِ بأن يُقَالَ : إن كانَ مما يَصِحُّ فيه التَّفْرِيْغُ جَرَىٰ عندَ بني تميمٍ مَجْرَىٰ المتَّصِلِ في [جميعِ] (٤) وُجُوْهِهِ ، وإن لم يصحَّ فيه (٥) التفريغُ لم يكنْ عندَهم [فيه] (٦) إلا النصبُ ، وكلاهما منصوبٌ لا غيرُ عندَ الحجازيين. (٧) فمثالُ الأوَّلِ: ما في الدارِ أحدٌ الا فرسٌ ، أوْ إلّا أسدٌ إنّما أردتَ أن تَقُوْلَ : ما في الدار إلّا فرسٌ ، أو ما فيها إلا أسدٌ ، ولا شَكَّ أنَّ هذا الكلامَ يُعْطِي (٨) نَفْيَ الحكمِ عن جميعِ مَنْ يَعْقِلُ وما لا يعقلُ ، وإثباتَه لما بعدَ إلّا ، وإنما ذُكِرَتْ أحداً على سبيلِ التَّوكيدِ (٩) ، ومثال الثاني الذى لا يصحُّ فيه التفريغُ قوله تعالى : ﴿ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ﴾ (١٠) فهذا لا يكونُ إلّا منقطعاً ؛ لأنَّ قوله تعالى : ﴿ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾ لا يُتَصَوَّرُ أنْ يَقَعَ في الوهمِ أنّ الله تعالى دَاخِلٌ في عمومِ النَّفْيِ فَيُحْتَاجُ إلى ٱستِثْنَائِهِ ، وهذا بمنزلةِ قولك : لا نَأْخُذُ (١١) هذا من يَدِي ،

---

(١) سبق ص
(٢) في "ق" "يقومان".
(٣) في "ق" "المساكن".
(٤) تكملة من "ح" و "ق".
(٥) في "ق" "منه".
(٦) تكملة من "ح".
(٧) شرح ابن عصفور ٢/٢٦٧.
(٨) في "ق" "يقتضي".
(٩) الكتاب : ٢/٢١٩-٢٢٠ وشرح ابن يعيش ٢/٨٠ ، ويعني بالتوكيد هنا التوكيد اللغوى لا الاصطلاحي.
(١٠) هود : ٤٢.
(١١) "لا خذ هذا من يدى" هكذا في الأصل ومثله في "ق" مع كسر الخاء والذال المعجمتين.

فَلَسْتَ داخلاً في النَّفْيِ أَصْلاً ،ولهذا مَثَّلَهُ القاضي بِأَنْ قالَ : نَظِيرُ الآيةِ أن تقولَ عِنْدَ مجيءِ سيلٍ عظيمٍ : لا عَاصِمَ اليومَ مِن هذا السيلِ إلا مَنْ أَقامَ بالجَبَلِ ؛ المعنى لكنْ من أقام بالجَبَلِ معصومٌ ،وينبغي أَنْ يكونَ هـذا الوجهُ في الآيةِ هو الصَّحِيحُ إن شاءَ اللَّهُ ،وهوظاهرُ كلامِ سيبويهِ (١) ؛ ومن هذا الضَّرْبِ : ما زادَ إلّا ما نَقَصَ،وما نفع الا ما ضرَّ ،وهما من أمثلةِ / ٢٨٤ سيبويهِ (٢) ، ففي زادَ ونقصَ فاعلانِ مستتِرَانِ والمعنى : لكنَّه نقص ولكنَّه ضرَّ ، فما مع الفعلِ بتأويلِ المصدرِ ،وهو نَصْبٌ على الاستثناءِ ، وجوَّزَ القاضي أنْ يكونَ مبتدأً محذوفَ الخبرِ كأنَّه قال : ما زاد النهرُ لكنَّ النقصانَ شأنَه ،وما نَفَعَ زيدٌ لكنَّ الضَّرَّ شأنُه (٣) ،وهذا بعيدٌ ؛لأنَّه لو كان على ذلك (٤) لجازَ عندَ الحجازيين ما في الدَّارِ أحدٌ إلَّا فرسٌ على معنى لكنْ فيها فَرَسٌ ،ولا ستوى (٥) عند بني تميم القسمانِ في جوازِ الرَّفْعِ، ولمَّا لم يكن كذلك وجبَ أنْ يكونَ القولُ الأولَ .

فصلٌ : وظاهرُ قولِ سيبويهِ وأبي القاسمِ التسويةُ بين هاتين الآيتين : ﴿ ما لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ ﴾ (٦) و ﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ﴾ (٧) على مَذْهَبِ بني تميمٍ ، أَمَّا الآيةُ الأُولَى والمُثُلُ التي قبلها ، فأَجْرَوها مُجْرَى المتصلِ (٨) [على مذهب بني تميمٍ] (٩)

---

(١) الكتاب : ٢/ ٣٢٥ .
(٢) الكتاب : ٢/ ٣٢٦ .
(٣) في الأصل : " الا الضر شأنه ". وانظر قول القاضي في شرح الكتاب له : ٣/ ١١٤ ،وفي الاستغناء في أحكام الاستثناء : ٤٧٢ .
(٤) في "ق" "كذلك".
(٥) في الأصل و"ح" " لا استوى ".
(٦) النساء : ١٥٧ .
(٧) هود : ٤٢ .
(٨) في "الأصل" "المنفصل" خطأ .
(٩) تكملة من "ح" و"ق" وبعدها في "ح" "ظاهر" وضرب عليها في "ق" لأنها مقحمة.

[لقولِ] (١) سيبويهِ : وبنو تميمٍ يرفعونَ هذا كلَّه ، يجعلونَ اتِّباعَ الظَّنِّ علمَهم والتَّكلُّفَ سلطانَه (٢) ، وأمَّا الآيةُ الثانيةُ على مذهبِ بني تميمٍ (٣) ﴿ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ﴾ فجاءَ بها سيبويهِ في بابِ " ما لا يكونُ إلّا على معنى ولكنَّ " (٤) ، وهو الظَّاهرُ على ما تقدَّمَ ، وللناسِ في ذلك مسالكُ : مسلكُ المبرِّدِ أنّه متصلٌ (٥) ، والتقديرُ عنْدَه : لا عاصِمَ ولا غيْرَه إلّا من رَحِمَ ، وهذا غيرُ مستقيمٍ ؛ لأنَّ المعنى حينئذٍ ما (٦) في اليومِ عاصمٌ ولا غيرِه الا من رحم ، فيكونُ المعنى : على أن الذي لم يُعْصَمْ وقُضِيَ عليه بالهلاكِ ليس في اليومِ ؛ لاندراجِه في عُمُومِ ما اقتضاه اللفظُ بصيغتِه ، ولَيْسَ كذلك ، وإنما دعاه إلى هذا التَّقْديرِ أنَّه لم يَتَصَوَّرْ [له] (٧) انْدِراجُ المستثنَى في عمومِ اللَّفظِ لولم تُذْكرْ أداةُ الاستثناءِ إلا بهذه الضَّميمَةُ .

---

(١) مكان " لقول " بياض في الأصل والتكملة من " ق " و " ح " .
(٢) الكتاب : ٢/٣٢٣ .
(٣) " على مذهب بني تميم " ساقطة من " ح " و " ق " .
(٤) الكتاب ٢/٣٢٥ .
(٥) هذا المذهب ذكره عن المبرد أبو علي الشلوبين في حواشي المفصل : ٢٤٦ ، وكلام المبرد في المقتضب لا يدل على أن الآية من الاستثناء المتصل ، وإنما هي عنده من باب الاستثناء المنفصل ، فهو موافق لسيبويه في هذا المسلك ، فقد قال : " باب ما يقع في الاستثناء من غير المذكور قبله ، وذلك قولك : ما جاءني أحدٌ إلا حماراً ، وما في القوم أحدٌ الا دابّةً ، فوجه هذا وحُدَه النصب ، وذلك لأن الثاني ليس من نوع الأول فيُبْدَل منه ، فنصبه بأصل الاستثناء على معنى " ولكن " ... فمن ذلك ﴿ لا عاصم اليوم من أمر الله الا من رحم ﴾ فالعاصم الفاعل ، و " من رحم " معصوم ، فهذا خاصة لا يكون فيه الا النصب . المقتضب ٤/٤١٢ ، وانظر موافقته لسيبويه في الكتاب ٢/٣٢٣ ، ونقض ابن ولاد : ١٧٧ ، والخزانة : ٢/٩ .
(٦) في " ق " " لا " .
(٧) تكملة من " ح " وفي الأصل " لم يتصوره " .

المسلكُ الثّاني : أنَّ عاصِماً بمعنىٰ معصوم ،ومَنْ رَحِم بمعنىٰ مرحوم ،وعلىٰ هذا يكونُ متّصِلاً على ضُعْفِه ؛ لقلة ٱستعمالِ فاعلٍ بمعنى مفعولٍ ،وخروجِه عن القياسِ.(١)

المسلكُ الثالثُ : أنَّ مَنْ رَحِم بمعنى راحِم ،وعاصِم على ظاهِره ،(٢) وَينْبَغِي أن يكونَ على هذا منقطعاً ؛لأنّه لا يقعُ في الوهمِ ،أنَّ اللهَ تعالىٰ داخلٌ في عمومِ النفي(٣) ، فيُحْتاج إلى ٱستثنائِه ،وإنْ كانَ بعضُهم قد جَعَلَه متصلاً ،وليس بصحيحٍ على ما تقدَّمَ ، فهذه ٱلأربعة(٤) مسالك أَصَحُّها [مسلكاً](٥) مسلكَ سيبويهِ ،ولا وجهَ لتسويةِ أبي القاسمِ بين هذه الآيةِ وبين ما قبلَها ؛لأنَّه لا يُتَصَوَّرُ ٱجراؤها على مسلكٍ مِنْ هذه المسالك أصلاً ،والله أعلم .

فصل : ما ذَكَرْتُه أولاً في حَدِّ ٱلاستثناءِ المنقطِعِ يَرِدُ عليه نَحْوُ قوله تعالىٰ ﴿ لا يَذُوقُونَ فِيها ٱلمَوْتَ إلاَّ ٱلمَوْتَةَ الأُولَىٰ ﴾(٦) وهو منقطعٌ باتفاقٍ ،معأنَّه من جنسِ ما قبلَه ،وكذلك يَرِدُ عَلَيْهِ نحو ﴿ ولا تَنكِحُوا ما نَكَحَ آباؤُكُم مِّنَ النِّسَاءِ إلاَّ ما قد سَلَفَ ﴾(٧) ويَرِدُ أيضاً على حَدِّ ٱلمتَّصِلِ ٱلاشكالُ الذي أورَده القاضي(٨) ،فالأولىٰ أنْ يُقالَ(٩) : الاستثناءُ المتصلُ هوأن تُخْرِج بإلاَّ أوما في معناها ما لولاها لاَندرجَ في عمومِ

---

(١) ذكر ذلك الفراء في معاني القرآن ٢/ ١٥ ،والسيرافي في شرح الكتاب ٣/ ١١٤ ،والاستغناء في أحكام الاستثناء : ٤٧٢ ، وانظر التبيان في اعراب القرآن للعكبرى : ٧٠٠ ، وشرح ابن يعيش ٢/ ٨١.

(٢) في "ق" "وعاصم على ظاهره بمعنى معصوم" فاقحم "بمعنى معصوم".

(٣) في الأصل و"ق" "اللفظ".

(٤) في "ح" "أربعة".

(٥) زيادة من "ق".

(٦) الدخان : ٥٦.

(٧) النساء : ٢٢.

(٨) يعني الباقلاني انظر ما سبق ص

(٩) في "ح" "تقول".

لَفظِ ما قبلها بوجهٍ مّا (١) كقولك : ما قامَ القومُ إلّا زيدا ،ألا تَرى أنّكَ لو لم تأتِ بإلّا لوقعَ في خيالِ السامعِ أنّ زيداً مندرجٌ في عمومِ اللفظِ، لصلاحيتِهِ لذلك ،وإنّما قُلْنا : بوجهٍ مّا ؛لامتناعِ اندراجه حقيقةً ؛لما كانَ يلزمُ على ذلك من الكذبِ في أحدِ الطرفين على ما تقدّمَ في أولِ البابِ. وأمّا الاستثناءُ المنقطعُ فهو أن تذكرَ بعدَ " إلّا " أو ما في معناها ما لا يصحُّ في الوهمِ اندراجُهُ في عمومِ لفظِ ما قبلها لو لم تذكرْهُ (٢) مطلقاً ، سواءٌ كانَ من جنسِ ما قبلَها أو لا ،فقوله تعالى ﴿ لا يذوقونَ فيها الموتَ إلّا الموتةَ الأولى ﴾ (٣) منقطعٌ ، وإنْ كانَ من جنسِ ما قبلَه ؛ لأنّه لا يصحُّ في الوهمِ اندراجُهُ تحتَ عمومِ اللفظِ لو لم تُذكرْ إلّا فيُحتاجُ إلى إخراجه ؛لاستحالةِ ذوقِ الموتةِ الماضيةِ في المستقبلِ ،وكذلك قوله تعالى ﴿ لا عاصمَ اليومَ من أمرِ اللهِ إلّا مَنْ رحمَ ﴾ (٤) على القول بأنّ عاصمَ على ظاهرِه ،ومَنْ رحمَ بمعنى الراحمِ استثناءٌ منقطعٌ ؛ لأنّه لا يصحُّ في الوهمِ اندراجه / تحتَ (٥) عمومِ اللفظِ لو لم تُذكرْ إلّا ،فيُحتاجُ إلى استثنائِهِ لقوله :﴿من أمر الله﴾،وقد جعله بعضُهم متصلاً ،ولا يصحُّ ، وقد تقدم بيانه. ٢٨٥

مسألة: (٦) ما زيدٌ بشيءٍ الا شيءٌ لا يعبأُ به ،لا مانع من اجراء هذا المجرور على اللغتين الحجازية والتميمية ،وان كان كذلك ارتفعَ ما بعدَ " إلّا " على البدلِ على اللغتين (٧) معا ، الا أنه بدل على الموضع

---

(١) مثل قول ابن الفحار هذا كان قد قال القرا في بصورة أوسع . انظر الا ستغناء ٣٨٢ - ٣٨٥.

(٢) في "ح " "لو تذكر".

(٣) في "ق " "ما بعد الا على اللغتين على البدل " باقحام "اللغتين".

(٢) الدخان : ٥٦.

(٤) هود : ٤٣. (٥) في "ح " و "ق " "في ".

(٦) من هنا الى نهاية الباب ساقط جميعه من "ح ".

(٧) في "ق " "ما بعد الا على اللغتين على البدل على اللغتين " باقحام "اللغتين ".

في اللغةِ التميميةِ، وبدلٌ على المعنى على اللغةِ الحجازيةِ (١) ؛ اعتباراً بأنَّ البدلَ على تقديرِ تكرارِ العاملِ ، أو على تقديرِ الغاءِ المبدل منه ، والتقديرُ على الأوّلِ ما زيدٌ بشيءٍ ما زيدٌ إلا شيءٌ لا يُعبأُ به ، وعلى الثاني : ما زيدٌ الا شيءٌ لا يعبأُ به ، ولا عمل لـ«ما» فيما بعدَ "إلاّ" ؛ لأنّها إنّما عملتْ لمعنى فيها وهو النَّفْيُ ، وقد انتقض بإلاّ ، بخلافِ ليسَ فإنّها تعملُ في الموجبِ والمنفيِّ (٢) ؛ لأنَّ عملَها للفعليةِ لا للنفيِ ، وهو موجودٌ في الحالتين (٣) ، ولا يَرِدُ على هذا قولُ مَنْ قالَ بافسادِ المسألةِ : بأنَّ مرفوعاً لا يُبْدَلُ من منصوبٍ ؛ لأنَّه إنّما حَمَلْناه على أنَّه بدلٌ على المعنى .

ونظير هذه المسألة في أنه لا يَعْمَلُ في البدلِ العاملُ في المبدلِ منه ، لتَعَذُّرِ قولنا : لا إلهَ إلاّ اللهُ ، ألا ترى أنّ البدلَ هنا مرفوعٌ بالابتداءِ اعتباراً بالمعنى ، والمبدلَ منه منصوبٌ بلا ، وأنَّ التَّقْدِيرَ : ما لنا إلاّ اللهُ ، على هذا ينبغي أنْ تُحْمَلَ هذه المسألةُ ، وهو ظاهرُ كلامِ سيبويهِ أعني أنَّ المجرورَ منصوبُ المحلِّ في اللغةِ الحجازيةِ . (٤)

وقال أبو بكرِ بنُ عَبِيدَةَ : إنّ أهلَ الحجازِ لَمّا قَصَدُوا إلى البدلِ لم يُمكِنْهُمُ العملُ فاستوتِ اللُّغَتَان ، كما تستويانِ إذا قُلتَ : ما زيدٌ الا شيءٌ لا يعبأُ به ، فيظهرُ من كلامِ سيبويهِ أنَّ المسألةَ يقولُها أهلُ الحجازِ وبنو تميمٍ .

---

(١) الكتاب : ٢/٣١٦ .
(٢) في الأصل " والنفي " والمثبت من " ق " والموضع ساقط من " ح " وقد سبقت الاشارة الى ذلك قبل قليل .
(٣) انظر المسألة في شرح ابن يعيش : ٢/٩١ .
(٤) الكتاب : ٢/٣١٦ .

قلت : لا يَثْبُتُ ما قالَهُ ٱبنُ عَبيْدَةَ في اللغةِ الحجازية أنْ يَرْجِعُوا إلىٰ اللغةِ التَّمِيْمِيَّةِ عِنْدَ تعذرِّ البدلِ ،ولو كانَ كذلِكَ لرَجَعُوا إليهم مع "بل" و "لكنَّ" ،فَكُنْتَ تَقُولُ على لُغَتِهِم : ما زيدٌ قائمٌ بل قاعدٌ وما زيدٌ قائمٌ لكن قاعدٌ ،وهذا لا يُؤْثَرُ عنهم أصلا .

قال : وقال بعضُهم لا يكونُ إلاّ علىٰ لُغةِ تميمٍ ،وأمّا الحجازيون فينصبون ،وذلك أنّهم لمّا لَمْ يُمْكِنْهم البدلُ على اللفظِ ،لامتناعِ زِيَادَةِ إبدال المرفوعِ من المنصوبِ عَدَلوا إلىٰ النَّصبِ علىٰ الاستثناءِ ،و "بشيءٍ" عندهم في موضع نصبٍ.

قلت : ظاهرُ كَلامِ سيبويهِ ما ذكرناه أولا ،وأنَّ الرفعَ علىٰ اللغتين معاً ،وفيه أن الباءَ تدخلُ علىٰ الخبرِ في التميميةِ كما تدخُلُ عليه في الحِجَازِيَّةِ ،والله أعلم.

فصلٌ أَبْسُطُ فيه القولَ في بيتي النَّابِغَةِ (١) وموضع الشاهد منهما قوله :

"وَقَفْتُ فيها" يحتمل أن يريد وقفتُ أنا ،ويَحْتَمِلُ أن يكونَ المعنى : وَقَفْتُ فيها ناقتي ،أي حبستُها وحُذِفَ المفعول.

وقوله : "أُصَيْلاناً" نُصِبَ (٢) علىٰ الظرفِ ،أي عَشِيًّا (٣) ، ووجه تصغيره مبسوط في آخرِ أبوابِ التّصغيرِ ،وسماها الفارسيُّ المسألةَ الحمقاءَ ،لأنَّها لا تدخلُ عندَه تَحْتَ الأقيسةِ (٤) ، وقوله : "أُسَائِلُها"

---

(١) بيتي النابغة في الجمل : ٢٣٥، وقد سبق تخريجهما ص: ٩٨٦، وهما :
وقفت فيها أصيلانا أسائلها — اعيت جوابا وما بالربع من أحد
الا اواريّ لأيا ما ابينها — والنؤى كالحوض بالمظلومة الجلد

(٢) في "ق" "نصباً".

(٣) في "ق" "عشيات".

(٤) أصيلانا تصغير أصيل على غير قياس ،كأنه تصغير "أصلان" الجمع ، وهو عكس قياس التصغير ،لأن الجمع اذا صغّر يصغّر على لفظ واحده ،وهذا صغر على لفظ جمعه.

منصوبُ المحلِّ على الحالِ من فاعلِ "وَقَفْتُ" ،وهي على هذا مقدَّرةٌ بحالٍ جاريةٍ على صاحبها ،كأنه قال : وقفت فيها مُسَائِلَها ،ويجوزُ أنْ يكونَ حالاً من الضميرِ المجرورِ ،وعلى هذا تكون جارية على غيرِ صاحبِها ان قدَّرْتَها باسمِ الفاعل ،كأنه قال : وقفت فيها مُسَائِلَها أنا ،فيبرز الفاعل هنا على الوجوب.(١)

ويقال : أُصَيْلَان ، وأُصيلَال على إبدالِ اللامِ من النونِ / ٢٨٦
ومجرَاهما في منعِ الصرْفِ في حالِ التعريفِ واحدٌ وهو غريبٌ أن يقال في حال التسمية به لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف واللام ، كما يقال لزيادة الألف والنون ؛ لأن حكم البدلِ حكم المبدلِ منه.

وقوله : "عَيِّتْ جواباً" ،أَصْلُهُ عَيِيَتْ وإدْغَامُه على الجوازِ ، وسيأتي في التَّصريفِ إنْ شاءَ اللهُ ،ويَحْتَمِل أنْ يكونَ على معنى الاستئنافِ، وأنْ يكونَ منصوبَ المحل على الحال على تقدير قد ،أو دون تقديرها على القولين .

وقوله : "جواباً" ينصب على وجهين :

أحدهما : أن يكون على إسقاط الخافضِ كأنَّه كانَ عَيَّتْ(٢) عَنِ الجوابِ ،فَلَمَّا سَقَطَ الخافضُ تَقَوَّى(٣) الفعلُ فَنَصَبَ.

والثاني : أنْ يكون نَصْباً على التَّمييزِ المنقولِ ،كأنَّه كان:عَيَّى جوابُها بمنزلةِ تَصَبَّبَ زيدٌ عرقاً ،إلا أنَّ فيهِ تجوّزاً.

وقوله : "وما بالربعِ مِنْ أَحَدٍ ،إلاَّ الأَوارِيُّ" ، يُضْبط الأَواريُّ مثلثا : فأما النصب فعلى الاستثناء المنقطع على اللغة الحجازية من لفظِ

---

(١) في "ق" "فيبرز الضمير هذا على الوجوب".
(٢) في "ق" "عييت" خطأ.
(٣) في "ق" "تعدى".

أحد ، وعلى المتصلِ على اللغةِ التَّمِيْمِيَّةِ تجوزاً على ما تقدم .

وأما الرفع فعلى وجهين :

أحدهما : على أن يكون بدلَ بعضٍ مِنْ كُلٍّ على لَحْظِ الإتصال المذكور.

والثاني : علىٰ النَّعتِ علىٰ أنْ تكونَ " إلاّ " هِيَ التي في قوله تعالى ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ (١) وكلاهما علىٰ الموضع .

وأما الجرُّ فعلىٰ وجهين أيضاً :

أحَدُهُما : على النَّعتِ علىٰ اللفظِ علىٰ الوجهِ المذكورِ في حرفِ " إلاّ " .

والثاني : علىٰ البدلِ علىٰ اللفظِ علىٰ رأيِ الأخفشِ القائلِ بجوازِ زيادَةِ حرفِ " مِنْ " في المعرِفَةِ وفي الواجب (٢) ،وهو فاسد على رأيِ سيبويهِ ؛لِما يَلْزَمُ عَلَيْهِ من زيادةِ حرفِ " مِنْ " في المعرفة وفي الواجب، وليس قائلاً بذلك.

وأما وزن الأَوارِيِّ ففواعيلَ كطواويسَ ،واحِدُها آري ،وأصله "آرْوِي " فاعولٍ كطاووسٍ ،فَلَمّا اجتمعتِ الواوُ والياءُ وسُبِقَتْ إحداهما بالسكونِ قُلِبَتِ الواوُ ياءً وأُدغِمتْ في الياءِ بعدَها ،ثُمَّ قُلِبَتِ الضَّمَّةُ كسرةً على القياسِ التَّصريفيِّ ،ولا يكونُ آري فاعِيْلاً ؛لأن هذا المثال ليس في الأوزانِ العربية ،وإنّما يكونُ في الأعجميةِ (٣) كقابيلَ ،وهابيلَ ،والآرِيُّ هو مَحْبَسُ الدَّابَّةِ ،وهو من تَأَرَّيْتُ بالمكان إذا أقَمْتَ فيه (٤) ،والله أعلم.

---

(١) الأنبياء : ٢٢.

(٢) نسب ابن السيد هذا المذهب للكسائي في الحلل : ٣٢٢ ، وانظر المسألة في شرح ابن يعيش : ٢/٩١.

(٣) في "ق" "العجميه".

(٤) في "ق" "أقمت به".

وقوله : "لأياً ما أُبَيِّنُها" مصدرٌ في موضعِ الحالِ من فاعلِ "أُبَيِّنُها" والمعنى : أُبَيِّنُها مُبْطِئاً ، و"ما" زائدةٌ لا تمنعُ مِن عملِ الفعلِ في الحالِ ، وهو من المصادرِ ٱلتي لَمْ يُستَعْمَلْ لها فعلٌ إلّا بالزيادَةِ ، يقال : ٱلتأى (١) ولا يقال : لأَيَ .

وقوله : والنوي يجوز رفعه ونصبه ، بالعطف على الأوارى فيمن نصبه ، والرفع على وجهين : أحدهما بالعطف على الأوارى فيمن رفعه ، والآخر أن يكون مبتدأ خبره في كاف التشبيه ، وفيه ثلاث لغات نُؤْيٌ ، ونَأْيٌ ، ونِيْسَى (٢) ، وهو ما يُخَدّ حولَ الخباءِ لئلا يدخلَ فيه الماءُ ، ولذلك شَبَّهوه (٣) بالحوضِ ، وقوله : بالمظلومةِ الجلدِ : الباء ظرفيه وهي منصوبةُ المحلِّ على الحالِ من ٱلحوضِ ، وٱلمظلومةُ الأرضُ ٱلتي حُفِرَ فيها ولم يكن فيها حفرٌ قبلَ ذلك ، من الظلم ، وهو : جعل الشيء في غير موضعه (٤) ، وقيل : هي ٱلتي أتاها سيل من أرض أخرى .

---

(١) في الحلل لابن السيد : ٣٢٢ . "ألأ" وفي "ق" "التئي".

(٢) في "الأصل" و"ق" "نيسى" هكذا بنون ، وياء ثم همزة ، وهذا الفصل ساقط من "ح" وقد سبقت الاشارة لذلك ، والمثبت موافق لما في اللسان ، والقاموس ، والدرر المبثثه في الغرر المثلثة : ١٩٥ .

(٣) في "ق" "شبيهه".

(٤) في "ق" "في غير محله".

باب النفـــي بـــلا

اعلم أنّ "لا" حرفٌ مشتركٌ بينَ الأسماءِ والأفعالِ ،فالقياسُ ألّا يَعْمَلَ في الاسماءِ كما لا يعملُ في الأفعالِ ؛لعدمِ اختصاصِهِ بمايدخلُ عليه ،فما وَجْهُ عَمَلِه في الأسماءِ ؟

الجواب : أنّها في الموضعِ الذى تَعْمَلُ فيه جوابٌ ،تحقيقـــاً أو تقديراً ،لسؤالٍ عن نكرةٍ مجرورةٍ بمن (١) الّتي تُفيدُ في الأسمـــاءِ استغراقَ الجنسِ ،وحقُّ الجوابِ أن يكونَ مطابقاً للسؤالِ ،فَلَمّا تغيّـرَتِ النّكرةُ في السؤالِ بمِنْ الاستغراقيةِ وجبَ أنْ تُغيّرَ في الجوابِ ،وأيضاً فـإنّ "لا" هذهِ هي الاستغراقيةُ ؛لتضمُّنِها معنى "مِنْ" ونيابَتِها عَنْها ، فيلزمُ عن ذلكَ أنْ تكونَ مختصة بالأسماء ،لمكان الاستغراق الذي لا تفيـــده الا في الأسماء فهي غير تلك المشتركة ،وانما أُتيَ على من استشكـــل عَمَلَها في الأسماءِ من جهةِ الاشتراكِ اللفظيِّ ،فاعتقدَ الإتحادَ في المتعدِّدِ ، وإذا كانَ كذلك كانَ وجهُ عَمَلِها الاختصاصَ على الأسلوبِ العامِّ عند النحاةِ ، وهذا ظاهرٌ / إنْ شاء الله . ٢٨٧

فصلٌ : وأمّا وَجْهُ عملِها النصبُ في الاسمِ والرفعُ في الخبرِ، فهو أنّ لَها شبَهاً خاصّاً بإنّ من جهةِ أنّها تُسْتَعْمَلُ لتوكيدِ النّفْـــيِ ، كما أنّ إنّ لتوكيد الايجابِ ،وهما معنيانِ متقابلان ،ومن كلامهم حمـــل الشيء على نقيضه كما يحمل على نظيره (٢) ، فالحاصلُ أنّ الوجهَ الذي أوجبَ لها جملةَ العملِ غيرُ الوجهِ الذي أوجب لها تَفْصِيلَهُ ،والله أعلم.

---

(١) وذلك نحو : هل من رجل في الدار ؟ فيقال : لا رجل في الدار . انظر الملخص : ٤٩٨.

(٢) شرح ألفية ابن معطي : ٩٣٦ ، ورصف المباني : ٢٦١.

فصل : لمّا كانَ عملُ " لا " غيرَ أصيلٍ من حيثُ هي مُشَبَّهَةٌ بِمُشَبَّهٍ وجبَ أن يكونَ ذلك مقيداً بشروطٍ على الأصلِ المعهودِ عند النحاةِ وجملتُها خمسةٌ :

أحدها : أن يكونَ أصلُ ما تدخلَ عليه مبتدأً .

والثاني : أن يكون نكرةً .

والثالث : أن يُرادَ به استغراقُ الجنسِ .

والرابع : ألّا يُفْصَلَ بينَهما بفاصلٍ .

والخامس: أن يكونَ جواباً لِمَنْ قال : هل من كذا تحقيقاً أو تقديراً (١) ، فإذا اجتمعَتْ هذهِ الشروطُ جازَ اعمالُها عَمَلَ "إنَّ" (٢) وعَمَلَ "لَيْسَ" ، إلا أنّ عَمَلَها (٣) عَمَلَ "إنَّ" أكثرُ في الاستعمالِ من إعمالِها عَمَلَ "لَيْسَ" ، وبه جاء القرآنُ ، ولا أعلمُ فيه إعمالَها عَمَلَ لَيْسَ إلّا ما قيلَ في قولِهِ تعالى : ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ (٤) على أنها " لا " المعملةُ إعمالَ ليس ، ولحقتها تاءُ التأنيثِ كما لَحِقَتْ لَيْسَ تنبيهاً على أنّها فرْعُها (٥) ، غير أنها مخصوصةٌ بالحينِ لا تَعْمَلُ إلّا فيه ، وسأذكرها مسألةً بَعدُ إن شاء الله .

وقُرِئَ شاذا ﴿ لَا رَيْبُ فيه ﴾ (٦) رفعاً ، وهي المحمولةُ على لَيْسَ ، لعدمِ التّكرارِ ، والله أعلم .

فأما قراءةُ من قرأ ﴿ لَا بَيْعٌ فيه وَلَا خُلَّةٌ ولا شَفَاعَةٌ ﴾ (٧) رفعاً ،

---

(١) انظر شرح ألفية ابن معطي : ٩٣٧ ، والملخص : ٥٠٤ .
(٢) ساقطة من " ق " .
(٣) في " ق " " إعمالها " .
(٤) سورة ص : ٣ .
(٥) هذا مذهب الجمهور ، انظر المغني : ٣٣٥ .
(٦) البقرة : ٢ ، وهي قراءة أبي الشعثاء ، وزيد بن علي .
(٧) البقرة : ٢٥٤ ، وهي قراءة نافع ، وعاصم وابن عامر ، وحمزة والكسائي . السبعة : ١٨٧ .

فالوجهُ فيها أن تكونَ ملغاةً ، ولا ينبغي أن يُعتَقَدَ فيها أنّها معملةٌ عَمَلَ ليس ، لقلّتِهِ في الاستعمالِ ، ولا يُحمَلُ التنزيلُ إلّا على الوجهِ الأفصَحِ .

فصلٌ : فإن فاتَ شرطٌ من هذه الشروطِ بَطَلَ العملُ المذكورُ ، فمِنْ ذلك قولك : لا مرحباً ، ولا أهلاً ، ولا كرامةً ، ولا مسرةً ، ولا سَقْياً ، ولا رعياً (١) ، وما أشبه ذلك فليست هذه الأشياءُ منصوبةً بلا ، لأنّها لا تَعمَلُ إلّا فيما كان أصلُه مبتدأً ، وليس ذلك في هذه الأشياءِ ، وإنّما هي منصوبةٌ بأفعالٍ مضمرةٍ ، فلذلك لَم تعملْ ولمْ يلزمْ فيها التكرارُ (٢) ، ومن ذلك إذا وَقَعَتْ بعدها المعرفةُ فإنّها لا تعملُ فيها شيئاً ، ويلزمُ تكرارُها في حالِ السَّعَةِ ، ليكون عوضاً من فواتِ العموم بالتعريفِ ، لأنَّ في التكرارِ زيادةً ، كما في العمومِ ، هذا قولُ سيبويهِ (٣) ، ولم يَقصُرِ المبرّدُ (٤) وابنُ كيسانَ عدمَ التكرارِ على حالِ الضرورةِ (٥) ، والصوابُ ما رآهُ (٦) سيبويهِ ؛ وذلك أنّ " لا " إذا كانتْ جواباً لقولكَ : أزيدٌ في الدارِ ؟ استُغْنِيَ بلا عن ذكرِ الجملةِ ، كما يُستَغْنَى بنَعَمْ ؛ لأنها نَقِيضَتُها .

فإنْ قالَ قائلٌ : يجوزُ ذِكْرُ الجُمْلَةِ بعد " نَعَمْ " فتقولُ : نَعَمْ زيدٌ في الدارِ ، في جوابِ قولِهِ : أزيدٌ في الدّارِ ؟ (٧- فكذلكَ ينبغي أن يجوزَ (٨) ذلك في " لا " .

فالجوابُ : أنَّ الجملةَ المذكورةَ بعد " نَعَمَ " توكيدٌ لما تضمنتهُ " نَعَمْ " مِنْ معناها ، فهي بمنزلةِ قولكِ : نَعَمْ نَعَمْ .

وأمّا ذِكْرُ الجملةِ بَعْدَ " لا " فلا يُتَصَوَّرُ فيها هذا المعنى ؛ لأنّكَ إذا قُلْتَ : " لا " في جوابِ [قولك] (٩) : أزيدٌ في الدارِ ؟ -٧) فقد

---

(١) هذه الأمثلة من أمثلة الكتاب : ٢/ ٣٠١ .
(٢) لأن التكرير لا يكون الا مع المعرفة مثل : لا زيد في الدار ولا عمرو .
(٣) الكتاب : ٢/ ٣٠٦ . (٤) في " ح " " يعضد " .
(٥) المقتضب ٤/ ٣٦٠ ، والتوطئة ٢٨٣ ، وشرح ابن عصفور ٢/ ٢٦٩ ، وشرح التسهيل ١/ ٦٣٦ والخزانة ٢/ ٨٨ ، ٨٩ ، وانظر أمالي ابن الشجرى ٢/ ٢٢٤-٢٢٥ .
(٦) في " ح " " زاده " خطأ . (٧-٧) كررت هذه الفقرة في " ح " .
(٨) في " ق " " يكون " . (٩) زيادة من " ح " .

اسْتَقَلَّتِ اسْتِقْلَالَ نَعَمْ ، فصارتِ الجملةُ بَعْدَها في تقديرِ الإيجابِ ، وإذا كانَ كذلك لم تكنْ " لا " دَاخِلةً على هذه الجملةِ الواقِعَةِ بعدها فتَنْفِيَها ، وإذا كانتْ مُوجَبَةً لم يُتَصَوَّر أنْ تكونَ توكيداً لما تضمنته " لا " كما كانت توكيداً لما تضمَّنَتْه " نَعَمْ " ، لأنَّ المُوْجَبَ لا يُؤَكَّدُ بِهِ المنفيُّ ، فهذا فَرْقُ ما بَيْنَهما .

وأما قَوْلُهم : لا نَوْلُك أنْ تفعل (١) ، فمحمولٌ على حكمِ ما هو معاقبٌ له وهو : يَنْبَغِي ، لأن النَّوْل هو : الأخذُ كالتَّنَاوُلِ باليدِ ، فلمَّا كانَ قولك : لا نَوْلُك أن تفعل في معنى لا ينبغي لك أن تفعلَ ، لم يلزمْ تكرارُها ، كما لا يلزمُ ذلك مع " ينبغي " .(٢)

وأما قولهم : قَضِيَّةٌ ولا أَبا حسنٍ (٣) و (٤)

* لا هَيْثَمَ الليلةَ للمطيِّ *

ولا بصرةَ لكم .(٥)

و (٦) : .... وَلَا أُمَيَّةَ بالبلادِ

وإذا هَلَكَ كِسْرَى فلا كسرى بَعْدَهُ ، وإذا هَلَكَ قيصرُ فلا قَيْصَرَ بعده (٧) وما أَشْبَه ذلك مِمَّا ظاهِرُه (٨) أَنَّ " لا " مُعْمَلَةٌ في لَفْظِ المعرفةِ ، فَحَمَلُوهُ (٩) على تَقْدِيرِ تَنْكِيرِها ، على حَدِّ ما يُقَدَّرُ في تَثْنِيَةِ

---

(١) القول في الكتاب : ٢/٣٠٢ ، وامالي ابن الشجرى ٢/٢٢٥ ، والملخص : ٥٠٥ ، وشرح ابن عصفور ٢/٢٦٩ .

(٢) شرح ابن عصفور ٢/٢٦٩ ، والمقرب ١/١٨٩ .

(٣) هذا نص الكتاب في هذا القول ٢/٢٩٧ ، وتورده بعض الكتب هكذا : قضية ولا ابا حسن لها .

(٤) البيت لأحد بني دَبِيْر من أسد وبعده :
* ولا فتىً مثلُ بنُ خَيْبَرِي *
كذا قال في الخزانة عن الفراء وأبي عبيد ، وانظره في الكتاب ٢/٢٩٦ ، والمقتضب ٤/٣٧٤ ، والأصول ١/٣٨٢ وأمالي ابن الشجرى ١/١٣٩ ، وشرح ابن يعيش ٢/٢٠٣ ، والملخص : ٥٠٧ .

(٥) القول في الكتاب ٢/٢٩٦ .

(٦) هذا جزء من بيت لعبد الله بن الزَّبير الأسدى ، ويُنسب لغيره ، وهو بتمامه :
ارى الحاجاتِ عِنْدَ أبي خُبَيْبٍ نَكِدْنَ ولا أُمَيَّةَ بالبلاد
والبيت في ديوانه ، والكتاب ٢/٢٩٧ وشرح أبيات سيبويه ١/٥٦٩ ، وامالي ابن الشجرى ١/٣٢٩ ، وشرح ابن يعيش ٢/١٠٢ ، والخزانة ٢/١٠٠ .

(٧) سبق تخريجه ص ٢٧٩ (٨) في " ق " "ظهر" . (٩) في الأصل " محمولة " .

الاعلامِ وجمعِها ، / يدلُّكَ على ذلك تَجَرُّدُ ما كانَ فيه الألفُ واللامُ ٢٨٨
منها (١) ،وذلك على تَوَهُّمِ تَعَدُّدِ مسمياتِها ؛ كلِّ واحدٍ منهم على صِفَةِ المذكورِ . وقدَّرها سيبويهِ على حَذْفِ "مثل" (٢) وينبغي أنْ يكُونَ تَفْسيرُ المعنىٰ علىٰ أصلِ مذهبه في : له صوتٌ صوتَ الحمارِ (٣) ،ويكون تفسير إعراب علىٰ أصلِ (٤) الخليلِ في المسألةِ ،وذلك مذكورٌ في موضعِهِ ، والله أعلم بالصواب .

ومن ذلك تقولُ : لا رَجُل واحد في الدارِ ،ولا اثنان ،فلا تَعْمَلُ عَمَلَ "إنَّ" ولا عمل "ليس" ؛لفوات إرادةِ الاستغراقِ الذي لا تعملُ الا بحصولِهِ ،ويلزمُ التكرارُ علىٰ ما مضىٰ بيانُهُ ،وكذلك إذا فُصِلَ بينهما وبين ما لولاها لعَمِلَتْ فيه ؛لأنَّها مع مَعْمُولَيْها (٥) في مُقَابَلَةِ "مِنْ" مع مَعْمُولِها ، فكما لا يصحُّ الفصلُ بين "مِنْ" ومجرورِها ،فكذلك لا يصحُّ الفصلُ بينَ "لا" وما تعملُ فيهِ ، فإن لم تكنْ جواباً لِمنْ قال : هل من كذا ؟ لا تحقيقا ولا تقديرا ،وجب الغاؤها لفوات التنصيص على العموم ، أو تأكيده ؛إلا علىٰ وجهِ الاحتمال .

وأما قول أبي القاسم : (إن "لا" تنصبُ النكراتِ (٦) بغيرِ تنوينٍ ولا تَعْمَلُ في المعارفِ شيئا) .

فَظَاهِرُه ما رآه شيخُهُ أبو إسحاق من أنَّ فتحةَ المفردِ مع "لا" فتحةُ إعرابٍ (٧) ،وصَحَّحَهُ القاضي السيرافي ونَسَبَه لسيبويهِ (٨) تعلقاً

---

(١) مثل البصره في قولهم : لا بصرة لك.
(٢) الكتاب : ٢/٢٩٧.
(٣) الكتاب ١/٣٥٥، ٣٥٧ .
(٤) في "ق" "مذهب".
(٥) في "ح" "معمولها".
(٦) في الأصل : "النكرة" والمثبت من "ح" و"ق" والجمل : ٢٣٧.
(٧+٨) شرح السيرافي ٣/٨٢/أ - ب ،والكتاب ٢/٢٧٤ ،وانظر ذلك في حواشي المفصل : ٢٧٩ ،وشرح ابن عصفور : ٢/٢٧٠ ،وشرح التسهيل لابن مالك ١/٦٢٤.

منه بقوله في أولِ البابِ : و" لا " تعملُ فيما بعدَها فتنصِبُهُ بغيرِ تنوينٍ ، ومن ثَمَّ نَقَلَه أبو القاسمِ وزادَ مِنْ عِنْدِه : ولا تعملُ في المعارِفِ شيئاً . ولا حُجَّةَ لهم في قولِ سيبويهِ ؛ لأنَّه إنما سَمّاه نصباً ؛ لأنَّه شَبيهٌ[1] بالنَّصْبِ كما سَمَّىٰ في النداءِ[2] يا زيد رفعاً ؛ لأنَّه شَبيهٌ بالرفعِ ، وقد تَقَدَّمَ في بابِ النداءِ ، أنه ليس في العربيةِ حركةُ بناءٍ تشبِهُ حركةَ إعرابٍ : إلّا ضمةُ[3] المفردِ المقصودِ [في النداءِ][4] نحو : يا زيدُ ، وفتحةُ المفردِ المبنى مع " لا " في هذا البابِ ، وقد مضىٰ وجه ذلك .

فصلٌ : ثُمَّ إنَّ ما تعملُ فيهِ لا في هذا البابِ على ثلاثةِ أقسامٍ :

أحَدُها : أن يكونَ مفرداً كقولِكَ : لا رجلَ في الدار .

الثاني : أن يكون مضافاً نحو قولك : لا مثلَ زيدٍ في الدار .

الثالث : أن يكون شبيهاً بالمضافِ ، وهو المُسَمَّىٰ مُطَوَّلاً ؛ لطولِهِ بمعمولِهِ المرفوعِ أو المنصوبِ لفظاً أو محلاً كقولِكَ : لا قائماً أبوه في الدارِ ، ولا ممروراً بأبيه[5] في الدارِ ، ولا ضارباً زيداً في الدارِ ، ولا ماراً بزيدٍ في الدارِ ، وشَبَهُهُ بالمضاف ، أن كلَّ واحدٍ منهما عامل فيما بعده ، ومختص به ، فأمَّا المضافُ والمُشَبَّهُ به ، فمنصوبان بـ" لا " نصباً صحيحاً حملاً على " إنَّ " أو مرفوعاً بها حملاً على " ليس " على ما تقدم .

وأما المفردُ وهو ما ليس مضافاً ولا مُشَبَّهاً به فإن حملتَها على " ليس " فهو مرفوعٌ بها رفعاً صحيحاً ، وإن حملتَها على " إنَّ " كان فيه ثلاثةُ مذاهبَ .

---

(١) في " ق " " لكونه شبيها " .
(٢) ساقطة من " ق " .
(٣) في " ق " " حركة " .
(٤) تكملة من " ح " و " ق " .
(٥) " ممرور بأبيه " بياض في " ح " .

أحدها : أنّه منصوبٌ بها نصباً صحيحاً ، وأنّ تنوينَهُ إنّما حُذِفَ تخفيفاً ، ولشَبَهِهِ بالمركَّبِ من حيثُ هو مع " لا " بمنزلتِهِ مع "مِنْ" فيما هو جوابٌ لَهُ (١) ، وهو مذهبُ الزجاجِ والسيرافي كما تقدَّمَ . وَرُدَّ بأنّ حذفَ التنوينِ الموضوعِ بازاءِ معنى التمكينِ لا يطردُ حَذْفُهُ إلّا لِأَحَدِ ستةِ أشياءَ وهي : إما بالإضافةِ (٢) ، وإما بالألفِ واللامِ (٣) ، وإما بمنعِ الصَّرفِ (٤) ، وإما بالتقاءِ (٥) الساكنينِ على اختلافِ حاليه مِنَ الاطرادِ وعَدَمِه ، وإمّا حالةَ الوقفِ ، وإمّا البناء (٦) ، ولمّا كانَ المفردُ مع " لا " مجرداً مِنْ جميعِ ما ذُكِرَ ، تَعَيَّنَ كَوْنُهُ مبنياً .

والعجبُ منهما كيف تعلقا بالمحتمِلِ من كلامِ سيبويهِ وهو ما تقدم ، وغَفَلاَ من كَلامِه (٧) عَنِ النصِ الذي لا يَحْتَمِلُ التأويلَ ، وهو قوله في أوّلِ (٨) البابِ الثاني .

واعلم أنَّ المنفيَّ الواحدَ إذا لم يَلِ " لك " ، فإنّما يَذْهَبُ منه التنوينُ ، كما ذَهَبَ من خمسةَ عَشَرَ ، لا كما أُذْهِبَ من المضافِ (٩) ، فهذا نَصٌّ لا احتمال فيه ، والله أعلم .

المذهبُ الثاني : أنّه مبنيٌّ وأنَّ عِلّةَ بنائِهِ تَضَمُّنُهُ معنى الحرفِ ، لأن مَعنى قولِكَ : لا رَجُلَ في الدّارِ : لا مِنْ رجلٍ في الدارِ ، نظراً إلى ما هو جوابٌ [لَهُ] (١٠) ، وقد تَظْهَرُ في الشِّعرِ ضَرُورَةً

---

(١) انظر شرح ألفية ابن معطي : ٩٣٩ .
(٢+٣+٤) باء الجر التي بعد حرف "اما" تكملة من "ق" .
(٥) في "ح" و "ق" "للتقاء" هكذا وَصِلَ اللامان ببعضهما ، ولعل المقصود : لالتقاء . والباء تكملة ليست في الأصل .
(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١/٦٢٤ ، وشرح الالفية للشاطبي ٤٥٤ .
(٧) "من كلامه" ساقطة من "ق" .
(٨) ساقطة من "ح" .
(٩) الكتاب ٢/٢٨٣ ، وما تعجب منه الشارح هنا تعجب منه ابن مالك في شرح التسهيل ١/٦٢٤-٦٢٥ . وذكر ابن القواس في شرحه الفية ابن معطي ٩٣٩ أن كلام سيبويه محتمل للامرين ، وكأنه لم ينتبه لنص سيبويه الثاني .
(١٠) تكملة من "ح" .

كقوله (١) :

فَقَامَ يَذُودُ ٱلنَّاسَ عَنْها بِسَيْفِهِ / وَقَالَ أَلَا لا مِنْ سَبِيْلٍ إِلى هند ٢٨٩

وَصَحَّحَهُ ٱبْنُ عصفورٍ بأَنَّهُ ٱلأكثرَ في بناءِ ٱلأسماءِ (٢) ، ولم يُبْنَ إذا كانَ مضافاً ، وإن كانَ فيه ذلك المعنىٰ إذا سُلِّم ؛ لأنَّ الاضافَةَ لَمَّا كانت مِنْ خصائصِ ٱلأسماءِ قابَلَتْ ذلك ٱلتَّضَمُّنَ ، فَبَقِيَ ٱلاسم علىٰ أَصلِهِ من الاعرابِ ؛ لأنَّ الخروجَ عنِ الأصلِ لا يكونُ إلاَّ بِسَبَبٍ قوي .

وَرَدَّ ٱبْنُ الضائعِ هذا المذهبَ بأنَّ ٱلاسمَ ليسَ هو المُضَمَّنَ (٣) معنىٰ " من " ، وإنَّما المُضَمَّنُ (٤) معناها حرفُ " لا " ؛ لأنها إنَّما أفادتِ ٱلاستغراقَ ؛ لتضمنها معنىٰ الحرفِ الموضوعِ له ؛ لنيابتها عنه (٥) ، وهذا صحيح ؛ لأنَّه لو كانَ بناؤُه لِتَضَمُّنِه معنىٰ "مِنْ" لَوَجَبَ بناؤُهُ مع الفصلِ ؛ لوجودِ ذلك المعنىٰ فيه علىٰ قوله ، وأيضاً فإنَّ الصِّفَةَ المفردةَ تُبْنَىٰ مَعَهُ ، وليس فيها ذلك المعنىٰ ، فَتَعَيَّنَ أَنَّ بناءَه إنما هو للتركيبِ مع الحرفِ (٦) ، وهو المذهَبُ الثَّالِثُ ، وإذا كانَ الاسمُ يُبْنَى إذا رُكِّبَ مَعَ ٱلاسمِ ، فبناءُ ٱلاسمِ إذا رُكِّبَ مع الحرفِ أولىٰ ، وأيضاً فإنَّه لا مُوجِبَ لبناءِ الصِّفَةِ مَعَ الموصوفِ في هذا البابِ إلاَّ التَّرْكِيبَ ، وهذا هو المذهبُ الصَّحِيْحُ ، وهوظاهرُ كلامِ سيبويهِ. (٧)

مسألةٌ (٨) : إذا قُلتَ : لا رَجُلَ ولا امرأةَ رفعاً ونصباً على زيادة " لا " الثانية فاخبرت عنهما بخبرٍ مثنى ، فلا خلاف في جَوَازِ

---

(١) البيت لم أقف له على قائل ، وهو في شرح التسهيل لابن مالك: ٦١٨/١ ، وهمع الهوامع ١٩٩/٢.

(٢) شرح الجمل ١٧١/٢.

(٣+٤) في "ق" "المتضمن".

(٥) مذهب ابن الضائع في همع الهوامع ١٩٩/٢.

(٦) في "ح" " للترد منها مع الحرف ".

(٧) همع الهوامع : ١٩٩/٢.

(٨) هذه المسألة ساقطة من "ح".

المسألةِ ، فإن جَعَلْتَ " لَا " الثَّانِيَةَ كالأولى في بناءِ اسمِها معَها ، فهل يجوز تثنية الخبرِ عنهما أولا ؟ قولان ، بناءً على أن كلَّ واحدٍ من الحرفين عاملٌ في الخبرِ المثنى ، أو غيرُ عاملٍ ، فمَن قال بالأوَّلِ مَنَعَ تثنيةَ الخبرِ ؛ (١) لما يلزمُ عليهِ من إعمال عاملين في معمولٍ واحدٍ ، ومن قال بالثاني : جوز المسألة ؛ لأن كل واحد من المنفيين مع حرفه في موضع رفع بالابتداء ، فيجرى (٢) مجرى قولك : زيدٌ وعمروٌ قائمان في جواز تثنية خبرهما ، فان قلت : وهذا أيضا فيه اعمال عاملين في معمول واحد ، ألا ترى أن كل واحد من المبتدأين عامل في خبره ؟ فلزم (٣) من ذلك أن يكون " قائمان " في قولك : زيدٌ وعمروٌ قائمان مرفوعاً بكل واحدٍ من المبتدأين ، بناءً على أن كلَّ واحدٍ من المبتدأين يعمل في خبره .

فالجوابُ : أنهم إنما استجازوا ذلك هُنا ؛ لأنَّ عطفَ مبتدأٍ على مبتدأٍ بمنزلةِ تثنيتِهما ، فصارَ قولُك : زيدٌ وعمرٌ قائمان بمنزلةِ : الزيدان قائمان ، وإنما عُطِفَ هنالك الثاني على الأولِ ؛ لمّا فاتَ شَرْطُ التثنيةِ ، وهو اتفاقُ اللفظين ، وهذا ظاهرٌ ، وعلى هذا يجري قياسُ نظائِرِه ، وبالله التوفيق .

ثم قال أبو القاسم : قال الله عَزَّ وَجَلَّ ﴿ الٓمٓ ۞ ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ (٤) .

إن جعلت " الٓمٓ " اسماً للسورةِ كان له موضعٌ من الاعرابِ ، وهو إمّا الرَّفْعُ بالابتداءِ ، والخبرُ محذوفٌ ، كأنَّه " الٓمٓ " هذه التي

---

(١) انظر الخلاف في رفع خبر " لا " في شرح الفية ابن معطي : ٩٣٨ .
(٢) في " ق " " مجرى " .
(٣) في " ق " " فيلزم " .
(٤) أول البقرة .

أَتْلُو أَوْ أَقْرَأُ ، وإمّا على خبرِ ابتداءٍ مُضمَرٍ ، كأنّه قال (١) : هذه التي أتلو أو أقرأ : الم ، وإمّا النَّصْبُ على المفعوليّةِ كأنّه : أقرأُ ، أو أذكرُ الم ، وإن جعلتَها أسماءً لحروفِ التّهجي لم يكن لها موضعٌ من الإعرابِ ، وإنْ استحقّتِ الإعرابَ في أنفسِها ، فإنّها (٢) لم يدخلْ عليها ما يقتضيه ، واعتباراً بمسمياتها ، وأمّا " ذلك " فرفعٌ بالابتداءِ والخبرُ في قوله : " لا رَيْبَ فيهِ " إنْ جعلتَ الكتابَ صفةً له (٣) ، فإن جعلتَه خبراً عنه احتملتِ الجملةُ ثلاثةَ أوجهٍ .

أحدُها : أن يكونَ حالاً من الكتابِ .

والثاني : أنْ تكونَ خبراً ثانياً .

والثالثُ : أن تكونَ مستأنفةً لا موضعَ لها .

مسألةٌ : قد أُولِعَ مقرئوا زماننا بوقفِ القارئِ على قولِه تعالى ﴿ لا ريبَ ﴾ على حذفِ خبرِ " لا " وعلى أنْ يكونَ المجرورُ خبراً مقدماً على " هدا " ، والأجودُ الوقفُ على المجرورِ على أن يكونَ خبرَ لا ريب ؛ لأنّ الأوّلَ يلزمُ عليه الجمعُ بين فرعَيْنِ ، وليس ذلك في الوجهِ الثاني وانفرادُ أحدِهما كافٍ في بابِ الترجيحِ ، وقد عُلِمَ أنّ اجتماعَها أقوى في ذلك من انفرادِهما ، وعلى المجرورِ كان يقفُنا شيخُنا أبو إسحاق الفارقي رحمةُ اللهِ عليهِ / مع تجويزِ الوجهِ الآخرِ (٤) ، وباللهِ التوفيقِ . ٢٩٠

ثم قال : (وقد يجوزُ ألاّ تعملَ " لا " فتلغيَها وترفعَ ما بعدها بالابتداء) (٥) .

---

(١) ساقطة من " ح " .

(٢) في " ح " لأنها ، وفي " ق " " كأنها " ويبدو أنها مصلحة عن " فانها " وفي الأصل يبدو أنها مصلحة من " كأنها " .

(٣) أى للمبتدأ .

(٤) انظر القطع والائتناف للنحاس : ١١٣ ، والمكتفى لابي عمرو الداني : ١٥٨ .

(٥) الجمل : ٢٣٧ .

أَطلق في موضعِ التقييدِ بشرطِ التَّكْرارِ على ما تقدَّمَ ، غَيْرَ أَنَّه يَنْبَغِي أن يُحْمَلَ قَوْلُه : لا غلامٌ لك ، ولا مالٌ عندي على أَنَّه مَثالٌ واحدٌ لإِلْغائِها مُكَرَّرَةً ، فيكونَ بياناً لذلك المجملِ ، إلّا أنْ يكونَ مذهبُهُ مذهبَ المُبَرِّدِ في عدمِ اشتراطِ التكرارِ مع الإلغاءِ (١) ، فيكونَ حينئذ كلامُهُ محمولاً على ظاهرِه ، ولا يلزمُ على هذا أنْ يكونَ كلامُهُ : لا غلامٌ لك ولا مالٌ عندك مثالاً واحداً ، بل يجوزُ أن يكونَ مثالين ، ولا ينبغِي أنْ يُحْمَلَ على هذا ؛ لضعفِ القولِ بِهِ ، واختصاصُ ذلك بالشعرِ وندورِهِ في الكلامِ.

ثم قال : (وقد يجوز أن تُجْرَى " لا " مُجْرَى " ليس ") (٢).

(٣- في قراءةِ من قرأَ ﴿ لا رَيْبَ فيه ﴾ (٤) على احتمال أن تكون " لا " بمعنى " ليس " فتعمل وأَلّا تكونَ فتلغى -٣) ، [قال] (٥) : (إلّا أَنَّها لا تعملُ إلّا في النكرات) (٦).

كان ينبغي أن يقولَ عوضاً من الاقتصارِ على شرطِ التنكيرِ : إلّا أَنَّها لا تعملُ عملَ " ليس " إلّا في الموضع (٧) الذي تَعْمَلُ فيه عَمَلَ " إنَّ " على ما تقدمَ في صدرِ البابِ ، هذا مذهب علماءِ سيبةَ وهو ظاهرُ كلامِ سيبويهِ حيث قال : وإن جَعَلْتَها بمنزلةِ « ليس » كانَتْ حالُها كحالِ " لا " ، في أَنَّها في مَوْضِعِ ابتداء ، وأَنَّها لا تَعْمَلُ في معرفةٍ (٨).

---

(١) انظر المقتضب ٣/٣٦٠ ، وشرح ابن عصفور : ٢/٢٦٩ ، والخزانة ١/٢٢٤.
(٢) الجمل : ٢٣٧.
(٣-٣) ساقط من " ح " وفي " ق " الحقت في الهامش .
(٤) البقرة : ٢.
(٥) زيادة من " ح ".
(٦) الجمل : ٢٣٨.
(٧) في الأصل : " المواضع ".
(٨) الكتاب : ٢/٢٩٦.

حَمَلَ الشيوخُ قولَه : في إنَّها في موضعِ ٱبتداءٍ ،أنها جوابُ هل من كذا ؟ بمنزلةِ المعملةِ عَمَلَ " إنَّ " ولا يريد بذلك أنَّ إعْرابَها مع ٱسمها كإعرابِ المبنيةِ مع ٱسمِها أصلاً ، وإذا كانتْ جوابَ : هل من كذا ؟ كانت نصاً (١) في ٱلاستغراقِ بمنزلةِ المعملةِ عَمَلَ " إنَّ " ؛ولذلك قال: وإنَّها لا تَعْمَلُ في معرفةٍ ، يعني ؛لأنها (٢) جوابُ هل من كذا ؟ ولولا أنَّها كذلكَ لم يَمْتَنِعْ أن تعملَ في المعارفِ ،هذا هو الصحيحُ في هذه المسألةِ خلافاً لابنِ مالكٍ (٣) ولابنِ (٤) مُعْطٍ (٥) في ٱمتناعِ ٱشتراطِ الاستغراقِ في العملِ .

ثم أنشد قوله: (٦)

مَنْ صَدَّ عن نِيْرانِها فأنا ابنُ قيسٍ لا بَراحُ

"مَنْ " هاهنا شرطية ،وهي مرفوعةٌ بالٱبتداءِ ،وفعلُ الشرطِ وما إتصل به خبرُها ،خلافاً لمن يَزْعَمُ أن الخبرَ في الجوابِ ،ٱعتباراً بأنَّه محلُّ الفائدةِ في زَعْمِه ، وليس كما قال ،وإنَّما أَوْجَبَ ذلكَ حرفُ الشَّرْطِ،والفاءُ جوابُ الشَّرْطِ ،و"براحُ " ٱسمُ " لا " ؛لأنَّها بمنزلةِ "ليس" ،وهو موضعُ الشَّاهِدِ ،والخبرُ محذوفٌ ؛أيْ ليس لي براحُ .

---

(١) في الأصل و"ق " "أيضا " خطأ.

(٢) في "ق " يعني لا لأنها بزيادة " لا " ويبدو أنها من باب التعقيبة ؛لأنها وقعت في آخر الصفحة ،فليتصل آخر الصفحة بأول الصفحة التالية كرر " لا " وان كانت هذه النسخة ليس من عادتها ذلك . الا أنه وجد فيها بعض المواضع .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك : ١/٦٤٣.

(٤) اللام زيادة في "ح ".

(٥) في الأصل و"ق " "اشتراطه ".

(٦) الجمل : ٢٣٨ . والبيت لسعد بن مالك بن ضبيعه بن قيس بن ثعلبة ،وهو في الكتاب : ١/٥٨ ،وشرح أبيات الكتاب ٢/٨ ، والمقتضب ٤/٣٦٠ ،والأصول ١/٩٦ ،والحلل : ٣٢٥ ، والملخص : ٤٩٨ ،والخزانة ١/٢٢٣.

ثم قال : (فإذا فصلت بين " لا " وما تعمل فيه بطل عملها) (١).

قد تقدَّمَ أنَّ التكرارَ واجبٌ إذا أُلغِيَتْ مطلقاً ، فَصَلْتَ أَوْ لَمْ تَفْصِلْ ، ومع الفصلِ يَتَبَيَّنُ الإلغاءُ ، إذ لا يَحْتَمِلُ غيرَ ذلك ، بخلافِ عدمِ الفصلِ ؛ إذ يَحْتَمِلُ أَنْ تكونَ المشبَّهَةَ بليسَ ، أعني : مع التكرارِ ، إلّا أنَّ الإلغاءَ مع التكرارِ أكثرُ من إعمالِها عَمَلَ ليس ، كما أنَّ عَمَلَها عَمَلَ " ليس " أكثرُ مِنْ عَدَمِ التَّكْرارِ مَعَ الإلْغاءِ ، وَنَقَصَهُ التَّنْبِيهُ على لُزُومِ التكرارِ مَعَ الفصلِ ، كَمَا نَقَصَهُ فيما قَبْلُ ، وقَدْ تَقَدَّمَ إلّا أنَّه يَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ قولُهُ : لا في الدَّارِ رجلٌ ، ولا لكَ مالٌ ، على أنَّه مثالٌ واحدٌ ، فيكونُ تَنْبِيهاً بالمثالِ على لزومِ التَّكْرارِ مع الفصلِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ نَظِيرُه فيما قبلُ. (٢)

ثُمَّ قَالَ : (فإذا نَعَتَّ المنفيَّ [نَصَبْتَ فـ]قُلْتَ : لا غلامَ عاقلاً) (٣) إلى آخرِهِ.

لا يخلو النَّعْتُ في هذا البابِ من ثلاثةِ أوجهٍ :

أحدُها : أن يكونَ مفرداً.

والثاني : أن يكونَ مضافاً.

والثالثُ : أن يكونَ شَبِيهاً بالمضافِ ، وهو المُسَمَّى مُطَوَّلاً ، فإنْ كانَ مفرداً غَيْرَ مفصولٍ جازَ فيه ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ. (٤)

أَحَدُها : إجراؤه على اللفظِ كقولِكِ : لا رجلَ عاقلاً ؛ لِشَبَهِ (٥) حَرَكَةِ المبنيِّ مع " لا " بحركةِ الاعرابِ.

---

(١) الجمل : ٢٣٨.

(٢) ص

(٣) زيادة من الجمل : ٢٣٨ ، وهي في الجمل عن احدى الاصول المعتمدة في التحقيق .

(٤) انظر هذه الأوجه في الايضاح ٢٣٩ ، والملخص ٥٠٢.

(٥) في الأصل و " ق " " لشبهه ".

والثّاني : إجْراؤه على الموضعِ على القياسِ في المُبْنيّاتِ كقولكِ: لا رجلَ عاقلٌ في الدُّنيا.(١)

والثالثُ : تَرْكيبُ الصِّفَةِ والموصوفِ بَعْدَ ما تُزيلُ التركيبَ مَعَ "لا" لامتناعِ تركيبِ ثلاثةِ أشياءَ ؛ هذا قولُ ابنِ جِنّيْ ،وقالَ بِهِ(٢) الاسْتاذُ أبو الحسينِ(٣) ،وقال في قولٍ له آخرَ : يُمكنُ أنْ يُقالَ : إنَّ الصِّفَةَ والموصوفَ رُكِّبا وإنْ كانَ مركباً مع "لا" يَعْني ،لانّ التَّركيبَ في هذا البابِ ليس تركيباً(٤) مَحْضاً ، ولو كانَ تركيباً(٥) محضاً كخَمْسَةَ عَشَرَ لَمْ يجزِ اعتبارُ حَرَكَتِهِ أَصْلاً ، وإنّما أَرادُوا أَنْ يَكُونَ المفردُ مع "لا" كالشيءِ الواحدِ ،كما هي مع ما هي جوابٌ له ، والله أعلم .

(٦-فإنْ فَصَلْتَ بَيْنَ الصِّفَةِ والموصوفِ بَطَلَ التركيبُ وبَقِيَ الوجهان.-٦)

مسألةٌ(٧) : إذا قُلْتَ: لا مثلَهُ عاقلاً ،فإنّ تنوين هذا المنفيِّ(٨) إنّما كُفَّ للاضافةِ لا لِتركيبِهِ مع "لا" / ؛ لأنَّ المضافَ لا يُجْعَلُ ٢٩١
مع غيرِهِ بمنزلةِ خَمْسَةَ عشرَ ،كذا قالَ سيبويهِ(٩) ،فيُؤْخَذُ مِنْ هذا أَنَّ مَذْهَبَهُ انْفِصالُ "لا" مِنَ المنفيِّ بها إذا كانَ مركباً مع الصِّفَةِ في نحوِ : لا غلامَ عاقلٌ في الدارِ ، كما قال ابنِ جِنّيْ والاستاذ في أصحِ قوليه.

وبيانُ ما قاله سيبويه : أنّ اتّصالَ هذا المركَّبِ بما رُكِّبَ معه أَشَدُّ من اتّصالِ المضافِ بالمضافِ إليه ،فإذا لمْ يجزْ تركيبُ "لا" مع المضافِ ،لكونِهِ مع المضافِ إليهِ كالشيءِ الواحدِ ، كان امتناعُ تركيبِها

---

(١) أي على موضع اسم "لا" ؛لأن موضع اسم "لا" الرفع بدليل رفعه عند الفصل . شرح الفية ابن معطي : ٩٤٥.
(٢) في "ح" "له" خطأ.
(٣) في الأصل "أبو الحسن" وانظر قول أبي الحسين في الملخص : ٥٠٢. وانظر شرح الفية ابن معطي : ٩٤٥.
(٤-٥) في "ح" "شبيها" . (٦-٦) ساقط من "ح".
(٧) هذه المسألة ساقطة من "ح".
(٨) في الأصل "المعنى" خطأ . (٩) الكتاب : ٢/٢٩٠.

مَعَ المركَّبِ أَوْلىٰ ، وَيَدُلُّكَ علىٰ أنَّ التركيبَ أَقْعَدُ في صَيْرُورَةِ الشيئين كالشيءِ الواحدِ من الاضافةِ مَجيءُ الفصلِ بين المضافِ والمضافِ إليهِ ، واستقلالُ (١) كلٍّ واحدٍ منهما باعرابِهِ الذي يستَحِقُّهُ بخلافِ التركيبِ (٢) ، فَكَأَنَّهُ نَبَّهَ بامتناعِ تركيبِها (٣) مع المضافِ علىٰ امتناعِ تركيبِها مَعَ المُرَكَّبِ ، فَكَأَنَّهُ من بابِ التَّنْبِيهِ بالأدنىٰ علىٰ الأعلىٰ ، واللهُ أعلمُ.

فصلٌ : فَإِنْ كَانَ النَّعْتُ مضافاً أَوْ شَبِيْهاً بِهِ لَمْ يَجُزِ التَّركيبُ وجاز الوجهانِ الآخرانِ كقولكَ : لا رجلَ مِثْلُ زيدٍ في الدار ، ولا رجلَ خيرٌ مِّن زيد في الدار ، رفعاً ونصباً فيهما (٤) ، واعتبار اللفظِ هنا بخلافه في النداءِ في نحو : يا زيدُ صاحبَ عمرٍ ، فإنّه لا يجوزُ فيهِ اعتبارُ اللفظِ أصلاً ، والفرق بينهما أنَّ قولك : لا رجلَ خيرٌ من زيدٍ ، جواب لقولك هل من رجلٍ خير من زيد؟ ، فكما يجوز اعتبارُ اللفظِ ، والموضعِ في السؤالِ ، فكذلكَ في الجوابِ علىٰ توهمِ الابتداءِ ، ويَصِحُّ استعمالُه وليس ذَلِكَ في قولك : يا زيدُ.

فصلٌ : فَإِنْ كَان اسمُ " لا " معرباً ، وذلك إذا كَانَ مضافاً أَوْ شَبِيْهاً به ، جازَ في نَعْتِهِ الوجهانِ النصبُ حملاً على اللفظِ ، والرفعُ حملاً على الموضعِ علىٰ تَوَهُّمِ ما هو جوابٌ له ، أوعلىٰ تَوَهُّمِ ما يُرادُ بِهِ (٥)

---

(١) في الأصل " لاستقلال ".

(٢) لعل معترضاً يعترض بأن المضاف والمضاف اليه ؛ لشدة تلازمهما اذا فُصِلَ بينهما لم يؤثر ذلك الفصل على الارتباط بينهما ؛ بينما اذا فصل بين ما هو من باب التركيب هنا أثر على ارتباطهما لأن هذا الارتباط ليس في قوة ارتباط المضاف بالمضاف اليه.

(٣) في " ق " " تركيبهما ".

(٤) انظر شرح ابن عصفور ٢ : ٢٧٤ - ٢٧٥.

(٥) في " ح " " فيه ".

على مَعْنَاه وهو قولك : ما مِنْ غُلَامٍ رجلٍ عاقل عندك ، وَمَنَعَ ٱبنُ عُصْفُورٍ في بعضِ تَقْييدِهِ ٱعتبارَ الموضِعِ إذا كانَ ٱسم "لا" معرباً (١) ، وكذلك إذا كانَ النَّعتُ معرباً ، وإنْ كانَ ٱسم "لا" مبنياً ، وليس كَلَامُه في المسألتين بصحيحٍ ؛ لأنَّه خلافُ لسيبويهِ ولما عَلَيْهِ حُذّاقُ النحاةِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَوْجِيْهُ ذلك وهو في المُقَرِّبِ (٢) والهِلَالِيَّةِ (٣) مع الجماعة ، وهو الصوابُ ، وعطفُ البيانِ كالصِّفَةِ في جميعِ ما ذُكِرَ من التَّرْكيبِ ، والحملِ على اللفظِ وعلى الموضعِ على حَسَبِ ما مَضَى في الصِّفَةِ (٤) ، وهذا على مذهبِ مَنْ يراه في النكراتِ وهو الصَّحِيْحُ .

وأما عطفُ النَّسَقِ فيجوزُ فيه وجهان : الحملُ على اللفظِ بشرطِ تَنْكِيْرِ المعطوفِ ، والحملُ على الموضعِ مطلقاً معرفةً كان المعطوفُ أو نكرةً ، ولا يجوزُ التركيبُ ؛ لمكانِ الفصلِ بالعاطفِ .

وأَمَّا البَدَلُ ، فإنْ كانَ معرفةً لم يجزْ إلَّا على الموضعِ إتّفاقاً ، وإنْ كانَ نكرةً جرى أيضاً على الموضعِ (٥) ، وفي إجْرَائِه على اللفظِ قولان : فذهبُ الأُستاذِ أبو الحسين (٦) إلى المنعِ ، وَذَهَبَ ٱبنُ الضّائعِ وٱبنُ عُصْفُورٍ إلى الجوازِ (٧) ، وهو مذهبُ ٱبنِ خَرُوفٍ ، وَجَوَّزَه ٱبن عَبِيْدَةَ . فَحُجَّةُ (٨) الأستاذِ أنَّ البدلَ على تَقْدِيْرِ تَكْرَارِ العاملِ ، ولا يُتَصَوَّرُ ذلك هنا ؛ لمكانِ التَّركيبِ ؛ لأنه راجعٌ إلى اللفظِ ، و"لا" مَعْدُومَةٌ .

---

(١) انظر مذهبه هذا في شرح الجمل ٢/٢٧٤ ، وشرح الالفية للشاطبي ٤٥٨ ، وما في المقرب : ١/١٩١ خلاف مذهبه في شرح الجمل .
(٢) انظر المقرب : ١/١٩١ .
(٣) هذا المذهب ذكره الشاطبي عن ابن عصفور في المقرب والهلالية . انظر شرح الالفية : ٤٦١ .
(٤) "في الصفة" ساقطة من "ق" .
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١/٦٤٠ .
(٦) في الأصل "أبو الحسن" وفي جميع النسخ «مذهب الاستاذ أبو الحسين المنع»
(٧) المقرب : ١/١٩١ .
(٨) في الأصل "بحجة" .

وَحَجَّةُ ٱبنُ الضَّائِعِ أَنَّ قولَهم : إِنَّ البدَلَ علىٰ تَقْديرِ تَكْرارِ العامِلِ لَيْسَ مَعْناه أَنَّ العاملَ فيه محذوفٌ إنما معناهُ أَنَّ حُكْمَه حُكْمُه لو كُرِّرَ فيه العَامِلُ ، فَلَمَّا ٱمتَنَعَ التركيبُ لِمكَانِ الفصلِ بالأَوَّلِ لَزِمَهُ (١) ٱلإعرابُ .

وأَمَّا التأكيدُ اللفظيُّ فَحُكْمُهُ حكمُ الصفةِ في جميعِ ما ذَكَرَ كقولِك: الا ماءَ ماءَ باردٌ ، والا ماءَ ماءاً بارداً ، والا ماءَ ماءٌ باردٌ ، ويجوز أن يكون (٢) في " ماء " الثاني أن يكون (٣) صِفَةً موطأةً / ، وأن يكون بدلاً في ٢٩٢
حالِ رَفْعِه ٱتفاقاً ، وفي حالِ نَصْبِهِ منوناً على أحد القولينِ ، ولا يجوزُ مع عدمِ التنوينِ ٱتفاقاً ، وقد فُسِّرَ ذلك .

وأما التوكيدُ المعنويُّ فلا مدخلَ له في هذا البابِ ؛ لِٱمتناعِ تَوْكِيدِ النَّكِرَةِ بِهِ مطلقاً علىٰ مذهبِ البصريين . (٤)

فصلٌ : فإن كانَ ٱسمُ " لا " مثنىٰ ، أو مجموعاً جمعاً مذكّراً سالماً كقولِكَ : لا رَجلين في الدارِ ولا بنينِ فيها ، فظاهرُ كلامِ سيبويهِ أَنَّه مبنيٌّ مع " لا " كالمفردِ (٥) ، ومذهبُ المبردِ أنَّه معربٌ ؛ لِأَنَّ المثنىٰ لا يُبنىٰ عِنْدَه (٦) أصلاً (٧) ، (٨- وأيضاً فإنّه طويلٌ بالنونِ ، والمطولُ لا يُبْنَىٰ مع " لا " . -٨)

---

(١) في " ق " " ولزمه ".
(٢) ساقطة من " ح " . (٣) ساقطة من " ق ".
(٤) لأن الفاظ التوكيد معارف ، فلا توءكد النكرة بمعرفة . همع الهوامع ٥/٢٠٤ . ونسب هذا المذهب في المقتضب ٤/٣٦٦ ، للخليل وسيبويه وانظر شرح ابن عصفور ٢/٢٧٢ .
(٥) الكتاب ٢/٢٨٣ . (٦) في " ح " " غيره " خطأ .
(٧) قال المبرد في المقتضب ٤/٣٦٦ " لأن الأسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسما واحدا . لم يوجد ذلك كما لم يوجد المضاف ولا الموصول مع ما قبله بمنزلة اسم واحد . وقوله في هذا نقله ابن يعيش في شرح المفصل ٢/١٠٦ ، والشاطبي في شرح الألفية ٤٥٣ قال الشاطبي : " وهو قول قوى ويعضده ماجاء من اعراب اثنين في قولهم : اثني عشر ، ولم يركبوه مع عشر كما ركبوا ثلاثة عشر وأربعة عشر ، وسائر الباب . شرح الألفية ٤٥٣-٤٥٤ .
(٨-٨) هذه الفقرة ليست من كلام المبرد ، وانما هي في شرح ابن عصفور: ٢/٢٧٢ وابن عصفور يظهر من كلامه انها من حجج المبرد .

فَأَمّا اللذانِ وهذانِ (١) ، فليسَ بِتثنيةٍ في الحقيقةِ ، وإنّما هو على صيغةِ (٢) تُشْبِهُ التثنيةَ ، وردّهُ ابنُ عصفورٍ بقولهم : اثنانِ إذا عدّوا ولم يُرَكّب (٣) ، واستضعف ابن الضائعِ هذا الردَّ ، قال : لأنّ له أن يُقَيّدَ فيقولَ : لم يوجدْ مثنىً يستحقُّ الإعرابَ وهو مبنيٌّ . وتسليمُ ابنِ الضائعِ البناءَ وهمٌ ؛ لأنّ اثنانِ ليس بمبنيٍّ (٤) ؛ لأنّهُ لم يُشْبِه الحرفَ ، ولا تضمّنَ معناه ، ولا فيه وجهٌ من وجوهِ البناءِ أصلاً ، ولو كان كذلك لَمَا دَخَلَهُ الإعراب في حالِ تَرْكِيبِهِ مع ما يَقْتَضِيهِ ، نَعَمْ هو موقوفٌ كغيرهِ على حدِّ ما يقال فيما يُتَهَجّى كدالْ ، وذالْ ، ولامْ ، وما أشبَهَ ذلك من أنّهُ سكونُ وقفٍ لا سكونُ بناءٍ ، ولو كان بناءً (٥) لحذوا به (٦) حَذْوَ كَيْفَ ، وأينَ ، وذلك أنّ الأسماءَ المستحقةَ (٧) للإعرابِ إذا قُصِدَ بها تأديةُ مسمّاها فَحَسْبُ كانتْ خاليةً من الإعرابِ ؛ لأنّ جَوْهَرَ اللفظِ موضوعٌ لِجَوْهَرِ المعنى ، وحَرَكاتُ اللفظِ دالّةٌ على أحوالِ المعنى ، فإذا أُرِدت إفادةَ جوهرِ المعنى وَجَبَ إخلاءُ اللفظِ عن الحركاتِ .

[ثم] (٨) قال ابنُ الضائعِ (٩) : وإنما ينبغي أن يُرَدَّ عليه بقولهم في النداء : يا زيدان ، لأنه لو كانَ معرباً للزمَ نصبُه ثَمَّةَ ، هذا صحيحٌ ، فينبغي أن يقال : إن المنادى المفردَ المقصودَ يُبنى على ما كانَ يُرفع بهِ ، والمركبَ مع " لا " يُبنى على ما كان يُنصب بهِ من جهةِ شَبَهِ البناءِ في هذين البابين بالإعرابِ على ما تَقَدَّمَ .

---

(١) ساقطة من " ح " .
(٢) في " ح " " صفه " .
(٣) شرح الجمل ٢/٢٧٢ . وكل الذى ساقه قبل هذا مستفيده من شرح ابن عصفور .
(٤) في الأصل " مبني " .
(٥) " لو كان بناء " ساقطة من " ح " .
(٦) في " ح " " بها " .
(٧) في " ح " " مستحقة " .
(٨) زيادة من " ح " .
(٩) في الأصل و " ق " " قال ابن عصفور وابن الضائع " وفي " ق " فوق " ابن عصفور " ما يدل على عدم ارادتها ، وهذا المذهب لم يرد في شرح ابن عصفور . والله أعلم .

مسألةٌ : فإنْ قيلَ : فإذا جازَ أنْ تراعي صورةَ حَرَكَةِ البناءِ في هذين البابين ؛لشبَهِها بحركةِ الإعرابِ ،فمُراعاةِ حركةِ الإعرابِ أولىٰ ؛ لفرعيةِ الأُولىٰ وأصالةِ الثانيةِ ،ومراعاةُ الأُصولِ مُقَدَّمَةٌ على مراعاةِ الفروعِ ، فينبغي على هذا التنزيلِ أن يقالَ : مررتُ بأحمدَ العاقلَ بنصبِ النعتِ اعتبارا بصورةِ حركةِ المنعوتِ ،كما يُقالُ:لا رجلَ عاقلاً في الدارِ (١)، بنصبِ النَّعتِ اعتباراً بصورةِ حركةِ المنعوتِ .

فالجوابُ : أنّ كُلَّ واحدةٍ من الحركتين إنّما ينبغي أنْ تَجْرِي على حكمِ ما تُشْبِهَهُ ،فكُلُّ واحدةٍ من حركتي المنادىٰ والمبنيِّ مع "لا" شَبِيْهَةٌ بِحَرَكَةِ الإعرابِ ،فَجَرَتْ علىٰ حكمِها في جوازِ اعتبارِ صُورتِها ،وفَتْحَةُ ما لا ينصرفُ في موضعِ الجرِّ تُشْبِهُ حَرَكَةَ البناءِ من جهةِ أنّها غيرُ مناسِبةٍ للعاملِ ،فَوَجَبَ أنْ تجري علىٰ حُكْمِ حركةِ البناءِ في امتناعِ اعتبارِ صورتِها ، مع أنّ الأخفشَ قد أطلقَ عليها أنّها حركةُ بناءٍ (٢) ؛ لما قلناه ،وقد تَقَدَّمَ في بابِ النداءِ شيءٌ من هذا [المعنى] (٣).

ومما يَنْظُرُ إلى هذه المسألةِ مسألةُ الفعلِ المضارعِ مع الاسمِ الذي لا ينصرفُ ،والاسمُ المبنيُّ مع الحرفِ ؛وذلك أنَّ الفعلَ المضارعَ لَمّا أشبه أَقْوَىٰ الكلمِ الثلاثِ جَرَىٰ على حكمِهِ في دخولِ الإعرابِ ،والاسمُ المبنيُّ لَمّا أَشْبَهَ أضعفَ الكلمِ الثلاثِ جَرَىٰ على حكمِهِ في استحقاقِ البناءِ ،وأمّا الاسمُ الذي لا ينصرفُ فإنّهُ أشبهَ ما منزلتُهُ ما بين (٤) المنزلتين ، فمن ثَمَّ جَرَىٰ عليه في بعضِ الأحكامِ دونَ بعضٍ . والله أعلم.

---

(١) "في الدار" ساقطة من "ح".
(٢) ساقطة من "ح".
(٣) زيادة من "ح".
(٤) في "ح" "ما منزلته بين المنزلتين".

مسألة : إذا قُلتَ : لا غلامَ عاقلَ ، فركَّبْتَ الصفةَ مع المنفيِّ بلا وجعلتَها كخمسةَ عشرَ ، واعتقدتَ انفصالَ " لا " على الأظهرِ ، ثُمَّ جئتَ بصفةٍ ثانيةٍ جازَ فيها الرفعُ ، والنصبُ كقولِكَ : لا غلامَ عاقلٌ كريماً في الدار ، فأمَّا الرفعُ فعلى توهُّمِ الموضعِ فيما هو جوابٌ له ، أو على توهُّمِ موضعِ المرادفِ ؛ اذ يجوزُ في الجوابِ : لا رجلَ في الدارِ ، وما من رجلٍ في الدارِ ، على معنى واحدٍ ، وقد تقدَّمَ ذلك.

وأما النصبُ فهلْ هو باعتبارِ لفظِ المُركَّبِ ، أو باعتبارِ موضعِهِ ؟

والقول في ذلك : أنَّه باعتبارِ موضعِهِ ؛ لأنَّ " لا غلامَ عاقلٌ " بعد " لا " بمنزلة خمسةَ عشر بعدها(١) ، فكما أنَّك(٢) إذا قلتَ [لا](٣) خمسة عشر عقلاءَ في الدار ، أن عقلاء نُصِبَ باعتبارِ موضعِ خمسةَ عشر على القياسِ في سائرِ المبنياتِ ، فكذلك مسألتُنا ، وذلك أنَّ الحركةَ في قولِكَ : لا غلامَ عاقلٌ في الدارِ ، مخالفةٌ للحركةِ في قولك : لا رجلَ في الدارِ ، في أنَّ هذه منسوبةٌ لحرفِ لا ، فجاز اعتبارُها على ما تقدَّمَ ، والحركةُ في قولك : لا غلامَ عاقلٌ غير منسوبةٍ لحرفِ " لا " ؛ لتقديرِ انفصالِها ، فلم يجزْ اعتبارُها كما لم يجزْ ذلك في خمسةَ عشر ، ألا ترى أنَّك تعتقدُ أنَّ " لا " عاملةٌ في موضعِ هذا المركَّبِ عملاً صحيحاً حتى لو كانَ معرباً لظهرَ فيه عملُها ؛ فلهذا قلنا في قولِك:(٤) لا غلامَ عاقلَ ظريفاً في الدارِ ، إنَّ نَصْبَ ظريفٌ ليس باعتبارِ لفظٍ ، كما لا يكونُ ذلك في خمسةَ عشر ، إذا كانَ منفياً بلا ، وإنَّما هو باعتبارِ نصبِ الموضعِ ، فالحاصلُ أنَّ نصبَ ظريفٍ في المسألةِ ، ورفعَهُ باعتبارِ موضعين ، إلاَّ أنَّ نَصْبَه باعتبارِ موضعٍ حاضرٍ ، ورفعَه باعتبارِ موضعٍ غائبٍ ، وهذا ظاهرٌ إن شاء الله.

٢٩٣

---

(١) في الأصل " بعدهما ".
(٢) في " ق " " فكذلك ".
(٣) تكملة من " ق ".
(٤) في " ق " " ذلك ".

مسألةٌ : إذا قُلْتَ : لا غلامَ عاقلاً (١) كريمٌ ، فنصبت (٢) الصفة الأولى اعتباراً باللفظِ ، ورفعتَ الثانيةَ اعتباراً بالموضعِ ، لم يكنْ في الجوازِ اشكالٌ ، فإن رفعتَ الأولى اعتباراً بالموضعِ ونصبتَ الثانيةَ اعتباراً باللفظِ ، كانَ في المسألةِ نظرٌ من جهةِ العَوْدِ إلى اللفظِ بعد العدولِ عنه ، فأشْبَهَ الإتباعَ بعد القطعِ ، وهو مكروهٌ عندهم (٣) ، والأظهرُ ها هنا الجوازُ ؛ لأنّه أشبهُ بقولهِ تعالى ﴿ وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَى أَزْوَاجِنَا ﴾ (٤).

مسألةٌ : فإنْ جئتَ بصفةٍ ثالثةٍ فنصبتَ الأولى اعتباراً باللفظِ ورفعتَ الثانيةَ اعتباراً بالموضعِ ونصبتَ الثالثةَ باعتبارِ اللفظِ (٥) ، فقلتَ : لا غلامَ عاقلاً كريمٌ ظريفاً في الدار ، كان في المسألةِ أيضاً النظرُ المذكورُ ، وأيضاً فإنّه منافرٌ لما يَسْتَحْسِنُونَ من الازدواجِ في الكلامِ ، ألا تراهم يستعملونَ في ازدواجِ الكلامِ ما لا يجوزُ استعمالُه وَحْدَه حِرصاً على المشاكلةِ ؟ (٦) غيرَ أنّه يظهرُ أنّ المسألةَ جائزةٌ ؛ لأنّها أشبهُ بقولهِ تعالى ﴿ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللهِ وَيَعْمَلْ صَالِحاً نُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِيْنَ فِيهَا أَبَداً قد أَحْسَنَ اللهُ لَهُ رِزْقاً ﴾ (٧) وأيضاً فإنّ العلةَ في امتناعِ العودةِ إلى اللفظِ بَعْدَ العدولِ عَنْهُ في بابِ النعتِ معدومةٌ هنا ؛ لأنّ المانعَ ثَمّةَ إنما هو ما يلزمُ عليهِ من الفصلِ بين النعتِ والمنعوتِ بجملةٍ أجنبيةٍ على رأيِ من يرى ذلك ، وكذلك [على] (٨) من يَرَى أنّ المانعَ إنّما هو

---

(١) في "ح" "عاقل".
(٢) في الأصل "فتنصب".
(٣) قال أبوحيان في البحر المحيط : "... لأن ما يحمل على اللفظ مرة ، وعلى المعنى مرة انما يبتدأ أولا بالحمل على اللفظ ، ثم يليه الحمل على المعنى". وانظر المسائل البصريات للفارسي ٤٩٠ - ٤٩١ ، والخصائص : ٢/ ٤٢٠ - ٤٢١.
(٤) الأنعام : ١٣٩.
(٥) في "ح" و "ق" "اعتبارا باللفظ".
(٦) مثل قولهم : حسن بسن ، وشيطان ليطان.
(٧) الطلاق : ١١.
(٨) تكملة من "ح".

ما يلزمُ عليه من تَسَفُّلٍ بعد تَصَعُّدٍ في بابِ المدحِ ، أو الذمِّ ،أولترحمٍ ، وليس ذلك هنا ،وإنما يكونُ في المسألةِ نظرٌ على من يرى أنَّ المانعَ هنالك إنما هو امتناعُ العربِ من (١) العودةِ إلى المعنى بعد الانصرافِ عنه ؛ لما رُكِزَ في طباعِهم من الأنفةِ والاعتزازِ ،وسأل بعض أهل اللغة عَرَبيًّا عن استخذى ،وقد أشكلَ عليه فقال له : كيف تقول : استَخْذَأْتُ واستَخْذَيْتُ، فقال : لا أقوله ،فقال : ولِمَ ؟ قال : لأنَّ العربَ لا تَسْتَخْذِي لأحدٍ ، (٢-فلم يَهمِز - وسيأتي ان شاء الله -٢) أي لا تَذِلُّ ولا تَخْضَعُ ،لكنَّ الأظهرُ الجوازُ ؛ لأنَّ المسألةَ أشبهُ بقولِه تعالى ﴿ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللهِ وَيَعْمَلْ صَالِحاً نُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِيْنَ فِيْهَا أَبَدَاً قَدْ أَحْسَنَ اللهُ لَهُ رِزْقاً ﴾ (٣) على أنَّ ابنَ عصفورٍ قد احتج عن الكوفيين المانعين تقدمَ الحملِ على المعنى : بأنَّ جَمْعَ " خالدين " وإفرادَ الضميرِ في (٤) " له " ليسا بالنَّظرِ إلى شيءٍ واحدٍ ؛ لأنَّ " خالدين " حالٌ من الضميرِ في " نُدْخِلْهُ " على المعنى وضميرُ " له " راجعٌ إلى لفظِ " مَنْ " فليس في الآيةِ على هذا إلا الحملُ على اللفظِ فقط ،وأطلقَ البصريون القولَ بالجوازِ سواءٌ كان هنالك فصلٌ كالآية ،أو لا نحو : من يقومون ويخرج : فله درهمٌ.

وللكوفيين في ذلك تفصيلٌ يأتي فيما يستقبلُ إن شاء الله.

مسألةٌ : يا زيدُ زيدُ الطويل ،ان جعلت زيدا / الثاني ٢٩٤
بدلا كان النعت له رفعاً ونصباً باعتبارِ اللفظِ والموضعِ ،وإن جعلتَه عطفَ بيانٍ نوَّنْتَه رفعاً ونصباً باعتبارِ لفظِ المنادى وموضعِه ،والطويلُ

---

(١) " العرب من " ساقطة من " ق ".
(٢-٢) ساقطة من " ح ".
(٣) الطلاق : ١١.
(٤) ساقطة من " ق ".

نعتٌ له ، ويجوزُ جَعْلُهُ للمنادى رفعاً ونصباً أيضاً بشرطِ موافقةِ عطفِ البيانِ في الإعرابِ ، ولا يجوزُ أن يُحْمَلَ عطفُ البيانِ على اللفظِ والنعتُ على الموضعِ ولا عكسُ ذلك ؛ لِما فيهِ مِن المنافرةِ اللفظيَّةِ ، وإذا كانوا قد فرّوا مِنَ المنافرةِ اللفظيَّةِ مع فسادِ المعنى في قولهم : هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ ، فأحرى مع صِحَّتِهِ ، قال هذا المعنى أبو بكرِ بنِ عَبِيْدَةَ في شَرْحِ الكتابِ ، فَعَلى هذا الأصلِ ينبغي امتناعُ ما يُشْبِهُهُ مِن هذهِ المسألةِ التي فَرَغْنا مِنْ بَسْطِها وفي ذلك كلِّه نظرٌ ، وقال (١) القاسيُّ في هذا البيت : (٢)

* لا أبَ وابْناً مِثْلَ مروانَ وابْنِهِ *

إنْ جَعَلتَ " مِثْلَ " صفةً احتمل أمرين : أنْ تنصبَهُ على اللفظِ ، وإن جَعَلْتَهُ على الموضعِ : يعني فَرَفَعْتَهُ كانَ أقبحُ مِنْهُ في غيرِ هذا الموضعِ ؛ لأنَّكَ عَطَفْتَ بالنصبِ ، فإذا رَفَعْتَهُ بعد ذلك قَبُحَ ؛ لأنَّكَ حَكَمْتَ بِرَفْعِهِ بَعْدَ ما حَكَمْتَ بِنَصْبِهِ ، فهذا أقبحُ من أن تُحْمَلَ الأسماءُ المبهمةُ على المعنى ، ثم تَرْجِعُ إلى اللفظِ ؛ لأنَّ الاسم كما يُعْلَمُ مِنْهُ الإفرادُ (٤) ، فَقَدْ يُعْلَمُ منه الجمعُ ، ولا يُعْرَفُ من الرفعِ النصبُ (٥) ، ولا من النصبِ الرفعُ ؛

---

(١) من قوله " وفي ذلك كله نظر " الى قوله " فصل : يتصور " ساقط من " ح " .

(٢) هذا صدرُ البيتِ وعجُزُهُ : * إذا هو بالمجدِ ارتدى وتأزّرا * وهو يُنسبُ لرجلٍ من عبدِ مناة بن كنانة كذا قال ابن بري في شرح شواهد الإيضاح : ٢٠٧ ويُنسب للفرزدقِ ولغيره . وهو في الكتاب : ٢/ ٢٨٥ ، ومعاني الفراء ١/ ١٢٠ والمقتضب : ٤/ ٣٧٢/٤ ، والإيضاح : ٢٤١ ، والخزانة : ٤/ ٠٦٧ .

(٣) في " ق " " جملته " .

(٤) في الأصل " كما يعلم منه من الافراد " بإقحام " من " والمثبت من " ق " والموضع ساقط من " ح " وقد سبقت الاشارة اليه .

(٥) في " الأصل " ولا يعرف من الرفع والنصب " بعطف النصب على الرفع . خطأ ، والمثبت من " ق " والموضع ساقط من " ح " كما ذكر سابقا .

فلهذا استجيز حمل الصفة هنا على اللفظ (١) ، يعني مع كون أحد الموصوفين مبنياً والآخر معرباً ، لأن هذا المبني أصله الإعراب ، فليُنظر مع هذا فيما تقدم ، وبالله التوفيق .

فصل : يُتصوَّر في [نحو] (٢) قولك : لا رجلَ ولا امرأةَ : مئةٌ (٣) وأحد وثلاثون وجهاً ، وبيان ذلك أن تأخذ الأولى بمنزلة " إنَّ " ، وبمنزلة " ليس " (٤) ، ومكسوعة (٥) بالتاء معملةً عمل " ليس " عند سيبويه (٦) ، وعمل " إنَّ " فيما أسنده الزجاج (٧) إلى الأخفش (٨) ؛ لأنها " لا " التي لنفي الجنس لحقتها التاء لتأنيث الكلمة كرُبّت ، وثمّت (٩) ، ومهملةً في قول له آخر (١٠) ، وفعل عند " ح " (١١) قال (١٢) : وهو

---

(١) هنا ينتهي قول الفارسي وهو في المسائل البصريات : ٤٨٨-٤٩١ ، مع اختلافات يسيرة .

(٢) زيادة من " ح " .

(٣) ساقطة من " ح " وهذه المسائل نبه اليها الشاطبي فقال : " وان نظرت الى ما يتصور في " لا " - على الجملة - غير منوطة بكلام الناظم كثرت المسائل الجائزة ، وقد رفعها شيخنا الأستاذ أبو عبدالله الفخار الى مائة واحدى وثلاثين مسألة ، سمعناها منه ، وهي في شرحه للجمل ، فليطالعها من تشوف اليها " . شرح الالفية : ٤٥٦ .

(٤) في الأصل : " بمنزلة إن أو بمنزلة ليس " بالعطف بأو خطأ .

(٥) في " ق " " معكوسة " خطأ .

(٦) في الأصل و " ح " رمز لسيبويه بحرف " س " ، وقد رمز في هذا الفصل والفصل التالي له إلى كثير من العلماء ببعض الحروف وسأحوّل تلك الرموز الى مسمياتها . والمسألة في الكتاب : ١/٥٨ ، والجني الداني : ٤٥٢ .

(٧) في الأصل و " ح " " ز " وهو رمز للزجاج .

(٨) في الأصل " ش ط " وفي " ح " " ش " وهو رمز للأخفش الأوسط وانظر مذهبه في الجني الداني : ٤٥٤ .

(٩) هذا مذهب الجمهور كما في الجني الداني : ٤٥٢ ، والمغني ٣٣٥ .

(١٠) انظر قول الأخفش الاخر في حواشيه التي على كتاب سيبويه : ١/٥٨ الهامش السادس والمغني : ٣٣٥ .

(١١) هكذا في جميع النسخ ، ويبدو أنه يعني ابا الحسين بن أبي الربيع ، وانظر قول ابن أبي الربيع في الجني الداني : ٤٥٢ .

(١٢) ساقطة من " ح " .

ظاهرُ كلامِ سيبويهِ (١) ،والأصلُ عندَه "لا س" على القياسِ في "لَيسَ" ثم أبدَلَ من السينِ التاءَ كما أُبدِلَت منها في سِتّ (٢) ، وَيَرِدُ على هـذا القولِ وَقْفُ الكسائيِّ عليها بالهاءِ (٣).

وأُجيبَ بأنَّه لَمَّا كانتِ التّاءُ بَدَلاً من السينِ ، ولم تكنْ أصلاً بنفسِها رُوعِيَ فيها التأنيثُ ، فَوَقَفَ عليها بالهاءِ ، كما رُوعِيَ في بنتٍ ونحوِها لزومُ التأنيثِ ،فَلَمْ تَجْتَمِعْ مع تائِهِ في بناتٍ ، وخافضهُ عند الفراء (٤) ، وحكاه عن العربِ ،وملغاةٌ مع وجوبِ (٥) [التكرارِ] (٦) عند سيبويهِ ، ومع جوازِهِ عند المبرِّدِ (٧) ، (٨- ومنونٌ اسمها ضرورةً عند يونسَ الجميعي -٨) ، ومثلُها يُتَصَوَّرُ في الثانيةِ من غيرِ فرقٍ ،فالحاصلُ أنَّ وُجُوهَ (٩) الأولى العشرةِ يتصورُ مع كلِّ وجهٍ من وجوهِ الثانيةِ ، فتضربُ على هذه العشرةَ في العشرةِ الحاصلةِ في الثانيةِ ،فيكونُ الجميعُ مائةَ وجهٍ ،ثم تضيفُ إلى [جملةِ] (١٠) العددَ الحاصلَ بالضربِ جميعَ الوجوهِ التي تختصُّ بها الثانيةُ ،وذلك أَحَدَ وثلاثونَ وجهاً ،فيكون الجميع مئةً وأحد وثلاثين (١١) وجهاً ، فإن أردتَ الوقوفَ على ذلك عيانا فَمَثِّلْهَا مسألةً مسألةً ،كلُّ مسألةٍ على الوجهِ الذي وُضِعَ اللفظُ لَهُ ،بعد ما تَعْلَمُ أنّ "لا ت" مخصوصةٌ

---

(١) قال في الكتاب ١/٥٨ لا تكون "لا ت" الا مع الحين تضمر فيها مرفوعا وتنصب الحين ؛لأنه مفعول به " ،وانظر الجنى الداني : ٤٥٢.

(٢) أصلها "سدسه".

(٣) معاني القرآن للفراء : ٢/٣٩٨. قال : "أقف على "لات" بالتاء والفراء يقف بالهاء.

(٤) في الأصل و"ح" "ف" وهو رمز للفراء ،وانظر ما حكاه عن العرب في معاني القرآن : ٢/٣٩٧.

(٥) في "ق" "وجود".

(٦) تكملة من "ح" وانظر الكتاب ٢/٢٨٥+

(٧) في "الأصل" و"ح" "د" رمزٌ للمبرد ،والمثبت من هامش "ق".

(٨-٨) هكذا وردت هذه الفقرة في جميع النسخ ،ولم أتبين الصواب فيها. وانظر مذهب يونس في المغني : ٩٨.

(٩) في "ق" "وجوده".

(١٠) تكملة من "ق".

(١١) في الأصل "ثلاثون" خطأ.

بالحين وما رَادِفَه على جميعِ الأقوالِ فيها ،فأولُ ذلك أن تأخذَ الأولى بمنزلةِ " إنَّ " ثم تذكرُ معها أوْجُهَ الثانيةِ العشرةِ ،فتقولَ : لا رَجُلَ ولا امْرأةَ عمل " إنَّ " ،ولا امرأةٌ عمل ليس ،ولاتَ ساعةُ مندم عمل " ليس " ، ولات ساعةَ مندم عمل " إنَّ " ،ولات ساعة مندم مهملة ، والنصب بفعل مضمر ،ولات[1] ساعة مندم فعل ،ولات ساعةِ مندم خافضة ، ولا امرأة ملغاه على طريقه سيبويه[2] ،وعلى طريقة المبرد[3] ،ولا امرأةً عمل " إنَّ " مع التنوين ضرورةً ،فهذه عشرة أوجه مع إعمال الأولى[4] عمل "إنَّ " فاذا فرغت من ذلك على ما وصفت انتقلت إلى المعملة عمل ليس، فصورتَ معها الصور[5] المذكورة مع المعملة / عمل " إنَّ " ،فيحصل ٢٩٥ من ذلك عشرة أوجه أيضا ثم تفعل كذلك مع البواقي ،فيخرج لك العدد المذكور بالضرب[6] ان شاء الله.

فصل : وأما ما تختصُ به الثانيةُ ،فالزيادةُ والحذفُ مع بقاء التركيب ،والحذف مع زواله ،فتزاد مع المعملة عمل " إنَّ " باعتبار اللفظ، وباعتبار الموضع ،ومع المعملة عمل ليس ،[7-] ومع الملغاة على طريقة سيبويه[7-] دون طريقة المبرد ،ومع المكسوعة بالتاء المعملة عمل " ليس" رفعاً ونصباً على اعتبار اللغتين ،ومع المعملة عمل " إنَّ " على حكاية الزجاج ،ومع المهملة على طريقة الأخفش رفعا ونصبا على اعتبار اللغتين

---

(١) في الأصل "أولات" بالعطف بأو .
(٢) في الأصل و "ح" "س" .
(٣) في الأصل و "ق" "د" وفي "ح" "ع" .
(٤) في "ق" "الأول" .
(٥) في "ق" "الصورة" .
(٦) في "ق" "في الضرب" .
(٧-٧) ساقطة من "ح" .

[ومع الفعلية على طريقة "ح" رفعا ونصبا على اعتبار اللغتين] (١)

(٢- ومع النون اسمها على طريقة يونس رفعا ونصبا على اعتبار اللغتين -٢) ،

ومع المنون اسمها على طريقة "ي" باعتبار اللفظ والموضع .

فهذه ثلاثة عشر وجها ،وتحذف مع زوال التركيب مع المعملة عمل "إنَّ" على الوجهين ،ومع المعملة عمل "ليس" ومع الملغاة على طريقة المبرد دون طريقة سيبويه ،ومع المكسوعة بالتاء المعملة عمل ليس على اعتبار اللغتين ،ومع المعملة عمل إن ،ومع المهملة على اعتبار اللغتين ، ومع (٣) الفعلية على اعتبار اللغتين ،ومع المنون اسمها على الوجهين ،فهذه ثلاثة عشر وجها (٤) أيضا .

وتحذف مع بقاء التركيب مع المعملة عمل إنَّ ،ومع المعملة عمل ليس ، ومع الملغاة ،وهو تفريع على طريقة سيبويه ،لأن المحذوف هنا بمنزلة المثبت ،ولا يتصور ذلك على طريقة المبرد ،لأن الحذف مع بقاء التركيب لا يكون الا بشرط ذكر الأولى ، لدلالتها على المحذوفة ،ومع النون اسمَها على الوجهين ،فهذه خمسة أوجه ؛ الجميع أحد وثلاثون وجها ،ولا يكون شيء من ذلك مع "لات" في وجه واحد (٥) من وجوهها ،لشذوذ ذلك في بابه ،فلا يقاس عليه باب آخر. [وبالله التوفيق]

فصل : ولما فرغ أبو القاسم من بيان جعل "لا" الثانية كالأولى قال بأثَرِه : (وان شئت جعلتها عاطفة ، فَنَصَبْتَ ونَوَّنْتَ فقلتَ: لا غلامَ عندي ولا عبداً ولا أجيراً لك (٦)).

---

(١) تكملة من "ح" و"ق".
(٢-٢) ساقط من "ح" و"ق".
(٣) في "ق" "على".
(٤) ساقطة من "ح".
(٥) ساقطة من "ح" و"ق".
(٦) في الجمل : ٢٣٩ "لا غلام لك ولا عبداً لك ..".

هذه العبارة منتزعة من سيبويه في باب ما أُجْرِيَ مُجْرَى ليس في بعض المواضع ، قال فيه : ما كان عبدالله مُنْطَلِقاً ولا زيدٌ ذاهبٌ.(١)

ثم قال(٢) : وان جعلتها " لا " التي في العطف التي تكون في ليس نصبت.

واعترض ابن السيد على أبي القاسم عبارته(٣) ،كما اعترضها(٤) أبو الحسن على سيبويه ،واعتراضهما(٥) تعسف ظاهر ،فان القدر الذى أرادا بذلك مفهوم عنهما ،وكيف يصح أن يريدا بها أنها العاطفة والواو معها ،وأنها لا يعطف بها بعد النفي ،وانما أرادا(٦) أن "لا " العاطفة أنها تأتي(٧) لتأكيد النفي ،وهذه بمنزلتها(٨) ،ولا فرق بينهما في المعنى ،الا ترى أنك اذا قلت : قام زيد لا عمرو ،فانما اكدت نفي قيام زيد عن عمرو ،فاطلاق لفظ العطف عليها مجاز من القول ،وليس ذلك فيها بأبعد من " إمّا "لاجتماعهما(٩) في مصاحبة حرف العطف لكن كان الأولى لأبي(١٠) القاسم أن يقول عوضا من ذلك: وان شئت جعلتها زائدة فنصبت ونونت ؛ لأنه في معرض تعليم الولدان ، فالتقريب عليهم ما أمكن أولى . [وبالله التوفيق](١١)

---

(١) الكتاب ١/ ٦٠.
(٢) أى سيبويه ،وهذا النص الذى نقله عن سيبويه مذكور في الهامش الثالث من ١/ ٦٠ ،وقد أشار المحقق الى أنه نص الأصل ،وأثبت مكانه في المتن عن نسخة اخر مايلي " وان شئت جعلتها " لا " التي يكون فيها الاشتراك فتنصب".
(٣) اصلاح الخلل : ٢٩٢.
(٤) في الاصل "اعترضنا " خطأ.
(٥) في الأصل و "ق " "اعتراضها " والمثبت من "ح ".
(٦) في الأصل و "ح " "أراد ".
(٧) في "ح " "انما تأتي ".
(٨) في "ح " "وهو بمنزلتها ".
(٩) في "ح " "لاجتماعنا " خطأ . وانظر الجنى الداني مبحث "إمّا" ٤٨٧.
(١٠) في "ح " "بأبي ".
(١١) زيادة من "ح ".

فصل : لما كان عمل " لا " المحمولة على " ان " مخصوصاً بنكرات الأسماء على سبيل التعميم ،وجب اذا دخلت على مضاف الى معرفة ان تُقحَمَ لام الاضافة بينه وبين المضاف اليه ؛اصلاحا للفظ ، حتى يصير كأنه غير مضاف (١) ،وذلك قولك : لا غلامَ لك في أحد وجهيه ، ولا أبا لك (٢) ،ولا غُلامَيْ لك ،والأصل : لا أباً لك ،ولا غلامين لك ،ثم حذف التنوين والنون تخفيفا ،وأضافوا ،ثم أدخلوا اللام ولم يتركوا اللفظ مضافا ، لقبح ذلك على الأصل الذى ذكرناه ،وقد تركوه كذلك في الشعر ،وذلك مع " الأب " كقوله : (٣)

أبا لموتِ الذى لا بُدَّ أنـي (٤) ملاق لا أباك تخوفينـي (٥)

يريد لا أبا لَكِ ،فان قلت : فاذا كانت الاضافة هنا للتخفيف دون التعريف ، فهل الذى دعاه (٦) الى اقحام هذه اللام ليزول بذلك قبح اللفظ ،بخلاف سائر ما اضافته غير محضة ؟

فالجواب : أن هذه الاضافة لما كانت محضة قبل دخولها في هذا الباب ،وصارت بدخولها فيه غير محضة على ما يستحقه حرف " لا " وجب اقحام اللام ؛ليزول قبح / اللفظ المعهود فيه التعريف ٢٩٦

---

(١) انظر المسألة في الكامل : ٦٧٠ ، ١١٤٠ ،والمسائل البصريات ٥٣٤ - ٥٣٧ والخصائص ١/٣٤٢ - ٣٤٥ ،وامالي ابن الشجرى ١/٣٦٢ ،وشرح ابن يعيش ٢/١٠٤ ،وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٧٦ ،والخزانة ١/٣٠٩ .

(٢) في الأصل " أباك " خطأ .

(٣) البيت لأبي حية النميرى ،وقيل للأعشى وليس في ديوانه وهو في المقتضب ٤/٣٧٥ ،والكامل ٦٧٠ ، ١١٤٠ ،والاصول ١/٣٩٠ ،والخصائص ١/٣٤٥ ،وأمالي ابن الشجرى ١/٣٦٢ ، وشرح ابن يعيش ٢/١٠٥ ،والخزانة ٢/١١٨ .

(٤) في الأصل "أبي الموت " خطأ .

(٥) في الأصل " تخوفوني ".

(٦) في الأصل و"ق " "فما الذى دعاه ".

ويشعرك بهذا المعنى أن هذا الاقحام لا يكون في هذا الباب الا حيث تكون الاضافة تعرف اذا خرج عن الباب نحو : غلاميك ،ولا تقول : غلامي لرجل ،لأنه لا قبح في اللفظ فيزال بالاقحام ،وهذا واضح ان شاء الله تعالى .

مسألة : وجوز الفارسي في قولهم : لا أبا لزيد أن يكون " أبا " غير مضاف ولكنه رد فيه لام الفعل كما رد في قوله:(١)

* كأنك فينا يا أبات غريب *

وفي قول(٢) الآخر:(٣)

* ولكن على أقدمنا يقطر الدما *

---

(١) هذا الذى ذكره الفارسي في الخصائص ١/٣٣٩ ،وقال ان ذلك جاء جوازا حسنا وجعله في لغة القصر . والذى في الايضاح ٢٤٣ - ٢٤٥ أن اللام مقحمة غير معتد بها من جهة أن الألف في الأب ، يعني أن الالف انما ذكرت؛لان الاضافة مرادة ،لأن الأب اذا كان غير مضاف فلا تثبت فيه الألف ،ومثل ذلك في المسائل البصريات ٥٣٣ - ٣٣٦ ،والخصائص ١/٣٤٢- ٣٤٥ ، وقد رجعت الى المسائل البغداديات ،والمسائل العسكريات ، والمسائل العضديات ،والتكملة كلها للفارسي فلم أر فيها مانسب اليه هنا . وقد ذكر ابن برى في شرح شواهد الايضاح : ٢١٢ ، أن الألف في "أب " لام الكلمة .
والشاهد الذى أورده عجز بيت لأبي الحدرجان وصدره :
* تقول ابنتي لما رأتني شاحبا *
وهو في نوادر أبي زيد ٥٧٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ٧٣ ، والخصائص ١/٣٣٩ ،وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٨١٥.

(٢) في الأصل و"ق " "وكقول الآخر" والمثبت أولى ،مراعاة للمشاكلة التي يقتضيها المعنى .

(٣) هذا عجز بيت للحصين بن الحمام المرى ،وصدره :
* فلسنا على الاعقاب تدمى كلومنا *
والبيت في أمالي ابن الشجرى ٢/٣٤ ، ١٧٨ ،وشرح ابن يعيش ٤/١٥٣ ، ٥/٨٤ ،والخزانة ٣/٣٥٢.

ف " لك " على هذا صفة أو خبر ، لأنه غير مضاف اليه ، وانما يمتنع أن يكون خبرا أو صفة على تقدير اقحام اللام ، لأن المضاف اليه لا يكون خبرا ولا صفة ، وهذا الذى قاله الفارسي من رد لام الفعل في غير اضافة انما يمشى على لغة القصر (١) دون لغة سائر العرب ، والدليل على ذلك أن الجمهور من العرب اذا لم (٢) يريدوا معنى اضافة فانما يقولون : لا أب لزيد ، واذا أرادوا معنى الاضافة قالوا : لا أبا لزيد ، فدل رد لام الفعل على لغة الكثير من العرب على ارادة الاضافة ، والفرق بين اللغتين أن الفتحة المقدرة في الف " أبا " فتحة بناء على لغة القصر ، وفتحة اعراب على لغة سائر العرب ، والله أعلم.

مسألة : (٣) وهل جر الاسم المخفوض في هذا الباب بسلام الاقحام ، والمضاف معلق عن العمل في اللفظ ، أو جره بالمضاف والحرف معلق ؟

قولان ، والأول أصح ، وعليه حذاق النحاة ، كابن جني ونظائره ، لأن التعليق في الأسماء مستعمل في مواضع بخلاف الحروف ، وقوله : (٤)

* ولا لِلما بِهِم أبداً دواء *

---

(١) هي الزام الاب الالف في احوال الاعراب المختلفة ، انظر شرح ابيات الايضاح لابن برى : ٢١٢.

(٢) في "ح" "وانما لم" خطأ.

(٣) انظر تفصيل المسألة في الكافي في شرح الايضاح لابن أبي الربيع ٢/ ١٧٥ - ١٧٦.

(٤) هذا عجز بيت لمسلم بن معبد الوالبي ، وصدره :

* فلا والله لا يلقى لما بي *

وهو في معاني القرآن للفراء ١/ ٦٨ ، والخصائص ٢/ ٢٨٢ ، والمحتسب ٢/ ٢٥٦ ، والصاحبي ٣٩ ، والانصاف ٥٧١ والمقرب ١/ ٢٣٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٦٣ ، ٤٣٢ ، ٤٧٦ ، والخزانة ١/ ٢٦٤ ، ويروى في منتهى الطلب ضمن مجلة المورد :

فلا والله لا يلقى لما بي وما بهم من البلوى دواء

وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه .

أندر من أن يذكر [و] (١) على كلا الوجهين لا يجوز أن يكون خبرا ، أما على القول بتعليق الحرف (٢) ، فظاهر ، وأما على القول الاخر ، فانه وان كان غير مضاف لفظا ، فانه مضاف معنى ، والمضاف اليه لفظا أو معنى لا يكون خبرا عن المضاف ، ولهذا يقال : ان هذه الاضافة لم تقع الا من الصفة (٣) دون الخبر والله أعلم.

فصل : ثم قال أبو القاسم : (وقد تزاد لا بين العامل والمعمول) (٤).

أو جز (٥) من هذا أن تقول : وقد تزاد " لا " (٦) بين الخافض والمخفوض ، لأن في كلامه اطلاقا ثم تقييدا بالمثال المذكور في الكتاب.

ثم ان زيادتها على وجهين .

أحدهما : زيادة من جهة اللفظ دون جهة المعنى ، وهو الأكثر.

والثاني : زيادة (٧) من الجهتين معا ، فالأول كالمثال المذكور (٨) ، لبقاء المعنى الذى وضع له الحرف ، ولم تعد فصلا بين

---

(١) تكملة من " ح ".
(٢) في الأصل " الخبر " خطأ.
(٣) في الأصل " لم تقع الا مع الصفه ".
(٤) الجمل : ٢٣٩.
(٥) من هنا الى قوله " عن أن يكون جوابا " الحق في هامش الأصل بخط دقيق عسر القراءة ، لولا ما يفسره من نسخة " ح " وهو ساقط من نسخة " ق " وظهر مكان السقط علامة الحاق لكنه لم يكن في الهامش أمامها شيء ، سوى حرف " خ " ولعله يعني به نسخة أخرى .
(٦) في الأصل " لا تزاد لا " خطأ .
(٧) " والثاني : زيادة " ساقطة من " ح ".
(٨) هو قوله : " جئت بلا زاد " وغضبت من لا شيء " وانما كانت زائدة من جهة اللفظ ، لوصول عمل ما قبلها لما بعدها ، وليست زائدة من جهة المعنى لأنها تفيد النفي . انظر الجني الداني : ٣٠٦.

الخافض والمخفوض ،وهذا الوجه هو الذى جوز اطلاق القول عليها بالزيادة وقد كان اطلاق لفظ " لغو " عليها أظهر [و] (١) لكن ذلك صحيح على الوجه الذى ذكرناه .

وأما الوجه الثاني ،وهو زيادتها من الجهتين معا ،فكقول جرير ، أنشده سيبويه : (٢)

ما بال جهلك بعد الحلم والدين

وقد علاك مشيب حين لا حين

وقال : فانما هو حين حين ،و" لا " بمنزلة " ما " اذا الغيت (٣) ، وأجاز ابن خروف زيادتها من جهة اللفظ كقولك : قام لا زيد (٤) ،وهو خلاف ظاهر الكتاب ،وبالله التوفيق .

---

(١) الواو زيادة من " ح " .

(٢) الكتاب ٢/٣٠٥ وجرير يخاطب به نفسه ،وهو أول القصيد في ديوانه : ٥٨٦ ،وانظره في مجاز القرآن : ١/٢١٢ ، وأمالي ابن الشجرى : ١/٢٣٩ ،وشرح ابن عصفور : ٢/٢٧٨ ، والخزانة : ٢/٩٤ .

(٣) أى سيبويه في الكتاب : ٢/٣٠٥ .

(٤) " قام لا زيد " هكذا اجتهدت في قراءة الجملة ،ويمكن أن تكون : قام الا زيد .

باب دخول الف الاستفهام على لا

اذا دخلت ألف الاستفهام على "لا" هذه التي فرغ من بيان أحكامها كان ذلك على معنيين .

أحدهما : التوبيخ والتقرير .

والثاني : التمني ، فحكم المنفي بها في الوجه الأول حكمه مجردا منها في جميع الوجوه من عمل ، والغاء ، وتركيب ، واخبار ، واعتبار الموضع ، ودخول " الا " بلا خلاف في جميع ما ذكر ، لأنها لم يطرأ عليها ما يخرجها عن أن تكون جوابا ، فيمتنع فيها حكم من تلك الأحكام ، وكذلك في الوجه الثاني عند أبي عثمان (١) وأبي العباس (٢) ، وكذلك عند سيبويه ، الا ثلاث مسائل (٣) ، فانه منعها وهي : اعتبار الموضع ، ودخول " الا " ، والاخبار عن اسمها بان (٤) ، بدخول التمني خرج نحو قولك : الاماء أشربه عن (٥) أن يكون جوابا ، وصار مستغنيا كاستغناء : اللهم ماء أشربه ، ومعناه اللهم هب لي ماء اشربه. (٦)

---

(١) انظر المقتضب : ٣٨٢/٣ ومابعدها ، وشرح ابن عصفور : ٢٧٩/٢ .

(٢) هذا المذهب الذى نسبه للمبرد هو في رد ابن ولاد على المبرد ١٦٩ ومابعدها ، وانظر ذلك في تعليقات الشيخ عبد الخالق على المقتضب ٣٨٤/٤ ومابعدها ، ولم يصرح في المقتضب بموافقته لأبي عثمان ولا لسيبويه بل عرض أدلة كل منهما ، وكذا قال الشيخ عبد الخالق عضيمة . وانظر شرح التسهيل لابن مالك : ٦٤٢/١ .

(٣) الكتاب : ٣٠٧/٢ وشرح ابن عصفور ٢٧٩/٢ ، وشرح الرضي : ٢٦٢/٢ .

(٤)

(٥) في "ق" "على".

(٦) في الكتاب : ٣٠٩/٢ "وصار مستغنيا عن الخير كاستغناء اللهم غلاما ، ومعناه اللهم هب لي غلاما".

مسألة : فان قيل : وكيف يصح [امتناع] (١) الاخبار عن المنفي بلا (٢) في التمني جملة ،وهو معها فيه على ما كان عليه قبل من التركيب معها ،أو مع تابعه ،أو من عدم التركيب فيهما ،وأنه اسم لها ؟ فالجواب أن جميع ذلك أحكام لفظية ،والمعنى على خلاف ذلك ،وقد يراعى اللفظ وان كان المعنى على خلافه ،الا تراهم قالوا في نحو "أقائم أخوك" : انه مبتدأ ، وان كان معناه : أيقوم أخواك ، فكذلك المنفي بلا في التمني يعرب اعرابه قبل التمني اعتبارا بالصورة اللفظية ،والمعنى على أنه مفعول به ،لأنه المتمنى (٣) ، فوجب لذلك أن لا يكون لها خبر ،والا تلغى ،والا تعمل عمل ليس (٤) ،وقول المازني : كما حكم للتمني في العمل وبناء الاسم مع " لا " ومع الصفة بحكم المنفي ،فكذلك ينبغي أن يحكم أيضا له بحكمه في جميع ما تقدم (٥) قياس غير صحيح ،لمخالفته السماع ،وقد وجه المسموع من ذلك بما تقدم ،وهذا واضح ان شاء الله.

عبارة أخرى في تقسيم " لا " اذا دخلت عليها همزة الاستفهام وهي : أن تقول : اذا دخلت همزة الاستفهام على لا كان ذلك على أربعة أوجه : التوبيخ ،والتمني ،والعرض ،والتحضيض ،فالتوبيخ والتمني قد تقدم الكلام فيهما ،وأما العرض والتحضيض فمن حروف الأفعال عند البصريين ،فلا يقع الاسم بعدها فيهما الا أن يكون محمولا على فعل ظاهر أو مضمر ،وقد تقدم بسط ذلك في باب الاشتغال. (٦)

---

(١) تكملة من "ح" و"ق" ومكانها في الأصل كلمة محيت ووضع بدلها كلمة " صح " مكررة ،ليدل بذلك على أن حذفها صحيح . والصواب المثبت.

(٢) في الأصل كلمة مغاير رسمها لرسم " بلا ".

(٣) في الأصل "التمني" خطأ.

(٤) انظر هذا الجواب فيما نقله الشيخ عبد الخالق في هوامش المقتضب ٤/ ٣٨٥ عن رد ابن ولاد.

(٥) انظر شرح ابن عصفور ٢/ ٢٧٦.

(٦) انظر ص

عبارة أخرى تجمع أقسام " ألا " المركبة وغير المركبة (١) وهي :
أن تقول : " ألا " في كلام العرب على خمسة أوجه : تكون / استفتاحا (٢) ، ٢٩٧
وتكون توبيخا ، وتمنيا ، وعرضا ، وتحضيضا (٣) ، وقال سيبويه في " ألا " الاستفتاحية : انك اذا سميت بها أعربتها وأجريتها مجرى قَفَا ، وهذا يقتضي أنها عنده بسيطة (٤) ، وخالف الزمخشريُّ فقال : انها مركبة ، وحجته أن همزة الاستفهام تدخل على المنفي على معنى التقرير ، وهو تحقيق الايجاب ، وألا الاستفتاحية المراد بها تحقيق الكلام ، وهذه نسبة ظاهرة (٥) .

والجواب عن هذه الشبهة أن الاستفهام بعيد عن التحقيق جدا ، ومعلوم أن التحقيق غير مفهوم من لفظها لعروضه ، وإنما يفهم بقرينة تقترن بالكلام الذى استفتح بها (٦) ، فالصحيح ما ذهب اليه سيبويه ، وبالله التوفيق .

---

(١) في " ح " و " ق " " مركبة وغير مركبة " .
(٢) في " ح " " استفهاما " .
(٣) انظر المغني ٩٥ ومابعدها .
(٤) الكتاب ٣/٣٣٢ .
(٥) البحر المحيط ١/٦١ ، وانظر الجني الداني : ٣٧٠ ، والمغني : ٩٦ .
قال في البحر المحيط : ١/٦١ " والذى نختاره أن " الا " التنبيهية حرف بسيط ، لأن دعوى التركيب على خلاف الأصل ، ولأن ما زعموا من أن همزة الاستفهام دخلت على " لا " النافية دلالة على تحقيق مابعدها الى آخره خطأ . لأن مواقع " ألا " تدل على أن " لا " ليست للنفي ، فيتم ما ادعوه ، الا ترى أنك تقول : الا ان زيدا منطلق ليس أصله ، لا ان زيدا منطلق ، ان ليس من تراكيب العرب بخلاف ما نظر به من قوله تعالى " أليس ذلك بقادر " لصحة تركيب ليس زيد بقادر ، ولوجودها قبل " رب " وقبل " ليت " وقبل النداء وغيرها مما لا يعقل فيه أن " لا " نافية ، فتكون الهمزة للاستفهام دخلت على لا النافية فأفادت التحقيق .

ثم أنشد أبو القاسم بيت حسان (١) :

* الا طعان ولا فرسان عادية *

البيت على التمني (٢) ، قال أبو علي الشلوبين : المعنى في البيت على التوبيخ (٢) ، وقال أبو محمد صالح (٣) فيمن جعله تمنيا : انها نزعة من قولهم : يا ويح من يرثي له الشامت ، ولا يخلو مع ما فيه من التمني من التوبيخ ، ولذلك صح البدل على الموضع ودخول " الا " (٤) وذلك أن التوبيخ في البيت هو الأصل ، وانما نزع من جعله تمنيا ذلك المنزع ، لأنه أبلغ في المعنى (٥) المقصود بالبيت وليس تمنيا على الحقيقة ، ولو كان تمنيا في الحقيقة لم يجز اعتبار الموضع في البدل ، ولا دخول " ألا " وأيضا فان قوله في العجز :

* إلّا تجشؤكم عند التنانير *

يحيل أن يكون تمنيا على الحقيقة ، فهذا يصحح ما ذكرناه ، وبالله التوفيق .

وصفهم في البيت بالنهم وافراط الشهوة في الطعام ، وانهم ليسوا أهل غارة ولا حرب ، والنصب في قوله : " الا تجشؤكم " على الاستثناء المنقطع ، والرفع على البدل على الموضع ، وان كان تمنيا عنده

---

(١) في " ق " " ثم استدل ببيت حسان " :
وبيت حسان في الجمل : ٢٤٠ وعجزه :
* الا تجشؤكم عند التنانير *
ونسبه لحسان سيبويه في الكتاب ٢/٣٠٦ وابن السيد في الحلل ٣٢٨ ، وغيرهما ونسب لخداش بن زهير انظر شرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ١/٥٨٨ والبيت ليس في ديوان حسان انظر : ١٧٨ وانظر الخزانة ٢/١٠٣ .

(٢) انظر قول الشلوبين في شرح الجزولية : ٣٣٦ ، وانظر شرح الجمل .

(٣)

(٤) انظر الحلل : ٣٢٨ .

(٥) في الأصل " التمنى .

اعتبارا بالحقيقة على ما ذكرناه ،وهذا البدل من باب اجراء ما يقوم مقام الشيء مجرى الشيء على ما مضى في باب الاستثناء ،وقوله في البيت : " ولا فرسان " عطف على ما بعد همزة لاستفهام ،ليكون منسحبا على جميع الأمرين ،و"عادية " نعت لفرسان نصبا على اللفظ اتفاقا ،ورفعا على الموضع ان كان توبيخا اتفاقا أيضا ،وان كان تمنيا كان على ما مضى بيانه في البدل على الموضع ،ويروى "عادية " بالعين المهملة من العدو تعدو للغارة ،أو من العدوان ،ويروى بالغين المعجمة من الغدو الى الحرب .

وجوز ابن خروف رفع "تجشوءكم "على أن يكون خبر " لا " ، ولا يصح ذلك ،لأنه واجب ومعرفة ،ولا عمل لها في واحد منهما أصلا .(١)

وقول أبي القاسم (كان ذلك على معنيين على التمني والتحضيض) غير سديد ، وذلك أن الغرض بهذا الباب بيان أحكام " لا " العاملة عمل " ان " ،وعمل(٢) " ليس " اذا دخلت عليها الف الاستفهام.

وأما " ألا " التحضيضية فلا مدخل لها في هذا الباب؛لأنها من حروف الأفعال(٣) ،فقد أدخل في الباب ما ليس منه ،وأهمل ذكر ما هو منه ،وهو توبيخ .

ثم قوله : (والتحضيض يجوز فيه التنوين)(٤).

محال ان أخذ على ظاهره ؛لأن التحضيض من صفة الحاض على الفعل والتنوين ليس من أحكام المعاني ،وانما هو من أحكام الألفاظ ، وكذلك ان أخذت التحضيض عبارة عن الفعل وحرفه فلا بد أن يكون مراده بقوله " يجوز فيه التنوين "متعلق فعل التحضيض وهو الاسم المعلق به فعل التحضيض ،وكأنه رأى أن أبين حكميه(٥) امتناع التنوين ،

---

(١) الجمل : ٢٤٠.
(٢) في الأصل و"ق " .
(٣) انظر الجنى الداني : ٣٧٠.
(٤) الجمل : ٢٤٠.
(٥) ساقطة من "ح " .

وجوازه أبعد الوجهين ، وليس كذلك ، وقد كان أبين من ذلك إذْ ذَكَرَ التحضيضَ أن يقولَ : وأمّا التحضيضُ فلا يكونُ الاسم فيه إلّا محمولاً على فعلٍ ظاهرٍ أو مضمرٍ لاختصاصِه بالفعلِ على طريقةِ البصريينَ ، وقد تقدم ذلك في الاشتغال .(١)

ثم أنشد أبو القاسم :(٢)

تعدون عقر النيب أفضل مجدكم بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا (٣)

اختلف الناس في اعراب " أفضل مجدكم " في هذا البيت على خمسة أقوال .

أحدها / : أنه مفعول ثان لتعدون ، على معنى تحسبون من أخوات ظننت ، وقال به الاستاذ أبو الحسين ، ونسبه ابن الضائع للكوفيين . ٢٩٨

والثاني : انه حال صاحبه عقر النيب على أن تعدون بمعنى تحسبون بضم السين ، وعلى أن اضافته غير محضة .

والثالث : أنه بدل منه على من يرى أن اضافة " أفعل من " محضة ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، لأنه قال في الكتاب : لو قلت : هذا زيد أسود الناس لم يجز ، لأن الحال لا تكون الا نكرة ، وقد بين ذلك فيما مضى .(٤)

والرابع : أنه منصوب بتعدون بعد اسقاط الجر ، كأنه تعدون عقر النيب من أفضل مجدكم ، فلما اسقط الجار تعدى الفعل فنصب .

---

(١) انظر ما سبق ص

(٢) الجمل : ٢٤١ والبيت لجرير ، وهو في ديوانه ٣٣٨ ، ونسب في أمالي ابن الشجرى : ٢/٢١٠ لأشهب بن رميله ، وهو في الكامل ٣٦٣ ، والمقتضب ٣/٧٨ ، الحلل : ٣٣٠ ، والجنى الداني : ٥٤٧ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٥/١٢٣ .

(٣) عجز البيت ساقط من " ح " ومكانه كلمة " البيت " .

(٤) انظر ص

والخامس : أنه نعت لعقر النيب ،وذلك غير صحيح ،لأنه ان كانت اضافته غير محضة لزم عليه نعت المعرفة بالنكرة ، وان كانت اضافته محضة لزم عليه كون النعت أعرف من المنعوت ،لأن تعريفه هنا من الثانية وتعريف المنعوت من الرابعة ،والثانية أقوى تعريفا من الرابعة وقد بين (١) في باب الصفة أن من شرط النعت أن يكون مساويا للمنعوت في التعريف أو دونه في الرتبة ،فان اعتذر عن هذا بأن مذهب المبرد أن تعريف المضاف أدون من تعريف المضاف اليه.

فالجواب أن هذا ليس بانفصال للاشتراك في هذه النسبة الا أن يقال : ان اضافة "أفعل من" غير محضة وتعريف النيب تعريف الجنس، وتعريف الجنس قد تجرى عليه أحكام النكرة ،فيكون ذلك من باب : ما يحسن بالرجل خير منك أن يفعل ،فهذا مما يمكن أن يقال وبالله التوفيق .

و" بنى ضوطرى" منادى على جهة الذم ،أى يا بنى الحمقى ، أو نصب عليه ،و" لولا " تحضيض ،وهو موضع الشاهد ،و" الكمي " نصب بفعل مضمر دل عليه ما قبله ،كأنه لولا تعقرون الكمي [المقنعا] (٢) ، و" المقنع" الذى على رأسه المغفر ، وقدر أبو علي الفارسي (٣) الفعل المحذوف لولا تلقون الكمي ،أو تبارزون (٤) ،وقدره غيره : لولا تعدون لتقدمه ،أى هلا تعدون قتل الكمي ،فحذف المضاف وكل ذلك ممكن ، وبالله التوفيق .

---

(١) انظر ص
(٢) زيادة من "ح".
(٣) "الفارسي" ساقطة من "ح" و"ق".
(٤) كتاب الشعر : ٥٧ ،والخزانة : ١/٤٦٠.

باب التمييـــــز

التمييز والتبيين والتفسير بمعنى واحد ،وهو عند النحويين : عبارة عن كل اسم نكرة منصوب بعد تمام الكلام ،أو بعد تمام الاسم ،بيانا لما أنبهم من الذوات ،فالمنتصب بعد تمام الكلام نحو : حسن زيـــد وجها ، فوجها اسم نكرة منصوب بعد تمام الكلام ،بيانا للذات الحسنة في الحقيقة ،وكذلك تصبب زيد عرقا ،وما أشبهه .

والمنتصب بعد تمام الاسم نحو : عشرون درهما ، فدرهما اسم نكرة منصوب بعد تمام الاسم بيانا للذات المعدودة.

والتمييز كما تقدم على قسمين . قسم : ينتصب بعد تمام الكلام ،وقسم ينتصب بعد تمام الاسم ،فأما القسم الذى ينتصب بعد تمام الكلام ، فلا خلاف في مجيئه محولا من الفاعلية تحقيقا أو تقديرا الى النصب على التمييز تشبيها بالمفعول به كقولك : تصبب زيد عرقا ، وأصله (١) [تصبب] (٢) عرق زيد ،وكذلك امتلأ الاناء ماء ،فيه بيان للذات المالئة (٣) ،فهو وإنْ لم يصحَّ أن يكونَ فاعلاً في هذه البنية ، فانه فاعل فيما هي مطاوعة له ،وهو "ملأ" فحكم له بحكم أنه فاعل بهذا التقدير .

على أن ابن خروف زعم أن هذا النوع من التمييز ليس من ضروراته أن يكون فاعلا ،بل الذى من ضروراته أن تنبئهم ذات فتأتي به تفسيرا ،فعلى قوله لا يحتاج الى تأويل نحو : امتلأ الاناء ماء . (٤)

---

(١) الواو ساقطة من "ح" و"ق".
(٢) تكملة من "ح" و"ق".
(٣) في "ق" "المائية".
(٤) في "ق" "فيوءتى".

فصل وقد (١) تقدم أنه لا خلاف في مجيء هذا التمييز المنتصب عن تمام الكلام منقولا من الفاعلية الى النصب على التمييز ، وانما اختلف الناس في مجيئه منقولا من المفعولية ، فجوز ذلك قوم ، وجعلوا منه قوله تعالى ﴿ وفجرنا الأرض عيونا ﴾ (٢) والمعنى عندهم ، وفجرنا عيون الأرض ، واختار الشلوبين أن يكون "عيونا" نصبا على الحال ، ٢٩٩ /
أى وفجرنا الأرض في حال كونها عيونا (٣) ، وهو أبلغ في المعنى ، وجعل ذلك من باب التسمية بالمآل كقولهم (٤) :

الحمد لله العلي المنان صار الثريد في رؤس العيدان

---

(١) في الأصل و "ق" "وقد" باثبات الواو .

(٢) القمر : ١٢ .

(٣) قال الشلوبين في التوطئة : ٢٨٥ "ويجوز أن يكون "عيونا" في هذا حالا ، أى فجرنا الأرض في حال كونها عيونا ، فان قلت: ان الأرض في حال التفجير ليست بعيون ، وانما هي عيون بعد التفجير ، فالجواب : أنه لا يبعد أن تسمى قبل كونها عيونا بذلك ، ويكون ذلك من باب التسمية بالمآل كقوله تعالى : ﴿ اني اراني اعصر خمرا ﴾ فان قلت : ان الحال لا تكون الا مشتقة ، أوفي تأويل المشتق ، فكيف تأويل الاشتقاق هنا .
فالجواب : أنه قد يكون هذا على تأويل : وفجرنا الارضين محال الماء ، أوحوامل للماء ، ونحن اذا قلنا ذلك ، أعني "محال الماء" مع التفجير ، كانت المحال أو الحوامل عيونا ، فان قلت : فما أجود الوجهين في المعنى ، الحال أو التمييز؟
فالجواب : أن الأجود في المعنى الحال ، لأنه ابلغ من حيث كانت الحال من صاحبة الحال ، فيأتي من ذلك أن الأرض كلها عيون ، واذا كان الأمر كذلك يكون التمييز مفعولا شغل عنه الفعل الواقع به من غيره لم يثبت في قولك : فجرنا الأرض عيونا ، اذ الأظهر فيه الاولى غيره ، فيكون التمييز على هذا موضع نظر لم يثبت بعد ، وانما الثابت كون التمييز منقولا من الفاعل .
وانظر المسألة مع مذاهب فيها أخرى في التذييل والتكميل ٣/١١٠/أ .

(٤) سبق ص :

لأنها لم تكون عيونا الا بعد حصول التفجير من جهة أنه سبب في كونها عيونا ،والمسبب متأخر عن السبب ضرورة .

وهذا الاعتبار (١) غير واجب ، لأن تقديم التفجير على كونها عيونا تقديم حكمي لا تقديم بالزمان ،لأن التفجير وكونها عيونا متلازمان ، وكذلك ما أول به عيونا من محال وحوامل للماء غير واجب أيضا ،لأن الحال اذا جاءت بالجامد لم يلزم تأويله بالمشتق ،بخلاف النعت ،لأنها خبر من الأخبار ،والخبر من حيث هو خبر لا يلزم فيه ذلك ،هذا مذهب سيبويه .

فصل : اختلف الناس في جواز تقديم هذا التمييز المنتصب عن تمام الكلام على عامله اذا كان (٢) فعلا ،فمنع ذلك سيبويه واكثر أصحابه (٣) ،وجوزه المازني والمبرد ،اعتبارا بالحال (٤) ،لاتفاقهما في لزوم التنكير ،والانتصاب عن تمام الكلام ،وبيان ما انبهم من الذوات والهيئات ، فكما أن الحال يجوز تقديمها (٥) على عاملها اذا كان فعلا ، فكذلك التمييز ،وقد وافق السماع هذا القياس ، وأنشدا بيت أبي القاسم (٦) شاهدا على هذا وسيأتي (٧) ،وأخبرني من أثق به من أصحابنا أنه لقي الشيخ أبا حيان الغرناطي بالقاهرة فسأله عن مذهب

---

(١) في الأصل و"ق" "الاعتذار" والصواب ما أثبت.
(٢) في "ق" "ان كان".
(٣) الكتاب ١/٢٠٥.
(٤) المقتضب ٣/٣٦ وانظر الهامش الثاني من الصفحة نفسها ، وهو من نص المبرد في نقض بن ولاد .
(٥) في "ح" و"ق" "لا يجوز تقديمها" خطأ وانظر المسألة في شرح ابن عقيل ٢/٦٤٦ .
(٦) في الأصل "وأنشد أبوجعفر الشقورى بيت أبي القاسم".
(٧) الشاهد هو قول الشاعر :
اتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب
انظر ما يأتي ص

مدرس العربية بغرناطة في ذلك ، قال : فأخبرته بامتناع التقديم ، فقال : بل الصحيح الجواز قياسا وسماعا ، ثم قام فأخرج له مبيضة على ابن مالك (١) وقرأ عليه فيها وجه القياس على ما ذكرناه آنفا عن المازني والمبرد ، وأَنشَدَ له من السماع أبياتا كثيرة (٢) ، فيرحم الله الشيخ أبا حيان ، لقد أغفل أصلا عظيما من أصول النحو مع كثرة دوره على ألسنة المعربين (٣) ، وذلك أن تقديم التمييز على عامله اذا كان فعلا لو كان جائزا عند العرب كالحال ، لكثر نظما ونثرا كثرة لا يمكن فيها تأويل ، كما كثر تقديم الحال على عاملها اذا كان فعلا نظما ونثرا كثرة لا يمكن فيها تأويل ، فلما كان الأمر على خلاف ذلك دل دلالة واضحة على امتناع العرب من تقديمه على عامله ، وان كان فعلا ، واختصاص ذلك بالشعر مع كثرة استعماله دليل على أنه من ضرائره . وبالله التوفيق . (٤)

وانما نظر الشيخ أبو حيان في رد ابن مالك على مانع التقديم فلم يظهر له فيه تعقب فحمله ذلك على مقالته آنفا ، وقد ظهر لي أن أذكر هنا كلام ابن مالك في هذه المسألة ، وأتبع كل وجه ما يظهر لي وبالله التوفيق .

قال ابن مالك : وانتصر لسيبويه يعني في (٥) منع تقديم التمييز بأن هذا النوع من التمييز فاعل في الأصل ، وقد أوهن بجعله

---

(١) يعني بذلك منهج السالك على الفية ابن مالك ١/٢٢٨ .
(٢) عدد الأبيات التي انشدها ابو حيان سبعة أبيات.
(٣) في الأصل و " ق " المقرئين .
(٤) بعده في " ح " أقحم قوله : " فصل : واختلف الناس في السبب المانع من التقديم " ثم ازالها .
(٥) ساقطة من " ح " .

كالفضلات ، فلو قدم لازداد وهنا الى وهنه ،فمنع ذلك ،لأنه اجحاف ،

قال : وهذا الاحتجاج مردود بوجوه .

أحدها : أنه دفع روايات برأى لا دليل عليه.(١)

الجواب [انه](٢) لم ترد قط رواية برأى ،وانما قلنا :

ان ذلك مخصوص بالشعر الذى يجوز فيه تقديم ما لا يجوز تقديمه

في النثر على تسليم اعرابه تمييزا ،وقد يتجه له اعراب آخر.

ثم قال : الوجه الثاني : أن جعل التمييز كبعض الفضلات

محصل الضرب من المبالغة ففيه تقوية لا توهين ، فاذا حكم بعد ذلك

بجواز التقديم ازدادت التقوية وتأكدت المبالغة ،فاندفع الاشكال.(٣)

الجواب :أن المسألة تشبه الأصول بالفروع ،واذا شبه أصل

بفرع لم يقو الفرع أن يحمل عليه الأصل في جميع وجوهه ،وانما يحمل(٤)

عليه في الوجه الذى وقع فيه التشبيه دون وجه آخر لم يقع فيه تشبيه ،وفي

تقديم التمييز ازدياد بعد عن الأصل ،وانما وقع التشبيه بالمفعول في

مجرد النصب لا في جواز التقديم ، فوجب الامتناع .

ثم قال : الثالث أن أصالة / فاعلية التمييز المذكور، ٣٠٠

كأصالة فاعلية الحال نحو : "جاء راكبا رجل" ، فان أصله : جاء

راكب على الاستغناء بالصفة ،وجاء رجل راكب على عدم الاستغناء بها ،

والصفة والموصوف شيء واحد في المعنى ، فقدم "راكب" ونصب

بمقتضى الحالية ،ولم يمنع ذلك تقديمه على "جاء" مع أنه يزال عن

اعرابه الأصلي وعن صلاحية الاستغناء به عن الموصوف ، فكما تنوسي الأصل

---

(١) انظر كلام ابن مالك في شرحه على التسهيل : ١٠٧/٢ مع اختلاف يسير .

(٢) تكملة من "ق" .

(٣) شرح التسهيل : ١٠٧/٢ .

(٤) في "ق" "لم يقى".

في الحال كذلك تنوسي في التمييز.(١)

الجواب : هذا تلفيق بعيد جدا ،وذلك أن ما ذكره من أصالة فاعلية الحال غير صحيح ،لأن الحال لم تكن قط فاعله لا لفظا ولا أصلا انما أصلها أن تكون تابعة لموصوف تكون على حسبه من رفع أو نصب أو خفض ،ولم يك قط الرفع راتبا لها فتكون كالتمييز .

ثم قال : الرابع أنه لو صح اعتبار الأصالة في عمدة جعلت فضلة لصح اعتبارها في فضلة جعلت عمدة ،فكان يجوز للنائب عن الفاعل من التقديم على رافعه ما كان يجوز له قبل النيابة ، والأمر بخلاف ذلك ،لأن حكم النائب فيه حكم المنوب عنه ،ولا تعتبر حالة التي انتقل عنها ،فكذا التمييز المذكور.(٢)

الجواب : انا نقول(٣) : لم يتقدم التمييز اعتبارا بأصل لا يجوز تقديمه فيه ، لقوته بأصالة متفق عليها ،ولم يتقدم النائب لقوة الوجه الذى انتقل اليه على الوجه المنتقل عنه ،فلم يعتبر أصله فيقدم لما فيه من اعتبار الوجه المرجوح بعد حصول الوجه الراجح ، وذلك تسفل بعد تصعد ،وهو مجتنب عندهم ،وأيضا فان النائب إنّما نابَ عن الفاعلِ في وجهٍ لا يصحُّ معه التقديمُ ،وهو شغل الفاعل به ، فبناؤه له ،وجَعْلُه معه كالشيءِ الواحدِ وامتناعُ حذفِهِ ،كما أن الفاعل كذلك فيما ذكر بخلاف التمييزِ فإنّه لم يشبه بالمفعولِ إلّا في مجرَّدِ النصبِ خاصَّةً من حيثُ اشتغل الفعلُ بِغَيْرِهِ لفظاً ،فأَشْبَهَ الفضلاتِ فانتصبَ انتصابَها .

---

(١) شرح التسهيل ٢/١٠٨.

(٢) المصدر السابق .

(٣) في "ح" "أنك تقول".

ثم قال : الخامس : أن منعَ [تقديمِ] (١) التَّمييزِ المذكورِ عند من منعه مُرَتَّبٌ على كونِهِ فاعلاً في الأصلِ ،وذلك إنَّما هو في بعضِ الصور ،وفي غيرِها هو بخلافِ ذلك نحو : امتلأ الكوز ماء ،و ﴿ فجرنا الأرض عيونا ﴾ (٢) وفي هذا دلالة على ضعف علة المنع لقصورها عن عموم (٣) جميع الصور.

الجواب : أنه قد صح في غير موضع من العربية حمل ما ليس فيه سببٌ على ما فيه سببٌ إذا كان الجميع من باب واحد ؛ ليجرى الكل على أسلوب واحد كتعد ،ونعد ،وأعد مع يعد ،وكيذر مع يدع ، وكامتناع [نعت] (٤) الضمير بغير نعت البيان ؛ حملاً على امتناع نعته به ،ونظائره كثيرة ،وقد ذكر ذلك ،فيما مضى (٥) ،ويأتي أيضا فيما يستقبل ان شاء الله ،وهذا من ذلك ،وبالله التوفيق .

ثم قال : السادس : أن اعتبار أصالة (٦) الفاعلية في منع التقديم على العامل متروك في نحو : أعطيت زيدا درهما . فإنَّ " زيداً " في الأصل فاعل وبعد جعله مفعولا لم يعتبر ما كان له من منع التقديم بل أجيز فيه ما يجوز فيما لا فاعلية له في الأصل ، فكذلك ينبغي أن يفعل بالتمييز المذكور.(٧)

الجواب : أن هذا بعينه هو رد ابن عصفور (٨) ،وأجيب

---

(١) تكملة من شرح التسهيل : ٢/١٠٨.
(٢) القمر : ١٢.
(٣) في الاصل و"ق" "على عموم" والتصويب من "ح" وشرح التسهيل : ٢/١٠٨.
(٤) تكملة من "ح" و"ق".
(٥) انظر ص
(٦) في "ح" بعد كلمة " أصالة " فراغ يقدر بخمس كلمات تقريبا كتب أمامه في الهامش فالعلة يفيد أنه فراغ في أصل هذه النسخة أيضا.
(٧) في "ق" في التمييز ،وانظر شرح التسهيل : ٢/١٠٨.
(٨) شرح الجمل : ٢/٢٨٤.

بالفرق بين المسألتين ،وذلك أن زيدا هنا لم يكن قط فاعلا بهذه البنية الناصبة له ،وانما كان فاعلا في بنية أخرى وهي " عطى " قبل النقل ،وهما بنيتان مختلفتان كما ترى ،

وأما التمييز فانّه فاعل في الأصل والمعنى بهذه البنية الناصبة له في الحال ،وليس مفعولا صحيحا كزيدا في أعطيت زيدا درهما ،وقد تقدم هذا المعنى في الرد على ابن عصفور .

ثم قال : فثبت بما بينته أن تقديم التمييز على عامله اذا كان فعلا متصرفا جائز ،وان كان سيبويه لم يجزه.(١)

قلت : بل ثبت بما تعقبت به بيانه : أن تقديمه غير جائز، وفاقا لسيبويه .

ثم قال : وحكى ابن كيسان ان الكسائي أجاز : نفسه طاب زيد ،وان الفراء منعه.(٢) فلله در الفراء في منع قياس غير صحيح ، وبالله التوفيق .

فصل : واختلف الناس في السبب المانع / من التقديم ٣٠١

على خمسة أقوال :

أحدها : أن المانع كونه فاعلا في أصله ، قاله الفارسي وغيره(٣) ، ورده ابن عصفور باتفاقهم على جواز التقديم في نحو : أذهبت زيدا ،وان كان فاعلا في أصله ،ورد بأن التمييز فاعل في أصله بهذا الفعل الذى نصبه ،وزيدا في أذهبت زيدا لم يكن قط فاعلا بهذا الفعل الذى نصبه ،وانما كان فاعلا بالفعل قبل النقل ،وهو الآن مفعول صحيح ،فوجب أن يغلب عليه الحكم الحاضر .

---

(١) شرح التسهيل ٢/١٠٩.
(٢) المصدر السابق .
(٣) انظر الخصائص ٢/٢٨٤ ،وشرح ابن عصفور ٢/٢٨٤ ،والملخص ٣٩٧ ،وهو مذهب ابن أبي الربيع .

وأمّا التَّمْيِيزُ فإنّما هو فاعلٌ في الحقيقةِ ،وانتصابُه إنّما هو مجازٌ وعلى (١) التشبيهِ ،وهذا ظاهر ان شاء الله.

الثاني : أن المانعَ شَبَهُهُ بالنعتِ في أنّه بيانٌ لِمَا قَبْلَهُ ، فلا يتقدم كما لا يَتَقَدَّمُ النعتُ ،واستَحْسَنَ ابنُ خروفٍ هذا ،وردّهُ ابن عصفورٍ؛ بِأنّه لَوْكَانَ كالنَّعتِ لم يَتَقَدَّمْ عَلَى المُمَيَّزِ (٢) مُتَوَسِّطاً بينه وبين الفعل كما لا يَتَقَدَّمُ النعت .

قال ابن الضائع : ولهم أنْ يُفرّقوا بِأنَّ النعتَ بيانٌ للمنعوتِ ، والتمييزُ ليس بياناً للمرفوعِ بالعاملِ فيه ،وإنّما هو بيانٌ لِمَنْ الفعلُ حَقِيْقَةً ،فهو بيانٌ للفعلِ وإسنادُه حَقِيْقَةٌ ،فلا يتقدمُ عليه.

الثالث : أنَّ المانعَ كونُ عاملِه غيرَ متصرفٍ ،لأنَّ ناصبَهُ تمامُ الكلامِ دونَ الفعلِ المذكورِ قبلَه قاله ابنُ عصفور (٣).

وهذا غير صحيح ،لأنّه لا يصح نسبةُ العملِ إلى غيرِ الفعلِ مع حضورِه وإمْكَانِ نسبةِ العملِ إليه.

فان قال : قد ثَبَتَ في المنتصبِ بَعدَ تمامِ الاسمِ أنّه لا يَعْمَلُ فيه الفعل.

أُجِيْبَ بِأنَّ الأحْكَامَ من جَرِّهِ عندَ زوالِ التمامِ دَلَّتْ على تَعَذُّرِ نِسْبةِ العملِ إلى الفعلِ.

والرابع للجرمي: أنَّ الأصلَ في الحالِ ،والتمييزِ امتناعُ التقديمِ ؛ لضعفِ عَمَلِ العاملِ فيهما ،من جهةِ أنّه لا يعملُ فيهما إلّا بِقَيْدِ التنكيرِ ، لكن خَرَجَتِ الحالُ بدليلِها وهوتشبيهها (٤) بالظرف ،فجاز تقديمها وبقي التمييز على أصل الامتناع ،وهذا أحسن.

---

(١) في الأصل و "ق" "وعلى" باثبات الواو ،وانظر المسألة في شرح الجمل : ٢/٢٨٤.

(٢) في الأصل غير واضحة ،وفي "ق" التمييز ،وانظر شرح ابن عصفور: ٢/٢٨٤.

(٣) شرح ابن عصفور : ٢/٢٨٢ .

(٤) في "ح" "شبهها".

الخامس : أنَّ المانعَ أنَّهم كرِهُوا الإتساعَ بعدَ الإتساعِ مع (١) اعتبار الفاعليَّةِ في الحقيقةِ قاله الأستاذ أبو الحسين (٢).

القسم الثاني : المنتصبُ على تمامِ الاسمِ ،وهو محصورٌ في ثلاثةِ أبوابٍ ،وهي : المقاديرُ والمشبَّهُ بها ،والأعدادُ (٣).

والمقاديرُ [على] (٤) ثلاثةِ أنواعٍ : مكيلاتٌ نحو : عندي قَدَحُ بُرًّا ،وموزوناتٌ نحو : عندي رطلٌ زيتاً ،ومسوحاتٌ نحو : عندي ذِراعُ ثوباً ، وما في السماءِ مَوْضِعُ راحةٍ سحاباً ،وهذا النوع مُقَدَّرٌ بمن ،تقول من ذلك: عندي ملءُ القَدَحِ مِنْ بُرٍّ ،ومن البرِ ،وليس قولك : عندي ملءُ القَدَحِ بُرّاً منصوباً على إسقاطِ حرفِ الجرِّ (٥) ،لأمرين :

أحدُهما : أنَّه لو كان كذلك لجازَ تعريفُه فكُنتَ تقولُ : عِنْدي مِلءُ القَدَحِ البر ،وهذا لا يجوز .

والثاني : أنَّ المجرورَ إذا عمِلَ فيه المعنى لَمْ يَجُزْ أنْ يُحذَفَ منْهُ حرفُ الجرِّ ، فوَجَبَ أنْ يكونَ حرفُ الجرِّ هنا غيرَ زائدٍ ، وأنَّه مُتعلِّقٌ بالظرفِ في نحو : عندي ملءُ القَدَحِ مِنْ بُرٍّ ،ومن البر ، وأنَّ "براً" من قولك في نحو (٦) : عندي ملءُ القدحِ بُرّاً ،إنَّما جيءَ بهِ لبيانِ ذاتِ المالئِ للقدحِ ، وأنه أصلٌ في نفسِهِ دونَ فرعيَّةٍ عن إسقاطِ جارٍّ ، وهذا ظاهر إن شاءَ اللهُ .

---

(١) ساقطة من "ق".
(٢) الملخص : ٣٩٧.
(٣) انظر شرح ابن عصفور : ٢/٢٨٢.
(٤) تكملة من "ح".
(٥) في "ق" "على اسقاط الخافض حرف الجر".
(٦) "في نحو" ساقطة من "ح" و"ق".

وأمّا المشبّهُ بالمقادير ،فنحوُ قولِك : عندي مثلُكَ فارساً ،والشّبهُ بينهما أنّ المقدارَ في نحوِ عندي رطلٌ عامٌّ في أنواعٍ ،فجئتَ بالنّوعِ لبيان المقدارِ : لي مثلُك ،فالمثلُ عامٌّ في الصّفاتِ ،فاحتاجَ المثلُ إلى مُفسِّرٍ ، كما احتاجَ رطلٌ [إلى مُفسِّرٍ] (١) يرفعُ الاحتمالَ المذكورَ في المسألتين ، وكذلك قولك : للهِ درُّكَ عالماً ،لأنّه بمنزلةِ قولكِ : ما في الدّنيا مثلُك عالماً ،وكذلك قولك : كفى بزيدٍ عالماً ،لأنّه فيه معنى التّعظيم ،فكأنّكَ قلتَ : ما في الدّنيا مثلُه (٢) عالماً ،وكذلك حسبك به عالما على ماذكر في كفى ،وكذلك قوله عليه السلام : "رضيت بالله ربا ،وبالاسلام دينا ، وبمحمد رسولا" (٣) لتضمنه معنى ما في الدنيا مثل الله ربا ،ولا مثل الاسلام دينا ،ولا مثل محمدا رسولا ،فانتصب ذلك على التمييز ، كما انتصب عالما بعد "كفى بزيد" / ومن المشبه بالمقادير قولك : ٣٠٢
داري خلف دارك فرسخا ،لأنه انبهم فيه المقدار فميز بفرسخ ، ويجوز رفع فرسخ ، ويكون ذلك على حذف مضاف تقديره بعد داري من دارك فرسخ ، ومن ذلك عند الشلوبين (٤) قوله سبحانه ﴿ ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ﴾ (٥) وكذلك قوله تعالى ﴿ واذ واعدنا موسى أربعين ليلة ﴾ (٦) لما قال تعالى " واعدنا " علم أن هناك مسافة من الزمان ،فميزت بأربعين ،قاله الاستاذ أبو الحسين (٧) ، فيكون ليلة تمييزا للتمييز .

وأما الأعداد فقد تقدم الكلام عليها في باب العدد ،فلينظر ثمة .

---

(١) تكملة من "ح" و "ق" .
(٢) في "ق" "مثلك" .
(٣)
(٤) انظر ذلك في الملخص : ٤١٢ .
(٥) الزخرف : ٣٢ .
(٦) البقرة : ٥١ .
(٧) الملخص : ٤١٢ .

فصل : تمام الاسم يكون بالتنوين نحو : عندى رطل زيتا ، ويجرى مجراه النون في المثنى نحو : رطلان زيتا ،وفي الجمع الذى على حده نحو : * بالأخسرين أعمالا * (١) وما يجرى مجراها نحو : عشرون درهما ،والاضافة نحو : عندى مثلك عالما ،والألف واللام ،لأنها تعاقب التنوين نحو : الرطلان زيتا ، والتنوين يكون ظاهرا فيما عدا العدد نحو ما تقدم ، والمقدر يكون في العدد نحو خمسة عشر درهما (٢) ، وهذا التمام على ثلاثة أقسام : قسم يجوز (٣) اثباته ،فيلزم نصب المفسر حينئذ ،الا أن يدخل عليه حرف الجر ،وذلك (٤) المضاف اليه المميّز نحو : على التمرة مثلها زبدا ،والنون المشبهة بنون الجمع ،وذلك من عشرين الى التسعين ، والعدد المركب من أحد عشر الى تسعة عشر ، فانه يلزم فيه تقدير ما به التمام .

وقسم يلزم حذفه فيجب خفض المفسر وذلك (٥) التنوين في عشرة الفاظ من الثلاثة الى العشرة ،ومائة ،والف ،والنون في تثنيتهما الا في الشعر. (٦)

وقسم يجوز فيه الأمران اثبات التمام والنصب ،وحذفه والخفض ، وذلك ما كان التمام فيه تنوينا ظاهرا ، أو نون تثنية أوجمع ، تقول من ذلك : عندى رطل زيتا ،ورطل زيت ، [و رطلا زيت] (٧) ورطلان

---

(١) الكهف : ١٠٣.

(٢) انظر ما يتم به الاسم في شرح ابن عصفور : ٢/ ٢٨٢ . والتنوين المقدر يكون في الأعداد المركبة كما مثل : لأن التركيب كالتنوين به يكون التمام ،فلا يصح الجمع بين التنوين والاضافة ،فلما قام التركيب مقام التنوين أخذ حكمه. انظر المقتضب : ٢/ ١٦٤.

(٣) في "ح" "يلزم".

(٤) ،(٥) في "ق" "كذلك".

(٦) مثل قول الربيع بن ضبع الفزارى :
* اذا عاش الفتى مئتين عاما *

(٧) تكملة من "ح" و"ق".

زيتا ،وهؤلاء طيبون أخبارا ،وطيبوا أخبار ،وكذلك ما أشبهه.

فصل : تنكير التمييز من باب الواجب ،وزعم ابن الطراوة والكوفيون[(١)] أنه من باب الجائز ، قالوا : بدليل مجيء الأمرين فيه باطراد في باب الصفة نحو قولهم : مررت برجل حسن وجها ،والوجه ،وجاء ذلك أيضا في العدد قالوا : العشرون درهما والدرهم ،والخمسة عشر درهما والدرهم، وقالوا : غبن [زيد][(٢)] رأيه وسفه نفسه ، ووجع ظهره[(٣)] ،وأيضا فان التعريف لا يخل بالمعنى المطلوب بلفظ التنكير ،ولا معنى لالتزامه.

الجواب أن المنصوب في باب الصفة ان كان نكرة قيل فيه تمييز ، ولا يجوز تعريفه ، وقيل فيه : نصب على التشبيه بالمفعول به[(٤)] ،ويجوز تعريفه ،لأنَّ التمييز لفظ اصطلاحي ،فلا معنى للخلاف فيه ،وأيضا فان المعنى المطلوب اذا كان حاصلا بالأصول ،فلا معنى لتكلف الفروع ، لتعريبها من مزيد فائدة ،اذا كان تعريف الجنس كلا تعريف[(٥)] . وقد بين في فصل الحال ،[(٦)] وأما العشرون الدرهم ،فان المراد تعريف العدد ، وأدخلت الألف واللام في المعدود اتباعا بدليل أن ذلك لم يأت الا عند تعريف العدد . وأجرى منصوب العدد مجرى مخفوضه ،وأما نحو سفه نفسه، فمن باب اجراء الفعل مجرى الصفة ،فنصب على التشبيه بالمفعول به

---

(١) انظر مذهب ابن الطراوة والكوفيين في شرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٢٨١ ، ومنهج السالك : ١/ ٢٢٠-٢٢١ ، وابن الطراوة النحوي : ١٤٠.

(٢) زيادة من "ح" .

(٣) قال ابن السراج عن بعض أشياخه : لا يجوز اصلا ،واجازه الزجاج على اسقاط حرف الجر ،كأنه وجع عبد الله من رأسه ،والفراء والكسائي يجيزان ذلك على التمييز" بنصه من حواشي المفصل : ٢٣٣-٢٣٤. وانظر قول ابن السراج ،والزجاج ،والفراء والكسائي في : الأصول ٢/ ٢٣٠ ، ومعاني القرآن واعرابه للزجاج : ١/ ١٩٠-١٩١ ،ومعاني الفراء : ١/ ٧٩. وانظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٠٢-١٠٣.

(٤) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٠٣.

(٥) في الأصل و"ق" "اذا" خطأ.

(٦) انظر ما تقدم ص

عند بعضهم[١]، أو أن يكون هذا الفعل على وجهين بمنزلة : رجع ورجعته في التعدى وعدمه ،أو على اسقاط حرف الجر ،كأنه سفه في نفسه ،وغبن في رأيه ،ووجع من ظهره.

وأما ما جاء في الحديث : " من أن امرأة كانت تهراق الدماء[٢] فعلى ما تقدم من اجراء الفعل مجرى الصفة[٣] ،والأصل كانت امرأة تهراق دماؤها ،ثم اسند الفعل الى ضمير امرأة بعد النقل ،كذا أخذه ابن الضائع، وأخذه السهيلي على أن " الدماء " مفعول به صحيح ،والأصل عنده كانت امرأة تهريق[٤] الدماء ، ثم حول تهريق[٥] الى تهراق حملا على تستحاض ، لأنه في معناه ، ومرفوعه فاعل ،وان كان على صورة ما لم يسم فاعله .

قال ابن الضائع : وهذا من دقائق / أبي زيد ، ولا يحتاج ٣٠٣
ولا يثبت ،وأما ابن خروف فأغلظ الرد عليه وبه تشجع ابن الضائع ،وهو تحامل على السهيلي ،وذلك أن العرب تحول اللفظ من بناء الى بناء بسبب يخصه ، ثم تحول لفظا آخر تحويله حملا عليه بمجرد كونه في معناه، كيذر مع يدع ،فيدع حول من الكسر الى الفتح لمكان حرف الحلق ،ثم حول " يذر " تحويله حملا عليه بمجرد كونه في معناه ،ليكونا جاريين على أسلوب واحد ،لاجتماعهما في معنى واحد ،وكذلك تهراق مع تستحاض، وبالله التوفيق .

---

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٠٣.

(٢) الحديث في شرح الموطأ : ١/ ١٧٩ وسنن ابي داود - كتاب الطهارة - باب في المرأة المستحاضة : ١/ ٧١ .

(٣) قال في همع الهوامع : ٥/ ١٦ " وفي نصب الفعل اللازم اسما تشبيها بالمتعدى خلف ،فأجازه بعض المتأخرين قياسا على تشبيه الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى نحو : زيد تفقأ الشحم ،أصله تفقأ شحمه ،فاضمرت تفقأ . ونصبت الشحم تشبيها بالمفعول به ،واستدل بما روى في الحديث " كانت امرأة تهراق
===

ثم قال أبو القاسم : (ومنه عندى مائتان عبدا اذا أثبت النون ضرورة .)(١)

كل عدد يفسر بمخفوض فانه يجوز فيه حال الضرورة اثبات التمام ونصب المفسر نحو : عندى ثلاثة أثوابا ومائة عبدا ، ثم أدخل بيت(٢) الربيع ابن ضبع الفزارى ،وكان من المعمرين قيل : نيف على مائتين(٣) ، وقيل نيف على ثلاث مائة سنة ،استشهد به أبو القاسم على ثبات النون ونصب المفسر ضرورة .

وصف في البيت كبره وضعفه وذهاب سروره وفتوته ،و " مائتين " نصب على الظرف ، و "عاما " على التمييز .

ثم قال أبو القاسم : (ومن الناس من يجيز تقديم التمييز على عامله اذا كان فعلا ،وأنشد البيت:(٤)

أتهجر ليلى للفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب(٥)

وهذا البيت لا حجة فيه من وجوه .

=== الدماء " ومنعه الشلوبين ،وقال : لا يكون ذلك الا في الصفات. وقد تأولوا الأثر على اسقاط حرف الجر ،أو على اضمار فعل ،أى بالدماء ، أو يهريق الله الدماء منها .
قال أبوحيان : وهذا هو الصحيح ،اذ لم يثبت ذلك من لسان العرب .

(٤) ، (٥) في "ح " "تريق ".

(١) " ومنه عندى " ساقطة من الجمل : ٢٤٢ ونص الجمل " ومائتين عبدا".

(٢) بيت الربيع هو :
اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب اللذاذة والفتاء

(٣) في "ح " المائتين.

(٤) الجمل : ٢٤٣ ،والبيت للمخبل السعدى التميمي ،أو لأعشى همدان . وانظره في المقتضب : ٣٧/٣ والحلل : ٣٣١ ، والانصاف : ٨٢٨ ،وشرح ابن عصفور : ٢٨٤/٢ وهو في ديوان اعشى همدان واخباره : ٧٥ مفردا ومصادر تخريجه كلها كتب نحوية فيها المقاصد النحوية .

(٥) عجز البيت ساقط من "ح " و " ق " .

أحدها : أنه ضرورة مدفوعة[١] بالقياس .

الثاني : ما قاله الزجاج من أن الرواية : وما كان نفسي تطيب،[٢] ونقد بأن رواية لا تقدم في رواية ،وهذا النقد غير صحيح ،لأن المسألة من باب ترجيح رواية على رواية[٣] أخرى[٤] ،ولا يثبت أصل الا بأرجح الروايتين مع موافقتها للقياس .[٥]

الثالث : أن هذا البيت قد وقع الاضطراب فيه ،فلا يثبت به قاعدة ،فيجب ترك العمل به والعدول الى القياس .

الرابع : أن نفسا يحتمل أن يكون خبركان ،ويطيب صفة لها ، وذكر حملا على المعنى ،لأن النفس انسان ، وقد جاء فيها ذلك في التنزيل قال تعالى * بلى قد جاءتك آياتي *[٦] بفتح الكاف ، والأشبه أن يكون من باب تقديم التمييز ضرورة ،لأنه ابلغ في المعنى ، والله أعلم.

---

(١) في الأصل و"ق" "مرفوعة".
(٢) الايضاح : ٢٠٣ ،والانصاف : ٢/ ٣٨٤.
(٣) ساقطة من (ح).
(٤) ساقطة من (ق).
(٥) قال أبو الفتح في الخصائص : ٢/ ٣٨٤ : "فرواية برواية ، والقياس من بعد حاكم".
(٦) الزمر : ٥٩.

بـــاب الاغـــــــراء

الاغراء في اللغة هو : الالزام والتسليط ،ولما كان قولك : عندك زيدا ،ودونك عمرا ،وعليك زيدا الزاما للمخاطب ، سمى هذا النوع مـــن الأسماء اغراء .

واعلم أن العرب تستغنى عن ذكر الأفعال باسماء تدل عليهـــا كدلالة الأسماء على مسمياتها ،فلذلك كانت أقسامها على حسب أقســـام الأسماء .

والأسماء على ثلاثة أقسام ،مفردة كزيد وعمرو ،ومركبة كبعل بك ، ومعدى كرب ، ومضافة كعبدالله وعبد الرحمن .

فأما أسماء الأفعال على ثلاثة أقسام أيضا : مفردٌ كصه ،ومركبة كهلم ،وحيهلا ،ومضافة كدونك ،وعندك.(١)

فصل : ولما كانت هذه الأسماء نائبة عن الأفعال ودالـــة عليها ،وجب أن يعمل كل واحد [منها](٢) عمل ما هو اسم له مـــن التعدى وعدمه ، فصه ،ومه غير متعديين ؛ لأنهما اسمان بغيـــر متعد ،فصه اسم لقولك اسكت ،ومه اسم لقولك : انكف ، وعندك ،ودونك ، وعليك متعديات ،لأنها أسماء لمتعد ،وهو الزم ،ودع . و" هلم " على وجهين يكون اسما لاحضر ،فيكون متعديا كمسماه ،ومنه قوله تعالـــى * قل هلم شهداءكم *(٣) ويكون اسما لأقبل ،فيكون متعديا بتوسط الحرف ،ومنه قوله تعالى * والقائلين لاخوانهم هلم الينا *(٤) وكذلك

---

(١) انظر الملخص : ٣٤٧.
(٢) تكملة من " ح " .
(٣) الانعام : ١٥٠.
(٤) الاحزاب : ١٨.

" دونك " يكون اسما لقولك : خذ ،فيكون متعديا كمسماه ،ويكون اسما ، كقولك[١] : تأخر ،فيكون غير متعد ،ومنه قولهم[٢] : دهدرين سعد القين ،فدهدرين اسم لقولك :

/ " بطل " و " هلك " وسعد القين فاعل به.[٣] ٣٠٤

فصل : واتفق الناس على بناء جميع أسماء الأفعال ، وانما اختلفوا في موجب بنائها ،فذهب الفارسي ،وابن جني وكثير من الحذاق الى أن موجب بناء ما يراد به[٤] الأمر منها هو تضمنه حرفه[٥] ،وما كان منها خبرا ،فانما بني بالحمل عليه ، لأنه قد تقرر في كلام العرب حمل ما ليس فيه سبب حكم ما ،على ما فيه سبب ذلك الحكم ،اذا كان الجميع من باب واحد ، ليجرى الكل على اسلوب واحد ، وهذا من ذلك.

وقال قوم باتحاد موجب[٦] بنائها ،وهوالوقوع موقع المبنى ،[٧] فهي في الأمر واقعة موقع فعل الأمر المجرد من حرفه[٨] ،وفي الخبر واقعة موقع الفعل الماضي ،وكلاهما مبنى ، قالوا :[٩] وهذا أولى ،لاطراده ، ونقد من وجهين :

---

(١) في " ق " " لقولك ".
(٢) المثل في جمهرة الأمثال : ١/٤٤٨ ،و" دهدرين " بضم الدالين وفتح الراء مع تشديدها اسم " لبطل وللباطل وللكذب ، ومعنى المثل : بطل سعد الحداد ، بأن لا يستعمل لتشاغلهم بالقحط، أن أن قينا ادعى أن اسمه سعد زمنا ثم تبين كذبه ،فقيل له ذلك ، اى جمعت باطلا الى باطل ياسعد الحداد . هـ بنصه من القاموس المحيط : " دهدرين ".
(٣) على ما مضى من قول الفيروزآبادى يكون منادى.
(٤) في الأصل " يرد به ".
(٥) انظر المساعد : ٢/٦٥٨.
(٦) في " ق " " موجبها ".
(٧) في الأصل و" ق " " البناء ".
(٨) انظر التبصرة : ٢٤٦.
(٩) في الأصل و" ق " " وقالوا " باثبات واو العطف ،والصواب ساقطه كما في " ح ".

أحدهما : أن الوقوع موقع المبني انما يوجب شبهها بذلك المبني ، وشبه الأفعال لا يوجب بناء ، وانما يوجب منع الصرف .

والآخر أنه ينكسر ، لأنه [١] قد جاء في باب الخبر ما هو واقع موقع المضارع المعرب ، ولم يختلف في بنائه نحو : "أف" وقد يجاب عن هذا الثاني بأنه واقع موقع معرب أصله البناء ، الا أن هذا غير معتبر ، لأن اجراء الأحكام على فروع محققة ، معد على اجرائها على أصول متوهمة لا حقيقة لها ، فلا تعتبر ، فالطريقة [الأولى] [٢] أولى [٣] ، والله أعلم.

فصل : واختلف في مدلولات هذه الأسماء على قولين :

أحدهما : أنها أفعال ، فمدلول صه ، أسكت ، ونزال ، انزل ، وتراك ، اترك .

والثاني : أنها مصادر نائبة عن أفعالها ، فمدلول صه ، السكوت ، ونزال ، النزول ، وتراك الترك ، فمن قال بالأول [٤] - وهو الأستاذ أبو الحسين - رأى أنها لا موضع لها من الاعراب ، لأن الاعراب في الأسماء انما هو بازاء أحوال مدلولاتها من الفاعلية والمفعولية ، والاضافة ، ولما لم يكن للفاعل حظ في معنى [من] [٥] هذه المعاني الثلاثة ، وجب أن لا يكون لما جعل لها دليلا عليها موضع من الاعراب . فان قيل : فما يصنع قائل هذا بنحو : ضربا زيدا ، فانه معرب مع أن مدلوله : اضرب

---

(١) في الأصل و "ح" "بأنه".
(٢) تكملة من "ح" و "ق" .
(٣) ساقطة من "ق" .
(٤) في "ق" "الأولى".
(٥) تكملة من "ح" و "ق" .

فهذا ونحوه ينقض ما قاله من الاعراب في اللفظ ،انما هو بازاء مدلوله من الفاعلية ،والمفعولية ،والاضافة ،وهذا اسم معرب ، ولا يتصور في مدلوله معنى من تلك المعاني الثلاثة.(١)

الجواب أن "ضربا" له مدلولان ،مدلول بالاصالة ،ومدلول بالعرض ، فمدلوله بالأصالة هو المعنى الذى أوقعه الفاعل ،ومدلوله بالعرض هو الفعل الذى نصبه ،والاعراب فيه انما هو بازاء مدلوله بالأصالة لا بازاء مدلوله بالعرض.

وأما اسم الفعل ، فليس له مدلول بالأصالة ،وانما مدلوله الفعل بالعرض ، وذلك لا يوجب أن يكون له محل من الاعراب ،فقد ظهر الفرق (٢) وبالله التوفيق .

وأما من قال : ان مدلولها مصادر ، فانه يقول : ان لها موضعا من الاعراب ،وهو النصب بالأفعال التي نابت عنه .

فصل : فان قيل : فاذا كانت مدلولاتها مصادر ، فهلا سميت اسماء مصادر باعتبار مدلولها ،كما سميت أسماء أفعال في القول الأول باعتبار مدلولها ؟

فالجواب من وجهين :(٣)

أحدهما أن المصادر تسمى أفعالا لغة ،فلا فرق على هذا بين أسماء أفعال ،وأسماء مصادر.

والثاني : أن يكون التعبير عنها بأسماء الأفعال باعتبار مدلولها ،(٤) لأن مدلول المدلول مدلول ،فهي اذا دلالة على الأفعال بتوسط المصادر.

---

(١) الكافي : ١/ ٣٤٤-٣٤٥ ،وانظر الملخص : ٣٤٧-٣٤٨.
(٢) انظر ما سيأتي ص
(٣) "من وجهين" ساقط من "ق".
(٤) في "ح" "باعتبار مدلول مدلولها" وهو غير بعيد .

فصل : ثم قال أبو القاسم : (وقد أجاز بعض النحويين النصب بسائر الظروف .)[١]

اعلم أن هذه الأسماء التي سميت بها الأفعال مخرجه عن أصلها ووضعها الأول ،فوجب أن تكون مقصورة على السماع والا يقاس على شيء منها الا ما كان من " فعال " في الأمر ، فانه يطرد بناؤه من كل فعل ثلاثي ، هذا مذهب سيبويه[٢] والحذاق من / أصحابه ،وخالف ٣٠٥
المبرد في " فعال " فجعله مقصورا على السماع كغيره[٣] ،وطرد الكسائي القياس في سائر الظروف المكانية والمجرورات ،الا ما كان منها على حرف واحد نحو بك ،ولك[٤] ،وهو غير مستقيم ،لأنه وضع لغة ليس للقياس فيه مجال .

مسألة : لم جاءت ظروف المكان مسمى بها الفعل ،ولم يأت ذلك في ظروف الزمان ؟

الجواب : أن ظروف المكان المسمى بها الفعل كلها مضافة الى الأشخاص ،وظروف الزمان لا تضاف الى الأشخاص ، مع أن الأصل في كل واحد من الفريقين ألا يخرج عن أصله ووضعه الأول ، فخرج ظرف المكان بدليله ،وهو السماع ،وبقي ما عداه على أصله ،والله أعلم.

---

(١) الجمل : ٢٤٤.
(٢) الكتاب : ٣/٢٧٠ ومابعدها ، ثم قال : ٣/٢٧٢ " والحد في جميع هذا افعل " قال السيرافي : " وزعم سيبويه أنه يطرد في هذا الباب من الأفعال الثلاثية كلها أن يقال فيها " فعال" بمعنى " افعل " انظر قول السيرافي في حاشية التبصرة : ٢٥٢ هامش " ٤ ".
(٣) انظر التبصرة : ٢٥٢.
(٤) شرح ابن عصفور : ٣/٢٨٦ ، وشرح ابن يعيش : ٤/٥٢.

مسألة : لِمَ لا يضافُ اسم الفعلِ إلىٰ المفعولِ به كما يضاف أسماء الفاعلين والمصادر العاملة عمل أفعالِها ؟

الجواب : أنَّ اسم الفعلِ مدلولُه الفعلُ من حيثُ جُعِل اسماً له، فجرىٰ مَجْرَىٰ مدلولِهِ في امتناع الاضافةِ .

واما اسم الفاعلِ ، فإنَّه يدلُّ بالأَصالةِ على شخصٍ مُتَّصِفٍ بمقتضىٰ المادةِ ،وإنّما يعرض له[1] في بعض المواضعِ أَنْ يعملَ عملَ الفعلِ ، وذلك لا يمنع من اضافته.

وأما المصدر العامل عمل فعله ،فله مدلولان : مدلول بالأَصَالَةِ : وهو الذى أوقعه الفاعل ،ومدلول بالعرض ،وهو الفعل الذى نصبه[2] ،واضافته إنما هي بازاءِ دلالة الأصالة ،لا بازاء دلالة العرض، وهذا واضح ان شاء الله .

وقد علل بعض النحاة امتناع اضافة اسم الفعل ،بأنه مع ضميره المستتر جملة للاستقلال ،[3] ولا تضاف الجمل ،ويدخل عليه في هذا امتناع اضافة المصدر النائب عن فعل الأمر ؛لأنه أيضا جملة ، لاستقلاله مع ضميره المقدر فيه ، ولا خلاف في جواز اضافته الى المفعول ، كما قال الله تعالى : ﴿ فضرب الرقاب ﴾[4] ثم قال : (ولا يجوز أن تغرى بفائب)[5] .

هذه العبارة تحتمل أربعة أوجه :

أحدها : أن تكون باؤها الجارة للالصاق والاختلاط ،وهو

---

(١) ساقطة من "ح" .
(٢) في "ق" "ينصبه".
(٣) في "ح" "لا استقلال".
(٤) سورة محمد "صلى الله عليه وسلم" : ٤.
(٥) الجمل : ٢٤٤ ،وانظر الكتاب : ١/٢٥٠.

أصلها ،كأنه قال : ولا يجوز أن تغرى أحداً بغائبٍ ،أي ولا يجوز أن تسلط أحدا على غائب ،وهذا التأويل هو الذى سبق الى افهام المعترضين عليه ،لأن المأمور به لا يشترط فيه حضور ولا غيبة ،لأنك تقول مرة : عليك زيدا ،ومرة عليكنى ،(١) فيكون المأمور به على الوجهين.(٢)

التأويل الثاني : أن تكون الباء زائدة في المفعول ،والأصل : ولا يجوز أن تغرى غائبا ،[أى ولا يجوز أن تأمر غائبا]،(٣) لأنه لا يتصور أن يكون المأمور غائبا ، إلّا إذا كان الأمر باللام ،وذلك متعذر في أسماء الأفعال ،وهذا المعنى صحيح ،الا أن زيادة الباء في المفعول مقصورة على السماع ،وقد تحسن هنا قليلا ، لكونها في مساق النفي .

التأويل الثالث : أن تكون الباء باء الحال ،و«غائب» عبارة عن اللفظ المأمور به ،كأنه قال ولا يجوز أن تغرى ناطقا [بلفظ غائب ،أي](٤) بلفظ غيبة ،فالمسألة من باب حذف الموصوف ، والصفة غير خاصة، و فيه مع ذلك أن وصف اللفظ بأنه غائب مجاز ،و انما الغائب في الحقيقة مدلوله ،وفيه أيضا أن اللفظ المنطوق به (٥) ليس بغائب حال النطق به، والشيء الحاضر لا يتصف (٦) بالغيبة من حيث هو حاضر ، فهو تأويل بعيد جدا ،الا أن يكون غائب على معنى النسب ، كأنه قال : ولا يجوز أن تغري أحداً بلفظ ذي غيبة . [فتأمل ذلك].(٧)

التأويل الرابع : أن تكون على حذف مضاف موصف،(٨) والأصل :

---

(١) "عليكنى" مكانها بياض في "ح".
(٢) هذا الفهم فهمه ابن السيد في اصلاح الخلل : ٢٩٢.
(٣) تكملة من "ح".
(٤) تكملة من "ح".
(٥) في الأصل و"ق" "المأموريه".
(٦) "ق" "يوصف".
(٧) زيادة من "ح".
(٨) في الأصل و"ق" "مضاف وموصف" بالعطف خطأ.

ولا يجوز أن تغرى أحدا بلفظ مأمور غائب ، فيكون المأمور غائبا ، لأنّه اذا لم يجز أن يغرى أحدا بلفظ هو كمأمور غائب على الفرض ، لم يجز أن يكون المأمور غائبا ، وهذا التأويل أقرب الى التحصيل . والله أعلم.

فصل : وأعلم أن السبب في امتناع اغراء الغائب ، أن لفظ الاغراء فرع فعل أمر بغير لام ، وفعل الأمر (١) بغير لام لا يكون فاعله غائبا ، / فاذا لم يجز في الأصل أن يكون فاعله غائبا ، فألّا يجوز في الفرع أحرى (٢) ، فان قلت : ولعله فرع أمر باللام ، وفاعل هذا يكون غائبا وحاضرا ، فيكون جائز في الفرع كما هو جائز في الأصل. ٣٠٦

الجواب : أن الأمر بغير لام هو الأصل الذى وضع له ، وأما الأمر باللام ، فهو فرع ليس بأصل لذلك المعنى ، وانما وضعه (٣) أن يكون فعل حال ، ثم ادخلت عليه لام الطلب فصار أمرا باللام ، ولم يكن لذلك في أصل وضعه ، فلذلك وجب أن يكون وضع هذه الأسماء موضع ما هو أصل ، دون وضعها موضع ما هو فرع ، وهذا واضح ان شاء الله.

وأما قولهم : عليه رجلا (٤) ليسنى ، فحمله سيبويه على أنه اغراء لغائب ، قال : وهو قليل ، شبهوه بالفعل. (٥)

---

(١) في "ق" "أمر".
(٢) في "ح" و "ق" "أولى" ، وعلل سيبويه هذا الوضع بقوله : "ولا يجوز أن تقول : رويده زيدا ، ودونه عمرا وأنت تريد غير المخاطب ، لأنه ليس بفعل ، ولا يتصرف تصرفه ، وحدثني من سمعه أن بعضهم قال : عليه رجلا ليسنى ، وهذا قليل شبهوه بالفعل" الكتاب : ١/ ٢٥٠ ، وعلل الصيمرى في التبصرة : ٢٤٩ : أن هذه الأسماء اشبهت الأصوات فالأصوات كغاق ، وبس ، وحوب ، لا تستعمل الا للمخاطب ، فكذلك أسماء الأفعال.
(٣) في "ق" "وضع".
(٤) في "ق" "رحل" غير منصوب خطأ.
(٥) الكتاب : ١/ ٢٥٠ وانظر قول سيبويه فيما سبق قبل قليل .

فان قلت : يمكن أن يكون الهاء مفعولة في المعنى ،والفاعل مخاطب مستتر (١) ، والمعنى فعليه أنتم رجلا غيرى ،أى الزموه رجلا غيرى ،قلت كذا وجهه ابن خروف ،و منه عنده قوله عليه السلام : " من استطاع منكم الباءة فليتزوج ،والا فعليه بالصوم ، فانه له وجاء " (٢) والتقدير عنده : فعليه أنتم بالصوم ، أى الزموه الصوم ،وبصروه ،ودلوه عليه ،وهذا التأويل من ابن خروف ،وان خرج به من شذوذ الباب ، فعليه (٣) التزام شذوذ آخر ،وهو تقديره اسما لفعل متعد الى اثنين بالنقل ،وهو غير مقيس في الأصل ، فأولى ان لا يقاس في الفرع ،وإنما سمع من ذلك في هذا الباب لفظ واحد وهو قولهم : عَلَيَّ زيداً ،أى أولنى زيدا (٤) ،فهذا اسم لفعل متعد الى اثنين ،فجرى مجراه ،ولا يجوز أن تقول : دوني زيدا ، قياسا عليه ،ووجه ابن الضائع الحديث على أن ضمير " عليه " راجع على لفظ " من " وهو مخاطب في المعنى ،لأن قوله (٥) عليه السلام " من استطاع منكم " بمنزلة : ان استطعتم ،فاللفظ لغة الغيبة ، والمعنى على الخطاب ،والله أعلم.

فصل : اعلم أن هذه الأسماء التي سميت بها الأفعال أكثر ما تستعمل في الأمر ،وأقل ما تستعمل في الخبر ؛ لأن حذف الفعل في الأمر أكثر منه في الخبر ؛ لقوة الدلالة عليه في الأول من جهة المشاهدة والحضور ،واختصاصه بالفعل ،وضعف الدلالة عليه في الثاني ،لامتناع لزوم المشاهدة والحضور ،ولاشتراكه بين الأسماء والأفعال . (٦)

---

(١) في الأصل " مستقر " خطأ.
(٢)
(٣) في الأصل " فعليه ".
(٤) انظر الكتاب : ١/ ٢٥١.
(٥) ساقطة من " ح ".
(٦) انظر الملخص : ٣٤٨.

فأما الضرب[١] الأول فلا يكون فاعله الا مضمرا ، لا يظهر أبدا ،بخلافه في الفعل الذى هو اسم له ، فانه ثم يستتر[٢] في الافراد ،ويظهر في التثنية والجمع ،وهوالأصل من حيث هو علامة ،واستتار العلامة نقض لوضعها ، ولأن الدلالة العقلية لا تقضى أن يكون الفاعل اثنين أو جماعة ،فلزم ابرازه لذلك ، ولم يظهر في حالة الافراد ،لأن الدلالة العقلية تقتضيه ،اذ لا بد للفعل من فاعل ضرورة ، وأقل ما يكون واحدا ،وهو المحقق ،ولم يظهر في الأسماء تنبيها على فرعية العمل وفرقا بينها وبين الفعل الذى له أصالة العمل.

فصل : وأما الضرب الثاني وهو المستعمل منها في الخبر ، فانه جار مجرى فعله الذى ناب عنه في أنه يكون فاعله مرة اسما ظاهرا نحو : هيهات زيد وعمر ،كما تقول : بعد زيد وعمر ،ويكون مرة اسما مضمرا ، الا أنه لا تكون له صورة ،لما قلناه في الضرب الأول ، فاذا قلت : زيد وعمرو شتان ما هما ، لأن حرف " ما " زائد ،و "هما" توكيد للفاعل المستتر في شتان[٣] ،وقد غلط ابن هشام [في الموضع][٤] فجعل " هما " فاعلا بشتان ، وهو غير مستقيم لما تقدم .

مسألة : تقول : زيد عليكه[٥] على الابتداء والخبر ،ولا يجوز نصب زيد على الاشتغال ، لأن هذه الأمثلة لا يصح أن تعمل فيماقبلها، لعدم تصرفها في نفسها ،فلا تفسر عاملا فيه ،والقاعدة في الاشتغال : أنه لا يفسر الا ما يصح أن يعمل ،وجوز ذلك ابن خروف،

---

(١) في الأصل " قال : فأما الضرب الأول " باقحام " قال ".
(٢) " يستتر في " في " ح " " يستوى" خطأ . وانظر المسألة في الملخص: ٣٤٨.
(٣) الملخص : ٣٤٨ .
(٤) تكملة من " ح " و" ق " .
(٥) في " ح " " عليك " فقط .

وهي نزعة كوفية[١] ،فان[٢] من أصولهم ،أن هذه الأمثلة يتقدم[٣] عليها معمولها ، فمن ذلك عندهم قوله تعالى : ﴿ كتاب الله عليكم ﴾[٤] والمعنى عندهم : عليكم كتاب الله كما قال تعالى / ﴿ عليكم أنفسكم ﴾[٥] وأما سيبويه فانه عنده مصدر لفعل مضمر دل عليه ما قبله ، لأنه لما قال تعالى ﴿ حرمت عليكم أمهاتكم ﴾ ،وكذا وكذا ، فكأنه قال : كتب الله ذلكم عليكم كتابا ،[٦] ثم حذف الفعل ،وأضيف المصدر الى الفاعل ،فهو من باب صنع الله ووعد الله حقا ،[٧] ويجوز أن ينتصب نصب المفعول به باضمار فعل ،تقديره : الزموا كتاب الله عليكم ، أي الزموا هذا الذي كتب[٨] الله عليكم ،والمجرور متعلق بالمصدر ، على هذا ينبغي أن يحمل قوله :[٩]

٣٠٧

﴿ يا أيها المائح دلوي دونكا ﴾

لأن في قوله : " يا أيها المائح " دلالة على الفعل الذي يقتضيه المساق ؛ لأن المائح هو الذي يملأ الدلو في قعر البئر ، فكأنه قال :[١٠] يا أيها المائح املأ دلوي ،وهذا أولى من قول من جعله مبتدأ ،وخبره

---

(١) مذهب الكوفيين هذا نزع عنه الفراء . انظر معاني القرآن له : ١/ ٢٦٠ وانظر مذهب الكوفيين في الانصاف : ٢٢٨ ، وشرح ابن عصفور : ٢/ ٢٨٧ ،والملخص : ٣٥٠ ، الا أن ابن مالك في شرح الكافية : ١٣٩٤ ذكر أن جواز اعمال هذه الأسماء في معمولها المتقدم معزو للكسائي وحده دون غيره ،وانظر مذهب الكسائي في همع الهوامع : ٥/ ١٢٥.

(٢) في " ق " " لأنه ".

(٣) " الأمثلة يتقدم " ساقطة من " ق ".

(٤) النساء : ٢٤.

(٥) المائدة : ١٠٥.

(٦) في " ق " " كتبا ".

(٧) الكتاب : ١/ ٣٨١-٣٨٢.

(٨) في " ح " و " ق " " أي الزموا ماكتب الله عليكم ".

(٩) بعده : ﴿ اني وجدت الناس يحمدونكا ﴾ وهو لراجز من بني أسد بن عمرو بن تميم كذا قال في الخزانة : ٣/ ١٥ ، وانظره في معاني الفراء : ١/ ٢٦٠ ،وأمالي القالي ،والانصاف : ٢٣٤ ، وشرح ابن عصفور : ٢/ ٢٨٧ ،والمغني : ٧٩٤.

(١٠) ساقطة من " ح ".

" دونك ".(١)

فصل : ذهب سيبويه والجمهور الى أن الكاف في (٢) " عليك " و " عندك " و " دونك " اسم مضاف اليه.

وذهب الأخفش الى أنها حرف خطاب ،كالكاف في رويدك زيدا ،(٣)

وله في ذلك شبهتان :

احداهما : أن أسماء الأفعال لا تضاف ،كما تضاف مدلولاتها ، وهي الأفعال .

والثانية : اختلافها بحسب ضمير (٤) المفرى المستتر ، لأن اللفظ المسمى به لا يختلف ،ويجب أن يبقى على الشكل الذى وقعت به التسمية في نحو هذا .

الجواب عن الاولى : أن الفعل انما (٥) سمي بالمضاف اليه ، والذى لا يجوز : أن يضاف وهو اسم فعل.

والجواب عن الثانية : أن التسمية وقعت بمضاف ومضاف اليه في النية ،ثم تبرز في الوجود على حسب المخاطب ،من افراد ،وتثنية ،و جمع،

---

(١) انظر التبصرة : ٢٥٠ - ٢٥١ وشرح ابن عصفور : ٢/٢٨٧.

(٢) في " ح " و " ق " " من ".

(٣) قال ابن مالك في شرح الكافية : ١٣٩٣ " واختلف في الضمير المتصل بهذه الكلمات " أى أسماء الأفعال " فموضعه رفع عند الفراء ،ونصب عند الكسائي ،وجر عند البصريين ،وهو الصحيح ،لأن الأخفش روى عن عرب فصحاء " على عبد الله زيدا " بجر عبد الله.
وذكر في شرح الرضي : ١/٦٩ ،وهمع الهوامع : ٥/١٢٥ عن ابن باب شاذ : أن الكاف المتصلة بهذه الظروف حرف خطاب لا ضمير ، فلا محل لها من الاعراب.

(٤) في الأصل و " ق " " الضمير ".

(٥) في " ح " " اذا " وفي المسألة قال ابن أبي الربيع في الكافي: ١/٣٥٠ " ان الفعل سمي بالمضاف والمضاف اليه كما سمي الشخص بالمضاف والمضاف اليه نحو : عبد الله ، وأبي بكر ".

وتذكير ،وتأنيث كما قيل في علامات الانكار،وعلامات التثنية والجمع ، وقد بُيِّنَ ذلك فيما مضى ،ولا بد من ذلك ،والا فالمسألة في غاية الاشكال.

فان قلت : أقول ان كل مسألة من افراد ،وتثنية ،وجمع ،وتذكير وتأنيث مرتجلة لها حكم نفسها.

قلت : ليس هذا بجواب ، لأنه ليس خاصا بهذه المسألة ، والعقل يقضي بأن كل مسألة من مسائل العربية بهذه المنزلة ، ولم يعتبر ذلك أصلا ،وبالله التوفيق .

فصل : يجوز أن يعطف على الضمير المرفوع المستتر في هذه الأسماء بعد أن يؤكد ،أو يفصل غالبا ،(١) فتقول : عليك أنت وزيد كذا . فان قلت : فيه اغراء الغائب ، وقد تقدم امتناعه.(٢)

فالجواب : أنه [انما](٣) يمتنع اغراء الغائب مباشرا للفظه، واما أن يكون معطوفا فجائز ،لأنه قد تقرر في غير موضع أنه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع ،وهذا منه . ويجوز أيضا توكيده بالنفس ،والعين ، لكن بعد أن يؤكد بضمير منفصل ،وذلك قولك : عليك أنت نفسك زيدا ، ويجوز ذلك أيضا (٤) بألفاظ الاحاطة مطلقا ،على ما بين في باب التوكيد ، واما الكاف ، فلا تؤكد على مذهب الأخفش ، وتؤكد على مذهب سيبويه والجمهور ،والنفس والعين في ذلك كألفاظ الاحاطة ،وقد مضى في باب العطف أن الضمير المخفوض لا يعطف عليه الا باعادة الخافض غالبا.

---

(١) انظر التبصرة : ٢٤٨ .
(٢) سبق ص
(٣) زيادة من "ح".
(٤) ساقطة من "ق".

فصل : رويد على أربعة أقسام :(١)

أحدها : أن يكون اسم فعل . تقول : رويد زيدا ، أى دع زيدا(٢) ، وتلحقه كاف الخطاب لبيان أحوال المخاطب ، على الوجوب لمن جهلها ، أو لتوكيده على الجواز لمن جعلها(٣) حرفا لا موضع له من الاعراب .(٤)

القسم الثاني : أن تكون مصدرا ، من باب ضربا زيدا ، فتقول : رويدا زيدا ، ورويد زيد ، كما تقول : ضربا زيدا ، وضرب زيد ،(٥) ومنع المبرد الوجه الأول ، والتزم الاضافة ، قال : لأنه مصدر مصغر ، فلا يعمل ، كما لا يعمل اسم الفاعل اذا صغر ،(٦) وليس كما قال : لأن عمل اسم الفاعل بالشبه بالفعل المضارع لفظا ومعنى ، والتصغير يبطل الشبه اللفظي ، ويعود على المعنى بالنقض ، فوجب أن لا يعمل ، وأما المصدر فليس عمله بالشبه ، انما عمله بالنيابة ، ولا يمتنع أن يوضع المصدر المصغر موضع الفعل ، كما لم يمتنع أن يسمى به الفعل ، والذى يمتنع أن يصغر بعد(٧) أن يسمى به / الفعل ، أو بعد أن يوضع ٣٠٨
موضع الفعل ، على سبيل النيابة ، حتى لو كان التصغير منفصلا بالصورة من المصغر لم يمتنع أن يؤتى به بعد حصول العمل ، كما لا يمتنع وصف اسم الفاعل بعد حصول العمل ، فتفهم هذا فانه حسن في معناه . وبالله التوفيق .

---

(١) انظر هذه الأقسام في التبصرة : ٢٤٦ ، والملخص : ٣٥٢ وشرح الرضي : ٢/ ٧٠-٧١ .

(٢) الكتاب : ١/ ٢٤٣ .

(٣) في "ح" "علمها" وفي "ق" "عطلها" .

(٤) الكاف في "رويدك" حرف خطاب ، لا موضع لها من الاعراب عند سيبويه والمبرد وغيرهما . انظر الكتاب ١/ ٢٤٤ ، والمقتضب : ٣/ ٢٠٩ ، ٢٧٧ ، والأصول : ١/ ١٤٣-١٤٤ ، والتبصرة : ٢٤٨ ، وانظر مبحث المضمرات في شرح ابن يعيش : ٣/ ٩٩ . وانظر التبصرة

(٥) الكتاب : ١/ ٢٤٣ .

(٦) في المقتضب : ٣/ ٢٠٩ ، ٣٨٠ ما ينقض هذا الكلام ، قال المبرد : "وتقول رويد زيد ، كما قال الله تعالى ﴿فضرب الرقاب﴾ ورويدا زيدا كما تقول : ضربا زيدا في الأمر" .

(٧) "يصغر بعد" ساقطة من "ق" .

القسم الثالث : أن يكون حالا [١] نحو قولك : ساروا رويدا ، وهو حال من المصدر الذى تضمنه الفعل ، [٢] والتزم السهيلي أن يقدر المصدر معرفة ، لاطراد الحال منه ، ولا يقدر نكرة ،لقلة ذلك ،وليس كما قال ،لأن الحال انما هي من المصدر المفهوم من الفعل ،وانما يفهم من الفعل المصدر الذى أخذ منه ،ولم يؤ خذ الا من مصدر مطلق ،لا من مصدر مقيد ،والذى أوجب اطراد الحال ها هنا ،انما هو كون هذا المصدر مفهوما من حروف الفعل الذى أخذ منه ،فصار لذلك كالمعرفة ،والله أعلم.

القسم الرابع : أن يكون صفة نحو : سا روا سيرا رويدا ،وجوز بعضهم في قولك : رويدا زيدا أن يكون اسم فعل نون للتنكير ،فيكون على هذا وجها خامسا ،وهو سكن. والله أعلم.

مسألة سؤ ل عنها أبو بكر بن زيد وهي : هلم لك ولأخيك ،فقال : لا تجوز ،لأن " لك " تفسير للمضمر [٣] في " هلم " والمعطوف على التفسير تفسير ،فلزم أن يكون المفسر بهما ضميري مخاطب وغائب ،واسم الفعل لا يتحمل ضمير غائب أصلا.

والذى أقوله في المسألة : أنها جائزة ،وليس في " هلم " ضمير غائب أصلا ، وانما فيها ضمير مخاطبين على سبيل التغليب ،وهي في ذلك بمنزلة ما هي اسم له ، فكما يجوز باجماع اقبلا ،تعني مخاطبا وغائبا ، فكذلك يجوز [٤] أن تقول : هلم ،تعني مخاطبا وغائبا ،الا أنه وقع التغليب في المستتر ،ولم يقع في التفسير ،لأنه منقطع مما قبله ،ولو فعل لجاز ،فكان يقال : هلم لكما ، فتفهم ذلك ،وبالله التوفيق .

---

(١) " أن يكون حالا " ساقطة من " ق ".
(٢) الكتاب : ١/ ٢٤٤.
(٣) في الأصل و " ق " " المضمر ".
(٤) في " ق " " لا يجوز " خطأ.

مسألة[١] : لا خلاف أن أسماء الأفعال ينجزم جوابها ، كقولك : عليك زيدا يكرمك ، وصه تسلم ،ونزال أحدثك ،وانما اختلف الناس في نصبه بعد الفاء ،كقولك : عليك زيدا فيكرمك ، وصه فتسلم ، ونزال فاحدثك على ثلاثة أقوال .

أحدها : الجواز مطلقا ،وهو قول الكسائي ، حتى انه اجاز ذلك في الأمر اذا كان بلفظ الخبر نحو : حسبك كثرة الكلام فتصيب بنا منه[٢] ، على أصل مذهبه من نسبة العمل للمخالفة ،وذلك باطل عند البصريين ،وهو مشروح في غير هذا ،وهو أيضا ظاهر على أصل أبي عمر الجرمي من نسبة العمل للفاء ،ولا يصح عند الأئمة.

والثاني : المنع مطلقا ،بناء على أن النصب بعد الفاء انما هو بأن مضمرة ،وهي مع الفعل بتأويل المصدر ، والمصدر المأول معطوف بها على مصدر مؤول مما قبله ، وأسماء الأفعال الأفصح لا يصح[٣] تأويلها بمصدر .

وأما[٤] امتناع تأول "عليك" و"صه" بمصدر فظاهر . وأما امتناع تأويل[٥] "نزال" بمصدر ،فلأنه علم لمدلوله ،والاعلام أبعد شيء من تأولهما بمصدر ،والى هذا القول كان يميل شيخنا ابو اسحق الغافقي .

القول الثالث : الجواز فيما كان مشتقا من لفظ المصدر ،كنزال ، لأن فيه أمرين :

---

(١) هذه المسألة ساقطة من "ح" وانظر شرح ابن عصفور : ٢/٢٨٨.
(٢) مكانها كلمة مغايرة غير مقروءة في "ق".
(٣) لا يصح "ساقطة من "ق".
(٤) في الأصل "أما" فقط.
(٥) في الأصل "تأول".

أحدهما : أنه اسم للمصدر [١] ودليل عليه.

والثاني : موافقة الدليل للمدلول في المادة ،ويجوز أن يعامل الدليل معاملة المدلول [٢] ، لا سيما مع الموافقة في المادة ،وليس في عليك زيدا ،وصه زيد موافقة في مادة ، فلذلك انحط عن منزلة [٣] نزال ، وهو قول ابن جني ،وهو مذهب جيد . وبالله التوفيق .

---

(١) في الأصل "لمصدر" والمثبت من "ق".
(٢) في "ق" "معاملة مدلوله".
(٣) في "ق" "رتبة".

باب التصغير

التصغير عند النحويين : عبارة عن تغير ما يلحق الاسم ، يدل به على تحقير ما يتوهم عظيما ،أو تقليل ما يتوهم كثيرا أو تقريب ما يتوهم بعيدا ، وهو فيه بمنزلة وصفه بمعنى من تلك المعاني ، فرجيل / ٣٠٩
بمنزلة قولك (١) : رجل حقير ،ودريهمات بمنزلة دراهم قليلة ،ودوين السماء ،بمنزلة مكان قريب من السماء ،الا أنه أخصر ،ولما كان الاسم المصغر بمنزلة وصفه بمعنى من تلك المعاني منعوا اسم الفاعل من النصب ورفع الظاهر مصغرا (٢) ،كما منعوه منهما موصوفا ،فلا يجوز :هذا ضويرب زيدا ،وقويم أبوه ،كما لا يجوز هذا ضارب" عاقل " زيدا ،وقائم مثلك أبوه ، فان جاء ما يوهم ذلك حمل على اضمار ما يصح اعماله ،لأنه قد يدل ما لا يصح أن يعمل .

فصل : وصفة التغيير المذكور ،أن يضم أول الاسم ،ويفتح ثانيه ، وتزاد ياء التصغير ثالثة ساكنة ،ويكسر مابعدها ،الا في عشرة مواضع ، وهي (٣) أن يكون حرف اعراب ،أو يكون مابعدها ألف تأنيث ،أو همزته ، أو تاؤه ،أو علامة تثنية ،أوواو جمع على حدها ،أوالف الجمع المؤنث

---

(١) ساقطة من "ح" و "ق".

(٢) قال ابن خالويه في كتاب ليس : ٢٠٢ " فليس أحد يعمل اسم الفاعل اذا صغره الا الكسائي وحده ،أجاز هذا ضويرب زيدا ، وأباه سائر الناس ،لأنه لما صغره صحت له الاسمية ،وحجة الكسائي أنهم اعملوا فعل التعجب مصغرا ،كما أعملوه مكبرا ، فأجمعوا على اعماله قبل التصغير ، هذا ضارب زيدا ، كما تقول هذا يضرب زيدا " . وانظر التكملة : ٤٨٦ - ٤٨٧ ،وشرح ابن عصفور : ٢/ ٢٩١ ،ارتشاف الضرب : ١/ ١٦٩ .

(٣) في الأصل "وهو".

السالم ،أو ألف أفعال مطلقا (١) ،أو الفا ونونا (٢) ، الا ما كسر على " فعالين " ،وظهرت فيه النون ،أو الثاني من المركبين.

ثم قال أبو القاسم : (ابنية التصغير ثلاثة ، فعيل ،و فعيعل ، و فعيعيل) (٣).

كأنهم أرادوا أن يكون لمعنى التصغير صيغ محصورة ليقرب متناوله ، ويخف أمره ، وأراد بقوله : فعيل ،وفعيعل ،و فعيعيل ،صورها وأشكالها ، ولم يرد الوزن المطلوب في باب التصريف ،لأن المطلوب هنا انما هو معرفة التصغير والمطلوب في باب التصريف معرفة الأصلى من الزائد على ما يأتي في موضعه ان شاء الله.

فصل : واعلم أن جميع ما يخالف هذه الصور الثلاث في ظاهر الأمر راجع في الحقيقة اليها ،لأن ما آخره تاء التأنيث ،أو الفه ،أو همزته ، انما يعتبر فيه تصغير الصدر ،والصدر من حيث هو صدر واحد من تلك الأمثلة .

وأما أفيعال فالأصل (٤) فيه أن يكسر ما بعد ياء التصغير ، وانما فتح طلبا للفرق بينه وبين افعال المكسور الهمزة ،كذا قال سيبويه (٥)، وكذلك الكلام في البقية.

---

(١) مثل أبيات.
(٢) في الأصل " أو الفا أو نونا " خطأ.
(٣) الجمل : ٢٤٥.
(٤) في " ح " " فالحاصل " خطأ.
(٥) قال سيبويه : " فاذا حقرت أفعالا اسم رجل قلت أفيعال كما تحقرها قبل أن تكون اسما ، فتحقير افعال كتحقير عطشان فرقوا بينها وبين أفعال ، لأنه لا يكون الا واحدا ،ولا تكون أفعال الا جمعا ،ولا يغير عن تحقيره قبل أن يكون اسما كما لا يغير سرحان عن تصغيره اذا سميت به " الكتاب : ٣/ ٤٩٦.

ثم قال : (فأما " فعيل " فتصغير الثلاثي من الأسماء) .(١)

يعني ما هو ثلاثي اللفظ ،كزيد ،وعمرو ،أو أصلا كيد ،ودم ، أو ما رد اليه من الرباعي وجوبا نحو : كساء ،ورداء عند سيبويه(٢) ، أو جوازا في تصغير ترخيم نحو : حارث ،وكذلك نحو : منطلق ومستخرج ، فان جميع ذلك يرد الى فعيل بعد حذف المزيد فيه .

ثم قال : (وفعيعل تصغير الرباعي والخماسي ،الذى ليس رابعه حرف لين) .(٣)

نقصه التنبيه على السداسي والسباعي ،لأن ذلك كله يجب رده الى مثال فعيعل ، الا ما كان رابعه من ذلك حرف لين ، فانه يصغر على حاله ،فنقول في جعفر : جعيفر ،وفي مدحرج دحيرج ،وفي مكتسب مكيسب ،ومستخرج مخيرج ،وفي بردرايا بريدر .

وأما قوله : (وفي فعيعيل تصغير ما زاد على أربعة أحرف ورابعه حرف لين) .(٤)

فانما يعني به الملتزم فيه الياء والا فقد يكون لما ليس رابعه حرف لين مما حذف منه حرف أو أكثر ثم عوض منه ياء قبل الآخر على سبيل الجواز .

فصل : واعلم أن التصغير ،والتكسير القياسي في الرباعي ، والخماسي ،والسداسي ،والسباعي يجريان من واد واحد ،الا أن ثالث صيغة التكسير ألف بعدها كسرة ،وثالث صيغة التصغير ياء ساكنة

---

(١) الجمل : ٢٤٥.
(٢) الكتاب : ٣/ ٤٧١.
(٣)،(٤) الجمل : ٢٤٥.

بعدها كسرة ، ولما كانت هذه الياء في مقابلة الألف أجروا عليها حكمها ، فلا تقبل الحركة ،كما لا تقبلها (١) الألف ،وأدغموا المضاعف بعدها ، كما أدغموه بعد الألف ،وان يكون فيها المد الذى في الألف ،ولكن دونه ،وجوزوا تصحيح ما قياسه الاعلال نحو : قسيور ، حملا على قساور ،ويحذف فيه [ما يحذف فيه] (٢) لقيام البنائين ،ويكره فيه من تصغير الخماسي الأصول ما يكره فيه ،وسيأتي ذلك كله مبينا ان شاء الله تعالى -

---

(١) في "ح" "كما لا تقبل بها".
(٢) تكملة من "ح".

٣١٠ / باب تصغير الثلاثي

قال أبو القاسم : (حكم الاسم المصغر أن يضم أوله ، ويفتح ثانيه ، وتزاد ياء التصغير ثالثة ساكنة ، ويكسر ما بعد ياء التصغير [١] ، الا أن يكون حرف تأنيث ،أو حرف اعراب) .

في هذا الفصل اشكال في أربعة مواضع .

أحدها : قوله : حكم الاسم المصغر ،وكان ينبغي أن يخرجه بالوصف عن العموم ،فيقول : حكم الاسم الثلاثي على ما تقتضيه الترجمة.

الثاني : قوله : أن يضم أوله ،ولا يتصور فعل ما هو حاصل ، لأنه قد علم أن الطلب انما يتعلق بالممكن دون المستحيل.

الثالث : قوله : ويكسر ما بعد ياء التصغير الا أن يكون حرف تأنيث ،وقد علم أن حرف التأنيث لا يباشر [ياء] [٢] التصغير ، لاستحالة أن تكون ساكنة اعتبارا بوضعها مفتوحة اعتبارا بحرف التأنيث ، اذ لا يكون ما قبله الا مفتوحا ،أو ما هو من جنس الفتحة.

الرابع : تخصيص هذين الموضعين بالاستثناء ،وقد تقدم أنها عشرة مواضع [٣] .

الجواب عن الأول أنه لما كان ذلك الحكم يعم الثلاثي والمزيد اقتصر على اللفظ الذى يعم الضربين جميعا طلبا للاختصار ، حتى لو كان [٤] أخرجه بالوصف عن العموم لأوهم أن المزيد بخلاف

---

(١) في " ق " " يكسر مابعدها " وانظر الجمل : ٢٤٦.
(٢) تكملة من " ح " و " ق " .
(٣) انظر ما سبق ص
(٤) ساقطة من " ح " .

الثلاثي في ذلك الحكم ،فكان يحتاج الى تكرار ذلك[١] الحكم المذكور في المزيد . والله أعلم.

والجواب عن الثاني : أن اسم المفعول[٢] كاسم الفاعل في أنه اذا وقع صلة الأ"لف[٣] واللام ، جاز أن يقدر بالفعل الماضي ، وهو الأ"كثر ،وبالمضارع ،فان قدرته في مسألتنا بالماضي جاء منه الاشكال المذكور ،وان قدرته بالمضارع ارتفع الاشكال ،فعلى هذا ينبغي أن يحمل. والله أعلم.

والجواب عن الثالث : اما ما قاله الشلوبين : من أن هذا الموضع انما ينبغي أن يقرأ برفع قوله " حرف تأنيث ،أو حرف اعراب"، [٤-على أن تكون كان تامة ،والمعنى الا أن يوجد حرف تأنيث ،أو حرف اعراب-٤] يمنع من ذلك ،واما ما قاله ابن الضائع : من[٥] أن حرف التأنيث هنا انما يعنى به الحرف الذى يلي حرف التأنيث ،كلام حبلى مثلا ، فتكون الاضافة اضافة المجاورة والملابسة. وهو جائز في كلام العرب ، وانما يلزم الاشكال المذكور ، على أن يريد بحرف التأنيث ، الحرف الذى يؤ نث به ،وعلى الأ"ول يرتفع الاشكال ،فعليه ينبغي أن يحمل. والله أعلم.

والجواب عن الرابع : أن قوله : " حرف تأنيث يعم" أربعة مواضع ،هاء التأنيث ،والفه ،وهمزته ،وتاء ه نحو : هندات :

---

(١) في "ح" "ذكر".
(٢) اسم المفعول هنا هو كلمة "المصغر" في كلام أبي القاسم الزجاجي .
(٣) في "ح" "للأ"لف".
(٤-٤) ساقط من "ح" .
(٥) ساقطة من "ق" .

(١-ويكون اطلاق " حرف تأنيث " على الألف والتاء هنا على حَدِّ اطلاقهم(٢) حرف تأنيث على الألف والهمزة في نحو حمراء ،لأنهما في الموضعين حرفان متلازمان زيدا معا ،وقد علم أن الحرف الأول-١) منهما لا حظ له في التأنيث أصلا ، وأما الثاني من المركبين ،فانه عندهم بمنزلة هاء التأنيث في الكثير من الأحكام ، فكأنه لم يرد بحرف التأنيث الاحكمه الذى شاركه(٣) فيه المركب وغيره ، لأن ذلك معلل معقول المعنى ، وكذلك الألف والنون في نحو(٤) : سكران ، لأن الألف والنون فيه(٥) عندهم بمنزلة الألف والهمزة في نحو حمراء ،وقد تقدم بيان ذلك فيما لا ينصرف ،وأما الف أفعال ،فأصله كسر ثالثه في التصغير ،وانما فتحوه طلبا للفرق بينه وبين افعال بكسر الهمزة ، فكان الفتح فيه ليس لأجل التصغير ،وانما هو لمخالفة اللبس(٦) ، كما فتحوا ثاني جَفَنَات ،للفرق بين الاسم والصفة ،ولذلك لم يعد عند المحققين من جموع التكسير .

ثم قال أبو القاسم : (تقول في [تصغير](٧) فلس فليس) .

كلامه هنا في أنواع الثلاثي ،والقول في ذلك : أنه(٨) ان / ٣١١

(١-١) نص هذه الكلمات في الأصل هكذا " ويكون اطلاق " حرف تأنيث " على الألف والهمزة في نحو حمراء ، لأنهما في الموضعين حرفان ، والتاء هنا على حد اطلاقهم حرف تأنيث على الألف متلازمان زائدا معا ،وقد علم أن الحرف الأول ". والنص كماترى فيه تقديم وتأخير أخل بالمراد .

(٢) في " ق " قولهم.

(٣) في " ق " " يشاركه ".

(٤) ساقطة من " ق " .

(٥) ساقطة من " ق " .

(٦) في الأصل و" ح " "مخالفة" خطأ . وانظر المسألة في الكتاب: ٣/ ٤٩٦ ونصه نقل فيما سبق

(٧) زيادة من الجمل : ٢٤٦.

(٨) ساقطة من " ق ".

كان صحيح الفاء والعين واللام غير مضاعف ،لم تزد [١] على ما ذكر في رسم التصغير ان كان مذكرا مجردا ،وذلك نحو : جميل في جمل ، وكذلك ان كانت فاؤه ياء نحو : يسير في يسر ، وكذلك ان كانت عينه واوا نحو : حويض في حوض ، وكذلك ان كانت لامه ياء نحو: ظبي في ظبي ،الا أنك تدغم فيها ياء التصغير ،لاجتماع المثلين وسكون الأول منهما ، فان كان مضاعفا فك تضعيفه ،لوقوع ياء التصغير بينهما ، نحو : كرير في كر ،ومديد في مد .

وان كانت الفاء واوا كان همزها على الجواز نحو : وعيد ، وأعيد في وعد [٢] ،فان تصور أن يكون معها مثلها كان الهمز على اللزوم ، وذلك اذا صغرت "وأيا" [٣] في لغة من سهل قلت : أوى ،والأصل وأى ، فلما أبدلت الهمزة المفتوحة واوا للضمة قبلها اجتمع واوان في أول الكلمة ،فلزم همز الأول منهما [٤] ،فان قلت : التسهيل القياسي عارض ، فينبغي أن لا يعتد به ،الا من يعتد بالعارض ،ألا ترى أن ادغام روء يا بعد التسهيل على الجواز دون اللزوم لما كان التسهيل قياسيا ؟

---

(١) في "ق" "لم يخرج".
(٢) انظر المنصف : ٢١٢، ٢١٧-٢١٨ ،والممتع : ١/ ٣٣٢.
(٣) الوأى : الوعد. اللسان "وأى".
(٤) قال في اللسان : " قال سيبويه سألته يعنى الخليل عن" فعل" من " وأيت" فقال : وئي ،فقلت : فمن خفف ؟ فقال :أوى ،فأبدل من الواو همزة ،وقال : لا يلتقى واوان في أول الحرف .
قال المازني : والذى قاله خطأ ،لأن كل واو مضمومة في أول الكلمة فأنت بالخيار ، ان شئت تركتها على حالها ،وان شئت قلبتها همزة فقلت : وعد ،وأعد ،ووجوه ، وأجوه لاجتماع الساكنين ، ولكن لضمة الأول ، قال ابن برى : انما خطأه المازني من جهة أن الهمزة اذا خففت وقلبت واوا فليست واوا لازمة بل قلبها عارض لا اعتداد به ،فلذلك لم يلزمه أن يقلب الواو الأولى همزة، بخلاف أو يصل تصغير واصل ،قال وقوله في آخر الكلام : لا لاجتماع الساكنين صوابه لا لاجتماع الواوين .

فالجواب : أن همزة الواو المضمومة على الجواز وهي مع ضمتها بمنزلة واوين في الثقل ، فاذا انضم اليها واو أخرى لم يبق بعد الجواز الا اللزوم ، لتضاعف الثقل (١) ،وكون التسهيل عارضا لا يزيل ثقل (٢) اجتماع الواوين ،وهما أشد ثقلا من اجتماع الواو والياء ،فلذلك وجب (٣) رعي اللفظ (٤) في الواوين ،وجاز الوجهان في الواو والياء ،وهذا مذهب الخليل وسيبويه . قال : وسألت الخليل عن فعل (٥) من وأيت فقال : ووءى (٦) ،فسألته عنها فيمن خفف فقال : أوى ،ولا بد من الهمزة ، لاجتماع الواوين (٧).

وأنكر المازني ذلك فقال : الواو الثانية في نية الهمزة ، فلم تجتمع واوان في التحصيل ،وذلك عنده بمنزلة ووى ، فكما أن همزة الواو على الجواز دون اللزوم ،لأن الثانية مدة أصلها ألف ، فكذلك الواو الثانية في ووءى ، مدة أصلها همزة ،فهمزها على الجواز (٨) ، فالحاصل أن همزة الأولى في ووءى عند الخليل وسيبويه من باب اجتماع الواوين ، فكان واجبا . وهو عند المازني من باب همز الواو المضمومة ، فكان على الجواز.

---

(١) هذا قول سيبويه في الكتاب : ٤/ ٣٣٣.
(٢) في الأصل " ثقلا لاجتماع ".
(٣) تكملة من " ح " و " ق ".
(٤) في " ق " " اللفظين " خطأ.
(٥) في اللسان " وأى " " فعل " بالبناء للمجهول.
(٦) في اللسان " وأى " " وئي " بالبناء للمجهول ،والمثبت ما في النسخ الثلاث ،ومثله في الكتاب : ٤/ ٣٣٣ ، وقد مثل في المنصف : ٢١١ بالبناء للمجهول .
(٧) الكتاب : ٤/ ٣٣٣.
(٨) انظر المنصف : ٢١٨ ،وانظر المقتضب : ١/ ٢٣٣.

وأنكر أبو العباس المبرد قول الخليل من غير الجهة التي أنكرها المازني ،وذلك أنه قال : الذين يخففون الهمزة في ووءى انما يستثقلون الهمزة ويطلبون العدول عن لفظها الى لفظ آخر ، فاذا كان ذلك من مذهبهم لم يجز أن يفروا من همزة ساكنة الى همزة متحركة لهم عنها مندوحة.(١)

الجواب : أن الأمر على خلاف ما ظنه أبو العباس ،لأنهم انما قلبوا الهمزة الساكنة واوا ،لأنها أخف من الهمزة الساكنة ، فعدلوا الى ما هو أخف ،واما الواو المضمومة فهي أثقل من الهمزة المضمومة ، لأن الواو المضمومة بمنزلة واوين ، فلذلك قلبوا الهمزة الساكنة واوا ، والواو المضمومة همزة ،والغرض بذلك كله التخفيف . ونقل ابن الضائع أن المبرد والمازني انكرا معا قول الخليل من جهة واحدة(٢) ،وذلك أنك اذا قلت : ووءى بعد التخفيف ،فان راعيت اللفظ وجب الهمز والادغام فتقول : أى ،وان راعيت الأصل لم يجب همز ولا ادغام ،فلذلك الزماه التناقض .

---

(١) قال أبو العباس في المقتضب : ١/ ٢٣٣ : " اذا التقت واو في أول الكلام الى جانبها واو ،والاولى مضمومة فان شئت همزت الأولى لضمها ،ولا يكون لازما ،لأن الواو التي هي مدة ليست بلازمة ،وذلك اذا أردت مثل قوول زيد ،وهو فوعل من قاولت ومن وعدت تقول : ووعد زيد ،وان شئت همزت الواو لضمها ،وليس من أجل اجتماع الواوين ،لو كان لذلك لم يجز الا الهمز ،ولكن المدة بدل من الف " واعد " ،وليست بلازمة ،انما انقلبت واوا لما أردت بناء ما لم يسم فاعله. ومثل ذلك قول الله عز وجل : ﴿ ما ووري عنهما من سوآتهما ﴾ (الاعراف : ٢٠) ولو كان غير القرآن لكان همز الواحد جائز " . انتهى قول المبرد . وهو مذهب المازني الذى سبق تخريجه وانظر أيضا الكامل : ٨١.

(٢) ما قاله ابن الضائع عن المبرد هو الثابت في المقتضب وقد نقلته في الهامش السابق .

قال : والجواب عنه : أنه غلب جانب اللفظ في جانب الثقل ، وراعى الأصل فيما راعته العرب في روءيا ، اذ لا ثقل فيه لفظا .

فان كانت العين ياء لفظا وأصلا [١] فوجهان ، ضم الأول [٢] - على الأصل المذكور - وكسره ، للياء بعده ، ولأن تغيير الحركة أيسر من تغيير الحرف ، وذلك قولك [٣] شيخ ، و شيخ [٤] ، و بييت ، و بييت ، ولا يجوز قلب الياء واوا ، لبعدها من الطرف . وقولهم في ناب : نويب ، وفي بيت بويت ، و في شيخ شويخ شاذ [٥] لا يقاس عند البصريين ، وقاس عليه الكوفيون [٦] ، و الى ذلك أشار أبو القاسم بقوله : (ولا يجوز شوى ، لأنه ليس من كلام العرب) . [٧]

فان كانت العين ياء لفظا دون أصل ، فانها ترد الى أصلها ، لزوال سبب القلب بالتصغير ، فتقول في قيل : قويل ، وفي ريح / ٣١٢
رويحة [٨] ، وفي ديمه دويمه ، لأن قلب الواو ياء انما أوجبه [٩] الكسرة قبلها ، فلما زال السبب بالتصغير رجع الأصل ، هذا هو المطرد ، وقد يلزم البدل شذوذا ، وذلك نحو : عيد تقول فيه : عييد كما قالوا [١٠] في

---

(١) في " ق " " أو أصلا ".
(٢) في " ق " " الأولى " خطأ .
(٣) في " ح " " قولهم " .
(٤) قال سيبويه " ومن العرب من يقول شييخ و بييت ، و سييد ، كراهية الياء بعد الضمة " الكتاب : ٣/ ٤٨١ .
(٥) في الأصل و " ح " " شاذا " منصوبه خطأ .
(٦) انظر المساعد : ٣/ ٤٩٨ ، وارتشاف الضرب : ١/ ١٧٤ ، فقد حكوا عن العرب : " بويضه " .
(٧) الجمل : ٢٤٦ .
(٨) في " ق " " رويح " .
(٩) في " ق " " أوجبته " .
(١٠) في الأصل " قال " و في " ق " " قيل " والمثبت من " ق " .

تكسيره " أعياد " وكان القياس عويد وأعواد ،لأنه من عاد يعود ، ولكن العرب ألزمته البدل ، لقصد التفرقه بينه وبين تصغير عود وتكسيره ، وهو توجيه السماع.

وتقول في طي ،وزى ،ولي ،مصدر طويت ،وزويت ،ولويت طوى ،وزوى ،ولوى ،لأن قلب الواو ياء انما كان لسكونها قبل الياء ،وقد زال ذلك بالتصغير ،فوجب الرجوع الى الأصل .

وتقول في ذيب وفي بير فيمن خفف : ذويب ،وبويره ،لأن قلب الهمزة ياء انما كان لسكونها بعد الكسرة ،فلما زال ذلك بالتصغير رجعت الى الأصل .

فان كان ثاني المصغر الفا ،فان كانت بدلا وجب ردها الى أصلها من الواو والياء ،وذلك نحو : باب ،وناب ،تقول فيه : بويب ، لقولهم أبواب ،ونييب لقولهم أنياب الا ما شذ.(١)

فان كانت الألف زائدة قلبتها واوا ، لمكان الضمة قبلها ،وفرارا من اجتماع المثلين لو قلبتها ياء ، وذلك نحو : هار(٢) ،وشاك ،ولات على لغة من حذف العين تقول فيه هوير ،وشويك ،ولويت ،وكذلك ناس تقول فيه : نويس ،لأن الألف زائدة .(٢)

فصل : ما كان عين الفعل منه مبدلة همزة بسبب أوجب ذلك أو جوزه ، فان سيبويه وأكثر أصحابه(٣) يصغرونه باثبات الهمزة

---

(١) في الأصل تقول فيه : بويب ونويب ، لقولهم : أنياب الا ما شذ. خطأ . وانظر المسألة في الكتاب : ٣/ ٤٦١-٤٦٢.

(٢) الهار هو الضعيف وانظر شرح ابن يعيش ٥/ ١٢٠-١٢١.

(٣) الكتاب : ٣/ ٤٥٦ والأصول : ٣/ ٦٠ ، وشرح الكافية لابن مالك : ١٩١ ،وشرح ابن عصفور : ٢/ ٢٩٨ .

(٤) انظر الكتاب : ٣/ ٤٥٦ ، ٤٦٢ - ٤٦٣ ، ٦٦ ،والأصول : ٣/ ٥٩.

وان زال بالتصغير سببها ،لأن ياء التصغير في مقابلة ألف التكسير ، فكما يجب اثباتها بعد الف التكسير اجماعا ،فكذلك يجب اثباتها بعد ياء التصغير ،وقد تقرر أن التصغير وهذا الضرب من التكسير يجريان من واد واحد ،فتقول في نحو قائم ، وبائع ،وأدؤر ،واثؤب : قويئم ،وبويئع وأديئر ، واثيئب ،كما تقول في تكسيرها : قوائم ،وبوائع ،وأدائر ،وأثائب وخالف الجرمي في نحو : قائم ،وبائع فأوجب الرجوع الى الأصل ،لزوال سبب القلب بالتصغير ،فتقول : قويم ،وبويع ،بادغام ياء التصغير في الحرف الذى كانت الهمزة بدلا منه (١) ، وخالف المبرد في نحو : ادؤر ،وأثؤب ،فأوجب الرجوع الى الأصل ، لزوال سبب القلب بالتصغير ، وهو الضم ،فتقول : أدير ،وأثيب ، بادغام ياء التصغير في الحرف الذى كانت الهمزة بدلا منه. (٢)

فصل : ومما يثبت فيه البدل عند سيبويه نحو : متعد ،ومتسر ، تقول فيه : متيعد ،ومتيسر ،وذلك أنه مفتعل من الوعد ،واليسر ،فلما حذفت منه التاء الزائدة بقيت الأولى على حالها ،لأن البدل لم يكن للادغام ،فيزول بزواله ،وانما ابدلت الواو تاء ليثبت اللفظ على وجه واحد في جميع أحواله ، لأنه لو لم يبدل لتلاعبت به الحركات ، فكنت تقول أتيعد يأتعد ،فهو موتعد ، موتعد ،وايتعاد ،وهي لغة أهل الحجاز ، وأراد غيرهم أن تثبت الكلمة على حال واحدة ،فلما وقع البدل لهذا المعنى وجب بقاؤه ،وقد علل ذلك بالفرق بين اللغتين ،

---

(١) انظر قول الجرمي في النكت للأعلم : ٩٣٦ ،وشرح الكافية لابن مالك : ١٩٠٩ ،وشرح الشافية : ١/ ٢١٥.

(٢) انظر قول المبرد في النكت للأعلم : ٩٣٦ ،وشرح الشافية : ١/ ٢١٦.

والأول أجود . والله أعلم.(١)

وأما الزجاج فانه يقول في تصغيره : مويعد ،وميسر ،وحجته في ذلك أن البدل انما اوقع للادغام ،اذ ليست الواو أو الياء مما تدغم في التاء ،فأبدلت حرفا يصح ادغامه في التاء ،فلما زالت التاء في التصغير رجعت الى الأصل ،لزوال السبب في قلبها تاء،(٢) والفارسي على مذهب الزجاج في هذه المسألة .

فصل : ومما اتفق على اثبات البدل فيه تخمة ،وتكأة ،وترات، وتدعه ،وتقأه ،وما أشبه ذلك مما ابدلت التاء فيه من الواو التي هي فاء الفعل ،تقول : تخيمة ،وتكيأة ،وتريث ،وتديعة ،وتقية ،والأصل : وخمة ،ووكاة ،وورات ،وودعة ،ووقأة ،لأنه من توخمت ،وتوكأت ،وورثت ، وودعته . ووقاك الله ،وانما وجب اثبات البدل ،لأنه لم يكن لسبب يزول بالتصغير .(٣)

ومما يصغر أيضا على حاله ولا يرد الى أصله جميع ما كان فيه قلب ، وهو تقديم حرف على غيره من حروف الكلمة ، لأن التقديم / ٣١٣
والتأخير ثم(٤) لم يكن لسبب يزول بالتصغير ،وانما هو على غير قياس ، فكان بناء مستقل ،فوجب أن يصغر على حاله ،وذلك نحو : لاث ،وشاك، وأيّق ،ومطمين على رأى سيبويه(٥) ، وتسمى مسمى به ،والأصل

---

(١) انظر النكت للأعلم : ١٣٦ ،وشرح ابن يعيش : ٥/ ١٢٣،وشرح الشافية : ١/ ٣١٤.
(٢) النكت : ٩٣٦ ، وشرح الشافية : ١/ ٢١٦ وهمع الهوامع: ٦/ ١٤٢.
(٣) انظر النكت.
(٤) غير واضحة في الأصل ،وهي ساقطة من "ح" .
(٥) الكتاب : ٣/ ٤٦٥ - ٤٦٦ والنكت : ٩٣٧ وهمع الهوامع: ٦/ ١٤٢.

لائث ،وشائك ،وأنوق ، ومطمأمن ، وقووس ، فقدمت لام لاث ،وشاك، فصار بمنزلة قاض ، وقدمت عين أنوق على فائه ، ثم قلبت ياء ،لأن التغيير يأنس بالتغيير ،فقالوا : أينق ،وقدمت الميم وهي لام على الهمزة في مطأمن ،فصار مطميئن ،وقدمت اللام على العين في قووس ، فصار بالتقدير (١) قسووا ، فاعلت الواو التي كانت عينا بقلبها ياء على قياس مذكور في التصريف ،وادغمت الواو الزائدة فيها بعد قلبها ياء ،فصار في التقدير قسو على صورة نحو التي في قوله : " انكم لتنظرون في نحو كثرة ،فاذا صغرته قلت : قسي على صورة فعيل ،وأصلها قسيي على صورة كتيب بثلاث ياءات ،فحذفت احداها على مذهب (٢) سيبويه ،ويقتضي مذهب أبي عمرو جواز الجمع بينهما ،فيكون كالمنقوص ،فوزن : لاث ، وشاك فالع ،وانيق اعفل ،ومطمئن مفلعل ،وقسي فلوع ، فاذا صغرت قلت : لويث ،وشويك على صورة قويض ،وأيينق ،ومطميئن (٣) ، فلم ترد شيئا من ذلك الى أصله ،لأن القلب لم يكن لسبب يزول بالتصغير ، فكأنه بناء مستقل .

فصل : ثم قال أبو القاسم : (فان كان الاسم الثلاثي مؤنثا الحقت في تصغيره " الها " كانت في مكبره ، اولم تكن) . (٤)

هذه العبارة تعطى بظاهرها الحاق هاء التأنيث في كل مصغر كانت الهاء في مكبره ،فيجيء من ذلك دخول هاء على هاء ،وذلك محال ،وانما كان ينبغي أن يقول : الحقت الهاء في مصغره ان لم تكن

---

(١) في " ق " " في التقدير ".
(٢) في " ق " " أصل ".
(٣) في " ح " و " ق " " طميئن ".
(٤) الجمل : ٢٤٦.

في مكبره ،ووجه ذلك والله أعلم التنبيه على أن المؤنث بهذه العلامة انما يصغر معها صدر ما هي فيه ،ثم تلحق بعد الفراغ من عمل التصغير بخلاف غيرها مما يؤنث به ،فتنه مرة يصغر معه الصدر كما قلنا في الهاء ، ومرة يصغر معه جملة الكلمة ،وأما الهاء فلا خلاف في أنها لا يصغر معها الا صدر ما هي فيه ،فكأنه أشارالى أنه انما يعتبر في التصغير الاسم مجردا منها ،والله أعلم.

فصل : واعلم أن الاسم المؤنث على ضربين .

ضرب مؤنث بالعلامة ،وهو الأصل .

وضرب مؤنث بغير علامة ،وكأنه محذوف منه العلامة ،اعتبارابالأصل ، ولما كان كذلك وجب ردها في التصغير (١) ،لأنه يرد الأشياء الى أصولها ، وأيضا فانه لما كان الحرف الثالث اذا حذف ووجب رده في التصغير ،لقيام بنائه ،وكانوا قد حكموا لها محذوفة بحكم اللام المحذوفة في نحو : أرضين على ما يأتي ردها في التصغير كما ردوا لام الثلاثي ،ولهذا المعنى اختص بالثلاثي دون ما زاد على ذلك . والله أعلم.

و من الناس من قال : انما وجب رد التاء ،لأن التصغير الحق المصغر بالأوصاف ،وأوصاف المؤنث يلزمها العلامة ،فلذلك لحقته العلامة لهذا المعنى (٢) . والله أعلم.

فان قيل : لو كانت العلة هذه لاستوى (٣) الثلاثي والزائد في هذا الحكم ؟

---

(١) انظر التكملة : ٤٨٨ ،وهمع الهوامع ٦/١٤٣.
(٢) انظر شرح ابن يعيش : ٥/١٢٧.
(٣) في الأصل " لا سوى " خطأ.

فالجواب : أن الزائد فيه ما يقوم مقامها على ما مضى بيانه في باب ما لا ينصرف ،فلذلك لم يجز أن يجمع بينها وبين ما يقوم مقامها ، وليس ذلك في الثلاثي . وهذا واضح ان شاء الله ، فتقول في دار : دويره وفي نار : نويره ،وفي هند : هنيدة ، وفي دعد :دعيده ، وكذلك ما أشبهه ،وقد شذت من هذا الباب الفاظ ، فصغرت بغير علامة ،وهي مؤنثة ، (١- وقد شذت من ثلاثي المؤنث الفاظ ، فصغرت بغير علامة -١) ،وهي القوس ،والفرس ، والمرس [والمرس] (٢) والحرب، والناب ،والعرب ،والذود ،والضحى ،والدرع. (٣) والثلاثي من ألفاظ العدد ،وهي خمس ،وست ،وسبع ،وتسع ، وعشر ،والثلاثي من أسماء الأجناس في لغة من أنث نحو : نخل ، ونحل ، وشجر ، فرقا بينها وبين واحدها ،ما جرى على المؤنث وصفا بغير علامة ،مصدرا كان كامرأة عدل ،أوغير / مصدر كامرأة حائض اذا صغرته مرخما ،والطش ، والطست فرقا بينهما وبين ما فيها العلامة ،ومنها القدر على ما نص عليه بعض أشياخنا بسبته ،وذلك أني لقيت بعض أصحابنا في سوق من أسواقها زمان قراءتي بها ، فسألني كيف تصغر قدرا ،فقلت : قديره بالتاء ، ٣١٤

(١-١) ساقط من "ق".
(٢) تكملة من "ح" و"ف".
(٣) ذكر ابن التستري الكاتب في المذكر والمؤنث له : ٥٠ ما يؤنث من سائر الأشياء بدون علامة وهي : الملح ،والنار ،والدلو ، والقوس ،والمنجنيق ،والحرب ،والدرع ،والسراويل ،والموسى ، والذهب ، والعسل ،والمرس ، والخمر وصفاتها ،والريح ونعوتها . وعد أبوحيان ما حفظ من تلك الألفاظ وهي أقل مما ذكر ابن الفخار وزاد أشياء لم ترد فيما تقدم وهي : نصف ، وخود ،ونعل ،وشول ،ونحل ، همع الهوامع : ٦/ ١٤٤.

فقال : كذا كنت أقول ،ولكن هلم معي ، فمضيت و اذا بشيخنا الأستاذ أبي عبدالله بن عبد المنعم رحمه الله يقول لفخار كان يساومه بكم هذه القدير ، فقلت له في ذلك ،فقال : كذا هو النص عن الخليل في العين ، ثم رأيت ذلك في الصحاح للجوهري (١) ،فهذه عشرون موضعا على الكمال.(٢)

واعلم أنه انما يعتبر في التصغير الحال الحاضرة من تذكير وتأنيث خلافا ليونس في اعتبار الأصل ، مستدلا بقولهم : عيينه اسم رجل قال سيبويه : وانما سمي بالمصغر (٣) ، وانظر هل يلزم يونس أن يقول في زيد زييد اسم امرأة اعتبارا بالأصل كما اعتبره في العكس، يظهر أنه أولى ،لأن اعتبار الأصل فيما هو أصل أظهر من اعتبار أصل فيما هو فرع . (٤) والله أعلم.

ثم قال أبو القاسم : (فان زاد على الثلاثة [أحرف] لم يلحق فيه التاء (٥) ،فتقول في [تصغير] (٦) زينب : زيينب ،وفي عقرب : عقيرب).

قد تقدم أن ما زاد على ثلاثة أحرف من المؤنث ، فانه يصغر بغير علامة ،من جهة أن الحرف الرابع فما زاد قائم مقام هاء التأنيث، فلذلك لم يجز أن يجمع بينهما ،وقد أشار الخليل الى هذا المعنى.(٧)

---

(١) الصحاح "قدر" ٢/٧٨٧.
(٢) انظر عدها فيما سبق قبل قليل.
(٣) الكتاب : ٣/ ٤٨٤.
(٤) ذكر في المقتضب :٢/ ٢٤٠ ، أن المؤنث اذا سمي بمذكر لم يكن في تصغيره الا التأنيث فتقول في عمر : عميره.
(٥) في الجمل : ٢٤٦ و"ح" "الهاء".
(٦) زيادة من الجمل .
(٧) الكتاب : ٣/ ٤٨١.

وأما قول أبي عمرو في تصغير حُبارى : حبيرة [١] ،فليس على حد قولهم في هند : هنيدة ،لأن الهاء في حبيرة عنده انما هي عوض من الف التأنيث المحذوفة في التصغير ،والهاء في هنيدة انما هي الهاء التي [كأنها] [٢] كانت محذوفة من المكبر فردت في المصغر ،لما ذكر قبل . والله أعلم.

ثم ان رباعي المؤنث فما زاد اذا حذف منه فصار بالحذف على ثلاثة أحرف جرى على ما ذكر في لحاق العلامة ، انما يعتبر في الحال [٣] الحاضرة من العدد ، سواء كان الجذف بسبب تصغير الترخيم ،أو بسبب آخر ، فتقول في زينب وفي سعاد : زنيبة [٤] ، وسعيدة اذا صغرتهما تصغير الترخيم ،وتقول في " سماء " اذا صغرتها تصغير التكبير : سميه على مذهب سيبويه ،وسمي على مذهب أبي عمرو ، وذلك أن " سماء " فيها ألف زائدة بعدها همزة بدل من واو ،فلما صغرتها أدغمت ياء التصغير في الألف بعد قلبها ياء ،فانقلبت الهمزة ياء ،لانكسار ما قبلها ،فاجتمع في الكلمة ثلاث ياءات .

فأما أبو عمرو فلا يحذف شيئا ،فيقول : سمي في الرفع ، والجر ،وسميا في النصب كسائر المنقوصات ، [٥] ولم يلحق فيه هاء التأنيث ،لأنه على أربعة أحرف ،وأما سيبويه فيحذف أحدها طلبا للتخفيف ،فيصير العدد على ثلاثة أحرف ، فيجب الحاق هاء التأنيث على القاعدة في امثاله ، فيقول : سميه ،فان صغرته تصغير الترخيم قلت:

---

(١) الكتاب : ٣/٤٣٧.
(٢) تكملة من " ق " و " ح ".
(٣) في الأصل " الحاق ".
(٤) في الأصل " زيينبة " خطأ.
(٥) انظر الكتاب : ٣/ ٤٧١-٤٧٢ ، ٤٨١-٤٨٢ ، ٤٥٩ وانظر قول أبي عمرو وسيبويه في شرح الشافية : ١/ ٢٣١- ٢٣٤.

سمية على القولين ،فالحاصل أنك تقول على مذهب سيبويه : سمية سواء صغرته تصغير التكبير ،أو تصغير الترخيم ،وتختلف الصور على مذهب أبي عمرو ، لأنه يقول في تصغير التكبير سمي كسائر المنقوصات ويقول في تصغير الترخيم سمية كما يقول سيبويه . والفرق بين القصدين في مذهب سيبويه ،أن المحذوف في تصغير الترخيم الحرف الزائد ، وهو الألف لا غير ،وان التصغير ورد على الكلمة في التقدير بعد حصول الحذف ،وأن المحذوف في تصغير التكبير يحتمل أمرين :

أن يكون الحرف الزائد ،وأن يكون الحرف الأخير ،لكونه طرفا ، والحذف يسرع الى الأطراف ،وأن الحذف انما كان بعد حصول التصغير لأنه انما أوجبه اجتماع الياءات . وهذا بين ان شاء الله.

باب تصغير الرباعي

/ الرباعي العدد مطلقا يصغر على مثال فعيعل ، تقول في ٣١٥
تصغير جعفر : جعيفر ،وفي صيرف صييرف ، على ما تقدم ،الا في
موضعين .

أحدهما ما آخره ألف[١] التأنيث ،فانك تفتح منه ما بعد ياء
التصغير ، تقول في حبلى : حبيلى ، فرقا بينها وبين الف الالحاق .

والثاني : ما اجتمع في آخره ثلاث ياءات بياء[٢] التصغير ،
فانك تحذف الآخرة منها على مذهب سيبويه ، فتقول في كساء
كسي ،وكسيي على مذهب أبي عمرو كسائر المنقوصات[٣] ، فان
كان هذا الرباعي مشدد العين زال ،لوقوع ياء التصغير بين المثلين ،
تقول في سلسم : سليلم ، وفي قنب قنيب .

فان كان مضاعف اللام غير مدغم صغر على حاله ،لأنه ملحق ،
فوجب أن يجرى مجرى ما ألحق به ،فتقول في : قردد : قريدد ،كما
تقول في جعفر : جعيفر ،وان كان[٤] مدغما ، فان كان ملحقا زال
ادغامه ،لأن الملحق لا يدغم ،الا اذا كان أول المثلين ساكنا وضعا ،
فتقول في حدب[٥] : حديب وان كان غير ملحق لزم ادغامه ،
فتقول في معد : معيد ،وفي دابة دويبة ، فان كان الثالث ألفا ،
أو واوا ساكنة أدغمت فيها ياء التصغير بعد قلبها ياء ، فتقول في

---

(١) في الأصل و"ق" "تاء التأنيث" خطأ .
(٢) "بيا" ساقطة من "ح" .
(٣) انظر شرح الشافية : ١/ ٢٣١-٢٣٤ .
(٤) في الأصل و"ق" "فان" بالفاء والمثبت من "ح" .
(٥) الحدب من الرجال : الضخم .

كتاب : كتيب ،وفي مقام : مقيم ،وفي عجوز : عجيز ، فان كانت الواو عينا ، أو للالحاق ،وكانت متحركة بحركة ظاهرة ،فان شئت أجريتها على قياس التصريف فأدغمت (١) فيها ياء التصغير بعد قلبها ياء ،فقلت في أسود : أسيد ،وفي جدول جديل ،وان شئت أجريتها مجراها بعد ألف التكسير فصححتها ،فقلت : اسيود وجديول ،كما تقول في التكسير: اساود وجداول ، والأول أجود ،وأجرى على القياس .

فان كان الآخر معتلا كان ياء على كل حال ،لا نكسار ماقبله، الا ما كان من الف التأنيث ،كما تقدم .

وهاهنا نتكلم في مسألة أحوى (٢) وما أشبهها (٣) ،وذلك أن من قال في أسود أسيود قال في أحوى : أحيوى والتزم ذلك يونس ، مخافة ما يلزم على الادغام من الحذف ، أو الجمع بين ثلاث ياءات . قال سيبويه : وقول يونس حسن ، يعني من هذه الجهة (٤) ،وله في المسألة وجه آخر وهو اجراؤه مجرى الصحيح ،فتقول : هذا أحيوى غير منون ،ومررت بأحيوى بظهور الفتحة على أصله المذكور في باب ما لا ينصرف ،وليس (٥) بحسن من هذه الجهة ،ومن قال : اسيد قال : احيي بحذف الياء الآخرة ،لاجتماع ثلاث (٦) ياءات ،ولا يعرف ، لوزن الفعل في الأصل ،والصفة ،أو العلمية ان كانت . وجاز اعتبار الأصل ،لوجود المحرز ،وهو الهمزة التي أصلها أن تكون لمعنى المضارعة ، هذا مذهب سيبويه.

---

(١) في الأصل "أدغمت" بدون الفاء .
(٢) في الأصل "أخرى" خطأ.
(٣) في "ح" "أشبهه".
(٤) الكتاب : ٣/ ٤٧٢ وانظر المسألة في شرح الشافية : ١/ ٢٣٣ ومابعدها .
(٥) في "ح" "لم يحسن".
(٦) في الأصل "ثلاثة" خطأ.

وأما عيسى بن عمر ، فانه يصرفه ، لأن القاعدة مراعاة اللفظ في باب ما لا ينصرف دون الأصل (١) ، بخلاف باب التصريف ، ولهذا انصرف " خير منه " ، لزوال الوزن لفظا .

قلنا تراعى فيه الأصول اذا كان ثم ما يحرزها (٢) ، لقيامه مقام حضورها ، فكما لا ينصرف " يضع " اذا سميت به مذكرا ، فكذلك أحي ، وحروف المضارعة مما يحرز الأصل ، ولهذا انصرف " خير منه " لخلوه مما يحرز الأصل ، واما ابو عمرو فانه يجمع بين ثلاث ياءات ، فيقول : رأيت أحيي ، وينونه رفعا وجرا كجوارى ، واذا صغرت شاوية على من قال : أسيود قلت : شويوية ، ويونس يلتزم ذلك على ما تقدم من أصل مذهبه ، فاذا أدغمت قلت على مذهب سيبويه ، وعيسى شويه ، بحذف الياء الآخرة (٣) ، لاجتماع ثلاث ياءات ، وعلى مذهب أبي عمرو سوييه على أصل مذهبه من جواز الجمع بين ثلاث ياءات . (٤)

مسألة : أرويـة أفعولة عند سيبويه جريا على القاعدة في الهمزة اذا كانت أولا ، وجمعها أروى منونا ، لأنه " أفعل " اسم غير وصف ، فلا مانع من صرفه ، وحكى الفارسي عن أبي الحسن في تصغير أروى أريا (٥) / نص على اصالة الهمزة ، فوزن على هذا فعليه ، وأروى فعلى ، والألف للتأنيث ، فالحاصل أن أرويـة افعولة على من نون أروى ، وفعلية (٦) على من لم ينون ، وأن " أروى افعل على من نون لا غير ، وفعلى على من لم ينون ، كذا ينبغي أن يؤخذ هذا الموضع . ٣١٦

---

(١) الكتاب : ٣/٤٧٢ .
(٢) في الأصل " يحرز " .
(٣) في " ق " " الأخيرة " .
(٤) انظر الكتاب المواضع السابقة ، وشرح الشافية .
(٥) انظر تفصيل ذلك في المسألة الثالثة عشر من المسائل البغداديات : ١٢٧ وانظر الكتاب : ٣/٤٦٩ ، والنكت للاعلم : ٩٣٩ .
(٦) في الأصل " فعيله " خطأ .

فان صغرت أروية على أنها افعولة قلت على من قال أسيود ، فصحح الواو ،أريويه ،لانها عين ،ويلتزم ذلك يونس على أصل مذهبه المذكور ، فان صغرتها على من قال : أسيد فأدغم اجتمع في المسألة أربع ياءات ،فوجب أن تحذف (١) اثنتان ،لأنك اذا لزمك حذف المفردة كان حذف المزدوجة الزم، (٢) فوجب أن تقول : أريه، ومن يقول في النسب : أميي (٣) يقول هنا : أرييه بالجمع بين أربع ياءات .

فان صغرتها على أنها فعلية ،قلت : أرييه ، فلم تحذف شيئا على القاعدة في تصغير المنسوب ، وذلك انهم فرقوا بين دخول التصغير على النسب و [بين] (٤) دخول النسب على التصغير ،فقالوا اذا ادخل التصغير على النسب صغرت ما قبل يائه فلم يتصور الحذف أصلا ، لأن كل واحد من حرفي النسب والتصغير المعنى ،فلو حذف لاختل المعنى الذى سيق له الحرف ،وكذلك تقول في عدوى (٥) عديي لا غير ، واذا دخل النسب على التصغير أعلت القياس ، فاذا نسبت الى أسيد قلت : أسيدى بالحذف لا غير ، ومما يزيد عندك ذلك بيانا مسألة "أميه" تقول في النسب اليها أمويٍ على القاعدة في النسب الى فعيله (٦) ،فاذا صغرتها زدت ياء التصغير قبل الواو وادغمتها فيها بعد قلبها ياء وتركت ياء النسب على حالها ، فقلت : أميي لا غير . وان لم يجز ذلك قبل

---

(١) في "ح" "تكون".
(٢) في "ق" "أولى".
(٣) منسوب الى "أمية".
(٤) تكملة من "ح".
(٥) في الأصل "عدو".
(٦) في الأصل "فعيليه" خطأ.

التصغير ،وكذلك اذا صغرت جهني قلت : جهيني [١] وان لم يجز ذلك قبل التصغير .

ثم قال أبو القاسم : (واما عجوز ،فتقول عجيز ، ولا يجوز اظهار الواو) . [٢] وذلك أن الواو الواقعة بعد ياء التصغير ان كانت ماحركة بحركة ظاهرة في المكبر ،وكانت عينا ، أو زائدة للالحاق ، فوجهان أحدهما قلبها ياء وادغام ياء التصغير فيها على القاعدة التصريفية ،وهو أجود .

والثاني تصحيحها حملا لياء التصغير على ألف التكسير ،فتقول في أسود : أسيد ،وأسيود ،وفي جدول جديل ، وجديول ،وان كانت الواو ساكنة لفظا وأصلا ،أو لفظا دون أصل لم يكن فيها الا الاعلال المذكور ،فتقول في مقام مقيم ،وفي عجوز عجيز لا غير . [٣]

---

(١) "قلت جهنى" ساقطة من "ح" .
(٢) الجمل : ٢٤٧ .
(٣) "لا غير" ساقطة من "ح" .

باب تصغير الخماسي وما فوقه

وذلك أن الخماسي العدد على ثلاثة أقسام.

أحدها : أن يكون كله أصولا كسفرجل.

والثاني : أن يكون خماسيا بزيادة واحدة كمدحرج .

والثالث : أن يكون خماسيا بزيادتين ،كمنطلق .

فاذا صغرت الخماسي الأصول حذفت الحرف الآخر منه مطلقا ، وهو أجود ،لأنه محل التغيير ،فتقول في سفرجل : سفيرج ، وفي فرزدق ،فريزد ، وفي قذعمل (١) ، قذيعم ، ويجوز حذف ما قبل الآخر وابقاء الآخر بشرطين . (٢)

أحدهما : أن يكون متصلا به .

والثاني : أن يكون من حروف " سألتمونيها " ، أو ما يشبهها ، فتقول : في قذعمل : قذيعل ،وفي فرزدق فريزق ، لأن الميم في الأول من حروف سألتمونيها ،والدال في الثاني ، وان لم تكن من حروف " سألتمونيها " فانها تشبه التاء منها ،لاجتماعها في مخرج واحد ، ولأن كل واحد منهما يدغم في صاحبه.

ولا يصغر هذا الخماسي الأصول الا على استكراه ،لما في ذلك من حذف حرف من أصول الكلمة (٣) ،فان كان خماسيا بزيادة واحدة

---

(١) القذعمل : الضخم من الابل ،وانظر تعليل حذف الحرف الأخير منه في الكتاب : ٣/٤٤٨ ،وشرح الفية ابن معطي : ١٢٠٠٦.

(٢) شرح ابن عصفور : ٢/٣٠٢ وشرح الشافية : ٣/٢٠٤-٢٠٥ . قال

(٣) لما كان هذا الحذف مستكرهاً ،فانه سمع الأخفش " سفيرجل" بدون حذف شرح الشافية : ٢٠٥١١ وشرح ابن يعيش :٥/١١٧ ،

===

فانك تحذفها حيث كانت ،لاقامة بناء التصغير ،الا أن تكون رابعة ، وهي ياء ،أو واو ،أو ألف ،فانك لا تحذفها ،لأن بناء التصغير لا يختل باثباتها ، فتقول في قنديل : قنيديل ،وفي عصفور عصيفير ،وفي سربال ، سريبيل ،وفي فردوس فريديس (١) .

فان كان خماسيا بزيادتين فلا بد أن تكون الزيادتان متفاضلتين أو متساويتين ، أو متقاربتين (٢) ، فان كانتا متفاضلتين حذفت المفضول ، لاقامة بناء التصغير ،الا أن يكون رابعا ،وهو حرف مد ولين نحو : تجفاف ، تقول فيه : تجيفيف ،ولا تحذف شيئا .

والتفاضل بين الحرفين يكون بالتقدم والتحرك والدلالة على المعنى ،ومقابلة / الأصول ،والخروج عن حروف " سألتمونيها " ، ٣١٧
والا يؤدى الى مثال غير موجود على رأى . (٣)

وما استغنى (٤) بحذفه عن حذف حرف ساواه في جواز الحذف ، فكل واحد من المتقدم ،والمتحرك ، والدال على المعنى ،والملحق بالأصول ، والخارج عن حروف الزيادة ،وما لا يؤدى الى مثال غير موجود على من قال به ،

=== قال الخليل : لو كنت محقرا هذه الأسماء ولا أحذف منها شيئا كما قال بعض النحويين لقلت سفيرجل كما ترى حتى يصير بزنة دنينير. فهذا أقرب وان لم يكن من كلام العرب ٣/٤١٨ وحرف الجيم رواه الأخفش محرك ،والخليل يرى تسكينه قياسا على دنينير. انظر شرح ابن يعيش ٥/١١٧-١١٨.

(١) شرح الفية ابن معطي : ١٢٠٧ ،وشرح ابن عصفور : ٢/٣٠٢ ، والمقرب : ٢/٩١.

(٢) " أو متقاربتين " ساقطة من " ح ".

(٣) انظر شرح الشافية : ١/٢٢٧ ،والمقرب : ٢/٩٣ ، وذلك نحو " ذرحرح " يصغر على ذريرح ، لأنه فعيعل ،ولا يقال : ذريحر ،لأن " فعيلع " غير موجود .

(٤) في " ح " و " ق " يستغنى .

والمستغنى بحذفه عن حذف مساويه في الحذف [١] أفضل مما يقابلـــه ، فميم منطلق أفضل من نونه ، من ثلاثة أوجه وهي : التقدم ،والتحرك والدلالة على المعنى [٢] ،فلذلك تحذف النون وتبقى الميم ،فتقول : مطيلق ،واذا صغرت مجلبب قلت على مذهب سيبويه : مجيلب ،فالميم وان لم تكن للالحاق ، فانها تفضل باء الالحاق بالدلالة على المعنى ، وبالتقدم ، والمبرد يحذف الميم فيقول : جليبب ،لأن مجلبب [٣] ملحق بمدحرج ،فكما لا يجوز في مدحرج الا دحيرج ،فكذلك لا يجوز فـي مجلبب الا جليبب ،لأنه ملحق به ، ومذهب سيبويه أولى ، لأن حـــرف الالحاق غايته أن يفضل ما ليس للالحاق اذا لم يكن فيه ما يعضل بـــه حرف الالحاق ، نحو : دلامص ،الميم للالحاق ، والألف لغير الالحاق ، وليس فيها ما تفضل به حرف الالحاق ،فهي أولى بالحذف . [٤]

واذا صغرت : خفيدد ،وعفنجج قلت : خفيدد ،وعفيجج ،فتحذف الياء والنون [٥-] من حروف " سألتمونيها " ،والجيم والدال ليستـــا منها [٦] ،فهما أفضل من الياء والنون [-٥] ،لأنهما وان كانا للالحـــاق كاحدى [٧] الدالين واحدى الجيمين ، فان الياء والنون من حـــروف

---

(١) "في الحذف " ساقطه من "ح " .

(٢) دلالتها على المعنى من حيث أنها تدل على اسم الفاعل ،وحذف الميم يجل بذلك المعنى . شرح ألفية بن معطي :١٢٠٧ ،والمقتضب : ٢٤٩/٢ .

(٣) في الأصل :" مجيلب".

(٤) انظر الكتاب : ٤٢٩/٣ ،والمقتضب :٢٥١/٢ - ٢٥٢ وشرح الشافية : ٢٥٩/١ ،وما نقله الشيخ عبد الخالق من رد ابن ولاد على المبرد .

(٥-٥) ساقطة من "ح " و "ق " وانظر المقرب :٩٥/٢ .

(٦) في الأصل "منهما " بالتثنية خطأ . وهذه الكلمة ضمن ما سقط من "ح " و "ق ".

(٧) في "ح " "فاحوى " خطأ .

" سألتمونيها " والجيم والدال ليستا منها [١] ، فهما أفضل من اليـاء والنون من هذه الجهة ،فلذلك [٢] حذفتهما دون الجيم والدال ،وكلاهما ملحق بهما بسفرجل ،ومثلها [٣] فيما ذكر غدودن ،وعثوثل. [٤]

فصل : فان كانت الزيادتان متساويتين ، فأنت مخير فـي حذف أيهما شئت ،وذلك نحو : قلنسوة ،فالنون والواو مزيدتان [٥] لغير الحاق ، لعدم بناء يكون هذا ملحق به ، فالنون تفضل بالتقدم ،والـواو تفضل بالتحرك ، فقد تقابل التفاضل ، فان شئت حذفت النون فقلت: قليسيه فقلبت الواو ياء ،لانكسار ما قبلها ،وان شئت حذفت الـواو فقلت : قلينسة ،ومثله في التساوى حبنطى ، [٦] النون والألـف زائدتان [٧] للالحاق بسفرجل ،فالنون تفضل بالتقدم ، والألـف تفضل بأنها في موضع حركة ،لأنها [٨] في مقابلة لام سفرجل ، فقـد تقابل التفاضل فان حذفت النون قلت : حبيط ، فصار كسائر المنقوصات، وان حذفت الألف قلت : حبينط وكان الطاء محل الاعراب ،وكذلـك سائر ما استوت فيه الزيادتان يجرى هذا المجرى .

---

(١) في الأصل " منهما " خطأ والمثبت من "ح " و"ق " .
(٢) في "ح " " فكذلك ".
(٣) في "ح " " مثلهما " بالتثنية.
(٤) انظر الكتاب : ٣/ ٤٢٨-٤٢٩.
(٥) في "ح " و"ق " " زائدتان ".
(٦) انظر المسألة في شرح الشافية : ٣/ ٢٥٤ - ٢٥٥ قال الرضي في قلنسوه : ولو قيل أحذف الواو ، لتطرفها اولى لم يبعد ، ومثله قال في الف " حبنطى " وانظر الكتاب : ٣/ ٤٣٦-٤٣٧ ، والمقتضب : ٢/ ٢٥٤ ،وتعليق الشيخ عبد الخالق على " قليسيه".
(٧) في "ق " " مزيدتان ".
(٨) في الأصل " لأنهما " خطأ.

فصل : فان كانت الزيادتان متقاربتين ،فأنت أيضا بالخيار في حذف أيهما شئت ،وذلك نحو : ثمانية ،وعلانية ،ويمان ،وشام الاصل ثمنية[١] ،وعلنية[٢] ،ويمنى ،وشامي ، فحذفت احدى اليائين[٣] وعوض منها الألف[٤] ،فالألف تفضل بالتقدم ،والياء تفضل بالتحرك ،الا أن الياء من البنية الأصلية ،والألف مجتلبة على سبيل التعويض ،فكأنها زيدت للمد لوقوعها في موضع تكثر فيه الزيادة فأشبهت الف صمادح ،فكان حذفها أجود .[٥]

فصل : اذا حذفت من الكلمة حرفا أو أكثر ،لاقامة بناء التصغير ، فجائز أن تعوض من ذلك المحذوف ياء ساكنة[٦] قبل الآخر ،وانما كان ذلك ،لأن بناء التصغير يمكن مع العوض ولا يمكن مع بقاء الحرف المعوض منه ،ولا يكون العوض الا حيث يمكن ،فان تعذر العوض وجب الاقتصار على الوجه الأول ،فمما يتعذر فيه العوض ما آخره ألف التأنيث نحو : حبارى ، فانك اذا صغرته بحذف الألف الأولى فقلت حبيرى لم يمكن أن تقع ياء ساكنة قبل ألف التأنيث / لأنك تفتح ما قبلها ابدا ، ٣١٨
وكذلك همزته نحو : جلولاء ،فانك اذا صغرته بحذف الواو قلت : جليلاء[٧] ،لم يمكن أن تقع ياء ساكنة قبل همزة التأنيث لما قلناه في الألف ،وكذلك اذا صغرت نحو : كساء ،ورداء على مذهب سيبويه

---

(١) ،(٢) هذه الكلمات الأربع مشددة الياء ،والنون سابقة للياء في الثلاث الأول .

(٣) الياءان هما المضعفان .

(٤) في الأصل "الف" بدون حرف التعريف .

(٥) قال سيبويه : ٣/٤٣٧ . "واذا حقرت علانية أو ثمانية أو عفارية فأحسنه أن تقول : عفيرية ،وعلينية وثمينية ،من قبل أن الألف ها هنا بمنزلة الف عذافر وصمادح ،وانما مد بها الاسم ،وليست تلحق بناء ببناء ، والباء لا تكون في آخر الاسم زيادة الا وهي تلحق بناء ببناء . وانظر المقتضب ٢/٢٥٣ واعتراض الشيخ عبد الخالق عظيمة على الرضي في شرح الكافية : ٣/٢٥٧ .

(٦) في "ق" "أن تعوض ياء" من ذلك الحذف ساكنة".

(٧) انظر تصغير جلولاء وأمثالها فيما يأتي ص

قلت : كسي [١] ،وردى ،ولم تعوض من الحرف المحذوف ياء قبل الآخر ،لأنك فررت من اجتماع الياءات ،فكيف تعود الى ما فررت منه ،وكذلك المصغر تصغير الترخيم ،لأن الغرض بتصغير الترخيم الاقتصار على الأصول وحذفها جميع الزوائد التي لا تحرز المعنى والتعويض ينافي هذا الغرض فافهم [ذلك] [٢] وبالله التوفيق .

فصل : فان كان سداسيا بزيادة واحدة ،فانك تحذفها حيث كانت ، فيبقى خماسي الأصول ، فيجرى على ما تقدم في حذف الآخر ،أو ما قبله بالشرطين ، [٣] وذلك نحو : قبعترى [٤] ،ودردبيس، [٥] وعضرفوط [٦] ،تقول فيه : قبيعث ،ودريدب ،وغضيرف ،والتعويض جائز على ما تقدم.

فان كان سداسيا بزيادتين ،فانك تحذفهما معا ، لقيام بناء التصغير ،الا أن تكون ألف [٧] التأنيث على ما يأتي ، [٨] أو يكون أحدهما بعد الحذف رابعا ،وهو حرف مد ولين ،وذلك نحو : عنكبوت تحذف الواو والتاء ،فتقول : عنيكب ،وتقول في طمأنينة ،وقشعريرة : طميئنة ،وقشيعيرة ،بناء على أن الأول من المضاعفين هو الزائد ، أوعلى الامكان ،ومن يعتقد أن الثاني من المضاعفين هو الزائد ، فانه يحذفه على الوجوب ،لأنه لا يجوز حذف الأصلي وابقاء الزائد ، فتبقى الياء

---

(١) انظر مذهب سيبويه فيما تقدم ص
(٢) زيادة من "ح" .
(٣) انظر الشرطين فيما سبق ص
(٤) القبعثرى : الجمل العظيم .
(٥) الدردبيس : الداهية والشيخ والعجوز وخرزة الحب .
(٦) الغضرفوط : من دواب الجن وركائبهم.
(٧) في الأصل و"ح" "الفي" خطأ.
(٨) انظر ما يأتي ص

خامسة لا يقوم بناء التصغير الا بحذفها ،فتقول على هذا : طميئنة، وقشيعرة ،والتعويض جائز.(١)

وأما عيطموس(٢) ، فانك تحذف الياء فتبقى الواو رابعة وهي حرف مد ولين ،فتقول فيه : عطيميس لا غير ،ولاتحذف الواو ،لأنك لا تستغنى بحذفها عن حذف الياء ،وما يستغنى بحذفه عن حذف نظيره فحذفه واجب ،لأن الحذف لا يكون الا لضرورة اقامة بناء التصغير.

فصل : فان كان سداسيا بثلاث زوائد ، فانك تحذف واحدة ان كان الرابع بعد الحذف حرف مد ولين ، وذلك نحو : مغدودن(٣) على من جعل الزائد هو الثاني من المضاعفين ،أو على الامكان ، فتقول : مغيدين ، ومن جعل الأول هو الزائد لم يكن الرابع حرف مد ولين ، فيحذف الدال الأولى ،فيقول : مغيدن ،ومغيدين ،فالياء عنده انما هي على الجواز ،على ما تقدم في طمأنينة . فتفهم ذلك.

ومن يفضل تضعيف الأصل على حرف المعنى يقل : غديدن، لأنه يحذف الميم فتبقى الواو الثالثة ،فيجب حذفها ، لاقامة بناء التصغير ،كذا قال بعضهم . وعندى فيه نظر ، لأن حذف الميم يؤدى الى حذف الواو ،وحذف المضاعف الثاني يستغنى بحذفه عن حذف الواو ،والقاعدة عندهم : أن الحرف الذى يستغنى بحذفه عن حذف زائد مثله يجيز(٤) حذفه دون الآخر ، الا أن يكون القائل بتفضيل تضعيف الأصل يرى أن المضاعف الأول هو الزائد دون الثاني،

---

(١) انظر الكتاب : ٣/٤٤٧ والمقتضب : ٢/ ٢٥١.
(٢) "العيطموس" التامة من الابل والنساء .
(٣) انظر شرح الشافية : ١/ ٢٦٠ .
(٤) في "ق" و"ح" "يجب" .

فحينئذ يمشي ما قال في تفضيل تضعيف الأصل ، لأنه لا بد من حذف الواو على هذا التقدير ،سواء حذفت الميم أو الدال الأولى ،فتأمل ذلك.

فان لم يكن الرابع حرف مد ولين حذفت اثنين ،لقيام بناء التصغير ،فتقول في مستخرج ،مخيرج ،واستبرق ، ابيرق ، وفي مقعنسس: مقيعس ،والمبرد يقول : عقيسس على أصله في تفضيل تضعيف الأصل على حرف المعنى (١) ،وقد تقدم ترجيح قول سيبويه. (٢)

وأما انطلاق ، فتقول فيه : نطيليق (٣) ، لأن رابعه حرف مد ولين بعد حذف الف الوصل ، (٤) وأبوعثمان المازني يقول : طليق بحذف النون مع [الف] (٥) الوصل (٦) قال : لأن نطيليق : (٧) نفيعيل (٨) ،وهو مثال غير موجود ، وهذا الذى قاله أبو عثمان غير لازم ، ٣١٩
لأن التصغير [ليس] بناءً أصليا ،فيمتنع فيه ذلك ،وقد تقدم مثل هذا في باب الترخيم .

وأيضا فانك تقول في هار هو ير ، (٩) وفي يعد اسم رجل يعيد ، وهذا جائز باتفاق ،ووزنه في اللفظ فويل ،ويعيل ،وليس ذلك في الكلام فدل أن الخروج (١٠) عن الأمثلة في هذا الباب غير معتبر ، لأنه ليس أصل بناء ،وهذا واضح ان شاء الله .

---

(١) انظر المقتضب : ٢/ ٢٥١-٢٥٢ ،والكتاب : ٣/ ٤٢٩.
(٢) انظر ما سبق ص وذكر الفارسي في التكملة : ٤٩٥ أنه لايقال قعيسس لأن الميم لمعنى الفاعل .
(٣) في الأصل " مطيلق " وفي " ق " " مطيليق " كلاهما بالميم خطأ.
(٤) في الأصل و " ق " " بعد حذف الأصل " خطأ.
(٥) تكملة من " ح ".
(٦) في " ق " " الأصل " خطأ .
(٧) انظر شرح الشافية : ١/ ٢٦٠.
(٨) في الأصل " كفيعيل " وفي " مفيعيل " وكلاهما خطأ.
(٩) انظر شرح ابن يعيش : ٥/ ١٢٠-١٢١.
(١٠) في الأصل " يدل على الخروج عن ".

فصل : فان كان سباعي العدد حذفت منه ثلاث زوائد ، أو اثنين ان كان الباقي حرف مد ولين رابعا [١] ، فتقول في بردرايا [٢] : بريدر ،فتحذف ثلاثة أحرف ،لأنه لا يقوم بناء التصغير الا بحذفها ، وتقول [٣] في احرنجام ، حريجيم ،فلا تحذف الا ألف الوصل والنون ، لأن الرابع بعد حذفهما حرف مد ولين ،وكذلك تقول في اشهيباب: شهيبيب ، بحذف ألف الوصل والياء فقط ،وكذلك ما أشبهه. [٤]

ثم قال أبو القاسم : (فان كان فيه زيادة [٥] حذفتها ،لأنها أحق بالحذف من الأصلي). يحتمل هذا الكلام وجهين :

أحدهما : أن يريد به [٦] ما هو على خمسة أحرف ،وأحدها زائد كمدحرج ، فانك تحذف منه الميم ،وان كانت لمعنى ،لأنها أحق بالحذف من الأصل .

والوجه الآخر : أن يريد به ما هو على خمسة أحرف أصول وفيها حرف زائد على الخمسة ، فانك تحذفه أولا ،وبعد ذلك ينتقل الى الأصول ،فتحذف منها الآخر أو ما قبله بالشرطين في ذلك [٧] ، لقيام بناء التصغير ،وهذا الوجه هو ظاهر كلام سيبويه ،وبه وقع التمثيل ، فتقول في عضرفوط : عضيرف ، تحذف الواو ثم تحذف بعدها الطاء والتعويض جائز على ما تقدم .

---

(١) كان الأولى أن يقول : "ان كان الباقي رابعا حرف مد ولين".
(٢) بردرايا : اسم موضع بنهروان بغداد .
(٣) ساقطة من "ح".
(٤) انظر شرح الشافية : ١/ ٢٦١.
(٥) في الجمل : ٢٤٨ "زائدة".
(٦) في "ح" "يراد".
(٧) انظر الشرطين فيما سبق ص

فصل : ثم قال : (وان كانت في آخره الألف التأنيث ممدودة تركتها على حالها) .(١)

(٢- يعني بقوله : تركتها على حالها -٢) ، صغرت ما قبلها كما تصغره لو لم تكن فيه الف التأنيث ،وذلك أن القاعدة أن يصغر صدر المؤنث بالهمزة ،كما يصغر صدر ما فيه تاء التأنيث ، فتقول في معيراء : معيراء ،وفي مشيوخاء مشيخاء ،كأنك صغرت معيورا ،ومشيوخا ، ثم جئت بالهمزة بعد ذلك ،وهذا متفق عليه ، واستثنى من ذلك سيبويه ما ثالثه حرف مد ولين ،كجلولاء ،وبروكاء ، فصغر الجميع بحذف الواو ، فقال فيه : جليلاء ،وبريكياء ،واطلق ابو العباس(٣) القول في تصغير الصدر ،كما يفعل ذلك مع تاء التأنيث ، فقال : بريكياء وجليلاء ، فلا يحذف شيئا ، والحجة لسيبويه في الاستثناء المذكور قول العرب في ثلاثون : ثليثون ،فحمل على هذا جميع ما ثالثه حرف مد ولين اذا أشبه ثلاثون ، فعلى هذا اذا سميت بنحو : كريمان ،وكريمون ،فانك تحذف منه حرف المد [واللين](٤) فتقول : كريمان ،وكريمون ،ولا يكون ذلك الا بعد التسمية ،لأنه لا يشبه "ثلاثون" الا اذا سمي به ، لأنه قبل التسمية به له(٥) واحد مستعمل ،فيجرى مجراه ، فلا تحذف

---

(١) الجمل : ٢٤٨ .
(٢-٢) ساقطة من "ح" .
(٣) انظر مذهب سيبويه وأبو العباس وحجة كل منهما في الكتاب : ٣/٤٤٠، ٤٤١ ،والمقتضب : ٢/٢٦٠ ومابعدهما .
وانظر رد ابن ولاد على المبرد وفي تلك الصفحات ،وانها أيضا النكت للأعلم : ٩٢٥ ،وشرح الكافية الشافية لابن مالك : ١٩٠٠ ومابعدها .
(٤) تكملة من "ح" .
(٥) في الأصل : " بدله ".

منه شيئا ،وسوى أبو العباس بين الجميع في الامتناع من الحذف مطلقا ، وثليثون حجة عليه (١) ، وكذلك ان سميت بدجاجان قلت على مذهب سيبويه : دجيجان بالحذف ، ودجيجان بلاحذف عند أبي العباس على أصله ،فان سميت بدجاجتان اتفق الجميع على أنك تقول :دجيجتان بلاحذف ، لمكان تاء التأنيث ،لأنها انما يصغر معها صدر ما هي فيه باتفاق ،وهذا واضح ان شاء الله.

---

(١) قال الفارسي : ثليثون قول جميع العرب ،يعني بحذف الألف في التصغير ،ارتشاف الضرب : ١/١٧٨.

باب تصغير الظـــروف

وذلك أنَّ المعربَ من الظرفين الزماني والمكاني على قسمين :

قسم يحتمل القربَ والبعدَ مما يضاف إليه احتمالاً وضعياً ، فهذا الضرب يجوز تصغيره ،للتنصيص على أحدِ الوجهين المحتمِلَيْن ،وهـــو القرب ،تقول : جاء زيد قبيل العصرِ ،أي قبل العصر بيسير ،وكذلك بعيد الظهر ،و:

..... بضافٍ[1] فويقَ الأرض[1].....

٣٢٠ ودون السَّماء، وكذلك ما أشبهه/ تجري هذا المجرى.

وقسم موضوع للقرب ، فهذا الضرب لا يجوز تصغيره ، لأن المراد من تصغيره حاصل منه غير مصغر ، فلا معنى لتكلف التصغير ، لأن الفروع لا تتكلف الا لمزيد فائدة ،وتكلف ما لا يحتاج [اليه] (١) ضرب من العي ،وذلك نحو : بين ،ووسط ،وعند ، فان قيل : ان عند تستعمل فيما قرب ،وفيما بعد ،تقول : عندى مال وهو حاضر بين يديك ،وعندى مال وهو ناء عنك .

فالجواب : أن الحضور يكون حسيا ،وهو الأصل ،ويكون معنويا وهو مجاز ،فحضوره في الوجهين أنه تحت ملكك وفي قبضتك ،والى ذلك وقعت الاشارة بالوضع ،وهذا بين ان شاء الله .

فصل : واعلم أن اليوم ،والشهر ،والسنة ،والساعة ،والليلـــة يجوز تصغيرها ،وأما الاعلام من أسماء الشهور والايام فلا يجوز تصغيرهـا عند سيبويه (٣) ،والفرق عنده أن الضرب الأول أشد تمكنا مـــن

---

(١) في الاصل «يضاف» بياء مثناة من تحت خطأ، وليست واضحة في «ح»، والمثبت من «ق». وهذا جزء من بيت في معلقة امرئ القيس وهو: وأنت إذا استدبرته سدّ فرجه بضافٍ فويق الارض ليس بأعزل

(٣) انظر مذهب سيبويه في الكتاب : ٣/ ٤٨٠ وهمع الهوامع : ٦/ ١٥١-١٥٢ ،والمبرد يصغر ذلك. المقتضب ٢/ ٢٧٥- ٢٧٦.

(١) تكملة من «ح».

الضرب الثاني ،وذلك أن كل واحد من اليوم ،والشهر ، والسنة ،والساعة والليلة يقع على ما أنت فيه ،وعلى ما يأتي ، وعلى ما مضى ،وهذا تمكن.

والضرب الثاني مخصوص بوقت يتكرر بتكرره ،فاستغنوا لذلك عن تصغيرها بتصغير ما هو أمكن منها ، وهو اليوم ،والشهر ،والسنة.

ولا يصغر أيضاً أمسِ ولا غد ، لأنهما لليوم الذى قبل يومك والذى بعد يومك ،فلم يتمكنا تمكن اليوم والساعة[١] ، وكذلك أول من أمس والبارحة لا يصغران.[٢]

فصل : والتصغير في اليوم والليلة على وجهين من المعنى :

أحدهما : أن يكون اعتبارا بنقصانه عما هو أكمل منه ،لأنه قد يكون يوم أكمل من يوم [آخر][٣] وساعة أكمل من ساعة أخرى ،وكذلك الليلة ،ولا يتصور هذا المعنى في الشهر والسنة من جهة أن ما ينقص من اليوم يزيد في الليل ،وما ينقص من الليل يزيد في اليوم .

والوجه الثاني : أن يكون ذلك اشارة الى تقليل العمل فيه وقلة الانتفاع به ،وهذا الوجه يجرى في الجميع .

وقد قال بعض النحاة : ان الوجه الأول يجرى أيضا في الشهر والسنة ،لأن الاعتماد على الأيام دون الليالي ،لأن التصرف في غالب الأمر انما يقع في أيام الشهور والسنة دون لياليها.

ثم قال أبو القاسم (والأماكن مذكرة كلها الا قدام ووراء).[٤]

---

(١) في "ق" "والشهر".
(٢) انظر الكتاب ٣/٤٧٩-٤٨٠.
(٣) زيادة من "ح".
(٤) الجمل : ٢٥٠.

كان ينبغي أن يستثني مع قدام ووراء ما فيه الهاء [منها] (١) كيمنه ،ويسرة . وكان ينبغي أيضا أن يذكر في الباب ظروف الزمان ، لاجتماعها مع ظروف المكان في أن المراد بتصغيرها اما التقريب ،واما التحقير للذات (٢) ،ان لم يتجه التقريب .

والقول في ذلك وبالله التوفيق : أن تقول : ما يصغر من الظروف المكانية والزمانية على أربعة أقسام .

قسم مذكر نحو خلف ،وفوق ، وتحت ،ودون في المكان ،ويوم ، وشهر ،وعام في الزمان ،فهذا كله يصغر على حاله ، فتقول : هو خليف كذا ، وفويقه ،وتحيته ،ودوينه ،وفعل يويم كذا وشهير كذا ، وعويم كذا .

وقسم مؤنث بالهاء نحو : يمنة ،ويسرة في المكان ،وغدوة ، وبكره في الزمان ، فهذا أيضا يصغر على حاله بالهاء ،تقول : هو يمينة كذا ويسيرة كذا (٣) ،وجاء غديـة وبكيرة.

وقسم يؤنث (٤) بغير علامة ،وذلك قدام ووراء .

قال ابن جني : ومن العرب من يؤنث امام (٥) ،وكان القياس في هذه أن تصغر بغير علامة ،لأن القاعدة أن الحرف الرابع

---

(١) تكملة من "ح" و "ق" .
(٢) في "ح" "واما تحقير الذات".
(٣) في "ح" "يمنة كذا ويسرته".
(٤) في "ح" "مؤنث".
(٥) حكى ذلك الكسائي اللسان "أمم" وذكرها الفراء ،في المذكر والمؤنث له : ٣٥ دون أن يعزو حكايتها للكسائي .
وانظر : المذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٣٧٧ ،والمذكر والمؤنث لابن التستري : ٥٥.

في المؤنث بغير علامة يقوم مقامها ،ولا يجمع بينهما ولكنها لما شذت بخروجها عن نظائرها ، شذوا في تصغيرها ،لأن الشذوذ يأنس بالشذوذ فقالوا : (١) قديديمه ،ووريئه ،وأميمه ، فجمعوا بين الشيء وما يقوم مقامه تنبيها على الشذوذ ،وذلك أن تأنيث الكلمة انما يعلم اما بالعلامة الموضوعة / لذلك ،واما بالأحكام المذكورة في باب التأنيث، وقدام ٣٢١
ووراء ،وامام في أحد وجهيها مؤنثات ،وليس فيها شيء مما ذكر (٢) فيعلم به تأنيثها فأظهروا العلامة في التصغير وجمعوا بينها وبين الحرف الرابع على خلاف المعهود ،لضرورة التنبيه على التأنيث ،وهذا بين ان شاء الله .

وقسم صغر على غير بنائه المستعمل ،وذلك في أسماء العشية، قالوا في مغرب الشمس : مغيربان ،وفي العشي عشيان ، وقالوا فيهما : مغيربانات ، وعشيانات ،كأنهم جعلوا الحين اجزاء (٣) ، لأنه كلما مضى منه جزء خلفه جزء آخر ،وكل واحد من تلك الأجزاء مغرب وعشي ، كما قالوا : عظيم المناكب ،ومفارق رأسه ،وانما هو منكب ومفرق ، ولكنهم جعلوا كل جزء منكبا ومفرقا ،وهو كثير في كلامهم. (٤)

---

(١) ساقطة من "ح".
(٢) في الأصل و"ق" "يذكر" والصواب المثبت ،لأنه قد ذكر فيما سبق .
(٣) الكتاب : ٣/ ٤٨٤ ،وانظر المقتضب : ٢/ ٢٧٧.
(٤) في الأصل "عشياة" وفي "ق" "عشيات" بضم ففتح ،وياء مشددة والصواب ما أثبت من "ح" بفتح العين ثم شين مشددة ثم الف ، لأن مكبر عشيشية عشاة ، تجعل أولى ياءى عشية شينا مفتوحة ،فتدغم الشين في الشين ،وتنقلب الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها. شرح الشافية : ١/ ٢٧٥ ، وانظر الكتاب : ٣/ ٤٨٤.

وقالوا : في عشية ،وعشيشية ،وفي الأصل ،أصيلان ، فكأنهم حين قالوا : مغيربان ،وعشيان ،وعشيشية انما صغروا مغربان وعشيان ،(١) مثل ندمان وعشاة (٢) وذلك على تقريب حين من حين ،وتقليل ما بينهما ، وعلى هذا المعنى صغروا غدوة وضحوه ،فالمراد بغدية وضحية القرب من طلوع الشمس ، كما أن المراد بعشيشية القرب من غروبها .

ثم أنشد أبو القاسم في الباب بيت القطامي شاهدا على تأنيث قدام وهو :(٣)

قديديمة التجريب والحلم انني أرى غفلات العيش قبل التجارب

والشاهد فيه الحاق علامة التأنيث في التصغير ،ولو كان مذكرا لم يجز ذلك ،و "قديديمة" نصبت(٤) على الظرف بفعل تقدم في بيت قبله وهو :

صريع غوان راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب سود الذوائب

فالعامل في لدن ،وقديديمة "راقهن ورقنه" ،والغواني جمع غانية ، وهي التي غنيت لجمالها(٥) عن الزينة ،ومعنى راقهن : [أي(٦)] أعجبهن بجماله وشبابه ،ورقنه ،أعجبنه ،ولدن ،أي من وقت شبابه الى وقت شيبه قبل أن يجرب الأمور ،ويكون له حلم ينهاه عن القبيح ،فان

---

(١) مثل هذا ورد في الكتاب : ٣/ ٤٨٤-٤٨٥ ،وشرح الشافية : ١/ ٢٧٥.
(٢) في "ق" "عشيان" بالتصغير خطأ ،والصواب المثبت بفتح فسكون ، ثم فتح ،انظر الكتاب : ٣/ ٤٨٤.
(٣) البيت في الجمل : ٢٥٠ وهو في ديوان القطامي : ٥٠ ،و في المقتضب : ٢/ ٢٨٣ ، ٤/ ٤١ والمذكر والمؤنث للانبارى : ٣٢٢ ، والحلل : ٣٣٣ .
(٤) في "ق" "بالنصب".
(٥) في "ح" "بجمالها" .
(٦) زيادة من "ق" .

غفلات العيش ولذاته انما هي قبل التجارب والفكرة في العواقب ويروى انني بكسر الهمزة على الاستئناف ،وأنني بفتحها ،وهو مفعول من أجله ،وفي المكسورة ذلك المعنى (١) كقوله تعالى : ﴿ ويصلى سعيرا ﴿انه كان في أهله مسرورا ﴾ (٢) .

وانما قالوا : وريئة في لغة من جعل الهمزة أصلية ، (٣) ومنهم من يقول : وريت بكذ ، أى ساترت (٤) ،ولامها على هذا ياء بدليل أن الفاء واو وتصغيرها على هذا : وريه على مذهب سيبويه ، ودخول التاء (٥) على هذا جار على القاعدة في ثلاثي المؤنث المجرد . وعلى طريقة أبي عمرو وريه. (٦)

ويحتمل أن تكون المادة الأولى راجعة الى هذه المادة ، ويكون اثبات الهمزة من باب اجراء المنقلب مجرى غير المنقلب . والله أعلم.

ثم قال : (وما كان من الاماكن والزمان غير متمكن لم يجر تصغيره) . (٧)

رد الشلوبين هذا الموضع عليه ،بأنه لو كانت هذه علة توجب امتناعا ، لم يصغر قبل وبعد ، لاتصافهما (٨) بذلك.

واجيب بأن التصغير فيهما على خلاف القياس كما قاله أبو القاسم ، فهو محفوظ لا يقاس عليه. والله أعلم.

---

(١) أى معنى المفعول لأجله ، وما ساقه من شرح للبيت واعراب استفاده من ابن السيد في الحلل : ٣٣٣-٣٣٤.
(٢) الانشقاق : ١٢-١٣.
(٣) في الأصل : "أصليا" .
(٤) في "ق" استاترت" خطأ.
(٥) في الأصل و"ق" "الياء" بالتحتية خطأ.
(٦) انظر مذهب ابي عمر فيما تقدم ص
(٧) الجمل : ٢٥٠.
(٨) في الأصل "لاتصالهما" خطأ.

باب تصغير الأسماء المبهمة

لما كان لهذه الأسماء حكم بين حكمين أفردها بالذكر ، وذلك أن التصغير تصرف في لفظ المصغر ، والأسماء المبنيات غير قابلة لتصرف اللفظ ، لكن لما كان لهذه الأسماء تعلق بالمتمكن من جهة أنها تثنى وتجمع ،وتوصف ، ويوصف بها ،وتعلق بغير المتمكن ، من جهة أنها مبنية ، لتوغلها في شبه الحرف ، جعلوا لها / منزلة بين المنزلتين ٣٢٢
فصغروها اعتبارا بتعلقها ،ولم يوفوها وجوه التصغير كلها اعتبارا بتعلقها بغير المتمكن الذى لاحظ له في التصغير ،فتركوا أوائلها على حالها ، وزادوا الفا في آخر المقصود منها (١) ،وقبله في الممدود ،ليكون عوضا من فوات ضم أوائلها للتصغير وربما استعمل ياء التصغير فيها ثانية (٢) على ما يأتي (٣) ان شاء الله ، فكذلك قالوا في تصغير أَلَى : أليا ،وفي تصغير ألاء (٤) أليا ،والذى : اللذيا ،والتي اللتيا بفتح ما قبل ياء التصغير في جميع ذلك على حكم التصغير .

وما كان منها على حرفين نحو : ذا ،وتا ،فانه لا يمكن تصغيره على لفظه المستعمل ،لأن ياء التصغير لا تقع الا ثالثة ، متوسطة لفظا أو أصلا ، فلو صغرناه على لفظه المستعمل ، فكانت ياء التصغير ثانية ومتأخرة ،فوجب رد الكلمة الى أصلها ،وهو : ذى بياء مشددة ، فصغرناها فوقعت ياء التصغير بين اليائين ، وزدنا بعد الآخرة (٥)

---

(١) التكملة : ٥٠٦.
(٢) في الأصل "ثابتة" خطأ.
(٣) في "ح" "على ما يلزم" خطأ.
(٤) هناء "الاء" : الممدودة.
(٥) في "ح" "الأخيرة".

الفا عوضا من ضم الأول على ما مضى فقلنا : ذيبا ، فلما اجتمعت ثلاث ياءات لم يكن بد من حذف احداها (١) ،فرارا من الثقل ،فلم يمكن حذف ياء التصغير؛ لئلا يختل معناه ،ولا حذف الثالثة لما كان يلزم عليه من فتح ياء التصغير ،لأجل الألف التي بعدها ،وياء التصغير لا تقبل الحركة أصلا ، كما لا تقبلها الف التكسير ، لأنهما متقابلان ، فلم يبق الا حذف الأولى ،فلذلك وقعت ياء التصغير ثانية في الاستعمال وهي في الأصل ثالثة ،وتقول في " تا " المشار به الى المؤنث : تيا على ما ذكر في " ذا " . ولم يصغر من أسماء الاشارة الى المؤنث (٢) غيرها ،كما لم يثنوا غيرها ،وذلك من باب الاستغناء بالشيء عن الشيء.

فان قيل : أما الاستغناء بتصغير " تا " عن تصغير " ذى " و " ذهي " و " ذه " فظاهر ،لأنهم لو قالوا فيها ،ذيا بفتح الأولى لالتبس بالمذكر ،ولوتركوه مكسورا فقالوا : ذيا لخالفوا القاعدة وهي : أن ياء التصغير لا يكون ما قبلها الا مفتوحا ،لأنها في مقابلة ألف التكسير ، وأما استغناؤهم بتصغير " تا " عن تصغير " تي " فدعوى.

الجواب أنهم لو صغروها لم يكن بد من أحد أمرين ، اما فتح التاء ،واما كسرها ،فان تركوها مكسورة خالفوا القاعدة ،وان فتحوها عادوا الى " تا " فإذن ولا بد من الرجوع الى " تا " ، فالبقاء معها أولى من تكلف عمل لا دليل عليه. (٣)

رأى الأمر يفضى الى آخر فصير آخره أولا

فلهذا والله أعلم قالوا بالاستغناء ،وأيضا فان " تا " أكثر استعمالا من " تى " وبالله التوفيق .

---

(١) في الأصل و " ق " " احداهما " بالتثنية خطأ.
(٢) في " ق " " من أسماء الاشارة المؤنثة ".
(٣) سبق ص

فصل : فاذا ثنيت اللذيا ،واللتيا ،وذيا ،وتيا قلت : اللذيان ،واللتيان ،وذيان ،وتيان ،فحذفت الألف المزيدة في آخر المصغر عوضا من ضم الأول ،لالتقائها ساكنة مع ألف التثنية ،كما فعل ذلك قبل التصغير ، كذا يقول الأخفش .

ويقول سيبويه : انما حذفت لمجرد المعاقبة لمابعدها ، كما أن التنوين حذف لمجرد معاقبة الف الندبة اذا قلت : واغلام زيداه ، ولولا ذلك لحرك ،لالتقاء الساكنين .

وتظهر ثمرة الخلاف في جمع اللذيا ، فمن زعم أن الحذف لالتقاء الساكنين قال : اللذيون ،واللذيين . كالمصطفون ،والمصطفين ، ومن زعم أنه انما حذف لمجرد المعاقبة قال : اللذيون واللذيين بضم الياء في الرفع وكسرها في الجر.(١)

وفي نسبة كل واحد من القولين اضطراب سببه اضطراب الرواية في الكتاب ، فأثبتها السيرافي على ما سقناه هنا ،وعكسها الأستاذ أبو الحسين وغيره ،وكل تكلم على ما ثبت عنده في روايته / وبالله التوفيق . ٣٢٣

وزعم ابن خروف أن من قال الذين في الأحوال الثلاثة قال : اللذيين ،ومن قال : اللذون ،وهم كنانة قال : اللذيون(٢) رفعا ،

---

(١) انظر قول سيبويه في الكتاب : ٤٨٨/٣ وقول الأخفش في المقتضب : ٢٨٩/٢ وإلى مذهب سيبويه ذهب المبرد ،ونسب الأعلم في النكت : ٩٥٠ موافقته للأخفش وما في المقتضب يخالف ذلك. ومذهب الأخفش أنه لما حذفت الألف المزيدة بقي ما قبلها مفتوحا ليدل على الألف المحذوفة ،وعليه يكون لفظ الجمع كلفظ التثنية سوى أن نون الجمع مفتوحة ونون التثنية مكسورة. انظر شرح ابن يعيش : ١٤١/٥ وشرح الشافية : ١٨٨/١.

(٢) بضم الياء المشددة في حالة الرفع ،وكسرها في الحالتين الاخريين شرح ابن يعيش : ١٤١/٥.

واللذيين نصبا وخفضا ،وهذا الذى قاله أظهر [١] ،والله أعلم.

ثم أنشد : [٢]

(ألا قل لتيا ...) البيت

شاهدا على تصغير " تا " على " تيا " على حسبما تقدم ،ومعنى البيت ؛ الا قل لهذه المحبوبة قبل مرورها اسلمي ،و" المرة " من المرور كالجلسة من الجلوس ،وهي الهيئة ،وقيل : المرة القوة من قوله تعالى ﴿ ذو مرة فاستوى ﴾ [٣] أى قبل عزمها في النهوض واستحكام نيتها وهو من قولهم : استمر مذهبه على كذا ،و" تحية " مصدر لا سلمى ،لأنه تحية .

ثم قال أبو القاسم : (وفي تصغير اللاتي [٤] اللتيات) .

ليس اللتيات تصغير اللاتي على اللفظ ،وانما ذلك على المعنى ، وانما أراد أنك رجعت الى الواحد ،وهو التي ، فصغرته فقلت : اللتيا ، ثم جمعته بالألف والتاء ،فقلت : اللتيات ،كما تقول في تصغير دراهيم : دريهمات ،وتفسيره أنك رجعت الى واحده ،وهو درهم ، فصغرته ،فقلت: دريهم ،ثم جمعته بالألف والتاء ،فقلت : دريهمات ، وكان حق " اللاتي " [٥] أن يصغر على لفظه ،لأنه من قبيل أسماء الجموع ،وأسماء الجموع كلها تصغر على الفاظها ،لأنها من قبيل الآحاد في اللفظ ، وموضوعة للقليل ،وان جاز أن يعنى بها الكثير كغيرها ،ولكنهم استغنوا عن ذلك بما ذكر.

---

(١) في " ح " " ظاهر ".
(٢) البيت بتمامه كما في الجمل : ٢٥١
الا قل لتيا قبل مرتها اسلمى تحية مشتاق اليها متيم
وهو مطلع قصيدة للأعشى الكبير في ديوانه : ١١٩ ،وانظره في الحلل : ٣٣٥.
(٣) النجم : ٦.
(٤) في " ق " " اللتي " هكذا بلامين. وانظر الجمل : ٢٥١.
(٥) في " ق " " اللتيات ".

فصل : ونقصه التنبيه على تصغير المجموع ،وعلى تصغير الترخيم .

والقول في ذلك أن جموع السلامة كلها ، لمذكر [كانت] أو لمؤنث (١) تصغر على ألفاظها ،لأنه لا مانع من ذلك من طريق المعنى ، اذ (٢) كان اللفظ موضوعا للقليل ،وهو العشرة فما دونها ، وتصغير الجمع انما يراد به تقليله ،ولا تدافع بين المعنيين ،فتقول : في زيدين (٣) ،زييدون ،وفي جعفرين (٤) جعيفرون (٥) ،وفي هندات هنيدات ، ويجوز لك مع هذا ، أن ترجع الى واحدها فتصغره ،ثم تجمعه على ما يقتضيه قياسه ، وصورة هذه المسألة كصورتها اذا صغرت الجمع على لفظه ، ولم ترجع الى الواحد ، والاختلاف انما هو في القصد كمسألة : منصور المرخم على اللغتين معا ،الا أنك اذا صغرت الجمع على لفظه كان المراد بذلك تقليل العدد ،واذا رجعت الى واحده فانما أردت تحقير ذاته ،ولم تذهب الى تقليل عدده جريا على القاعدة (٦- المذكورة أولا ،وتقول في هندات : هنيدات اذا صغرته على لفظه من غير اعتقاد -٦) تكلف ،واذا رجعت الى الواحد اعتقدت الحاق هاء التأنيث على القاعدة في تصغير ثلاثي المؤنث المجرد ، ثم لما جمعت ذلك الواحد حذفت منه هاء التأنيث الملحقة في الواحد ،لأجل التاء الواردة ،لأنه لا يجمع بين تاءي تأنيث في كلمة واحدة ، فتفهم ذلك.

---

(١) في الأصل " المذكر والمؤنث " وفي " ق " للمذكر او للمؤنث ، والمثبت من " ح " والتكملة منها أيضا.
(٢) في الأصل و " ق " " اذا " خطأ والمثبت من " ح ".
(٣) في " ح " " زيد " وفي الأصل " زيدون " مرفوعا.
(٤) في " ح " " جعفران " خطأ.
(٥) في " ق " " جعيفرين " انظر شرح ابن يعيش : ٥/١٣٢.
(٦-٦) ساقطة من " ح ".

ويلحق بجموع السلامة في الوجهين من التصغير على اللفظ ، والرجوع الى الواحد على حسبما تقدم أربعة أبنية من جموع التكسير وهي أفعال ،وأفعل ،وأفعلة ،وفعله ،فتقول في أجمال : أجيمال ،وفي أكلب ،اكيلب ،وفي أرغفة ،أريغفة ، وفي فتيه ،فتيه ،وان شئت رجعت الى الواحد فصغرته ، ثم جمعته على قياسه المذكور في بابه على المعنيين.(١)

ومما يصغر على لفظه أسماء الجموع كقوم ،ورهط ،وابل وغنم(٢) ،ولا بد من مراعاة القاعدة في التصغير ،وهي الحاق العلامة في ثلاثي المؤنث المجرد ،فتقول في ابل : أبيله ،وفي غنم ،غنيمه. وسأل سائل هل يقال في قوم قويمه على قولهم : قامت القوم بتأنيث الفعل .

الجواب أنه لا يجوز ،لأن تأنيث فعله(٣) كتأنيثه في نحو قامت الرجال لا يعتبر هنا ،كما لا يعتبر في باب ما لا ينصرف ،لأنه انما عرض(٤) / بلحظ جماعة ،ويزول بلحظ جمع ، فلا يعتد به. ٣٢٤

فصل : وأما أسماء الأجناس كنخل ،ونحل ،وتمر(٥) ، فانها بمنزلة أسماء الجموع في أنها تصغر على ألفاظها ، لأنها آحاد

---

(١) انظر شرح ابن يعيش : ٥/١٣٢.

(٢) لأبي الحسن الأخفش تفصيل في المسألة وهو : أنه اذا كان لاسم الجمع واحد من لفظه صغر على لفظ الواحد مثل صحب ، وركب ، فان لهما مفردين ،وهما صاحب ،وراكب ،فيصغران على رويكب ،وصويحب . انظر ارتشاف الضرب : ١/١٨٢ ،وانظر المسألة في التبصرة : ٧٠٥ ، وشرح ابن يعيش : ٥/١٣٣.

(٣) في الأصل "فعلة" بتاء معقودة . خطأ.

(٤) في الأصل و"ق" "عوص" بالواو . خطأ.

(٥) في "ق" "ثمر" خطأ.

مثلها ، تقع على متعدد [١] ، الا أنها تخالفها في أن المؤنث منها لا تلحقه هاء التأنيث في التصغير ،فرقا بينه و بين واحده ،وقد تقدم ذلك ، فتقول في نخل ،و نحل ،وتمر ، نخيل ،و نحيل ، وتمير على اللفتين معا ، و تصغير هذا الضرب على لفظه يدل على أنه ليس بتكسير ، لأنه اذ ذاك خارج عن أبنية القلة .

فان قال قائل : لم لم يكن على وجهين أحدهما أن يكون أصلا والواحد ثان عنه فخرج بالتاء الفارقة بين الواحد والجنس ،فيكون تمره من تمر ، بمنزلة ضربة من ضرب .

والثاني : أن يكون ثانيا عن الواحد على القاعدة في التكسير كما قال سيبويه في تخمه ،و تخم ، و تهمة ،و تهم ،فيكون تصغيره على لفظه على الوجه الأول ،ويرجع على الثاني الى الواحد ،فيصغر ثم يجمع بالألف والتاء .

فالجواب أن ذلك محتمل وفيه نظر . وعلى ذينك اللحظين تنبنى مسألة في الايمان وهي :

من حلف أن يأكل تمرا واحتيج الى اللغة هل يبر بأكل واحدة أو لا يبر الا بأكل ثلاث أو ثنتين على خلاف الناس في أقل الجمع ، فيظهر أن من جعل تمره من تمر ، بمنزلة ضربة من ضرب يقول بالأول ، كما أنه من حلف أن يضرب غلامه ضربا ،فانه يبر بضربه واحدة ، بناء على القاعدة في أسماء الأجناس أنها يعبر بها عن القليل والكثير مما يتناوله [٢] اللفظ ، و من يجعل [٣] تمرا تكسير تمرة قال : بالثاني بناء

---

(١) في " ق " " على ما تعدد ".
(٢) في " ح " " مما لا يتناوله " خطأ.
(٣) في " ق " " جعل ".

على أن تمرة من تمر على هذا التقدير بمنزلة رغيف من أرغفة ، فكما أنه من حلف أن يأكل أرغفة ، فانه لا يبر الا بأكل أقل الجمع ، فكذلك من (١) حلف أن يأكل تمرا لا يبر الا بأكل أقل الجمع والله أعلم.

فصل : وأما ما عدا ما ذكر من جموع التكسير فان شيئا من ذلك لا يصغر على لفظه ، للمناقضة التي بين صيغتي التصغير والتكسير ، وذلك لأن هذه تقتضي التقليل وهذه تقتضي التكثير ، فلما تدافع المعنيان وجب الرجوع الى الواحد المستعمل أو القياسي ، ان كان غير مستعمل فتصغره وتجمعه على قياسه ، وهذا ان لم يكن له جمع قلة ، فتقول في مساجد : مسيجدات ، وفي مذاكر ، ذيكرات (٢) ، وفي سمحلة سميحون ، ترجع الى مسجد ، وذكر ، وسمح ، وان لم يستعمل .

فان كان له جمع قلة جاز الاقتصار عليه ، لأن الغرض بتصغير الجمع تقليله ، وهذا المعنى حاصل بالرجوع الى جمع القلة ، فيصح الاكتفاء به على هذا ، فان أردت مع هذا المبالغة في القلة صغرته على لفظه ، فقلت في الكلب أكيلب ، وفي اجمال أجيمال ، وفي فتية فتية. (٣)

فصل : ولا أعلم شيئا من جموع الكثرة صغر على لفظه الا في موضعين : أحدهما مسألة أصيلان على قول القاضي السيرافي ، ومسألة أشياء على قول أبي الحسن.

أما أصيلان ، فان السيرافي يقول : كأنهم جمعوا أصيلا على أصلان ، كرغيف ورغفان ، ثم صغروه شذوذا ، وقال ابن جني في التوجيه

---

(١) في "ح" "لمن".
(٢) في الأصل و"ق" "مذيكرات". خطأ .
(٣) انظر المسألة في ارتشاف الضرب : ١/ ١١٣.

انما امتنع تصغير جمع الكثرة على لفظه ،لما في ذلك من تدافع الكثـــرة والقلة في المثال الواحد في حالة واحدة ، وليس ذلك في تصغير الظرف (١) ، لأنه انما يراد بتصغيره التقريب (٢) ، فلا مانع اذا من تصغيره ، ورده الشلوبين بأنه تقليل في التحصيل ،لأن اللفظ حينئذ انما يتنـــاول الأوقات القريبة من الليل .

وفي هذا الرد نظر ،وذلك أن المراد بتصغير الجمع تقليـــل عدده ، وليس ذلك في أُصيلان ،وبيان ذلك أن الأَصيل هو العشِـــي ، فكأنهم جعلوه أجزاء متعددة عشرين مثلا أو / ثلاثين فصغروا اللفظ ٣٢٥
تنبيها على تقريب الأجزاء من الليل ،ولا يلزم من ذلك تقليل عددها ،بل يكون كل واحد من تلك الأجزاء مصغراً دونه مكبرا ،فتكون الأجزاء كلُّها قريبةً من الليل ، فيكون التقليلُ راجعاً إلى كلِّ جزءٍ في ذاته ،وإنَّما المحضور تقليل العدد في جمع الكثرة ، (٣- فما قاله ابن جني على هذا صحيح -٣) ، فتأمله . وبالله التوفيق .

مسألة (٤) : قد تقدم أن القاعدة في نحو تصغير : فعـــلان فعيلان بسلامة الألف ، لفتح (٥) ما بعد ياء التصغير ،الا أن تكـون العرب قد كسرته على فعالين ،وصحت فيه النون ،فيجب حينئذ اتبـــاع التصغير التكسير ،فتقول في سرحان : سريحين ،لقولهم : سراحين ،وفي سلطان سليطين ،لقولهم : سلاطين ،وفي دكان ،دكيكين ،لقولهم :

---

(١) في "ح" "الظروف".
(٢) في الأصل "التعريف" واضحة . وهي خطأ.
(٣-٣) ساقطة من "ح".
(٤) هذه المسألة ساقطة من "ح". وانظر في هذا الموضع الكتاب : ٤٢٠-٤٢٣ ، والمقتضب : ٢/ ٢٦٤.
(٥) في "ق" "بفتح" وهو متجه.

دكاكين ،فتنقلب الألف ياء لكسر ما بعد ياء التصغير ، كما انقلبت ياء لكسر ما بعد الف التكسير ، فان لم تكسره العرب على فعالين ، أو كسرته على فعالين ، ولم تصح فيه النون وجب[١] سلامة الألف فيه ، لوجوب فتح ما بعد ياء التصغير ، كما يجب ذلك في باب فعلى ، لتمحض شبه الألف والنون هنا بالألف والهمزة ثمة ، فقولهم : أصيلان ، وهو تصغير اسم آخره الف ونون زائدتان ، فاثبات الألف جار على القاعدة المذكورة ، لأنه لم ينطق به مكبرا فيكسر ،والا كسر على تقديره.

وحكى ارتباطها وامتناعها من الدخول تحت الأقيسة.

قلت المعتمد عليه ما قدمته[٢] أولا ،ولعل الفارسي انما قال ذلك لضرب من التصرف في المقال ، دون نظر الى القاعدة ، لأن الرجوع الى القواعد انما يكون[٣] على وجه الفتوى ،ومقام الفتاوى دون مقام المناظرات[٤] . والله أعلم .

فصل : وأما مسألة أشياء ،فانها عند أبي الحسن " أفعلاء " محذوفة[٥] الهمزة التي هي لام تخفيفا ،فقيل له كيف تصغيرها ،فقال : أشياء ، فقيل له : هلا رددته الى واحد ،فقلت شييئات ،لأن أفعلاء لا تصغر على لفظها ، فلم يأت بمقنع .

قال الفارسي : والجواب عن ذلك أن أفعلاء في هذا الباب[٦] انما جاز تصغيرها ، لأنها صارت بدلا من أفعال ،بدلالة اضافة العدد

---

(١) ساقطة من " ق " .
(٢) في " ق " " ما مهمته ".
(٣) في الأصل " يتكون ".
(٤) في " ق " المناظره .
(٥) في " ح " " فحذفت ".
(٦) في " ح " " الموضع ".

القليل اليها ،وتذكيرهم اياه في نحو ثلاثة أشياء ، فلذلك جرى عليها ما جرى على " أفعال " من الأحكام ، فلم يجتمع على هذا في الكلمة مايتدافع من ارادة التقليل والتكثير في شيء واحد فيمتنع تصغيره.

فصل : وأما تصغير الترخيم ،فيكون في الاعلام وغيرها عند سيبويه ،وقصره الفراء (١) على الاعلام اعتبارا بترخيم النداء ،وحكمه أن تحذف من الاسم الذى تريد تصغيره جميع زوائده ،والاقتصار على الأصول ،الا علامات التأنيث الثلاث ،التاء ،والألف ،والهمزة ،وعلامة التثنية وجمعي التصحيح نحو الزيدون والهندات ،وزيادة أفعال وأفعل وأفعلة في حال التكسير ، فانه لا يحذف شيء من هذه العلامات . أما التاء فلأنها يجب الحاقها في كل مؤنث ثلاثي أصلا كهند ، أو صيرورة كزينب، تقول فيهما : هنيدة وزنيبة (٢) ،فاذا صغرتها وجب اثباتها .

وأما الألف والهمزة فلو حذفتا لم يكن بد من الحاق التاء على الأصل المذكور ،فاذ ولا بد من العلامة ، فبقاء الكلمة على ما هي عليه أولى من حذفها واجتلاب (٣) حرف أجنبي يعطى / معناه ،وأما علامة ٣٢٦
التثنية وجمعي التصحيح ،فان حذفها يخل بالمعنى الذى سيقت له، فينبغي على ما تقدم أن يكون كميت تصغير كمت غير مستعمل ، يجرى على المذكر والمؤنث بلفظ واحد ،ولو كان اذا جرى على المؤنث تصغير كمتاء (٤) كحمراء لم يجز حذف الهمزة منه (٥) على ماتقدم ،

---

(١) انظر الكتاب : ٣/ ٤٧٦ ،والمقتضب : ٢/ ٢٩٢ ،وشرح الشافية : ١/ ٢٨٣ .
(٢) في الأصل " زبينبه " خطأ.
(٣) في " ق " " واجتناب " واضحة بالنون ،وفي الأصل تحتمل القراءتين ، والتصويب من " ح ".
(٤) في " ح " " كميتاء " خطأ.
(٥) ساقطة من " ق ".

وأما قوله :[١]

وكمتا مدماة ....

فلا دليل فيه ،لأن فعلانة[٢] قد يجمع على فعل كورد وورد ،وان كان قليلا. والله أعلم.

وحكى سيبويه في ابراهيم بريه[٣] على تشبيه[٤] الأصل بالزائد . وبالله التوفيق .

---

(١) البيت بتمامه :

وكمتا مدماة كأن متونها جرى فوقها واستشعرت لون مذهب

وهو لطفيل الغنوى . وهو في الكتاب : ١/ ٧٧ والمقتضب : ٤/ ٧٥ والجمل : ١١٦ ،والحلل : ١٤٦ وقد سبق تخريجه ص :

(٢)

(٣) الكتاب : ٣/ ٤٧٦ وانظر أيضا : ٣/ ٤٤٦ حيث صغر ابراهيم على : بريهيم ،وانظر رد المبرد على سيبويه في تصغير ابراهيم على " بريهيم " فيما نقل من شرح السيرافي ورده عليه في هامش الكتاب : ٢/ ٤٤١ ،ورد الفارسي أيضا على المبرد في المسائل الحلبيات : ٣٧٩ .

(٤) في الأصل " على تشبيهه ".

باب النسب (١)

النسب والاضافة والاسناد في اللغة بمعنى واحد ،الا أن النحويين اصطلحوا للتفرقة بين الأبواب ،فخصوا النسب بما لحقه من آخره ياء مشددة على معنى الوصف ،وخصوا الاسناد بما (٢) ضم الى غيره على جهة الافادة ، وخصوا الاضافة بما (٢) ضم الى غيره على جهة التخصيص أو التعريف. (٣)

ثم ان هذه الياء المذكورة تلزم الاسم المنسوب اليه أربعة تغايير، تغييران من جهة اللفظ وهما : لزوم كسر ما قبلها ،ونقل الاعراب اليها ، وتغييران من جهة المعنى وهما : نقله الى باب الصفة المشبهة فيجرى مجراها في جميع ما ذكر فيه من الوجوه ،ونقله من مدلول الى مدلول آخر، ألا ترى أن غرناطة اسم للمدينة المحروسة ،ومدلول غرناطي الرجل المنسوب اليها.

فصل : ولما لزمت هذه التغايير الأربعة ،صارت كالتمهيد لما أردف عليها من التغاييرر الآتي ذكرها ،وهي على ضربين : مقيس وغير مقيس .

فغير المقيس ما غير على سبيل التوطئة والاشعار بأن الباب باب تغيير ،فهذا الضرب موقوف على الوارد منه.

---

(١) ذكر ابن عصفور في شرح الجمل :٢/٣٠٩ اختلاف النحويين في تسمية هذا الباب ،ورجح أن الصحيح تسميته باب الاضافة ، قال : لأن الاضافة أعم من النسب ،لأن النسب في العرف انما هو اضافة الأنساب الى آبائه وأجداده .

(٢) في الأصل " بم ضم " هكذا في كلا الموضعين.

(٣) في " ق " " والتعريف ".

وأما الضرب المقيس فهو ما غير بسبب الاستثقال على ما يأتي تفصيله بعد ان شاء الله .

ولما كثر التغيير في هذا الباب ،بدأ أبو القاسم بذكر أشياء من نوادره على سبيل التوطئة للضرب المقيس ،وقد علم أن الأصل بقاء الاسم على ما كان عليه قبل لحاق الياء (١) من عدم التغيير ، الا ما أوجبه لحاقها من التغايير المذكورة ،وأنا أذكر تلك النوادر وما قيل فيها واحدا واحدا ان شاء الله .

فمن ذلك قولهم في النسب الى العاليه (٢) ، وهي مواضع مرتفعة علوى بضم العين ، والقياس عالى ، وكأنهم خافوا اللبس بالنسب الى " عاليه " اسم امرأة (٣) ، فبنوا الاسم على فعل ،ليقع الفرق .

ثم قال : (وفي النسب الى الشتاء : شتوى) (٤) .

ثبت في كتاب سيبويه بالضبطين ، بفتح التاء وسكونها (٥) ، فأما شتوى بفتحها فلا خلاف أنه على غير قياس ،وكأنهم بنوا الاسم على فعل مثل عصا ، فقالوا شتوى مثل عصوى (٦) ، فهو من تغيير النسب . وأما شتوى بسكونها ،فان صح أن الشتاء جمع شتوة ،كان قولهم في النسب الى الشتاء : شتوى بسكون التاء على القياس ، لأن النسب

---

(١) في الأصل و" ق " " التاء " منقوطة من فوق .

(٢) اسم لكل ما كان من جهة نجد من المدينة ،وما كان دون ذلك من جهة تهامة فهي السافلة . معجم البلدان " عاليه ".

(٣) ذكر الأعلم أنهم قالوا علوى نسبة للعلو ،لأنه معنى العاليه ، أو ليفرق بين نسبة هذا الموضع وامرأة اسمها العاليه. النكت: ٨٨٣ .

(٤) الجمل : ٢٥٢.

(٥) لم أقع على هذا في الكتاب . والله أعلم.

(٦) في " ح " " فقالوا شتوى وعصرى ".

الى الجموع انما يقع على واحدها دون الفاظها ، وهذا [هو] (١) قول الزبيدى (٢) ،وغيره عنده (٣) غير صحيح ،وان كان الشتاء والشتوة مترادفين على الزمان الواحد ، كان القياس في النسب الى الشتاء : شتائي ،أو شتاوى ،مثل النسب الى كساء والى شتوة شتوى ، والشذوذ على هذا القول انما هو في الاقتصار على النسب الى الشتوة دون الشتاء ،وهو قول ابن الضائع .

---

(١) زيادة من "ح" و "ق" .

(٢) هو أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدى ،بضم الزاى نسبة الى قبيلة "زبيد" اليمنية لا الى مدينة "زبيد" بفتح الزاى عالم باللغة والأدب شاعر ،ولد ونشأ باشبيلية ولد سنة ٣١٦ ،وتوفى سنة ٣٧٩ . اشارة التعيين : ٣٠٧ ، وبغية الوعاة : ١/ ٨٤ ، والاعلام : ٦/ ٨٢ .
انظر قول الزبيدى في الواضح : وارتشاف الضرب : ٢/ ٢٩١ ، ومذهب الزبيدى هذا ، هو مذهب أبو العباس المبرد وسيرمان .
انظر شرح الشافية : ٢/ ٨٢ ،وارتشاف الضرب : ٢/ ٢٩١ .
وفي هذه المسألة قال في اللسان : " شتا " ١٤/ ٤٢١ . قيل الشتاء جمع شتوة . قال الجوهرى : وجمع الشتاء أشتية . قال ابن برى : الشتاء اسم مفرد لا جمع بمنزلة الصيف ،لأنه أحد الفصول الأربعة ، ويدلك على ذلك قول أهل اللغة : أشتينا دخلنا في الشتاء ،وأصيفنا دخلنا في الصيف ، وأما الشتوة فانما هي مصدر شتاء بالمكان شتوا وشتوة للمرة الواحدة ،كما تقول : صاف بالمكان صيفا وصيفة واحدة ، والنسبة الى الشتاء شتوى على غير قياس ،وفي الصحاح : النسبة اليها شتوى وشتوى مثل خرفي وخرفي قال ابن سيدة : وقد يجوز أن يكونوا نسبوا الى الشتوة ،ورفضوا النسب الى الشتاء .

(٣) في "ق" "عنهم" .

والنكتة في بيان الشذوذ في شتوى ، كالنكتة في بيان الشذوذ في علماء جمع عالم ،وذلك أن الشتوة والشتاء مترادفان على الزمان المعروف لا على أن يكون الشتاء جمع شتوة ،وكذلك علماء يكون جمع / عالم وجمع عليم ،فلما قالوا في النسب : شتوى ، كان ٣٢٧
الظاهر أن يكون نسبا الى شتوة دون أن يكون نسبا الى (١) شتاء ، لأنك اذا جعلته نسبا الى شتاء كان شاذا ،واذا جعلته نسبا الى شتوة كان جاريا على القياس ،وكذلك علماء اذا جعلته جمعا لعالم كان شاذا ،واذا جعلته جمعا لعليم كان جاريا على القياس ،وحمل المسألتين على مقتضى القياس واجب ،فما وجه ارتكاب الشذوذ وترك مقتضى القياس ؟

الجواب قول سيبويه في علماء : يقولها من لا يقول الا عالم، (٢) وكذلك قال الشلوبين والاستاذ في شتوى يقولهما (٣) من لا يقول الا شتاء ، فبهذا تعين الشذوذ في المسألتين ،ولولا ذلك لوجب القول بمقتضى القياس وترك الشذوذ ،وهذا حسن في معناه.

وأما النسب الى الشتاء الذى هو جمع شتوة فالرجوع الى الواحد وهو شتوه ،فتقول على ذلك : شتوى ،ولا يسمع في هذا خلاف أصلا ، وانما الخلاف على القول بأن الشتاء والشتوة مترادفان على الزمان المعروف على حسبما تقدم ،وان كان قول الزبيدى عندهم خطأ ، حيث جعل الشتاء جمع شتوة في الموضع الذى يراد به الزمان المعروف ،وليس الشتاء الذى هو جمع شتوة بزمان ،انما هو جمع شتوة التي يراد بها

---

(١) ساقطة من "ح".
(٢) الكتاب : ٣/٦٣٢ وانظر اللسان "علم" ٢/٤١٧.
(٣) في الأصل و"ق" "يقوله".

المطرة ،وأما الشتاء الذى يراد به الزمان ، فمفرد لا جمع ،ولذلك (١) قال ابن عصفور حيث رد عليه : ويد الله أبدا مع الجماعة.

ثم قال : (والى الروح روحاني) (٢).

يقال روحاني بضم الراء في النسب الى الروح من الملائكة والجن جميعا ،فيما قاله سيبويه عن أبي الخطاب، (٣) ويقال أيضا في كل شيء فيه الروح من الناس والدواب والجن ، فيما قاله عن أبي الخطاب. (٤)

فأما الأول ،فلأنهم أرواح دون أجسام ،والروح عند أكثر علماء الشرع جسم لطيف .

وأما الثاني فعلى نسبة الشيء الى أشرف جزء منه وهو الروح ، لأنه [به] (٥) يمتاز عن الجماد .

ثم قال : (والى الرى : رازى ،والى مرو : مروزى) (٧) (٦-).

القياس في النسب الى الري : ريي ،وروى أحسن (٦-) ،وتجعل العين واوا حملا على الأكثر ،وهو من (٨) باب طويت ، لأنه أكثر من باب حيي ،والدخول في أوسع البابين واجب مع التجريد من الأدلة ،

---

(١) " ولذلك " كذا في جميع النسخ ،وليست " وكذلك " وقول ابن عصفور على هذا : " ويد الله أبدا مع الجماعة " وان كان الشك يتحيف هذا المثبت . لعدم التمكن من العثور على نص ابن عصفور في كتبه المطبوعة.

(٢) الجمل : ٢٥٢.

(٣) الكتاب : ٣/٣٣٨.
والذى في متن نسخة الاستاذ عبد السلام هارون : ٣/٣٣٨ " أبو الخطاب " مكان " أبي عبيدة " وذكر في هامش التحقيق أن في نسختي " أ " و " ب " " أبا عبيده " فيبدو أنه اقحام.

(٤) في جميع النسخ " أبو عبيدة "

(٥) تكملة من " ح " .

(٦-٦) في " ق " " والى الراى رائي وروى أحسن ".

(٧) الجمل : ٢٥٢.

(٨) ساقطة من " ح " .

فقولهم : رازى في النسب الى هذه المدينة شاذ ، لاختلاف المادتين ، وكذلك النسب الى مرو ،والقياس مروى ، كما تقول في النسب الى دلو : دلوى ،فقولهم مروزى شاذ ، وكأنهم بنوا الاسم على مفعل ،ثم أوقعوا النسب عليه.

ثم قال : (والى البصرة بصرى).(١)

حكى (٢) يعقوب أن البصر الحجر الأبيض (٣) ،فاذا لحقته التاء فتحو الباء ،فقالوا : بصر . قال القتيبي : قولهم بصرى على القياس ،لأن فتحها مسبب عن لحاق التاء ،فلما زال سبب فتحها في النسب رجعت الباء الى أصلها من الكسر ،فقالوا لذلك بصرى.(٤)

قال الأستاذ : هذا غير صحيح ،لأن القاعدة في تاء التأنيث ألا يغير لها البناء ،كما أن القاعدة في ألفه أن يغير لها البناء ، وقد تقدم ذلك في باب ما لا ينصرف ،واذا كان كذلك وجب أن يحمل البصرة اسم المدينة على أنه بناء مستقل ، والبصر في الحجر بناء آخر ، وأن قولهم : [بصرى](٥) في النسب الى المدينة مما شذ في النسب كشذوذ " إمسي " بكسر أوله في النسب الى أمس ، فاذا سميت شيء من هذا الذى شذ في النسب رجعت به الى القياس ،كما في التصغير ، لأن الشاذ موقوفا على محله.

ثم قال : (والى دراب جرد : دراوردى).(٦)

---

(١) الجمل : ٢٥٢.
(٢) في الأصل و " ق " " وحكى ".
(٣) قال " والبصر بكسر الباء من غير هاء ، وبفتحها مع الهاء حجارة الى البياض " المشوف المعلم " بصر " .
(٤) أدب الكاتب : ٤٢٩.
(٥) تكملة من " ح " .
(٦) الجمل : ٢٥٢.

القياس درابي [١] قاله أبو علي ،لأنه مركب ،والنسب الى المركب انما يقع على الصدر ،والدليل على أنه من قبيل المركبات : أنك لا تجد اسما مفردا على ستة أحرف أصول ، وكأنهم / بنو الاسم ٣٢٨
على دراورد ،ثم نسبوا اليه ، لأنهم كثيرا ما يغيرون الأعجمي ، والواو زائدة ،وبذلك [٢] يحكم عليها غير أول ،ولأنها لا تكون أصلا في مثل هذا البناء ،وقد ذكر سيبويه في كتابه من مغير النسب كثيرا فقف عليه هنالك.

والذى يرجع من ذلك الى علم العربية ما ينضبط بالقياس ،وأنا أذكر ذلك فصلا فصلا على حسب ترتيب أبي القاسم بقدر ما يحتمله الموضع ان شاء الله.

قال رحمة الله عليه (فاذا نسبت الى اسم على فعيلة أوفعيلة) [٣].

لم يذكر أبوالقاسم هنا غير هذين البنائين ،وذكر سيبويه معهما " فعولة " بفتح الفاء وضم العين وبعدهما واو [٤] ، وقال أبو علي كل اسم ثالثة ياء أو واو ساكنة وآخره هاء التأنيث [٥] ، وهذه الكلية يندرج تحتها أربعة أبنية : فعيلة كفريضة ،وفعيلة كجهينة وفعولة كشنوءة وفعولة كحموله ،فأما فعيلة كفريضة ،وفعيلة كجهينة ،

---

(١) التكملة : ٢٥٣.
قال أبو حاتم " الدراوردى " منسوب على غير قياس ،بل هو خطأ ،وانما الصواب " درابي " أو " جردى " أجدهما ، و " درابي " أجود . المعرب للجواليقي : ٢٠٢ وانظر المقتضب : ٣/١٤٣.

(٢) في الأصل " لذلك " بلام الجر.

(٣) الجمل : ٢٥٣.

(٤) في الأصل و " ق " " بعدها " وانظر قول سيبويه في الكتاب ٣/٣٣٩ ،والنكت ٨٨٦ . قال في الكتاب : هذا باب ماحذف الياء والواو القياس ،وذلك قولك في ربيعة : ربعي ،وفي حنيفة : حنفي ،وفي حذيمة : حذمي ... وفي شنوءة شنئي.

(٥) التكملة : ٢٤٥.

فلا خلاف فيهما ، وأما فعولة كشنوءة . وفعوله كحموله ، فاختلف فيهما ،فقيل : انهما ملحقان باختيهما ،وقيل لهما حكم أنفسهما ، وهو قول أبي العباس (١) ،فاذا نسبت الى شيء من هذه الأبنية على المشهود ،فانك تحذف هاء التأنيث ،لأنها يلزمها البدل في الوقف ،فقوى النسب على حذفها ،ثم تحذف الياء أو الواو (٢) على اللزوم ، لأنه لما اجتمع في آخر الاسم تغيير وحذف لازم لزمه الحذف اذ كان من كلامهم أن يحذفوه لأمر واحد في نحو : قرشي وهذلي في النسب الى قريش أو هذيل ، فلما كثر التغيير لم يبق الا لزوم الحذف ، فاذا حذفت ذلك الحرف ،فتحت العين ان كانت غير مفتوحة فقلت في فريضة: فرضي ،وفي شنوءة شنئي ،وفي حموله حملي كما قلت في جهينة : جهني ،وانما فتحت العين في شنوءة وفي حمولة في النسب بالحمل على منحها في النسب الى نحو فريضة ، ليجرى الكل على اسلوب واحد ، لكن هذا الحذف لا يكون الا بشرطين ،وهما : عدم التضعيف ،وصحة العين كما تقدم من التمثيل ، (٣) فان كان مضاعفا أو معتلا لم يحذف منه شيء فرارا من ثقل التضعيف ،وحذرا من الاغلال ،فتقول في نحو : شديدة، وهريره ،وملوله ،ولذوذة ،شديدى ،وهريرى ،وملولى ،ولذوذى دون حذف ، ليبقى (٤) الفصل بين المضاعفين ،وتقول في طويله ،قوله : طويلي وقوولي ،لأنك لو حذفت الياء والواو لقلت : طولي وقولي ، فكان

---

(١) انظر قول أبي العباس في النكت : ٨٨٦-٨٨٧ ،وشرح ابن يعيش ٥/ ١٤٦ - ١٤٧ وشرح ابن عصفور : ٢/ ٢١١ وشرح الشافية ٢/ ٢٣- ٢٤ ، وانظر في المسألة قولاً جيداً لأبي الفتح بن جنى في الخصائص : ١/ ١١٥.

(٢) في "ق" "الياء والواو".

(٣) انظر شرح ابن عصفور ٢/ ٣١٧ وانظر الكتاب ٣/ ٣٣٩.

(٤) في الأصل "لنفي".

يجب أن تقلب الياء والواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فكان يكون ذلك اجحافا كثيرا ، فلما كان الحذف يؤدى الى هذا الاجحاف اجتنبوه،(١) فان قلت : هذا النسب المؤدى الى هذا الاجحاف خاص بما أوله مفتوح من تلك الأبنية ،فما قولك في المضمومة نحو : خوؤله ولويزه مسمى بهما .

والقول في ذلك أن هذه المسألة مختلف فيها ،فقال الاستاذ لا أذكر في ذلك نصا ،(٢) ولكن الوجه عندى أن يجريا مجرى اختيهما ،ليجرى الكل على اسلوب واحد كما فعلوا في باب اكرم رباب يعد (٣) ،وقد مضى بيانه ،وقال أبو بكر بن عبيدة : لهما حكم أنفسهما ،فيقال عنده في خوؤله وفي لويزه مسمى بهما خولي ولوزى ، وهي من المسائل التي خالف فيها شيخه أبا الحسين .

وقال سيبويه في النسب الى عدوة عدوى قياسا على شنئي ، (٤) والمبرد ينكر القياس على شنئي ،لأنه لفظ نادر لا نظير له في مسموع، فوجب أن يعد فى مغير النسب الذى لا يقاس عليه ،فيقول في النسب

---

(١) انظر المسائل العضديات : ٢٢ ،وشرح ابن عصفور : ٢/٣١٨.

(٢) في الكتاب : ٣/٣٣٩ "وذلك قولهم في بني حويزه حويزى، بفتح الحاء في متن الكتاب ،وعلق الاستاذ عبد السلام هارون بقوله : ضبطت في "أ" بفتح الحاء في حويزه ،وضبطت في "ط" واللسان ضبط قلم بضم الحاء وكذا يفهم من ضبط القاموس والتاج ،وردت مهملة الضبط في "ب" انتهى كلام الاستاذ. فان كانت بالضم على ما ذكر سابقا فقد نسب اليها سيبويه حو .
وانظر تحقيقا للمسألة في شرح الشافية : ٢/٢٥ الهامش الأول والمسألة تحتاج الى تطلب في مظانها . والله أعلم.

(٣) " وباب يعد " ساقطة من "ق".

(٤) ابن جني يجعل القياس على هذا المثال المنفرد هو سر القوة في القياس عليه قال : "قال أبو الحسن : فان قلت : انما جاء هذا في حرف واحد - يعني شنوءة - قال : ===

الى عدوة عدوى كما اتفق معه سيبويه في النسب الى عدو عدوى من غير تغيير.(١)

وقال الأشياخ : قول سيبويه هو الصواب ،وهو أدق نظرا من نظر أبي العباس في المسألة ،وذلك أن شنئيا هو كل ما جاء من ذلك في هذا الباب ،والقياس يقبله ،لأن فيه ما في أختيه ،ولم يأت ما يناقضه، فوجب اعتباره .

٣٢٩ ثم قال / : (وربما جاء بعضه بالياء).(٢)

لما كان من كلامهم أن يحذفوا الحرف لأمر واحد نحو قولهم في قريش وهذيل وثقيف : قرشى وهذلى وثقفي ،كان الحذف واجبا فيما تضاعف فيه التغيير ، لأن التغيير(٣) يأنس بالتغيير لا سيما في الباب الذى أول أمره مبنى على التغيير ، فما جاء من هذا الضرب غير مغير لم يحذف منه الا تاء التأنيث ،فهو شاذ موقوف على السماع ،فما(٤) جاء من ذلك قولهم في عمير كلب : عميرى ،وفي سليمه سليمى ،وفى خريبة خريبي ،وقالوا في الرجل يتكلم بسليقته ،أى بطبيعته : سليقى ،(٥) لأنه يتكلم(٦) أصل طبعه ولغته.

=== فانه جميع ما جاء ،وما ألطف هذا القول من أبي الحسن ،وتفسيره أن الذى جاء في فعوله هو هذا الحرف ،والقياس قابله ، ولم يأت فيه شيء ينقضه ،فاذا قاس الانسان على جميع ما جاء ، وكان صحيحا في القياس مقبولا ، فلا غرو ولا ملام " الخصائص : ١/ ١١٦.

(١) انظر شرح الشافية : ٢/ ٢٤.

(٢) الجمل ٢٥٣ ،ونصه :" فأما المقيس منه : فاذا نسبت الى اسم على " فعيلة " أو " فعيلة " حذفت منه " الياء " و " هاء " التأنيث فقلت في حنيفة : حنفي ،... وربما جاء بعضه بالياء كما قالوا في عميره عميرى ".

(٣) " لأن التغيير " ساقطة من " ق " وهناك احالة لم يظهر أمها في الهامش شيء .

(٤) في الأصل " فما جاء " .

(٥) انظر الكتاب : ٢/ ٣٣٩.

(٦) في "ق " " لأنه لا يتكلم " خطأ.

وأما النسب الى أمية ،فعلى ثلاثة أوجه.

أحدها : أموى ، كما تقول في جهينة جهيني ، هذا هو القياس ،لأنه فعيله.

الثاني : أموى ، بفتح الهمزة ،وهو موضع الشذوذ ، وهو نظير كسر الباء في بصرى.(١)

الثالث : أميي بأربع ياءات ،وشذوذ هذا من وجهتين،(٢) لأنه اجتمع فيه من الشذوذ ما افترق في خريبي وفي قصيي فتأمله.

وأما قول الناس في النسب الى المرية مريني* ،فانه من لحن العامة، وانما القياس مروي ،لأنه فعيله ،فلما حذفت تاء(٣) التأنيث لمجيء ياء النسب أتبعتها الياء المزيدة في الحذف ثم فتحت العين كما فتحتها من(٤) نمر ، فانقلبت الياء الفا ،لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم نسبت اليها كما تنسب الى رحى ، فوجب أن تقول : مروي ،وكذلك قول الناس أيضا(٥) المريني(٦) للرجل من أهل المرية ليس بمستقيم ، نعم لو قالته العرب لقلنا فيه [مثل](٧) ما قلنا في أميي ،وكذلك النسب الى الجزيرة جزرى هذا هو القياس ،لأنه فعيله ،وقول الناس جزرى(٨) بكسر أوله من لحن العامة ، نعم لو قالته العرب لقنا فيه ما تقدم في النسب الى البصرة بصرى بكسر أوله ،ولكن هذه الأشياء الخارجة عن(٩)

---

(١) حكى ذلك سيبويه عن بعض العرب . شرح الشافية : ٢/٣٠.
(٢) في "ق" "من وجهين". * هكذا في النسخة ولعل الأشبه مريي
(٣) في "ق" "هاء".
(٤) في "ق" "في".
(٥) ساقطة من "ق".
(٦) في "ح" "المرى".
(٧) زيادة من "ق".
(٨) في "ح" و"ق" "جزيرى".
(٩) في "ق" "على".

القياس موقوفة على السماع .

ثم قال : (فان لم تكن فيه هاء التأنيث فالوجه فيه اثبات اليام.(١)

هذا كما قال عند سيبويه : انك اذا نسبت الى فعيل نحو كريم ،أو فعيل مثل قريش ، أو فعول مثل ضروب قلت : كريمي ،وقريشي ، وضروبي ،الا أن يكون فعيل أو فعيل معتل اللام نحو : علي ،وعلي تصغيره مسمى به ، فانك تقول : علوى وعلوى ،فرارا من الجمع بين اربع ياءات ،وذلك غاية في الثقل .

وأما فعول فلا يحذف منه شيء وان كانت لامه واوا ،فتقول في عدو : عدوى بخلاف عدوة بالتاء،(٢) فعدو وعدوه بمنزلة كريم وكريمه يختلفان في النسب ، كما أن عليا وعلية يتفقان في النسب ، فتقول فيهما : علوى ، لأن العلة المانعة في أحدهما موجودة في الآخر، فيلزم مما تقدم أن قولهم : قرشي ،وهذلي ،وثقفي من الشاذ الذى لا يقاس عليه ، وقد تقدم ذلك ، وانما هو على مذهب سيبويه ،وأما أبو العباس فهو عنده قياس لكثرة ما جاء من ذلك ،(٣) والصحيح مذهب سيبويه ، لأنه لما لم يكن فيه تاء لم يحذف منه شيء ،لأن حذف ذلك مما تقدم انما ألزمه الأنس بحذف التاء ، لأن التغيير يأنس بالتغيير في الباب الذى كثر فيه التغيير ،فوجب الا يحذف شيء الا اذا كان له ما يأنس به.

ثم أنشد هذا البيت:(٤)

(بكل قريشي عليه مهابة سريع الى داعى الندى والتكرم)

---

(١) الجمل : ٢٥٣.
(٢) في "ق" "بالهاء".
(٣) المقتضب : ٣/١٣٣.
(٤) البيت في الجمل : ٢٥٣ ولا يعرف له ابن السيد قائل . انظر الحلل : ٣٣٨ ،وهو في الكتاب : ٣/٣٣٧ وشرح ابن يعيش : ٦/١١.

شاهدا على مجيئه في النسب على الأصل ،وهو القياس عند سيبويه ، وقولهم : قرشي على خلاف القياس عنده ،وهوقياس عند المبرد ،وقد تقدم ذلك كله.

ثم قال : (فاذا نسبت الى اسم مقصود على ثلاثة أحرف قلبت ألفه واوا) .(١)

المقصور عبارة عما آخره ألف من معربات الأسماء ، سمى مقصورا ، لأنه قصر على ظهور جملة اعرابه ،أى حبس ،فكل واحد من مبنيات الأسماء ،ومن معربات الأفعال مما آخره الف لا يسمى مقصورا الا مجازا.

أما المبني فانه لم يستحق (٢) اعرابا ،فيقال انه حبس عن ظهوره فيه .

وأما الفعل فانه لم يحبس عن ظهور جملة الاعراب ،وانما حبس عن ظهور بعضه ،الاتراه يجزم بحذف آخره نحو : لم يع (٣) زيد ، فسيعود الكلام في هذا المعنى ،في باب المقصور والممدود ان شاء الله تعالى .

فاذا / نسبت الى اسم مقصور على ثلاثة أحرف قلبت ألفه ٣٣٠
واوا مطلقا ،سواء كان من ذوات [الواو أو من ذوات (٤)] الياء بخلاف باب التثنية ، فان الألف ترد فيه الى أصلها ، أو يسوى بين البابين ،فان كانت الألف بدلا من واو قلبت واوا ، فقلت في عصا :عصوى وان كانت بدلا من ياء قلبت ياء ، فقلت في رحى : رحيي ، فلما ثقل ذلك عليهم وقل نظيره قلبوا الياء واوا ،فقالوا : رحوى ،فاستوى القبيلان

---

(١) الجمل : ٢٥٣.
(٢) في "ق" "لا يستحق".
(٣) في "ح" "لم يعي".
(٤) تكملة من "ح" الا أن كلمة "ذوات" ذهبت بتمزق في طرف الورقة . المقتضب : ٣/ ١٣٦ ،وشرح الفية ابن معطي :

بعد هذا العمل ،أو يقال :

رأى الأمر يفضي الى آخره فصيـــــر آخـــــره أولا

هذا أولى ،والأول مقول لبعضهم ،وفي الكتاب : أنك اذا بنيت فعليله من رميت قلت : رمويه ،وأصلها رمييه ، فأدغمت الياء الثانية التي للمد في الثالثة التي هي اللام الثانية ،فلما اجتمعت ثلاث ياءات ،والأولى منها مكسورة بعد فتحة ،قلبوها واوا ، فرارا من هذا الثقل ،فصار رمويـــه كما ترى (١) ،فكذلك يفعل برحى ونظائرها ، فان قلت : فهلا حذفوا ألف "رحى" في النسب ،لالتقاء الساكنين (٢) ،كما حذفوها في الجمع، لالتقاء الساكنين .

فالجواب : أن ذلك لا يجوز ،لأنها اذا حذفت في الجمع علم بفتح ما قبل علامة الجمع أنه جمع اسم مقصور كما قال صاحب الدرة :

* والفتح في المقصور نائب الألف *

لا ترى أنه لو كان جمع اسم محذوف الاخر لكان ما قبل الواو مضموما ، وما قبل الياء مكسورا نحو : قاضون وقاضين ،وكذلك اذا سميت رجلا بيد ودم قلت : يدون ،ودمون رفعا ،ويدين ودمين نصبا وجرا ،ولو حذفت الف رحى في النسب لقلت : رحي بكسر الحاء ، لأجل ياء النسب ، فيصير مثل النسب الى مثل يد ودم ،فلذلك جعلوها في النسب مثلها في التثنية من وجوب القلب ،خوف اللبس ومخالفة لها في قلبها واوا مطلقا ، فرارا من الثقل المذكور (٣) .

ثم قال : (فان كان على أربعة أحرف (٤)) الى آخره.

---

(١) انظر الكتاب : ٤١٥ ، ٤١٦.

(٢) الساكنان هو الف رحى ،والياء الاولى من النسب ،لأن ياء النسب ياء مشددة الاولى منهما ساكنة . وانظر شرح الشافية: ٢/٣٨.

(٣) انظر شرح الشافية : ٢/٣٨.

(٤) الجمل : ٢٥٣.

اذا كانت الألف رابعة ، فان كان ثاني الكلمة متحركا ،فلا تكون الألف حينئذ الا للتأنيث ، ولا تجد اسما توالى قبل آخره ثلاث حركات الا ألف التأنيث وهاء التأنيث وهمزة التأنيث ،والألف والنون المشبهتين لألفي التأنيث في نحو [ظربان وذلك](١) نحو: جمزى وبشكى ومرطى وما أشبه ذلك ،فاذا نسبت الى هذا الضرب حذفت الفه لا غير ،لأنها وان كانت رابعة لفظا ، فهى خامسة حكما ، لتنزل حركة الثاني منزلة حرف ،كما نزل الحرف في نحو : يضربان منزلة الحركة ، فهذا هو(٢) وجه لزوم الحذف ،(٣) لا ما قاله الأبذى :من أن حذفها انما لزم فرارا من توالى أربع حركات في النسب ، لو لم يحذف، فان هذا المعنى موجود في تثنيته ولم تحذف هنالك ، فلو كانت على ما قاله لاستوى البابان في لزوم الحذف ،أو في اثباته ، ولما كان الأمر على خلاف ذلك كان الوجه ما قاله الأستاذ .

فصل : فان كان الثاني ساكنا ، فانه على ثلاثة أقسام.

أحدها : أن تكون الألف بدلا من حرف أصلي نحو معزى ومرمى ،وهذه الألف بدل من ياء المثلين الا أنها في مرمى بدل من ياء أصلية ،وهي في معزى بدل من ياء بدل من واو ، لأن الأول من رميت ، والثاني من عزوت ،ولكنها قلبت هنا ياء ،لوقوعها رابعة بعد فتحة في اسم على مثال الفعل ،ثم قلبت الياء الفا ، فاذا نسبت الى هذا الضرب كان لك فيه وجهان .

---

(١) تكملة من "ح".
(٢) ساقطة من "ق".
(٣) كذا قال في شرح الشافية : ٢/٣٩ وانظر شرح ابن عصفور ٢/٣١٨.

أحدهما : قلب الألف واوا وهو أجود ، والثاني حذفها تشبيها بألف التأنيث ، لأنها رابعة وغير أصل بنفسها.(١) ، كما حملت(٢) عليها ألف التأنيث في القلب على ما يأتي بيانه ان شاء الله تعالى.

القسم الثاني : أن تكون الألف للتأنيث ، فلك فيه ثلاثة أوجه.

أجودها الحذف ، ثم قلبها واوا ، ثم زيادة الألف قبل الواو ،(٣) وذلك قولك : حبلى وحبلوى ، وحبلاوى.

فأما الحذف ، فبالحمل على تاء التأنيث ، لاجتماعهما في الدلالة على معنى التأنيث ، الا أن حذف التاء واجب في النسب وحذف الألف جائز ، لاختصاص التاء بعلة الوجوب / الآتي ذكرها في موضعه ، ٣٣١
وأما قلبها واوا فبالحمل على ألف الالحاق في نحو : أرطى ، كما تحذف الف الالحاق في النسب بالحمل على الف التأنيث ، فتكون كل واحدة منهما محمولة على صاحبتها ، لما بينهما من المشابهة في الزيادة [والتطرف](٤) وعدم الانقلاب على الأصح في الف الالحاق ، ولهذه المشابهة منعت ألف الالحاق الصرف في حال التعريف ، وقد مضى في بابه.

وأما زيادة الالف مع القلب ، فبالحمل على همزة التأنيث كأنهم أرادوا التسوية بينهما في النسب ، كما سووا بينهما في التكسير حيث قالوا في صحراء : صَحَارَىٰ كما قالوا في حبلى : حبالى ، وهذا حسن في معناه.

---

(١) انظر شرح الفية ابن معطي : ١٢٥٥ ، وشرح ابن عصفور : ٣١٩/٢ وشرح الشافية : ٣٩/٢.
(٢) في الأصل و "ح" "جعلت".
(٣) انظر شرح الفية ابن معطي : ١٢٥٤.
(٤) ذكر في شرح الفية ابن معطي : ١٢٥٤ أن الحذف اما تشبيها بتاء التأنيث ، واما للتخفيف ، أو لأنها زائدة وهو اختيار ابن معطي.
(٥) تكملة من "ح".

القسم الثالث : أن تكون الألف للالحاق نحو : أرطى على من قال : مأروط ، فهذا الضرب فيه ثلاثة أوجه.

أحدها : أرطوى بالقلب وهو أحسنها ،لأنها في مقابلة حرف أصلي .

الثاني : أرطي بالحذف ، لشبهها بألف التأنيث ، وهذا محكم في باب ما لا ينصرف (١) ،ولم يذكر سيبويه غير هذين الوجهين ، وحكى (٢) أبو زيد الأنصاري (٣) الوجه الثالث (٤) وهو : أرطاوى ، بزيادة الف قبل الواو ، وذلك في الوجهين تشبيه بألف التأنيث ، الا أن أرطي أحسن من ارطاوى ،لأن زيادة الألف في أرطاوى (٥) على التشبيه بزيادتها قبل ألف التأنيث في حبلاوى على التشبيه بحمراوى فاعرف ذلك ،وهذا كله على من جعلها زائدة للالحاق ،وأما من قال : أديم مرطي ،فالألف على هذا بدل من أصل ، فعلى هذا لا يكون فيها غير وجهين :

أحدهما : قلبها واوا ،وهو أحسن الوجهين ، لأنه من باب معزى ومرمى .

والثاني :حذفهما ، فتقول : ارطوى ،وارطي ،ولا يقال ارطاوى بزيادة الالف قبل الواو الا من جوز من النحاة في " معزى " و " مولى " معزاوى ومولاوى ،وهوقياس منه على أرطاوى ،وهو في أرطاوى ضعيف ،بدلالة أن سيبويه لم يحفظه عن العرب ، والقياس على الضعيف النادر فاسد .

---

(١) انظر ما سبق في باب المنع من الصرف ص
(٢) في " ق " " ذكر ".
(٣) ساقطة من " ق ".
(٤) في " ق " " وجها ثالثا ".
(٥) في الأصل " ارطوى ".

ثم قال : (فاذا جاوز المقصور أربعة أحرف)[١] الى آخر الفصل.

اعلم أن ألف المقصور اذا كانت خامسة فصاعدا فلا بد من حذفها مطلقا بدلا من أصل كانت أو للتأنيث أو للالحاق ، تقول في مشترى وفي جحجبى[٢] ،وفي حبركى ،وهو الطويل الظهر القصير الرجلين : مشترى وجحجبي ،وحبركي ،الا ما حكاه سيبويه عن يونس أنه أجرى ما ألفه خامسة وهو مضاعف العين مجرى ما الفه رابعة ،وهي مبدلة من أصل ، فيقول في نحو : مثنى ومعلى ،مثنوى ومعلوى كما يقول في مغزى ومدعى : مغزوى ومدعوى.[٣]

والوجه الآخر وهو : الحذف مفرع من جوازه ،وانما قال ذلك يونس اعتبارا بالصورة ،لأن حقيقة الادغام الادخال ، فكان المثل[٤] الأول أدخل في المثل[٤] الثاني ، وصارا معا بمنزلة حرف واحد ، فلذلك أجراه مجرى المدغم في هذا الحكم المذكور.

وأما سيبويه فنظر الى كونه محسوبا بحرفين في تقطيع الشعر اتفاقا ،فوجب القول بما ذهب اليه ،وهو الصواب ان شاء الله.

وقوله : (فان كانت الألف للتأنيث[٦] قلبتها واوا).

ظاهر كلامه أن قلبها واوا أجود من حذفها ،وليس كذلك ، وأمثل ما يحمل عليه كلامه التخيير بين[٧] الأمرين ، ويكون اعتماده على هذا المعنى.

---

(١) الجمل : ٢٥٣.
(٢) بنو جحجبي : بطن من الأوس . جمهرة الأنساب : ٤٧٠.
(٣) الكتاب : ٣/ ٣٥٦ وشرح الشافية : ٢/ ٤١.
(٤) في "ق" "المثال" في الموضعين.
(٥) لأن الحرف المشدد يجب في التقطيع بحرفين ساكن فمتحرك.
(٦) في الجمل : ٢٥٤ "في التأنيث" والمثبت يوافق بعض نسخ الجمل وبعد ذلك في الجمل قوله :"وان شئت حذفتها فقلت حبلي".
(٧) في الأصل "التخيير على بين" باقحام "على".

ثم قال : (وان نسبت الى ممدود) الى آخره .

الممدود عبارة عما آخره همزة قبلها ألف ، وحكم هذا الضرب في النسب والتثنية والجمع المذكر السالم جار على أسلوب واحد ، ما يلزم ابداله في بعضها يلزم ابداله في سائرها . وما يلزم اثباته في بعضها يلزم اثباته في سائرها ،وما يجوز فيه الوجهان في بعضهت يجوز فيه الوجهان (١) في سائرها ،وضابطه أن تقول : هذه الهمزة على ثلاثة أقسام (٢) .

أحدها أن تكون أصلية من نفس الكلمة (٣) ،فاذا كانت كذلك وجب اثباتها في النسب ، كما يلزم اثباتها في سائر الأبواب المذكورة ، فتتولى في قراء (٤) ،وضاء ،وحناء : قرائي ،ووضائي ،وحنائي ، هذا هو الأصل المعمول عليه ،وقد حكى قلبها واوا ،فيقال قراوى ، وجعله الشلوبين من شواذ النسب (٥) ، وأخذ الاستاذ على الفارسي في قياس / باب التثنية على باب النسب في هذه المسألة من جهة ٣٣٢
أن الشذوذ ينبغي أن يكون مقصورا على محله ،كقضايا الأعيان ،فقال الفارسي في الايضاح : قراوان كما قالوا في النسب قراوى ، (٦) كذا كان الأستاذ يقول عن الاستاذ (٧) الشلوبين ،لكن لها في التثنية ثقل خاص بها ، وهو أنها ثم واقعة بين الفين ،ويدل على ذلك أن من (٨)

---

(١) " فيه الوجهان " ساقطة من " ق ".
(٢) انظر شرح ألفية ابن معطي : ١٢٥٦.
(٣) في الأصل " الحرف ".
(٤) قُرّاء : بضم القاف ،وراء مشددة مفتوحة : هو الناسك المتعبد أو الحسن القراءة .
(٥) التوطئة : ٢٩٧ ، ومثل قول الشلوبين قال في شرح الفية ابن معطي : ١٢٥٦ وانظر المسألة في شرح الشافية : ٢/ ٥٥.
(٦) التكملة : ٢٢٧ ، وكتاب التكملة للفارسي جزء من الايضاح .
(٧) ساقطة من " ح ".
(٨) في " ح " " ممن ".

لغته تحقيق الهمزة يسهلها اذا وقعت بين الغين كالوقف على نحو رأيت السماء (١) ، كما أن المحققين يسهلون الهمزة اذا اجتمعت مع مثلها .

القسم الثاني : أن تكون الهمزة للتأنيث ،وحكم هذه أن تبدل واوا في الأبواب الأربعة ،فتقول : حمراوى ،وصحراوى ،وكأنهم فعلوا ذلك فرقا بين الأصلية والزائدة ،فكان الأصل أولى بالاثبات ،والزائد أولى بالقلب ،وكونها واوا بالحمل على باب النسب ،ليجرى الكل على أسلوب واحد ، وذكر الأستاذ في " حمراء " حمرائي بالاثبات ،وفي "قُرّاء " قُرّاوِي بقلبها واوا كأنهم حملوا كل واحد منهما على صاحبه، لضرب من المعارضة ،كما فعلوا ذلك في نحو : معزى وحبلى ،فقالوا : معزى ، كما قالوا : حبلي ، وقالوا حبلوى ، كما قالوا : معزوى ، كذا قال الأستاذ .

القسم الثالث : ما الهمزة فيه بدل من ياء أو واو أصلية أو زائدة للالحاق ،فهذا الضرب الاثبات فيه أحسن الوجهين ،الا أن الاثبات في المبدلة من أصل أحسن منه في المبدلة من زائد للالحاق ، وبالعكس ،وقد تقدم ذلك في التثنية ،وذلك نحو كساء ، وعلباء ، تقول كسائي ، وعلبائي ،وكساوى ،وعلباوى ،وقد تقدم القول على هذه الهمزة في المواضع الأربعة في باب التثنية والجمع الذى على حدها ، وأن الأصلية تعلم أصالتها بثباتها في جميع تصاريف الكلمة ، وأن المبدلة من غيرها يعلم كونها ليست أصلا بنفسها ،بزوالها في بعض تصاريف الكلمة ،وأن المبدلة من واو يعلم ابدالها منها بالاشتقاق ،

---

(١) في "ح" و "ق" "كساء".

والمبدلة من ياء زائدة للالحاق يعلم ذلك بظهورها في بعض المواضع نحو : درحاية ،فانظر ذلك كله في موضعه .

مسألة من ملح العربية : وهي أنك اذا نسبت الى نحو : اداوة ،وهراوة ،وشقاوة قلت : اداوى ، وهراوى ، وشقاوى ، باقرار الواو لا غير ،وبسط ذلك ،أنك اذا نسبت الى نحو بجايه (١) ، وعباية وجب أن تحذف تاء التأنيث ، فلما حذفتها بقيت الياء (٢) طرفا بعد ألف زائدة ، فوجب قلبها الفا ، فلما اجتمعت الفان قلبت الثانية منهما همزة ،فصار في التقدير من باب الممدود المنقلب عن أصل ، فنسبت اليه كما تنسب الى كساء ورداء بجائي ، وعبائي بالهمزة ،وان شئت قلبت الهمزة واوا ،فقلت : بجاوى وعباوى ،والاقرار أحسن ،ولا بد من هذا العمل بناء على أن الاسم لا ينسب اليه حتى يقدر كاملا يصح التكلم به ، هذه القاعدة عند المعربين ،فاذا كان كذلك فكان ينبغي أن يندرج العمل نحو اداوة وشقاوة ونظائرها مما لامه واوا تحت هذه القاعدة ، فما وجه ذلك ؟

الجواب : أن نحو بجايه وعبايه مما آخره ياء فلما آل أمره الى الهمزة كنت ثم بين أمرين .

اما أن تتحمل الثقل (٣) وتقرها ،واما أن تحملها على همزة التأنيث فتقلبها واوا وتتناول هذا التناول البعيد ،فرارا من ثقل الهمزة ،فحصل أنك فررت من الهمزة الى الواو ، لما ذكر ،فلما

---

(١) بجايه : مدينة على ساحل البحر الأبيض المتوسط ،وهي الآن من مدن دولة الجزائر .
(٢) في "ح" "التاء" خطأ .
(٣) في "ح" ثقلها .

ظفرت بالواو في أول الأمر وجب التمسك بها ، اذ لو فعلت بها ما فعلت بنحو بجايه ،لغررت اليها.(١)

رأى الأمر يفضى الى آخره فصير آخره أولا

فتأمل ذلك فانه حسن في معناه ،وبالله التوفيق .

ثم قال : (فاذا نسبت الى اسم آخره ياء قبلها كسرة)(٢) الى آخره .

هذا الفصل على أربعة أقسام :-(٣)

أحدها أن تكون الياء ثانية ،ولا يكون ذلك الا مع [تاء](٤) التأنيث أو معتمدا على مضاف اليه واجب الذكر ،وذلك نحو : "شية" و "ذى مال" ، و "في زيد" ،والذى أوجب ذلك في معربات الأسماء أنها مظنة للحاق التنوين ،وذلك يوجب حذف الياء للتقاء الساكنين ، وذلك يؤدى الى ابقاء الاسم على حرف واحد ،ولا يكون ذلك في شيء من معربات الأسماء الا على الوجه المذكور ،لأنه يؤمن معه ذلك المحضور، ولذلك(٥) يكون ذلك موجودا في الأفعال نحو : "قي" و "شيء" على لغة :(٦)

٣٣٣ * الم يأتيك والانباء / تنمى *

---

(١) سبق .
(٢) الجمل : ٢٥٤ وتمام عبارته "حذفتها فقلت في قاض ،وغاز ، وداع ،وراع ، قاضي ،وغازى ..."
(٣) ساقطة من "ق" .
(٤) تكملة من "ح" .
(٥) في "ق" "وكذلك" .
(٦) هذا صدر بيت لقيس بن زهير العنسي ،وعجزه :
* بما لاقت لبون بني زياد *
والبيت في الكتاب : ٣/٣١٦ ،والمحتسب : ١/٦٧ ، ١٩٦، ٢١٥
===

وفي مبنيات الأسماء نحو : ذى قائمة ،وتي ذاهبة.(١)

فاذا نسبت الى نحو " شيـــة " حذفت تاء التأنيث ،فبقي(٢) الاسم على حرفين والثاني منهما حرف علة ،وهومعرب ،وذلك لا يصح استعماله(٣) لما تقدم .

والقاعدة أن الاسم لا ينسب اليه حتى يقدر كاملا يصح التكلم به ، فلا بد من أحد أمرين : اما أن يكمل بحرف أجنبي ،واما أن يرد اليه ما كان حذف منه ،والنظر يقتضي تقديم ما هو من صلب الكلمة علـــى غيره ، ولا يجتلب أجنبي مع وجود ما هو من الصلب ،وانما يؤتـــى بالأجنبي اذا عدم ما هو من الصلب ،هذه قاعدة معلومة في التصريف ، فاذا كان كذلك وجب رد الأصل في شية .

=== وسر صناعة الاعراب : ٧٨ ، ٦٣١ وامالي ابن الشجرى : ١/ ٨٤ ، ٨٥ ، ٢١٥ ،وشرح ابيات سيبويه لابن السيرافي : ١/ ٣٤٠ ، والخزانة : ٣/ ٥٣٤ ، وقد أنشده سيبويه وغيره على أنه ضرورة فلم تحذف منه علامة الجزم من " يأتيك " وقد رواه بعضهم " ألم يبلغك " وذكر ابن جنى في سر صناعة الاعراب : ٧٨ : ان بعض اصحبه يروونه :ز" ألم يأتك " على ظاهر الجزم ، وأنشده المبرد عن أبي عثمان عن الأصمعي " ألا هل أتاك " انني ،وانظر الخزانة : ٣/ ٥٣٥ ، وعلى هـــذه الانشـــادات المتعددة يفوت الاستشهاد ،ومما تجدر الاشارة اليه أن سيبويه قال عند انشاده هذا البيت " أنشدنا من نثق بعربيته " وبناء على ذلك فان هذه الرواية صحيحة لا تقدح فيها الروايات الأخرى وأما اللغة التي ذكرها في المضارع المجزوم ، وهي تركه علـــى هيئته غير مجزوم ، فهو قول الزجاجي ،وتبعه عليه الاعلم ،وقد ذكر ابن السيد في اعتراضه على صاحب الجمل أنها هـــذا خطأ وليست لغة ، لأن اللغة ما كان مستعملا في الكلام ،وأما مـــا ينفرد به الشعر فهو ضرورة ،ثم اعترض عليه أيضا بأنه جعلـــه في موضع من الجمل ضروره وفي موضع آخرلغة . انظر اصـــلاح الخلل : ٤١٣ ،وانظر الحلل : ٤١٢ ،والخزانة : ٣/ ٥٣٤.

(١) في الأصل : " ذاهبية ".

(٢) في "ق " " فيـبقى ".

(٣) المقتضب : ٣/ ١٥٦ ،وشرح ابن عصفور : ٢/ ٣١٥.

فاذا ردت الأصل ، فهل ترجع العين الى أصلها من السكون ، لأنها انما حركت بحركة الفاء عند حذفها ،فلما ردت (١) الفاء رجعت اليها حركتها وبقيت العين ساكنة على أصلها الوضعي ، فتقول على هذا ،وشيي ، هذا قول الأخفش (٢) ،أو يبقى على العين ما جرى عليها من التحرك في الاستعمال ،لحصول (٣) الأنس به ، لأن الغرض برد المحذوف تقوية الكلمة ،وسلبها ما أنست به من الحركة تضعيف وتوهين ،وهما غرضان متدافعان ،فوجب أن يبقى على العين ما أنست به من الحركة ،وهذا قياس وافقه السماع.

حكى سيبويه في النسب الى غد غدوى بفتح الغين (٤) ، وهو فعل في الأصل باجماع (٥) ، وقول الأخفش قياس خالفه السماع ،وقياس وافقه السماع مقدم على قياس خالفه السماع عند أهل النظر ، واذا كان السماع الذى لا يقتضيه قياس يفسد القياس المتفق على صحته ، فكيف لا يفسد القياس الذى يقابله قياس أصح منه ،واذا كان كذلك كان أصح القولين ما ذهب اليه سيبويه ،فتقول على قوله ،وشوى (٦) ، وان شئت همزت الواو على من يرى ذلك قياسا ،فقلت أشوى .

وهل حركت الشين بالفتح ، لما نقلت حركتها الى الفاء عند ردها أو حركت (٧) بالكسر على الوجه المستعمل ،فلما صارت الكلمة بذلك على صورة " ابل " فعلوا بها ما فعلوا بابل من التحويل ؟ (٨).

---

(١) في "ح" "ردت".

(٢) انظر قول الأخفش في حاشية الكتاب : ٣/٣٧٠ وهو من تعليقات الأخفش نفسه ،وانظر المقتضب : ٣/١٥٦ وشرح ابن عصفور : ٢١٥١ ،وشرح الشافية : ٢/٦٣ ،وانظر التكملة : ٢٤٤ ، ٢٥٠.

(٣) في "ح" "بحصول". (٤) الكتاب : ٣/٣٥٨. (٥) في "ق" اجماعا.

(٦) الكتاب : ٣/٣٦٩ وقد رد المبرد قول سيبويه هذا ونصر مذهب الأخفش ،انظر المقتضب : ٣/١٥٦-١٥٧ وانظر ذلك فيما علق به الشيخ عبد الخالق عظيمة من كلام ابن ولاد في حواشي المقتضب : ٣/١٥٧ وانظر المسألة في شرح الشافية : ٢/٦٢-٦٣.

(٧) في الاصل "لو حركت" خطأ.

(٨) النسب الى ابل ابلي بفتح العين كنمرى . شرح الشافية : ٣/٦٢-٦٣.

وجهان ممكنان ،وهما مقولان للاستاذ ،والأول أولى على طريقة قولهم :

رأى الأمر يفضي الى آخره فصير آخره أولا

هذا هو القول في مسألة نحو : شية ،والنسب الى "دية" من قوله تعالى ﴿ فدية مسلمة الى أهله ﴾ (١) بمنزلته "الى شية" وكذلك أمثالها .

وأما النسب الى "في زيد" يعني فمه ،فان العرب لما أفردته عوضت من العين ميما ،فقالت : هذا فم ورأيت فما ،وعجبت من الفم، فقد كفيت مؤنة ذلك ،فتقول على ذلك : فمي ،وفموي على (٢) من قال في التثنية : فمان ،ومن قال فيهما (٣) : فموان بالرد قال في النسب : فموي لا غير ،لأن النسب يقوى على رد ما لا يرد في التثنية، ولا ينعكس ،لأن التثنية مبنية على سلامة بناء الواحد ،والنسب مبني على التغيير، (٤) وبه بدئ .

فالحاصل أن كل ما يرد في التثنية يرد في النسب ،وما لا يرد في التثنية قد يرد في النسب ،الا أنك اذا قلت في النسب : فمي كان أمره واضحا ،واذا قلت : فموي فان فيه جمعا بين العوض والمعوض منه ،وهو قليل : وليس لهذا وجه ،الا أن يكون من ذلك القليل ،الا أن يدعى أن فمويا (٥) مادة أخرى على حيالها ،وهو بعيد ،لأنها دعوى مجردة من دليل وثيق وبالله التوفيق .

---

(١) النساء : ٩٢ .
(٢) في الأصل "عن".
(٣) في الأصل و"ق" "فيهما" . خطأ .
(٤) هذا معنى كلام سيبويه : ٣/٣٦٥ وانظر شرح الشافية : ٢/٦٦ ،والخزانة : ٢/٢٧٠ .
(٥) في الأصل و"ح" "فموى".

وذهب أبو العباس المبرد الى أنك اذا نسبت الى فم ورددت المحذوف كما رددته في " غد " و " يد " رددت اللام ، وهي الهاء (١) التي ظهرت في أفواه ، واذا رددت اللام زال بدل الميم من الواو ، لأن ابدالها منها انما كان عند الحذف للام (٢) وبقاء الاسم على حرفين ، والثاني حرف علة ، واذا كان كذلك وجب على طريقة من يرد العين الى أصلها من السكون ، أن يقول : فوهي (٣) ، وهو مذهب أبي الحسن ان كان قائلا بطريقة أبي العباس ، وأما من لا يرد العين الى أصلها من السكون ، وعليه الأكثر ، فيلزمه أن يقول هنا : فاهي بالالف ، لأنها في موضع حركة ، فالحاصل أنك تقول : فمي ، وفموى على من قال من العرب في التثنية [فمان ومن قال] (٤) : فموان قلت على قوله : فموى لا غير ، وذهب أبو العباس الى رد اللام على من ردها (٥) في غد ودم في النسب ، / فاذا رجعت اللام وهي التي ظهرت ٣٣٤
في افواه زالت الميم ورجعت الواو التي هي عين الكلمة (٦) ، لأن ابدال الميم منها انما كان عند حذف اللام ، فلما [رجعت] (٧) زال البدل ، فان كان أبو الحسن قائلا بهذا لزمه أن يقول : فوهي بسكون الواو على أصل مذهبه (٨) ، الا أن هذا لم ينقل عنه في هذه المسألة

---

(١) في "ح" و "ق" وهي "هاء".
(٢) في "ح" "حذف اللام".
(٣) انظر مذهب المبرد في المقتضب ٣/١٥٨ وفي هامش الكتاب : ٣/٣٦٦ فيما نقل من شرح السيرافي وفي شرح الشافية : ٢/٦٦.
(٤) تكملة من "ح".
(٥) في "ح" "على من قال ردها".
(٦) ساقطة من "ح".
(٧) تكملة من "ح".
(٨) سبق مذهبه عند النسب الى شية.

،فيظهر أنه موافق للجماعة ،وهو غير بين ،والظاهر أنك اذا أردت اللام كان كل واحد من الامامين على أصل مذهبه ،فعلى مذهب سيبويه تقول فاهي ، وعلى أصل أبي الحسن فوهي ، هذا قياس لا نص معه، واذا عدمت النصوص وجب العمل على مقتضى القياس.

والنسب الى "ذى مال" و"ذات مال" ذووى سواء في ذلك المذكر والمؤنث ،والنسب الى "شاة" شاهي على المشهور ،وشوهي على أصل [مذهب](١) أبي الحسن ،وبيان ذلك أن شاة محذوفة اللام ، وأصلها شوهة بسكون العين ، هذا هو الصحيح لا ما قاله ابن هشام من أنها فعلة ،لأنه فاتته قاعدة التصريف في المسألة.

ثم لما حذفت اللام شذوذا فتحت الواو لأجل التاء ،لأن تاء التأنيث بمنزلة الفه ،لا بد من فتح ما قبلها [ثم انقلبت الفا ، لتحركها وانفتاح ما قبلها](٢) ، فاذا رددت اللام فعلى أصل أبي الحسن ترجع العين الى أصلها من السكون ،لزوال سبب فتحها ، فيجب على هذا أن تقول : شوهي ،وعلى مذهب سيبويه يجب ابقاء العين متحركة ،لأنسهابها في الاستعمال على أصله المذكور قبل ،فيجب أن يقال على هذا شاهي ،وعليه الأكثر كما تقدم.

ولما قال الفارسي : ان النسب(٣) الى "ذى مال" و"ذات مال" ذووى على صورة واحدة ،قال : و"ذاتي" خطأ(٤) ،وأظنه أشار بذلك الى قول أهل الأصول : الذاتي والعرضي ،كأنهم اعتقدوا

---

(١) تكملة من "ق".
(٢) تكملة من "ح" ومن هامش "ق".
(٣) في "ق" "ان نسبت" خطأ.
(٤) التكملة : ٢٤٢.

أن التاء ليست للتأنيث ،وانما هي حرف أصلي ، واظن هذا التركيب،[١] أعني " ذوت" [٢] مهمل في اللغة ، وأظن [أن] [٣] الفارسي بحث عن [٤] ذلك فلم يجده في اللغة ،والا فلم [٥] قال : انه خطأ ، وعالَم من أهل العلم قد أكثروا دوره على ألسنتهم ؟

ولكن أمثل ما يحمل عليه كلامهم ، أنهم تسامحوا في استعمال هذه اللفظة مع علمهم أنها ليست من كلام العرب ،كما استعمل النحاة " كلا " و " بعض " بالألف واللام ،مع علمهم أن ذلك ليس من كلام العرب، وكما تسامح الفارسي وغيره في اعراب الأسماء الخمسة بتلك الحروف ،مع علمهم ما يلزم عليه [٦] من المحضور ،وكما تسا محوا في تسمية تاء نحو بنت وأخت تاء تأنيث [٧] ،مع انهم يقولون ان تاء التأنيث لا يكون ما قبلها أبدا [٨] الا فتحة [٩] أو ما هو من جنسها ،وكما تسا محوا في اعراب " كلا " و " كلتا " بالألف رفعا وبالياء نصبا وجرا ،وهي عندهم لفظة مفردة ،وكذلك تسا مح علماء الأصول في استعمال تلك اللفظة مع علمهم أنها ليست من كلام العرب ،وحكى أن الفراء على جلالة قدره كان يخاطب بعض أمراء زمانه فيلحن في خطابه اياه ،

---

(١) في الأصل و " ق " " الترتيب" خطأ.
(٢) في الأصل " ذوات" واضحة ، وفي متن " ق " " ذات" ثم صححها في الهامش ب" ذوت " كما في " ح " .
(٣) زيادة من " ح " .
(٤) في " ق " " على ".
(٥) في الأصل و " ق " " فلما " باثبات الف " ما " مع أنها مجرورة.
(٦) في الأصل " عليهم ".
(٧) في " ح " و " ق " " تاء التأنيث ".
(٨) ساقطة من " ق " .
(٩) في " ح " " مفتوحا ".

فقال بعض الحاضرين : أيها الأمير انه يخاطبك باللحن ،فقال له : أتخاطبتي يا أبا زكريا [١] باللحن ، فقال : أصلح الله الأمير ، اني أتكلم بكلام الناس ،فاذا تكلمت بالعلم فرقت بين الصواب والخطأ ، فعلى هذا لا ينبغي أن يقدم على تخطئة عالم من علماء الدنيا يضبطون الشوارد ويقيدون الأوابد ،و بالله التوفيق .

ومن هذا الفصل النسب الى اللات ،والقول في ذلك أن هذه التاء للتأنيث ،بدليل الوقف عليها بالهاء ،فاذا حذفتها بقي الاسم على حرفين والثاني منهما حرف علة ،وهذه الألف لا يعلم لها [٢] أصل فيزاد عليها مثلها ،فتجتمع الفان ،فيجب أن تهمز الثانية ، فيصير اللفظ : لاء ،فاذا نسبت الى هذا قلت لائي باثبات الهمزة. [٣]

و من قال في : ما ماوى [٤] قال في لاء جلاوى ، والأول أجود ، وهذا بين ان شاء الله .

القسم الثاني ، من التقسيم الأول : أن تكون الكلمة التي آخرها ياء قبلها كسرة على ثلاثة أحرف نحو : عم ،وشج ،فهذا اذا نسبت اليه حولت كسرة العين فتحة ،فانقلبت الياء الفا ،فصار على صورة المقصور، فتنسب اليه كما تنسب الى المقصور الثلاثي ،فتقول عموى وشجوى ،وكذلك تقول / في " لو " من قولك : رجل لو اذا أصابه اللوى وهو : ٣٣٥
وجع في البطن ،وهو فعل بمنزلة كتف . [٥]

---

(١) في الأصل و "ق" "بكر" .
(٢) في "ق" "له".
(٣) انظر شرح الفيه ابن معطي : ١١٦٢ وشرح الشافية: ٢/ ٦٠.
(٤) شرح الفية ابن معطي : ١٢٦٢ وشرح ابن يعيش : ٥/ ١٥١.
(٥) انظر التكملة : ٢٤٤.

القسم الثالث أن يكون على أربعة أحرف وذلك نحو قاض وغاز ،وداع ،ومهد ومدن وما أشبه ذلك ،فهذا الضرب لك فيه ثلاثة أوجه.

أحدها : أن تنسب اليه على حاله ،فتقول : قاضي وغازى وداعي ومهدى ومدني ،وأصله قاضيي ،وغازيي ،ومهديي ،ومدنيي ، فحذفت كسرة الياء استثقالا لها (١) ثم حذفت الياء لاستثقال الساكنين ، فصار كما قلناه أولا ، فان قلت : وهلا لم تحذف الياء كما لم تحذف في نحو دويبه ،وشويبه .

فالجواب : أنه انما يطرد الجمع بين ساكنين اذا كان الأول حرف مد ولين أو حرف لين ،وكان الساكن الثاني مدغما ، وكان ذلك في كلمة واحدة ،ومسألتنا وان كان ساكنها الأول حرف مد ولين ،والساكن الثاني مدغم ،فان ذلك ليس في كلمة واحدة من جهة أن ياء النسب عندهم بمنزلة كلمة أخرى ضمت الى ما قبلها للدلالة على المعنى المراد ، فلما فات هذا الشرط ،وجب الحذف كما وجب في ألف حبلى حين نسبت اليها. (٢)

الوجه الثاني : أن تحول كسرة الضاد من قاض ونظائرها فتحة قياسا على تحويلها في تغلب ،ويثرب ،فاذا فعلت (٣) ذلك انقلبت الياء الفا ،لتحركها وانفتاح ما قبلها ،فصار في التقدير قاضى ومغزى ،فمن قال في مغزى وبابه الذى هو أصل بناء مغزوى قال في هذا المحول : قاضوى ومغزوى ،وهو أحسن الوجهين ، ومن قال :

---

(١) المثبت من "ح" وهي في الأصل "لا" وساقطة من "ق".
(٢) انظر في المسألة شرح ابن يعيش : ٥/ ١٥١.
(٣) في "ق" "جعلت".

معزى بالحذف حملا على باب حبلى ،قال في هذا المحول : قاضي وغازى [١] ،وهو أضعف الوجهين ،فقد صار قاضي على وجهين .

أحدهما : أحسن الأوجه الثلاثة وهو الأصل الأول.

والثاني ،الوجه الثالث ،وهو فرع الفرع ، وهو أضعفها.

والوجه الثاني : فرع باعتبار الوجه الأول الأصيل ،أصل باعتبار الوجه الثالث ،فهو فرع بين أصل و فرع ،فتأمل هذه المسألة فانها حسنة .

القسم الرابع : أن تكون الياء خامسة نحو : مشتر و مكتس ومنشر ، فهذا ليس فيها [٢] الا الحذف ، لأنه لما كان حذفها رابعة على الجواز ، لم يكن فيها خامسة الا الوجوب ،وهاهنا ثلاث مسائل : مسألة [نحو] [٣] : كتف ،ومسألة نحو : مكتسب ،ومسألة نحو : تغلب ،فاذا نسبت الى كيف فيمن لم يسكن قلت : كتفي ، بتحويل كسرة التاء فتحة ،فرارا من توالى كسرتين قبل ياء مشددة [٤-] واذا نسبت الى مكتسب قلت : مكتسبي [من غير تغيير] [٥] ،وقد توالى فيه كسرتان قبل ياء مشددة ،ولم يتحول تحويل كتف مع اجتماعهما في الثقل الذى أوجب تحويل كتف .[٤-] واذا نسبت الى تغلب فوجهان : الاقرار ،وهو أجود الوجهين ،والتحويل الملحوظ [به] [٦] تحويل كتف فيسأل عن الفرق .

---

(١) في "ح" "مغزى".
(٢) في "ح" "فيه".
(٣) زيادة من "ح".
(٤-٤) ساقطة من "ق".
(٥) تكملة من "ح".
(٦) تكملة من "ح".

الجواب : أن كل مسألة من هذه المسائل الثلاث لها حكم يخصها ، ومن ثم وقع الافتراق .

أما مسألة كتف فلو ترك غير محول لكان موضع الثقل أغلب على الكلمة ،لأنها توالى فيها كسرتان [١] وياءان الا حرفا واحدا غير مكسور .

وأما مكتسب ،فانه انما بقي على حاله في النسب ،لأنه لم يغلب عليه موضع الثقل ، لأن فيه ثلاثة أحرف غير مكسورة.

وأما تغلب ،فانه فرع بين أصلين ،فان فيه حرفا ساكنا بعده حرف مكسور ، والساكن حرف ضعيف ، يعتد به مرة ،ولا يعتد به أخرى ، فمن اعتد به الحقه بمكتسب وجعله أصلا فتركه على حاله، وهوأحسن الوجهين ، ومن لم يعتد به ،ألحقه بكتف في التحويل وجعله أصلا له ،فقال : تغلبي كما قال : كتفي ، والدليل على صحة اعتبارالساكن في تغلب على الوجه الذى قلناه اتفاق العرب على النسب [٢] الى نحو : عُذَافرة [٣] وعُلَبِط وهدبد ،وما أشبه ذلك على وجه واحد عذفرى ،وعلبطي ،وهدبدى ،من غير تحويل لما عدم الساكن الذى انبنى على وجوده في تغلب الاعتداد به وعدم الاعتداد ، فتأمل هذه المسألة فانها من ملح العربية والحمد لله قاسم الأشياء بفضله.

وأما قول أبي القاسم (واذا نسبت الى اسم في آخره / ياء قبلها كسرة حذفتها) . [٤] ٣٣٦

---

(١) في "ق" "الكسرتان".
(٢) في الأصل "النسبة"
(٣) في "ح" "عذفر".
(٤) الجمل : ٢٥٤.

فليس على اطلاقه ، لأن الثلاثي من ذلك لا تحذف ياؤه ، وانما تبدل واوا على ما تقدم ،والخماسي منه تحذف ياؤه على الوجوب ،والرباعي منه تحذف ياؤه مرة وتبدل واوا أخرى ،فيجب أن يحمل قوله على أنه عبر بالأخص ، وهو الحذف،عن (١) الأعم ، وهوالازالة ،فالمبدلة مزالة بالبدل واوا ،والمحذوفة مزالة بالحذف غير ثابتة ،وان لم تأخذه هكذا ظهر الخلل في العبارة وبالله التوفيق .

ثم قال (وكذلك ان كانت فيه ياء مشددة) (٢) هذا الفصل على ثلاثة أقسام .

أحدها أن تكون الكلمة على ثلاثة أحرف نحو : حي و "لي" و "طي" وما أشبه ذلك ،فهذا الضرب [لك] (٣) فيه وجهان.

أحدهما أن تنسب اليه على حاله بالجمع بين أربع ياءات ، فتقول : طيي ، وليي .

والثاني أن تحرك ثانيه ،فان كانت الياء (٤) أصلية فلا اشكال في تصحيحها ،وان كان أصلها واوا وجب (٥) ردها ،لأنها انما انقلبت ياء ،لاجتماعها مع الياء التي بعدها وسبقها بالسكون ، فلما زال سبب قلبها ياء لتحركها ،رجعت الى أصلها ، فمثال الياء : حي تقول فيه : حيوى ،ومثال الواو : لي (٦) وطي وشي وغي تقول في ذلك كله : لووى ،وطووى ،وشووى ،وغووى ،وأصلها : لوى ،وطوي، وشوى ، وغوى ، لأنها مصادر لويت ،وطويت ،وشويت ،وغوى (٧) يغوى غيا ،

---

(١) في "ق" "على".
(٢) الجمل : ٢٥٤-٢٥٥.
(٣) زيادة من "ح" و "ق".
(٤) في الأصل "التاء" منقوطة بنقطتين من فوق . خطأ.
(٥) في الأصل "فوجب".
(٦) في الأصل "ولي" خطأ.
(٧) في "ق" "فوى" بدون حرف العطف .

وهذا الوجه من تحريك الثاني أجود . قال أبوعلي [١] : لأنهم اذا كانوا يقولون في الرمل والحمض : رملي وحمضي بتحريك الثاني وهو حرف صحيح ، فان يفعلوا ذلك فيه وهو معتل أولى ،لما فيه من ثقل الجمع بين اربع ياءات لو لم يحركوا ،ولذلك كان مقيسا في المعتل وسماعيا في الصحيح ،وأما الواو التي قبل ياء النسب فانها مبدلة [من الف مبدلة] [٢] من الياء التي هي لام الكلمة ،لأنك لما حركت الثاني بالفتحة انقلبت الياء التي هي لام الفا ، لتحركها وانفتاح ماقبلها ، فلما نسبت الى الكلمة قلبتها واوا ،فاعرف ذلك.

القسم الثاني أن تكون الكلمة رباعية وقبل الياء كسرة نحو علي وعدى ، فالوجه في هذا الضرب أن تحذف الياء الساكنة ،فاذا حذفتها بقي على مثال كتف ،فتفعل فيه ما تفعل بكتف من تحويل الكسرة فتحة ،فتنقلب الياء الفا ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ،فان كانت الياء بدلا من واو للكسرة التي قبلها ،فانها ترجع الى أصلها ،لزوال سبب قلبها ياء ، وهو الياء ثم الكسرة ثم قلبت الالف واوا قبل ياء النسب.

وذهب أبو علي الى جواز النسب اليه على حاله بالجمع بين أربع ياءات [٣] ،وهذا أثقل من طيي ،وليي ،لأن في علي [٤] اربع ياءات بعد كسرة ،وهي في طيي وليي [٥] بعد فتحة ، وذلك ضعيف فهذا أضعف من ذلك الضعيف .

---

(١) انظر التكملة : ٢٤٧.
(٢) تكملة من "ح" و"ق".
(٣) التكملة : ٢٤٧.
(٤) كذا في جميع النسخ دون نسب والأولى أن يقول : عليي منسوبا.
(٥) في "ق" "علي" خطأ.

واذا نسبت الى تحية حذفت منه تاء التأنيث ،فاذا فعلت ذلك صار النسب اليه كالنسب الى علي وعدى ،الا أنهم أجروا الياء الساكنة من تحيه مجرى الياء الساكنة من علي ،فمن قال في علي : عليي قال في تحية : تحيي ،ومن قال : علوى قال : تحوى ، وهو الوجه ، فان كان قبل الياء فتحة نحو : قصي كان ذلك فيه وجهان .

أحدهما : أن تنسب اليه على حاله . فتقول : قصيي بأربع ياءات بمنزلة طيي ،الا أن هذا أحسن من طيي ، لأن فيه قبل الياءات حرفين متحركين ،وفي طيي حرف واحد متحرك .

الوجه الثاني : أن تحذف الياء الساكنة ،فيرجع الحرف الى أصله من الواو ،لأنها انما انقلبت ياء ، لاجتماعها مع الياء الساكنة قبلها ،فلما زال سبب القلب رجعت الى أصلها كما تقدم في مسألة " لي " و " طيي " ، ثم تقلب (١) الواو الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ، فصار " قصا " مثل هدى ، فتنسب اليه / كما تنسب الى " هدى " ٣٣٧
[فتقول : قصوى] (٢) فهذه الواو [منقلبة عن الف منقلبة عن واو] (٣) منقلبة عن ياء منقلبة عن واو ، لأنه من قصا يقصوى اذا بعد .

وأما أمية ،فالقياس فيه أموى بضم أوله ،لأنه فعيله (٤) على ما تقدم في أول الباب ،وهذه الواو أيضا بدل من الف مبدله من واو مبدلة من ياء مبدلة من واو ،لقولهم (٥- أمة بينة الأموة ،-٥) و ذلك على الترتيب المذكور في " قصي " وقد سمع في أميي ،بتركه على حاله بأربع ياءات ،وأموى بفتح أوله وكلاهما من شاذ (٦) النسب ، يحفظ ولا يقاس عليه.

---

(١) في " ح " و " ق " " انقلبت " . (٢) تكملة من " ح " .
(٣) تكملة من " ح " و من هامش " ق " عن أصل آخر. كذا قال ناسخها ، وما في متنها هو : فهذه الألف منقلبة عن واو منقلبة عن ياء منقلبة عن واو ،لأنه من قصى .
(٤) في " ق " " فعيلي " خطأ.
(٥-٥) في " ق " " أميه بينة الأموى " . خطأ.
(٦) في " ق " " شواذ ".

مسألة : اذا نسبت محيي اسم فاعل ،أوالى محيا اسم مفعول ، فانك تحذف الياء أو الألف ،لأنها خامسة (١) ، فاذا فعلت ذلك صارا معا الى مثل "قصى" فمن يقل في قصي : قصيي ، بأربع ياءات يقل فيهما : محيي بأربع ياءات ،ومن يقل قصوى مثل هروى يقل فيهما : محوى (٢) ،وان كانت الياء الساكنة في محيي تضعيف الأصل ،وهي في قصيي زائدة ،فاذا كانوا يجرون الياء الساكنة من تحية مجرى الزائدة في علية ،وصبيه ،فأن يجروا الياء الساكنة من محيي مجرى الياء الزائدة في قصي أولا ،لأن الياء الساكنة من تحيه أصليه ، وهي في محي يمكن أن تكون الزائدة ،لأنها تضعيف الأصل ،وقد تقدم أن الف "مثنى" وشبهه يجب حذفها في النسب (٣) لأنها خامسة على كل حال ،خلافا ليونس ،فانه أجراه مجرى مدعى في جواز الوجهين في مثني ،ومتنوى ، لأن المدغم عنده بمنزلة حرف واحد من جهة أن اللسان يرتفع به ارتفاعة واحدة ،ورد ذلك عليه سيبويه بأنه محسوب بحرفين في تقطيع الشعر في جميع الأحكام (٤) ،وهذا بين ان شاء الله تعالى .

القسم الثالث : أن تكون الكلمة خماسية ، وهذا على وجهين.

أحدهما : أن تكون الياء المشددة (٥) بمنزلة ياء النسب

والثاني : أن تكون لغير النسب ولا بمنزلة ياء النسب .

---

(١) انظر شرح الشافية : ٢/٥٣.
(٢) انظر المسألة في شرح ابن يعيش : ٥/١٥٣.
(٣) "في النسب" ساقطة من "ق".
(٤) انظر ما سبق ص
(٥) ساقطة من "ق".

فأما الوجه الأول فانك تحذف الياءين معا ،لأنهما زائدتان زيدتا معا ،فيجب أن يحذفا معا بمنزلة غيرهما (١) من الزيادتين اللتين زيدتا معا ،فاذا حذفتها جئت بيائي النسب فقلت : كرسي ، فاللفظ واحد والمعنى مختلف (٢) ،فتقول للذى (٣) يجلس عليه :كرسي وللصانع له كرسي ،ويقع الفرق بينهما بأن هذا من قبيل الصفات المشبهة باسم الفاعل وجار على أحكامها ،وكذلك بتخي يقع على الطائر قبل النسب وعلى صائده بعد النسب. (٤)

وأما الثاني : وهو ما كان بمنزلة : مرمى فانك تحذف منه الياء الساكنة ،لأنها المزيدة ،لأنك اذا كنت تحذفها من نحو علي ، وهو رباعي فان تحذفها من مرمى أولى ،لأنها على خمسة أحرف ، فاذا حذفت الياء الساكنة من مرمى بقي على صورة مرم بمنزلة قاض ، وقد تقدم أن لك في قاض وجهين .

أحدهما :أن تنسب اليه على حاله ، فتقول : قاضي .

والثاني : أن تحول الكسرة فتحة على من قال في تغلب : تغلبي ،فيصير حينئذ من فصل مغزى ، فمن يقول في مغزى مغزوى يقال هنا :(٥) قاضوى ،ومن يقل : مغزى يقل [هنا] (٦) : قاضي . وقد تقدم ذلك ،فكذلك تقول [في مرمي] (٧) مرمي ومرموى على الترتيب الذى ذكرناه في قاض.

---

(١) في الأصل "غيرها".
(٢) انظر شرح الشافية : ٥٣/٢ ،وانظر المقتضب : ١٣٨/١.
(٣) في "ق" "في الذى".
(٤) لم أقف على هذا فيما اطلعت عليه. والبخت الابل الخرسانية.
(٥-٥) في الأصل " فمن ذلك يقال في مغزى ومغزوى يقل هنا " وهي مضطربة.
(٦) زيادة من "ح".
(٧) تكملة من "ق" و"ح" "تقول هنا".

مسألة[١] : النسب الى ما قبل آخره ياء مشددة نحو : سيد وميت وما أشبه ذلك اذا نسبت الى مثل هذا حذفت منه الياء المكسورة فرارا من ثقل أربع ياءات وكسرتين ،فقلت في سيد : سيدى ،وفي ميت ميتي ،وفي أسيد أسيدى ولم تحذف الساكنة كما حذفها في نحو طي ، لأنك لو فعلت ذلك لأدى الى زيادة اعلال ،وهو قلب المكسورة الفا ،لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فاجتنبوا ذلك بحذف المتحركة ،ليسلم البناء من الاعلال ، فان كان بين الياء المشددة والآخر حرف مد ولين نحو: مهيّم[٢] فانك تنسب اليه على حاله ، فتقول : مهيمي ، ولا تحذف منه شيئا ، لأنك ان حذفت منه الياء الساكنة التي للمد صرت الى مثل أسيد ،وان حذفت المتحركة التي حذفتها من أسيد التقى ساكنان وذلك مرفوض في كلامهم ،وان حذفت الياء الساكنة الأولى وجب انقلاب ما بعدها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ،فلما كان بقاء الكلمة على حالها ،أبين[٣] من ذلك كله ،وجب اجتناب ما عداه ،وأيضا فان مد الياء فصل بين الياءات كما فصل المد في دابة ونحوها ،ولم يكن بمنزلة اجتماع ساكنين ،لأن المد في الحرف أكثر من الحركة ، وستقف عليه[٤] في الادغام ان شاء الله.

فصل : ثم قال : (وفي يد يدوى ويدى) المحذوف منه حرف من بنات الثلاثة على ثلاثة أقسام .

---

(١) انظر المسألة في الكتاب : ٣/ ٣٧١ وشرح الشافية :٢/ ٣٢ وشرح ابن يعيش : ٥/ ١٤٧ .

(٢) "مهيم" مصغر مهوم من قولهم : هوم يهوم اذا نام. انظر الكتاب : ٣/ ٣٧٢ وشرح ابن يعيش : ٥/ ١٤٧.

(٣) في الأصل و"ح" "قبله".

(٤) في "ح" "أحسن".

(٥) في الأصل "وستقف على ذلك".

قسم حذفت منه اللام ،وقسم حذفت منه الفاء ،وقسم حذفت منه العين ،فأما ما حذفت منه الفاء ، فانه ينسب اليه على حاله ، ولا ترد اليه الفاء من حيث هي فاء ،ولكن ان ردت في موضع ما فلسبب خارج عن ذاتها ، فاذا نسبت الى "عدة" و "زنة" قلت : عدى ، وزني ،وكذلك ما أشبهه مما لامه حرف صحيح ،فأما نحو : شية فلا بد من رد فائه (١) ،لأن الاسم لا ينسب اليه حتى يقدر كاملا (٢) يصح استعماله ، وذلك [أنك] (٣) اذا نسبت الى مثل هذا ، فانك تحذف تاءه ، لأنها تعاقب / ياء النسب ، فاذا حذفتها بقي الاسم على حرفين الثاني منهما حرف علة ، ولا تجد ذلك في الأسماء المعربات، لما كان يؤدى اليه من بقاء الاسم على حرف واحد عند لحاق التنوين، وذلك اجحاف كثير ، فلأجل هذا يجب رد فاء الكلمة ، فيجب على هذا أن تقول : وشوى وعلى رأى الأخفش : وشيي على الأصل (٤) ، وقد تقدم تحقيق القول في الخلاف بينه وبين سيبويه في المسألة. (٥)

٣٣٨

وأما ما حذفت عينه ، فانه ينسب اليه أيضا على حاله ، ولا يرد اليه المحذوف ،فتقول في النسب الى سه : سهي [لا غير] (٦) وكذلك لثه : لثي ،وكذلك مذ اذا سميت به مذى ، وأما ما حذفت لامه ، فانه على ثلاثة أقسام .

أحدها : ما حذفت لامه وعوض منها الف الوصل ،وذلك : ابن ، واسم ،واست ،وما أشبه ذلك.

---

(١) في "ق" من "ردها" فقط.
(٢) في الأصل "كلاما" خطأ.
(٣) زيادة من "ح".
(٤) "على الأصل" ساقطة من "ق".
(٥) انظر ما سبق ص
(٦) تكملة من "ح" و "ق".

(١- الثاني : ماحذفت لامه وعوض منها التاء ،وذلك : بنت وأخت ،وما أشبه ذلك.-١)

الثالث : ما حذفت لامه ولم يعوض منها شيء .

فأما ما حذفت لامه وعوض منها الف الوصل ،ففيه وجهان .

أحدهما أن تنسب اليه على حاله ،فتقول : ابني واستي ، وان شئت حذفت الف الوصل ،ورددت المحذوف ،فقلت : بنوى ، وستهي ، ومن ذلك اسم ،تقول فيه : اسمي ،وسموى ،بضم أوله وكسره على أنه فعل ،وفعل كقفل وحمل ،وقد تقدم ذلك في أول الكتاب (٢) ، وكل واحد من المختلفين في المسألة على أصل مذهبه من (٣) اعتبار استعماله محرك العين أو مراجعة الأصل ، وقد تقدم ذلك في أول الباب .

وتقول في النسب الى آمرئ القيس : آمِرِئِي بكسر الراء والهمزة ، أما كسر الهمزة فلأجل ياء النسب ،وأما كسر الراء فاتباع لحركة الهمزة ، كما كان ذلك قبل النسب ،وكذلك آبنم ، ومسألة امرء مما جمع فيه بين العوض والمعوض منه ، وانما جاز ذلك ،لأن أصله مرءٌ ،وهذه الهمزة معرَّضَةٌ لتسهيلها (٤) بالنقلِ والحذفِ ،فكأنها فعل بها ذلك (٥- على وجه ذلك -٥) . والله أعلم . ولذلك (٦) كانت حركة الراء قبلها تابعة لحركتها اعتبارا بأنها تكون محل [حركة] (٧) اعراب في حال التسهيل من الأصل كما فعلوا ذلك في الأسماء الستة ،

(١-١) ساقطة من "ح" .
(٢) انظر ما تقدم ص: ٥ وانظر المقتضب : ٣/ ١٥٤ .
(٣) في "ق" "من" .
(٤) في "ح" "للتسهيل" .
(٥-٥) في "ح" "هذا وجه ذلك" .
(٦) في الأصل "وكذلك" .
(٧) زيادة من "ق" .

بخلاف باب المقصورات ،وقد مضى ذلك مبينا في باب معرفة علامات الاعراب.

وتقول في آمرِىء آلقيس أيضاً : مَرَئِيٌّ على مذهب سيبويه ،ومَرْئِيٌّ على مذهب الأخفش على ما مضى ،وكذلك تقول في آبنم : آبنمي وبنوي فيمن رد المحذوف.(١)

القسم الثاني وهو ما حذفت منه اللام وعوض منها التاء نحو : بنت واخت ،فمذهب يونس في هذا الضرب إثبات التاء مع ياء النسب ؛ لأنها ليست للتأنيث ؛ بدليل سكون ما قبلها وأن الكلمة تنصرف في أسماء الرجال فتقول : بنتي واختي (٢) ،وذهب سيبويه والخليل إلى وجوب حذفها مع ياء النسب ، ولا يجمع بينهما ؛لأنها وإن لم تكن للتأنيث وضعاً ،فإنها نُزِّلَتْ(٣) هنا منزلة تاء التأنيث ،من جهة أن هذا البناء خاصٌّ بالمؤنث ،ومن جهةِ أنَّها تُرادِفُ تاءَ التأنيثِ ،ولا يجمع بينهما تقول في المذكرِ : آبن ،وفي المؤنث بنت ،وآبنة وفي الجمع بنات ، ولا يقال : بنتات؛فلزم لذلك أن يقال في النسب : بنوي كما يقال في المذكر ،وكذلك تقول في النسب الى آخت : أَخوي كالمذكر.(٤)

وأما صرف ذلك في أسماءِ الرجالِ ،فإنما ذلك لأنَّ باب ما لا ينصرف يراعى فيه اللفظ ،ولكون ما قبله (٥) يمنع أن يجري عليه أحكام

---

(١) انظر شرح الشافية : ٢/٦٧.
(٢) الكتاب : ٣/ ٣٦١.
(٣) في "ح" و"ق" "تنزلت".
(٤) الكتاب : ٣/ ٣٦١.
(٥) في "ح" "وسكون ما قبلها".

تاء التأنيث في ذلك الباب ،وأما هذا الباب فانما يراعى [١] فيه المعنى دون مجرد اللفظ .

مسألة [٢] : اذا نسبت الى " كلتا " حذفت الف التأنيث ، فصار الى مثال [٣] بنت ، فتقول على مذهب سيبويه والجماعة : كلوى ، وعلى مذهب يونس : كلتي ، على أصل مذهبه في النسب الى بنت والتاء في كلتا بدل من واو ، حملا على الأكثر ،وقد قيل : انها بدل من ياء ، ولم تبدل هذه التاء في كلتا الا في التأنيث ،فان قيل : وكيف جاء الجمع بين هذه التاء وبين الف التأنيث ،وقد قلتم : انها قد جرت عندهم مجرى تاء التأنيث .

فالجواب : أن هذه المسألة على العكس من باب صحراوات ، وحبليات ،والشيء قد يعتبر بعكسه ،بيانه أن الواو في صحراوات بدل من همزة التأنيث ،والياء [٤] في حبليات بدل [٥] من الف التأنيث ، فاعتبر اللفظ في جواز الجمع بينهما وبين تاء التأنيث ، ولو اعتبر الأصل لم يجز الجمع أصلا ،وكلتا التاء فيها [٦] وان كانت جارية مجرى تاء التأنيث ، فانها بدل من واو أو ياء ،فاعتبر الأصل في هذه المسألة ، ولو اعتبرت الأحكام اللفظية لم يجز الجمع ، فتأمل ذلك فانه حسن .

---

(١) في " ح " " فانه يراعى ".
(٢) انظر المسألة في شرح الشافية : ٢/٧٠.
(٣) في " ق " " مثال ".
(٤) في الأصل " والتاء " بنقطتين من فوق . خطأ.
(٥) تكملة من " ح " و " ق ".
(٦) في الأصل و " ق " " فيه ".

القسم الثالث : وهو ما حذفت لامه ولم يعوض منها [١] شيئا ، وذلك نحو : يد ودم وأخ وأب وما أشبه ذلك ،فهذا الضرب معتبر في التثنية والجمع بالألف والتاء والاضافة فما رد في واحد من هذه الثلاثة لزم رده في النسب ،وما لم يرد [٢] في واحد منها كنت مخيرا في الرد وعدمه ،فتقول في أخ واب : أخوى ،وأبوى ، لقولهم : أخوان وأبوان وأخوك وأخوات ،وتقول في نحو : يد ودم يدى ودمي ،ويدوى ، ودموى ان شئت ،لقولهم : يدان ودمان ،وذلك أن الرد في النسب أقوى منه في التثنية والجمع والاضافة ،واذا كان الرد في الأضعف على الجواز كان في الأقوى على اللزوم ،ومن قال في تثنية يد ودم: يديان ودميان ،لزمه أن يقول في النسب دموى ،ويدوى وجها واحدا ، والخلاف في عين يد / ودم على ما تقدم. ٣٣٩

ثم قال (واذا نسبت الى اسم في آخره هاء التأنيث حذفتها فقلت في النسب الى طلحة طلحى .) [٣]

وذلك أن هاء التأنيث مع ما قبلها بمنزلة الثاني من المركبين ، فكما أن ياء النسب لا تلحق بعد الثاني من المركبين ،فكذلك لا تلحق بعد تاء التأنيث [٤] ،وكان الثاني من المركبين كالأصل في هذا الحكم لهاء التأنيث [٥] ، من جهة أن الثاني من المركبين زيادة على ما قبله مع عدد حروفه ،واذا كان الحرف الأصلي اذا كان خامسا يحذف وجوبا اذا كان حرف علة ،فهو أولى بالحذف ،فلهذا المعنى جعل المركب هنا

---

(١) في "ح" "منه".
(٢) في الأصل "ولم يرد" خطأ.
(٣) الجمل : ٢٥٤.
(٤) في "ح" و"ق" "بعدها تاء التأنيث".
(٥) في "ح" "لها من التأنيث" هكذا .

أصلا لتاء التأنيث ،وكذلك أيضا يقال في باب الترخيم : انه لا يحذف معها شيء مما قبلها ،لأنها شبيهة[١] بالثاني من المركبين ، فكما لا يحذف في الترخيم معها[٢] شيء مما قبله ،فكذلك هاء التأنيث ، ويقال في موضع آخر : ان الثاني من المركبين يفتح ما قبله ، لأنه في هذا بمنزلة هاء التأنيث ،فكما أن هاء التأنيث يفتح لها ما قبلها ، فكذلك الثاني من المركبين ،وهاء التأنيث انما واجب أن يفتح ماقبلها ، لأنها بمنزلة الف التأنيث في الدلالة على معناه ،والف التأنيث يلزم فتح ما قبلها ، محافظة[٣] على المعنى الذى سيقت له ، فمن ثم لزم فتح ما قبل هاء التأنيث ، وأما زوال صورة الف التأنيث في التكسير والتثنية والجمعين اللذين على حدها ،فلأن التأنيث يفهم من التركيب بالأدلة التي تدل على تأنيث المؤنث بغير علامة ،ومعنى الجمع والتثنية لا يفهم الا من صيغتيهما ،فوجب أن يكون الحكم للطارئ، فتأمل هذا الفصل فانه حسن في معناه.

ووجه أيضا[٤] آخر في امتناع الجمع بين هاء[٥] التأنيث وياء النسب ،وذلك أنهما يجتمعان في أن كل واحد منهما يكون فارقا بين الواحد والجنس ،فتقول : تمرة ،وتمر ،وشجرة وشجر ،وطلحة وطلح.

وتقول مع ياء النسب : يهودى ويهود ،وزنجي وزنج ، وتيمي وتيم.

---

(١) في "ق" "مشبهة".
(٢) في الأصل و"ق" "معه" خطأ.
(٣) في "ق" "يحافظ" هكذا.
(٤) ساقطة من "ق" وفي "ح" "ووجه أيضا آخر ايضا".
(٥) في الأصل "الف" خطأ.

وتجامع هاء التأنيث أيضا ياء النسب في الدلالة على معناه تقول : مهلبي و مهالبة ،و بربرى و برابرة ،وأشعرى وأشاعرة ، لما زالت ياء النسب بالجمع صارت هاء التأنيث عوضا منها على معناها .

ويجتمعان أيضا في أن كل واحد منهما يلحق الاسم ، ليكون هذا على لفظ المؤنث ،وليس هناك معنى تأنيث (١) ،وليكون هذا على لفظ النسب ،وليس هناك معنى نسب ،فالأول كفرفة ،وكلمة ، والثاني نحو : كرسى و بختى .

ويجتمعان أيضا في أن كل واحد منهما قد يستغنى عنه في موضع العلم بمعناه ،وذلك نحو : زينب وهند وشمس وقدر و نحو ذلك.

ومثال الاستغناء عن ياء النسب قول عنترة : (٢)

.... لأعجم طمطمي

أراد : لأعجمي . (٣)

وأما قول ابن فيرة : (٤)

و كوف و بصر .

فانما هو من باب حذف احدى اليائين لمكان التضعيف .

---

(١) في "ق" "التاء التأنيث" هكذا.

(٢) البيت بتمامه :
يأوى الى حزق النعام كما أوت حزق يمانية لأعجم طمطمي
وهو في شعره : ٢٠٠ من معلقته ،واللسان : "طمم" يصف ظليما يأوى الى جماعات النعام كما تأوى قوم من اليمن الى أعجمى لا يفقهون كلامه. والحزق الجماعات ،والطمطمي الذى لا يفصح ، وقيل في معنى البيت انه يصف ظليما يأوى الى جماعات النعام كما تأوى السحب اليمانية الى سحابة فيها رعد ،فالرعد هنا هو الأعجم الطمطمى .

(٣) في "ق" "الأعجمى".

(٤) ابن فيرة هو :

ويجتمعان أيضا في أن كل واحد منهما قد يستغنى عنه بصيغة تخالف صيغة المذكر ،وبصيغة تخالف المنسوب بالياء (١) ،فيقع [بذلك] (٢) الفرق بين المسألتين كقولهم : رجل صنع اليدين وامرأة صناع ، وقالوا : جدى في المذكر ،وعناق في المؤنث ،وكذلك حمل ورحل (٣) ،وقالوا في النسب : عطار و بتات و نجار وغير ذلك.

ويجتمعان أيضا في أن ياء النسب يغير لها الاسم المنسوب اليه كثيرا ،وقد تقدم ذلك في أول الباب ،و تاء (٤) التأنيث قد جاء فيها ذلك و ان قل قالوا : البصر للحجر الأبيض بكسر الباء، (٥) فاذا أدخلوا هاء التأنيث قالوا بصرة ففتحوا (٦) الباء ،فلما كانت بينهما هذه المشابهة من هذه الجهات كرهوا الجمع بينهما ،لأن الجمع بينهما كان يكون شبيها بالجمع بين حرفين لمعنى واحد في موضع واحد ، وأيضا فانهم لو لم يحذفوها مع ياء النسب ،لأدى ذلك الى الجمع بين علامتي تأنيث بلفظ واحد في لفظ واحد ،ومثاله : أنك لو نسبت رجلا الى طلحة ،ولم تحذف التاء ، لقلت : طلحتي ،فان نسبت اليه امرأة قلت : طلحتية (٧) بتائين . فلما كان ابقاؤها يفضى الى هذا رفض وجعل الباب كله واحدا ،وأما لحاق تاء (٨) التأنيث بعد ياء النسب في نحو قولك : امرأة طلحية ،فلأنه صار بالنسب من قبيل الصفات المشبهة باسم الفاعل (٩) ،والتاء انما هي دلالة على تأنيث الضمير

---

(١) في "ح" "بالهاء" خطأ.
(٢) زيادة من "ح" و "ق".
(٣) في الأصل "رحل" بالمهملة : حيث قد وضع حاء صغيرة تحتها علاما للاهمال وفي "ق" "رجل" بالجيم ،والصواب المثبت.
(٤) في "ق" "هاء".
(٥) في "ق" "فكسروا الباء".
(٦) في الأصل "بفتح".
(٧) في الأصل و "ق" "طلحتتي".
(٨) في "ق" "هاء".
(٩) في "ح" "باسماء الفاعلين".

للمرفوع بالصفة .(١)

ثم قال : (واذا نسبت الى اسم مركب نحو : معدى كرب).(٢)

الوجه أن يقال في توجيه حذف الثاني من المركبين أنه بالحمل على المضاف ،لأن المركبين بمنزلة شيء واحد ،والمضاف اليه كالشيء الواحد ، فلما كان بينهما هذا الشبه ،وكان المضاف اليه هو المحذوف اذا كان المضاف معه علما فكذلك يحذف الثاني من المركبين ،فيكون حذف المضاف اليه أصلا يحذف الثاني من المركبين ،وسيأتي وجه حذف المضاف اليه بعد ان شاء الله.

فأما قولهم : ان الثاني من المركبين انما حذف في النسب بالحمل على تاء التأنيث مع قولهم : ان حذف تاء التأنيث بالحمل على الثاني من المركبين ،فظاهر الأمر أنها من مسائل الدور ،لاتحاد حقيقة الحمل لأنه اذا كان حذف التاء بالحمل على حذف الثاني من المركبين وحذف الثاني من المركبين بالحمل على حذف التاء ،فقد صار كل واحد منهما أصلا من حيث هو فرع وفرعا من حيث هو أصل ،وانما كان يصح ذلك لو تعددت وجوه الحمل ،وأما مع الاتحاد فلا ،لكن يصح أن يكون حذف الثاني من / المركبين بالحمل على تاء التأنيث ،على أن يكون ٣٤٠
حذف التاء اما لما كان يلزم على اثباتها من تأنيث المذكر في نحو قولك : هذا رجل قائمتي في النسب الى قائمة ،لأن لفظ النسب عبارة عن المنسوب ،وأما لما كان يلزم على ذلك من الجمع بين تائي التأنيث في لفظ واحد نحو : طلحتيه اذا نسبت امرأة الى طلحة ،

---

(١) في الأصل و"ق" "الضمير المرفوع وفي "ح" "للضمير للمرفوع" ولعل المثبت هو الصواب.

(٢) هذا القول ليس في الجمل وما في الجمل هو : " وان نسبت الى اسمين جعلا اسما واحدا حذفت الآخر منهما فقلت في معدى كرب: معدى " الجمل :٢٥٥.

و اما لما كان يلزم على ذلك من كون تاء التأنيث وسطا ووضعها أن تكون آخر الكلمة ، فعلى هذه الأوجه أوعلى أحدها يجوز أن يقال : ان حذف الثاني من المركبين محمول على حذف تاء (١) التأنيث في النسب ، ويسوغ أيضا أن تكون تاء التأنيث محمولة في الحذف على الثاني من المركبين على أن يكون حذفه هو بالحمل على المضاف اليه في نحو امرئ القيس لما بين المركب والمضاف والمضاف اليه من الشبه من جهة أن كل واحد منهما يتوالى فيه ست حركات نحو : شغر بغر ، وقدم رجل .

ثم نرجع في صورة النسب الى المركب فنقول في معدى كرب : معدى و معدوى ، لأنك لما حذفت الجزء الثاني بقي معدى بمنزلة قاضي فتنسب (٢) اليه على الوجهين في قاضي ،وقد تقدما (٣) ،وتقول في بعل بك : بعلي و في بلال أباد : بلالى ،وكذلك سائرها ، والنسب الى الجملة المسمى بها كالنسب الى المركب تحذف العجز وتنسب الى الصدر ، و اذا سميت بخمسة عشر ثم نسبت اليه قلت :خمسي ، لأنك لما حذفت العجز حذفت بعد ذلك التاء (٤) ، لأنها لا يجمع بينها و بين ياء النسب ،ولا ينسب اليه وهو اسم عدد ،لئلا يلتبس بالنسبة (٥) الى خمسة ،وكذلك اثنا عشر لا ينسب اليه وهو اسم عدد ، فاذا سميت به نسبت اليه فقلت : اثني و ثنوى كما قلت في ابن : ابني وبنوى .

مسألة : قال الاستاذ أبو الحسين اذا فرضنا رجلين اسم أحدهما اثنان واسم الآخر اثنا عشر وخيف اللبس لم ينسب اليه هكذا ، لمكان اللبس .

---

(١) في "ق" "هاء".
(٢) في "ح" "تنسب".
(٣) انظر ما تقدم ص
(٤) في "ق" "الهاء".
(٥) في "ح" "بالنسب".

وعندى أنه يجوز النسب اليه ،ولا يراعى في الاعلام ،الا ترى أن النسب الى المثنى والمجموع جمع سلامة أو جمع تكسير بالرجوع الى الواحد كائنا ما كان ،وذلك كله يشبه النسب الى الواحد ،وكذلك اذا سميت بزيدين أو بالزيدين ،وحكيت اعرابهما نسبت اليهما كالنسب الى الواحد ،ولا أذكر في ذلك خلافا ،و بالله التوفيق .

ثم قال : (وان نسبت الى اسم مضاف تعرف بالمضاف اليه.)(١)

هذا الفصل على وجهين :

أحدهما : أن يكون المضاف والمضاف اليه علما كعبد الله وامرئ القيس ،فهذا الضرب ينسب فيه الى الأول ،لأنه لم يتعرف بالثاني ، وكذلك اذا سميت بقولك : غلام زيد وصاحب عمرو وما أشبه ذلك نسبت(٢) اليه في ذلك كله الى الاسم الأول وتحذف الثاني فتقول : عبدى وامرى ،وغلامي ،وصاحبي ،وكذلك ما أشبهه .

الوجه الثاني أن يكون المضاف مع المضاف اليه غير علم ،ولكنه موضوع على أن يتعرف بالثاني حقيقة أو حكما كقولك : غلام زيد ،وصاحب عمرو ،ودار خالد ،وبستان جعفر ،فهذا الضرب ينسب فيه الى الثاني ، لأنه المقصود لتعريف الأول ،فتقول : زيدى ،وعمرى ،وخالدى ،وجعفرى ، وكذلك الكنى كلها ينسب فيها الى الثاني كقولهم في ابي بكر بن كلاب : بكرى ،لأنها وضعت على تقدير تعريف الأول بالثاني ،واليه الاشارة بقولي : أو حكما ،وكذلك النسب الى امرأة كنيتها أم عمرو عمرى ،فان سميت بشيء من هذه الكنى وصيرتها اعلاما جرى عليها حكم

---

(١) في الجمل : ٢٥٦ " وان نسبت الى اسم مضاف ،وكان يتعرف بالمضاف اليه ،نسبت الى المضاف اليه ".

(٢) في " ق " " تنسب".

الاعلام ،كما قالوا في امرئ القيس : امرئي ،ولم يقولوا : قيسى ،وان كان وضعه وضع ابن الزبير ، فانه قد صار علما ،وكذلك اذا سميت بابن الزبير [و] (١) صيرته علما جرى عليه حكم الاعلام ، فقلت فيه : ابني وبنوى ،وهذا كله واضح ، وبالله التوفيق .

وانما وجب (٢) حذف أحد الاسمين من (٣) المضاف والمضاف اليه ،لأنك لو لم تحذف فقلت : غلام زيدى لأعطى أن الغلام مضاف الى رجل منسوب الى زيد ،وهو خلاف المطلوب ،وانما يحصل المطلوب بحذف أحدهما على ما مضى من التقسيم ويجوز أن يقال : (٤) انما وجب حذفه ، لأنه ليس من كلامهم جعل ثلاثة أشياء كشيء واحد ،لأن المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد ،وياء النسب مع ما تلحقه كالشيء الواحد ، وانظر الى امتناعهم من تركيب " لا " مع اسمها اذا كان مضافا كقولك : (٥) لا مثل زيد في الدار ،فتأمل ما نبهتك عليه ،وبالله التوفيق .

ثم قال : (وقد يبنون من الاسمين جميعا اسما واحدا .) (٦)

هذا الفصل موقوف على السماع ،وذلك قولهم في عبد القيس : عبقسي وفي عبد الدار : عبدرى (٧) ، وفي عبد شمس عبشمي ،وكأنهم فعلوا ذلك خوف اللبس ،ولو نسبوا اليها على القياس لقالوا في عبد القيس : عبدى ،وكذلك في عبد الدار ،وكذلك في عبد شمس ،وقالوا في عبد مناف : منافى ،وهو أيضا شاذ .

---

(١) تكملة من "ح" و "ق" .
(٢) في "ق" "وأما وجه" .
(٣) ساقطة من "ح" .
(٤) في "ح" "أن تقول" .
(٥) في "ق" "كقولهم" .
(٦) الجمل : ٢٥٦ "وجميعا" ساقطة من الأصل .
(٧) في "ق" "عبدلي" .
(٨) ساقطة من ("ح" .

ثم أنشد : (١)

وتضحك مني شيخة عبشمية كأن لم تَرَيْ قبلي أسيرا يمانيا

قوله (٢) : عبشمية نسبة الى عبد شمس ،وعبد شمس اسم علم ،فكان (٣) قياسه أن يقول : عبدية ،ولكنه خاف اللبس فبنى على الاسمين "عبشما" على مثال (٤) فعلل ، فقال : عبشمية ،وهو من الشاذ [الذى] (٥) لا يقاس عليه ، وقوله : كأن لم ترى تلوين كقوله تعالى : ﴿ الحمد لله رب العالمين ﴾ ثم قال : ﴿ اياك نعبد واياك نستعين ﴾ وهو انتقال من مقام الى مقام / أشرف منه ،وهو من بديع الكلام الفصيح . ٣٤١

وأصله قبل الجزم " ترئ يين " على مثال تعلمين ، ثم سهل بالنقل والحذف (٦) ،فصار "تريين" على مثال (٧) تضعين ،ثم انقلبت الياء الفا ،لتحركها وانفتاح ما قبلها ،فصار : تراين ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين ،فصار ترين ،ثم دخل الجازم ،فحذفت النون التي كانت علامة للرفع ،فصار : كأن لم ترى ،على ما ترى (٨) ،ويروى " كأن لم ترى " (٩) بلفظ الغيبة ،وفيه أقوال : منها أنه مجزوم بحذف الحركة المقدرة في حرف الاعراب ،وهو الألف ، وهذا متروك في النظر ،لأن حرف الاعراب اذا كان معتلا معاقبا لضمة الاعراب جرى عليه حكمها ، فكما يحذف

---

(١) البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي ،وقد سبق تخريجه ص:
(٢) في الأصل و"ق" "وقوله".
(٣) في "ح" "فكأنه".
(٤) في "ق" "مثل".
(٥) تكملة من "ح".
(٦) أى بحذف الهمزة ونقل لحركتها الى الحرف الذى قبلها وهوالراء.
(٧) ساقطة من "ق".
(٨) في "ح" و"ق" "كما ترى".
(٩) في الأصل "ترى" منقوطة الياء خطأ. وانظر تخريج هذه الرواية فيما سبق ص :

الجازم ضمة الاعراب كذاك يحذف الحرف الذى عاقبها ،والذى يقول من العرب : (١)

* ألم يأتيك والانباء تنمي *

هو الذى يلفظ بالضمة في حالة الرفع ،فلما لم (٢) تعاقب هذه الياء ضمة الاعراب وجب الا تحذف في الجزم ،لوجود الضمة في حالة الرفع .

ومنها أنه مجزوم بحذف الألف التي كانت حرف اعراب لما عاقبت الضمة على القياس ،وهذه الألف اشباع . و هذا الوجه مذكور في الضرائر ، أعنى الاشباع (٣) ،ومنها أن التسهيل في هذا اللفظ مسبوق بالجزم ، بيانه أن أصل (٤) الكلمة "ترءا" على مثال تعلم فحذف الجازم الألف التي هي لام الكلمة ،فصار " ترأ " على مثال "نفع" ثم نقلت (٥-حركة الهمزة الى فاء-٥) الكلمة ، ولم تحذف الهمزة ،ثم قلبت ألفا لسكونها (٦) بعد فتحة كما قالوا في المرأة المراه ،وفي الكمأة الكماه. (٧)

ومنها أن هذا على لغة القلب كأنه كان (" تراء " ثم سكن الجازم الهمزة ، ثم انحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، ثم انقلبت الهمزة الفا لسكونها (٨) بعد فتحة ،فصار " كأنْ لم ترى " (٩) كما ترى فهذه (١٠) الالف بدل من همزة ساكنة للجزم ،وهي عين في موضع اللام ،وهو توجيه صناعي .

---

(١) سبق ص

(٢) في " ق " " فكما لم ".

(٣) انظر مبحث الاشباع في الضرائر لابن عصفور : ٣٢ ومابعدها . وما يجوز للشاعر في الضرورة : ٩٦ ولم يجعلا هذا البيت وأمثاله من الاشباع ،وانما استشهدا به على اثبات حرف العلة في الفعل المجزوم .

(٤) " بيانه أن أصل " في الاصل " فان أصل " و في " ق " " فانه أصل " والمثبت من " ح ".

(٥-٥) في "ق " " الحركة الى الفاء ".

(٦) في الأصل " لكونها ".

(٧) انظر سر صناعة الاعراب : ٧٥.

(٨) في الاصل " لكونها ".

(٩) في الأصل " تراني " خطأ .

(١٠) في " هذه ".

ويمكن وجه خامس وهو أن يكون على اهمال " لم " اهمال " ما " ،لاتفاقهما في النفي ،كما اهملت " أن " اهمال " ما " لاتفاقهما في المصدرية ، نظير الأول قوله :(١)

لولا فوارس من نعم وأسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

وقوله :(٢)

فأمسوا بها ليل لو اقسموا(٣) على الشمس حولين لم تطلع

ونظير الثاني قراءة من قرأ ﴿ لمن أراد أن يتم الرضاعة ﴾(٤) برفع يتم ،ولم أر هذا [التوجيه](٥) في هذا الموضع لأحد .

وهذه الجملة المقرونة بلم(٦) مرفوعة المحل ،لأنها واقعة موقع خبر حرف التشبيه واسمه(٧) محذوف اختصارا لفهم المعنى . وتقديره مع الخطاب كأنك لم ترى ،ومع الغيبة كأنها لم ترى(٨) ،وحرف التشبيه مع معموله مرفوع المحل على الصفة للموصوف بعبشمية ،أو للصفة وتقديرها : شيخة عبشمية شبيهة بعين رائية قبلى أسيرا يمانيا ، والمعنى على الاثبات لا على النفي على الأصح .

وقوله " أسيرا يمانيا " منسوب الى اليمن ،وأصله يمني فحذفت الأولى من يائي(٩) النسب ،لمكان التضعيف ،وعوض منها

---

(١) البيت لم يعرف قائله ،وهو من انشاد الأخفش والفارسي . كذا قال في الخزانة : ٣/ ٦٢٦ ،وهو في المحتسب : ٢/ ٤٢. وسر صناعة الاعراب : ٤٤٨ ،والمعنى : ٣٦٥ ، ٤٤٤ ،وشرح أبياته : ٥/ ١٣١.

(٢) لم أهتد الى قائله.

(٣) في " ق " " بها ليلا " هكذا.

(٤) البقرة : ٢٣٣ وهي قراءة مجاهد . البحر المحيط : ٢/ ٢١٣.

(٥) زيادة من " ح " .

(٦) في الأصل " بأن " خطأ.

(٧) في " ق " " واسمها ".

(٨) انظر الحلل : ٣٤١.

(٩) في الأصل " من باب " خطأ.

الالف ، ولهذا لم يكن لهذا البناء حكم في باب منع الصرف ،و بالله التوفيق .(١)

/ فصل في النسب الى الاسماء المحكية : والقول في ذلك : ٣٤٣
أنك اذا نسبت الى مسمى بما يلزم فيه الحكاية ،فانك تنسب الى الكلمة الأولى وتحذف مابعدها ،فتقول في تأبط شرا : تأبطي ، وفي برق نحره : برقي ،وفي ذراحبا ، ذروى و [ذرى] (٢) وفي شاب قرناها شابي .

وأما اذا نسبت الى ما لايصح التكلم به ،فانك لا تنسب اليه حتى تصيره على هيئة يصح التكلم بها ،كما اذا سميت بكأن على القول بالتركيب ،وهو قول الأكثر ،فانك اذا حذفت "أن" بقيت الكاف على حرف واحد ، فوجب أن تزيد عليها حرفا من جنس حركتها ،فصارت الكلمة على حرفين ،والثاني حرف علة ،ولا يكون ذلك في شيء من معربات الأسماء ،الا أن يكون معتمدا على غيره كفيك ، وذى مال (٣) ،فيجب

---

(١) بعد هذا في نسخة الأصل " و بالله التوفيق وهو حسبي و نعم الوكيل ولا قوة الا بالله العلي العظيم ،وصلى الله على سيدنا محمد المبعوث لكافة الأمم العرب والعجم و على آله وأزواجه وذريته .
نجز الكتاب والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وقائد الغر المحجلين وسلم على عباده الذين اصطفى .
وأمام هذه النهاية بخط مغاير كتب : " الفصل في النسب الى الأسماء المحكية أول الصفحة اليسرى بعد هذه الورقة ليتصل بقول المؤلف رحمه الله : " ولهذا لم يكن لهذا البناء حكم في باب منع الصرف ". وما وعد بالحاقه موافق لما في النسختين الاخريين .

(٢) تكملة من " ح " .

(٣) انظر ما تقدم ص

لذلك أن تزيده حرفا آخر من جنس المزيد ،فاذا اجتمع الفان همزت الثاني منهما ،فيصير كاء كماء ،فتنسب اليه كالنسب[١] الى ماء [فتقول][٢] كاوى وكائي[٣] ،والأول اجود على ما مضى[٤] في باب التثنية.

وكذلك النسب الى "لعل" على القول بالتركيب أيضا العمل كالعمل ،وكذلك اذا نسبت الى [لا][٥] مسمى بها ،الا أن المزيد هنا حرف واحد ،وكذلك النسب الى "لات" من * ولا تحين مناص*[٦] ومن اللات والعزى لائي ولاوى[٧] ،وليست هاتان المسألتان من هذا الفصل ،وانما جلبهما الاشتراك في الحكم.

واذا نسبت الى "لولا" مسمى بها قلت : لوى ، لأنك لما حذفت "لا" بقي "لو" على حرفين الثاني حرف علة ،فوجب أن يزاد حرف مثله[٨] ،كما قالت العرب:[٩]

* ان ليتا وان لوا عناء *

واذا نسبت الى "اما" من قوله تعالى * فأما ترين من البشر أحدا *[١٠]

---

(١) في "ق" "كما تنسب".
(٢) تكملة ليست في النسخ .
(٣) في الأصل "كاوى".
(٤) انظر ما تقدم ص : وانظر باب التثنية :
(٥) تكملة من "ح".
(٦) سورة ص : ٣.
(٧) الكتاب : ٣/٣٦٨.
(٨) الكتاب : ٣/٣٦٨.
(٩) هذا عجز بيت لأبي زبيد الطائي وصدره :
* ليت شعرى وأين مني ليت *
وهو في ديوانه : ٢٤ ، والكتاب : ٣/ ٢٦١ ،والمقتضب ١/ ٣٧٠ وشرح أبيات سيبويه : ٢/ ٢١١. وشرح ابن يعيش : ٦/ ٣٠ ، ١٠/ ٥٧ ،والخزانة : ٣/ ٣٨٢.
(١٠) مريم : ٢٦.

مسمى بها قلت : اني بتخفيف النون ،فان سميت بنحو : قل ،وبع ، وخف قلت قولي وبعي ،وخافي وذلك أنك لما نزعت الضمير ووجب تحريك لام الكلمة رجعت العين المحذوفة ،لزوال السكون الذى أوجب حذفها ،وكذلك قالت العرب في النسب الى "كنت" : كوني [١] ،وقولهم كنتى شاذ ،والكنتى هو الشيخ ،لأنه يقول كنت كذا [وكنت كذا][٢] وهذا مما يدل على أن الفعل والفاعل كالشيء الواحد ،فاذا سميت بقولك : انطلقت قلت : انطلقي وتبقى الألف موصولة ،لأنك انما تريد المسمى بانطلقت ، وهي هاهنا الف وصل ولا بد ، فكذا اذا نسبت اليه ،لأنك تريد ذلك المعنى ،بخلاف مالو سميت بانطلق وحده ، فانك تقطع الألف ولا بد .

فصل في النسب الى الجمع [٣] : والقول في ذلك : أنه ان كان باقيا على معناه من الجمعية ،فانه يرد الى واحده ان كان مستعملا ، وذلك أن المطلوب من النسب الى الجمع الدلالة على أن بينه وبين ذلك الجنس ملابسة . وهذا المعنى يحصل بالمفرد مع [٤] حصول الفرق بين النسب اليه جميعا وبينه مسمى [به][٥] ،فان لم يكن باقيا على جمعيته [وذلك][٦] بأن يصير علما وضعا أوغلبة ، فانه ينسب اليه على حاله ، لانتفاء قصد معنى الجمعية فيه ،فصار كغيره من الاعلام

---

(١) "كوني قولهم" ساقطة من "ق" وانظر اللسان "كون" ١٣/٣٦٩ ، قلت : وزعم سيبويه أن اخراجه عن الأصل أقيس ،فتقول كوني .

(٢) تكملة من "ح" .

(٣) انظر في هذا الفصل الكتاب : ٣/٣٧٨ ومابعدها ،والتكملة : ٢٥٥ ومابعدها ،وشرح الشافية : ٢/٧٧ ومابعدها .

(٤) ساقطة من "ق" .

(٥) تكملة من "ح" .

(٦) زيادة من "ح" .

،فتقول في النسب الى مساجد جمعا مسجدى ،وتقول فيه اسم رجل مساجدى ،ولو قلت [فيه] (١) مسجدى لم يكن له معنى ، اذليس في مساجد دلالة على مسجد ،كما فيه اذا كان جمعا دلالة على واحده ، فلذلك رجعت اليه ثمة ولزمت اللفظ المسمى به هاهنا ،وتقول في الأنصار: انصارى ،لأنه صار علما بالغلبة ،واهمل فيه معنى الجمعية ، وضابطه أن تقول : الجموع غير السالمة على أربعة أقسام .

أحدها أن يكون جمعا لفظا و معنى ،وله واحد مستعمل نحو مساجد ، ومسامعة ،و مهالبة ، فهذا يلزم الرجوع فيه الى الواحد ، فتقول : مسجدى ،و مسمعي ،و مهلبي .

الثاني : أن يكون جمعا لفظا و معنى الا أنه لم ينطق له بواحد نحو : عباديد و محاسن .(٢)

الثالث : أن يكون جمعا في اللفظ مفردا في المعنى نحو : مساجد اسم رجل ،و انمار كذلك ،وكلاب كذلك.

الرابع : أن يكون مفرد اللفظ جمعا في المعنى على العكس مما قبله نحو : نفر ،ورهط ،وقوم ،فهذه الأقسام الثلاثة ينسب اليها على حالها ، تقول في أولها : عباديدى (٣) ،ومحاسني ،لأنه لا واحد له قاله أبو زيد .(٤)

وتقول في الثاني : مساجدى ،وانمارى ،وكلابي وكلاهما مسموع.

---

(١) زيادة من "ح".
(٢-٢) ساقطة من "ح" وهي ملحقة في الهامش الا أنها غير واضحة ، ولعل بها نقص .
(٣) في "ق" "عبادى" خطأ.
(٤) الكتاب : ٣/٣٧٩ ،وشرح الشافية : ٢/٧٨.

وتقول في الثالث : نَفَرِي ورهطي . وقومي ، فالحاصل أن كل جمع لفظا ومعنى ليس سالما وله واحد مستعمل يلزم الرجوع [فيه] (١) الى واحده كقولك في مساجد : مسجِدِي ، ومنابر منبرى ، وما عدا هذا فانه ينسب اليه على حاله ، فتقول في النسب الى الجُمَع جمع جُمعَه : جُمعِي بسكون الميم ، لأنه جمع لفظا ومعنى ، وله واحد مستعمل ، فان سميت به قلت : جمعي بفتح الميم ، لأنه وان كان جمعا في الصورة ، فانه مفرد المعنى ، فقس على هذا واعمل عليه ، وقالوا في الرباب : ربي ، والرباب جمع ربة وهي الفرقة من الناس ربة ورباب كجفرة وجفار ، وتقول في أناس أناسي ، لأنه من أسماء الجموع مفرد اللفظ مجموع المعنى ، وقالوا فيه : انساني أجروه مجرى الجمع ، والأول أحسن اعتبارا بالنظائر من أسماء الجموع ، وقالوا في الابناء أبناوى ، كما قالوا في الأنصارى أنصارى ، وقالوا بنوى ردوه الى الواحد ، لأنه جمع ابن ، وتقول في النسب الى الأعراب : أعرابي ، قال سيبويه : لأنه ليس له واحد على هذا المعنى (٢) ، يريد لأنه لم يتحقق كونه جمعا لعرب ، ولو كان جمعا لعرب لكان مدلوله في الجمعية كمدلوله في المفردات ، وليس كذلك ، لأن العرب اسم لمن عدا العجم مطلقا سكن البادية (٣) أو الحاضرة ، والاعراب اسم لمن سكن البادية خاصة ، فالاعراب أخص من العرب ، والجمع لا يكون أخص من مفرده ، والى هذا المعنى (٤) أشار أبو على في الايضاح بقوله : لو قلت ذلك لزدت الاسم عموما (٥) ، أى لو نسبت الى الأعم وهو عرب لزدت الاسم عموما ،

---

(١) زيادة من "ح".
(٢) الكتاب جـ ٣/ ٣٧٩ وانظر شرح الشافية : ٢/ ٧٨.
(٣) في الأصل "الجاديه".
(٤) ساقطة من "ح".
(٥) التكملة : ٢٥٦.

لأن النسبة الى الأعم أعم من النسبة الى الأخص ،والغرض بالنسبة التخصيص ، (١- وانما يقع التخصيص -١) بالأخص دون الأعم ،ونظير هذه المسألة وجوب حذف الأعم ،والنسبة الى الأخص من المضاف والمضاف اليه اذا تعدد المدلول نحو غلام زيد ،وذلك أن الأول موضوع على العموم ،والثاني موضوع على الخصوص ،لأن الأول انما أضيف الى الثاني لقصد ارتفاع العموم الوضعي واكتساب التخصيص بالاضافة (٢) الى الثاني ،ولهذا سلك بالكنى هذا المسلك ،لأنها على تقدير قصد أن يتعرف الأول بالثاني من باب الحارث والعباس ،وان كانت في غير هذا الباب جارية مجرى الاعلام ،وذلك في باب ما يحذف منه التنوين لكثرة الاستعمال كقولك : هذا زيد بن أبي بكر ،وهذا [أبو] (٣) بكر بن أبي زيد ،والفرق بين البابين واضح ، وهو أن هذا الباب ينسب فيه الى أخصهما ،فالنسب فيه راجع الى المعنى وذلك الباب معتبر بكثرة الاستعمال ،ولا شك في كثرة استعمال الكنى كثرة الاعلام أو أشد ،وربما غلبت الاعلام.

فصل تذكر فيه التثنية والجمع المذكر والجمع المؤنث السالمان (٤) نحو : الزيدون والزيدان والهندات ،فهذا الضرب اذا نسبت اليه رجعت الى واحده / فقلت في النسب الى الزيدين والزيدين : ٣٤٤
زيدى لا غير ،وفي الهندات هندى لا غير ، وكذلك ان سميت بشيء من ذلك وحكيت اعرابه الذى كان له قبل التسمية ، الا أنك اذا نسبت

(١-١) شاقطة من "ق".
(٢) في "ح" "باضافته".
(٣) من "ح" و"ق".
(٤) انظر هذا الفصل في الكتاب : ٣/ ٣٧٣.

الى نحو : تمرات [قلت] (١) تمرى بسكون الميم ،فان نسبت اليه مسمى به قلت : تمرى بفتحها ،لأنك لم تقصد الرجوع الى الواحد الأصيل .

وأما مسألة أبي علي في الايضاح ،وهي مسألة : سنين (٢) ، فان من العرب من يجريها مجرى الجمع المذكر السالم فيعربها بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا ،وعلى هذا تنسب اليه بالرجوع الى الواحد (٣) وهو سنه ،فتقول : سنوى على من قال سنوات ،وسنهى على من قال : سنيهة . فان سميت به قلت في النسب اليه سنيني (٤) بكسر السين ،لأنك لم ترجع الى الواحد (٥) ،وانما نسبت الى اللفظ المسمى به ،ومن العرب من يعربه بالحركات ،فيقول : هذه سنين طيبة ،ورأيت سنينا طيبة ،وعجبت من سنين ذهبت ولم تعد ،ومنه قول الشاعر: (٦)

دعاني من نجد فان سنينه لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا

وعلى هذا تقول في النسب اليها : سنيني مطلقا سميت بها (٧) أولا ،واختلف في وزنها ،فقيل فعيل كرغيف ،وأصله سنيو ثم أبدلت النون من الواو كما قالوا في صنعاء : صنعاني ،وفي بهراء : بهراني ، فأبدلوا النون من الواو التي يستحقها الموضع ،ثم كسروا السين اتباعا للكسرة النون ، وقيل : ان وزنه فعلين كفعلين ،وأصله سنوين ،

---

(١) تكملة من "ح" .
(٢) التكملة : ٢٥٢.
(٣) في "ح" "واحده".
(٤) في الأصل و"ق" "سنيي" وفي "ح" "سني" ولعل المثبت هو الصواب .
(٥) في "ح" "واحد".
(٦) البيت للصمة بن عبد الله القشيري ،وهو في ديوانه : ٦٠ وامالي ابن الشجري : ٢/٥٣ ،وشرح ابن يعيش : ٥/١١ وانظر تخريجات أخرى في ديوانه.
(٩) في "ح" "بها".

فنقلت حركة الواو الى النون قبلها ،ثم حذفت لالتقاء الساكنين ،فصار سنينا كما ترى ،فالحاصل أن النسب[١] الى " سنين "[٢] على من أعربه بالحركات سنيني[٣] وجها واحدا مطلقا سميت به أولا ،ومن أعربه بالحروف فانه يختلف ، فتقول في النسب اليه قبل التسمية بـــه بالرجوع الى واحده على ما مضى بفتح السين ،فان سميت به بقيت السين مكسورة ،لأنك انما نسبت الى ذلك اللفظ المسمى به من غير اعتقاد رجوع الى الواحد .

مسألة[٤] : يقال صعق على مثال كتف ،وهو الأصـل ، ويقال : صعق بكسر الصاد اتباعا لحركة العين .

فأما الأول فاذا نسبت اليه وجب فتح عينه ،فتقول : صعقي كما تقول في كتف : كتفي ،وهو واجب في كل فعل وفعل مطلقا قبل التسمية وبعدها .

وأما الثاني فاذا[٥] نسبت اليه قبل التسمية به كان على ثلاثة أوجه ،أحدها صعقي بفتح الصاد والعين كالوجه الأول ، أما فتح العين فواجب[٦] في النسب كما تقدم ،وأما فتح الصاد ،فانها انما كانت مكسورة بالاتباع لحركة العين ،فلما زال سبب كسرها رجعت الى أصلها من الفتح ، فمن ثم وافق [هذا][٧] الفرع [ذلك][٧]

---

(١) في " ق " " النسبة ".
(٢) في " ق " " السنين ".
(٣) في الأصل " سني ".
(٤) هذه المسألة والمسألة التالية لها اختصرتا في نسخة " ح " وقدمت الثانية على الأولى ،ثم اعيدتا بما يوافق النسختين الاخريـن دون اشارة الى شيء من ذلك.
(٥) في " ق " " فان "
(٦) في الأصل و " ق " " فوجب " .
(٧) زيادة من " ح " في الموضعين .

(١-
الأصل ، قال سيبويه :وهو الوجه الجيد يعني مراجعة الأصل ،وهذه الحركة ،وان (٢) كانت فتحة الأصل فهي فرع فرعها ،تفسيره أنها للصاد بالأصالة ،ثم حولت كسرة اتباعا لحركة العين ، ثم لما زال سبب الاتباع بتحويل كسرة العين في النسب فتحة حولت هي فتحة كما تراجع الأصول (٣) عند ارتفاع الأسباب . والله أعلم.-١)

الوجه الثاني : صعقي بكسر الصاد وفتح العين ،أما فتح العين فعلى ما ذكر من الوجوب ،وأما كسر الصاد فمن باب بقاء المسبب وان زال السبب اعتبارا بعروضه كما بقيت ضمة همزة الف الوصل في قولك: أدعي يا هند ،وان زال سبب ضمها ،وهو ضمة العين في الأصل اعتبارا بعروضه ،فلذلك (٤) لم يعتد به في الموضعين .

الوجه الثالث : صعقي بكسرهما [معا] (٥) ،وهذا الثالث ثابت في أصل القاضي ،وعليه فسر كلام سيبويه ،وهوعلى هذا من شواذ النسب ، لما فيه من ترك الوجوب (٦) ،هذا حكمه في النسب اليه قبل التسمية به ، [فان نسبت اليه بعد التسمية به (٧) وجب بقاء الحرف الأول على ما كان عليه] (٨) قبل التسمية به من فتح أو كسر ،ولا يجوز خلاف ذلك ،لأنك انما سميت بذلك اللفظ بعينه .

وأما مسألي قسي : فان نسبت اليه [وهو جمع وجب رد الى واحده على القاعدة المذكورة في قلك فتقول : قوسي فان نسبت اليه] (٩)

(١-١) في "ح" ملحقة في الهامش واكثرها غير واضح .
(٢) في "ق" "فان".
(٣) في "ق" الاصل.
(٤) في "ق" "فذلك".
(٥) زيادة من "ح".
(٦) في الأصل "الموجب".
(٧) ساقطة من "ح".
(٨) ساقطة من الأصل.
(٩) ساقطة من الأصل .

بعد التسمية به حذفت الياء الزائدة وهي الأولى (١) فبقي قسيا على مثل ابل ، فتقول : قسوى ،كما تقول : ابلي ،هذا هو الذى يصح في هذه المسألة ،وقال القاضي : ان النسب الى قسي : قسوى بضم القاف وفتح السين ، (٢- وهو قول سيبويه ،وهو مشكل جدا ، لما ذكرته ،ووجهه أن المسألة من باب مراجعة الأصول لحضور ما يحرزها ، وهو أن فعيلا ليس من أبنية الأصول -٢) ،ولذلك قال سيبويه : انها (٣) فعول ، فردها لذلك على أصل بنائها (٤) والله أعلم.

وقال ابن خروف ما معناه : ان كسر القاف انما كان اتباعا لكسرة السين ، فلما وجب فتح السين زال بذلك سبب كسر القاف ،فرجعت الى أصلها من الضم ،ومن كسرها لم يعتد بالعارض ،وهو الفتح في النسب.

قلت : هذا موضع دارت فيه رؤوس القوم حتى قال أبو بكر بن عبيدة : من قال صعقي ببقاء كسر الاتباع لم يفعل ذلك في قسي ، لأصالة المتبع في صعق ،وفرعيته في قسي ،وقد أثبت ابن خروف ما نفاه أبو بكر ، والصحيح ما ذكرناه أولا وعليه الاعتماد ان شاء الله . وهذا اللفظ مقلوب اللام الى موضع العين ،وأصله (٥) بعد القلب قسوو على وزن فلوع ، فقلبت الواو الثانية ياء ،وادغمت الواو التي قبلها بعد قلبها ياء على القاعدة في كل ما كان من هذا النحو على فعول ،ولذلك قالوا بشذوذ " انكم لتنظرون في نحو كثيرة " (٦) فصار اللفظ بها قسيا ، ثم كسرت السين لتصح الياء بعدها ، فصار قسيا ،ثم كسرت القاف اتباعا ،فصار

---

(١) في الأصل " أولى ".
(٢-٢) في " ح " ملحقة في الهامش واكثرها غامض.
(٣) في الأصل و"ق" " لأنها ".
(٤) في " ق " " بنائه ".
(٥) في الأصل " وأصلها ".
(٦) انظر القول فيما سبق ص

قسيا كما ترى ،وهذا الأصل مسبوق بأصل آخر ،وهو : قووس على فعول ، ومن هذا وقع القلب ،و بالله التوفيق .

فصل : الأصل في المنسوب أن يكون بياء النسب ،لأنه من جملة الفروع المفتقرة الى علامة يستفاد منها (١) المعنى المطلوب ، التأنيث والتصغير والتثنية والجمع وما أشبه ذلك ،وقد يستغنى عن العلامة بصيغة تعطي ما (٢) تعطيه العلامة ،وليس ذلك بأصل ،فمما استغنوا به عن العلامة في النسب قولهم لصاحب الثياب : ثواب ، ولصاحب العاج عواج ،ولصاحب الجمال والحمر التي يعملان عليها : جمال وحمار ،والذى يعالج الصرف صراف . قال سيبويه : وذلك أكثر من أن يحصى (٣) ،قلت هذا يشعر بالقياس الذى ذهب اليه أبو العباس ،وكذلك قوله : وتقول لمن كان شيء من هذه الأشياء صنعته : لبان وتمار و نبال ،غير أنه قال : وليس كل شيء من هذا قيل هذا ، ألا ترى انك لا تقول لصاحب البربرار ،ولا لصاحب الفاكهة فكاه ،ولا لصاحب الشعير شعار ،ولا لصاحب الدقيق دقاق (٤) ،قال الشلوبين : ولا ينبغي أن يؤخذ من سيبويه في منعه برارا و نحوه أنه ليس بمقيس بل هو مقيس ،ألا ترى قوله : وهو (٥) أكثر من أن يحصى ، لكن بين أن العرب قد تترك القياس في مواضع وتستغنى عنه بغيره فتحفظ تلك المواضع ، ويبقى مقيسا فيما عداها .

---

(١) في "ق" "معها".
(٢) في "ق" "تقتضي ما تقتضيه".
(٣) الكتاب : ٣/ ٣٨١.
(٤) الكتاب : ٣/ ٣٨٢.
(٥) ساقطة من "ح".

وقال الأستاذ : ان هذا الفصل كله غير مقيس ، نعم هو في بعض أكثر من بعض ،وقد جمعوا بين الأصل والفرع في بعض ذلك ، قالوا : بتي و بتات ،والبتات هو الذى يبيع البتوت ،و هي الأكسية ، واليها نسب عثمان البتي (١) من كبار الفقهاء . هذا الذى ذكرته انما هو لمن كان ذلك له صنعة ،وله فيها مزاولة ،من جهة أن فعالا موضوع للمبالغة والتكثير ،فأما اذا كان صاحب شيء ولم يكن له فيه علاج ،فيقال فيه فاعل كدراع و نابل وناشب وتامر ولابن وسالح وشاحم ولاحم و ناعل ، أى صاحب درع ونبل و نشاب و تمر ولبن وسلاح وشحم ولحم ،و نعل . و من هذا الضرب عند الخليل : عيشة راضية (٢) ، أى ذات رضى ، وهو أحسن من تأويل أهل اللغة القائلين بأن فاعلا يأتي بمعنى مفعول ،وهو مرجوح بأن وضع فاعل انما هو / لمن وقع ٣٤٥
منه فعل ، كما أن وضع مفعول لمن وقع به فعل ،ونسبة الفعل لمن وقع منه حقيقة ،ونسبته لمن وقع به مجازيه ،وكون فاعلا بمعنى مفعول مناقض للوضع ،ونسبة الفعل لمن وقع به غير مناقض ،لأن الاضافة تكون بأدنى ملا بسة ،فكان تأويل الخليل أحسن من تأويل أهل اللغة ،والقول في أمثاله : مثله فيه ،كقوله تعالى : ﴿ من ماء دافق ﴾ (٣) و ﴿ لا عاصم اليوم من أمر الله ﴾ (٤) على من جعله متصلا ،وكقولهم : (٥-فلان طاعم كاس-٥) ،أى ذو طعام وذو كسوة ، على أن الأستاذ

---

(١)

(٢) الكتاب : ٣/٣٨٢.
(٣) الطارق : ٦.
(٤) هود : ٤٣ .
(٥-٥) ذهبت من "ح" لتمزق في الورقة .

أبا علي حملها على (١- طعم وكسي ،وانما اختار سيبويه -١) والخليل أن يكونا على النسب ،لأنه ابلغ في باب الذم أن يوصف بأنه يطعم ويكسى ،ومن ذلك عند الخليل امرأة حائض ،أى ذات حيض ،ومذهب سيبويه أنه صفة لمذكر في التأويل ،أى شيء حائض .

قال ابن جنى : والحجة لسيبويه في وجوب همزه ،لأن الصفات معتبرة بأفعالها في الصحة والاعلال ،فهمزه دليل وثيق على اعتباره بفعل معتل العين ،ولو كانت على معنى النسب لصح اذ لم (٢) يعتبر به فعل ،والله أعلم. (٣)

(١-١) ذهبت من "ح" لتمزق في الورقة .
(٢) في "ح" "اذلا".
(٣) بعده ختمت نسخة الأصل بقوله :" هذا الى هنا انتهى ما وجد للمصنف رحمه الله من التقييد على كتاب الجمل ،وصلى الله على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما والحمد لله رب العالمين وسلام على عباده الذين اصطفى ".

وختمت نسخة "ح" بقوله : " انتهى ما قيد الشيخ الامام العلامة أبي عبد الله محمد بن الفخار رضي الله تعالى عنه وأرضاه بمنه وفضله ".

باب منه آخـــــر (١)

قال أبو القاسم (كلُّ فعلٍ عينه واو [و] (٢) كان على " فَعَـــل " فانه يلزم في المستقبل يَفْعُل ، وتسكن الواو في مستقبله وتنقلب في ماضيه ألفاً نحو : قام يقوم وصاغ يصوغ) الى آخر الفصل .

اعلم أن الأفعال الثلاثية المعتلة العين الصحيحة اللام على ثلاثة أوزان ، وزنان مشتركان في الواو والياء وهما : فَعَلَ وفَعِل نحو : قال وباع وخاف وهاب ، ووزن خاص بالواو وهو فَعُلَ نحو : طال ضد قَصُر ، ولما كانت هذه الأوزان (٣) على صورةٍ واحدةٍ في الظاهر ، لم يكن بُدٌّ من الاستدلال على آختلافها في الباطن ، فمن ذلك : التعدي ، واللزوم ، والصفةُ ، وكسرُ حروفِ المضارعةِ ، وحركةُ فاءِ الفعل عند اسناده الى ما يسكن معه آخره (٤) ، وبالمضارع ، ومن ذلك : الاستظهارُ بالنَّقيضِ ، فأما "قالَ" و"باعَ" فوزنهما الوضعي فَعَل بفتح العَيْن ثم حُوِّل الأولُ إلى فَعُل بضمها ، والثاني الى فعِل بكسرها ، فصار لهما وزنان ، وزن وضعي ووزن عارضٌ . فان قيل : وما الدليل على هذه الدعوى (٥) ، ولعلها فَعُل بضم العين أو فَعِل بكسر العين غير محولين ؟

---

(١) من هنا الى النهاية ليست في نسخة الأصل ولا في نسخة " ح " فهي من " ق " وحدها .
(٢) تكملة من الجمل : ٤٠٣ .
(٣) هكذا في النسخة ، ولو قال : الأفعال لكان أولى .
(٤) يسكن آخر الماضي مع تاء الضمير ونونه ، نحو كَتَبْتُ ، وكتبن . التذكرة والتبصرة : ٨٧٢ ، وشرح الشافية للرضي : ٣/ ٥٥ .
(٥) أي على دعوى أن وزنهما " فعل " بفتح العين .

فالجواب (١) : أن فَعُل يمنعه تعديهما ومجيء الصفة منهما على فاعل (٢) ، والقاعدة اختصاص ذلك بغير فعل ولا يعتد بالنادر ، ويمنع "باع" من ذلك وجه آخر ، وهو أن فَعُل بضم العين لا يكون فيما عينه ياء كما لا يكون فيما لامه ياء ، لما في ذلك من نقل الأخف إلى الأثقل (٣) ، ويمتنع فعل بكسرها بضم عين مضارع "قال" وكسر عين مضارع "باع" ، والقاعدة في عين مضارع فعل بالكسر الفتح ، لا يجوز (٤) غير ذلك عليها بعاد اتفاقا (٥-٥) ، ويدل على امتناع ذلك أيضا امتناع الكاسرين لحرف المضارعة نحو : خاف من كسر أول مضارعهما ، فاذا امتنع ضم عينيهما وكسرهما بالأدلة المذكورة تعين فتحهما .

---

(١) انظر شرح الملوكي في التصريف : ٥٣ ومابعدها ، وانظر الممتع : ٤٣٨ ومابعدها .

(٢) هذا الوزن وهو فَعُل بضم العين في الأغلب للسجايا كالقبح والوسامة وقد يجرى غير الغريزة مجراها اذا كان مما له لبث نحو : حلو ، ورع وكرم وفحش فلذا كان لازما ، والمتعدى من الفعل هو : "رحب" في قوله "رحبتك الدار" قال الأزهرى وهو من كلام نصر بن سيار ، وليس بحجة . شرح الشافية : ١/ ٧٤-٧٥ ، وانظر التعليق على هذه المسألة هناك ، وأما ما أتى منه فاعل شاذ فنحو "حامض" من "حَمُضَ" الممتع : ٤٤٢ .

(٣) شرح الشافية : ١/ ٧٦ .

(٤) على كلمة "يجوز" علامة تدل على الغائها لهذه الكلمة ووضع أمامها كلمة "يعود" والمعنى على ما اثبت ، وانظر الملوكي : ٥٨ ، والممتع : ٤٤٣ ونصه سأنقله عند التعليق الآتي بعدها .
هكذا هذه العبارة وهي غير مستقيمة ، وقد قال ابن عصفور في المسألة : "وأما فعل المكسور العين فيجيء مضارعها أبدا على "يفعل" بفتح العين نحو : "كدت تكاد" "وزلت تزال" ولم يشذ من ذلك شيء الا لفظان وهما : "مت تموت" و "دمت تدوم" فجاء مضارعهما على "يفعل" بضم العين ، على أنه يمكن أن يكون من تداخل اللغات" .
الممتع : ٤٤٣ ، وانظر شرح الملوكي : ٥٨ .

(٥-٥) هكذا في النسخة وهي مضطربة كما ترى .

فان قيل : هذا الاستدلال صحيح على تَعَيُّنِ الوزن الوضعي . فما الدليل على صحة التحويل الى الوزن العارض ؟

فالجواب (١) : أن الذي يَدُلُّ على ذلك تحرك فاء " قال " بالضم وفاء " باع " بالكسر عند اسنادهما الى ما يسكن معه آخرهما نحو : قلت وبعت ، ووجه الاستدلال أن هذه الحركة اما أن تكون منقولة من العين اليها ، واما أن تكون مجتلبة لقصد الفرق بين ذوات الواو وذوات الياء ، فلا يجوز الثاني ، لأنَّه لو كان ذلك بقصد الفرق لضموا أولَ " خاف " حيث ضموا أولَ " قال " ، لاستوائهما في ذلك ، وأيضا فان أول الماضي لا يُضَمُّ الا إذا بُني للمفعول وليس " قُلت " مبنياً له ، فاذا كان كذلك ثبت أنها منقولة من العين إليها ، وليس بعينهما ضمة ولا كسرة في أصل الوضع ، فثبت أنهما محولان هذا إلى فَعُل وهذا إلى فَعِل ، ثم نُقِلَتِ الضمةُ والكسرةُ إلى الفاء بين وانحذفت العينُ ، لالتقاء الساكنين ، ودلت الضمة في " قلت " على أن المحذوف واوٌ ، والكسرة في " بِعْتُ " على أن المحذوف ياء على القاعدة في حروف العلة أنه لا يحذف شيء منها الا بعد حركة من جنسه لتشعر به . (٢)

فان قيل : ما الذي دعاهم إلى هذا العمل هَلَّا تركوا الفعلَ على وَزْنِهِ الوضعي ؟

فالجواب (٣) : أنَّهم فعلوا ذلك لتعتل الفاء باعتلال العين

---

(١) المنصف : ١/ ٢٣٤ .
(٢) المنصف : ١/ ٢٣٤- ٢٣٥ ، والممتع : ٤٣٩ .
(٣) قال في المنصف : " فان قيل : ولم نقلت قلت الى " فعلت " وبعت الى " فعلت " ؟
قيل : لأنهم أرادوا أن يغيروا حركة الفاء عما كانت عليه ، ليكون

===

كما اعتلت العين في يغزو ويرمي باعتلال اللام، لأن محل الفاء من العين محلُّ العينِ من اللام ؛ وبيان ذلك أن لام يغزو أو يرمي قد اعتلت بحذف الضمةِ منها فاعتلت العينُ لمجاورتها بالاقتصار على الضمةِ في يغزو أو الكسر في يرمي وهو أحد الجائزين في الصحيح نحو يعكُف ويعكِف (١) ، وهذا النوع من الاقتصار ضرب من الاعلال وكذا [القصر (٢)] في قال وباع لما اعتلت بحذف حركتها وقلبها ألفا أعلوا الفاء في قلت وبعت [بنقل حركة (٣)] العين اليها وحذف حركتها ، وأيضا فإنَّهم

=== ذلك دلالة على حذف العين ، وامارة للتفرق ، الا ترى أن "ليس" لما لم يريدوا فيها التصرف لم يغيروا حركة الفاء وذلك قولهم : "لست" .

فلما كانت القاف في "قلت" مضمومة والباء في بعت مكسورة بعدما كانتا مفتوحتين في "قال" و"باع" دلك ذلك على أن الفعل متصرف ، وأنه قد حدث فيه لأجل التصرف حدث ما ، وأنه ليس كالحروف التي تلزم ضربا واحدا من الحكم كـ "ليت" ولا كـ "ليس" الذى ليس متصرفا .

ألا ترى أنك لو قلت "قلت ، وبعت" [بفتح الفاء] لجرى مجرى "لست" ولم تكن ثم حركة غريبة تدل على العين المحذوفة ، وأن الفعل متصرف ، ونقلت "قلت" الى "فعلت" لأن الضمة من الواو ، وبعت الى "فعلت" لأن الكسرة من الياء". المنصف ١/ ٢٣٤- ٢٣٥ .

(١) المنصف : ١/ ٢٣٥ .

(٢) غطى على هذه الكلمة ورقةُ الترميم في النسخة ، ولم يظهر في الصورة الا حرف الراء .

(٣) غطى هاتين الكلمتين في النسخة ورقةُ الترميم في الأصل ، فلم تظهرا في المصورة .

أرادوا الاشعار بتصرف الفعل وأنَّ تحرُّكَ الفاءِ بحركةٍ غير وضعيةٍ إنَّما هو لحادثٍ حدثَ في الفعلِ ولذلك لم يفعلوه في لَيْس على الأعرف وأصلها لَيِسَ مثل : هاب ، لأنها كالحرف في عدم التصرف، فتركوا صورتها كصورة لَيْتَ. (١)

فصل : وأما طال ضد قَصُر ،فيدل على أنَّه فَعُل بضم العين أمران :

أحدهما : مجيء الصفة منه على القياس فيه وذلك فَعِيْل وفُعَال نحو : طويل وطُوال . (٢)

والثاني : أنه ضد قَصُر وقد جاء عنهم اجراء الشيء مجرى ضده.

ألا تراهم جروا بـ " كم" الخبرية كما جروا بـ "رُبَّ " وهذه للتقليل وتلك للتكثير ؟ وقالوا : كَثُرَ (٣) ما تَقُولَنَّ (٤) ذلك كما قالوا : قلما تقولَنَّ ذلك. (٥)

وأما " خاف " و" هاب " فيدل على أنهما فَعِل بكسر العين ثلاثة أشياء :

أحدها : فتح عَيْنَيْ مضارعيهما مطلقا. (٦)

---

(١) انظر ما سبق نقله عن المنصف قبل قليل .
(٢) انظر المسألة في المنصف : ١/ ٢٣٩ وانظر الممتع : ٤٥٠.
(٣) في النسخة " أكثر" ولعل المثبت هو الصواب .
(٤) في النسخة " تقولين " خطأ ".
(٥) حمل النقيض على نقيضه هنا هو أنهم يدخلون نون التوكيد في المضارع المستقبل المنفي ،ثم حملوا عليه غير المنفي هنا لمكان التضاد بين " قل " و" كثر" . انظر المنصف : ١/ ٢٣٩ ،وشرح ابن يعيش : ٩/ ٤٢-٤٣.
(٦) لأنَّ كل ما كان مضارعه يفعل بفتح العين ، ولم تكن عينه أو لامه من حرف الحلق وجب أن يكون ماضيه " فعل " بكسر العين. التبصرة : ٨٧٥.

والثاني : جواز كسر حرف المضارعة منهما .

والثالث : كسر الأول منهما عند اسناده الى ما يسكن معه آخرهما ولا وجه لها الا أن تكون حركة العين محولة عليه ، ولم يقم دليل على أنها مجتلبة الى العين .

فالحاصل أن هذا المعتل العين على وجهين :

أحدهما : مُحَوَّل منقول وهو فَعَل المفتوح العين في الواو والياء نحو قال وباع . والآخر : منقول غير محول وذاك فَعُل وفَعِل بضم العين وكسرها في الواو والياء لعدم الحاجة الى ذلك إذا كان المطلوب حاصلاً دون تحويل ، ففي الأول تحويل ونقل وحذف وفي الثاني نقل وحذف دون تحويل وبالله التوفيق .

فصل : اعلم أن نقل حركة العين الى الفاء إنما يكون في حالة اسناد الفعل إلى ما يسكن معه آخره ، ولا يكون في غير ذلك ، مخافة لبس فِعْلِ الفاعلِ بِفِعْلِ المفعولِ ، ألا ترى أنك لو نقلت حركة العين الى الفاء في نحو : خاف زيدٌ وهاب عمروٌ لقلتَ خِيفَ زيدٌ وهِيب عمروٌ وحصل اللبس باتفاق الصورتين .

فان قلت : هذا اللبس إنما كان يكون في خيف وهيب دون " قال " لأنك لو نقلت في " قال " لقلت : قول زيدٌ الحقَ .

فالجواب أنهم جعلوا " قال " تابعة لهن ، ليجرين على سَنَنٍ واحد ، وأيضا فان بعضهم يقول في المفعول : قُول الحقُ فكرهوا أن يوافق المبني للمفعول ، وقد نقل بعضهم في كاد وزال : كيد وزيل يفعل وما زيل يفعل لمّا أمنوا بناء هما للمفعول (١) ، وحيث يكون فِعْل الفاعل

---

(١) المنصف : ١/ ٢٥٢ - ٢٥٣ .

وفِعْل المفعول على لفظ واحد وقع الفصل بينهما عند كثير من العرب بالاشمام نحو : خفت يا زيد وهبت يا عمرو ، وبعضهم لا يبالي فيكتفي في الفصل بينهما بما يقتضيه السياق .(١)

قوله : (وتسكن الواو في مستقبله).(٢)

قد تقدم أن أصل قال وباع وطال وخاف وهاب : قَوُل وبَيِع وطَوُل وخَوِف وهَيِب فحذفت هذه الحركات التي في حروف العلة طلبا للتخفيف فانقلبت ألفات؛لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلهن في اللفظ ،فلما جاء المضارع أعلوه حملاً على الماضي ؛لئلا يكون أحدهما صحيحا والآخر معتلا، فنقلوا الضمة والكسرة من الواو والياء إلى ما قبلهما فصار : يَقُوْل ويَبِيْع ويَطُوْل ،وكذلك يخاف ويهاب أصلهما يَخْوَف ويَهْيَب فنقلت الفتحة إلى الخاء والهاء فصار في التقدير يَخَوْف ويَهَيْب ثم قُلبت الواوُ والياء ألفين ،لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما في اللفظ ،هذا هو الذى عليه حذاق أئمة(٣) التصريف .

وقد قال قوم من النحويين ان يقول ويبيع ونحوهما استثقلت الحركة على الواو والياء فيهما فنقلت الى ما قبلهما فكأنّ هذا المضارع عند هؤلاء إنما أُعِتّل لنفسه لا بالحمل على الماضي ، وهو قول غير مستقيم ؛لأن الياء والواو اذا سكن ما قبلهما جرتا مَجْرى الصحيح فلم تستثقل فيهما الحركة.(٤)

---

(١) المنصف : ١/٢٥٣ ، ٢٥٤ ،والممتع : ٤٥٣.
(٢) الجمل : ٤٠٣.
(٣) المنصف : ٢/٢٤٧-٢٤٨.
(٤) هذا المذهب ذكره في المنصف : ١/٢٤٨ دون أن يعزوه لأحد ، وما ذكره هنا بنصه من المنصف .

وذُكِرَ أَنّ أبا عمر الجرمي دخل بغدادَ (١) ، وكان الفراء يغشاه في مجلسه ويُكثر عليه المسائلَ وهو يجيبه ، فقال له بعض أصحابه : سله أنت ، فقال : يا أبا زكريا ما تقول في قم ؟ قال : أصله أَقْوُمْ فاستثقلوا الضمةَ على الواو فأسكنوها ثم حذفوها لالتقاء الساكنين ، فصار الى ماترى . فقال له : أخطأت يا أبا زكريا ، لأنّ القاف قبلها ساكنة . فلم يعد اليه الفراء بعدها . فالقاعدة التي يعول عليها أن أصل الاعلال إنما هو في ثُلاثِيِّ الماضي واعلال ما عداه مما يتصرف منه موقوف على اعلاله كما أنّ تصحيحه موقوف على تصحيحه فَمُضَارِعهُ والأمرُ منه ومصدرُه واسمُ الفاعل واسمُ مفعوله واسمُ مصدره وزمانُه ومكانُه كلُّ ذلك محمولٌ عليه في الصحة والاعلال فتقول : قال يقول فهو قائل ومقول ومقالا . . . (٢) بالاعلال في الجميع ، لاعتلال قال . وتقول : "عَوِرَ يَعْوَرُ عَوَراً وهو عاوِرٌ ، والمكان مَعْوُوْرٌ فيه ، وأَعْوَرَ الله عينه ، ومُعْوَر ، وهو كذلك في الثلاثة كل ذلك صحيح لصحة عَوِرَ وإنّما صح عور وأخواته كما صح اعتوروا واخواته ، وذلك أن كل واحد منها في معنى ما لا بد من تصحيحه .

ومسائل التصريف يعتبر فيها المعنى وذلك أن معنى عور اعور ، واعتونوا في معنى تعاونوا فصحة الواو بعد الفتحة دلالة على سكون ما قبلها في المعنى . (٤)

---

(١) في النسخة " دخل على بعداذ " خطأ ، وهذه المسألة التي جرت بين الجرمي والفراء ذكرها في المنصف : ١/٢٤٨ ، والخصائص : ٣/٢٩٩ والممتع : ٤٤٩-٤٥٠ .

(٢) هنا كلمة الحقت بالهامش وهي غير واضحة .

(٤) المنصف : ١/٢٥٩ .

ثم قال (وتسقط الياء والواو في مفعول).[١]

يريد أن الأصل في مَبِيع ومقُول : مبيوع ومقوول على زنة مضروب فنقلت ضمة الياء والواو الى ما قبلهما وحذفت احداهما لالتقاء الساكنين ، فذهب سيبويه [الى حذف][٢] الزائد وهو الثاني فبقي مقول ومبيع على زنة مَفْعُل ثم قلبت ضمة الياء كسرة لتصح الياء[٣] ، وذهب الأخفش الى حذف الأصل وهو الأول فبقي على وزن مَفُول ثم قلبوا ضمة الياء كسرة لتنقلب الواو ياء لقصد الفرق بين مفعول من ذوات الياء ومفعول من ذوات الواو ، فصار مبيع كما ترى[٤] كذا يمشي في هذا الموضع . وأظنه غير صحيح على القولين معا.[٥]

أما على مذهب سيبويه فإنه لا يقلب الضمة كسرة لتصح الياء الا بشرط أن تكون الياء قريبة من الطرف ، ولا يعتبر مجرد اللفظ إذا كان مخالفاً للأصل ، وسواء كان عنده مفرداً أو جمعاً نحو : رِبيْض وبِيْع في فُعّل من البيع، فإنَّ الأصل فيها بُيّع وبُيْض فقلبت الضمة كسرة لتصح الياء القريبة من الطرف ، والياء في مسألتنا بعيدة من

---

(١) الجمل : ٤٠٣ .

(٢) غطى على هاتين الكلمتين ورق الترميم فلم تظهر في المصورة ، فلعل المثبت هو الصواب .

(٣) الكتاب : ٣٤٨/٤ ، والمنصف : ٢٨٧/١ ومابعدها ، والممتع : ٤٥٤ .

(٤) المنصف : ٢٨٧/١-٢٨٨ .

(٥) انظر شرح الشافية : ١٤٧/٣-١٤٨ وقال ابن جني في مذهب أبي الحسن : " وقوله في هذا يكاد يرجح عندي على مذهب الخليل وسيبويه " المنصف : ٢٨٩/١ ، قال المازني " وكلا الوجهين حسن جميل ، وقول الأخفش أقيس " المنصف : ٢٨٨/١ .

الطرف اعتبارا بالأصل (١) ، كما اعتبر في العوار ، فلم تهمز الواو واعتبر في اوائل اذا مد ضرورة فهمز (٢) ، لأن المسألة تصريفية ، والتصريف يراعى فيه الأصل دون مجرد اللفظ .

وأما على مذهب الأخفش فانه لا يقلب الضمة كسرة لتصح الياء في نحو : فُعِّل من البيع فكيف يقلب الضمة كسرة لتنقلب الواوالزائدة ياء ، هذا بعيد أن يقصده الأخفش .

ولكن القول في ذاك وبالله التوفيق : ان ضمة ياء مبيُوع حذفت ابتداء ليعتل بالحمل على فعله ، فالتقت ثلاثة سواكن فكسرت الياء وحذفت الواو لالتقاء الساكنين في كل واحد منهما ، وجاءت الياء بعد كسرة على ما ينبغي . هذا على مذهب سيبويه وأما على مذهب الأخفش فحذفت الياء لالتقاء الساكنين ثم انقلبت الواو ياء بعد الكسرة فهذا أيضا على ما ينبغي على أصل مذهبه .

فان قلت : هذا التنزيل لا يمشي في ذوات الواو ، لأنه لا بد أن تكون الضمة ثَمَّ منقولة الى فاء الفعل كما كانت منقولة اليها في فعله ، فينبغي أن يكون الأمر كذلك في ذوات الياء ليكون العمل واحدا في الموضعين .

---

(١) قال ابن عصفور : " ومما يدل على صحة مذهب سيبويه والخليل وفساد مذهب الأخفش أنك اذا نقلت الضمة من العين الى الفاء في " مفعول " من ذوات الياء اجتمع لك ساكنان : واو " مفعول " والياء ، فتحذف واو " مفعول " فتجيء الياء ساكنة بعد ضمة قريبة من الطرف ، فتقلب الضمة كسرة على مذهب سيبويه في الياء الساكنة بعد الضمة اذا كانت تلي الطرف ، فانه تقلب الضمة كسرة مفردا كان الاسم وجمعا نحو " بيض " جمع أبيض ، أصله " بيض " نحو حمر ، ثم قلبت الضمة كسرة ". الممتع : ٤٥٨ .

(٢) المنصف : ٢/٤٩ .

والجواب : أنا إن أخذنا بجميع مآخذ مقول [١] كان قادحا في المذهبين معاً، فلا بد من أنْ يُلتمس له وجه لا يعود بقدح في واحد من المذهبين، وهو ما ذكرناه آنفا، ولا يحتاج إلى ذلك في مقول ونحوه.

فصل : الأدلة على صحة مذهب سيبويه ثلاثة أوجه : [٢]

أحدها : أن الزائد أولى بالحذف من الأصلي وذلك واجب في التصغير وان دل على معنى، لأنْ حذفه لا يخل بأصل التركيب، وحذف الأصلي يُخِلُّ بأصل التركيب، والمحافظة على الأصول أولى من المحافظة على العوارض وقد قدح في هذا الاستدلال بأن الغرض بذلك في التصغير تمام بنائه، وسألتنا من باب الحذف لالتقاء الساكنين، ولا يختص ذلك بزائد دون أصل، ألا ترى أن المحذوفين من نحو : مصطفون * وأنتم الأعلون * [٣] لالتقاء الساكنين ما هو من أصل الكلمة.

الثاني [٤] : أن قولهم مَبِيْع دليل على حذف الزائد ولو كان الأول

---

(١) في النسخة " مأخذ منقول " ولعل الصواب ما أثبت.

(٢) انظر بعض هذه الحجة في أمالي ابن الشجرى : ١/ ٢٠٤-٢٠٥.

(٣) آل عمران : ١٣٩، وسورة محمد " صلى الله عليه وسلم " ٣٥.

(٤) هذا دليل ذكره المازني احتجاجا لسيبويه، وسأل عنه الأخفش، فقال : " انهم لما اسكنوا ياء " مبيوع " والقو حركتها على الباء انضمت الباء وصارت بعدها ياء ساكنة، فابدلت مكان الضمة كسرة للياء التي بعدها، ثم حذفت الياء بعد أن الزمت الباء كسرة للياء التي حذفتها، فوافقت واو " مفعول " الباء مكسورة، فلنقلبت ياء للكسرة التي قبلها، كما انقلبت واو " ميران " و " ميعاد " ياء لكسرة التي قبلها " المنصف : ١/ ٢٨٧، وانظر أمالي ابن الشجرى : ١/ ٢٠٩.

هو المحذوف لقالوا مبوع ؛ لوقوع الواو المزيدة بعد ضمة وقد تقدم ما يقدح في هذا الاستدلال ؛ لأنه كما يلزم أن يكون على مذهب سيبويه أيضا لبعد الياء من الطرف أصلا كما تقول مُوْقِن ومُوْسِر، والأصل مُيْقِن ومُيْسِر، فقلبت الياءُ واواً تغليباً لحكم الضمةِ بلبعد الياء من الطرف ، وهذا واضح .

الثالث : مجيء تاء التأنيث عوضاً من المحذوف في نحو إجازة (١)، ولم يأت عوضاً من عين الكلمة في موضع ، فوجب أن يكون هنا عوضا من الزائد ، وإذا ثبت ذلك هنا وجب أن يكون المحذوف في مبيع الزائد ؛ لأن الموضعين محل الخلاف ، وقد يُقْدَحُ في هذا الاستدلال بأن يقال : قد جاء التعويض من الزائد في نحو : أرضون وكون العوض غير هاء التأنيث والمعوض منه غير عينٍ لا يضر .

فصل : وأما أدلة الأخفش فأربعة :

أحدها (٢) : أن عين الكلمة ليس بازاء معنى فهي أولىٰ بالحذفِ من الواو المزيدةِ ؛ لأنها بازاء المعنى من المفعولية، فهي أولىٰ بالثبات ليثبت المعنى بثباتها ، وقد قُدِحَ (٣) في هذا الاستدلال بأنّ الميمَ هي الموضوعةُ بازاء المعنىٰ من المفعولية بانفرادها دون الواو بدليل لزومها في كل آسمٍ من أسماء المفعولين مزيداً أو غيرَ مزيدٍ والواو مخصوصة بالثلاثي دون غيره ، واللام هو بازاء المعنى المطلوب دون غير اللام لبقاء المعنى عند عدمه .

---

(١) هكذا في النسخة وقد ذكر ابن القخار في الافادات والانشادات : ٩٧ أن تعويض التاء من المحذوف يكون في نحو " زنادقة " .

(٢) انظر هذا الدليل في المنصف : ١/ ٢٨٩ ، أمالي ابن الشجرى : ١/ ٢٠٥ ، والممتع : ٤٥٦ ، والافادات والانشادات : ٩٧ .

(٣) انظر هذا القدح في أمالي ابن الشجرى : ١/ ٢٠٥ ، والممتع : ٤٥٧ .

الثاني : أن العين هي التي لحقها الاعلال في الفعل الماضي وفي المضارع وفي اسم الفاعل ، فهي التي ينبغي أن تعل بالحذف (١) ، وقد يُقْدَحُ في هذا الاستدلال بأنها يكفيها من الاعلال ما لحقها من نقل حركتها الى ما قبلها واسكانها ولا يلزم مضاعفة الاعلال .

الثالث : أن الأول من الساكنين هوالذى يحذف اذا التقيا في كلمة واحدة نحو : قل وخف وبع وقاضٍ وما أشبه ذلك ، فكذلك ينبغي أن يكون المحذوف هنا هو الأول . وقد يُقْدَحُ في هذا بأنه إنّما حُذِفَ الأول هنا لاعتلاله وصحة الثاني ، وكذلك التنوين في نحو : قاضٍ حرفٌ صحيح وليس أصله أن يحذف لالتقاء الساكنين وان كان فيه شبه مّا بحروف العلة ، وأنه (٢) وان سيق للدلالة على معنى التمكن ، وفي حَذْفِه نَقْضُ الغرض أيضا ، فقد يُحذف الثاني من الساكنين إذا كانا حرفي علة كما قال أبو الحسن ابن الباذش في قراءة حمزة والكسائي * يا زكريا إنّا نبشرك * (٣) بالقصر بدلالة اجماعهما على إمالة ألف التأنيث ، واتفاقهما على امتناع إمالة هذه الألف ، فدل ذلك على أن المحذوف من الألفين هو الثاني ، وأن الباقي هو الأول الذى لا أصل له في الإمالة ، فلما جاء حذف الأول منهما في موضع وحذف الثاني في موضع دار الامكان بين الثاني والأول في مسألة مبيع فكان مجملا ولا يصح الاستدلال بالمجمل ، لاحتياجه في بيانه الى غيره .

---

(١) أمالي ابن الشجرى : ١/٢٠٧ .
(٢) في النسخة " وأنها " .
(٣) مريم : ٧ ، وهي في النسخة بتحقيق همزة " زكريا " وهي قراءة ابن كثير ونافع ، وابوعمر ، انظر التكملة للفارسي : ٢٢٠ ، وانظر معجم القراءات : ٤/٣٢ .

الرابع : قال ابن الضائع أقوى ما يُحْتَجُّ به للأخفش أنه لا يُحذف حرف لالتقاء الساكنين الا اذا كان حركة ما قبله (١) منه ، ولذلك لم تُحذف الواو ولا الياء بعد الفتحة في نحو : آخشو الله وآخشي الله ، والواو الأولى في "مَقُوْل" هي التي قبلها ضمة ، فهي التي ينبغي أن تحذف لالتقاء الساكنين حتى تكون ضمتها دليلا عليها ، وكذلك مبيع كسرة الياء دليلة على [أَنَّ] (٢) المحذوف لالتقاء الساكنين ياء .

قلت : لا يتم هذا لابن الضائع أصلاً على ما قاله النحويون من نقل ضمة العين إلى ما قبلها وحذفها إثْر ذلك ، ثم كسرت الياء لتنقلب الواو المزيدة ياءً ، لأنّ حذف الياء على هذا قد كان حصل قبل وجود الكسرة ، فقد حذفت في مبدأ الأمر دون دليل .

فأجاب عن هذا بأن قال: لم تنقل ضمة العين إلى ما قبلها ولكنها حذفت ابتداء حذفاً ، ثم كسرت الياءُ لتقاء الساكنين ، ثم حذفت العين لالتقاء الساكنين بعد ثبات كسرة الياء قبلها ، وقد تقدمت الاشارة إلى هذا المعنى ، فاذا قيل له : قد تحذف الواو بعد كسرة في آغزي في أمر المخاطبة والياء بعد ضمة في نحو قاضون رفعا !

بيانه أن الأصل في الأول اغزوى على مثال اخرجي فنقلت كسرة الواو الى ما قبلها ثم حذفت لالتقاء الساكنين ، والأصل في قاضون : قاضيون على مثال ضاربون . قال الفارسي : فنقلوا ضمة الياء الى ما قبلها ثم حذفوها لالتقاء الساكنين (٣) ، فاذا كان الأمر كذلك فسدت عليه

---

(١) في النسخة " قبلها ".
(٢) تكملة يلتئم بها السياق .
(٣) انظر التكملة : ١٨١ .

القاعدة التي أصلها من أنه لا يحذف حرف لالتقاء الساكنين إلّا بشرط أن تكون حركة ما قبله من جنسه.

فله أن يجيب بأن يقول : أما اَغزي في أمر المؤنث فإني أقول: لمّا نقلت كسرةُ الواوِ إلى ما قبلها انقلبت ياءً،ثم حذفت الياءُ لالتقاء الساكنين . وأما قاضون فانه لم تنقل ضمة الياء إلى ما قبلها ولكنها حذفت بعد الكسرة، ثم بعد ذلك حولت كسرة الضاد ضمةً لامر أوجب ذلك وهو المحافظة على سلامة الواو ، فعلى هذا لم يحذف حرف في الموضعين لالتقاء الساكنين الا وحركة ما قبله من جنسه وهذا واضح انسلم هذا التوجيه ولم يعارض بالفارسي ، ولا بالامكان في مسألة " اغزي " فتأمل ذلك.

فصل : اسم المفعول من الثلاثي فيه شائبتان.(١)

إحداهما : أنه غير جار على فعله كجريان المزيد فحقه التصحيح على هذا لتعريه من الجريان الموجب للاعلال .

والثانية : أن أصله أن يكون جارياً على فعله كغيره ،ولكنهم عدلوا به إلى ما هو عليه لقصد الفرق بينه من الثلاثي وبينه من الرباعي كما عدلوا عن فواعل (٢) الى فُعَّال (٣) وفعل (٤) وفعلة (٥) لقصد الفرق بين المذكر والمؤنث ،فكذلك هذا،فلما لزم لزوم الجاري واستُغْنِيَ به

---

(١) كتبت في النسخة " شيئان " ثم ضرب عليها وكتبت كما ترى ،وهي محتملة لغير ذلك.
(٢) أي في جموع التكسير .
(٣) نحو: صُوَّام. من صائم.
(٤) نحو : فره من فاره.
(٥) نحو : كفره من كافر .

عنه حُكِمَ له بحكمه ووجب (١) اعلاله بهذا النظر كما لزم اعلال الجاري (٢)، وقد قالوا : إنّ التصحيح في الياء مطردٌ وفي الواو غَيْرُ مطّردٍ (٣) فتقول (٤) في الياء مخيوط و مزيوت ومَغْيوم ومَغْيون ويقولونه (٥) أيضا فيما لم يسمع. وأما الواو ففي الإصلاح عن الفراء أنّه لم يأتِ من ذلك إلّا حرفان ، يعني فيما حفظ هو وهما : مسك مدووف وثوب مصوون فيقول القائل : من أين كثر التصحيح في الياء وقل في الواو فقد استويا في اللفظين المذكورين ، فان أُجِيْبَ بأنّ سبب ذلك ثقل الضمة في الواو وخفتها في الياء ،فان قيل : ألم يقولوا أنّ حرف العلة إذا سَكَنَ ما قبله جرىٰ مجرىٰ الصحيح في استخفاف الحركة فيه ؟ قيل : نعم ومع هذا فان الضمة في الواو على كل حال أثقل منها في الياء وإن سكن ما قبلها ،والدليل على ذلك أنهم يهمزون الواو في نحو : أدور فيقولون : أدؤر ،ولا يهمزون الياء في أبيت . (٧)

---

(١) يمكن قراءتها في النسخة " ووجد ".
(٢) انظر المنصف : ١/ ٢٨٣.
(٣) المنصف : ١/ ٢٨٣-٢٨٦ ،وشرح الشافية : ٣/ ١٤٩.
(٤) في النسخة " وتقول ".
(٥) كلمة غير واضحة ،ولعل المثبت صحيحٌ ،وانظر المسألة في المرجعين السابقين .
(٦) اصلاح المنطق : ٢٢٢ ،والمبرد يجيز القياس في المسألة ولا يقف عند السماع . المنصف : ١/ ٢٨٥.
(٧) قال سيبويه : " وبعض العرب يخرجه " يعني اسم المفعول من الثلاثي المعتل الوسط " فيقول : مخيوط ،ومبيوع ،فشبهوها بصيود ،وغيور حيث كان بعدها حرف ساكن ،ولم تكن بعد الألف فتهمز ،ولا نعلمهم اتموا في الواوات ،لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات ،ومنها يفرون الى الياء فكرهوا اجتماعهما مع الضمة " الكتاب : ٤/ ٣٤٨ - ٣٤٩.

فصـــل : الاسم الثلاثي : فمعتل العين يعتل فيه ما كان على وزن الفعل ويصح ما لم يكن على وزنه [١] ، فالأول كباب وناب ، وأصله : بَوَبَ ، ونَيَبَ فانقلبت الياء والواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ومثلـــه في الاعلال : مال وحاد وخاف وكبش صاف أصل ذلك : مَولَ وخوِف وحَوِد بكسر العين ، وما جاء من هذا الضرب صحيحاً . . . [٢] ومنبهـــة على الأصل كالقَوَد ، والحَوَكة ، والخَوَنَة ، والجَوَرَة ، كما شذ أَجْوَدَ [٣] ، واستحوذ ونحوه في الأفعال . [٤]

وأما الثاني فنحو : بُيُضٌ ، وعُيُن جمع بَيُوض وعيان [٦]]- فاعلال المعتل -[[٧] من ذلك مشروط بتجرده من الف التأنيث ومن الألـــف والنون المزيدتين [٨] لفظا ومعنى]- فان لحقه . . .-[[٩] ذلـــك لفظا ومعنى ، أو معنى دون لفظ وجب التصحيح لبعـده في . . . شبه الفعل لاختصاصها بالاسماء وذلك نحو : جوده ، وحيدان صرى

. . . . . .

. . . . . .

. . . . . [١٠]

وجب الاعلال ، لتجرده من الزيادة لفظا ومعنى .

---

(١) الكتاب : ٣٥٨/٤ ، والتكملة : ٥٨٨ ، والمنصف : ٣٣٢/١ ، والممتع : ٤٦٣ .

(٢) كلمة غير واضحة .

(٣) يمكن أن تكون كلمة أخر ، والمثبت تذكره المصادر .

(٤) المنصف : ٣٣٢/١ والممتع : ٤٦٥ .

(٥) يمكن أن تكون " الثاني " .

(٦) المنصف : ٣٣٩/١ والممتع : ٤٦٧ ، و" عيان " بكسر العيـــن حديده في متاع الفدان ، والفدان : الثوران يقرن للحرث بينهما ، أو هو آلة الثورين . القاموس المحيط : " عين " و " فدن " .

(٧) هكذا اجتهدت في قراءتها .

(٨) انظر الممتع : ٤٩١-٤٩٢ وانظر : ٤٦٦ ومابعدها .

(٩) مقدار ثلاث كلمات غير واضحة اجتهدت في قراءة بعضها .

(١٠) مقدار ثلاثة أسطر غير واضحة .

وأما مسألة ديم جمع ديمة فإنما أعل بالحمل على مفرده ؛ لأن موجب الإعلال إنما هو في المفرد وهو سكون الواو منه بعد كسرة وكان حق الواو في الجمع أن تَرْجِع (١) [لحركتها بالفتح] (٢) ولكن الجمع حمل على مفرده؛ لأنه فرعه .

وأما مسألة قيم فاعتبر فيه أصله من الاعلال وكان حقه قِوَم كعوض ، ولكن لما كان أصله قياما بقيت الياء على حالها اعتبارا بأصلها ..... (٣) اعلال الثاني المعتل العين على ثلاثة أوجه : اعلال بالحمل على الفعل واعلال بالحمل على مفرده ان كان جمعا واعلال بالنظر الى أصله .

فصل : وأما المزيد من الأسماء فاما ان كان على وزن الفعل فانه على ضربين : ضرب يجب اعلاله لاعتلال فعله وضرب يجب تصحيحه (٤) .

فالأول : ما خالف فعله في عين الزيادة التي في أوله أو في غير الحركة وذلك نحو : مقام ومخاف ومعيشة ومثوبة فهذا الضرب يجب اعلاله بالحمل على الفعل الذى وافقه في الوزن وخالفه في عين الزيادة ؛ بيان ذلك أن معيشة أصلها : مَعْيِشَة (٥) فأعلت بنقل حركة العين إلى الفاء بالحمل على " يعيش "؛ لاتفاقهما في الوزن الأصيل ،

---

(١) انظر التكملة : ٥٨٩ ، والمنصف : ١/ ٣٤٤-٣٤٥ ، وشرح الشافية ٣/ ١٣٧-١٣٨ .
(٢) هكذا اجتهدت في قراءتها ، وهي في النسخة غير واضحة .
(٣) مقدار كلمتين غير واضح .
(٤) انظر المسألة في الممتع : ٤٨٤ ومابعدها .
(٥) انظر المنصف : ١/ ٢٩٦ .

وإنما ينظر في مثل هذا إلى الأصل ، وكذلك مثوبة أصلها مَثْوُبة فأعلت بنقل حركة العين الى الفاء بالحمل على الفعل الذى وافقه في الوزن . وكذلك مقام أصلها مَقْوَم فأعل بنقل حركة العين إلى الفاء ثم انقلبت ياء؛ لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها في اللفظ بالحمل على الفعل الذى وافقه في الوزن وهو يخاف مثلا ، لأن أصله يَخْوَف؛ لأن الفرق قد وقع بين هذه الأسماء وبين الأفعال التي على أوزانها بالميم المزيدة في أوائلها ، لأنها زيادة مخصوصة بالأسماء ، وكذلك لو بنيت من القول مثل مُسْعُط لقلت : مُقْوُل وأصله مَقْوُول فأعل بنقل حركة عينه الى الفاء بالحمل على الفعل الذى وافقه في الوزن ، لأنه على وزن الأمر من يقول قبل[1] الاعلال .

فصل : وكذلك فعل أيضا وان وافقه في غير الزيادة اذا خالفه في غير الحركة ، لأن المطلوب حصول الفرق ، مثاله لو بنيت من القول أو من البيع مثل تُرْتُب لقلت : تُقُول وتُبِيع بالاعلال[2] ، والأصل فيهما : تُقْوُل وتُبْيِعُ على وزن تُقْوُل قبل الاعلال فلما وقع قيل بالفرق بينهما وبين الفعل بضم تاء المبني وفتح تاء المبني عليه وجب اعلالهما بالحمل على الفعل [الذي][3] وافقاه في الوزن وخالفاه في غير الحركة واعلالهما بنقل حركة العين إلى الفاء فصار تُقُوْل وتُبِيع ثم حولت ضَمَّةُ الياء كسرة لتصح الياء فصار تبيع على أصل سيبويه وتُقَرُّ الضَّمَّةُ على أصل الأخفش فتنقلب الياء واواً فتقول : تُبُوع.[4]

---

(١) في النخسة " قيل ".
(٢) انظر الممتع : ٤٨٤ ومابعدها .
(٣) تكملة يلتئم بها السياق .
(٤) تقدم مذهب سيبويه والأخفش في أول الباب .

مسألة : إن قيل : لـم(١) صح تَدْورة وقد كان ينبغي أن يعتل لوقوع الفرق بينه وبين الفعل الذى وافقه في الوزن بهاء التأنيث لاختصاصها بالأسماء ؟

فالجواب: أنه يشترط في الفارق أن يكون من البنية وليست هاء التأنيث من البنية، وانما هي بمنزلة الثاني من المركبين .

فائدة : يُحمل الاسم على الفعل في الاعلال اذا وافقه في الوزن وخالفه في غير الزيادة ويُحمل الفعل على الاسم في التصحيح اذا وافقه لفظا ومعنى، ويصحح الاسم الموافق للفعل في الوزن وعين الزيادة وعين الحركة ويُعل الفعل ما لم يكن في معنى ما يجب تصحيحه فالأول : كمقام ، والثاني : كما أقوله ! وأقْوِل به ! في التعجب ، والثالث : كأبيض، والرابع : كأقام فاعلال الأول بحصول الفرق بينه وبين الفعل بالمخالفة في عين الزيادة ، وتصحيح الثاني للموافقة بينه وبين أفعل التفضيل من جهة من جهتي اللفظ والمعنى كما حمل عليه الاسم في الاعلال ، وتصحيح الثالث لقصد الفرق بينه وبين الفعل الموافق له في اللفظ ، واعتلال الرابع لينتقل من الوجه الأثقل الى الوجه الأخف ان كان ماضيا ؛ لأنه موضع الثقل بالحمل عليه ان كان مضارعا .

299

أصل : يحمل الاسم المزيد في أوله على الفعل في الاعلال اذا وافقه في الوزن وخالفه في عين الزيادة ويُحمل الفعل على الاسم الموافق له لفظا ومعنى في التصحيح ويصحح الموافق للفعل في الوزن وعين الزيادة وعين الحركة ، ويعل الفعل ما لم يكن في معنى ما يجب تصحيحه ، فالأول كمقام ومعاش .

---

(١) في النخسة " لما ".

والثاني :كما أقوله [١] وأقول به في التعجب .

والثالث: كأبيض وأقول منك .

والرابع : كأقام واستقام .

فأما الاعلال الأول فلحصول الفرق بينه وبين الفعل بالمخالفة في عين الزيادة ،وأما التصحيح الثاني فبالحمل على الاسم الموافق هو له لفظا ومعنى ،فكما حمل الاسم على الفعل في الاعلال كذلك حمل الفعل على الاسم في التصحيح ليكون في ذلك طرف من المعاوضة ،وتحصيل ذلك أن الاصل حمل على الفرع فيما هو أصل في الفرع فرع في الاصل ، وأن الفرع حمل على الاصل فيما هو أصل في الاصل فرع في الفرع الا أن حمل الاصل على الفرع فيما هو أصل في الفرع أكثر من حمل الفرع فيما هو أصل في الاصل ، والسابق ان لو كان الامر ... [٢] الكثرة والقلة من جهة أن حمل الفروع على الاصول أظهر من العكس مع ان في حمل الفرع على الاصل مراجعة البنية الاصلية ،وفي حمل الاصل على الفرع خروج عن البنية الاصلية .

الجواب أن حمل الفرع على الاصل في المسألة ينقل ما أصله الثقل الى الوجه الاثقل ،وحمل الاصل على الفرع ينقل الى الوجه الاخف وهذا بين ان شاء الله .

فصل : ثم قال { واذا اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما [٣] بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الاولى في الثانية) [٤].

---

(١) في النسخة " ما قول " فقط .
(٢) كلمة غير واضحة في النسخة لعلها " بانعكاس ".
(٣) في الجمل : ٤٠٣ " وسبقت الاولى منهما ".
(٤)

في هذه القاعدة بحث بيانه: أنّ " إذا " أداة شرط ، والاجتماع شرط والقلب مشروط ، والمشروط لازم لشرطه ، فجاء من ذلك أن كل موضع وجد فيه الشرط وجد فيه المشروط ، فأما نحو سيد وميت وطيّ فانسحاب حكم الشرط عليه صحيح ، وأما نحو بويع وديوان والعَوّا (١) وأُسَيِّد في أحد الوجهين وضَيْوَن (٢) وحيوة (٣) فلا يصح حكم انسحاب الشرط عليه فكان ينبغي أن يستثنى فيقول: إلاّ في خمسة مواضع :

أحدها : أن يكون الاجتماع عارضا فيخرج بُوَيع وأمثاله مما اجتماع الواو والياء فيه عارض ، وذلك أن فعل المفعول مغير من فعل الفاعل فالواو في بويع بدل من ألف بايع فكان الاجتماع عارضا .

الثاني : أن يؤدي إلى مراجعة الأصل المستثقل فيخرج ديوان ؛ لأن أصله دِوّان فَثَقُلَ عليه التضعيف فأبدلوا الواو الأولى ياء ، لأنها أخف من الواو (٤) كما فعلوا في قيراط ودينار ، والأصل قِرّاط ودِنّار ففروا من التضعيف الى الابدال . (٥)

والثالث : أن يقصد بالابدال الفرق ، فيخرج العَوّا وأصلها : العَوْيَا فقلبت الواو ياءً على القاعدة في فَعْلَى ، لقصد الفرق بين الاسم والصفة بدليل أنها تبدل في حال الانفراد ، فكذلك اذا كانت مع الواو.

---

(١) العوا : اسم لنجم.
(٢) الضيون : السنور الذكر . اللسان " ضون ".
(٣) حيوه : اسم رجل .
(٤) انظر سر صناعة الاعراب : ٥٨٧.
(٥) المنصف : ٢/ ٣١-٣٢.

والرابع : أن يقصد بالكلمة الحمل على النظير نحو : أسيود في لغة من أظهر حملاً على التكسير ، لأنهما نظيران وياء التصغير في مقابلة ألف التكسير ، الا أن ألف التكسير يجب تصحيح مثل هذا بعدها وهو مع ياء التصغير من باب الجائز باعتبار الأصلية في هذا والفرعية في هذا.(١)

والخامس : أن يقصد بالاظهار التنبيه على أصل الباب كضَيْون وحيوة وغوير على شذوذه.(٢)

فصل : اختلف الناس في سيد ونحوه على ثلاثة مذاهب :

الأول : قال البصريون هو فَيْعِل (٣) وأصله سَيْوِد اجتمعت الواو والياء ، وسُبِقَت احداهما بالسكون فقلبت الواوُ ياءً وأدغمت فيه الياء ثم لما أعلواهذه العين بالقلب أعلوها أيضا بالحذف تخفيفا فقالوا : سيد وميت.(٤)

الثاني : قال البغداذيون هوفَيْعَل بالفتح كصيرف، ثُمَّ حُوِّلَ إلى فَيْعِل بالكسر استدلالاً منهم بالشاهد على الغائب وذاك أنهم لما شاهدوا فَيْعَلاً بالفتح في الصحيح كصيرف ، وكان أصل سيِّد ونحوه غالباً، لأنه أمر محتمل باعتبار الاختلاف فيه حملوه عليه وهذا غير صحيح ، لأنَّ المعتل نوع على حياله ، والصحيح نوع على حياله ، فالتمسك بالظاهر واجب الا بدليل واضح يقود إلى غيره ، وقد ثبت أن العرب تحصر المعتل ببناء كقضاة جمع قاض والصحيح ببناء نحو كتبة جمع كاتب وهذا من ذاك.(٥)

---

(١) انظر اللسان "ضون".
(٢) انظر اللسان "حيا" ١٤/ ٢١٥ ، و"ضون".
(٣) فيعل بكسر العين.
(٤) الكتاب ٤/ ٣٦٥ ، والمنصف ٢/ ١٥-١٦ والممتع : ٤٩٨-٤٩٩.
(٥) انظر مذهب البغداديين في المنصف : ٢/ ١٦ ، والممتع : ٤٩٩ ، وانظر المسألة في الكتاب : ٤/ ٣٦٥.

والثالث : قال الفراء هو فعِيل (١) كطويل ثم لما كان فعله معتلا اعل بتأخير العين و تقديم الياء ،فكان على زنة فيعِل ،وطويل عنده شاذ كأنه يخرج منبهة على الأصل المتروك في سيد وبابه ،وكان حقه عنده أن يعتل لاعتلال فعله ،ودليل ذلك عنده أنه اذا لم يكن له فعل معتل وجب تصحيحه كسويق ،فهذا الرأى عند سيبويه أيضا ، لأن القلب على خلاف الأصول فلا يجوز القول به إلا بدليل واضح ،ورده ابن عصفور بأن قال : قد جاء هذا البناء في بنات الياء كليّن ،وليس في بنات الياء ما عينه ياء ولامه صحيحة نحو : كييل هذا لا يوجد أصلا (٢) ،وللفراء أن يقول: هو محل النزاع لأنني أقول هو عندى فعيل الا أنه لم يأت على الأصل ،لأنه لو جاء على الأصل لكان شاذاً ،لأنه من فعل معتل فيجب اعلاله/وتصحيحه شاذ كطويل ولا يصح أن يقال : لم لم يشذ كشذوذ طويل ،وهذا بين. 301

فصل : ومما جاء من المصادر المعتلة على فَيْعُولة قولهم : كينونة ،وقيدودة (٣) وبينونة وما أشبه ذلك ،وأصلها كيونونة وقيودودة وبيْونة فلما اجتمعت الواو والياء في الأولين وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت في الثانية ثم بعد ذلك حذفوا الياء التي هي عين فصار كينونة وقيدودة وبينونة ،وكان الحذف لازما اذا كان جائزا فيما هو أقل منه عددا وهو باب سيد وميت (٤) وليس بعد الجواز الا اللزوم. (٥)

---

(١) انظر مذهب الفراء في الممتع : ٥٠١.
(٢) الممتع : ٥٠١.
(٣) القيدودة : الطويل في غير السماء . الكتاب ٤/ ٣٦٥.
(٤) فقالوا : سيد ،وميت بحذف الياء المتحركة فتبقى الياء الساكنة . الكتاب ٤/ ٣٦٦ ، المنصف ٢/ ١٠ ،والممتع : ٤٩٩ ، ٥٠٢ وما بعدها .
(٥) انظر المسألة في المنصف :٢/ ١٠ ومابعدها والممتع :٥٠٢ .

قال الفراء : أصل هذه المصادر كلها فُعْلولة بضم الفاء ، ولكنهم فتحوها لتسلم الياء من قلبها واوا ، لمكان الضمة قبلها ، وأجروا ذوات الواو مُجرى ذوات الياء ، فقالوها كلها بالياء تغليبا لحكم الأكثر ، لأن مجيئها في الياء أكثر من مجيئها في الواو ، ونظيره شكوته شكاية قلبت الواو فيه ياء حملا على مصادر ذوات الياء كالسعاية والرماية هذا تقرير ما قاله الفراء.(١)

ولا يصح قوله من وجهين :(٢)

أحدهما : أن تأويله في المسألة مخالف للقاعدة الثابتة باستقراء الأئمة الموثوق بعلمهم ، وذلك أنه قال حُوّلت ضمة الفاء فتحة لتسلم الياء في نحو بينونة من قلبها واوا ، والقاعدة في الياء المضموم ما قبلها أنها ان كانت بعيدة من الطرف ثبتت الضمة وقلبت الياء واوا نحو : مُؤقن ومُوسر ، وان كانت قريبة من الطرف حولت الضمة كسرة لتسلم الياء من قلبها واوا مطلقا على مذهب سيبويه (٣) . هذا هو الثابت بالاستقراء الصحيح .

والياء المضموم (٤) ما قبلها في نحو : بينونة على ما قاله الفراء بعيدة من الطرف فكان الواجب أن تُقَرّ الضمة فتنقلب الياء واوا كموقنون وموسرون .

وقوله : وحملت ذوات الواو على ذوات الياء في فتح الضمة وقلب الواو ياء ضعيف جدا ، لأنه حَمَلَ ذوات الواو على ذوات الياء في تحويل

---

(١) انظر المسألة في المنصف : ١٢/٢ ، والممتع : ٥٠٣-٥٠٤ .
(٢) رد ابن عصفور على الفراء باكثر من هذا . الممتع : ٦٠٤ ومابعدها .
(٣) انظر الممتع : ٤٥٨ .
(٤) في النسخة " المضمومة ".

الضمة فتحة وزاد على ذلك قلب الواو ياء ، والمحمول عليه على خلاف الأصول ، مع ان المعلوم من كلامهم طلب الفرق بين ذوات الواو وذوات الياء نحو: قلت وبعت وقد مضى بيانه ، وهذه تسوية في موضع طلب الفرق ، فكان نقضا ، فوجب اجتنابه .

فصل : ثم قال (وكل واو أو ياء وقعت بعد ألف زائدة أبدلت همزة نحو قائم وبائع) .(١)

هذا الاطلاق مقيد بالمثال لا يتجه الا على ذلك ، وهو ضعيف ، لأن المثال الواحد لا يكفي في اعطاء الحكم العام ، فكان ينبغي أن يقول وكل واو أو ياء وقعت بعد ألف زائدة في اسم جار على فعل معتل العين .(٢)

وبيان مراده أن الواو في قاوم والياء في بايع قد اعتلتا في فعليهما(٣) بقلبهما ألفا ، لتحركهما وانفتاح ما قبلها ، فوجب قلبهما هنا ألفا ، لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ، ولم يعتد بالألف المزيدة (٤) لضعفها بالزيادة والسكون ، فاجتمع لذلك ألفان فقلبت الثانية همزة ، لئلا تحذف احداهما لالتقاء الساكنين فيلتبس فاعل بفعل . ومن العرب من يحذف هنا العين ولا يبالى باللبس ، لأنه لا يوازن ثقل الهمزة فيقول : هذا شاكٌ ولاثٌ ، ومنهم من يقلب اللام لموضع العين فرارا أيضا من ثقل الهمزة فيقول هذا شاكٍ ولاثٍ ورأيت شاكياً ولاثياً ، فالأول : فاعل ، والثاني : فال ، والثالث : فالع ، ولا يقاس عليه .

---

(١) الجمل : ٤٠٤ .
(٢) انظر المنصف : ٢/٥٢ ومابعدها .
(٣) أى في الأصل .
(٤) في النسخة " المزيد " .

وكذلك الصفات من الأفعال المزيدة المعتلة العينات معتلة أيضا لاعتلال أفعالها كمنقاد من انقاد ومختارمن اختار ومستقيم من استقام ، وما صح فعله صح هو ،سواء كان تصحيح فعله يقتضيه القياس نحو: عَوِرَ وَصَيِدَ وَحَوِلَ واجْتَوَرَ ،أوكان شذوذا منبهة على الأصل كاستحوذ ،واغْيَلت(١)، وأغْيَمت ،لأنّ العين التي صحت في الفعل هي العين التي في الصفة فوجب اتحاد الحكم وهذا بين(٢) وبالله التوفيق .

فصل : ثم قال وكل واو بضمة(٣) فهمزها جائز ،الا أن يكون ضمها اعرابا أو لالتقاء الساكنين .

تم ما وجد من تقييد الشيخ الامام أبي عبدالله
محمدبن الفخار على الجمل والحمد لله
رب العالمين والصلاة والتسليم على
سيدنامحمد خاتم النبيين ،على يد
الفقير الى رحمة مولاه الغني به
عمن سواه عبدالرحمن
بن . . . السبتي
لطف الله به بمنه
وكرمه انه سميع
مجيب.(٤)

---

(١) اغيلت الغنم : اذا ولدت في السنة مرتين ،واغيلت المرأة ولدها :اذا رضعته وهي حبلى .

(٢) انظر شرح الشافية :٣/ ٩٦ ومابعدها .

(٣) في الجمل : ٤٠٤ " انضمت " . ومثل لذلك في بأثوب ،وأدوءد ،وأجوه .

(٤) في جانب الصفحة امام خاتمة هذه النسخة كتب " بلغت المقابلة على جهة الاستطاعة ،وذلك بعد عشرين مضت من ذى الحجة تمام عشرين بعد ثمانمائة . . . . . وغفر لنا ذنوبنا بمنه وكرمه انه سميع مجيب . . . . . .

الفهارس

فهرس الآيات الكريمـــــة

رقم الآية	الصفحة
(الفاتحة)	
٦+٧	٢٤٠
٩	٢٥٩
(البقرة)	
١-٢	١٠٠٥
٢	٩٩٨ - ١٠٠٦-١٠٠٧
٦	٤١٤
٢٠	٢٢١-٣٩٠
٣٧	٨٠٥
٤٨	
٥١	١٠٤٧
٧١	٨٠١
٨١	٣٦٥
٨٥	٥٧٤
٩٨	٧٩٥
١١٤	٣٦٠
١٩٥	٣٨٧
١٩٦	٥٨٧
١١٤	٢٢ - ٧٧٨
٢١٦	٧٩٨
٢١٩	٦٣٣
٢٢٣	٨٠
٢٣٤	١٢٤
٢٤٥	٨٤٨
٢٥٣	٣٧٢
٢٥٤	٩٩٨
٢٦٠	٧٧٤
٢٨٠	٢٧٢
٢٨٢	٩٧٧
٢٨٦	٩٤٨
(آل عمران)	
١٨	٢٤٦
٤٣	١٥٨
٤٩	٣٨٥
٥٢	٣٦٩
٩٧	٢٠١-٥٧٣-٨١٥
١٢٧	٢٢-٧٦٠
١٣٩	١٣٠٠
١٥٤	٢٥٨-٢٧١-٣٤٦
١٦٧	١٥٢
١٧٦	٧٧٤
١٧٧	٧٧٤
١٨٥	٢٦٧
(النساء)	
١	١٨٨
٢	٣٦٩
٤	٧٨٨
٢٠	٥٧٤
٢٢	٩٩٠

الآية	الصفحة
(تابع سورة النساء)	
٢٤	١٠٦٣
٦٦	٢٠٦-٩٥٩
٩٢	١١٤٨
١٧٢	١٨٤
١٧٥	٩٨٨
١٧٦	٥٤٦
(سورة المائدة)	
٦	١٨٩-٣٦٩-٣٨٧-٣٨٩-٨٦٢
٩	٣٦٠
٤٠	٦٠٠
٤٥	٣٩١
٧١	٧٩١
١٠٥	١١١١
١١٢	٨٤٥
١١٦	٨٦١
١١٩	٤٨
١٤٤	٢٠٧
(الأنعام)	
١٢	٢٠٧
٢٧	٧٨٥-٧٨٦
٩١	٨٣٠
٩٦	٤٥٨
١٠٩	٣٥٠
١٣٧	٨١٣

الآية	الصفحة
١٣٩	١٠١٨
١٥٠	١٠٥٣
١٥١	٤٥٤
١٦٠	٦١١
١٦٢	٧٠٨
(الاعراف)	
٤	١٦٠
١١	١٦٣
١٦	٢٣٢
٣٣	١٩٤
٥٩	٣٤٦-٣٤٧
٧٥	٢٠١
٩٧	٢١٢
١٢٧	٦
١٣٢	٨٦
١٨٥	٧٩٢
٢٠٥	٨٣٢
(الانفال)	
٣٢	٢٠٦-٧١٩
٤٦	٩٣٦
(التوبة)	
٣	٣٤٤
٦	٨٥٩
١٨	٣٦٠
١٠٣	٨٣٠

رقم الآية	الصفحة
(تابع التوبة)	
١٠٨	٣٦٨-٦٢٥
١١١	٥٧٤
١١٤	٥٧٤
(يونس)	
١٠	٧٩٢
١٣	٢٢٢
٢٤	١٧١
٢٧	٣٨٩
٣٧	٧٦٤
(هود)	
٢٧	٤١١، ٦٤٤
٤٢	٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩
٥٠	
١٠٢	٥٧٤
١٠٧	٣٩١
١١٣	٢٣٣
(يوسف عليه السلام)	
٢	٢٥٤
٣	٢٨٧
١٠	٢١٠
١١	٥٠٦
١٨	٤٢٩
١٩	١٦١

رقم الآية	الصفحة
٢٨	٤٣٨
٣٩	
٤١	
٤٣	٣٩١، ٧٢٤
٨٢	٨٠٤
(الرعد)	
٦	٥٧٤
١٦	٦٥٨
(الحجر)	
٣٠	١٩٨
(النحل)	
١	١٠
٥٧	٣٧١
٩٠	٥٧٤
٩١	١٩٢
٩٨	١٣٦
(الاسراء)	
٧٦	٨٣، ٧٨٨
(الكهف)	
٥	٥٣٥
١٨	٤٥١، ٦٨٧
٢٥	٥٨٨، ٧٩٦
٣٨	٧
٩٥	٥٠٥
٩٦	٥٤٦
١٠٣	١٠٤٨

رقم الآية	الصفحة
(مريم)	
٢	٥٧٣
٧ ٣٨	١٣٠٢ ٤٣٥ ، ٥٠٧
(طـه)	
٤	٧٦٣
٥	٩٤٩
٧٧	٨٢١
١٣٢	٨٢٥
(الأنبياء)	
٢٢	٩٦٨ ، ٩٧١ ، ٩٩٥
٢٤	٩٥١
٧٣	٦٥٣
١١٢	٧٤ ، ٧٢١
(الحج)	
٢٢	٣٦٦
٣٠	٣٦٦
(المؤمنون)	
٢٠	٤٤٨
(النور)	
٩	٧٩٢
٣٦	٦٥٣ ، ٨١٣
٤٠	٨٠١
٤٥	١١٣
(الفرقان)	
٢٠	٣٥١

رقم الآية	الصفحة
(النمل)	
٤٨	٥٨٤
٩٠	٢٢١
(القصص)	
٤	٣٧٤
١٣	٧٦٣
٣٢	٣٧١
٧٦	٨٠٥
(الروم)	
٤	٥٧٤
٣٢	٢٦٧
(لقمان)	
١١	٣٥٥
١٦	٨٥٢
(الاحزاب)	
١٨	١٠٥٣
(سبأ)	
٧	٢٣٠
١٠	٦٧٦
١٤	٩٠٧
٢٤	١٨١
٣٣	٦٥٢
٤٢	٣٤٧
(فاطر)	
١١	٥٥٣

رقم الآية	الصفحة
(الصافات)	
٣٨	٤٥٣
١٠٤	٧٩٢
١٠٥	٧٩٢
١٣٠	٢٦٧
(ص)	
٣	٩٩٨
٢٤	٥٧٤
٤٤	٥٢٧
٧٣	١٩٨
(الزمر)	
٦	١٦٣
٧	٥٥٩
١٢	٧٦٠
٤٦	٦٧٢
٥٩	١٠٥٢
٧١	٢٥٧، ٣٩٦
٧٣	٣٩٦
(فصلت)	
٢٠	٣٩٦
٤٩	٥٧٤
(الشورى)	
١١	٣٨٤
٢٢	٩٤٨
٢٣	٩٤٨

رقم الآية	الصفحة
٤٣	١٢٣
٥٢	٢٠٤
٥٣	٢٠٤
(الزخرف)	
٣٢	١٠٤٧
٦٠	٣٦٨
٧٦	٢٠٦
(الدخان)	
٥٦	٩٩٠، ٩٩١
(الجاثية)	
٥	١٨٣
٢١	٤٨٧
(الأحقاف)	
٢٥	٣١٩
٣١	٣٦٥
٣٣	٣٨٦
(سورة محمد صلى الله عليه وسلم)	
٤	١٥٥، ١٠٥٨
٢١	٢٧١
٣٢	٧٧٤
(الفتح)	
٢	٢٢
(الذاريات)	
٢٣	٥١٥

رقم الآية	الصفحة
(النجم)	
٦	١١١٥
٨	١٥٩، ١٦٠
(القمر)	
١٢	٢٤٦، ١٠٣٨، ١٠٤٣
٢٩	١٥٩، ١٦٠
(الرحمن)	
١	٣٠٠
٢	٣٠٠، ٣٠٣
٥	١٢٦
٨	٣٠٢
١٣	٣٧٠
٣٢	٥٥٩
(الواقعة)	
٣٧	٣٥
(الحديد)	
٢٣	٨٤، ٧٦٣
٢٩	٧٦٠
(الجمعة)	
٥	٥٢٤
٩	٨٤٣
(الطلاق)	
١١	١٠١٧، ١٠١٨

رقم الآية	الصفحة
(الملك)	
٢٢	٢٢١
(الحاقة)	
٧	٥٨٣
١٣	٤٤٢
١٩	٥٤٦
(المعارج)	
١٥	٣٣٧
(الجن)	
٤	٨٤٠
(المزمل)	
٢٠	٢٢٢، ٣٦٧
(القيامة)	
١	٤٢١، ٤٢٩
٥	٦٥٧
٣١	٥٣٦
(الانسان)	
١٤	٤٥٢
(المرسلات)	
٣٦	٧٦٦
(النبأ)	
٣١	٢٠٤
٣٢	٢٠٤

رقم الآية	الصفحة
(المطففين)	
١	٦٧
(الانشقاق)	
١٢،١٣	١١١١
(الأعلى)	
٦	٨٢٠
(البلد)	
١١	١٦٣
١٤	٥١ ، ٥٧١
١٥	٥٧١
١٧	١٦٣
(الشمس)	
٥	١١٢،١١٣
١٤	١٥٩
(الضحى)	
٥	٤٢٢
(العلق)	
١٥	٢٠٤
١٦	٢٠٤
(القدر)	
٦	٣٩٥

رقم الآية	الصفحة
(العصر)	
٢	٤١ ، ٤١٢
٣	٤١ ، ٤١٢
(الاخلاص)	
١	٤٥٣
٢	٤٥٣

فهرس الأحاديث

	الصفحة
" والثيب تعرب عن نفسها "	٣٥
"إن الرجل ليصلى الصلاة وما كُتِبَ له نصفها ثلثها ربعها " الى العشر	٢٠٤، ٢١٧
" واخواننا الذين يأتوا بعد "	٢٣٩
" أحياناً يتمثل لي الملك رجلا "	٢٥٥
" اذا هلك كسرى فلا كسرى بعده واذا هلك قيصر فلا قيصر بعده " .	٢٧٩، ١٠٠٠
" فلا يجدون عالماً أعلم من عالم المدينة "	٤٠٥
" أعْوَر عينه اليمنى "	٤٨٥ ، ٤٨٦
" ليس فيما دون خمسٍ من الابل صدقة "	٥٨٤
" شَثْنٌ أصابعه "	٤٨٥
" ثوبي حجر "	٦٩٣
" اشتدى أزمة تنفرجي "	٦٩٣
" أومخرجي هم ؟ "	٧١٠
" فإذا قالوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم "	٧٨٠
" لعل بعضكم أن يكون الحن من بعض "	٧٩٩
" رضيت بالله رباً ، وبالاسلام دينا وبمحمد رسولا "	١٠٤٧
ما جاء في الحديث : أن امرأة كانت تهراق الدماء.	١٠٥٠
" من استطاع منكم الباءة فليتزوج وإلّا فَعَلَيْه بالصوم فانه له وجاء ".	١٠٦١

فهرس الأمثـــــال

المثل	الصفحة
أزهى من ديك	٥٠٢
اشعل من ذات النحيين	٥٠٢
اصبح ليل	٦٩٣
اطرق كرا	٦٩٣
افتد مخنوق	٦٩٣
دهدرين سعد القبين	١٠٥٤
لا بد للبطل من روحه	٢٨٠

فهرس الأقوال

القول	الصفحة
اذهب بذى تسلم وبدى تسلمان وبذى تسلمون	٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩
أرسلوا العرائ	٢٥٦
اعجبتني قراءة في الحمام القرآنُ	٥٧٢، ٥٧٦
اكثر ما يعتري ذلك السودان	
اكلوني البراغيث	٣٢١، ٦٣٦
اللهم ارحمنا	٧١٢، ٧١٨
اللهم إن كان كريم الجدين سهل الخدين فاغفر له ، والا فلا	٨٦٤
الله رحمن رحيم	٨٧٨
الا ماءً ماءً باردا	١٠١٣
أمت في الحجر لا فيك	٢٧٢
أمة بينة الأموه	
انا أجوءك	٦٠، ٦١
إنَّ خيراً منك زيد	٢٧٥
انكم لتنظرون في نحوٍ كثيرة	١٠٨٤
إنها لا بل أم شاء	٦٦
انه أَمة الله ذاهبة	٥٤٨
إنه زيد نائم	٥٤٨
اني لبحمد الله لصالح	٣٤٠
أهلك الناسَ الدراهمُ البيضُ والدنانيرُ الصفر	٤١
بالرِّفَاءِ والبنين	٤
بئس الحجاج حجاج بن يوسف	٥٢٠
بين بين	٩٢٢
ترب الكعبة	
تكلم فلان فما سقط بحرف وما اسقط حرف	٣٩٠
تمرة خير من جراده	٥٥٦
جاءوا الجماء الغفير	٢٥٦
جئت وأَصك عينه	٢٦٠
جحيش وحده	٧٧٥
جعل العين على الدف ابر	٨٧٧

القول	الصفحة
حسبته شتمني فأثب عليه	٧٦٥
حسبك يَنَمِ الناس	٢٤٩
حَيّص بَيّص	٩٢٢
خذه بما عَـزّ وهان	٥٨٦
خرق الثوبُ المسمارَ	٢٦٣، ٨٠٤، ٨٠٥،
الخمسة الاثواب	٥٩٥-٥٩٦، ٦٥٣
الخمسة عشر الدرهم	٥٩٣
رأيت الهلال من داري من خَلَلِ السحاب	٣٦٦
رجلٌ خيرٌ من امرأة	٥٥٦
ربَّه رجلا	
رُبَّ رجلٍ وأخيه	٦٤٦
رَحُبَتْكم الطاعة	٢٢٠
زهيت علينا يا رجل	٥٠٢
زيد أفضل إخوته	٦٤٥
زيد حين طَرَّ شاربُه	٢٧٨
سألني فلان حاجة فلوليت له	٦٥٦
سبحان ما سبح الرعد بحمده	١١٢، ١١٣
سبحان ما سخركن لنا	١١٢، ١١٣
سفه نفسه	١٠٤٩
سلام عليكم	٩١٦
شحذ شفرته حتى قعدت كانها حربه	٣١٣
شرٌ أهر ذا ناب	٢٦٧
شيء ما جاء بك	٢٦٧
صمت شهراً كلَّه	١٩٦
ضربت اليد يد زيد	٥٠١
ضُرِبَ زيدٌ الظهرَ والبطنَ	٥٠١
ضربوني وضربت قومك	٥٥٠
عبد بطنه	٦٤٨
العشرون الدرهما	
على كم جذعٍ بيتك	٦١٢
عمر بن عبد العزيز افضل بني أمية	٦٤٥

القول	الصفحة
عندى درهم ونصفه	٥٥٣
عليه رجلا ليسني	١٠٦٠
عُيَيْر وحده	٧٧٥
عليَّ عهد الله	٤٢٩
عُبن زيدٌ رأيه	
غفر الله لي ولمن سمعني حاشى الشيطان وأبا الاصبع	٣٨٢ ، ٩٥٦
فقدتُني	٣٠٦
فلان لغوب أتته كتابي فاحتقرها	٦٦٢
فيها أسد رابض	٢٧٢
قد كان من مطر	٣٦٤
قَضّهم بقضيضهم	٢٥٦
قَضُوَ الرجل	٥٠١
قضية ولا ابا حسن	١٠٠٠
كان ابراهيم عليه السلام زمان نمروذ	٢٧٩
كتبته في الموفي عشرين	٦٦٣
كسر الزجاجُ الحجرَ	٨٠٥
كل شاةٍ وسخلتها بدرهم	٦٤٦
كم لك غلمانا	٦١٣
لا إله الا الله	٩٦٧ ، ٩٦٨ ، ٩٦٩ ، ٩٧٠ ، ٩٩٢
لا بصرة لكم	١٠٠٠
لا تأكل السمك وتشرب اللبن	٢٦٠ ، ٧٧٠ ، ٧٧٢
لا حبذه	٥٤٠
لا خير بخير بعده النار ، ولا شر بشر بعده الجنه	٣٨٦
لا سقيا ولا رعيا	٩٩٩
لا ضربنه ذهب او مكث	٢٥٩
لا كرامه	٩٩٩
لا مرحبا ولا أهلا	٩٩٩
لا مسره	٩٩٩
لا نولك ان تفعل	١٠٠٠
لقيته كُفَّه كفه	٩٢٢
ليت شعرى	٦٥٣

القول	الصفحة
ليس كل الداء يعالجه الطبيب	٣٣٥ للفارسي
ما أزهاه	٥٠٢
ما اشغله	٥٠٢
ما أشهر زيدا	
مـا جاءت حاجتك	٣١٢
ما زاد الا ما نقص وما نفع الا ما ضر	٩٨٨
مازيد بشيء الا شيء لا يُعبأ به	٩٩١ ، ٩٩٢
ما قام الا زيد أحد	٩٨٠
ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة	١٨٣
ما هي بنعم الولد	٥١٩ ، ٥٢٠
مررت برجل سواء هو والعدم	٤٨٦
مررت برجل معه صقر صائد بباز	١٢٢ ، ٢٥٤
مررت بقاع عرفج كله	٤٠٩ ، ٤٧٥
مررت بمن سواي	٩٥٥
مررت بقوم عربٍ أجمعون	٤٧٥
مررت بهم الجماء الغفير	١٤١
مررت به المسكين	٥٤٩
مساء صباح	٩٢٢
نحن في يوم الخميس	٢٧٨
نسيج وحده	٧٧٥
نعم السير على بئس العير	٥١٩ ، ٥٢٠
نعم القتيل قتيلا أصلح الله به بين فئتين	٥٢٠
هذا بسراً أطيب منه رُطَبا	٢٥١ ، ٢٥٤
هذا جحر ضب خرب	١٣٦ ، ٥٤٧ ، ٨٣٩ ، ٩٥٩ ، ٩٧٨ ، ١٠١٩
هذا حلو حامض	٢٦٢ ، ٢٨٥ ، ٣٢١ ، ٨٥٨
هذا درهم ضرب الامير	٣٥٥
هذا ماربزيد أمس فسوير فرسخا	٤٥١
هذا اليوم خمسة عشر من الشهر	٦٠٠
هو كائن أخوك	٣٣٥
هو أحسن الفتيان واجمله	٣٩٠
واحد أمه	٦٤٨

القول	الصفحة
وامن حفر بئر زمزماه	٧٥٠
وَجِعَ ظهره	١٠٤٩
يا أبت لا تفعل	٧٢٠
يا أخانا زيد	٦٧٧ ، ٦٧٨
يا تميم أجمعون	٦٧٧
يا تيم كلكم	٦٧٧
يا فلة اقبلي	٧١٦
يا زيد ذا الجمه	٦٧٨
يا ويح من يرثى له الشامت	١٠٣٣
يوم يوم	٩٢٢

فهرس الأعـــــــلام

(أ)

آدم عليه السلام : ١٦٤، ٣٧٦.
الأُبَّذى (ابو الحسن علي بن محمد) : ٨٩٦، ١١٣٨
ابراهيم عليه السلام : ٢٧٩
آبن الابرش : ١٠٦
الأحوص الأنصارى : ٦٨٩
الأخطل التغلبي : ٩٣٥، ٩٣٦.
ابن الأخضر (أبوالحسن علي بن عبد الرحمن الاشبيلي) : ٧٤٢
الأخفش الأكبر (أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد) : ٤٦٦، ١١٢٨
الأخفش الأوسط (ابو الحسن سعيد بن مسعدة) : ٤، ٣٩، ٤٢، ٦٣،
٩١، ١٠٨، ١٢٣، ١٣٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٦، ٢٠٦،
٢٠٧، ٢٢٨، ٢٥٧، ٢٦٨، ٢٧٤، ٢٧٧، ٢٨٩، ٢٩٠، ٣١٩،
٣٤٨، ٣٥٦، ٣٦٤، ٣٨٤، ٣٩٤، ٤١٩، ٤٢٥، ٤٥٠، ٤٥١،
٤٩٣، ٥١٨، ٦٠١، ٦٥١، ٦٧٣، ٦٧٥، ٦٨٠، ٦٩٠، ٧٠٣،
٧٠٦، ٧٥٤، ٧٧٨، ٧٨٠، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٩، ٨٨٢، ٨٩٣،
٨٩٤، ٩١٧، ٩٢٤، ٩٥١، ٩٥٧، ٩٩٥، ١٠١٥، ١٠٢٠،
١٠٢٢، ١٠٢٤، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٩٢، ١١١٩، ١١٤٧،
١١٤٩، ١١٥٠، ١١٦٢، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠١، ١٢٠٨.
الاستاذ ،أو الاستاذ أبو الحسين = ابن أبي الربيع .
ابن أبي اسحاق = عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي .
ابو إسحاق الفافقي = الفافقي .
إسماعيل عليه السلام : ٩٤١ .
الأصمعي (عبد الملك بن قريب الباهلي) : ٢٧٣، ٦٧١
الأعراف (السورة) : ٩٤١
الأعلم الشنتمري (يوسف بن سليمان) : ١٧٨، ٤٦٣، ٥١٥، ٥١٦.
اقتربت الساعة (اسم السورة) : ٩٤٠
امرؤ القيس بن حجر : ١٤، ٣١، ١٥٩، ١٦٥، ٢٣٥، ٢٥٧،
٢٥٩، ٤٦٣، ٤٨٢، ٥٤٤، ٥٤٥، ٧٩٣.

الانفال (السورة) : ٩٤١
أيوب عليه السلام : ٥٢٨

(ب)

ابن البانِش (ابو الحسن علي بن أحمد بن خلف) : ٢٤٣، ٤٠٠، ٥٧٦ ،
٦٤١، ٦٥٠ ، ٧٢٣، ٩٦٣، ٩٦٥، ١٢٠٢.
الباقِلاني (القاضي أبو بكر محمد بن الطيب) : ٩٥٤، ٩٨٨، ٩٩٠.
ابن بَرَهَان (عبد الواحد بن عمر العكبرى) : ٥٣٣.
بنات أوبر : ٧٥٦
أبو بكر بن زيد : ١٢٠٧

(ث)

ثعلب (أبو العباس يحيى بن أحمد) : ٩٥

(ج)

الجرمي (أبو عمر صالح اسحاق) : ٨٣ ، ١١٤، ٢٣٢، ٣٤٧، ٧٧٢،
٧٨٤، ٩٣٢، ٩٥٧، ١٠٤٥، ١٠٦٨، ١٠٨٢، ١٠٨٤، ١١٩٧.
جرير بن عطيه الخَطَفَى : ٦٢١ ، ٧٤٦، ٩١٢، ١٠٢٩
الجُزُولي (ابو موسى عيسى بن عبد العزى) : ١٧٣، ٢٩٧، ٣٧٧.
ابن جني (ابو الفتح عثمان بن حني) : ١٤، ٢٦، ٧٢، ٩٦، ١٨٧،
٢٦٣، ٢٨٠، ٣١٨، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٤، ٣٣٥، ٤٣٨، ٤٥٧،
٥٣٣، ٧٠٩، ٧٢٣، ٧٦٦، ٨٥٧، ٩٠٢، ٩١٥، ١٠١٠،
١٠٥٤، ١٠٦٩، ١١٠٨، ١١١٩، ١١٢٠.
الجوهري (اسماعيل بن حماد) : ٦٠٨، ١٠٨٧.

(ح)

ابن الحاج (أبو جعفر) : ٥٤٠، ٥٤١، ٧٠٣.
ابن الحاجب (ابو عمرو عثمان بن عمر) : ٥٠٣، ٩٦٥
حسان بن ثابت رضي الله عنه : ٣٢٦ ، ٦٤٨، ١٠٣٣
ابو الحسن الصَّغِيْر : ٣٨٧، ٦١٠
حفص (القاري) : ٤٨٦
ابن حفيد الأمين المالقي الشيخ ابو بكر : ٨٤٥
حمزة الزيات : ١٨٨، ٤٨٦، ٨٤٥، ١٢٠٢.
حواء عليها السلام : ١٦٤
ابو حَيَّان (أثير الدين محمد بن يوسف) : ١٠٣٩، ١٠٤٠

(خ)

ابن خروف (ابو الحسن علي بن محمد) : ١٠٩ ، ١١٢ ، ١٩٣ ، ٢٥١ ، ٢٥٧ ، ٣٠١ ، ٤٦٧ ، ٤٧٠ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٦٤٨ ، ٧٢٣ ، ٧٥٨ ، ٩٠٩ ، ٩٤١ ، ٩٦٣ ، ٩٧٢ ، ٩٨٤ ، ٩٨٥ ، ١٠١٢ ، ١٠٢٩ ، ١٠٣٤ ، ١٠٣٧ ، ١٠٤٥ ، ١٠٥٠ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٢ ، ١١١٤ .

ابن الخضّار (أبو الحسن علي بن محمد) : ٨٣٠

أبوالخطاب = الأخفش الأكبر

الخليل بن أحمد الفراهيدي : ٦ ، ٤٥ ، ٦٠ ، ٦٤ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٧ ، ١٨٦ ، ٣٣٥ ، ٣٥٠ ، ٤٦٦ ، ٥٣٢ ، ٥٣٧ ، ٥٦٦ ، ٥٨٤ ، ٦١٣ ، ٦٣٥ ، ٦٤١ ، ٦٤٥ ، ٦٤٨ ، ٦٨٨ ، ٦٨٩ ، ٧٦١ ، ٧٦٢ ، ٧٨٩ ، ٨٣٤ ، ٨٨٨ ، ٩٢٣ ، ٩٣١ ، ٩٥١ ، ١٠٠١ ، ١٠٧٨ ، ١٠٧٩ ، ١٠٨٧ .

(د)

ابن دريد (أبو بكر) : ١٠٧٦

دُرَيْد بن الصِّمة : ٧٩٤

الدكالي (ابو زكريا) :

(ذ)

ابن ذكوان : ٩٠٧

ذو الرُّمة : ٨٦٣

(ر)

ابن أبي الربيع (ابو الحسين) : ١٨ ، ١١٣ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٣٠ ، ١٣٤ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٥٢ ، ١٥٨ ، ١٦٢ ، ١٨٧ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٣١ ، ٢٥٧ ، ٢٦٠ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٩١ ، ٢٩٤ ، ٣٢٠ ، ٣٣٦ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٧٣ ، ٣٨٥ ، ٣٩٣ ، ٤١١ ، ٤٣٤ ، ٤٣٦ ، ٤٣٨ ، ٤٥٨ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٩ ، ٤٨١ ، ٤٩٥ ، ٥٢٧ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٧٩ ، ٥٨١ ، ٥٩٦ ، ٦٠٠ ، ٦٣٠ ، ٦٤٤ ، ٦٤٥ ، ٦٩٠ ، ٧٠٠ ، ٧٣٨ ، ٧٤١ ، ٧٩٣ ، ٧٩٤ ، ٧٩٩ ، ٨٣٠ ، ١٠١٠ ، ١٠١٢ ، ١٠٢٠ ، ١٠٣٥ ، ١٠٤٦ ، ١٠٤٧ ، ١٠٥٥ ، ١١١٤ ، ١١٢٧ ، ١١٢٩ ، ١١٣٢ ، ١١٣٨ ، ١١٤٢ ، ١١٤٣ .

الربيع بن ضبع الفزارى : ٢٠٤ ، ٣٠٣ ، ١٠٥١.
ابن أبي ربيعة = عمر بن أبي ربيعة
الرحمن (السوره) : ٩٤١
الرماني : ١١٧ ، ٧٣٠ ، ٧٣١
روٴبة : ٦٧٧ ، ٨٠٢
ابن رُواحة رضي الله عنه : ٥٣٥
رَوْح بن زنباع الجذامي " في بيت " : ٩٣٦

(ز)

الزُّبيدي : (أبوبكر محمد بن الحسن) : ١١٢٦ ، ١١٢٧
الزجاج (أبو اسحاق) : ٧ ، ١١ ، ٦٤ ، ٨٢ ،
٣٤٧ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٦١٣ ، ٦١٥ ، ٨٣١ ، ٨٣٤ ، ٨٨٨ ، ٩١١ ،
٩١٢ ، ٩٤٢ ، ٩٦٣ ، ٩٨١ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٣ ، ١٠٢٠ ، ١٠٥٢ ،
١١٨٣.
الزجاجي : ١١ ، ٢١ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٣٦ ،
٣٧ ، ٤٢ ، ٤٧ ، ٥٧ ، ٧٤ ، ١٠٤ ، ١١٥ ، ١١٧ ، ١٢١ ، ١٢٦ ، ١٦٤ ،
١٦٧ ، ١٦٩ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢٣٣ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٤٥ ،
٢٥٥ ، ٢٦٦ ، ٢٩٥ ، ٣٢١ ، ٣٢٣ ، ٣٢٦ ، ٣٢٨ ، ٣٣١ ، ٣٣٣ ،
٣٤٩ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٤٠٢ ، ٤٠٩ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٨ ، ٤٢٧ ،
٤٣٤ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥٤ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٧٣ ، ٤٨٠ ،
٤٨٢ ، ٤٩٥ ، ٤٩٧ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٢٦ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٤٦ ،
٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥٥ ، ٥٩١ ، ٦٠٨ ، ٦٢٢ ، ٦٢٦ ، ٦٣٩ ، ٦٤٩ ،
٦٥١ ، ٦٨٠ ، ٦٨٩ ، ٧٠٢ ، ٧٠٧ ، ٧١٠ ، ٧١٧ ، ٧٤٧ ، ٧٥١ ،
٧٥٣ ، ٧٥٢ ، ٧٧٤ ، ٧٨٩ ، ٧٩٤ ، ٧٩٩ ، ٨٠٨ ، ٨١٩ ، ٨٢٨ ،
٨٣٨ ، ٨٥٢ ، ٨٧٤ ، ٨٩١ ، ٨٩٦ ، ٨٩٧ ، ٨٩٩ ، ٩٣٦ ، ٩٣٩ ،
٩٤٤ ، ٩٤٧ ، ٩٤٩ ، ٩٦٠ ، ٩٦١ ، ٩٧٣ ، ٩٨٤ ، ٩٩٠ ، ٩٩٥ ،
١٠٠١ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٥ ، ١٠٢٣ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٨ ، ١٠٣٣ ،
١٠٣٤ ، ١٠٣٥ ، ١٠٣٩ ، ١٠٥١ ، ١٠٥٧ ، ١٠٧١ ، ١٠٧٤ ، ١٠٧٦ ،
١٠٨٤ ، ١٠٨٧ ، ١٠٩٤ ، ١١٠٣ ، ١١٠٧ ، ١١١١ ، ١١١٥ ، ١١٢٥ ،
١١٣٠ ، ١١٥٥ ، ١١٩٠.

زرعة "في بيت" : ٩٤٨
ابو زكريا الدُّكَّالِي : ٥٨٧
الزمخشرى : ٧ ، ٤٢ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ،
٢٠٥ ، ٢٥٧ ، ٤٠٧ ، ١٠٣٢ .
زهير بن أبي سُلْمى : ٤٦٤ ، ٨٥٣ ، ٩٤٧
أبو زيد الانصارى : ٤٦٦ ، ٦٥٧ ، ٦٦٤ ، ٧١٥ ،
٧١٦ ، ٨٧٧ ، ١١٤٠ .

(س)

ابن السَّرَّاج (ابو بكر محمد بن السَّرِي) : ٨٦ ، ١١٧ ، ٢٥٧ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ،
٣٧٦ ، ٥٣٣ ، ٧١٦ ، ٨٦٢ ، ٨٦٣ ، ٩٠٥ ، ٩٠٧ ، ٩٢١ ، ٩٢٤ ، ٩٧٢ .
ابن السِّكِّيت = يعقوب
أبو السَّمَّال : ٤٥٣
السُّهَيْلي (ابو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله) : ٨٦ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٣١٤ ،
٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٩٣ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٣٥ ، ٤٤٠ ، ٦٥٠ ،
١٠٥٠ ، ١٠٦٧ .

:

ابن السِّيْد (ابو محمد عبد الله بن محمد البطليوسي) : ٨٠٩ ، ٩١٣ ، ٩١٧ ،
٩٣٥ ، ٩٤٤ ، ٩٤٧ ، ٩٤٨ ، ٩٧٣ ، ٩٨٥ ، ١٠٢٤
السيرافي (ابو سعيد الحسن بن عبد الله) : ٨٠ ، ٢٠٢ ، ٢٥٢ ، ٢٥٤ ،
٢٦٤ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٤٥٦ ، ٤٥٨ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٥٥٦ ، ٦٧٣ ،
٧٤٩ ، ٧٦٢ ، ٧٩٤ ، ٩١٨ ، ٩١٩ ، ٩٢١ ، ٩٥٧ ، ٩٧٩ ،
١٠٠١ ، ١٠٠٣ ، ١١١٤ ، ١١١٩ .

(ش)

ابن الشاط (ابو القاسم قاسم بن عبد الله) : ٣٣٢
الشاطبي (القاسم بن فيره المقرئ النحوى) : ٤٢١ ، ٣٩٢ .
الشافعي : ٦٩٤ ، ٧٨٢ .
الشلوبين (ابو علي عمر بن محمد) : ٧٣ ، ٧٤ ، ١٣٤ ، ٢٣٣ ، ٢٨٥ ،
٣٠٣ ، ٣٥٨ ، ٣٩٢ ، ٤٥٨ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٥٤٠ ، ٥٥٣ ، ٥٦٩ ،
٦١٦ ، ٦٦٠ ، ٦٦١ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣ ، ٦٦٨ ، ٨١٩ ، ٨٩٨ ، ٨٩٩ ،
٩٠٢ ، ٩١٩ ، ٩٣١ ، ١٠٣٣ ، ١٠٣٨ ، ١٠٤٧ ، ١٠٥٧ ، ١١١١ ،
١١٢٠ ، ١١٢٧ ، ١١٤٢ .

(ص)

صاحب التلخيص : ١١
صاحب الدرة = ابن معطي .
صاحب الكراسة = الجزولي .
صاحب المقرب = ابن عصفور .
صالح عليه السلام : ١٦٠
أبو محمد صالح : ٢٤٠ ، ١٠٣٣
أبو صخر الهذلي : ٧٤٢
الصَّغِيْر: ابو الحسن الصغير : ٣٨٧ ، ٦١٠
الصيمرى : ١٧٣ ، ١٧٤

(ض)

ابن الضائع (ابو الحسن على بن محمد الكتامى)٢ ١٥ ، ٣٨٣ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٦٨٣ ، ٦٨٦ ، ٧١٤ ، ٧٢٦ ، ٧٤٣ ، ٨٣٢ ، ٨٥٤ ، ٨٦٢ ، ٨٦٨ ، ٨٧٣ ، ٩٢٠ ، ٩٢٩ ، ٩٣١ ، ٩٤٣ ، ٩٤٧ ، ١٠٠٤ ، ١٠١٢ ، ١٠١٣ ، ١٠١٤ ، ١٠٣٥ ، ١٠٤٥ ، ١٠٥٠ ، ١٠٦١ ، ١٠٧٥ ، ١٠٧٩ ، ١١٢٦ ، ١٢٠٣ .

(ط)

طه (السوره) : ٩٤٤
ابن ظاهر (ابوبكر محمد ابن احمد الـ) : ١٢٣
ابن الطَّرَاوة (ابو الحسين سليمان بن محمد) : ٨ ، ٥٩ ، ٢٤١ ، ٢٧٩ ، ٢٨٥ ، ٢٩٩ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥ ، ٤٠٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٩٢ ، ٤٥٣ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٧٠ ، ٧٢٣ ، ٨٠٥ ، ٨٠٦ ، ١٠٤٩ .
طُفَيْل الغنوى : ٥٥٦
ابن طلحة (ابوبكر محمد بن طلحة) : ٤٢٨

(ع)

ابن أبي العاص (ابو اسحاق ابراهيم بن محمد التنوخي) : ٨٤٥
ابن أبي العافية (ابوبكر محمدبن عبد الرحمن) : ٥١ ، ١٨٧ ، ٣٤١ ، ٥٠١ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٦٤٢ ، ٧٩٥ ، ٧٩٦ .

ابن عباس (رضي الله عنه) : ٥٦
ابو العباس = المبرد .
عبد شمس "في بيت" : ٥٥٦
عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي : ٨٠٩ ، ٨١٠ .
عبد الله بن عامر : ٨٠٥ ، ٨١٣ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٨١٦ ، ٩٥٩ .
عبد المطلب : ٩

أبوعبد الله بن عبد المنعم (من شيوخه) : ١٣ ، ١١١ ، ١٢٨ ، ١٣١ ، ٢٩٠ ، ٣٤١ ، ٣٦٨ ، ٣٧١ ، ٦٧٥ ، ٧١٠ ، ١٠٨٧
عبد المهيمن الحضرمي (من شيوخه) : ٧١٠ ، ٨٣٠
ابن عَبِيْدة (ابو بكر محمد بن عبد الله بن عبيدة) : ١٨٧ ، ٢٥١ ، ٢٩٥ ، ٦٩١ ، ٧٠١ ، ٧٣٨ ، ٩٩٢ ، ٩٩٣ ، ١٠١٢ ، ١٠١٩ ، ١١٣٢ .
عثمان البتي : ١١٨٨
عثمان بن عفان رضي الله عنه : ٥٢٠ ، ٦٤٥ .
ابو عثمان = المازني :
ابن العَرِيْف (ابو بكر الحسن بن الوليد القرطبي) : ٢٠٤
عَزَّه (صاحبة كُثَيِّر) "في بيت" : ٦٧٨ .
ابن عصفور (ابو الحسن علي بن مؤمن : ٣٣ ، ٣٤ ، ٨٢ ، ٩٢ ، ١٣٩ ، ١٥٢ ، ١٨٥ ، ٢٠٦ ، ٢٤٥ ، ٢٥١ ، ٢٦٦ ، ٢٦٩ ، ٢٧١ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٩١ ، ٣٠١ ، ٣٥٦ ، ٣٥٨ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٩ ، ٣٧١ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٧٩ ، ٣٩٢ ، ٤٣٥ ، ٣٥٨ ، ٤٦٨ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٥ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٦ ، ٤٩٥ ، ٥٠١ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥٣٣ ، ٥٤٦ ، ٥٥٦ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٦٥١ ، ٣٨٣ ، ٦٩٦ ، ٧١٤ ، ٧١٩ ، ٧٣٤ ، ٧٥٣ ، ٧٨٩ ، ٧٩٩ ، ٨٠٩ ، ٨١١ ، ٨١٨ ، ٨٣١ ، ٨٤٩ ، ٨٦٨ ، ٨٧٣ ، ٩٤٠ ، ٩٨١ ، ١٠٠٤ ، ١٠١٢ ، ١٠١٨ ، ١٠٤٣ ، ١٠٤٤ ، ١٠٤٥ ، ١٢١٣ .
عضد الدولة : ٣٥٦
علقمة بن عُلَاثة رضي الله عنه "في بيت" : ٧٥٦
علي بن أبي طالب كرم الله وجهه : ٢٠

أبو علي = الفارسي .

عمر بن أبي ربيعة : ٥٥٧

ابو عمرو بن العلاء : ٦٧٥ ، ٦٨٨ ، ٦٨٩ ، ١٠٨٨ ، ١٠٨٩ ، ١٠٩٠ ، ١١١ .

عنترة بن شداد العبسي : ٥٣٢

العوا : ١٢١١

عيسى بن عمر الثقفي : ٨٣ ، ٦٨٩ ، ٩٠٢ ، ٩٠٣ ، ٩٠٤ ، ٩٣٢ ، ٩٤١ ، ٩٤٢ ، ٩٤٣ ، ١٠٩٢

عيسى بن مريم عليه السلام : ١٨٥ ، ٣٧٦

(غ)

الغافقي (أبو اسحاق ابراهيم بن احمد) : ١١١ ، ١٦٢ ، ٤٥٧ ، ٥٤٥ ، ٥٨٧ ، ٦١٥ ، ٧٥١ ، ٨٧٠ ، ٨٧١ ، ٨٧٢ ، ١٠٠٦ ، ١٠٦٨ .

الغضبان الشيباني : ٩٣٥ ، ٩٣٦

(ف)

الفارسي (ابو علي الحسن بن عبد الغفار) : ٧ ، ١٦ ، ٤٢ ، ٥١ ، ٥٧ ، ٦٠ ، ٨٦ ، ١١٧ ، ١٢٥ ، ١٥٩ ، ١٦١ ، ١٧٣ ، ١٩٧ ، ٢٣٧ ، ٢٥١ ، ٢٥٤ ، ٢٥٧ ، ٢٦٣ ، ٢٧٣ ، ٢٧٥ ، ٣٠١ ، ٣٠٣ ، ٣٢٤ ، ٣٣٥ ، ٣٤٨ ، ٣٥٣ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٨ ، ٣٧٦ ، ٣٨٦ ، ٣٩٤ ، ٤٠٤ ، ٤٥٣ ، ٤٥٥ ، ٤٥٧ ، ٤٧٠ ، ٤٧٤ ، ٤٨١ ، ٤٨٦ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٥٢٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٧٥ ، ٥٥٦ ، ٥٧٦ ، ٥٧٨ ، ٦٢٦ ، ٦٢٧ ، ٦٩٥ ، ٧١٩ ، ٧٤١ ، ٧٥٣ ، ٧٥٤ ، ٧٥٥ ، ٧٥٨ ، ٨١١ ، ٨٢١ ، ٨٣١ ، ٨٥٧ ، ٨٧٣ ، ٨٨١ ، ٨٨٩ ، ٨٩١ ، ٨٩٣ ، ٨٩٦ ، ٨٩٧ ، ٩١١ ، ٩١٥ ، ٩١٩ ، ٩٢٠ ، ٩٥٣ ، ٩٦٤ ، ٩٩٣ ، ١٠١٩ ، ١٠٢٦ ، ١٠٢٧ ، ١٠٣٦ ، ١٠٤٤ ، ١٠٥٤ ، ١٠٨٣ ، ١١٢١ ، ١١٣٠ ، ١١٤٢ ، ١١٥٠ ، ١١٥١ ، ١١٥٧ ، ١٢٠٣ ، ١٢٠٤ .

ابو الفتح = ابن جِنّي

الفراء (ابو زكريا يحيى بن زياد) : ٧٢ ، ٨١ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٩ ، ١٢٧ ، ١٣٤ ، ١٨٨ ، ٢١٢ ، ٢١٤ ، ٢٨٥ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٦٠ ، ٤٨١ ، ٥١٩ ، ٥٤٣ ، ٥٤٩ ، ٥٧٣ ، ٥٩٦ ، ٦٥٤ ، ٧١٨ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٧٢٢ ، ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٥٧ ، ٧٦٢ ، ٨١١ ، ٨١٥ ، ٨٥٧ ، ٨٥٨ ، ٨٥٩ ، ٨٦٢ ، ٨٦٣ ، ٩٠٨ ، ٩٣٠ ، ٩٦٢ ، ١٠٢١ ، ١٠٤٤ ، ١٠٢٢ ، ١١٥١ ، ١١٥٢ ، ١١٩٧ ، ١٢١٣ ، ١٢١٤ .

الفرزدق : ١٨٩ ، ٥٥٥ ، ٨٠٨ ، ٨٠٩ ، ٨١٠ ، ٩٣٩ .

فِرْعَون : ٢٧٩

(ق)

قابيل : ٩٤٢

ابو القاسم = الزجاجي

القاضي = السيرافي ، أو الباقِلاّني

القاضي ابو بكر = الباقلاني .

القُتَبِيّ (ابن قتيبة) : ١١٢٩

القُطامي : ١١١٠

قنبل : ٤٢١

(ك)

كُثَيِّر عزة : ٦٧٨ ، ٦٨٨

الكسائي (ابو الحسن علي بن حمزة) : ٩ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٢١٤ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٩٥ ، ٦٠١ ، ٨٠٨ ، ٨٠٩ ، ٨١١ ، ٨٤٥ ، ٩٥٠ ، ٩٦١ ، ٩٦٢ ، ٩٨١ ، ٩٨٣ ، ١٠٢١ ، ١٠٤٤ ، ١٠٥٧ ، ١٠٦٨ ، ١٢٠٢ .

الكُميت : ٩٨٤

ابن كيسان (ابو الحسن محمد بن أحمد) : ٣١٤ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣٢٨ ، ٩٩٩ ، ١٠٤٤

(ل)

اللاحقي (ابو يحيى) : ٤٦٥ ، ٤٦٦

لوط عليه السلام : ٩٤١

(م)

المازني (ابو عثمان) : ٤٢ ، ١٠٩ ، ٤٦٥ ، ٦٦٠ ، ٦٦٦ ، ٦٧١ ، ٦٧٣ ، ٦٧٤ ، ٦٧٩ ، ٦٨٠ ، ٩٧٩ ، ١٠٣٠ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٩ ، ١٠٤٠ ، ١٠٧٨ ، ١٠٧٩ ، ١١٠٢

مالك بن انس (صاحب المذهب) : ٦١٠

ابن مالك (ابو عبد الله محمد بن عبد الله) : ١٣٤ ، ١٧٦ ، ١٢٩ ، ٢٣١ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٣١٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٧ ، ٤٨٤ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٧٠٩ ، ٧٣٥ ، ٧٣٦ ، ٧٣٩ ، ١٠٠٨ ، ١٠٤٠ .

مالك بن حنظلة " في بيت " : ٧٤٧
المبرِّد (ابو العباس محمد بن يزيد) : ٨٦ ، ٨٨ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢٢١ ، ٢٥٧ ، ٢٩٦ ، ٣١٤ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٩ ، ٣٩٣ ، ٤٠٩ ، ٤٢٠ ، ٤٦٥ ، ٤٨٤ ، ٥١٦ ، ٥٣٣ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ٦٧٥ ، ٦٨٥ ، ٦٩٨ ، ٧٠١ ، ٧٠٢ ، ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٤٦ ، ٧٥٨ ، ٧٩٩ ، ٨١٩ ، ٨٣٥ ، ٨٤٠ ، ٨٦٢ ، ٨٧٤ ، ٨٨٢ ، ٩١٩ ، ٩٢١ ، ٩٤٠ ، ٩٥٥ ، ٩٥٦ ، ٩٦٣ ، ٩٧١ ، ٩٧٢ ، ٩٧٥ ، ٩٧٩ ، ٩٨٩ ، ٩٩٩ ، ١٠٠٧ ، ١٠١٣ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٢ ، ١٠٢٣ ، ١٠٣٠ ، ١٠٣٦ ، ١٠٣٩ ، ١٠٤٠ ، ١٠٥٧ ، ١٠٦٦ ، ١٠٧٩ ، ١٠٨٢ ، ١١٠٢ ، ١١٠٤ ، ١١٣٢ ، ١١٣٣ ، ١١٣٥ ، ١١٣٦ ، ١١٤٩ .
المتلمس : ٣٧٢
مدرس العربية بغرناطة (وهو ابن الفخّار) : ١٠٤٠
مروان بن الحكم " في بيت " : ١٠١٩
مريم عليها السلام : ٨٣٠
المسألة الحمقاء : ٩٩٣
معاوية بن أبي سفيان : ٧٣١
ابن معطي (يحى بن معطي) : ٣١٣ ، ٣٧٧ ، ٥٣٣ ، ٧٩٤ ، ١٠٠٨ ، ١١٣٧
ابن مَلْكُون (ابو اسحاق ابراهيم بن محمد) : ٥٤٥ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٧١٩
موسى عليه السلام : ٢٧٩
المسيح = عيسى بن مريم عليه السلام
ابن ميمون (ابو بكر محمد بن عبد الله العبدرى) : ٧٥٤

(ن)

النابغة : ٣٠٤ ، ٣٨٢ ، ٩٤٨ ، ٩٨٦ ، ٩٩٣
ناصر الدين المِشدَّالي : ١٨٥
نافع : ٣٩٦ ، ٧٠٨ ، ٨٠٣
النحاس : ٩٥٠
نصر (حاجب نصر بن سيار) : ٦٧٧
نمروذ : ٢٧٩
نوح عليه السلام : ٩٤١

(هـ)

هابيل : ٩٤٢ ، ٩٩٥
هارون (القارى) : ٨٣
ابن هاني (ابو عبد الله محمد بن علي بن هاني) : ٧٣ ، ٢١٤ ، ٨٦٨
هاشم "في بيت" : ٥٥٦
الهذلي = أبو صخر
ابن هشام : ١٠٦٢ ، ١١٥٠
هشام الطوال : ١٠٠
هشام ابن المغيرة : ٩٨
هود عليه السلاة أو السوره : ٨ ، ٩٤٠ ، ٩٤١ ، ٩٤٤ ، ٩٩١

(و)

ابن واشى الفاسي : ٨٧٠ ، ٨٧١
ابن الوراق : ٢٩٧
ورقة بن نوفل : ٧١٠
الوقّشي (ابو الوليد هشام بن أحمد) : ٢٢٩

(ى)

ابن يَسْعُون (ابو الحجاج) : ٢٨٠
يوسف عليه السلام أو السورة : ٢٨٧ ، ٩٤١
يونس بن حبيب : ٣٧ ، ٣٨ ، ١٧٢ ، ٤٦٦ ، ٥٤٨ ، ٦٤٥ ، ٦٤٨ ، ٦٨٥ ، ٧٥٠ ، ٧٧٤ ، ٧٧٥ ، ٨٠٨ ، ٨٨٦ ، ٨٨٧ ، ٨٨٨ ، ٩٠٦ ، ٩٢٦ ، ٩٣٢ .
يونس (السورة) : ٩٤٠ ، ٩٤١ ، ٩٤٤ ، ٩٥١ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٣ ، ١٠٨٧ ، ١٠٩١ ، ١٠٩٣ ، ١١٤١ ، ١١٥٩ .
يعقوب ابن السِّكِّيت : ١١٢٩

فهرس القبائل والأمم والطوائف والمدارس

أئمة التصريف : ١١٩٦

أدباء قرطبة : ١٤٠

ارباب الأصول = أهل الأصول

أشياخ سبتة : ٦٨ ، ١٤١ وانظر علماء سبتة ، ونحاة سبتة

اصحاب سيبويه : ٢٧٤

اعصر : ٩٣٤

اميه : ١١٣٤ ، ١١٥٨

اهل الأصول : ٣٦٣ ، ٤٧٣ ، ٨٣٧

اهل البلدين : ٣٢ ، ٣٣

اهل الحجاز انظر الحجازيون

اهل السنة : ٦ ، ٥٦ ، ٦٧ ، ٧٨

اهل السواحل : ٧٧٢

اهل الكوفة = الكوفيين

باهله : ٩٣٤

البرابرة : ٢٤٩

البصريون : ٤ ، ٢٦ ، ٣٣ ، ٧٤ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ١٧٦ ، ١٩٣ ، ١٩٦ ، ٢٠٠ ، ٢٤٣ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٦ ، ٣٢٠ ، ٣٤٨ ، ٣٦٣ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٨٥ و ٤٢٠ ، ٤٦٧ ، ٤٨٤ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٩٥ ، ٦٠٠ ، ٦٠٤ ، ٦١٢ ، ٦١٣ ، ٦٢٥ ، ٦٢٦ ، ٦٣٨ ، ٦٤٤ ، ٧١٦ ، ٧١٧ ، ٧٢٢ ، ٧٤٩ ، ٧٥٠ ، ٨٢٥ ، ٨٢٦ ، ٨٢٩ ، ٨٣١ ، ٩٠٤ ، ٩٠٥ ، ١٠١٣ ، ١٠١٨ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٥ ، ١٠٦٨ ، ١٠٨٠ ، ١٢١٢ .

البغداديين : ٢٠٥ ، ٣٥٦ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ١٢١٢ .

بكر بن وائل (قبيله) : ٩٣٦

تغلب : ٩٣٤ ، ٩٣٥ ، ١١٥٤ ، ١١٥٥ ، ١١٦٠

بنو تميم : ٤٠ ، ٦٧٧ ، ٧٧٧ ، ٩٣٤ ، ٩٣٧ ، ٩٤٦ ، ٩٨٦ ، ٩٨٨ ، ٩٨٩ ، ٩٩١ ، ٩٩٢ ، ٩٩٣ .

ثقيف : ٩٣٤ ، ٩٣٧ ، ١١٣٣

ثمود : ٩٣٤

جذام : ٩٣٤ ، ٩٣٧

جهينة (القبيله) : ١١٣٠ ، ١١٣١ ، ١١٣٤

الحارث بن كعب (قبيلة في بيت) : ٧٣٠
الحجازيون : ٤٠ ، ٥١١ ، ٧٧٧ ، ٩٤٦ ، ٩٨٦ ،
٩٨٨ ، ٩٩١ ، ٩٩٢ ، ٩٩٣ ، ٩٩٤ ، ١٠٨٢
خزاعة : ٩٣٤
ربيعة (الفييله) : ٩٥٠
الزنج : ٩٣٤
سدوس : ٩٣٤ ، ٩٣٦ ، ٩٣٧
بنو سليم : ٣٥٢
سليمه (قبيلة) : ١٣٣
الشاميين : ٨١٦
الشعراء : ٨٥٢
شنوءه : ١١٣١
الصحابه : ٢٤٠
صغار الولدان : ٢٤٩
طلبة الشلوبين : ٦١٦
طلبة قصر عبد الكريم : ١٦٢
عاد : ٩٣٤
بنو عبد شمس : ٥٥٥
العجم : ٨٩٧
العرب : ٦ ، ٨ ، ٩ ، ١١ ، ١٥ ، ٤٠ ، ٧٠ ، ٨٣
١٠٥ ، ١٤٠ ، ١٦١ ، ١٧٢ ، ١٨٨ ، ١٩٣ ، ١٩٦ ، ٢١١ ، ٢٢٩ ، ٢٤٧ ،
٢٥٢ ، ٢٧٥ ، ٣٠١ ، ٣١٥ ، ٣٣٥ ، ٣٥٢ ، ٣٩٤ ، ٤٠٢ ، ٤٣٢ ، ٤٥١ ،
٤٥٧ ، ٤٧١ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٩ ، ٥٢٠ ، ٥٣٨ ، ٥٤٧ ،
٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥٣ ، ٥٧٠ ، ٥٩٧ ، ٦٠٠ ، ٦٠٦ ، ٦١٣ ، ٦٦٠ ، ٦٦٩ ،
٦٧٢ ، ٦٨٩ ، ٧٠٨ ، ٧٣٣ ، ٧٥٥ ، ٧٦٢ ، ٧٦٥ ، ٧٧٤ ، ٧٧٧ ، ٧٨٥ ،
٧٩٤ ، ٧٩٥ ، ٨٠٤ ، ٨٦٩ ، ٨٨٢ ، ٨٨٥ ، ٨٨٩ ، ٨٨٩ ، ٨٩٤ ، ٨٩٧ ،
٨٩٨ ، ٨٩٩ ، ٩٠٣ ، ٩٠٦ ، ٩٠٧ ، ٩٠٨ ، ٩٢٧ ، ٩٣٠ ، ٩٣٤ ، ٩٣٦ ،
٩٣٩ ، ٩٤٠ ، ٩٤١ ، ٩٤٦ ، ٩٦٧ ، ٩٨٠ ، ١٠١٨ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٧ ،
١٠٣٢ ، ١٠٤٠ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥٣ ، ١٠٥٤ ، ١٠٧٥ ، ١٠٨٠ ، ١٠٨١ ،
١١٠٤ ، ١١٠٥ ، ١١٠٦ ، ١١٠٨ ، ١١٢١ ، ١١٣٤ ، ١١٥١ ، ١١٩٦ ، ١٢٣٢
علماء سبتة : ١٢٦ ، ١٣١ ، ٣٧٧ ، ٤٣١ ، ٦٨٨ ، ١٠٠٧
وانظر اشياخ سبتة ونحاة سبتة .

علماء الشرع : ١١٢٨

علماء فاس : ٢٤٠ وانظر الفاسيين

عمير كلب (قبيلة) : ١١٣٣

الفاسيين : ٣٨٧

الفقهاء : ١٦٤ ، ٣٥٢ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٦١٠

القراء (للقرآن) : ٧٠٥ ، ٩٥٩

قريش : ٥١٣ ، ٩٣٤ ، ٩٣٧ ، ١١٣١ ، ١١٣٣ ، ١١٣٥

قضاعة : ٩٣٤

الكوفيون : ٤ ، ٣١ ، ٧٥ ، ٧٧ ، ١٩٣ ، ١٩٦ ، ٢٠٥ ، ٢٢١ ، ٢٤٣ ، ٢٧١ ، ٢٩٨ ، ٣١١ ، ٣٦٤ ، ٣٦٨ ، ٣٧٦ ، ٣٧٨ ، ٤١٤ ، ٤٢٦ ، ٤٦٧ ، ٤٧٨ ، ٤٨٤ ، ٥١٩ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٦٠٠ ، ٦٠٢ ، ٦١٢ ، ٦١٣ ، ٦٢٥ ، ٦٢٦ ، ٦٣٨ ، ٧١٥ ، ٧١٦ ، ٧٤٩ ، ٧٧٨ ، ٧٨٤ ، ٨٢٤ ، ٨٢٦ ، ٨٢٨ ، ٨٢٩ ، ٩٠٤ ، ١٠١٨ ، ١٠٣٥ ، ١٠٤٩ ، ١٠٦٣

نحاة الأندلس : ٤١٦

نحاة سبتة : ١١٢ ، ٥٣٣ وانظر اشياخ سبتة ، وعلماء سبتة

نحاة قرطبة : ١٤٠

هذيل : ١١٣١ ، ١١٣٣

المجوس : ٩٣٤ ، ٩٣٨

المحدثين : ٤٨٥

المذاكرين : ٢٤ ، ٥٦ ، ٥٨ ، ٢٦٥ ، ٣٣٢ ، ٤٣٧ ، ٦٨٥

المشارقة : ١٠٤ ، ٧٠٩ ، ٨٧٠ ، ٨٧٢

المعتزلة : ٥٦

معد : ٩٣٤ ، ٩٣٧

المفسرين : ١٥٩ ، ٤٠٧

مقرئوا زماننا : ١٠٠٦

يهود : ٩٣٤ ، ٩٣٨

فهرس الكتب الواردة في المتـــــن

اختصار ابن الحاجب : ٥٠٣

الأسئلة للشلوبين : ٥٥٣

الاصول لابن السراج : ١١٧

الايضاح للفارسي : ٥٧ ، ٦٠ ، ١٥٩ ، ١٦١ ، ١٨٧ ، ٢٣٧ ، ٢٧٣ ، ٢٧٥ ، ٣٥٣ ، ٣٥٧ ، ٣٨٦ ، ٤٧٠ ، ٤٧٤ ، ٥٣٤ ، ٦٤٤ ، ٨٧٣ ، ٨٨١ ، ٨٨٩ ، ٨٩٦ ، ٩١١ ، ١١٤٢

بعض تقاييد ابن ابي الربيع : ٥٢٧

التذكرة للفارسي : ٩١٩

التعاليق فيما قُيِّد عن الشلوبين : ٣٠٣

تعاليق بن..... : ٤٨٨

تقييد أبي الحسن الصغير على المدونه : ٣٨٧

التلخيص : ١١

الجمل للزجاجي : ٥٣٣

الدرة الالفية لابن معطي : ٣١٣ ، ٣٧٧ ، ٥٣٣ ، ٧٩٤ ، ١١٣٧

شرح الإيضاح لابن ابي الربيع : ١٨٧ ، ٦٠٠

شرح الكتاب لأبي بكر بن عَبِيْدة : ١٠١٩

الصحاح للجوهرى : ١٠٨٧

العين للـــخليل : ١٠٨٧

القوانين لابن أبي الربيع : ٧٩٣

كتاب آخر للزجاجي : ١٦٤

الكتاب لسيبويه : ١٣ ، ١٨ ، ٢٩ ، ١٠٤ ، ١٣٧ ، ١٤٦ ، ١٥٤ ، ١٩٤ ، ٣٣٥ ، ٣٤٢ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٤٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٨٦ ، ٦٤٤ ، ٦٧٨ ، ٨١٥ ، ٨٨٤ ، ٩٦٤ ، ١٠١٥ ، ١١٣٧ ، ١١٢٥ ، ١١١٤

الكَرَّاسة (الجزولية) : ٢٩٧

المسائل لابن : ٩٠٧

المقَرَّب : ٨٢ ، ١٠١٢

الموجز لابن السراج : ١١٧

الهلالية لابن عصفور : ١٠١٢

فهرس المواضـــــع

أضاخ ٩٣٩
بدر ٩٣٩
البصرة ٦ ، ٩٣٦ ، ١١٢٩
بعل بك ٩٤٣
بغداذ ١٢٨ ، ٩٣٩، ١١٩٧
بلاد المشرق = المشرق
جور ٩٤١
حراء ٩٣٢ ، ٩٣٩
حُزوى ٩٣٩
حضرموت ٩٤٣
حمص ٩٤١
حنين ٩٣٩
دابق ٩٣٩
دِرَاب جرد ١١٢٩
الرّي ١١٢٩
الزاب ٩٣٩
سَبْته : ٦٨ ، ١١٢، ١٢٦ ، ١٣١ ، ١٤١ ، ١٥٠ ، ١٦٢، ٢٤٩ ، ٢٧٠ ، ٣٧٧ ، ٤٣١ ، ٥٣٣ ، ٦٨٨ ، ٨٣٠ ، ٨٧٠، ٨٧٢ ، ١٠٠٧، ١٠٨٦
طنجة ٢٧٠
العاليه ١١٢٥
عُمان ٩٣٩، ٩٤٠
غَرْناطة ١٠٤٠
فاس ٢٤٠ ، ٣٨٧
فَلْج ٩٣٩
القاهرة ٨٤٥، ١٠٣٩
قُباء ٩٣٢ ، ٩٣٩
قُرطبه ١٤٠
قصر عبد الكريم ١٦٢
الكوفه ١٦٠، ٩٣٦
ماه ٩٤١
مرو ١١٢٨، ١١٢٩
المَرِيَّة ١٦٦، ١٧١ ، ٩٣٨، ١١٣٤
مسجد القفال ١٦٢ ، ٨٧٠
المشرق ٨٧٠ ، ٨٧٢
المغرب ٨٧٠
مكه ١٢٨ ، ٩٣٩
مِنى ٩٣٩
نجد ٩٣٩
هَجَر ٩٣٩
وادي آش ٩٣٨
واسط ٩٣٩
يثرب ٩٣٩

فهرس القوافـــــــــي

القافية	اسم الشاعر	البحر	الصفحة
	(أ)		
وظباء	الأخطل	الخفيف	٦٣٤، ٨٥٣
الفداء	حسان	الوافر	٦٤٨
دواء	مسلم بن معبد الوالبي	الوافر	١٠٢٧
	(ب)		
معذبا	أحد الاعراب	الطويل	٥١٢، ٥١٤
العرابا	مجهول	الوافر	٤٩٦
اصابا	جرير	الوافر	٤١
تطيب	المخبل السعدى	الطويل	١٠٥١
غريب	ابو الحدرجان	الطويل	١٠٢٦
مذهب	الكميت	الطويل	٩٨٤
متضاربا	قيس بن الخطيم	الطويل	٨٥٦
صاحبه	مجهول	الرجز	٢٢، ٢٥، ٥٢٠
مذهب	طفيل	الطويل	٥٥٦، ١١٢٣
القرائب	مجهول	الطويل	٤٠٦
المذأب	امرؤ القيس	الطويل	٢٥٧
بالحواجب	مجهول	الطويل	١٤
الذوائب	القطامي	الطويل	١١١٠
التجارب	القطامي	الطويل	١١١٠
مغرب	امرؤ القيس	الطويل	٧٥٨
العلب	جرير	المنسرح	٩١٢
	(ت)		
فشلت	كثير عزة	الطويل	٢١٠
استقلت	مجهول	الطويل	١٧٧، ٦٤٦
	(ح)		
ورمحا	عبد الله بن الزبعرا	الكامل	٦٩٥
لا براح	سعد بن مالك	مجزوء الكامل	١٠٠٨
يمصحا	رؤبة	الرجز	٨٠٢
	(د)		
أحدا	مجهول	البسيط	٨٠
وتضهدا	مجهول	الكامل	٦٢

القافية	اسم الشاعر	البحر	الصفحة
موقد	الحطيئة	الطويل	٨٥٠
المسرد	دريد بن الصمة	الطويل	٧٩٤
هند	مجهول	الطويل	١٠٠٤
بالمسد	النابغة	البسيط	٨٦٩
أحد	النابغة	البسيط	٩٨٦
أحد	النابغة	البسيط	٣٨٢
زياد	قيس بن زهير	الوافر	٣٨٨ ، ١١٤٥
بالبلاد	عبد الله بن الزبير الاسدى	الوافر	١٠٠٠
	(ر)		
تأزرا	لرجل من عبد مناة بن كنانة أو لغيره	الطويل	١٠١٩
ظهورا	مجهول	الكامل	٧٦١
نارا	ابي دوءاد	الكامل	١٨٢
نصرا	روءبة	الرجز	٦٧٦
ناشرا		الرجز	
ناصر	الكميت	الطويل	٩٨٤
شاجر	لبيد بن ربيعة	الطويل	٨٥٥
الخمر	الفرزدق	الطويل	٨٠٧ ، ٨٠٨
القطر	ابي صخر الهذلي	الطويل	٧٤٢
ولا نزر	ذو الرمة	الطويل	٧٢٨
قغر	ذو الرومه	الطويل	٣١٨
هجر	الاخطل	البسيط	٨٠٦
القدر غبر	أحد الاعراب	البسيط	٧٠٨
فأتطور	ابراهيم بن هرمة	البسيط	٩١٩
بشر	الفرزدق	البسيط	٥١٣ ، ٥١٤
عار	ثابت قطنه	الكامل	٣٨١
التنانير	حسان	البسيط	١٠٣٣
هجر	الفرزدق	البسيط	٩٣٩
العصافير	حسان	البسيط	٧٣٢
الجماخير	حسان	البسيط	٧٣٠ ، ٧٣٢
فجار	النابغة	الكامل	٩٤٨

القافية	اسم الشاعر	البحر	الصفحة
الذعر	زهير	الكامل	٩٤٧
الفاخر	الاعشى الكبير	الكامل	٧٥٦
عشارى	الفرزدق	الكامل	٦٢١
الاقدار	ابان اللاحقي	الكامل	٤٦٥
بصيرى	العجاج	الرجز	٦٩٣
الدار	مجهول	الرجز	٤٠٦، ٤٠٧
	(س)		
البائسا	مجهول	الرجز	٥٤٨
السوس	المتلمس	البسيط	٣٧٣
الآس	امية بن ابي عائذ	البسيط	٤٢٤
المجلس	العباس بن مرداس	الكامل	٨٥٤
العيس	جران العود	الرجز	٩٧٢، ٩٨٧
الاحاوصا	الاعشى الكبير	الطويل	٨٧٦
	(ض)		
بيوضها	ابن احمر	الطويل	٣٢٩
	(ع)		
مسمعا	المرار الاسدى أو غيره	الطويل	٥٧٠
المقنعا	جرير	الطويل	١٠٣٥
أشنعا	معمر بن شأس	الطويل	٩٧٧
الوداعا	القطامي	الوافر	٣٢٦، ٧٢٩
وقوعا	المرار الاسدى	الوافر	١٧٨
وضعه	انس بن زنيم	الرمل	٦١٩
اكتعا	لأحد الاعراب	الرجز	١٩٧
اجمعا	مجهول	الرجز	١٩٧
واوسع	مجهول	الطويل	٢٢، ٢٥
ترجع	معن بن أوس	الطويل	١٤٠
متابع	مجهول	الطويل	٧١٣
اجمع	مجهول	الرجز	١٩٧
واهجعي	ابي النجم العجلي	الرجز	٧٠٧ و ٧١١
	(ف)		
المطارف	هند بنت النعمان بن بشير او غيرها	الطويل	٩٣٦

القافية	اسم الشاعر	البحر	الصفحة
مجلف	الفرزدق	الطويل	١٨٩
الشغوف	ميسون بنت بحدل الكلابية	الوافر	٧٩ ، ٧٦٠ ، ٧٧٣ ، ٧٨٥
لمستعطف	مجهول	المتقارب	٨٨٥
	(ق)		
تخلق	كعب بن مالك	الكامل	٩٨٥
المخترق	رؤبة	الرجز	٣٧٩
	(ك)		
آلك	لعبد المطلب	مجزوء الكامل	٩
دلوكا	لأحد بني أسد بن عمر بن تميم	الرجز	١٠٦٣
مباركا	ابو خالد القناني	الرجز	٥
	(ل)		
تمل	كعب بن حعيل	الرمل	٢٩٨ و ٨٥٩
ينالها	ذو الرمة	الطويل	٨٦٣
اطفالها	للأعشى الكبير	الكامل	١٧٧
دليلا	للأخطل	الكامل	١٤ ، ١٥
كميلا	العباس بن مرداس	المتقارب	٥٩٤ ، ٦١٩
اولا	مجهول	المتقارب	٧٢ ، ٢٧٤ ، ١١١٣ ، ١١٣٧ ، ١١٤٥ ، ١١٤٨
بلابله	مجهول	الطويل	٣٣٥
وقابله	حميد بن ثور	الطويل	٩٤٩
رجل	الاعشى الكبير	البسيط	٦٨٧
جمل	كثير	البسيط	٦٧٨
قبول	الاخطل	الوافر	٩٣٥ ، ٩٣٦
عل	امرؤ القيس	الطويل	٣١
فحومل	امرؤ القيس	الطويل	٤٠ ، ١٥٩
تحلل	امرؤ القيس	الطويل	٢٣٥
الرواحل	امرؤ القيس	الطويل	٣٧١
محول	امرؤ القيس	الطويل	٣٧٩
تحملي	امرؤ القيس	الطويل	٣٩٥
بأعزل	امرؤ القيس	الطويل	٢٨٠
القواعل	امرؤ القيس	الطويل	١٦٥
يحول	امرؤ القيس	الطويل	٢٦٧

القافية	اسم الشاعر	البحر	الصفحة
معجل	امرؤ القيس	الطويل	٤٦٤
المحلل	امرؤ القيس	الطويل	٤٨٢ ، ٤٨٣
الخالي	امرؤ القيس	الطويل	٧٩٣
المال	امرؤ القيس	الطويل	
حنظل	الاسود بن يعفر	الطويل	٧٤٧
الافضل	العجاج	الرجز	٧٣١
	(م)		
الدما	الحصين بن الحمام	الطويل	١٠٢٦
تميما		الطويل	٢٢٦ ، ٩٨٠
اماما	جرير	الوافر	٧٤٦
السناما	حميد بن بحدل الكلبي	الوافر	٢٠٧
مداما	الاعشى الكبير أو غيره	الوافر	٣٩٧ ، ٣٩٨
الشجعما	لعبد بني عبس أو لغيره	الكامل	٨١٢
سائم	الاعضى الكبير	الطويل	٢١٦
كريم	لغلام من بني كلاب أو لغيره	الطويل	٧٢١
ولا حرم	زهير	البسيط	٨٤٠
هشام	الحارث بن أمية الصغرى الأموى	الوافر	٩٨
السلام	الأحوص	الوافر	٦٨٩
قتمه	رؤبة	الرجز	٣٧٩
سمه	لرجل من كلب	الرجز	٥
متيم	الاعشى الكبير	الطويل	١١١٥
الدم	الاعشى الكبير	الطويل	٢١٠
يعلم ، فينتقم	زهير	الطويل	٨٥٧
تعلم	زهير	الطويل	٨٤
يظلم	زهير	الطويل	٨٢٢
وهاشم	الفرزدق	الطويل	١٩٧ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦
واللهازم	مجهول	الطويل	٣٩٣
والتكرم	مجهول	الطويل	١١٣٥
لم ينم	سعاد بن جؤيه	البسيط	٤٦٥
المكرم	عنترة	الكامل	٥٣٢
اعمامي	امرؤ القيس	الكامل	٢٥٩

القافية	اسم الشاعر	البحر	الصفحة
وان	روءبة	الرجز	٨٦٤
العيدان	مجهول	الرجز	١٥ ، ١٠٣٨
عفانا	كثيربن عبدالله النهشلي	البسيط	٥٢٠
يكونا	مجهول	الوافر	٤٣٦ ، ٥٠٨
فخانا	مجهول	الوافر	١٦١
ايانا	كعب بن مالك أوحسان	الكامل	٣٨٧ ، ٩٧٠
دينا	ابن رواحه	الرجز	٥٣٥
يصطحبان	الفرزدق	الطويل	٨٤٥
فغداني	امروء القيس	الطويل	٣٧٦
ابوان ، لاوان	لاحد الازد أولغيره	الطويل	٣٧٦
لاحين	جرير	البسيط	١٠٢٩
تخوفيني	ابي حية النميرى	الوافر	١٠٢٥
تعرفوني	سحيم بن وثيل	الوافر	٩٠٣
منى	النابغة	الوافر	٣٠٤
اني	النابغة	الوافر	٣٠٤
اليقين	علي بن بدال السلمي	الوافر	٦٢
عساكن	روءبة	الرجز	٤٠
أنهجن	العجاج	الرجز	٤٠
القاها	لابي مروان النحوى أو غيره	الكامل	٤١٦
اله	مجهول	الرجز	٥
عيناها	ذو الرمة أو غيره	الرجز	٠٦٩٥
جاثيا	زهير بن أبي سلمى أولغيره	الطويل	٣٤٢ ، ٤٦٤ ، ٨٤٨
يمانيا	عبد يغوث الحارثي	الطويل	٨٢١
للمطي	احد بني دبير	الرجز	١٠٠٠

فهرس المصادر والمراجـــع

أولا - المخطوطات والرسائل العلمية :

- الأجوبة المرضية عن الأسئلة النحوية
للراعي الاندلسي / ت : محمود رجب المزين / رسالة ماجستير بكلية اللغة بالازهر .
- ارتشاف الضرب / لابي حيان / خ : دار الكتب رقم ج ٨٢٨ نحو.
- الاغفال للفارسي / مصورة مركز البحث بمكة رقم ٢٣٩ نحو عن نسخة دار الكتب المصرية رقم ٥٢ نحو.
- برنامج المنتورى / لأبي عبدالله محمد بن عبدالله المنتورى ،
مصورة د . عبدالرحمن العثيمين عن مجموع بالخزانة العامة بالرباط رقم ١٥٨٧.
- التبيين عن مذاهب النحويين / لأبي البقاء العكبرى ،
ت/ عبد الرحمن سليمان العثيمين / رسالة ماجسنير بكلية الشريعة ، بمكة المكرمة.
- التذييل والتكميل / لأبي حيان / الجزء الثالث ،
ت : حماد حمزة البحيرى / رسالة دكتوراه كلية اللغة العربية بالأزهر.
- التذييل والتكميـــل (شرح التسهيل) لأبي حيان ،
مصورة مركز البحث العلمي بمكة رقم ٧٣ نحو عن نسخة دارالكتب المصرية رقم ٦٢ نحو والجزء الأول من نسخة الاسكريال رقم ٥٢.
- تقييد ابن لب على جمل أبي اسحاق الزجاجي / رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى / اعداد : محمد الزين زروق.
- الجزولية (المقدمة الجزولية) للجزولي ،
مصورة مركز البحث بمكة عن نسخة المكتبة الازهرية رقم ٤١٥.
- حواشي المفصل للشلوبين / رسالة ماجسيتر بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى.
- شرح التسهيل / لابن مالك مع تكملة ابنه/رسالة دكتوراه بجامعة ام القرى ،
ت / علاء حمويه وعدنان خلف .
- شرح الجزولية لابي علي الشلوبين / صورة عن نسخة القرويين بفاس رقم ١٢٠٢.
- شرح الجمل لابن خروف / مصورة : د . عياد بن عيد الثبيتي عن نسخة مكتبة جامع ابن يوسف بمراكش رقم ٣٠٤.

- شرح الجمل لابن بزيزة (غاية الامل في شرح الجمل) مصورة الدكتور عبد الرحمن العثيمين عن نسخة كوبريلي بتركيا رقم ١٤٨٤.
- شرح الجمل لأبي اسحاق الغافقي / مصورة مركز البحث العلمي بمكة رقم ١٦٥ نحو عن نسخة رقم ٢٢ ق بالخزانة العامة بالرباط .
- شرح الجمل لابن أبي الربيع (وهو الشرح الاوسط) ظنا / مصورة الدكتور عياد بن عيد الثبيتي عن نسخة مكتبة جامع ابن يوسف العامة بمراكش رقم ١٠٠.
- شرح الجمل لابن الضائع / خ : دار الكتب رقم ١٩ نحو.
- شرح الجمل / لابن باب شاذ خ : فيض الله رقم ١٩٤٨.
- شرح الجزولية / للأبذى / ت : سعد حمدان الغامدى / رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية - جامعة ام القرى - مكة المكرمة.
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي / مصورة مركز البحث العلمي بمكة رقم ١٩٦-٢٠٠ عن نسخة دارالكتب رقم ١٣٧.
- صلة الجمع وعائد التذييل لموصول كتابي الاعلام والتكميل / لابي عبدالله محمد ابن علي البلنسي / القسم الاول / ت : حنيف بن حسن القاسمي / رسالة ماجستير بكلية الشريعة بمكة المكرمة / ١٤٠٦هـ - ١٤٠٧هـ.
- فهرس السراج / مصورة الدكتور عبد الرحمن العثيمين / عن نسخة مكتبة محمد عبد الحي الكتاني - الخزانة العامة الرباط .
- الكافي (شرح الايضاح) لابن أبي الربيع / مصورة د . عياد بن عيد الثبيتي عن نسخة الزاوية الحمزية بالمغرب رقم : ١٧.

ثانيا - المطبوعات :

(أ)

- ابن زمرك الغرناطي : سيرته وأدبه / للدكتور احمد سليم الحمصي ، مؤسسة الرسالة بيروت ط/ (١) ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- ابن الطراوة النحوى / للدكتور عياد بن عيد الثبيتي ط (١) مطبوعات النادى الأدبي بالطائف ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- ابن كيسان النحوى : حياته آثاره آراؤه / للدكتور محمد ابراهيم البنا ، دارالاعتصام ط (١) ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.
- ابو الحسين بن الطراوة للدكتور محمد ابراهيم البنا ط (١) / دار الاعتصام القاهرة.

- الاحاطة في تاريخ غرناطة /للسان الدين بن الخطيب /
ت / محمد عبدالله عنان / ط(٢) نشر مكتبة الخانجي القاهرة ١٣٩٣هـ/
١٩٧٣م
- الاحكام في أصول الاحكام / لسيف الدين الامدى / تعليق : عبد الرزاق
عفيفي موءسسة النور ١٣٨٧هـ.
- اخبارالنحويين البصريين / للسيرافي / ت : طه الزيني ومحمد عبد المنعم
خفاجي / مطبعة مصطفى البابي الحلبي ط(١) ١٣٧٤م / ١٩٥٥م
- اختصار القدح المعلى / لابن سعيد / اختصره أبوعبدالله خليل /
ت/ ابراهيم الابيارى / الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية ،
القاهرة ١٩٥٦م.
- أدب الكاتب / لابن قتيبة / ت : محمد الدالي / موءسسة الرسالة.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب / لابي حيان ت : د. مصطفى
احمد النحاس ط(١) / مطبعة النسر الذهبي ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- الازهية / لعلي بن محمد الهروى / ت : عبد المنعم الملوحي دمشق ،
١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.
- الاستغناء في احكام الاستثناء للقرافي ت : د. طه محسن - وزارة الاوقاف
العراقية - مطبعة الارشاد بغداد ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- اسرار العربية / لابي البركات الأنبارى ت : محمد بهجت البيطار /
مطبعة الترقي بدمشق ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م.
- الأشباه والنظائر للسيوطي / ت : د. عبد العال سالم مكرم / موءسسة
الرسالة بيروت ط(١) ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- اشتقاق أسماء الله الحسنى للزجاجي / ت : عبد الحسين المبارك ،مطبعة
النعمان ١٣٩٤هـ.
- اصلاح الخلل الواقع في الجمل / لابن السيد / ت: حمزة عبدالله النشترى
نشر دارالمريخ الرياض ط (١) ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- اصلاح المنطق لابن السكيت / شرح وتعليق احمد محمد شاكر وعبد السلام
هارون - دارالمعارف بمصر ط (٣) ١٩٧٠م.
- الاصول / لابن السراج / ت : عبد الحسين الفتلي / ط (١) ١٤٠٥هـ/
١٩٨٥م موءسسة الرسالة بيروت.
- اعراب القرآن لابي جعفر النحاس ت : د/ زهير غازى زاهد مطبعة العاني
ببغداد ١٩٧٩م.

- الاعلام / للزركلي / ط (٥) دارالعلم للملايين بيروت ٠٠
- الافادات والانشادات / للشاطبي ت : د٠ محمد أبوالاجفان -موسسة الرسالة بيروت ط (١) ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م٠
- اكمال الاعلام بتثليث الكلام / لابن مالك / ت : سعد حمدان الغامدى مطبوعات مركز البحث العلمي ٠
- امالي ابن الشجرى / دار المعرفة بيروت٠
- الامالي / لأبي علي القالي / مطبعة دارالكتب / بالقاهرة ١٣٤٤هـ / ١٩٢٦م٠
- امالي السهيلي / ت: د٠ محمد ابراهيم البنا / مطبعة السعادة بمصر ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م٠
- امالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد) / ت : محمد أبو الفضل ابراهيم دارالكتاب العربي بيروت /ط : ٢ ، ١٩٦٧م٠
- الانصاف لابي البركات الانبارى ت : محمد محي الدين عبد الحميد ط ٤ ١٣٨٠هـ / ١٩٦٩م٠
- الايضاح / للفارسي / ت : حسن الشاذلي فرهود / ط (١) ١٣٨٦هـ دار التأليف بمصر٠
- ايضاح شواهد الايضاح للقيسي / ت: محمد بن حمود الدعجاني / دارالغرب الاسلامي / ط (١) ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م٠
- الايضاح في علل النحو /للزجاجي / ت : د٠ مازن المبارك / ط(٢) دار النفائس ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م٠

(ب)

- البحر المحيط لأبي حيان الغرناطي / مطبعة السعادة بالقاهرة سنة ١٣٢٨هـ٠
- برنامج المجارى / ت : محمد ابو الاجفان / دارالغرب الاسلامي ط(١) ١٩٨٢م٠
- برنامج الوادى آشي / ت : محمد محفوظ / ط (١) ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م ، دارالغرب الاسلامي اثينا ٠
وت : د٠ محمد الحبيب الهيلة -تونس ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م منشورات مركز البحث بمكة
- البسيط في شرح الجمل / لابن أبي الربيع ت : دعياد الثبيتي ط(١) دار الغرب الاسلامي بيروت
- بغية الوعاة / للسيوطي / ت : محمد ابو الفضل ابراهيم مطبعة عيسى البابي الحلبي ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م٠
- البيان في اعراب غريب القرآن / لابي البركات الانبارى تد د/ طه عبد الحميد طه / دار الكتاب العربي الهيئة العامة للتأليف والنشر ١٩٦٩م-١٩٧٠م٠

- البيان والتبيين / للجاحظ / ت : عبد السلام هارون ط(٢)
مطبعة لجنة الترجمة والنشر القاهرة ١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م.

(ت)

- تأريخ الأدب العربي لبروكلمان / الجزء الثاني ترجمة : عبد الحليم النجار.
- تاريخ التعليم في الاندلس /للدكتور محمد عبد الحميد عيسى نشر دار الفكر العربي / القاهرة ١٩٨٢م.
- تأريخ قضاة الاندلس (المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا) لأبي الحسن النباهي المكتب التجارى للطباعة والتوزيع -بيروت.
- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة / ت : السيد احمد صقر / مطبعة عيسى البابي ١٣٧٣هـ.
- التبصرة والتذكرة / للصيمرى / ت د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين / ط(١) دارالفكر بدمشق ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- التبيان في اعراب القرآن / لأبي البقاء العكبرى / ت : على محمد البجاوى / مطبعة عيسى البابي .
- تذكرة النحاة لابي حيان / ت : د. عفيف عبد الرحمن مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- التصوير اللغوى عند الاصوليين للدكتور السيد أحمد عبد الغفار/ طبع دار عكاظ للطباعة والنشر جده ط(١) ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- تفسير ابن ابي الربيع / مصورة الدكتور عياد الثبيتي عن نسخة الخزانة العامة بالرباط رقم ٣١٥ ق .
- التكملة /للفارسي / ت : د. كاظم بحر المرجان /الموصل ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- التكملة والذيل والصلة / للصاغاني ت /عبد العليم الطحاوى وآخرون / مطبعة دارالكتب .
- تهذيب اللغة للازهرى / ت : احمد عبد العليم البردوني -الدار المصرية للتأليف والترجمة .
- التوطئة / لابي علي الشلوبين / ت يوسف احمد المطوع / دارالتراث العربي للطباعة والنشر / القاهرة.

- (ج)

- الجامع لاحكام القرآن (تفسير القرطبي) طبعة دارالكتب.
- الجامع الصحيح (صحيح البخارى) دارمطابع الشعب .
- جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس/ لابن القاضي / دار المنصور للطباعة الرباط ١٩٧٣م.

- الجمل لأبي القاسم الزجاجي /ت : د . علي توفيق الحمد - مؤسسة الرسالة بيروت ط (١) ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- الجمل لأبي القاسم الزجاجي / ت : ابن ابي شنب / ط (٢) باريس ١٣٧٦هـ / ١٩٥٧م.
- جمهرة الانساب لابن حزم / ت : عبد السلام هارون / ط (٤) دار المعارف بمصر ١٩٧٧م.
- جمهرة الأمثال / لأبي هلال العسكرى ت : محمد ابو الفضل ابراهيم وعبد المجيد قطامش / ط (١) ١٩٦٤م مطبعة المدني
- الجنى الداني في حروف المعاني /للمرادى ت : د/ طه محسن / طبع بمطابع دارالكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل.

(ح)

- حجة القراءات / لابن زنجلة بتحقيق و تعليق سعيد الأفغاني / مؤسسة الرسالة ط : ٢ ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- حذف من نسب قريش / عن مؤرج بن عمرو السدوسي / ت : صلاح الدين المنجد / دارالكتاب الجديد بيروت ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م.
- الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسي / دراسة وتحقيق وتعليق د . مصطفى امام ط (١) الدارالمصرية للطباعة والنشر القاهرة ١٩٧٩م.

(خ)

- الخصائص / لابن جني / ت : محمد علي النجار دار الهدى للطباعة والنشر بيروت ط (٢)
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب / للبغدادى دار صادر.

(د)

- الدرر المنبثه في الغرر المثلثة /للفيروزابادى / ت : د . على البواب دارالملوء الرياض ط(١) ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- درة الحجال / لابن القاضي ت : د . محمد الأحمدى ابو النور ، دارالتراث بالقاهرة المكتبة العتيقة بتونس / ط (١) ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.
- درة الغواص في أوهام الخواص / للقاسم بن علي الحريرى / ت : محمد ابو الفضل ابراهيم / دار نهضة مصر القاهرة.

- الديباج المذهب في أعيان المذهب لابن فرحون / دارالكتب العلمية بيروت .
- ديوان أبي الاسود الدؤلي / ت:محمد حسن آل ياسين / دارالكتاب الجديد بيروت ط(١) ١٩٧٤م.
- ديوان بشر بن ابي خازم / ت : عزة حسن ،منشورات وزارة الثقافة ط ٢ دمشق ١٣٩٢هـ /١٩٧٢م.
- ديوان الاعشى الكبير / شرح وتعليق د. محمد حسين مكتبة الاداب بالجماميز القاهرة .
- ديوان أعشى همدان وأخباره / ت : د حسن عيسى ابو ياسين دار العلوم الرياض ط (١) ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- ديوان امرئ القيس / ت : محمد ابو الفضل ابراهيم / دا رالمعارف بمصر.
- ديوان امرئ القيس /لأبي الحجاج الاعلم الشنتمرى / اعتنى بتصحيحه الشيخ ابن أبي شنب / الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.
- ديوان حسان بن ثابت / ت : سيد حنفي حسين / الهيئة المصرية العامة.
- ديوان الحطيئة بشرح ابن السكيت والسكرى والسجستاني / ت : نعمان امين طه / مطبعة مصطفى البابي الحلبي / ط (٢) ١٣٧٨هـ/ ١٩٥٨م
- ديوان حميد بن ثور / ت : عبد العزيز الميمني / الدارالقومية للطباعة والنشر القاهرة ١٩٦٥م مصورة عن طبعة دارالكتب.
- ديوان ذى الرمة (شرح ديوان ذى الرمة لأبي نصر احمد بن حاتم الباهلي) رواية ابي العباس ثعلب تحقيق وتعليق د. عبد القدوس أبو صالح دمشق ١٣٩٣هـ /١٩٧٣م.
- ديوان ذى الرمة / ت : مطيع ببيلي ط(٢) ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م المكتب الاسلامي للطباعة والنشر.
- ديوان رؤبة / (مجموع اشعار العرب) / ت: وليم بن الورد البروسي ، ليبسيع ١٩٠٣م.
- ديوان عباس بن مرداس / جمعه وحققه د. يحى الجبورى - دارالجمهورية بغداد ١٩٦٨م.
- ديوان العجاج / رواية الاصمعي وشرحه ت: د. عزة حسن - مكتبة دارالشروق بيروت.
- ديوان الفرزدق / دار صادر بيروت
- ديوان القطامي / ت : ابراهيم السامرائي وأحمد مطلوب بيروت ١٣٧٩هـ/ ١٩٦٠م.
- ديوان قيس بن الخطيم / تحقيق ناصر الدين الاسد / دارالعروبة القاهرة ط(١) ١٣٨١هـ/ ١٩٦٢م.

- ديوان كعب بن مالك / ت : سامي العاني / بغداد ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م.
- ديوان لبيد بن ربيعة / ت : د. احسان عباس - الكويت/ ١٩٦٢م.
- ديوان المتلمس / رواية الاثرم عن أبي عبيدة عن الاصمعي / شرح وتعليق حسن كامل الصيرفي - مطبعة الشركة المصرية للطباعة والنشر ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.
- ديوان المثقب / ت : حسن كامل الصيرفي / القاهرة ١٩٧١م.
- ديوان النابغة صناعة ابن السكيت / ت : د. شكرى فيصل دارالفكر بيروت.

(ذ)

- ذيل الامالي / للقالي - دارالفكر بيروت.
- الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة لابن عبد الملك المراكشي / ت: احسان عباس ومحمد بن شريفه / دارالثقافة بيروت لبنان.

(ر)

- رحلة القلصاوى / لابي الحسن القلصاوى / ت : د. محمد ابو الاجفان الشركة التونسية للتوزيع - تونس ١٩٧٨م.
- الرسالة للشافعي / ت : احمد محمد شاكر.
- رسالة الملائكة / لأبي العلاء المعرى / ت : محمد سليم الجندى / المكتب التجارى للطباعة والتوزيع - بيروت.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني / لأحمد بن عبد النور المالقي / ت: احمد محمد الخراط دمشق ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

(س)

- السبعة في القراءات لابن مجاهد ت : د. شوقي ضيف / دارالمعارف بمصر ط(٣) ١٩٨٠م.
- سر صناعة الاعراب / لابن جني / ت : السقا وآخرون ط(١) مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٧٤هـ / ١٩٥٤م (وهي التي تذكر في الهوامش مجزءة).
- سر صناعة الاعراب لأبي الفتح بن جني / ت : حسن هنداوى ط(١) دار العلم دمشق.
- سنن أبي داود / مراجعة محمد محي الدين عبد الحميد / دار احياء السنة النبوية.
- السيرة النبوية / لمحمد بن عبد الملك بن هشام / دارالفكر القاهرة.

(ش)

- شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي / ت : محمد علي سلطاني / المطبعة الحجازية بدمشق ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م.
- شرح أبيات المغني / للبغدادى / ت : عبد العزيز رباح واحمد يوسف الدقاق مطبعة الحجاز دمشق.
- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد بن محمد بن مخلوف / المطبعة السلفية دارالكتب العربية بيروت ط(١) ١٣٤٩هـ
- شذرات الذهب في اخبار من ذهب /لابن العماد الحنبلي / نشر دار الافاق الجديدة بيروت.
- شرح أبيات سيبويه / لابن السيرافي /ت : محمد على سلطانب / مطبعة الحجاز بدمشق ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م.
- شرح أبيات مغني اللبيب / للبغدادى / ت : عبد العزيز رباح واحمد الدقاق / دارالمأمون / دمشق .
- شرح أشعارالهذليين / للسكرى / ت : عبد الستار فراج / مطبعة المدني .
- شرح الفية بن معطي / لعبد العزيز بن جمعة الموصلي (ابن القواس) ت : على موسى الشوملي -مكتبة الخانجي ط(١) ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م
- شرح الحماسة /للتبريزى / عالم الكتب -بيروت.
- شرح الجمل لابن هشام الانصارى / ت : د. على محسن عيسى مال الله عالم الكتب / ط (١) ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- شرح ديوان جرير / للصاوى / دار الاندلس بيروت
- شرح ديوان الحماسة /للمرزوقي / نشر أحمد امين وعبد السلام هارون / ط(١) القاهرة ١٩٥١م.
- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى / صنعة أبي العباس ثعلب / الدار القومية القاهرة ١٩٦٤م.
- شرح شافية ابن الحاجب للرضي ت : محمد نورالحسن وزميليه / دارالكتب العلمية بيروت.
- شرح شذور الذهب /لا بن هشام ت : محمد محي الدين عبد الحميد / دارالفكر .
- شواهد الايضاح لأبي علي الفارسي تأليف ابن برى / ت : د. عيد مصطفى درويش مراجعة د. محمد مهدى علام - منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة طبع الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

- شرح شواهد شرح الشافية للبغدادى (وهو الجزء الرابع من شرح شافية ابن الحاجب) ت : محمد نور الحسن وزميليه دار الكتب العلمية بيروت ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.
- شرح الشواهد الكبرى للعيني / (المقاصد النحوية في شرح شواهد الالفية) مطبوع بهامش خزانة الأدب.
- شرح شواهد المغني / للسيوطي ت : احمد ظافر كوجان دمشق ١٩٦٦م.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ / لابن مالك ت : عبدنان عبد الرحمن الدورى / مطبعة العاني بغداد ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.
- شرح عيون سيبويه / لهارون بن موسى / ت عبد ربه عبد اللطيف عبد ربه / مطبعة حسان القاهرة ط (١) ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- شرح القصائد الطوال للانبارى / ت : عبد السلام هارون - دارالمعارف ط(٤) ١٩٦٩م.
- شرح قطر الندى / لابن هشام / تحقيق وشرح محمد محي الدين عبد الحميد .
- - شرح الكافية / للرضي / دارالكتب العلمية بيروت.
- شرح الكافية الشافية / لابن مالك ت : د. عبد المنعم هريدى / دار المأمون للتراث نشر مركز البحث بجامعة أم القرى بمكة.
- شرح كلاوبلى ونعم / لمكي بن أبي طالب / ت : احمد حسن فرحات / دارالمأمون للتراث دمشق.
- شرح الكوكب المنير / لابن النجار / ت : محمد الزحيلي د. نزيه حماد نشر جامعة الملك عبد العزيز بمكة / مطبعة دارالفكر دمشق ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف / لابي احمد العسكرى / ت : عبد العزيز أحمد / مطبعة مصطفى الحلبي ط(١) ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م.
- شرح المفصل / لابن يعيش / عالم الكتب بيروت مكتبة المتنبي القاهرة.
- شرح المقدمة المحسبه / لابن باب شاذ / ت : خالد عبد الكريم / الكويت ط(١) ١٩٧٦م.
- شرح موطأ مالك لمحمد عبد الباقي الزرقاني ط(١) مصطفى البابي الحلبي القاهرة ١٣٨١هـ.
- شرح الهاشميات (الهاشميات) لأبي رياش احمد بن ابراهيم القيسي / ت :د. داوود سلوم ونورى القيسي / عالم الكتب ، ومكتبة النهضة العربية بيروت .
- كتاب الشعر أو شرح الابيات المشكلة الاعراب /للفارسي / ت/د. محمود الطناحي مكتبة الخانجي القاهرة ط (١) ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

- شعر ابي زبيد (ديوان ابي زبيد) ت : د . نوري القيسي بغداد ١٣٨٦هـ ١٩٦٧م.
- شعر الأخطل / صنعة السكري /ت : د . فخر الدين قباوة ط (١) دارالاصمعي حلب ١٩٧١م.
- شعر عبدالله بن الزبعرى / للدكتور يحى الجبورى /مؤسسة الرسالة بيروت ط(١) ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.
- شعر عبدالله بن الزبير الاسدى / جمع وتحقيق د . يحى الجبورى / دارالحرية للطباعة بغداد منشورات وزارة الاعلام العراقية ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.
- شعر عمرو بن أحمر الباهلي / جمعه وحققه د . حسين عطوان / مطبوعات مجمع اللغة بدمشق .
- شعر عنترة / بشرح الاعلم الشنتمرى / تحقيق ودراسة : محمد سعيد مولوى، المكتب الاسلامي ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.
- شعر بن هرمة بن الخشرم / جمع وتحقيق د . يحى الجبورى / مطبعة وزارة الثقافة والارشاد القومي دمشق ١٩٧٦م.
- شيوخ العلم الدرس في سبتة / للدكتور حسن الوراكلي / منشورات جمعية البعث الاسلامي - تطوان المغرب ط(١) ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

(ص)

- الصاحبي /لابن فارس/ ت : سيد احمد صقر - مطبعة عيسى الحلبي - القاهرة.
- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهرى / ت : أحمد عبد الغفور عطار / دارالعلم للملايين بيروت.
- صحيح مسلم /لابي الحسن مسلم بن الحجاج القشيرى / ت : محمد فؤاد عبد الباقي - دار احياء التراث العربي .

(ض)

- الضرائر الشعرية / لابن عصفور / ت: السيد ابراهيم محمد ط/ الأولى دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٨٠م.

(ط)

- طبقات الشافعية للسبكي / ت : عبد الفتاح الحلو ،ومحمود الطناحي / مطبعة عيسى الحلبي - القاهرة ١٣٨٣هـ / ١٩٦٤م.

(ظ)

- ظاهرة التنوين في العربية / للدكتور عبد الرحمن اسماعيل / مطبعة الأمانة مصر ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

(ع)

- عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المسألة السابعة ببيجاية لأبي العباس الغبريني ت: رابح بونار / الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر ١٣٨٩هـ/ ١٩٧٠م.
- عيون الاخبار لابن قتيبة / الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣م.

(غ)

- غاية النهاية في طبقات القراء / لشمس الدين الجزرى / نشر :ج برجستراسر ط (١) مكتبة الخانجي بمصر ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م.

(ف)

- الفاخر في الأمثال / للمفضل بن سلمة ت : عبد العليم الطحاوى / داراحياء الكتب العربية مصر ط(١)
- فرحة الأديب / للأسود الغندجاني / ت: د. محمد علي سلطاني / مطبعة دارالكتاب بدمشق ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- الفصول الخمسون /لابن معطي / تحقيق ودراسة محمود الطماحي مطبعة عيسى الحلبي .
- فهارس كتاب سيبوية / للشيخ عبد الخالق عضيمة ط (١) ، مطبعة السعادة بالقاهرة.

(ق)

- القاموس المحيط / للفيروزآبادى / مطبعة عيسى البابي الحلبي .
- القطع والائتناف / لأبي جعفر النحاس / ت : د. أحمد خطاب العمر / مطبعة العاني بغداد ط (١) ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م .

(ك)

- الكامل للمبرد / ت : محمد الدالي / مؤسسة الرسالة بيروت ط(١) ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- الكامل للمبرد / ت : محمد أبو الفضل ابراهيم والسيد شحاته / مطبعة دارالنهضة مصر .
- الكتاب لسيبويه / المطبعة الاميرية ببولاق / ١٣١٦هـ.
- الكتاب لسيبويه / ت : عبد السلام هارون دار القلم ،دارالكتاب العربي الهيئة العامة من ١٣٨٥هـ -١٣٩٧هـ- ١٩٦٦م -١٩٧٧م.
- الكشاف للزمخشرى / عيسى البابي الحلبي / ١٣٨٧هـ- ١٩٦٨م.

(ل)

- اللامات للهروى / ت : يحى علوان البلداوى ط (١) ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م مكتبة الفلاح الكويت .
- لسان العرب لابن منظور/ دارصادر بيروت .
- اللمحة البدرية في الدولة النصرية / للسان الدين بن الخطيب / منشورات دار الافاق الجديدة بيروت ط(٢) ١٩٧٨م.
- ليس في كلام العرب / لابن خالويه / ت : احمد عبد الغفور عطار ط(٢)

(م)

- ما يجوز للشاعرفي الضرورة / للقزاز القيرواني (ضرائر الشعر) / تحقيق وتقديم : المنجى الكعبي / المطبعة السرسمية للجمهورية التونسية ١٩٧١م / الدارالتونسية للنشر والتوزيع .
- ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج / ت : هدى قراعة - القاهرة ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.
- مجاز القرآن لأبي عبيدة / ت : محمد فؤاد سزكين ط (١) ١٣٨١هـ/ ١٩٦٢م.
- مجالس ثعلب / ت : عبد السلام هارون - دارالمعارف مصر ط(٢) ١٩٦٠م.
- المجتنى / لابن دريد / دارالفكر دمشق ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م
- مجمع الأمثال للميداني / ت : محمد محي الدين عبد الحميد / ط (٢) مطبعة دارالسعادة بمصر ١٩٥٩م.
- المحتسب لابن جني / ت : على النجدى ناصف وآخران.
- المحكم / لابن سيده / مطبعة مصطفى البابي الحلبي / القاهرة ١٣٧٧هـ / ١٩٥٨م.
- المذكر والمؤنث / لابي بكر الانبارى ت : د. طارق الجنابي / مطبعة العاني بغداد ١٩٧٨م .
- المذكر والمؤنث / لابن التسترى الكاتب ت د. أحمد عبد المجيد هريدى نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة - ودارالرفاعي بالرياض / ط(١) ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.
- المذكر والمؤنث / لأبي موسى الحامض .
التذكير والتأنيث في اللغة مع تحقيق المذكر والمؤنث لأبي موسى الحامض / مطبعة عين شمس بالقاهرة ١٩٦٧م.
- المسائل البصريات / للفارسي ت : د. محمد الشاطر احمد محمد احمد مطبعة المدني ط(١) ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

- المسائل البغداديات (المسائل المشكلة) للفارسي / ت : صلاح الدين عبد الله السنكاري وزارة الاوقاف العراقية - بغداد ١٩٨٣م.
- المسائل الخلبيات / للفارسي / ت : د. حسن هنداوي - دار القلم دمشق ودار المنارة بيروت ط (١) ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- المسائل العضديات / للفارسي ت : د. علي جابر المنصور - عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية بيروت ط (١) ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل / ت : د. محمد كامل بركات مطبوعات مركز البحث العلمي بمكة المكرمة.
- المستصفى / للغزالي / ت : محمد مصطفى ابو العلا - شركة الطباعة الفنية المتحدة ١٩٧٠م.
- المستقصى في امثال العرب / للزمخشري / حيدر آباد / ١٩٦٢م.
- مستودع العلاقة ومستبدع العلامة / لأبي الوليد بن احمر ت : محمد التركي التونسي مراجعة محمد بن تاويت الطنجي ، منشورات كلية الآداب والعلوم اللسانية جامعة محمد الخامس الرباط.
- مسند الامام أحمد بن حنبل / ط (١) المكتب الاسلامي للطباعة والنشر دار صادر بيروت ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.
- المشوف المعلم للعكبري / ت : ياسين محمد السواس / طبع دار الفكر دمشق منشورات مركز البحث العلمي بمكة المكرمة. ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- معاني القرآن / للأخفش / ت : د. فائز فارس / المطبعة العصرية الكويت ط (١) ١٤٠٠هـ/ ١٩٧٩م.
- معاني القرآن للفراء الجزء الأول ت : احمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار ، والجزء الثاني ت : محمد علي النجار / دار الكتب المصرية ، والجزء الثالث ت : عبد الفتاح شلبي وعلي النجدي ناصف / الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- معاني القرآن واعرابه لابي اسحاق الزجاج ت د : عبد الجليل عبده شلبي الهيئة العامة ١٣٩٤ - ١٩٧٤م.
- معجم البلدان / ياقوت الحموي / دار صادر بيروت ١٩٥٦م.
- معجم شواهد العربية / لعبد السلام هارون / مكتبة الخانجي ط (١) ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.
- معجم ما استعجم في اسماء البلاد والمواضع / للبكري ت : مصطفى السقا ط (١) مطبعة لجنة التأليف ١٣٦٤هـ/ ١٩٤٥م.
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية للدكتور محمد سمير نجيب اللبدي / مؤسسة الرسالة بيروت دار الفرقان عمان ط (١) ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

- المعرب من الكلام الأعجمي / للجواليقي ت : احمد محمد شاكر - دار الكتب ط(٢) ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- المعمرون والوصايا / لابي حاتم السجستاني / ت : عبد المنعم عامر / مطبعة عيسى الحلبي القاهرة ١٣٨١هـ/ ١٩٦١م.
- معنى لا اله الا الله / لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي / ت : محمد محي الدين علي القره داغي / دار البشائر الاسلامية بيروت ط(٣) ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- الممتع في التصريف /لابن عصفور ت : د. فخر الدين قباوة حلب.
- منتهى الطلب من اشعار العرب (ضمن مجلة المورد).
- المنصف شرح كتاب التصريف / لابن جني / ت : ابراهيم مصطفى ،وعبد الله امين مطبعة مصطفى الحلبي ط (١) ١٣٧٩هـ.
- المغرب في حلى المغرب /لابن سعيد ت : د. شوقي ضيف ط(٢) / دار المعارف القاهرة.
- المغني / لابن هشام / ت : د. مازن المبارك ومحمد على حمد الله دار الفكر بيروت / ط (٣) ١٩٧٢م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد الالفية / للعيني -مطبوع بهامش خزانة الأدب .
- المقتصد في شرح الايضاح / لعبد القاهر الجرجاني / ت : د. كاظم بحر المرجان منشورات وزارة الثقافة والاعلام - الجمهورية العراقية ١٩٨٢م.
- المقتضب للمبرد / ت : عبد الخالق عضيمة / المجلس الاعلى للشئون الاسلامية القاهرة .
- المقرب / لابن عصفور / ت : احمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري مطبعة العاني بغداد ط(١) ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.
- منهج السالك في الكلام على الفية ابن مالك / لأبي حيان ت: سدني جليزر نيوهافن ١٩٤٧م.

(ن)

- كتاب النبات لأبي حنيفة الدينوري / ت : برنهارد لغين /مطبعة دار القلم بيروت نشر : فرانزشتاينر بفسبادن ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.
- نتائج الفكر للسهيلي / ت : د. محمد ابراهيم البنا / منشورات جامعة قاريونس ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م.
- نزهة الالباء / لابي البركات الانباري / ت : محمد ابو الفضل ابراهيم القاهرة ١٩٦٧م.

- نفح الطيب من غصن الاندلس الرطيب /للمقرى / ت : د. احسان عباس
دار صادر بيروت .
- نقض ابن ولاد (الانتصار في الرد على المبرد في نقده لسيبويه)
خ : المكتبة التيمورية بدارالكتب .
- النكت في تفسير كتاب سيبويه / للاعلم الشنتمرى / ت : زهير عبد المحسن
سلطان ط(١) منشورات معهد المخطوطات بالكويت ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- النوادر لأبي زيد الانصارى / دارالكتاب العربي بيروت ط(٢) ١٩٦٧م.
- النوادر لأبي زيد الانصارى / ت : د. محمد عبد القادر أحمد بيروت
١٤٠١هـ ١٩٨١م.
- نيل الابتهاج بتطريز الديباج / مطبوع بهامش الديباج المذهب
دار الكتب العلمية بيروت.
- هدية العارفين للبغدادى / مصوره عن طبعة استانبول ١٩٥١م /
منشورات مكتبة المثنى بغداد .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع / للسيوطي / ت : عبد العال سالم
مكرم / دارالبحوث العلمية الكويت .
- الوافي بالوفيات / للصفدى / بعض اجزائه جمعية المستشرقين الالمانية
دارالنشر / فرانزشتاينر بغيسبادن.

فهرس موضوعات القسم الأول (الدراسة)

الموضوع	الصفحة
المقدمة	أ - هـ
الفصل الأول : ابن الفخار وآراؤه	٢ - ١١٦
عصره	٣
اسمه ونسبه وشهرته وكنيته	٦
صفات ابن الفخار والثناء عليه	٧
حياته وتنقلاته	١٠
ثقافته	١٣
مؤلفاته	٢٠
شيوخه	٢١
تلاميذه	٢٥
وفاته	٣٥
من يعرف بابن الفخار	٣٧
آراءه	٤٠
الفصل الثاني : شرح ابن الفخار للجمل	١١٧ - ١٥٠
توثيق نسبة الكتاب	١١٨
منهج ابن الفخار في شرح الجمل	١٢٠
المقارنة بين شرحين من شروح الجمل	١٢٧
مصادره	١٣٥
شواهده	١٤١
وصف نسخ الكتاب	١٤٧

فهرس موضوعات القسم الثاني (التحقيق)

الموضـــوع	الصفحة
باب الاعراب	٣٥
باب معرفة علامات الاعراب	٥١
باب الأفعال	٧٠
باب التثنية والجمع	٩٠
باب الفاعل والمفعول به	٩٩
نوع منه آخر	١٠٧
باب ما يتبع الاسم في اعرابه	١١٦
باب النعت	١٢٠
باب العطف	١٥٢
باب التوكيد	١٩٢
باب البدل	٢٠١
باب أقسام الأفعال في التعدى	٢١٩
باب ما تتعدى به الأفعال المتعدية وغير المتعدية	٢٣٤
باب الابتداء	٢٦١
باب اشتغال الفعل على المفعول بضميره	٢٨٣
باب الحرف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر	٣١١
باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر	٣٣١
باب الفرق بين انّ وأنّ	٣٤٩
باب حروف الخفض	٣٦٠
باب حتى في الأسماء	٤١٢
باب القسم وحرفه	٤١٨
باب ما لم يسم فاعله	٤٣٢

الموضـــوع	الصفحة
باب من مسائل ما لم يسم فاعله	٤٤١
باب اسم الفاعل	٤٥٠
باب الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل	٤٦٥
باب الصفة المشبهة باسم الفاعل فيما تعمل ، وانما تعمل فيما كان من سببها	٤٧٢
باب التعجب	٤٨٩
باب ما	٥١٠
باب نعم وبئس	٥١٩
باب حيث حيثما	٥٢٥
باب الفاعلين المفعولين اللذين يفعل كل واحد منهما بصاحبه مثل ما يفعل به الاخر	٥٤٣
باب ما يجوز تقديمه من المضمر على الظاهر وما لا يجوز	٥٥٩
باب اضافة المصدر الى ما بعده	٥٦٤
باب العدد	٥٨٢
باب تعريف العدد	٥٩٥
باب ثاني اثنين وثالث ثلاثة	٥٩٩
باب ما يحمل من العدد على اللفظ لا على المعنى	٦٠٧
باب كم	٦١٢
باب مذ ومنذ	٦٢٣
باب الجمع بين ان وكان	٦٣٤
باب الفصل ويسميه الكوفيون العماد	٦٣٨
باب الاضافة	٦٤٣
باب التنازع	٦٥٥
باب النداء	٦٦٥
باب الاسمين اللذين لفظهما واحد والآخر مضاف منهما	٦٩٧

الموضوع	الصفحة
باب اضافة المنادى الى المتكلم	٧٠٣
باب ما لا يجوز فيه الا اثبات الياء	٧٠٨
باب ما لا ينفع الا في النداء خاصة ولا يستعمل في غيره	٧١٢
باب الاستغاثة	٧٢٣
باب الترخيم	٧٢٨
باب ما رخمت الشعراء في غير النداء اضطرارا	٧٤٦
باب الندبه	٧٤٨
باب المعرفة والنكرة	٧٥١
باب الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلة	٧٦٠
باب الجواب بالفاء	٧٦٥
باب أو	٧٦٧
باب الواو	٧٧٠
باب وحده	٧٧٤
باب حتى في الأفعال	٧٧٨
باب من مسائل الفاء	٧٨٣
باب من مسائل اذا	٧٨٨
باب من مسائل أن الخفيفة الناصبة للفعل	٧٩١
باب أفعال المقاربة	٧٩٧
باب من المفعول المحمول على المعنى	٨٠٤
باب الحروف التي تجزم الأفعال المستقبلة	٨١٧
باب الأمر والنهي	٨٢٣
باب ما يجزم من الجوابات	٨٢٨
باب الجزاء	٨٣٣
باب ما ينصرف وما لا ينصرف	٨٦٧

الموضوع	الصفحة
باب اسماء القبائل والاحياء والسور والبلدان	٩٣٤
باب ما جاء من المعدول عن فعال	٩٤٥
باب الاستثناء	٩٥٣
باب الاستثناء المقدم	٩٧٨
باب الاستثناء المنقطع	٩٨٦
باب النفي بلا	٩٩٧
باب دخول الف الاستفهام على لا	١٠٣٠
باب التمييز	١٠٣٧
باب الاغراء	١٠٥٣
باب التصغير	١٠٧٠
باب تصغير الثلاثي	١٠٧٤
باب تصغير الرباعي	١٠٩٠
باب تصغير الخماسي وما وافقه	١٠٩٥
باب تصغير الظروف	١١٠٦
باب تصغير الأسماء المبهمة	١١١٢
باب النسب	١١٢٤
باب منه آخر	١١٩٠

فهرس الفهـــــــارس

	الصفحـة
فهرس الآيات الكريمة	١٢١٨
فهرس الأحاديث	١٢٢٥
فهرس الأمثال	١٢٢٦
فهرس الأقوال	١٢٢٧
فهرس الأعلام	١٢٣٢
فهرس القبائل والأمم والطوائف والمدارس	١٢٤٣
فهرس الكتب الواردة في المتن	١٢٤٦
فهرس المواضع	١٢٤٧
فهرس القوافي	١٢٤٨
فهرس المصادر والمراجع	١٢٥٤
فهرس الموضوعات :	
القسم الأول : الدراسة	١٢٧٠
القسم الثاني : التحقيق	١٢٧١
فهرس الفهارس	١٢٧٥